







( حاشیه تصورات لمفتی زاده )

فائزری

شرکت صحابه عثمانیه مدیری الحاج احمد خلوصی —  
شرکت بدایت سسکلید بروکتب و رسائل عربیه و ترکیه غایت  
اهواز و آله نشر اولدنی کی له الحمد اشوپیک او چبوزیدی سند سی دخی  
تصورات لمفتی زاده بکه نام کتابک تصحیحیه اهتمام ایله طبعه  
موقوف اولوب بولک دیور یوسی حکاکار ارقدن قاعده ( ۱۶ ) نومرولی  
اوب شعبه لرندن برنجی شعبه سی حکاکارده ( ۳ ) و ابکنجی  
مخالف چاروشونده ( ۸۰ ) نومرولی دکانده و او چنجی شعبه سی  
کاعدجیلر ایچده تکراری زاده حافظ احمد طلعت افندیک ( ۱۶ )  
نومرولی دکانده و در دنجی شعبه سی قونیده صوفی راده شجدر صا  
اهدیک دکانده و بشنجی شعبه سی طریز و نده ساهی بارانده کاش صحاف  
موسی احمد ان دکانده و بارطینده احسانیه جاده سنده قره قاش زاده  
ابراهیم رحبر افندیک دکانده مرک و مصادقات نقلیه سی ضم ایله استانبول  
قیانیه صائقه در و سلاکده دخی استانبول چاروشونده مصطفی  
صدقی افندیک دکانده صائقه در

معارف فطارت جلیله سنک رخصتیه طبع اولمشدر

( شرکت صحابه عثمانیه ) مطبعه سده صحیح زیندلی « احمد جدی »  
افندیک تصحیحیه طبع اولمشدر . فی ۱۶ ذی القعدة سنه ۱۳۰۷

در سعادت

( شرکت صحابه عثمانیه ) مطبعه سی — یازد جامع سربیفی کتبخانه سی  
تخنده ( نومر ۸۷ )

۱۳۰۷



(حاشية تصورات لفتي زاده)

بسم الله الرحمن الرحيم

( قوله ورتبه على مقدمة وملت مقالات وحاشية الخ ) الو  
ابتدائية الاول على ما نقل ان المص قال فانصار الى من سه  
الى آخر او صافد بغير كتاب كذا وكذا ثم قال فبادرت الى  
وسميته بالرسالة الشمسية في القواعد المطفية فضمير رتبه راجع الى كذا  
او الرسالة المذكورة اعتبار المسمى والساني بان يشمل على وموعه في الحال  
وصحير رتبه راجع الى الكتاب المذكور كناية بدلالة المقام الترتيب بمعنى جعل  
كل شئ في موضعه اللائق بحيث يكون اللاحق موقوفا على السابق في الجملة  
سواء كان باعتبار الوجود الذهني او باعتبار الوجود الخارجي وعلى متعلق  
رتبه اما يتضمن معنى الاشتمال او بتقدير ذلك المعنى او يكون الترتاب بمعنى  
جعل الاشياء المتعدده بحيث يطلق عليها اسم الواحد وتكون لبعضها  
نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر والمالات والخاتمة عبارة عن ابواب المطلق  
واعلم ان الغرض من المطلق معرفة صحة الفكر وفساده والفكر هو ترتيب  
امور معلومة للتأدي الى مجهول نظري اما لتحصيل المجهولات التصورية  
او التصديقية فيلزم ان يكون للمطلق طرفان تصورات وتمديدات واكل  
منهما مبادى ومقاصد فبادى التصورات الكليات الخمس ومقاصدها التعريفات  
ومبادى التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها العياس فكان ابوابه  
اربعة ثم القياس مقسم الى خمسة اقسام بسمونها الصاعات الخمس وهـ  
الضبط انه ان ترك من اليقنيات يسمى برهاناً ومن الفنيات يسمى حطابة  
ومن السمات يسمى جدلاً ومن المخيلات يسمى سراً ومن السبته باليقنيات

او الظنيات يسمى مفالطة فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب  
المنطق وبعض المتأخرين عد مباحث الاقسام جز، فصار عشرة  
والص ادرج تلك الابواب في المقالات الثلاث والخاتمة اولها بحث الالفاظ  
والكليات والتعريفات وثانيها بحث القضايا واحكامها وثالثها لقياس  
ولو احقه والخاتمة لبيان الصناعات الخمس وجه الضبط يسمى من الشرح  
وصدر كتابه بالمقدمة التي تسوق لبيان ماهية المنطق والحاجة اليه وموضوعه  
كما هو حقه اشارة الى جهة وحدة العلم وهذا الدرج يكون مرتبا باعتبار  
ب اذ المقدمة خارجة عن المقاصد وما يتوقف عليه الشروع  
رة والمقالة السابعة موقوفة على الاولى لتوقف التصديق  
الطرفين وتوقف السالبة للثانية فذ وتوقف الخاتمة للسالبة لان  
الصناعات الخمس والاقسام تتوقف على المقسم فان قيل  
بين المدلولات لابن الدوال والمقالات وغيرهما عبارات  
لا يلزم من توقف المدلولات توقف الدوال قلت الدوال تعتبر  
ب الدلالة على المدلولات المخصوصة وبهذا الحيلة يعد من اجزاء  
الكتاب ويلاحظ الترتيب بين الاجزاء (قوله هكذا وجدنا عبارة الخ)  
ان كلمة كذا قد يكون للكنائية عن العدد او غيره يجعل المجموع كلمة واحدة  
لانها في الاصل دامن الاسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه ثم استعمل  
في الكناية فحى التسيد والاسارة فصار كلمة واحدة بمعنى كم وقد يكون  
مستعملا على اصلها بان يكون الكاف للتشبيه ودا للاشارة وههنا المراد  
المعنى الداني اذ المعنى الاول لا يناسب المقام مع ان هاء التنبيه يختص بالمعنى  
الاني لان هاء التنبيه انما يلحق من جملة المفردات اسماء الاشارة لان تعريف  
اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقتضيه اليها من اشارة المتكلم الحسية فجاء  
في اولها بحروف ينبه به المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اى  
شيء يشير من الاسماء الحاضرة فلا جرم لم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته  
واصناره من الحاضر فلذا لا يدخل على كذا الكسائية الوجدان بمعنى  
الاصانة بتعدى الى مفعول واحد لا بمعنى العلم اذ لا معنى له هنا وهكذا مفعول به  
غير صريح لوجدت احوال عن العبارة وفي هذا اشارة الى احتمال ان لا يكون  
عبارة الص هكذا بل يخذف التلب اذ الوجدان في البعض لا يقتضى الجزم  
قبل اذا حل على المعنى السابق المشبه والمشب به شيء والتشبيه يقتضى المغايرة



رمز الى ان هذه الزيادة نسخ بعبارة الحق هذا بناء على معنى البعيد للناسخ  
والا فالمراد ههنا بمعنى الكاتب ( قوله يدل على ذلك فيما بعد واما المقالات  
ثلاث اه ) وجه الدلالة ان مقتضى كلمة اما التفصيل فلا بد ان يترك في الاول  
لتصيير مجمل لا يفسد بفعله ( واما المقالات الخ ) او ان قوله واما المقالات ثلث  
خبر وان لم يرد ان يكون له فائدة الخبر او لازم فائدة الخبر فان لم يحكم في الاول  
بالزيادة لا يحصل في هذا الخبر فائدة ولا لازم فائدة وقيل لان اما موضوعه  
انما كيد وزوم ما بعد الفاء لما قبله باقامة المزوم العقدي مقام المزوم  
الشرطي المحذوف وكل من ذلك يقتضى كمال عناية المتكلم بالحكم  
بحسب المقالات فلما وجد العلم به سابقا فيكون الثلث المذكورة سابقا دائما فائدة  
كرار حصل بالثاني فالحكم بزيادته اولى على ما فهم لان منشأ الحكم  
كرار بل اقتضاء عدم علم المخاطب بثلاثة المقالات هذا كلامه  
لان منشأ الحكم التكرار وعدم علم المخاطب معاذ لو لم يكن  
مان الاول عن الثاني فتعقق عدم علم المخاطب مع انه لا يوجب  
حكم بالزيادة في الاول وما ذكره الناظرون ما في توجيه الدلالة بكون لفظ  
ثلث في الاول فضلا وفي الثاني عمدة واتفاق النسخ في الثاني دون الاول  
وكون السهو في لفظ ثلث فقط وفي الثاني فيه وفي اتصال الفاء به فانما يفيد  
اولوية الحكم دون مساويته فان قيل لما وجب الحكم بزيادة احدهما ونبت  
ان الاول بهذا الحكم اولى بت المدعى لان الذهاب من الفاضل الراجح  
الى المفضول المرجوح من غير فائدة لا يخفى خطأه قلت فرق بين الحكم  
بان لفظة ثلث ههنا زائدة وبين ان لفظة ثلث ههنا زيادة لان في الاول  
يمكن الحكم بخلافه على طريق المرجوحية واما في الثاني فلان الراجح  
في نفس الامر ممنوع خلافه مثلا كفتي المعيار اذا كان احدهما راجحا فيضع  
والاخر مرجوحا فيرتفع بالضرورة مع وجود رجحان يمتنع وضع المرجوح  
ورفع الراجح وفيما نحن فيه الصواب الحكم بان لفظ ثلث ههنا زائدة والخطأ  
الحكم بخلافه فاولوية الحكم لا يوجب الخطأ في خلافه وما قيل ان الامادة  
لبعد العهد فينافي لعدم علم المخاطب اللازم في اما التفصيلية كما تقرر وما قيل  
ان الحق الحكم بلشية المقالات المقيمة بحكم اوليها في المقررات قد فوج  
لان الثلثة لكونها معلومة بماسبق لا تنصح ان تكون مقصودة ولو قيد بالف  
قديم ان ترك العطف في مقاله الثانية والثالثة يأبى عن ذلك كذا قيل

(قال الشارح الرسالة مرتبة على مقدمة اه) هذه القضية من القضايا المشتملة للتركيب الذي استند فيه الفعل المتعدي الى فاعل ومفعول لان مل هذا التركيب يشتمل على قضية باعتبار كل من الجهة متلا جهة الصدور وجهة الوقوع عليه وجهة الوقوع فيه وجهة الوقوع لاجله وغير ذلك كقولنا ضرب زيد عمرا يوم الجمعة للتأديب فان هذا التركيب يشتمل على قضية زيد ضارب وعمرو مضروب ويوم الجمعة مضروب وفيه وغير ذلك والفرس قد يتعلق في مثل هذا الى قضية من تلك القضايا ويسوق لها البيان والاباد .

وما نحن في مشتمل على قضيتين المص مرتب والرسالة مرتبة على م

مقالات وخاتمة والفرس يتعلق الى القضية النائية لان الفرس ياله حمد ر اجزاء الرسالة الواقعة وبيان وجه الضبط وترتيب الاحراء الى .

وان استنزم هذا البيان وجه جعل المص على هذا الا سلو .

المقصود بالذات بقوله الرسالة مرتبة على مقدمة الخ ليسوق ب

ووجه الضبط ويكون اشارة الى مرجع ضمير رتبته وهو الرسالة الس

باعتبار المسمى اذ الترتيب يتعلق بالمسمى دون الاسم واللفظ فيدفع بهذا

ما قاله العصام من انه لا فائدة فيه لا يقال المقصود بيان مرجع الضمير لان

الضمير ليس راجعا الى الرسالة التسمية وان تفر في موضعه ان الضمير

اذا دار بين القريب والبعيد تعين القريب بل الى الكتاب اي هو الصغار

المسرودة على منوال واحد ولكون المراد بالرسالة التسمية لفظها

ففي رجوع ضمير رتبته اليه تكاف لا لان الضمير اراجع الى المؤدس ب

تأنيته وان كان مؤنسا لفظيا لانه وان انتهر كذلك لديه خص منه مؤنث

لفظي لا يفيد معنى بدون علامة التأنيب كالرحمة والبركة والقرابة انتهى

واجب عنه بان ما قالوا من ان الضمائر كلها راجعة الى الكتاب فنشأوه

قلة التدبر في المتن فانه قال انار الى من سعد بلطف الحق بتحرير كتاب

في المنطق جامع لقواعده فبادرت الى مقتضى اشارته وسرعت في رتبته

وكتابه ملتزما ان لا اخل بتبني يعتد به مع زيادات شريفة الى ان قال

وسميته بالرسالة التسمية في القواعد المنطقية ورتبته فان الضمير في تامة

وكتابه راجع الى مقتضى اتارته لانه اقرب وفي سميته الى المشروع فيه

فانه المسمى لا المشار اليه لانه مفهوم كلي وليس فيه زيادات وفي رتبته

الى المسمى بالرسالة التسمية وهذا التقرير يظهر ان الخطبة ابتدائية

وليست بالخاصة وان التسمية وقعت لما في الذهن بعد الشروع في كتابته  
 فيدفع ما قبل من انه لا بد في تعلق الترتيب بالكلمات من اعتبار نحو زلان  
 حقيقة الترتيب ان يكون الكتاب كتابا قبل الترتيب مع انه كتاب بهذا الترتيب  
 فالتركيب من قبيل قبل قبلا ( قال الشارح اما المقدمة ففي ماهية المنطق )  
 الخ هذا تفصيل على سبيل على بعض القيد في المتن لعدم مدخله في التفصيل  
 وفي سوق الدليل على الضبط \* اعلم ان كلمة في موضوعه للفرقية فلا بد  
 خولها ظرف زمان او ظرف مكان ان حلت على حقيقتها  
 المجاز لا بد ان يكون لها مدخول يشابه للظرف الزمان  
 مما تدخل على العام والكلى والجزئى والمحل بالنسبة الى  
 الخصب والراحة وغير ذلك مما يشبه لمعناها الحقيقي وههنا  
 الزمان والمكان فيحمل على المجاز على انه يلزم ظرفية  
 حيث قال المص اما المقدمة فقها بخان ( وقال الشارح  
 في ماهية المنطق آه ) حيث يقتضى قول المص ظرفية المقدمة  
 ود الشارح \* مظهر فيهما اذ البعت عبارة عن ماهية المنطق وغيرها  
 فيجاب بان مظهرية المقدمة من قبيل مظهرية الالفاظ للمعاني وظرفيتها  
 من قبيل ثرية الكلى الجبرئى فتأمل و بعبارة اخرى بناء على قول المص  
 ظرفية المقدمة للجب ظرفية الكلى الجبرئى تنسبها لاشتمالها عليهما  
 باشمال الظرف على المظروف و مظهرية الجب لماهية المنطق و بيان  
 الحاجة والموضوع مظهرية الالفاظ للمعاني وذلك يستلزم مظهرية  
 المقدمة لهما فلا محالة بين عبارة الشارح و المتن وقد اشتهر فيما بينهم  
 ان الفاظ قوالب المعاني فيلزم ان يكون كل منهما ظرفا ومظروفا له لكن  
 لا محذور فيه لان ظرف الالفاظ هو بيان المعاني بناء على ان الالفاظ مسوقة  
 لذلك البيان الذى قد يحصل بغيرها وظرف المعاني هو الالفاظ بناء على ان  
 المعاني تؤخذ من الالفاظ وتزيد بزيادة الالفاظ وتقص بقصاها فكان  
 الالفاظ قوالب نصب فيها المعاني بقدرها فلذلك ذكر البيان هنا مع  
 حذفه من ماهية المنطق لتسويجه والتنبيه على ان بيان ماهية المنطق  
 مغاير لبيان الحاجة لان احدهما بالتصورات والاخر بالتصديقات ( قال  
 الشارح واما المقالات فاولها الخ ) هذا معطوف على قوله واما المقدمة  
 والغرض الاصلى من هذا التفصيل تحصيل ما في كل اجزاء الكتاب بانفراد

على الاجمال وسوق الدليل على الحصر ولما كان هذه الرسالة من المنطق  
بين الحصر بتقسيم ما يجب ان يعلم في علم المنطق وحاصله ان ما يجب في هذه  
الرسالة اما ان يتوقف عليه الشروع فيها او لا فان توقف فهو مقدمة  
ومن هذا الشق علم ان المقدمة بما يجب ان تعلم تكونها قسما منه وان كان  
الثاني فاما ان يكون البحث فيه عن المفردات وهو المقالة الاولى ومن هذا  
علم ان المقالة الاولى يبحث فيها عن احوال المفردات التي تقابل المركبات  
مطلقا او عن المركبات ولا يغفلوا ما ان يكون البحث عن المركبات  
المقصودة بالذات وهو المقالة الثانية او عن المركبات التي  
بالذات ومن هذا علم ان للمركبات مقاتلين وللمفرد مقالة واحدة  
اما ان يكون النظر فيها من حيث الصورة فهو المقالة الثالثة  
المادة وهو الخاتمة ومن هذا علم ان المجتو عنه في الخاتمة  
فمخرج اجزاء العلوم اذا عرفت هذا فاعلم ان العلامة التفت  
على الشارح بان البحث عن المركبات المقصودة ان كان باعتبار الصغر  
المقالة الثالثة وان كان باعتبار المادة فهو الخاتمة مسر بان الخاتمة مقصود  
على مواد الاقيسة و ليس كذلك بل يشمل على اجزاء العلوم ايضا على انه  
جعل مورد القسمة ما يجب ان يعلم في المنطق وكون المقدمة من هذا الضمان  
محل بحث ثم ترتيب المس ليس كما ينبغي لانه جعل بحث الالفاظ في مقامه  
المفردات مع تموله المفرد و المركب وجعل المقصود بالذات و غيره من  
المركب مقاتلين ومن المفرد مقالة واحدة انتهى فاسمع لمسا طاله العاصم  
الحصني في دفع هذه الاعتراضات فمضى فاوليا في المفردات ان المقالة الاولى  
في بيان احوال ثابتة لما صدق عليه المفرد من حيث هو مفرد او في بيان  
ما يصدق عليه المفرد من حيث هو كذلك سواء كان بياناً بالعرف او بياناً  
الاحكام فلا يرد ان المسائل كلها باحة عن احوال ما يصدق عليه المفرد  
اذما عن مسألة الاوموضوعه الذكري مفرد صادق على موضوعه الحقيقي  
فلا يحصل الامتياز المقصود بقولهم الباب في كذا الفعصل في كذا لانه  
يقصده الحصر ان في مل هذا احدهما ان الباب ليس فيه الا كذا وثانيهما  
ان كذا ليس الا في الباب (قوله قد يطلق المفرد الخ) قد عرفت ان الغرض  
من هذا دفع اعتراض العلامة التفتازاني بناء على ان القول فاوليا في  
المفردات يقتضي ان يكون المجتو عنه في تلك المقالة مختصا في المفرد

بان يكون المفرد موضوعا و يحمل عليه الاحوال فينحصر المسائل المذكورة بهذا ان يكون مقصودا بالاصالة وان ذكر بعض المسائل على سبيل الاستعراذ مع الله ليس كذلك اذا لم يكن في هذه المقالة بحث اللفاظ والكليات الخمس والتعريفات وان كان الاولان مفردين لكنهما من المبادئ لتعريفات والتعريفات مركبات فكيف يكون المقى الاصلى فيها مباحث المفردات فيبين الفاضل المحتى اطلاقات المفرد لتعين منشأ اعتراضه وتميز الشامل لمباحث اللفاظ والكليات والتعاريف حيث قال المفرد ما يقابل المثنى والجمع كما هو المطلق الصرفين وهو ما يقابل المركب والمضاف وقد يطلق على ما يقابل المضاف كما انما كقول ابن الحاجب وبنى على ما رفع به ان كان مفردا المعنى يقابل المثنى والجمع والمركبات الغير الاضافية ما يقابل المركب كما في قوله لفظ وضع لمعنى مفرد وبهذا سأل المثنى والجمع وقد يطلق على ما يقابل الجملة كما في قوله سمع الخبر المفرد ماله صدر الكلام وبهذا المعنى يقابل المثنى والجمع والمضاف والمركبات الغير المشتقة على الاسناد التسام فسر المعنى الاول بقوله اعنى الواحد اسارة الى ان التقابل بين المفرد وبين المثنى والجمع تقابل العدم والمؤكد اى من شأن المفرد ان يكون مثنى ومجموعا بالحاق علامتهما فمعين لا يشمل بهذا المعنى على المردات لانها من حيث هو مثنى ولا تجمع او اسارة الى ان مفهومه وجودى فالتقابل بينهما كالتقابل بين الوحدة والكثرة وهو تقابل التضاد بالعرض والتقابل بين المعنى الثانى تقابل الانعجاب والسلب فمعين لا يشمل المفرد على المركبات الاخبارية والانشائية ويجوز استعماله فيها لكن لم يقع الاستعمال فيها ولا يجوز اذ لا يلزم استعمال الاعم في كل الافراد بالفعل وكذا في الثالث والرابع حيث اشار اليه بقوله فيقال هذا مفرد اى ليس بجملة وبقوله فيما سأتى اللفظ امامفرد او لا واعلم ان لفظ المفرد في هذا المعنى هل هو حقيقة او مجاز اضطربت انظار الساطرين ذهب بعضهم الى الاشتراك العطى وبعضهم الى ان في الاولين مجاز في الآخرين حقيقة واستشهد بتعبير المحتى الفاضل حيث قيد في الاولين الاطلاق بالارادة وفي الآخرين اطلاق الاطلاق من الارادة بان التقيد بالارادة لكونهما معنى مجاز يا وهو مشروط بالارادة لقلة



الاستعمال فيما بالقياس الى مايقابل المركب ووجود العلاقة وهو الاشتراك في انتفاء التركيب و بان الاطلاق اشارة الى انهما معنيان حقيقيان على ما في ذرح العضدي اذ يعنون غير الجملة مفردا ايضا بالاشتراك بينه وبين غير المركب ونحن نقول فيه بحث اذ الارادة لازم في الحقيقة كما في المجاز اذ الاستعمال المأخوذ في تعريفهما بمعنى ذكر النسي و ارادة المعنى فلا يدل ذكر الارادة على المجاز ولا على الحقيقة بل هو من قبيل التفنن اولى من ذلك في الاخيرين اكتفاء بالذكر في الاولين والظاهر مل هذا الحجة

اذ اتبأت المجازية والحقيقية اصعب من خطر اقتتاد مع ان  
في المعنى الاول اشهر واعرف ( قوله والمراد بالفردات الخ )  
الاعتراض بتعريف المراد مع بيان منشأ العطف وهو حل المفرد  
المركب وتقرير الاعتراض اما على قوله فالوليا في المله  
دليله او على وجد الضبط بان هذا يستلزم ان يكون المقصود  
الاولى بحث الفردات مع ان المفسود بالذات هو التعريفات و :-

و بحث الكليات من مباديها وكل ماهوتاته كذا فهو باطل وحاصل اجوبه  
منع الصغرى باستناد ان المراد من المفرد هو مايقابل الجملة وهو شامل  
للالفاظ والكليات والتعريفات فيندرج فيها الكليات الخمس والتعريفات  
انما يكون كذلك اذا كان المراد بالمفرد مايقابل المركب مع انه ليس كذلك  
بقريته مقابلته بالقضايا فان قيل دفع الاعتراض و :- ، منشأ العطف  
يحصّل بمعنيين الاخيرين فلا فائدة في بيان معنيين الاولين وان قصد بيان  
كل ما يطلق لفظ المفرد فليس بمختصر لد كور بل قد يطلق على ما يقابل  
المشترك قلت العرض بان الاشتراك بين المعاني لدفع دعوى الخصم و :-  
فيه بيان بعض المعاني وابات معاني كثيرة له ادخل في دفع الاعتراض  
وانتد تأييدا في قلع توهم وخلة من بيان معين وابات معنى غير ما توهمه  
فقط ( قوله والدليل على ذلك انه الخ ) هذا نصب قريته على نعين المعنى  
المراد اذ لفظ المشترك يتساوى استعماله في المعاني لا يتبع المعنى المراد الا  
بوجود القرينة وهي مقابلته بالقضية تدل على ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة  
لان القضية من الجملة فان قيل الجملة اعم من القضية لسمولها على الجمال الانسانية  
كالمركب اعم من القضية والانسانية فالفرق بينهما حتى يدل بمقاماته القضية  
على ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة دون ما يقابل المركب قلت الجملة مركب

الى القضية عن المركب لان الجملة قسم من المركب وهو اشد نحو لا وهذا  
وان افاد الاولوية دون القطعية المطلوبة ههنا لكن مع انضمام قرينة  
اخرى يفيد القطع لانه حيث لا يراد به ما يقابل المركب والانحراف البحث  
عن المركبات عن القائتين وهو باطل فاما ان يراد به ما يقابل القضايا باستعمال  
ق في المقيد بخصوصه فيكون مجازا متفردا على المعنى الاخير ويكون  
ثمائية داخلية في مقاصد المقالة الاولى واما ان يراد به ما ليس  
بقية وهو الظاهر اذ لا يصار الى المجاز الا عند تذكر الحقيقة  
باعتذار وبهذا الانضمام يتعين المراد من المفردات فان قيل  
يج المركبات الانشائية من المقالة الاولى مع انه اورد فيها  
فيها بمجموع المفردات والمركبات التسامة والانشائية قلت  
اعن المقاصد في المقالة الاولى بل عن القائتين اذ البحث  
به دخل في الايصال ولا دخل له فيه واما ذكره في مباحث  
على سبيل الاستطراد لان مباحث الانقضاء من المقدمة لا من  
المقاصد على ما اشار اليه القاضل المعنى حيث خص الاندراج بالكتليات  
والتعريفات واما من جعلها من المقاصد ففطر الى هذه ارتباطها بالمعنى  
المن هو محال للجمهور كما قررنا وكذا ذكر المص معنى على سدة الارتباط  
( قوله اراد بها المركبات الدائمة الخ ) يعنى المركب الذى يشتمل الاساد  
الاصلى هذا دفع الاعتراض بان المركب المطلق يلزم ان يوجب في المقالة  
الدائمة مع انه ليس كذلك ادبعض المركب في المقالة الاولى ويلزم عدم امتياز  
ما يوجب في القائتين وعدم حصر المعنوي بالعنوان لكن الوجه ان يقيد  
بالتبرى لاخراج الانشائي اذ يدخل في المركب التام لانه وان كان داخلا  
في الجملة المقابلة للفرد لكنها خارجة عن المقالة الساتية الا ان يقال ان  
الفرض دفع الاشتباه عن عبارة الس بان ظاهرها يشعر بان المراد بالفرد  
ما يعادل المركب حيث قال عن المركبات بلا تقييد فاراد دفع هذا الاستباه  
فقط ( قوله على ما ذكرنا الخ ) من ان المفرد ههنا مقابل الجملة فانه يدل على ان  
المراد بالمركبات التامة والام يصح تقابلها بذلك المفرد ولا يقال فيه دور  
لان معنى المفرد علم بالمقابلة وان علم معنى المركب بالمقابلة بالمفرد وايضا  
يلزم توصف السى على نفسه قلنا ان قرينة معنى المفرد المقابلة بالقضايا  
في كلام المص وقرينة معنى المركب في كلام الس المقابلة بالمفرد ( قوله

فلا اشكال في كلام الشرايضا) اى فلا يرد اشكال بان يلزم المحذورات المذكورة كما لا يرد على عبارة المص حيث صرح بقوله المقالة الثانية في القضايا ادلتها القضايا لان شمل المركبات السائرة قدم المحتى هذا القول مع انه مؤخر في السرح لشدة ارتباطه بما سبق (قال الشارح والناية في القضايا الخ) اى في التعريفات القضايا وتقسيمها واحكامها من العكسين والنقيض وانما ذكروا في الـ

احكامها لانهم كانوا يعملون الاحكام با باستقلا من باب الاته المناسبة اراد التنبيه على ذلك فلم يكتف بذكر القضايا مع الحكم قد يطلق على الايقاع والانتراع وعلى المحكوم به وعلى العكس والنقيض بالحكم باعتبار المعنى النسائى اذ يحكم على نقيض كذا او عكس كذا قال الفاضل العصام انما سميت لانها يحكم على القضايا باحكامها باعتبارها فيقال القضا تنكس الى الموجبة الجزئية ولا يقال القضية الموجبة الجز الكاية انتهى وفيه يجب اذا القواعد العقلية لا توقف على

الاستعمال (قال الشارح البالة في القياس آه) اى في تعريفه و... وتقسيمه من حيث الصورة فيقابل الخاتمة التى في اقسام القياس من حيث المادة وانما لم يقيد بقوله من حيث الصورة لانه باب مستقل ومقصود من باب التصديقات وعبارة عن الصورة والمادة لكن اذا قسم باعتبار المادة حصل الصناعات الخمس فجعل الخاتمة للبيان للاقسام فقط ولا حاجة الى القيد للامناز والتقابل (قال الشارح وانما رتبها على اه) بل في القافوس رتب رتوبا ببت ولم يتحرك لترتيب ورتبه انا ترتيبا فل معنى اثبت الرسله وافر ها على هذا الاركان وفى التاج بك اذ س ديكرا كرا كرا يقال رتب الملاى موضع كذا والترتيب يدل على الاستقرار والاعتصام وحيث يكونه ملقه امورا متعددة فيحتاج الى التقدير اى رتب اجزاء الكتاب على هذه المرات وعلى التقديرين الاستعلاء والترتيب عقلى كما فى وعليه دين كانه يعلو له فاقبل انه لا يتعلق كلمة على بالترتيب سوى من المعين العموى والاصطلاحى الا بتصمين معنى الاستعمال او الحصر او الجعل ليس سوى لما عرفت من صحة التعليق انتهى اقول ان الترتيب على ما بينه صاحب المطالع فى الالهة وسمع كل تى فى رتبته وفى الاصطلاح جعل الاشياء الكبيره بحيث يطلق عليها الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر وعلى هذا

المعنيين لا استعلاء فيه فيحتاج الى التضمين او التقدير واما في غير هذا المعنى ولو وجد الاستعلاء لا يضر للقاتل بالتضمين والتقدير بناء على هذا المعنيين فنأمل (قوله قبل عليه ان ما يجب الخ) هذا تصوير اعترض العلامة التفنازي حيث جعل الشارح مورد القسمة ما يجب ان يعلم والاقسام يجب دخلهما في القسم واعترض عليه بان دخول المقدمة في القسم محل بحث "نظر والفاضل المحض بين وجهه حاصل الاعتراض ابطال

يم كونه المقدمة جزء من المنطق لكونها مما يجب ان يعلم احدهما مخالفة الاجماع وثانيهما لزوم توقف الشيء يكون الناقض مستدلا بهذا الدليل واثبت الكبرى التسمية نظرية <sup>١٠</sup> لان ماهو خارج عنه لا يعلم قطعاً تصويره هكذا لان ماهو فيه قطعاً وما لا يعلم فيه قطعاً لا يجب ان يعلم في المنطق ج عنه لا يجب ان يعلم فيه وينعكس بعكس النقيض ب ان يعلم في المنطق لا يكون خارجاً عنه فهو المطر ويمكن بدا كما قيل لان ما لا يكون جزء منه لا يعلم فيه قطعاً وما لا يعلم فيه قطعاً لا يجب ان يعلم فيه فينتج ان ما لا يكون جزء منه لا يجب ان يعلم فيه وينعكس بعكس النقيض الى قولنا ما يجب ان يعلم فيه يكون جزء منه فهو المطر لكن ترتيب القياس على طريق العدول فيهما واثبت الكبرى وهي باطل لان كون المقدمة جزء من المنطق بقوله لانهم اتفقوا وهو الايات لمخالفة الاجماع وتصويره ظاهر وبقوله وايضا اذا كانت الخ حاصله قياس مركب من الاستثنائية التي بعض مقدماته مطلوبة وبعضها نظرية اثبت بذلك مقدمة اخرى هكذا اذا كانت المقدمة جزء منه كان الشروع فيها شروعا في المنطق لكن المقدم حق فينتج الشروع في المقدمة شروع في المنطق والملازمة نظرية اثبت بقوله اذ لا معنى الشروع الخ فيضم الكبرى الى النتيجة هكذا واذا كان الشروع في المقدمة شروعا في المنطق فيكون الشروع في المقدمة موقوفاً على الشروع في المقدمة قطعاً لكن المقدم حق والتسالي مله فينتج الشروع في المقدمة موقوف على الشروع في المقدمة لكن الملازمة ايضا نظرية ثابت بقوله والفروض ان الشروع في المنطق الخ فيضم الكبرى الى النتيجة ولو كان الشروع في المقدمة موقوفاً على الشروع في المقدمة يلزم توقف الشيء على نفسه وهو مح

فيلزم منه استحالة تكون المقدمة جزء من المنطق قول الحنفي فقول  
 الشروع كأنه أَل القياس المذكور تصوير على صورة الشكل الأول  
 فعليك تصوير الدلائل المسوقة للمقدمات التفريد ومنشأ الاعتراض كون  
 الوجوب الوجوب العقلي ولزوم دخول القسم في القسم وكون ثلث في الظرفية  
 بلا توسع وكونها متعلقا يعلم وظاهر العبارة هذا وأما إذا حل على الوجوب  
 العرفي وعدم لزوم الدخول وحل الظرفية على التوسع وجعل متعاقبا  
 فلا يرد إذا لم يحصل ح ما يجب في حصول المنطق عليه  
 في تعصيل المنطق فلا يلزم الجزئية ( قوله لأن ماهو خارج  
 للشيء يفيد التأكيد والكلية إذا لم يخرج عن الشيء لا يكون فيه فاه  
 فيه إذا ثبت شيء لشيء في الطرف فرع ثبوت الثبوت له في ذلك الطرف  
 فضلا عن أن يجب فلا يحتمل أن يكون قيداً للشيء إذا لو كان  
 نفي القطعية وجواز العلم فيه مع أنه فاسد لما عرفت قال  
 تصوير الدليل من الشكل الساتر هكذا أن ما يجب أن يعلم  
 من المنطق لأن ما يجب أن يعلم فيه يعلم فيه وما هو خارج عنه  
 فيتبع أن ما يجب أن يعلم فيه لا يكون خارجاً عنه فلا حاجة إلى ما يجب  
 من أن الواجب على التحقق أن يقول لأن ماهو خارج عنه لا يجب أن يعلم  
 فيه على أن يكون نظم الدليل هكذا ما يجب أن يعلم في المنطق يجب  
 أن يعلم فيه وما هو خارج عن المنطق لا يجب أن يعلم فيه فيتبع أن ما يجب  
 أن يعلم في المنطق لا يكون خارجاً عنه لكنه هذان لأن قوله ما يجب  
 أن يعلم في المنطق يجب أن يعلم فيه لقول وان كان صادقا بخلاف ما يجب  
 أن يعلم فيه يعلم فيه لعدم اتحاد الموضوع والمحمول انتهى وأنا أقول أن هذين  
 هذا التصوير بناء على تصوير الشكل الثاني وإذا صورنا هكذا أن ما يجب أن يعلم  
 يكون جزء منه لأنه لو لم يكن جزء لكان خارجاً عنه وكلما كان خارجاً لا يجب  
 أن يعلم فيه والتالي بطل لأنه خلاف المفروض فيتبع المطلب بلا محذور ( قوله وح  
 يلزم أن يكون المقدمة الخ ) أي حين كون ما يجب أن يعلم جزء منه يرمي جريئة  
 المقدمة لكونها ما يجب هذا إشارة إلى صغرى أصل الدليل وهو أن القسم  
 مستلزم لجزئية المقدمة وهو بطل ( قوله وهو بطل الخ ) من وجوه الأول الإجاب  
 والثاني لزوم الدور والبال أن المنطق باحث عن الأمور التصورية والتصديقية  
 من حيث الإيصال والمقدمة ليست من هذا القبيل والرابع أن العلم عبارة

عن المسائل اذ حقيقة كل علم مسأله او عن المسائل والمبادئ على قول  
 وليس شيء من المقدمة شيئا اما بيان الحاجة الموضوع فلانها ليسا  
 قضيتين كليتين حتى يكونا مسئلتين وليس من المبادئ التصديقية واما تعريف  
 المنطق فلانه ليس من المبادئ التصورية كذا حقق ( قوله لانهم اتفقوا على  
 ان مقدمة الشروع الخ ) القضية المتفق عليها اذا تصور طرفاها يكون  
 ودليها الدليل المذكور بقوله وايضا فيكون مرجع الدليلين  
 نذر الى الاتفاق بلا ملاحظة دليل اتفاقهم يكون دليلا ولذا  
 وله وايضا اذا كانت المقدمة جزء منه الخ ) اذ الشروع يكون  
 في اجزاء ولا معنى للشروع الى ذي اجزاء الا الشروع الى جزء  
 منه مقدما كما هو مؤخره واما الشروع الى البسيط فبالتبليس بنفسه والا  
 مطلقا قيل هذا اذا كان مع قصد تحصيل اجزاء الباقية  
 ووع في الجزء انما يكون شروعا في الكل اذا قصد منه  
 مطلقا انتهى وفيه بحث لان الشروع الى الجزء شروع  
 مطلقا سواء قصد التحصيل اولا وسواء حصل اولا اذ الشروع  
 في الجزء مع قصد تحصيل الكل بلا قصد تحصيله يتعلق الى جزء واحد  
 والقصد وعدم القصد من حال النفس فلا يتفاوت الجزء لشروع فيه  
 فلا وجه للنقشة بان الشروع في الجزء انما يكون شروعا في الكل اذا قصد  
 بالشروع في الجزء تحصيل الكل اما لو قصد تحصيل الجزء نفسه فليس  
 الشروع فيه شروعا في الكل فتأمل ( قوله اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع  
 في جزء من اجزائه الخ ) يوهم ظاهر العبارة باعتبار اداة القصر وتعبير معنى  
 الشروع ان المسنى تعريف الشروع في الشيء مع انه يحتمل ان يكون  
 الشروع في الشيء بالشروع في نفسه كما في البسيط وان لا يكون الشروع  
 الشيء بالشروع في جزئه اذا لم يقصد تحصيل الكل فلا يكون التعريف  
 جامعا ولا مانعا مع ان التحقيق ليس كذلك اذ حاصل المعنى انه لا يتحقق  
 الشروع في المنطق الا بالشروع في جزء من اجزائه لا بالشروع فيه عبر  
 عن عدم تحقق الكلي بدون فرد من افراده بانه لا معنى له الا ذلك وبالله وليس  
 ذلك تفسيره فضلا عن ان يكون جامعا ومانعا وهذا دليل الملازمة  
 في الشرطية ( قوله والمفروض ان الشروع الخ ) جملة حالبة من الشروع  
 فيها في قوله كان الشروع فيها وهذا اشارة الى دليل الملازمة للدليل الثانية

كما قررنا من قولنا كلما كان الشروع في المقدمة شروعا في المنطق يكون الشروع في المقدمة موقوفا على الشروع في المقدمة لكن هنا مقدمة مطلوبة وهي والموقوف على المقدمة يتوقف على الشروع في المقدمة حتى يتم التفريب ( قوله فيكون الشروع في المقدمة الخ ) وذلك لان المقدمة ذات اجزاء ونظرية لا يمكن حصولها الا بالشروع فيها فان قيل لا حاجة الى هذه المقدمة اذ يكفي ان يقال الشروع في المقدمة شروع في المنطق وهو موقوف على ان يكون الشروع في المقدمة موقوفا على المقدمة فيكون ثم موقوفا على حصولها وهو محال لان استحالته فان تحصيل المبرر يكون الشروع فيها شروعا في المنطق موقوف على حصولها بوجه الشروع فيها امر اختياري يتوقف على تصورها بوجه وبطريقة يترتب عليها ثم لو لم كون الشروع في المقدمة موقوفا على حصول الذي قصد تحصيلها بالشروع فيها لكان محالا كذا قيل رحمه الله تعالى ( قوله فنقول الخ ) هذا نتيجة الدليلين المذكورين اي اذا علمت مقامات القياس فنقول في تركيبها الشروع الخ فان به الشروع بحسب اجزاء المقدمة والمنطق تعددا حقيقيا كانت التقنينين كليتين وان جعل اعتبارا كالتخصصية والشخصية في حكم الطبيعة ( قوله الشروع في المقدمة شروع الخ ) هذا الدليل من الشكل الاول قبل عليه اللازم منه توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل على الشروع فيها بقصد تحصيلها بنفسها فتباير الموقوف والموقوف عليه واجب بوجهين الاول ان توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل على المقدمة يستدعي ان يكون المقدمة حاصلة قبل الشروع في تحصيلها المقارن لذلك القصد وتحصيلها مع حصولها بين الاستحالة اذ يلزم تحصيل الحاصل وتقديم الشيء على نفسه والثاني ان تباير الجهتين في الموقوف والموقوف عليه انما يفيد اذا كانتا مؤثرتين في التوقف فكان الموقوف والموقوف عليه هما الجهتان وهما لا تأثر لمقارنته قصد تحصيل المنطق في التوقف هذا وفيه بحث لان عدم تأثير المقارنة قصد تحصيل المنطق في التوقف اذ لو لم يكن قصد تحصيل المنطق كما زعموا لم يمكن الشروع في المقدمة شروع في المنطق بل الشروع في جزئه ونحن نقول في الجواب عن اعتراض ذلك ان القول ان اللازم من هذا الدليل توقف الشروع في المقدمة مطلقا على الشروع

فيها مطلقا واما اعتبار قديم قصد تمصيل الكل فليس في عبارة المحشى  
سراحة ولا كناية ولا تمس الحاجة الى اعتباره بل زعم ذلك القائل بانه  
لولم يشتر هذا لم يكن الشروع في المقدمة شروعا في المنطق قدينا آتفا  
ان تلك الملازمة ليس بنام اذا الشروع الى ذى الاجزاء شروع الى جزء

... ان شاء سواء قصد تمصيل الكل او سواء حصل الكل او لا وقال الفاضل

معترضا على ذلك الدليل ان الشروع في المنطق الذى كان

رى مطلقا والذى كان موضوعا في الكبرى مقيد بقيد على

برم الدور لانه يصير القياس هكذا الشروع في المقدمة شروع

في المنطق مطلقا والشروع فيه على وجه البصيرة موقوف على الشروع

في المقابلة فلا يكرر الحد الاوسط ولا يصح التقييد المذكور في الصغرى كما

نقول ان هذا الدليل وان كان تقرير المحشى قدس سره

معرض وهو العلامة الفتازاني وذلك الفاضل حل التوقف

الحقيق وهو لولا الموقوف عليه لا يمكن الموقوف واعتراض عليه

بمسبوقه على وجه البصيرة لعدم انضباطه فيحصل دليله على ما ذهبه

فكيف بقيد الكبرى على انه لو قيد فيسلم بادنى لعناية والتغير في الكبرى

بان يقال الشروع في المقدمة شروع في المنطق والشروع في المنطق

مؤخر عن حصوله المقدمة لتوقفه على وجه البصيرة عليها وهذا بين

الاستعانة فامل (قوله وذلك الخ) التقدم الشئ على نفسه لكون التوقف

بمعنى الاخص وهو ما لم يكن الموقوف موجودا الا بعد وجود الموقوف

عليه (قوله والجواب ان في الكلام مضافا الخ) هذا جواب بالتحريم على سبيل

كون التحريم سندا بمنع مقدمة وهي كون هذا التقسيم مستلزما

لجريئة المقدمة من المنطق لكن في هذا الجواب نوع تسليم لسؤال المعارض

لاحتياجه الى التقدير ولا يخلص لدفعه عن ظاهر عبارة القطب وان دفعه

المحتش بضم شئ آخرو هذا تقدر يكفي في العدول عن وجه الضبط ولذا

عدل العلامة الفتازاني حيث قال في وجه الضبط ان المذكور فيه ان كان

خارجا عن ابواب المنطق ومما صده في المقدمة والا فان كان البحث عن

المفردات فهي المقالة الاولى والا فان كان عن المركبات الغير المقصودة

بالذات فهي المقالة الثانية والا فان كان البحث عن المركبات المقصودة

باعتبار صورة فهي المقالة الثالثة والا فهي الخاتمة هذا لكن يرد على هذا



الخطبة ومسئلة اجزاء العلوم لانها خارجتان عن الابواب مع انها ليست  
مقدمة ويحجب بتخصيص المذكور بما يكون جزء منه او مرتبطا به بحيث بعد  
كالجزء منه وهذا لا يراد على القطب العلامة لان ما يجب ان يعلم عبارة  
عما يكون جزء منه او يكون له مزيد اختصاص به والخطبة ومسئلة اجزاء  
العلوم ليست كذلك ( قوله اي ما يجب ان يعلم في كتب المطلق الخ )  
الكتب بصيغة الجمع اشارة ان ما يجب اما بان يكون جزء منه  
له مزيد ارتباط به ولا يترك شي منها في كل كتاب المطلق  
المقدمة بما وجب عليها في الكتب مع ان المقدمة يجوز ان يعلم في  
بل في علم آخر ويحجب بان المراد من الوجوب العرفي لا العقلي فان قيل فعلى  
هذا يدفع السؤال اولا فلا حاجة الى التكاف اذ لو حصل الوجوب  
ان ما يجب ان يعلم على الوجوب العرفي لا يلزم من كون العلم  
علمها في المطلق كونها جزء منه حتى يرم المحدود ان واد  
الاول مبني على تسليم كون الوجوب بمعنى الوجوب العقلي يعني  
اولا بان الوجوب الوجوب العرفي فلا يلزم جزئية المقدمة وانما  
بان يقال لو سلم كونه بمعنى الوجوب العقلي يلزم حرية المقدمة من العلم  
لان المنطق ( قوله فيلزم ان يكون المقدمة الخ ) لان ما يجب ان يعلم في  
الشيء يجب ان يكون جزء منه لان ما هو خارج عن الشيء لا يعلم فيه قطعا  
كما في السابق قيل في وجه لزوم لانه لا يترك ذكر ما يجب ان يعلم في الكتب  
الا نادرا فلا يراد ان ما يجب ان يعلم لا يلزم ان يكون نادرا بل لان الوجوب  
استثنائي انتهى فيه يجب لان عدم الترك الاندرا لاستلزام الروم وهو  
امتناع الانعكاس على ان الوجوب ليس باستثنائي لبناء هذا السؤال  
على الوجوب العقلي والجواب مبني على تسليمه كما عرفت ( قوله فاندفع  
المحدود ان الخ ) لزومها على جزئية المقدمة من المطلق فالفاء تعريفا على  
قوله لاجزء منه بملاحظة تقدير المضاف ( قوله والدليل على تقدير المضاف  
الخ ) وجه دلالة كون التي بيان انحصار الرسالة في الاشياء الخمسة على تقدير  
المضاف لو لم يقدر المضاف لزم وجه انحصار العلم ولا يلزم من انحصار العلم  
انحصار الكتب لانه قد لا يكون بعض جزء العلم جزء من الرسالة لعدم  
ذكره فيها وقد لا يكون بعض جزء الرسالة جزء من العلم كالمقدمة فادان  
التي هذا يلزم من تقدير المضاف حتى يثبت وجه الانحصار وقيل ولت

ان تجعل القرينة عدم صحة المقدمة كونها جزء من المنطق وصحة كونها جزء من الكتب وفيه بحث لان مادة الفساد لا تكون قرينة لدفع الفساد والالم يفسد عبارة اصلا (قوله فاصل الكلام الخ) هذا التصوير يدل على ان الترتيب في الكتب على وجه اللياقة دون المزوم والدليل على لزوم الترتيب ما هنا لياقة الترتيب وفيه اشارة الى ان الوجوب استحقاقى والا لزم ان يكون طريق الوجوب العقلي مع انه ليس بواجب يقال ان الجواب الوجوب العقلي فحاصل الكلام يدل على الوجوب الاستحقاقى .

يريم الحاصل لذى الحاصل لا نقول الحاصل لا يلزم ان يكون عين ذى الحال لان الجواب قد يكون تحقيقيا وقد يكون الزاميا والفرض من الازامى اسكات الخصم ودفعه فقد يكون لا يتفرع عليه اصل المطلوب وقد يتفرع فلا يلزم ان يكون الكلام الحقيقي والازامى مبنيان على شئ - بهذا الجواب الحقيقي عن اصل السؤال وهوان الوجوب فيما يجب وجوب العرفى وهو مطابق لبيان حاصل الكلام والجواب الازامى على تسليم كون الوجوب وجوبا عقليا فاندفع الخصم بدفع ايراده من المحذور ان على طريق الازامى م بين خلاصة كلامه على وجه التحقيق فلا خلل ولا منافاة بين الكلامين ( قال الشارح اما ان يتوقف السروع فيه الخ ) صحة الجمل في مثل هذا التركيب اما بتقدير ذواو بالتأويل بالصفة او بالجمل على المبالغة من قبيل رجل عدل واما التفرقة بين المصدر المجرى وبين الفعل المصدر بان حتى يصح الجمل في الثانى دون الاول فبعيد اذ سبب الاحتياج الى التأويلات عدم اتحاد الخارجى بالمصدر مع ما يجب وذلك السبب منحقق بالفعل المصدر بان لان مدلول المصدرين باعتبار الذات متحد وان فرق بينهما بان المصدر بان يدل بمبئته على الزمان دون الاول فلا فائدة لهذه التفرقة في صحة الجمل وعدمه ( قال الشارح فهو المقدمة الخ ) قيل الجمل معنى على المسامحة اشد الارتباط بين اللفظ والمعنى والمراد فهو مدلول المقدمة هذا وانا اقول ان في مثل هذا التركيب لا تمس الحاجة الى الجمل بالمسامحة لان اللفظ يدل على المعنى وعلى الذات وهو عبارة عما صدق عليه ذلك المعنى واللفظ يذكر قد يراد به المعنى وقد يراد به الذات بلا مسامحة كالانسان اذا اطلق قد يراد به المعنى وهو الحيوان الناطق وقد يراد به الافراد هو الذات والمقدمة كذلك قد يكون عبارة عن الالفاظ وقد يكون عبارة

عن المعاني (قال الشارح) فاما ان يكون البحث فيه عن المفردات الخ (لفظ البحث في اللغة لتفتيش والتفحص وفي الاصطلاح لآليات شئ لشيء وقد يطلق على المناظرة والمباحثة فالمراد ههنا المعنى الثاني ويصل البحث بعين وادخولها يكون موضوعا وهنا يكون الموضوع المفردات ويشمل عليه الاء امض الذاتية يعنى يكون موضوع المسائل وعنوانها مفهومات يكون المفردات ذات الموضوع وما صدقه لا بان يكون لفظ المفرد او ما صدق

موضوعا حتى يرد ان يقال ما من مركب الا وهو مفرد باء المفرد عليه واقله هذا او ذلك او هو وان المسائل كلها باحثة بمعنى ضدي . ما يصدق عليه المفرد اذ ما من مسألة الا موضوعه الذي ذكرى مفرد صادق على موضوعه الحقيقي (قال الشارح ولا يخلو اما ان يكون البحث فيها عن المركبات الخ) اعلم ان المقصود بالذات ما لا يكون واسطة لا يعبر بل يتعلق الغرض له بذاته وذلك قد يكون بالنسبة الى الفن وقد يكون بالذات . الكتب مثلا المقصود بالذات بالنسبة الى فن المنطق الموصل الى

المسهول سواء تصوريا او تصديقا والموصل الى الاول التمهيد والى الاقضية فلما ادى بينهما الى معرفة ما يتوقف عليه الموصل فبحث في المنطق عن هذا الموقف عليه لكونه موقوفا عليه فيكون مقصودا بالعرف في ما نحن فيه يكون المركبات الغير المقصودة بالذات القضايا واحكامها لكونها مقصودا بسبب توقف الموصل الى التصديق والمركبات المقصودة بالذات القياسات تتعلق الغرض اليه بذاته في المنطق واما بالنسبة الى الكتب يكون القضايا والقياس كلاهما مقصودا بالذات تتعلق الغرض بينهما والقياس بالغير بالنسبة اليها المبادئ المسوقة لتصورات القضايا والقياس والابيات الاعراض الذاتية النائية لهما فقد علم ان المراد بالمقاصد بالذات ههنا بالنسبة الى الفن لا بالنسبة الى الكتاب فلذلك قيل لا يرد ان الجمع ليست مقاصد بالذات بل المقاصد بالذات هي المطالب لان المطالب مع انها مقاصد بالذات في مقام التحصيل مقاصد بالتبع في الفن فلا يرد ان القضايا مجحوت عنها ومسائل معنونة بعنوان الباب ومسئلة لانها مقاصد بالذات في الكتب ومقاصد بالتبع في الفن (قال الشارح فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها الخ) النظر هنا بمعنى البحث يعنى يثبت تلك المقاصد بالذات اعراض ذاتية اما بواسطة جزئها الصوري وهو الصورة وهي عبارة عن

الاشكال الاربعة او صورة الافتراضى او الاستثنائى او بواسطة جزئها المادة وهو عبارة عن القضايا التى يحصل منها الصناعات الخمس فان كان الاول فهو المقالة الثالثة وان كان الثانى فهو الخاتمة فلا يرد ان القضايا من المادة فكيف لا يكون مقصودا بالذات اذا لمادة ليست من حيث هى مقصودا كانت واسطة لتبويب الاعراض الذاتية للمقاصد بالذات (قوله المورد هو العلامة حيث قال القول بان البحث عن المركبات بان باعتبار الصورة فى المقالة الثالثة وان كان باعتبار المادة فى الخاتمة مشعر بان الخاتمة مقصورة على مواد الاقيسة وليس كذلك بل يشتمل اجزاء العلوم هذا اورد الشريف قدس سره خلاصة حاصله اعراض بعدم تمامية دليل الحصر بانه لو تم الحصر لم ان لا يبحث فى الخاتمة الا الصناعات الخمس مع انه ليس كذلك اذ يبحث عن اجزاء العلوم ويمكن س. السؤال على النقص التفصيلى يمنع تقريب الدليل وهو سوق الدليل به يستلزم المطلوب (قوله وما ذكرته فى الحصر الخ) من قوله حيث المادة وهو الخاتمة وجه الدلالة ان التعريف المستفاد من بيان الحصر لا بد من ان يكون جامعا ومانعا وان المبدأ والخبر اذا كانا معرفتين يفيد القصر على سبيل قصر المسند للسند اليه فيلزم الاشتمال على المادة فقط (قوله واجيب بان المقصود الخ) مبنى السؤال عدم التفرقة بين المذكورين فى الاول وفى الحصر وحاصل الجواب التفرقة بينهما بان المذكور اعم من المقي بالاصالة وتبعاً والمقي بالاصالة هو المادة لان غرض المنطق بيان ماله دخل فى الاتصال والمادة لها مدخل فيه فحق واجزاء العلوم ليس لها مدخل فلا يكون مقصودا بالاصالة بل مقصودا بالتبع فى المنطق لمناسبتها بالمنطق فى عدم اختصاصها بعلم من العلوم وخصييتها فى الخاتمة لمناسبتها بها فى عدم اختصاصها بشيء اذ الموضوع والمبادئ والمسائل تكون مادة لكل علم فاذا عرفت هذا ان الحصر مسوق لبيان المقي بالاصالة لا المذكور مطلقا فذكر فى الحصر المادة فقط وذكر فى الاول لذكور الاعم فلا محذور فى خروجها عن الحصر وقيل فى الجواب ان المادة يتناول مواد الاقيسة واجزاء العلوم او هى من مواد العلوم وح يكون المركبات فى قول الشارح اعم من القضايا والاقيسة وعلوم وهذا مدفوع به لا يساعد على عبارة الشارح لان المركبات المنقسم بجهة لحيية هى المقي بالذات وهى الحجج

واجزاء العلوم ليست موادها ضرورة فلا يقال ان اجزاء العلوم مارة  
عن المسائل والموضوعات والمبادئ ولكل منهما دخل في المقصود الاصل  
اذا لمسائل متلا يقع صفى القياس وكبراه كما يقال هذا شكل اول وكل شكل  
اول ينتج وكذا الموضوعات والمبادئ لها دخل في ذلك المطلب فلا يصح  
ان يقال ان المادة هي مادة الاقضية فقط قلنا ان المراد من اجزاء

ليس المسائل والمبادئ والموضوعات انفسها وانما المبادئ البصيرة

انها ثلثة ولادخل لهذا البيان في ذلك المقص وهو طهر (المقدمة) وجوب  
وحدها الخ) وحدها تأكيد للقصر المستفاد من ضمير الفعل ومن تعريف  
المسند فلا يضر خروج اجزاء العلوم وحاصل ابوابه والارادة المذكورة  
في دليل الناقض اعني قوله لو تم الحصر لزم ان لا يبحث في الثلاثة الاصليات  
الخمس باننا لزم عدم البحث اذا لم يبحث اعم من ان يكون المبحوث عنه مقصودا  
بالاصالة او بالتبع والحصر المحصر المقتضى بالاصالة وهو المادة واجزاء

مقص بالتبع محصر المقتضى لا يستلزم حصر البحث او ابان لتقريب

منع للتقريب باختصاص الدعوى (قوله اذ لا مدخل لها في الايصال الخ) د

على الحكم الغير المذكور المستفاد من الحصر اذ هو عبارة عن ابان ثنى  
لثنى مع نفيه عن جميع ما عدا ذلك او عن بعضه وحاصل القصر ان اجزاء  
العلوم المذكورة تبع الا المذكورة اصالة والدليل لهذا التقى ودليل الاول ما رنا  
آتيا فان قيل هذا الدليل جار في المقدمة ايضا اذ لا مدخل لها في الاتصال  
الذى هو المقتضى اجيب عنه بان المقدمة وان كان لها ما قسموده  
في الكتاب لشدة ارتباطها بالمقاصد بالاداء لوصف السروج في العلم بما بها  
وبان المقتضى من باب جمع فيه ماهو من الفن وماهو خارج عند ماهو من  
الفن بخلاف ما اقتصر على الخارج عن الفن وبعبارة اخرى ليس المقتضى بعد  
التسروج في الفن الا الداخل فيه وانا اقول ان المقدمة وان خرجت عن المقتضى  
بالاصالة ليست خارجة عما يجب ان يعلم في المطلق بخلاف اجزاء العلوم  
لكن اسند خروج اجزاء التي المقتضى دون ما يجب ان يعلم لوفوع الخاتمة في سق  
المقتضى بالذات فلا يضر دخول المقدمة في وجد الحصر وخروج اجزاء العلوم  
مع اشتراكهما في عدم المدخلة في الايصال (قال الشارح والمراد بالمقدمة  
ههنا آه) اعلم ان القوم صدر واكتب الميزان بذكر حده وغيته وموصوءه  
وعنوانه بالمقدمة وذهب بعضهم الى ان مقدمة العلم ما توقف عليه

التشروع وآخرون لسا رأوا عدم توقف التشروع على هذه الامور بل على تصور العلم بوجه ما والتصديق بان له قاعدة مطلوبة للشارع اذا التشروع فعل اختياري توقفه على تصور العلم بوجوده من الوجوه وعلى التصديق بفائدة يرتب عليه ضروري سواء كان جازما او غير جازم مطابقا للواقع انه مطابق له زادوا قيد البصيرة وحصر واثارة ما يتوقف عليه التشروع في الامور الثلاثة وقارة زادوا عليها قيدا رابعا والمق توجه به الكتب لاحصر المقدمة فيها بالبرهان فلا يرد عليهم البصيرة ليست امرا مضبوطا يقتضي الانحصار على ما ذكره بل ان وجدت خاسا للاربعة مشاركا اياها في افادة البصيرة فلك ان تضم اليها وتجعله منها فانهم لم يمنعوا عن ذلك ولم يدعوا حصرا عقليا وقال العلامة التقنا زاني مقدمة الكتاب ما يدكر فيه قبل التشروع في المقاصد لارتباطها به وهي ههنا امور ثلاثة الاول بيان الحاجة والثاني بيان ماهيته والثالث بيان موضوعه ثم قال واما ما ذهب اليه الشارحون من ان المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه التشروع في العلم فبه نظر لامكان التشروع بدون هذه الامور وما ذكره من البصيرة فليس امرا مضبوطا يقتضي الانحصار على ما ذكره ثم بين وجه اعتبار اللنة ووجه تقديمها بان لكل علم جهة وحدة باعتبارها بعد علما واحدا ونلك الجهة اما ذاتية كالמושوع واما عرضية كالغاية والتعريف المأخوذ من الجهة الاولى يسمى حدا وبغيرها يسمى رسما ومن حق كل طالب كثرة تضبطها جهة وحدة ان يعرفها اولاً بنلك الجهة وان يعرف ما فيها ومنفعتها فقد علم وجه اعتبار اللنة ووجه تقديمها فاستمع لما حققه الشريف قدس سره ( قال الشارح يتوقف عليه التشروع في العلماء ) التقييد بقوله في العلم دون في المنطق مع انه هو العلوم من الحصر اشارة الى عموم بيان المقدمة بالنسبة الى كل العلوم وتمول وجوها بالنسبة اليه ويعلم منه مقدمة التشروع في المنطق لانه جزئي من مطلق العلم فلا يرد ان بيان المراد منه مستغن عنه بما علم من وجد الحصر لان الاول معنى اخص للمقدمة والثاني اعم وله قاعدة اخرى وهي بيان اطلاق المقدمة على الامور الثلاثة واما المقالة البانية والثالثة والخاتمة ووجه اطلاقها على مباحثها فظاهرة لا يمس الحاجة الى بيانها فلذا اخص بيان المقدمة بالذكرك قبل ان المقدمة جعلت جزء من الكتاب الذي هو الاقفاظ فكيف يصح تفسيرها لما يتوقف

عليه الشروع وهو المعاني واجيب بان المراد اى مراده بالمقدمة ههنا  
اى فى هذا المقام الذى هو مقام بيان وجه الحصر ما يتوقف عليه الشروع  
وقائلة قوله ههناح الاحتراز عن مقام دعوى الحصر فان مراده بالمقدمة  
ههناك الطائفة المخصوصة من الفاظ الكتاب والرسالة فان المدعى هناك  
حصر الرسالة التى هى الالفاظ والعبارات فى اجزائها التى من جعلتها المقدمة  
على ما سبق اشارة اليه والمدعى فى مقام وجه الحصر حصر ما

وهو المعاني لا الالفاظ على ما لا يخفى انتهى وانا اقول ان العلوم المتنوعة  
قد تطلق على معلومات مخصوصة تصديقية وتصورية والشروع فى  
تحصيل تلك المعاني وادراكها على بصيرة يتوقف كما هو المسموع على  
ادراك معان آخر تصورية والتصديقية فاذا اريد ان يعبر بالاعمال عن  
المعاني الاولى والباية تعليلاتها وجبت تقديم الالفاظ الدالة على المعاني  
فى الساتية الموقوف عليها على الالفاظ الدالة على المعاني الاولى المقصودة  
ليفهم الموقوف عليها أولا ويسرع فى ادراك المقاصد ثانياً واذا اذا اريد  
الدلالة عليها بالقوش الدالة على المعاني بتوسط العبارات اعنى الخاتمة كان  
تقديم ما يابا الموقوف عليها واجبا واذا تمهد هذا فنقول المقدمة سواء  
كانت مقدمة العلم او مقدمة لكتاب تجري عليها البيان بالصورات والتصديقات  
والدلائل فلا تفاوت بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فيما يجب ويقتضى ان يعرف  
بما يتوقف عليه الشروع يكون تعريفاً شاملاً لاهل العلوم الشروع اعم للعلم  
والكتاب وان عرفت ما يتوقف عليه الشروع فى العلم لاهل المقدمة العلم  
ويعلم انه مقدمة الكتاب فلا وحده للعول بان لفظهما احتراز عن مقام دعوى  
الحصر ولا معنى لقول السائل المد كور المقدمة جعلت جزء من الكتاب ، لا  
يصح تصديرها بما يتوقف عليه الشروع وهو المعاني الخ ( قوله وانما ههنا  
ههنا الخ ) يعنى ان القيد بهما اشارة الى ان المقدمة يطلق عليها باب  
هذا الفن على معنى آخر لكن المراد فى اول كتاب المنطق ما يتوقف عليه  
الشروع فى العلم واخلاقه على مقدمة المنطق ومقدمة الحكمة لا من قبيل  
اطلاق الصام على الخاص لا بخصوصه بل لكونها فردان افرادها فى  
فيه اشارة الى ان لها فى اللغة معنى آخر والى ان لها معنى آخر يطلق ما عساه  
على جزء الكتاب وهو ما يتوقف عليه الباحث الآتيه وبهذا المعنى وقص  
فى المقالة الباقية ههنا وفيه بحث لان سوق عبارة المحسى واختصاص معانيها

الآخرى الى معنيين يدل على ان فائدة هذا القيد احتراز عما عند ارباب هذا الفن مختصا بها فما يتوقف عليه المباحث الآتية ليست مختصة بأرباب هذا الفن ولا المعنى القوي معنى عندهم حتى يكون فائدته اشارة اليهما فان قيل ان تعريف المقدمة يصدق على جزء العلم لتوقف شروعه عليه قلت الشروع في العلم لا يتوقف على ما هو جزء منه بل على ما هو خارج عنه والادار ( قوله لان المقدمة في مباحث القياس يطلق على قضية الخ ) دليل لم على لزوم التقييد به هنا يعني لولم يقيد به لزم التعريف بالاختصاص اذ المقدمة يطلق بالاشتراك الفعلي بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي على معنى كذا وكذا قد علم ان المذكور دليل لاثبات ملازمة الترطية الاستثنائية المطلوبة ويمكن ان يقال ان هذا دليل على فائدة مترتبة على هذا القول يعني انما قال كذا اشارة الى ان لها معنى آخر لان المقدمة يطلق كذا الخ ( قوله جعلت جزء قياس او جهة الخ ) نقل عنه في حاشيته على شرح المطالع ان التقدير او على جزء جهة ولهذامة املة القياس والاستقراء والتبديل وهي اعم من الاول انتهى كلامه قوله او على جزء جهة معناه او على قضية جعلت جزء جهة اي المقدمة تطلق تارة على معنى واحد وهو القضية التي جعلت جزء قياس او القضية التي جعلت جزء جهة ووجه هذه الحاشية الانعاز بان كلمة او المقصود منها الزد لا التعميم وجعل ذلك معنى واحدا للمقدمة كما يدل عليه كلامه حيث قال يطلق على قضية وقد يطلق فيفهم انه يطلق على معنيين احدهما الاطلاق الاول والساقى الاطلاق ولفظ او يسر بان المراد هو الزد لانها مذهب لا يذهب عليها ان معنى التردد قال بعض انها مختصة بجزء القياس وقال بعض آخر غير مختصة به بل يم على جزء التبديل والاستقراء ايضا فلا يكون من قبيل ما يقابل العام بالخاص حتى يراد بالعام ما وراء الخاص كما وهم قيل لا يخفى ان استعمال المقدمة في القضية المذكورة ليس صريحا في انها يكون بمعنى قضية جعلت جزء قياس او جهة بل يجوز ان يكون معناه ما يتوقف عليه الدليل ويكون اطلاقها على القضية المذكورة لانها من افرادة فلا شارة الى هذا الزد يد قال السيد السري في حواشي شرح المطالع كان الثاني اعم من الاول انتهى وفيه بحث لان عبارة السري فيها ان المقدمة يطلق على معنيين آخرين احدهما القضية التي جعلت جزء القياس او الجهة والثاني ما يتوقف



عليه صحة الدليل كإيجاب الصغرى وكاية الكبرى في الشكل مثلا وكان  
 هذا الثاني اعم من سابقه انتهى وهذا صريح في انها بمعنى قضية جعلت  
 جزء قياس او جهة وانما قال كان ولم يجزم لاحتمال ان يراد بالناني ما يتوقف  
 عليه صحة الدليل من غير المقدمات الصريحة التي هي القضايا ودل عليه  
 التمثيل بقوله كإيجاب الصغرى وقيل عبارة الشيخ في الاشارات هكذا وتابع  
 المحشى له واول لتردد في الاصطلاح كإياها او لتعدد في الاصطلاح والثاني  
 اظهر لان عدم التردد فيه اشبه بحال الشيخ وكلة او بمعنى بل الاضربية  
 انتهى وفيه بحث لان التعدد في الاصطلاح يقتضي ان لا يكون معنى واحدا  
 مع ان المحشى جعله معنى واحدا لان كلمة او بمعنى بل وان يجوز به بعض العلماء  
 خلاف الذي يحتاج الى قرينة مع وجود الاظهر فتأمل ( قوله وقد مطلق ويراد به  
 ما يتوقف صحة الدليل آه ) الدليل ان كان عبارة عن القياس المطلق الذي  
 يكون بالاستدلال من الكلى الى الجزئي وهو قول مؤلف من اقسامه ان  
 صلت لزم عنها قول آخر يكون بين المعنيين عموم وخصوص مطلق  
 اذا جعلت جبره قياس ومن وجه اذا جعلت جبره جهة وان كان عبارة عن الاعم  
 من القياس المنطقي الشامل للمساومات الخمس والاستقراء والتمثيل وهو قول  
 يكون عنه قول آخر يكون بين المعنيين عموم وخصوص مطلق والمراد  
 من التوقف التوقف بلا واسطة فلا بردان الموضوع والمحمول مما به ومن  
 عليه الدليل اذ هما بالواسطة اذا الدليل موقوف على المقدمة وهي سوفه  
 على الطرفين ولا ان المقدمات البعيدا خارجة عن الالف بلا واسطة  
 لانها مقدمات دليل المقدمة لا دليل فلا يضر خروجه ولا ان ارادة المستدل  
 بما يتوقف عليه لانها بواسطة توقف الدليل على العلة الفاعلية الخارجية  
 عن الدليل لان الارادة يؤخذ من العلة الفاعلية فالتوقف عليه بالواسطة  
 ( قوله فيتناول مقدمات الادله الخ ) تمرير على المعنى الثاني والثالث انه اشار  
 الى المعنى الثاني اعم مطلقا من الاول فيل ياتي كلام المحشى بها الى التام  
 في حواشي شرح المطالع حجب قال بعد بيان المعنيين كان هذا الثاني اعم من  
 سابقه اذ كلامه هاتين قضيتين الجزم في العمومية وهاتين قضيتين التام المستفاد  
 من لفظ كان وانا اقول يحتمل ان يكون النسبة بين المعنيين باعتبار ان المعنى  
 الاول عبارة عن المادة والثاني عما كان مادة وصورة فيكون الثاني اعم من الاول  
 جرما وكان كلامه هنا مبني على هذا ودل على هذا من مقدمات الدليل

وان تكون النسبة بينهما باعتبار فهم الدليل المأخوذ في التعريف وتخصيصه  
كما بينا وح يحتمل ان يكون بينهما عموم مطلق او من وجه وكان كلامه هناك  
مبنى على هذا و يحتمل ان يقال ان ما يتوقف عليه صحة الدليل اعم من الشرط  
والشرط بناء على التبادر والعرف مع احتمال ان يكون باعتبار الصورة فقط فهنا  
نفكر الى العرف والتبادر وهناك الى الاحتمال فاقى هنا بما يقتضيه الجزم وهناك  
بصفة الثقل (قال الشارح ووجه توقف التسروع الخ) الوجه قد يطلق على  
العلة بحسب العرف وقد يطلق على الذات كما في قوله تعالى «ويبقى وجه ربك»  
اي يبقى ربك وعلى العضو المخصوص وههنا لا يحمل على المعنى البالي  
فان حل على الاول فاللام في فلان الشارع لا يخ عن الركافة وان حل على  
الساكن فيحمل الاضافة على البيان فيكون الحاصل ذات توقف التسروع  
اما على تصور العلم فلان الخ وقيل ووجه على صيغة الماضي المجهول من التوجيه  
ويصح تعليله بقوله فلان من غير كلفة هذا بعيد وان ساعده رسم الخط  
لانه ح يكون التفصيل اما على تصور العلم فلان آه بيان تعليل توجيه التوقف  
مع ان السوق لتعليل التوقف وقبل ان مبنى الركافة والتحليل ان يكون قوله  
فلان خبرا عن قوله وجه توقف التسروع وان لا يكون اللام زائده اما ان صرف  
الكلام عن طاهره وجعل اللام زائده او جعل قوله فلان الخ خبر المحذوف  
ويكون تقدير الكلام هكذا ووجه توقف التسروع على الامور المذكورة  
المقدمة امور وما توقف التسروع في العلم على تصوره فلان اه او جعل قوله  
لان علة خبر محذوف اي وجه توقف التسروع اما على تصور العلم فتحقق  
لان الشارع الخ فلا يرد عليه ما قيل انه في وجه اذ على تقرير الاول يلزم  
ما يلزم في عدم التقرير اذ كلمة اما يكون تفصيلا للامور المقدرة فيكون  
الحاصل اما امر توقف التسروع في العلم فلان الخ هذا عين المحذوف المهرب  
عنه وعلى تقدير التحقق اما ان يقدر قبل الغاء او بعده فعلى الاول يلزم توسط  
الغاء بين المتعلق والمتعلق واما على الثاني يلزم تعليل تحقق التوقف لا نفسه  
مع ان المط بالعكس (قال الشارح اما على تصور العلم الخ) التفصيل يدل على  
ان ما يتوقف عليه هو العلم اولا وبالذات والمدركات ثانيا وبالعرض فلا يرد  
ان التلبس بالجزء على قصد تحصيل الكل مما يتوقف عليه التسروع لانه يتوقف  
عليه توقف الكل على الجزء ولا ان ارادة التسروع مما يتوقف عليه لكون  
التسروع فعلا اختياريا مسبوق بالارادة قبل المراد بالتسروع تسروع ما فهو

من قبيل سوق في ادخل السوق فيتمثل ما يتوقف عليه الشروع على وجه  
 البصيرة لانه يتوقف عليه شروعه ما هو الشروع على وجه البصيرة وكذا  
 ما يتوقف عليه الشروع على وجه زيادة البصيرة وبهذا اندفع انه كان  
 من الواجب على الشئ ان يعدل عن تعريف المقدمة كما عدل عن بيان  
 وجه التوقف على التصور بوجه ما يعرفه بما يتوقف عليه اما مطلقا  
 او على وجه البصيرة او زيادتها انتهى ( قال الشارح فلان الشارع في العلم  
 الخ ) هذا دليل على كون تعريف المنطق قبل الشروع الى المقاصد مما  
 لا بد منه حاصله ان الشروع في المنطق لا بد فيه تعريف المنطق اولا لان  
 الشروع موقوف على تصور العلم اولا وذلك التصور يحصل بالتعريف  
 فينتج ان الشروع موقوف على التعريف اولا والصغرى نظرية ثابتة  
 بقوله لان الشارع على طريق الخلق هكذا لو لم يتصور اولا ذلك لكان  
 طالبا للجهول المطلق لكن التالي بط فيلزم التصور اولا وابتد بطلان  
 التالي بقوله لانتاع توجه النفس نحو الجهول المطلق على طريق الخلق  
 ايض وحاصل نظر الشئ العلامة المبع بالترديد منع التقريب على اعتبار  
 منع الصغرى على اعتبار باعتبار رجوعه الى ملازمة دليل الصغرى مع بيان  
 منشأ الغلط ( قال الشارح لانتاع توجه النفس نحو الجهول الخ ) دليل  
 على المحالية هكذا لو امكن لزم توجه النفس نحو الجهول المطلق لان  
 اللازم يمنع ثبوت المط وبعبارة اخرى لان الطلب الذي كونه توجه النفس  
 نحو الجهول المطلق او مستلزم لتوجهها وذلك توجه مع اما على الاول  
 فخطا واما على الثاني فلان استحالة اللازم يستلزم استحالة المعلوم واعتراض  
 عليه بان هذا مصادرة على المط اذا الكبرى عين المدعى او الاستثنائية عينه  
 قيل في الجواب عن هذا الاعتراض انما يلزم ذلك لو كانا معبرين بعبارة  
 واحدة وليس كذلك اذ يجوز ان يكون النفي معلوما بعبارة وغير معلوم بعبارة  
 اخرى وفيه بحث لان الاختلاف بالعبارة لا يدفع المصادرة لان وجه بطلان  
 المصادرة لزوم الدور وهو من لوازم المعنى لا العبارة سيما في علم المنطق وقيل  
 في دفع المصادرة الطلب ملزوم للتوجه لاهيه والظاهر ان يقال في دفعها  
 ان الفعل الصادر من ذوى الشعور مسبوق بامور مترتبة التصور بوجه ما  
 نعم التصور الجزئي ثم الارادة المنبعث منه ثم صرف القوة المودعة في الاعضاء  
 ومن هذا يعلم ان تصور المتشروع فيه مقدم على الشروع ذاتا وزمانا

وانه لا يمكن بدون تصويره بوجد مخصوص والطلب عبارة عن صرف القوة  
المودعة مع قصد تحصيله المطو والعزم عليه وتوجه النفس عبارة عن التفاتها  
واقبالها المتبعث عن التصور الجزئي السابق على الطلب فلولا تصور  
اولا ذاتا وزمانا لائم طلبه وقصده متعلقا به حال عدم التصور فكان طالبا  
للمجهول المطلق حال طلبه وهو مح لا متنازع توجه النفس الذي سببه  
التصور وموقوف عليه لالطلب الذي هو العزم والقصد للتحصيل ومن انتفاء  
السبب والموقوف عليه يلزم انتفاء السبب فيندفع المصادرة اذ توجه النفس  
ليس عين الطلب بل مقدم عليه ذاتا وزمانا فان قيل توجه النفس نحو المجهول  
المطلق لو كان محال لزم ان لا يحصل علم بشئ من الاشياء وان يلزم الدور  
اما الاول فلان كل شئ قبل تعلق العلم وجها من الوجوه مجهول مطلق  
البتة فلو تعلق العلم لزم توجه النفس نحو المجهول المطلق واللازم مح واما  
الثاني فلانه لو كان توجه النفس نحو شئ موقوفا على معرفتها لذلك الشئ  
قبله وعلوم ان معرفة الشئ موقوفة على سبق التوجه اليه وذلك دور  
مح قلت عن الاول فرق بين توجه النفس بالشئ وبين علمه التصوري به  
اذ الاول فعل اختياري عبارة عن التفات واقبالها والثاني ضروري اعم  
من التفات النفس وعدمه اذ قد يحصل الشئ عند المشاعر بدون الالتفات  
والتوجه فلا يلزم من محالية توجه النفس نحو المجهول المطلق محالية العلم  
التصوري وعن الثاني توجه النفس نحو المجهول المطلق لتحصيله مح لا مطلقا  
لانه اذا سئخ للنفس مباد مترتبة دفعة توجه النفس نحو ما هو نتيجة لها  
من غير سبق علم ومعرفة للنفس بالنسبة اليه وكذلك اذا سئخ على احدى  
الحواس شئ دفعة من غير اشتياق النفس اليه توجهت اليه بلا سبق معرفة  
فالموقوف على المعرفة توجهها نحو شئ لتحصيله والموقوف عليه للمعرفة  
توجه النفس نحوه مطلقا فاندفع الدور ( قال الشارح لان الشروع في العلم  
يتوقف على تصويره الخ ) هذا صغرى الدليل المطوية فيكون النظر على  
قانون التوجيه يدل على هذا قول الشارح اذ الملق بيان سبب ايراده قيل  
الوجه المذكور لشارح الدمشقي ذكره الشارح على سبيل النقل واعتراض  
عليه هذا وتكلفوا في توجيه النظر فعملوا هذا القول على الدعوى ونجوزوا  
في قوله فسلم بان يقان اى مسلم مقدمات دليله فان منع المدعى وتسليمه  
يرجعان الى مقدمات الدليل والاخرجا عن التوجيه هذا تكلف ورجوع

التسليم الى مقدمات الدليل اصطلاح جديد وكتب ان اناس لم يوردوه  
الدعوى فلا حاجة الى رجوعه ( قال الشارح لان لا يتم ما ان لا بد ان )  
اذ الموقوف عليه التصور المطلق وهو تمصيل بالحد والرسم ويكون اجم  
فلا يلزم نبوت الاعم بنبوت الاخص بل يقتضى نفي لونه بما لا يراد رسم  
العلم لذاته ( قال الشارح فلا يتم التقريب الخ ) اعلم ان الطرسواء جعلناه  
نفس الترتيب او الحركة المفضية اليه يستدعى علوما متربة على هيئة  
مخصوصة يسمى الموصل منها الى التمسد بق دليلا وتكون العلوم  
اى الامور الحاضرة مادة لذلك الموصل والهيئة الموصلة صورة له واتفق القوم  
ان صحت المادة والصورة فالظن صحيح يؤدى الى الخط والافساد لا يؤدى  
اليه وصحة المادة في الدليل ان تكون المقدمات مناسبة للطل صادقة قطعها  
او ثلثا او فرضا بحسب المتعالب على ما بين في الصناعات الخمس وصحة  
الصورة فيه ان يكون على السرائط المعبرة في الانتاج على ما فصل في ابواب  
القياس والاستقراء والتمثيل فلا بد في الدليل من حجب توصله الى الخط  
اعنى المحكوم به من المستزله والالم ينقل الذهن من اليه ولا بد ايضا  
من نبوت المستزلم للمحكوم عليه لينز من نبوته له ثبوت لازمه له ماون  
الحاصل منه مطلوبوا خبريا وواجوب المستزلم الموصوف بالحصول وجب  
في الدليل مقدماته ليني احدهما عن الزوم وهى الكبرى والاخرى  
من نبوت المزوم للمحكوم عليه وهى الصغرى وذلك الاستزمام بحمل  
على امتناع الانفكاك في القطعيات فيحس الدليل وان حل على المناسبة  
المصححة للانتقال يعم الدليل للاستقراء والتمثيل ايضا فقد علم ما كان  
في الدليل من صحة المقدمة والصورة ووجود الاستزمام للطل وان لم يوجد  
فيه ذلك الامور لم يصح الدليل واما عدم وجدان الصحة في المادة والصورة  
فظ واما عدم وجدان الاستزمام فبان بكون النتيجة اخص او اعم بحسب  
التحقق من المدعى وبعبارة اخرى ان يكون احدهما مطلقا والاخر مقيدا ففي  
الصورة الاولى يعترض عليه بان لا يتم دليلك وفي الثانية لا يتم تفريب دليلك في  
التامة دون اصل الدليل واصل التقريب لعدم استزمام الاعتراض نفي الاصل  
بل نفي التامة لكن عدم تمامية التقريب في صورة تكون النتيجة اعم  
والخط اخص لعدم نبوت الاخص بنبوت الاعم بخلاف العكس لزوم نبوت  
الاعم بنبوت الاخص فتأمل في كلام بعض الحوانسى ( قال الشارح اذا لم

بيان سبب اراد آه) هذا دليل على كون ان لابد من تصويره برسمه دعوى  
للدليل المذكور ودفع بما يهيم ظاهر العبارة من ان الدعوى كون تصور العلم  
بما يتوقف عليه الشروع فعلى هذا يلزم ان يتم التقريب فقد علم بتحقيق  
ما قررنا آنفاً وهيمات الحواشي ( قوله هو سوق الدليل على وجه الخ )  
مرجع الضمير التقريب يعنى اراد الدليل على طريق صحة المادة كما يعلم  
في الصناعات الخمس مثلا كون المقدمات من اليقنيات وصحة الصورة كما يعلم  
في شرط انتاج الاشكال الاربعة مثلا كون الصغرى موجهة كلية والكبرى  
موجهة كلية مقارنا بدعوى موجهة كلية وجامعا جميع شرائط انتاج الشكل  
الاول بحيث يلزم النتيجة المساوية للدعوى وان لم يلزم ذلك النتيجة فلا يتم  
التقريب وعدم لزوم تلك النتيجة ينشأ من عدم مراعات ما يتوقف عليه  
الدليل مادة وصورة وقد يكون ذلك النقصان ظاهرا فبعين منشأ الاعتراض  
فورد بعينه وقد يخفى ذلك فلا يلزم المساوات المطلوبة بين الدعوى  
والنتيجة فينعج تمامية الاستلزام وهو التقريب ( قوله يستلزم المطر وعبارة  
اخرى آه ) قبل عليه التعريف الاول يختص بالدليل المطلق ويخرج تقريب  
الاستقراء والتثيل او ليس فيهما الاستلزام فلزم ان لا يكون التقريب  
فيهما والتعريف الثاني اعم ويطابق على تقريبهما فيكون التعريفان  
مختلفين اختلافا معنويا لكن يمكن ان يقال قد يراد بالاستلزام المناسبة  
المصححة للانتقال فيم كل دليل فيكون الاختلاف بينهما بالعبارة كما قال قدس  
سره في خاشيته على شرح مختصر الاصول فان قلت الاستلزام انما يكون  
في القطعيات دون الظنيات على ما سبق قلت ان اريد التعميم كما هو الظاهر  
الاستلزام ههنا على المناسبة المصححة للانتقال لا على امتناع الاتساق انتهى  
اعلم ان الاستدلال اما ان يكون بحال الكلى على حال الجزئى واما ان يكون  
بحال الجزئى على الكلى واما ان يكون بحال الجزئى على الجزئى واما ان يكون  
بحال الكلى على الكلى فان كان الاول فهو القياس المنطقي وهو قول مؤلف  
من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخروان كان الثانى وهو الاستقراء  
وهو انبات الحكم الكلى لنبوته في جزئياته اما فى كلها فيفيد اليقين كقولك  
كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج بعده الواحد فكل عدد بعده الواحد  
او فرد مثل ذلك يعنى قياسا مقسما واستقراء تاما وهذا القياس من المنطقي ايضا  
او فى بعضها ولا يفيد الا الظن لجواز ان يكون مالم يستقرأ من جزئيات

ذلك الكل على خلاف ما استقرأ منها كما يقال كل حيوان عند المنفعة يحركه  
فكذلك الأسفل لأن الإنسان والقرص وغيرهما مما نشاهده من الحيوانات  
كذلك مع أن التماسح بخلافه وهذا هو القياس الاستقراء المفيد للثنى المقابل  
للدليل المنطقي وإن كان التماسح وهو التمثيل وبسببه الفقهاء قياسا وهو  
مشاركة بأمر إلى أمر آخر في حالة الحكم وهي الكلى الشاملة لذينك الجزئين  
فلذا قالوا لا بد بين الدليل والمدلول من مناسبة مخصوصة وتلك اما باشتغال  
الدليل على المدلول وهو القياس او باشتغال المدلول للدليل وهو الاستقراء  
او باشتغال أمر ثالث بينهما وهو التمثيل وإن كان الرابع فلا يخفى من أن يدخل  
الكليان المذكوران تحت كلي الثالث مشترك بينهما يقتضي الحكم فلهذا اجاب ان  
له لأن المراد بل يرى ههنا المندرج تحت الغير وهو الاضافي لا ما يمنع نفس  
تصوره عن وقوع الشبهة فيه اعني السبب بالحقيق او لا يدخل فان دخل  
كان الاستدلال باحدهما على الآخر داخل في التمثيل لا بحسب رأيه ان لم يدخل  
فلا تعلق بينهما فلا يتعدى حكم احدهما على الآخر اسلا فاذا فهم هذا  
فميز بين القياس المنطقي والاستقراء والتمثيل وقيل ان الدليل المسوق للدعوى  
وان كان مستلزما للدعوى موافقا لها فالتقريب تام والا فلا تقرب اصلا  
فاللزام ان يقال لا تقرب دون لا يتم التقريب فقد علم مما قررنا من انه لو كان  
استلزما في نفس الامر لم يتم التقريب وان لم يستلزم في نفس الامر لا تقرب  
صلا في نفس الامر لكن الاعتراض على الدليل لا يقتضي عدم الاستلزام  
في نفس الامر حتى لزم ان يقال لا تقرب لاحتمال خطأ المعترض وعدم  
فهمه اصل الدليل فلذا يقال في العرف لا يتم التقريب وقيل في الجواب  
ان هذا من قبيل ذلك الملزوم وارادة اللزام لأن الدليل انما يكون دليلا  
اذا كان تاما فيلزم دليلية كونه تاما فيلزم في اصل التقريب او مدعى المص  
توقف التسرع على تصور العلم بوجه ما وان يكون ذلك الوجه رسما له  
وهو مركب من جزئين وذلك الدليل يثبت الجزء الاول منه لا الثاني فبعض  
التقريب حاصل دون بعض فلا يتم التقريب وفيه نظر لانه في مقام دعوى  
وجوب التصور بالرسم فاذا يستلزمه الدليل لم يستلزم شيئا من الدعوى  
وان استلزم وجوب التصور بوجه لانه ليس الدعوى فلا يكون استلزام  
الدليل تقريبا (قال الشارح رسم العلم في مفتاح الكلام الخ) يعني ان المص  
اورد تعريف العلم بطريق الرسم في اول الحقيقى الكلام فقصد المستدل

بيان سبب إرادته في هذا الاول فتوهم انه لم يورد في اول الحقيق تعريف مطلق العلم فلا يكون السبب مفضيا الى السبب على انه لا يقتضى إرادته المفتوح بلا في المقدمة فاسمع لما قاله الحشى ( قوله ارادته رسم المنطق آه ) هذا تحرير المراد باتخاذ القرينة من كلام الش وحل المفتوح على المعنى العرفي حاصله ان المراد من رسم العلم رسم المنطق لما قاله فيما سياتى ورسموه ومعنى العرفي للمفتوح موسع لما قبل الشروع فيكون السبب مفضيا الى السبب ويقتضى إرادته في اثناء المقدمة سواء الى الشروع الحقيقى او لا والتقييد وبقى اثناء المقدمة لوقوعه فيه و لنفى لزوم ولى الشروع الحقيقى للفق فلا يرد ما قيل من انه لو كان المراد بالمفتوح ما قبل الشروع يكون الغرض بيان سبب الاراد في المقدمة سواء كان في مفتحتها او خاتمتها او اثنائها ( قوله واجاب عن هذا النظر بعضهم آه ) حاصل الجواب اختيار الشق الاول ودفع المخذور وهو عدم تمامية التقریب بيان ان لزوم تصور العلم برسمه يكون بجھتين احدهما ان يكون مقصودا بخصوصه ولازما بخصوصه واخرى بھما ان يكون مقصودا لغيره ولازما لغيره وذلك الغير وهو استلزامه ما هو الواجب اعنى التصور بوجه ما ومنشأ الاعتراض الجهة الاولى ومنشأ الجواب الجهة الثانية ويكون الدعوى بلزومية التصور برسمه لتوقف الشروع عليه باعتبار الجهة الثانية وكذا النتيجة فيتساوى ان في العموم والخصوص والاطلاق والتقييد فيتم التقریب وحاصل اثبات التقریب ان هذا الدليل يستلزم ان لابد من تصور العلم برسمه لان من هذا الدليل لزم وجوب التصور بوجه ما ولما وجب التصور بوجه ما ولم يكن تحصيله الا في ضمن تصور بوجه مخصوص اختيار المص التصور برسمه لاستلزامه ما هو الواجب لا بخصوصيته فينتج ان من هذا الدليل لزم اختيار المص التصور برسمه لاستلزامه واذا لزم اختيار المص لزم التصور برسمه فينتج المطا وتوهم في لزوم الاختيار للتقدم المذكور في الشرطية دفعه بقوله وكون غيره مستلزما الخ ( قوله ولم يمكن تحصيله الا في ضمن تصور بوجه مخصوص الخ ) اذ العام لا يحصل الا في ضمن الخاص وحصول التصور بالنسبة الى المتعلم الشارع فاذا لم يعرف بتعريف ماسواه حدا او رسما فلم يحصل فلا يرد ان التصور بالرسم مستغن عنه في تحصيل ما هو الواجب لحصوله بتصور المرسوم ليكن تحصيله بالرسم لان شرط الاستغناء لو لم يذكر المستغنى عنه لحصل المقي بلا تفاوت وهما لو لم يذكر



الرسم وما يفيد المق لم يحصل التصور فكيف يكون مستغنى عنه واما زوم  
تصور المرسوم حين الرسم فلا يضر لانه من لازم الرسم ومن انتفاءه ينفي  
ذلك اللازم ( قوله لاستلزامه ما هو الواجب الخ ) هذا تعليل للاختيار  
لاداء ما واجب وهو التصور بوجه ما وذلك الاداء قد يكون بغيره ومرحبه  
على الآخر بناء على مذهب المتكلمين الا ارادة المختار ومن شأنها ترجيح  
احد المتساويين واو على مذهب الحكماء فيمكن ان يقال ان الفرض وهو  
التصور بوجه ما يحصل بالرسم على سبيل السهولة بخلاف الحد على  
ان القوم لم يصرحوا بالحد تعريف المنطق لتعسر الوقوف على الذاتيات  
( قوله لا بخصوصه آه ) هذا عطف على قوله لاستلزامه بمعنى ليس واجب  
الاختيار رسم المنطق من حيث هو رسم مفيد لعلم بما هيبة المطلق بل من حيث  
انه يحصل منه التصور بوجه ما بل كل ما يفيد التصور بوجه ما يصلح ان يختار  
فيكون نوع ما يفيد التصور بوجه ما موقوفا عليه لا سروح دون فرد  
كما يقال في مبادئ العلم ان الوقوف هو نوع المبادئ لا مضمعه اذ لا توقف  
للمسئلة على دليل خاص يجب لاثبت الابه ( قوله ولو ن عدمه مستلزامه لان  
الواجب آه ) جواب عن سؤال مقدر مبنى على ان ترجيح احد المتساويين  
بلا مرجح مح وههنا يلزم ذلك الترجيح بلا مرجح لان ذلك الاستلزام  
يحصل بالحد كما يحصل بالرسم فوجه اختيار الرسم دون الحد والجواب  
مبنى على ان ترجيح المختار احد المتساويين جائز بل واقع اذ اراده المختار مفسد  
من شأنها ان يرجح الفاعل بها احد المتساويين على الآخر او المرجوح  
على الراجح فان قيل اختيار المختار احد المتساويين ترجيح من غير مرجح  
قلنا الارادة والاختيار لا تعليل بانه لم يختار هذا دون ذلك لان الترجيح  
صفة ذاتية لها كما ان الايجاب بالذات لا يعلل بان الموجب لم اوجب  
واورد المتكلمون تجويز ترجيح المختار احد المتساويين المال المشهور  
وهو ان الهارب من السبع اذ ارأى طريقين متساويين فحاصل الكلام ان اختيار  
المص التصور برسمه بارادته المرجحة لاحد المتساويين اعنى التصور برسمه  
والتصور بحده فلا يلزم ترجيح بلا مرجح ولو لم يلزم لان بطلانه من الفاعل  
المختار ( قوله فانه يختار احدهما بعينه آه ) قيل اصل اختياره لاستلزامه ما هو  
المطل لا خصوصه وترجيحه على الآخر لم يرجح سوى الارادة او نفسها فأم  
( قوله وكان في عبارة الش اشارة الى ذلك آه ) الكلام المصدر مكان يفيد

الظن في الحكم وهما اما ناش من اصل الحكم او من دليله اما الاول فلان المشار  
اليه مطلق الجواب والجواب المذكور المنصوص يكون على طريق الظن  
واما الثاني فلان لفظه الاولى يستعمل في مقام الراجح كثيرا وان استعمل  
في بعض الازمان في مقام الصواب فدلالة على الجواب المطلق او على الجواب  
المنصوص يكون على طريق الظن ويحتمل ان يكون الاولوية بالنسبة  
الى الوجه المذكور سابقا بان يكون ما قاله الش راجحا وما قاله الوجه  
مرجوحا وان يكون بالنسبة الى وجه آخر بان يكون الوجه السابق باطلا وخطأ  
ويكون لاصل التوقف او لا يراد رسم العلم مفتوح الكلام وجوه الاولى من تلك  
الوجوه ما قاله الش فعلى هذا الاحتمال الاخر لا يكون اشارة الى الجواب مطلقا  
ولا مخصوصا لكن هذا الاحتمال بعيد فلذا يقيد القول بالاولى الظن فتأمل ( قال  
الشارح وان اراد به التصور برسمه الخ ) شق الثاني للترديد منع الصغرى  
برجوعه الى ملازمة الشرطية لدليلها بان لا يتم لزوم طلب المجهول عند عدم  
تصور العلم برسمه بل واز تصور وجهه ما لا يلزم طلب المجهول لو اتفق التصور  
بوجه ما بانتفاء التصور برسمه لكن انتفاؤه بانتفاؤه ثم اذ لا يلزم من انتفاء  
السبب الاخص انتفاء السبب العام قيل حق البيان ان يقال ان اراد بقوله  
لولم يتصور التصور بوجه ما فاسلم لكن لا يستلزم وجوب التصور بالرسم فلا يتم  
التقريب وان اراد التصور برسمه فلا يتم انه لولم يكن العلم الخ هذا ليس  
بتبيء اذ لا فرق في الترديد كونه في القياس الخفى وفي قوله الشروع في العلم  
يتوقف على تصور مع ان الاصل في الترديد ان يكون في اصل الدليل كما  
بينا والقياس الخفى دليل الصغرى لا يقال الترديد ليس بحاصر لاحتمال  
ان يكون التصور بمحده لاننا نقول يجرى فيه ما يجرى في الشق الثاني من  
الابطال والابيات فلا حاجة الى بيانه ( قال الشارح فالاولى ان يقال لا بد  
من تصور الخ ) تفريع على النظر بحيث يتوجه على الوجه المذكور دون  
وجه نفسه حاصله تغيير الدليل بان الاولى ان يقال المقدمة ما يتوقف عليه  
الشروع في العلم ووجه التوقف اما على تصور العلم برسمه فليكون الطالب  
على بصيرة في طلبه لاحاطته بجميع المسائل اجالا حتى ان كل مسألة ترد عليه  
يعلم انها من تلك العلم قيل يرد على هذا الوجه مثل ما يرد على الوجه السابق  
بان يقال ان ارادة التصور برسمه ما فاسلم انه لا بد منه لكنه لا يتم التقريب  
اذ المقيى بان سبب هذا الرسم المنصوص وان اراد به التصور بهذا الرسم

فلان انه لو لم يتصور العلم بهذا الرسم لامتنع الشروع على وجه البصيرة  
واجب بان المقتضى للتصور برسم ما و اراد هذا الرسم لاستتزاده ما هو  
الواجب وانما يكون هذا الوجه اولى لانه يجعل بعض خصوصيات لم يكن  
من المقدمة في الوجه السابق من المقدمة فهو اقرب من الاصل الذي هو  
كون جميع الخصوصيات من المقدمة والحق في الجواب ان يختار الشق  
الثاني ويدفع المحذور بانه لالم يكن تصور ماهية النطق الابارسم لامتناع  
الحل اختار الرسم المخصوص للاتفاق عليه كما بشر قوله ورسمه وما قيل  
في الجواب انه لم يدع توقف البصيرة عليه بل حصولها به حيث قال ليكون  
على بصيرة فالمقدمة على ما يستفاد من كلامه ما يفيد البصيرة قبل الشروع  
في العلم فليس يتى اذا التوقف مأخوذ في مفهوم المقدمة فالتغير بقوله ليدون  
على بصيرة في مقام قوله فلان الشارع فيكون الحاصل ووجه التوقف اما  
على تصور العلم برسمه فليكون الخ فالمقدمة على هذا ما يتوقف عليه الشروع  
على وجه البصيرة واعتراض عليه العلامة التفازاني بان كون الطالب على  
بصيرة بماليس له معنى تعمم يقتضي الاختصار والانعصار على ما ذكره  
فقال ان المقدمة مقدمة الكتاب وهي ما ذكر قبل الشروع في المقاصد  
لارتباطها به وهي هنا امور ثلثة كما تقدم بيانه قال قدس سره في حواشيه  
على المطول ان الارتباط الذي اعتبره التارخ في المقدمة ليس امرا مفصولا  
يقتضي الاقتصار على عدد معين بل هو على انحاء مختلفة فيختلف بحسبها  
المقدمات كما يشير اليه قوله وهي هنا امور ثلثة على ان ماله ارتباط بالمقاصد  
وتقع فيها انما يحسن تقديمه عليها اذا توقف الشروع فيها عليه او افاد  
بصيرة في الشروع لان مجرد الارتباط والنفع لا يقتضي الاجر د كونه مذكورا  
في المقاصد دون تقديمه عليها فالصواب ان لا يتجاوز البصيرة واما ما ذكره  
بعض الافاضل من ان الاولى ان يفسر مقدمة العلم بما يستعان به في الشروع  
فراجع اليها لان الاستعانة في الشروع انما يكون على احد الوجهين  
( قال الشارح ليكون الشارع على بصيرة الخ ) البصيرة قوة في الشارع الباطنة  
يدرك بها المدركات ونسبتها الى المدركات كنسبة البصر الى البصرات  
اللام لتعليل لزوم التصور برسمه على سبيل التمهيد وهذا يستلزم حكيم  
احدهما اذا تصور العلم برسمه يكون الشارع على بصيرة في طلبه والا فلا  
لعدم التصور بحده كما عرفت فثبت الحكم الاول بقوله فانه اذا تصور الخ

تصوره اذا تصور برسمه وقف على جميع مسائله اجمالا وكما وقف على  
جميع مسائله اجمالا يكون الشارع على بصيرة في طلبه فينتج المطالبة  
الصغرى ايضا على طريق الانية بقوله حتى ان كل مسألة ترد آثم اتي  
بالتنظير بقوله كما ان من اراد سلوك طريق آه على سبيل تشبيه العقول  
بالحسوس ادعاء لكمال ظهور العقول فان قيل اللام التحصيلي يكون غاية  
للفعل الاختياري والوجوب والزوم ليس فضلا اختياريا قلت ان الزوم  
والوجوب من كيفية التصور باعتبار الجهة واللام متعلق للتصور في الحقيقة  
او ان اللام متعلق بالتصور ولا بد مسلط على المقيد بقيد فلا محذور اصلا  
ومعنى كون الطالب على بصيرة بسبب تصوره برسمه ان لا يفوت ما هو من  
العلم اذا قلبه ولا يشتغل بما ليس من العلم لتحصيل مطلوبه والبصيرة بهذا  
المعنى لا تحصل الا بتصور العلم برسمه لانه اما ان يحصل بتصور بوجه ما  
او برسمه او بجمعه لاسبيل الى الاول وهو ظاهر ولا سبيل الى الثالث لامتناع حده  
ثبتت المطالبة على هذا اذا دل الدليل على ان البصيرة حاصلة به يلزم منه انه  
لولا ان يحصل البصيرة فلا يرد ما قيل من ان المطالبة ان البصيرة لا يحصل بدون  
التصور برسمه وما ذكره يدل على ان البصيرة حاصلة به ولا يدل على انه لولا  
لما حصلت البصيرة فلا يتم التقريب واجيب عنه بان المراد لا بد من تصوره  
برسمه ان اللايق المناسب للشارع ان يتصور العلم برسمه ليكون على بصيرة  
في طلبه فمع يتم الاستدلال وهذا التأويل يستلزم التأويل في تفسير المقدمة  
بما يتوقف عليه الشروع اما مطلقا او على وجه البصيرة ان يراد بما يتوقف  
عليه الشروع الامر اللايق المناسب للشارع انتهى وفيه بحث اذ لو اول  
التوقف بهذا التأويل فالخارج الى التقييد بقوله على وجه البصيرة اذ يصح  
الكلام من اول الامر بلا تكلف على ان هذا التأويل بعيد فتأمل ( قوله  
الوجه السابق يدل على وجوب الخ ) هذا اعتراض على الشارح في الجملة  
بان الوجه السابق بناء عليه يطابق التفصيل للاجمال بخلاف الوجه  
الداني لان الجمل الذي هو تعريف المقدمة التوقف فيه ماخوذ لاسرط  
سئ بان يكون يجب لولا الموقوف عليه لامتنع الموقوف وهو الشروع  
والتوقف على الوجه الاول كذلك لا يشرط تنفي توقف الشروع مطلقا  
على التصور بوجه ما وعلى الوجه الثاني يكون بشرط شيء وهو على وجه  
البصيرة فكيف الاولوية بل لا يصح الوجه الثاني اذ التفصيل مندرج

في الاجال وهما متحدان فيما يجب ويمتنع والفرق بالا جبال والتفصيل يمكن ان يقال الشروع المأخوذ في تعريف المقدمة يراد به شروع ما على سبيل مدلول اللام العهد الذهني فيم الشروع المطلق والشروع على بصيرة فيطابق التفصيل للاجال لكن لا يثبت اولوية الوجه الثاني لاحتياجه الى تأويل اذا حل التوقف المأخوذ في التعريف على الماهية لابتسار شيء واما اذا لم يحتمل عليه يدل على وجه البصيرة بناء على التفصيل الآخر وهو بيان الحاجة اليه وموضوعه اذ هما يقتضيان كما سيظهر فثبت الاولوية ايضا (قوله وهذا الوجه يدل على انه لا بد في الشروع المأخوذ) يعني اذا تصور الطالب للعلم برسمه يكون على بصيرة بحيث اذا لقيد مسألة يعرف انها من العلم المطول ولا يفوته ومسألة اخرى يعرف انها ليست منه فلا يستعمل بها لتلايفوت ما يعينه فيعلم الشروع على بصيرة وذلك لان رسم العلم اما مأخوذ معه جهة واحدة ذاتية كالموضوع او عرضية كالغاية او خاصة لازمة لذلك العلم حتى يمتاز عن سائر العلوم ويكون جامعا ومانعا والالم يفتح الرسم فبسبب الرسم يمتاز مسائل العلم المطول من مسائل العلوم السائرة على الاجال فيكون الطالب على بصيرة فيتفرع الكون على بصيرة على تصور العلم بالرسم فلا يرد الاوهام الفاسدة في هذا المقام وقال بعض الافاضل ان لكل علم مسائل كثيرة لها جهة واحدة مختصة بها تعد علما واحدا فان علم لان الجهة امتاز عنده مما عداه تميزا تاما وان علمه بوجه اعم او اخص لم يحصل التمييز التام فان اريد تصور العلم برسمه التصور بوجه يوجد ما يفيد تمييزه عما عداه فالوجوب المستفاد من قوله لا بد عقلي لامتساع حصول البصيرة بحيث يمتاز عما عداه بغيره وان خص التصور باللازم النظري فالوجوب استحساني فنأمل فيه فان قيل لم لا يجوز ان يحصل البصيرة والوقوف على المسائل كلها بان يكون للعلم خاصة يكون لكل مسألة مدخل بها وبغيره الطالب اياها بدون التعريف او يحصل بالتصديق بالموثوق به فلب ان المراد من التصور برسمه اعم من ان يكون حالا او مرجعا ادنا احد والصدق بالموضوعية الموجبة للعلم على كل المسائل باعتبار ملا حفلة التعريف المأخوذ منها فيكون من قبل التصور برسمه مرجعا فلا حاجة على حل الوجوب على الاستحسان (قوله اراد به ان من تصور النجوم) حاصل هذا اللام دفع الاعتراض الوارد على الدليل بفتحير المراد مع بيان مأسا طام السائل

وحاصل الاعتراض منع الصغرى القائلة بالوقوف الاجالى على كل المسئلة من العلم بسند انه خلاف الواقع اذ ليس كل من تصور بالعلم برسم حصل له العلم بكل مسئلة منه ترد عليه انها منه وحاصل الجواب ان المراد بالوقوف الاجالى العلم بالقوة والامكان بحيث لو تأمل تقدر العلم بالاستنتاج بسهولة الحصول اذ يحصل بالرسم على طالب قضية كلية يدخل في ذات الموضوع كل مسئلة ذلك العلم فيحصل عنوان الموضوع على مسئلة ترد عليه ويضم تلك القضية الكلية اليها فيحصل العلم له وليس المراد به العلم بالفعل حتى يتميز مسأله بالفعل عن غيرها كالعلم في قواك اتانى اخوتك اما زيد فعالم واما بكر ففقيه واما بشر فحكيم فان العلم الاجالى للاخوة هو بالفعل يميزها عما عداها ( قوله علم باصول يعرف بها احوال او آخر الكلم الخ ) اى ادراك او ملكة متعلق باصول اى بقواعد كلية يعرف بها اى يستنبط بها معرفة احوال او اخرى اعراض ذاتية يعرض او اخر الكلم من حيث الاعراب والبناء هذا الامتياز من سائر العلوم الذى موضوعها الكلمة الممتازة بقبود الحثيات قيل اورد العلم على صيغة المفرد اشارة الى ان الوحدة معتبرة فلا يرد النحو مع غيره نقضاتتهى وسائر قبود التعريف معلوم فائدة ( قوله حصل صده مقدمة كلية الخ ) لانه لما اشترط اطراد التعريف وانعكاسه سواء كان العلم عبارة عن المسائل او عن الادراك او عن الملكية لم ان يكون متعلقا بقواعد التى تكون لها مدخلا في معرفة الاحوال المذكورة سواء كان لها مدخل قريب او بعيد وكل ما يكون من النحو يكون من تلك القواعد وكل ما يكون من تلك القواعد يكون من النحو لصحة الطرد والعكس فيلزم حصول تلك المقدمة الكلية بالضرورة ومقدمة اخرى وهى كل مسئلة لم يكن لها مدخل في تلك المعرفة لم تكن من مسئلة النحو وانما لم تعرض هذه المقدمة لعدم تعلق الغرض لها ( قوله فاذا اورد عليه آه ) اى على الطالب المتصور توصيف المسئلة بالمعينة منها باعتبار الواقع ونفس الامر والا لما احتاج الى الاستدلال وجه الاقتدار ان الكبرى على هذا يكون بدسيا بكون بوب محمولها على ذات الموضوع التى من فردها تلك المسئلة معلوماله فيجعل سهلة الحصول صغرى يحمل موضوع القاعدة على تلك المسئلة ويضم تلك القاعدة على هيئة الشكل الاول فيستنتج وما قيل انه يجوز ان يكون اندراج هذه المسئلة تحت موضوع الكبرى نظريا قد فوج

بان الاندراج انما يكون الا بعد العلم بان المسئلة لها مدخل في تلك المعرفة  
واما الكبرى فبديهي البتة لكونها مأخوذة من التعريف واما اذا لم يعلم  
الاندراج فلا يحصل الاستنتاج فلا خير فيه ( قوله وكل مسئلة لذلك فهو  
من النصوص الخ ) قيل هذه المقدمة غير المقدمة السابقة قلت ان المقدمة  
السابقة تنعكس بنفسها زوما باعتبار المقام لانها مأخوذة من عكس  
التعريف وعكسها مأخوذة من طردها وهما متلازمان اذ لو لم يصدق لكل ماله  
مدخل في تلك المعرفة فهو من مسئلة النصوص لصدق تقيضه وهو بعض ماله  
مدخل في تلك المعرفة ليس من مسئلة النصوص فيفسد طرده لكن الاولى ظاهر  
اخذه من التعريف والتساية ظاهر في الاتناج فلذا اتى بالظهور واجيب  
عن هذا بالتكلف في العبارة حيث تصرف في المقدمة الاولى وجعل لفظ  
كل مسئلة متداوقوله من مسائل النصوص خبره لاصفته وقوله لهما مدخل  
في تلك المعرفة حالا من ضمير الخبر والتقدير كل مسئلة كأنه من مسائل  
النصوص حال كونها بحيث لها مدخل في تلك المعرفة ولا ينبغي تكلفه مع ظهور  
الوجه ( قوله وكذا اذا تصور المنطق بأنه آلة قانونية تعصم مراتبها الخ )  
الآلة ما يكون وسيلة لحصول شيء يسمى المنطق به لكونه وسيلة الى تحصيل  
سائر العلوم في العقلية والتقليدية والقانون لفظ سرياني استعمله المطبقون  
في الاصل والقاعدة وهو امر كلي منطبق على جزئياته تعرف احكامها  
منه وبالتفصيل مقدمة كلية يصلح ان تكون كبرى لعمغرى سهولة الحصول  
حتى يخرج الفرع من القوة الى الفعل ولاخفاً في ان المنطق كذلك لانتعابه  
على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه وباقي القيود معلوم من التفصيل  
فليس كبير فائده في بيانها اتى المعنى رحمه الله بمنالين اما تسهيلات تفهيمها  
للبتدئين بحيث مثل بما هو انيس للشارع مادة لعلم المنطق ثم ترقى الى المط  
فصوره فيه ثم اشار على سبيل الاجال في كل العلوم وهذا احسن اسلوب  
التعليم الذي يكون بما سعه قدره الطالب المتدنى على ما لا يدورح كما يقال  
في سقفة عادات السادات سادات الاما ات واساره الى ابرسوم العلم قدوة حد  
بالقياس الى الجهة الوحده ذاتيه او عرصيه كالوصوح والعاده وفي المسال  
الاول تعريف النصوص مأخوذة باعتبار الجهة الاولى والثانية باعتبار الجهة  
الثانية وقد يؤخذ بالخاصة للرسوم غير تلك الجهة لزوم كونه جامعاً ومائفاً  
لكن هذا غير مشهور ولهذا لم يفصل واوحى اليه والمال السائق للمثال

الاول في حصول المقدمة الكلية بسبب طرد التعريف وعكسه وفي كيفية الاستنتاج ( قوله وبالجملة اذا تصور علماً برأسه الخ ) يعني حاصل الكلام اذا تصور علماً من العلوم لا بد ان يعرف خاصة لذلك العلم يمتاز بها عن غيره فاذا لاحنا تلك الخاصة يعلم ان كل مسألة من ذلك العلم لها مدخل في تلك الخاصة فيحصل له ان كل مسألة لها مدخل فيها فهي من هذا العلم وقد يعرف بها ان كل ما ليس له مدخل في تلك الخاصة ليس من هذا العلم فاذا اورد عليه مسألة لها مدخل فيها يعلم انها ليس من مسائل العلم لكن لم يتعرض الشارح لعدم تعلق الغرض به اقبل التعريف بالرسم هو التعريف الجامع المانع بالغرض وذلك لا يقتضي الا ان يصدق رسم العلم على افراده ولا يصدق على غيره هو اما ان تميز كل مسألة منه عن مسألة غيره فليس من شرائط التعريف الرسمي اجاب عنه فاضل العصام بانه التزموا في رسم العلم ذلك لان الغرض منه تمييز المسائل ومن ههنا يزيد شرط في باب التعريف واهملوا يسائه في محله وهو انه اذا كان الغرض من التعريف تمييز كل جزء من المعرفة يكون الخاصة لكل جزء من المعرفة دخل فيها ولا يكون لغير دخل فيها وح يكون جمع التعريف ومنعه بالقياس الى الاجزاء لا بالقياس الى الافراد على انه لو دخل جزء من اجزاء علم في التعريف الرسمي لصدق على ما ليس فرداً للعلم وهو مجموع العلم وجزء غيره ولم يصدق على العلم ولو خرج جزء من اجزاء العلم لصدق التعريف الرسمي على غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه انتهى وانا اقول ان رسم العلم وان كان ظاهراً لمجموع المسائل من حيث المجموع لكن التحقيق انه لكل مسألة من ذلك العلم وذلك بادنى عناية وتغيير يحصل وهو تقدير ما يشتمله او ما يتضمنه في جانب المعرفة والتعريف او ان تعريف المجموع يستلزم لكل مسألة تعريفاً مأخوذاً من تعريف المجموع وهذا التعريف المأخوذ يميز كل مسألة منه عن مسألة غيره فتأمل . اعلم ان كلمة بالجملة اشارة الى كلية المذكور بعده لان الباء الجارة بحيط مدخوله فيفيد العموم والكلية بخلاف في الجملة وهما لما فصل اولاً بعض العلوم لابات الط اشارة الى وقوعه في كل علم على سبيل الاجال لانه اذا تصور رسم كل علم من العلوم يكون بالخاصة البنية ويحصل للتصور مقدمة مذكورة ( قوله فكانه قد علم ذلك آه ) تفرع على كون البيان المذكور من قبيل الاستعداد التام القريب الى الفعل والمقضي اليه وفيه اشارة الى ان علم في قول



الشارح حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من العلم ليس على طريق الحقيقة بل على طريق التشبيه التمكن التام بالعلم بالفعل في عدم انفكاك العلم من الشارح او في ترتب الآثار على التمكن التام كما ترتب على العلم بالفعل واما التمكن التام على جميع المسائل لا يستلزم حصولها بالفعل ولا ينافي عدم حصول بعض المسائل كما لا ينافي في العالم بالفعل لوقوع لا ادري في بعض المسائل من المجتهدين مع عدم مناقته لاجتها دهم (قوله ولم يردانه بمجرد تصور العلم برسمه آه) معطوف على اراد وبيان لمنشاء غلط المسائل لكن الاراد وارد على ظاهره والجواب بخلاف الظاهر بقرينة ظهور كون العلم بالفعل خلاف الواقع فتأمل (قال الشارح واما على بيان الحاجة اليه) معطوف على قوله واما على تصور العلم الخ وذلك لان العلوم اما نظرية غير آلية واما عملية آلية وغاية العلوم الغير الآلية حصولها انفسها لانها مقصودة بالذات وغاية العلوم الآلية حصول غيرها وذلك لانها متعلقة بكيفية العمل ومبنية لها فالحق منها حصول العمل سواء كان ذلك العمل مقصودا بالذات او مقصودا لآخر يكون هو غاية اخيرة لتلك العلوم ولما كان المنطق علما آليا لانه واسطة بين القوة العاقلة والمقاصد الكسبية يكون له غاية والغاية مقدمة في النصور على تحصيل ذي الغاية فلا بد من تقديم معرفة غاية المنطق على تحصيله لان تحصيله فعل اختياري فلا بد ان يكون مسبوقا بتصور الغاية اى بتصورها من حيث انها غاية له اذ لابد من التصديق بترتيبها على ذلك الفعل كما بين في موضعه زاد لفظ البيان اتباعا للمص الذي زاده لكون ما يتوقف عليه الشروع تصديق الغاية وكذا تصديق موضوعية الموضوع وتصديق كون الغاية معنداتها بخلاف تصور العلم (قال الشارح فلانه لو لم يعلم غاية العلم والفرض من الخ) دليل كون الحاجة مما يتوقف عليه الشروع على بصيرة بناء على توجيه الش فالغاية عبارة عما يرتب على العمل سواء كانت مقدما للفاعل او لا والفرض عبارة عما يرتب على العمل وما كان مقدما للفاعل على الفعل وفيه اشارة الى كون فائدته معندته لكونها مقدما للفاعل واشارة الى تمامية الدليل لان الغاية اعم مما يكون مقابلا ومكافيا للشقة او لا وفي الصورة الثانية ولو علم غايته لكان طلبه عبسا تصوير داله لو لم يصدق غايته والفرض منه لكان طلبه عبسا ولو كان طلبه عبسا لم يكن الشروع على بصيرة وانتالي بط والمقدم منه فثبت نقيضه وهو لا بد

من ان يصدق الغاية والغرض قبل اعلم ان المذكور في مقدمة هذا الكتاب امور ثلاثة هي تعريف العلم برسمه وبيان الحاجة اليه وموضوعه وهذه الثلاثة مفيدة لامور ثلاثة هي تصور العلم برسمه والتصديق بغايته والتصديق بموضوعيته موضوعه التسروع على وجه البعيرة وعلى وجه لا يكون عبنا موقوف على الثلاثة المفادة بلا واسطة وموقوف ايضا على الثلاثة المفيدة بواسطة توقف الثلاثة المفادة عليها لكونها نظرية فيصدق تعريف المقدمة على الامور الستة فيعموز ان يكون مقصود المص من المقدمة ههنا الثلاثة المفادة فقط وهو الظ ويعموز ان يكون الجموع فعلى الاول مقصود الش من قوله ووجه توقف التسروع اما على تصور العلم دون على تعريفه برسمه كما قال في الفصل الثاني واما على بيان الحاجة وفي الفصل الثالث واما على موضوعه التنبيه على ماهو مقصود المص من المقدمة وللإعتماد على هذا التنبيه فنحن في اداء مقصود المص في الفصول الثلاثة انتهى مأل كلامه اتى في الاول بالتصور وفي الثاني والتالث بالبيان وساق الدليل في الاول على التصور وفي الثاني على البيان مع ان الموقوف عليه مفاد البيان وهو التصديق بالغاية وموضوعية الموضوع وتكلف في بيان المقدمة والعبارة الظ ان البيان يطلق على الدليل والتعريف وعلى العلم الحاصل منهما وعلى الفصل المين واذا اخذ في الاول التصور وفي الثاني والتالث ايضا المراد بالبيان التصديق الحاصل من ما به التبين فلاحاجة الى انتكاف وبتكرار افراد المقدمة اذا لمقدمة قد يكون جزء العلم وتكون عبارة عن الثلاثة وهو من العلم والمعنى وقد تكون جزء الكتاب فيكون عبارة عن دوال هذه الثلاثة فلا يطلق المقدمة باعتبار واحد على الامور الستة (قوله التسروع في العلم فعل اختيادي فلا بد ان يعلم آه) اذا لفعل الذي له تمكن لتركه فالطرفان مساويان فلا بد ان يعتقد الفاعل فائدة معينة لاحد الطرفين حتى يرجع فلا يلزم الترجيع بلا مرجع سواء كان الاعتقاد مطابقا لواقع اولا او ان يظن واما التوهم والشك فلا يرجع احد المتساويين بخلاف التصديق ولو كان المصدق متوهما وغرض المحشى من هذا الكلام تخصيص كلام الس حيث يفهم من قوله لولم يعلم غاية العلم الخ شقان لا يصدق غاية ما اصلا اولم يصدق غاية معتداه وفي كلا التصورتين يكون طلبه عبنا مع انه ليس كذلك اذ في الصورة الاولى لا يمكن الطلب حتى يكون عبنا فالمراد لولم يصدق غاية معتداه للعلم الخ فلهذا فرغ العيب العرفي

على عدم القائفة المعتدة بها بقوله ولا لكان وفيه دفع لما يتوهم من المنع للزامه  
 بان العيب ما لا يترتب عليه فائدة اصلا او فائدة غير معتدة في نفس الامر  
 وان ترتب في نفس الامر لا يعد من العيب ومن في العلم الى الغاية لا يلزم في ترتب  
 القائفة لجواز ان يكون مع عدم تصديق الشارع وجود غاية معتدة بها في نفس  
 الامر فيكون حاصل الدفع ان اصل العلم بغاية مالا بد من فاعل مختار والا  
 لا تمتنع التبرع واما العلم بغاية معتدة بها لازم لتلا يكون عبثا عرفا وان بُت  
 الغاية المعتدة في نفس الامر بلا علم الشارع فيعد كذلك من العيب عرفا قيل  
 العيب على ثلاثة اقسام عيب حقيقي وعيب عرفي وعيب نظري العيب الحقيقي  
 هو الذي لا يترتب عليه فائدة اصلا والعيب العرفي هو الذي لا يترتب عليه  
 فائدة معتدة بها بالنظر الى المشقة التي يكون للمشتغلين في تحصيل ذلك العلم  
 والعيب النظري وهو الذي يكون فيه فائدة ولا يكون تلك القائفة من القائفة  
 التي يترتب على العلم (قوله والا لا تمتنع التبرع فيه كما بين في موضع الخ)  
 وذلك لظهوره لم يتعرض الش له وان اعتقد فائدة غير ماهو فائدته امكانه  
 التبرع فيه الا انه لا يترتب عليه ما اعتقده بل ماهو فائدته وفيه مسورة  
 اخرى ان الشارع اعتقد فائدة ما ولم يترتب على فعله بل ترتب فائدة اخرى  
 عملية معتدة بها وتلك القائفة ان لم تكن موافقة لفرضه فيعد سعيه في تحصيله  
 عبثا وان كانت موافقة لفرضه هل يعد عبثا عرفا ام لا لانه لا يعد عبثا  
 وح لا يصح دليل الش فتأمل (قوله ولا بد ان يكون تلك القائفة الخ) قال  
 المحشي رح في حاشيته على مختصر الاصول من حق كل طالب علم ان يعرف  
 فائدته المترتبة عليه المقصودة منه اى يعقد ذلك اما جزما او ظنا اذ لو لم يعقد  
 بقائده استحالة اقدمه عليه وان اعتقد مالا يعتد به مما يترتب عليه عد كده  
 عبثا وان اعتقد باطلا فربما زال في اثناء سعيه وكان عبثا في نظره انتهى ونقل  
 عنه في منواته العيب بحسب العرف مالا يترتب عليه فائدة اصلا او يترتب  
 عليه مالا يعتد به نظرا الى ذلك الفعل المشتمل على المشقة وقد فسر العيب  
 بعبارة اخرى وهى ان يكاب امر غير معلوم الفائدة وقيل ان يكاب امر لا فائدة  
 فيه وقد علم من هذا ان مراده قدس سره ان القائفة المعذبة لازم في امر  
 الطالب فان لم يكن فائدة اصلا او فائدة غير معدة عد لمر الطالب يكون  
 عبثا عرفا وان كان ذلك العلم فائدة معتدة في نفس الامر فعبت ايضا لانه  
 يستدل عليه بان التبرع والطالب للعلم الذي له غاية معتدة في نفس الامر

فصل يترتب عليه فائدة غير معتدة عند نظر الطالب وكل ما هذا شأنه عبث  
عرفا فينتج المط فيه ان الفائدة المعتدة في نفس الامر اذا كانت موافقة لنظر  
الطالب حين تصديقه فائدة اخرى تكون من قبيل النعم الغير المترتبة فكيف  
يكون عبثا صرا (قوله والالكان شروعه فيه وطلبه يعد عبثا الخ) اي وان لم يكن  
معتدة بها لكان شروعه عبثا ومن هذا يفهم اذا وجد الغاية المعتدة بها  
سواء اعتقد الطالب او لا لا يكون عبثا وان لم يوجد يكون عبثا على الاطلاق  
رد عليه انه لا يوجد ذلك العبث في العلوم اصلا لانه يترتب عليه الفائدة  
المعتدة بها لان لكل علم سواء آليا او غير آلي فائدة معتدة يترتب على طالب  
تحصيله يمكن ان يحجب عنه بان التقدير ان لم يكن معتدة في اعتقاد الطالب  
فمح وان كان في كل علم فائدة معتدة لكن اذا لم يعتقد الطالب فيعد عبثا قيل  
هذا التقييد لازم في ما نقل عنه في تحرير العبث لدفع التدافع بين ما نقل عنه  
وبين ما في المتن حيث يفهم من الحاشية ان الفعل الذي يترتب عليه ما لا يعتد به  
عبثا عرفا وان اعتقد الفاعل المعتد بها ويفهم من المتن الذي في حاشية  
المختصر ان الفعل الذي اعتد فيه الفائدة الغير المعتدة عبث وان ترتب عليه  
الفائدة المعتدة هذا توجيه كلام المحشى في كتاب آخر وهو حاشية المذكورة  
وما نقل عنه فيها لا ما في الكتاب الذي نحن فيه وان قيل ان العلوم الآلية يكون له  
غاية فيصدقها الطالب فيتصور فيها الاعتداد وعدم الاعتداد وتقديم  
بيانها وعدم تقديمها فيمكن اجزاء ما تقدم واما العلوم الغير الآلية فغايتها  
حصولها انفسها مع انه لا بد ان يكون غاية الطالب نفعا للطالب بحيث  
يترتب الشوق على تصورها ونفس العلم لا يكون نفعاله انما النفع فائدة يترتب  
على حصول العلم قلت العلوم الآلية بالنظر الى ذاته ليس له شرف ورتبة  
بل شرفه بالنظر الى الغير وبسبب كونه وسيلة لتحصيل غيره واما العلوم الغير  
الآلية بالنظر الى ذاته له شرف ورتبة فمح في تحصيل العلوم الآلية يحصل  
شيئين حصول نفسها في الطالب وحصول غايتها كما نطق فان من طلب  
تحصيله يترتب عليه حصول نفس مسائله في نفس الطالب وحصول غايته  
وهو العصمة عن الخطأ في الفكر لكن لما لم يكن في نفس العلم بالنظر الى ذاته  
شرفا لم يعد حصول نفسه غاية معتدة بها وعد غايته بالنظر الى الطالب  
غاية معتدة بها واما العلوم يحصل في تحصيلها للطالب نفسها فعد نفسها  
غاية لشرفها في ذاتها فغايتها نفسها بالنظر الى حصولها في نفس الطالب

وذاتها غير غائبة مع قطع النظر عن حصولها فيكون الغاية تغير ذي الغاية  
 فيتصور فيها الاعتداد وغير الاعتداد واما تقديم يانها قبل الشروع فلا يمكن  
 الا ان يقال بالتصور برسم العلم يحصل في الجملة ( قوله وبذلك يقوى حده  
 فيه قطعاً الخ ) والنسخة ههنا مختلفة وفي بعض النسخ وبذلك يفترجه  
 قطعاً فعلى النسخة الاولى المشار اليه بذلك كون تلك الفائدة معدة بها وعلى  
 الثاني المشار اليه عدم كونها معدة بها لكن الكلام الاتي يؤيد النسخة  
 الثانية على ما لا يخفى وجد القوة ان هذا يكمل رغبته ويزيد نشاطه وسعيه  
 ويكون سبباً لتكميل مطالبه بصرف الهمم والوسع ووجه الفقرة ان عدم  
 الاعتداد يضعف اعتقاده واعتباره في تحصيله حتى يكون سبباً للتركة او لعدم  
 سعيه وتكاسله ومن شان العلوم الكسلان في الجملة يستتبع التزلزل وكذا السعي  
 الترقى كما يظهر بالوجدان ( قوله ولا بد ان يكون تلك الفائدة هي الفائدة الخ )  
 لما قال الش لولم يعلم غاية العلم والفرض منه الخ بفهم منه على الاجال الفائدة  
 ومن الغرض كونها معدة بها ومن اضافتها الى العلم كونها مرتبة على ذلك  
 العلم ويلزم ان يكون كلامها مطابقاً للواقع حتى يزم صدق الملازمة وان لم يوجد  
 واحد منها لم يثبت الملازمة والتعريف المحقق فصله على الانفراد وساق  
 الدليل على لزوم كل واحد منهما اشارة الى فائدة العلم بالغاية بقوله واما  
 اذا علم الفائدة الخ وجه الفهم ان كل حكمة ومصلحة ترتب على الفعل يسمى  
 غاية من حيث انها على طرف الفعل ونهايته وفائدة من حيث ترتبها  
 عليه فتختلفان اعتباراً وبمعان الافعال الاختبارية وغيرها واما الغرض  
 فهو ما لا جلله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غاية ولا يوجد في افعاله تعالى  
 وان كثرت فوائدها وقد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقادها  
 ( قوله اذ لولم يكن اياها ز بالمازال اعتقاده الخ ) يعني لولم يكن مرتباً على العلم  
 المط لقد زال اعتقاده بان هذا الفائدة غاية هذا العلم على وجه التحقيق  
 لكون الترتب مأخوذاً في تعريف الغاية وان حل ربما على التقليل يراد  
 من بعد الشروع في اول المط المشروع قيل التمام لاحتمال بقاء اعتقاده بتوقع  
 الترتب على تمام العلم ويدل على هذا التعليل بقوله لعدم المناسبة والالكان  
 معلوماً بالضرورة بعد الاتمام ان الفائدة المعتقدة ليست غاية العلم فلا يمس  
 الحاجة الى الاستدلال ( قوله لعدم المناسبة ) اي بين العلم المشروع وبين الغاية  
 المعتقدة مع ان المناسبة لازمة بين الغاية وذو الغاية ( قوله فيصير سعيه

عبثا الخ) أى بحسب العرف وان ترتب عليه فائدة أخرى معتدة بها ومن تفرع  
 الفاء يعلم ان صيرورة سعيه عبثا بالنظر الى ذلك الاعتقاد الرائل واما اذا اعتقد  
 فائدة أخرى يترتب على العلم الشروع بعد زوال الاعتقاد الاول فيدخل  
 في كون سعيه مقبدا فلا يضر هذه الملازمة اعلم ان لزوم الضلالة في النظر  
 لاندخله في مانحن فيه فتأمل ( قوله واما اذا علم الفائدة المعتدة بها المرتبة  
 الخ ) التالى مطوى ودليله قائم مقامه تقديره اذا علم هكذا يكون الطالب على  
 بصيرة في الشروع ويوصل الى المطلب ان الطالب يكمل رغبته بسبب تصديقه  
 الفائدة ويبلغ في تحصيله بما هو حقه بسبب كون الفائدة معتدة بها ويزداد  
 الاعتقاد بعد الشروع بسبب كون الفائدة المعتدة مرتبة فقد علم حسن  
 المقابلة والترتيب على سبيل الف والنشر المرتب ( قال الش واما على موضوعه  
 الخ ) عطف على قوله واما على بيان الحاجة موضوع العلم ما يبحث فيه  
 عن اعراضه الذاتية اى يرجع البحث فيه اليها وهو الخارج المحمول الذى  
 يلحق الشيء لذاته او لما يساويه سواء كان المساوى جزء او خارجا ( قال الش  
 فلان تمايز العلوم بحيث تمايز الموضوعات الخ ) لما كانت السعادة الانسانية منوطة  
 لمعرفة حقايق الاشياء واحوالها وكانت تلك الحقايق والاحوال متكررة  
 وكانت معرفتها مختلطة متعسرة تصدى الاوائل لضبطها وتسهيل  
 تعليمها فافردوا الاحوال الذاتية المتعلقة لشيء واحد اما مطلقا او من جهة  
 واحدة او باشيء متناسبة تناسب معتداه سواء كان فى ذاتى او عرضى ودونوها  
 على حدة وعدوها علما واحدا وسما ذلك الشيء او تلك الاشياء موضوعا لذلك  
 العلم لان موضوعات مسائله راجعة اليه فصارت كل طائفة من احوال بسبب  
 تشاركها فى الموضوع علما متفردا ممتازا فى نفسه عن طائفة أخرى متشاركة  
 فى موضوع آخر فتمايزت العلوم فى انفسها بموضوعاتها فهذا التمايز لابد منه  
 مع جواز الامتياز بشئ آخر كالفائدة مثلا وهذا امر استحسناه فى التعليم والتعلم  
 والا فلا مانع عقليا من ان يعد كل مسألة علما على حدة ولان ان يعد مسائل  
 متكررة غير متشاركة فى الموضوع علما واحدا ينفرد بالتدوين لكونها متشاركة  
 فى انها احكام بامور على أخرى فقد علم ان التمايز فى العلم قد يكون بالذات  
 وقد يكون بالاعتبار فالتمايز بالذات يكون بالموضوعات لان حقيقة كل علم  
 مسائله والمسائل عبارة عن الموضوع والمحمول وموضوع العلم يكون موضوع  
 المسئلة اما بالرجوع او بالحقيقة فيكون جزء العلم فالتمايز بالجزء يكون بالذات

والتمايز بالاعتبار يكون بالفرضيات المتبعة بالحقيقة كتمايز العلوم العربية  
التي موضوعها لفظ العربي وبقبوض الحيات بتفرد كالغو والمغاني والبيان  
وغيرها وكتمايز بعض العلوم الحكيمة بالاعتبار مثلا ان اجرام العالم من حسب  
الشكل موضوع للهية ومن حيث الطبيعة موضوع لعلم السماء والعالم  
من الطبيعى فلذلك قد ينفق اتحاد بعض المسائل فيها بالموضوع والمحمول  
واختلافها بالبراهين كالقول بان الارض مستديرة قيل الاولى ان يقال  
لان تميز العلم المتشروع بتميز موضوعه عما عداه لان قول النس يفيد ان يكون  
التصديق بالموضوعية مقدمة للشروع على وجه البصيرة بمجرد توقف  
البصيرة على تميز العلوم عن العلوم الاخرات انتهى وفيه بحث لان قول النس  
اشاره الى قضيه كلية يستنبط احكام جزئياتها وهو كل علم يتمايز عما عداه بتمايز  
موضوعه والعلم المتشروع من جزئياتها فيعرف بها حكمه فتأمل ( قوله وذلك  
لان المقى من العلوم الخ ) اى كون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات ثابت لوجه  
كذا حاصله انه لاشك ان كل علم من العلوم المخصوصة المدونة مسائل كثيرة لها  
جهة واحدة تفصلها شيئا واحدا ذاك الكلى مشاركة في انها تصدقات واحكام  
بامور على اخرى وانما صار كل طائفة من هذه الاحكام علما خاصا بواسطة  
امرار تبط بعضها ببعض وصار المجموع متمازا عن الطوائف الاخرى لولاه  
لم يعد واحدا ولم يستحسن افراده بالتدوين والتعليم ثم ذلك الامر يقتل عنقلا  
ان يكون موضوع العلم بان يكون موضوعات مسائله راجعة الى شئ واحد  
كالعدد للحساب وان يكون نياتة كالصحة في مسائل الطب الباسحت  
عن احوال بدن الانسان والادوية والاغذية من حيث انها تتعلق بالصحة  
وقد يمتنعان كما في اصول الفقه اذ يبحث فيه عن احوال الدليل السمعى لاستنباط  
الاحكام ويحتمل ان يكون راجعا الى المحمولات باندرجها تحت جامع لها  
على قياس الموضوع الى غير ذلك من الاحتمالات العقلية وان لم يكن واقعا  
والاسل الذى لابد من اعتباره في جهة الوحدة هو الموضوع لان المحمولات  
صفات مطلوبة لذوات الموضوعات فان اتحد فذاك وان تعدد فلا بد  
من تناسبها في امر واتحادها بحسبه اما ذاتي كاتواع القدار المشاركة  
فيه لعلم الهندسى او عرضي لموضوعات الطب في الانتساب الى الصحة وكاقسام  
الدليل السمعى في الدلالة على الاحكام اذا جعلت موضوعات لهذا الفن ومن عد  
تراهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات بان يبحث في هذا من احوال شئ

واحد او اشياء متناسبة وفي ذلك عن شيء آخر او اشياء متناسبة اخرى ولا يعتبرون رجوع المحمولات الى ما بينهما فال موضوع اما واحد او في حكمه كما اذا قيس التمدد الى وحدة النهاية مثلا فان قلت قد صرحوا بان الموضوعات اى هليتها والمبادئ بالمعنى الاخص من اجزاء العلوم وجعله من المقدمة يشعر خلافه واجيب بانه لما كان نظر المص فيما هو المقي من العلم عدة من المقدمة وقديقال عد الموضوعات من الاجزاء انما هو لشدة اتصالها بالمسائل بل التي هي المقي بالذات في العلم ( قوله يسان احوال الاشياء ومعرفة احكامها الخ ) الاحوال الاعراض الذاتية لها وهي ما يلحق الشيء لذاته اولما يساويه على قول او ما يلحق الشيء لذاته او جزؤه او خارج مساويه على قول والاحكام النسب الخيرية العارضة للاشياء بالقياس الى الاحوال وتحصيل هذه الاحوال والاحكام مناط كمال النفس الانسانية لكونه موجبا ومؤديا الى تحصيل اعتقاد وجود الواجب وصفاته بسبب معرفة تلك الاحكام على ما هي عليه بقدر الطلاقة البشرية ووجه تسمية الموضوع انه وضع لان يبحث عن احواله ( قوله متعلقة بشيء واحد او اشياء متناسبة الخ ) التناسب بان يكون بينهما ما به الوحدة اعتبارية كانت او ذاتية كما قررنا والتعلق من قبيل تعلق الحال بالحل سواء كان الحلول والعروض خارجية كما في الاعراض الذاتية للكلمة التي هي موضوع العلوم العربية الممتازة بقيد الحيشية في موضوعها اذا لكلمة من قبيل الالفاظ الموجودة في الخارج واكثر اعراضها الذاتية عارضة بوجودها الخارجية كالاهراب والبناء او ذهنية كما في الاعراض الذاتية للعلوم من التصورية او التصديقية التي هي موضوع المنطق اذا الاعراض الذاتية لها الكلية والجزئية والجنسية والفصلية والنوعية والخاصة والعكس والقبض والقياسية والتثيلية والاستقراطية كلها من المعقولات الثانية التي لا يحاذي بها امر في الخارج ( قوله ولو كانتا متعلقين بشيء واحد من جهة واحدة الخ ) اتى بكلمة لو الفرضية تدل على انتفاء المقدم لانتفاء التالي مع ان المقام من قبيل الفرضية المحضة والتبديل اشارة الى ان الطائفتين المذكورتين اذا تعلقا بشيء واحد وجعلنا علمين متمازين لا يكون بعد متعلقين بشيء واحد من جهة واحدة اخرى حتى يكونا علما واحدا من جهة واحدة اخرى فلا يجتمعان في كونهما علمين فمن جهة وعلم واحد من جهة اخرى



فالتقييد بقوله من جهة واحدة مع ان عديله لم يقيد به اشارة الى ان التعليق  
بشيء واحد مطلقا لا يكفي في عدهما علما واحدا بل يحتاج الى كونهما متعلقين  
بشيء واحد من جهة واحدة لجواز ان يكونا متعلقين بشيء واحد ويتعارفان  
باعتبار الجهة فلا يصدان علما واحدا بل عليهما متعدينان كالاحوال والاحكام  
المتعلقة بالكلمة مطلقا اذ يتعلقان بشيء واحد مع انهما لا يعدان علما واحدا  
بل يعدان ان بقبود الحسية كما لا يخفى (قوله ولم يستحسن عد كل واحدة منهما  
علما على حدة الخ) عطف على قوله لكأن كانت يعني اذا وجد تعلق المثلثتين  
بشيء واحد من جهة واحدة المستحسن عدهما علما واحدا لا عدهما عليين  
ولم يستحسن افرادهما بالتدوين والتعليم عبر بعدم الاستحسان اشارة الى  
جواز عدهما عليين بل كل مسألة علما واحدا او كل المسائل اجمعين علما  
واحدا لعدم سبب الامتناع العقلي (قوله فاعلم ان الواجب على الشارح  
الخ) الفاء للتفريع على الاقوال الثلاثة السابقة او من قبيل الفاء الذي دخل  
على الاجمال بعد التفصيل وهو يسمى بالفاء الفذلية وحاصله تحقيق بين  
كلام المستدل على المقدمة وكلام الشارح وبين فلام العلامة التفاضل  
بين كلام الشارح حيث قال العلامة لا يحصل لمعنى الحقيقي للتوقف  
ولا تقيد على وجه البصيرة كما فصلناه فذكر وحقق قدس سره بان ما يطلق  
عليه المقدمة تصور العلم وبيان الحاجة والموضوع الاول على وجهين  
التصور بوجه ما هو واجب عقلا والا لا يمنع السروع والتصور برسمه  
وهو انما يجب ليكون الشارح على بصيرة والناظر ابصارا على وجهين التصديق  
بفائدة ما مرتبة على السروع جازما او لمطابقا للواقع اولا وهو واجب  
ايضا وجوبا عقليا لكون السروع فعلا اختياريا فلا بد ان يصدق  
اولا بفائدة والابزيم التزجيج بلا مرجع وهو بوط على مذهب الحكماء وان جوزه  
المتكلم والتصديق بما هو فائدة ذلك العلم وعرضه في الواقع وهو انما يجب  
لثلا يكون سعيه عبثا عرفا والبال تصديق الشارح بموضوعية الموضوع  
وهو ليس بواجب للسروع بل هو لزيادة البصيرة فاذا تمهد هذا فقول  
لا يصح اعراض العلامة التفاضل على المستدل الاول والشارح على اطلاقه  
ولا يفسد كلامهما على اطلاقه فالمستدل الاول نظر الى التصور بوجه ما  
والتصديق بفائدة ما حكم بالتوقف والشارح نظر الى التصور برسمه والى  
التصديق بما هو فائدة وغرضه في الواقع وحكم بالتوقف على وجه البصيرة

وبأن لا يكون سعيه عبثاً فلا يرد اعتراض العلامة على الشارح وإن ورد على المستدل الأول بناء على ظاهر كلامه وحقق قدس سره في حواشيه على المطول أن عدول العلامة من قيد على وجه البصيرة لعدم كون البصيرة أمراً مضبوطاً يقتضي الاختصار على ما ذكره. والذهاب إلى الارتباط بحيث أن يقال المقدمة ما يذكر في الكتاب قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به ليس بصواب لأن الارتباط الذي اعتبره ليس أمراً مضبوطاً يقتضي الاختصار على ما ذكره مع محذورات أخرى واردة عليه فالصواب أن لا يتجاوز البصيرة هذا (قوله والا لامتنع الشروع فيه الخ) والآن لم يطلب المجهول المطلق (قوله وأن يعتقد أن لذلك العلم الخ) عطف على قوله أن يتصور بوجه ما أشار إلى أن بيان الحاجة التي هي اليقين والظن سواء كانا صادقين أو كاذبين يوجب اختيار فعل الفاعل المختار (قوله وأما الاعتقاد بما هو قائده آه) جملة استينافية جواب لسؤال مقدر أو معطوف على مقدر تقديره وأما الاعتقاد بكذا فواجب وأما الاعتقاد بكذا فأنما يجب آه لا معطوف على قوله وأن يعتقد إذ محصله لقوله فأنما يجب (قوله فيما بعد عبثاً آه) مرطفاً كما بينا وجهه (قوله وأما معرفته بأن موضوعه أي شيء آه) هذا أما اعتراض على الشارح بعدم تمامية ملازمة دليله أو توجيهه لكلامه بتقدير لفظ زيادة لدفع اعتراض العلامة ومن هذا التفصيل علم أن الأمور الباقية موقوف عليها على وجه البصيرة وأن الأولين مستلزمان لما يتوقف عليه الشروع بالمعنى الحقيقي في التوقف وأن الأول من قبيل التصور والآخرين من قبيل التصديق فإن قبل زيادة البصيرة لحصول أصل البصيرة بالاولين وذلك الحصول موجود في الثاني بالنسبة إلى الأول وكذلك يجوز تقدم بيان الموضوع على الأولين فلا وجه لحصر زيادة البصيرة بالموضوع قلت أن الأولين لاستزامتهما لما يجب عقلاً مقدم على بيان الموضوع ولهذا لا ترتيب بين الأولين في الرتبة والتصرف يقدم أيهما شاء فلا يتعين أصل البصيرة فلا يقال يجوز ملاحظة أحدهما الانفراد بلاملاحظة الآخر لا يتوقف بينهما (وقال الشارح) فإن علم الفقه إنما امتازاه هذا دليل على كون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات على سبيل الاستدلال من الجزئي إلى الكلي وهو يفيد الظن والتصريح هذا لأن علم الفقه منها ممتاز عن علم الأصول منها بحسب الموضوع وكل شيء شأنه كذا ممتاز بالموضوع فيتجوز المطالع الصغرى نظرية فابتنها بقوله لأن علم

الفقه تصويره هذا لان علم الفقه يبحث فيه عن افعال المكلفين حال كون علم الاصول باحثا عن الادلة الصحيحة من حيث كذا وكذا كان كذا كان لكل واحد منهما موضوعا آخر ولما كان لهذا موضوعا ولذلك موضوعا آخر صارا علمين متميزين بحسب الموضوع فيتج ان علم الفقه وعلم الاصول صاراهلين متميزين بحسب الموضوع وهو المذ ( قال الش فلو لم يعرف الشارع في العلم آه ) الفاء تقرير ونتيجة لقوله فلان تمايز العلوم آه واصل الدليل لاصل الدعوى وهو على صورة القياس المنطقي وملازمته نظرية واثبت بقوله فلان تمايز العلوم آه فلذا فرع عليه اشار بقوله اى شئ هو الى ان مقدمة الشروع في العلم هو التصديق بان الشئ القلائى موضوع له فان قلت كما صرحوا بكون الموضوع من المقدمات فقد صرحوا بكونه جزء من العلم على حدة وبكونه من مبادية التصورية فما وجه ذلك قلت ارادوا ان التصديق بهلية ذات الموضوع كالعدد في الحساب جزء منه بدليل تعليلهم ذلك بان مالا يعلم ثبوته كيف يطلب ثبوت شئ له وتصوره من المبادئ والتصديق بموضوعيته من المقدمات واما تصور مفهوم الموضوع اعني ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية ففي صناعة البرهان من المنطق فهذه امور اربعة ربما يقع فيها اشتباه وانما لم يجعلوا التصديق بهلية الموضوع من المبادئ التصديقية كما جعلوا تصور من المبادئ التصورية لانهم ارادوا بها المقدمات التي منها يتألف قياسات العلم وانما لم يحصل التصديق بالموضوعية من الاجزاء لانه انما يتحقق بعد كمال العلم فهو بمراته اشبه منه باجزائه مثلا اذا قلنا العدد موضوع الحساب لانه انما يبحث عن اعراضه الذاتية لم يتحقق ذلك بعد الاحاطة بعلم الحساب فكان التصديق بالموضوعية اجالا من سوابق العلم وتحقيقا من لواحقه وينبغي ان يعلم ان لزوم هذه الامور انما هو في الصناعات النظرية البرهانية واما في غيرها فقد يظهر كما في الفقه والاصول وقد لا يظهر الا شكاف كما في بعض الادبيات اذ ربما تكون الصناعة عبارة عن عدة واضع واصطلاحات وتنبهات متعلقات من امر واحد من غير ان يكون هناك اثبات اعراض ذاتية لموضوع بادلة مبنية على مقدمات فان قيل ان معرفة ان موضوعه اى شئ هو مفهوم تصورى فلا يثبت به انه لا بد من التصديق بان الشئ القلائى موضوع المنطق قلت ان كلمة اى قد يطلب بها التصور وقد يطلب بها التصديق فالمراد بمعرفة ان موضوعه اى شئ هو جواب هذا السؤال

فيكون تصديقا والتصديق يثبت بالتصديق فيكفي في الاثبات به انه لابد  
 من التصديق بان الشيء الفلاني موضوع المنطق ( قوله اراد به لم يتميز  
 زيادة تميزه آه ) هذا تصحيح الملازمة و البصيرة كلتي مشككت يقبل الزيادة  
 والنقصان والزايد والناقص كلهما بصيرة فيدخل في تقييد المقدمة  
 بقوله على وجه البصيرة بلا مربة وتلك الزيادة قد يحصل بتصديق  
 موضوعية الموضوع فقط او بانضمام شيء آخر وهو التصور برسمه اولا  
 واختار الحشى الوجه الثاني بناء على انه لا تفاوت بين حصول البصيرة  
 بتصديق الموضوعية وبالتصور بالرسم لان كل واحد منهما يفيد علما اجاليا  
 على جميع مسائله اذ يقال في التصديق كما يقال في التصور برسمه اذا حصل  
 التصديق المذكور لطالب حصل عنده قاعدة كلية هي ان كل مسألة يبحث  
 فيها عن هذا الموضوع او عن انواعه فهو من هذا العلم فيقدر بهذه الكلية  
 الى استنباط احكام فروعها على سبيل سهولة الحصول قيل زيادة العلم يحتمل  
 على وجهين احدهما انه يحصل له من التصديق بالموضوعية تميز له فضل  
 ورجحان على التميز الحاصل له من التعريف الرسمي لان هذا التميز تميز  
 بالذاتي وهو الموضوع والتميز الحاصل له من التعريف الرسمي تميز بالعرضي  
 اعني الغاية والتميز الذاتي راجع على التميز العرضي والثاني ما ذهب اليه  
 قدس سره من ان المراد ان اصل التميز حاصل من التعريف الرسمي فالتميز  
 الحاصل من بيان الموضوع والعلم به فضل تميز لا اصله وهذا حق على تقدير  
 تقدم التميز الحاصل من التعريف الرسمي لا مطلقا والوجه الاول حق مطلقا  
 فالاول اوجه انتهى وفيه بحث لان التعريف الرسمي له علم الخاص لا بدان  
 يؤخذ من جهة وحدته فان تعددت جاز الاخذ من كل جهة والموضوع  
 اولى او من المجموع فالتعريف الرسمي قد يؤخذ من الجهة الواحدة الذاتية  
 فيكون التميز الحاصل منه تميزا ذاتيا فكيف يتفاوت التميز ( قوله وقد تحقق  
 مما قررنا ان مقدمة آه ) هذا توطئه وتمهيد للبحث الآتي فقط علم ان تحقيقه خمسة  
 اثنان واجبو وجوبا عقليا وثلاثة باقية واجبة على وجه البصيرة الواجب وجوبا  
 عقليا التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما والواجب على وجه البصيرة  
 ان تصور برسمه والتصديق بفائدة معتدة والتصديق بموضوعية الموضوع  
 ذكر الش الثلاثة الاخيرة من قوله فالاولى الى آخر بيان المقدمة وذكر التصور  
 برسمه يستلزم التصور بوجه ما وذكر التصديق بفائدة المعتدة يستلزم

قائمة ما لکن المثنى نظراً الى تصريح الش (قوله والاولى ان يجعل مباحث  
الالفاظ ايضاً من المقدمة آه) الاولى يستعمل في مقام الراجع ويكون خلافه  
جائزاً على سبيل المرجوحية فهذه الاولى راجع الى اختلاف المنطقين  
في كون مباحث الالفاظ باماً مستقلاً معدوداً من ابواب المنطق اولاً ارتباط  
المعاني بها ان يجعل من ما يتوقف عليه و قدس سره اختار كونها من المقدمة  
لعدم مدخليتها في الايصال وتوقف الالة والاستفادة عليها ومعلوم ان مقال  
قدس سره وان كان في فن المنطق يجري في كل العلوم التي لم تكن موضوعها  
اللفظ العربي والالكان الشئ مقدمة لنفسها وكذلك الموقوف عليه  
بعض مباحث الالفاظ كالوضوحية والدالية والافراد والتركيب والاشتراك  
والترادف والتساوي ونحو ذلك وكون هذه المباحث مبنية في سائر العلوم  
لا ينافي توقف العلم المخصوص عليها على طريق الاستعداد بما يستند العلم  
الاصول من العلوم السائرة كالحقق في موضع فلا يراد من العلوم جميعها  
اولاً من المباحث جميعها لعدم التوقف بينهما بالضرورة فلا حاجة الى  
تطويل الكلام فأن قيل كيف يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة  
حيث فسر المقدمة لما يتوقف عليه السروع او ما يوجب البصيرة وهذا  
المعنى منتف في مباحث الالفاظ قلت المراد ان الاولى ان لا يفسر المقدمة بهذا  
التفسير بل بتفسير ينتمل تلك المباحث وسائر ما بعده في الاتي كالتفسير  
بما يعين في تحصيل الفن المذكور عليه قوله فذلك قال بعضهم آه وهل  
في الجواب ان المراد بموجب مراد البصيرة اهم من موجود في العلم وطريقه  
(قوله الا ان المعنى اوردها في صدر مقاله الاولى الخ) فلهذا لا يعنى ان دفع  
توهم ينشأ من بيانه قدس سره وهو ان المص ترك الوجد الاولى حاصل الدفع  
ان ذكر في صدر المقالة الاولى بناء على كونها خارجة من العلم وما يتوقف  
عليه والا لكان يجب الجملة الانشائية والخبرية من المقاصد فلا يتم المقالة  
بالمقالة الثانية ووجه ذكرها في المقالة دون المقدمة لشدة الارتباط بمباحث  
الكليات الخمس والتعريفات يعني يكون لمباحث الالفاظ جهتين جهة كونها  
موقوفة عليها من حيث الالة والاستفادة وجهة كونها مرتبطة لمباحث  
الكليات اسد ارتباطا معي المص كلا الجهتين حيث اورد في المقالة الاولى  
باعتبار الجهة الثانية وفي صدر المقالة الاولى باعتبار الجهة الاولى فلا يضر  
كونها مقدمة فلا يرد ان هذا اشارة الى توجه شبهة على المص يعني ان

الاولى ان يجعل مباحث الالتعاض من المقدمة الا ان المص ترك الوجه الاولى  
واوردها في المقالة الاولى ولم يجعلها في المقدمة اتماما لبعض من المنطقين  
( قوله وقد يجعل ايضا بيان مرتبة الخ ) اعلم ان عادة المحققين ان يقدم تلك  
الامور المبينة لكونها معينا للطالب حصول مطلوبه فاما مرتبة العلم الذي  
يطلب ان يشرع فيه فليعرف قدره ومرتبته فيما بين العلوم فيو في حقه  
من الجدد والاعتناء في اكتسابه واقتناؤه وكذا سبب تقديم شرفه اعلم ان  
شرف العلم شرف موضوعه وبشرف غايته وبوناقة براهينه اما الشرف  
بشرف الموضوع فلان الموضوع يكون موجودا في المسائل ولا شك ان  
المعلومات اذا كانت اشرف كان العلم به اشرف واما شرفه بشرف الغاية  
فلان الافعال الاختيارية اذا كانت معلة بالاغراض ولا شك ان الغاية  
المتفرعة على الفعل اذا كان اشرف كان اعظم نفعا فكان العلم الذي غايته  
اشرف اشرف من العلم الذي ليس غايته اشرف وما شرفه بوناقة الدليل  
فلانه لما كان البراهين المسوقة لاثبات مسائل ذلك العلم موقوفات راي عن  
الشكوك والاهام لا يبقى شبهة في اصل المطول ولا في فرعده ويكون مسأله  
اقوم واقوى فيكون العلم اشرف بالضرورة واما تقديم الاشارة الاجالية  
الى مسائل العلم الذي يطلب الشروع فيه وتقديم بيان واضع ذلك التنبيه  
الطالب على ما يتوجه اليه من الطالب فلان فيه تنبيها موجبا لمزيد استبصاره  
في طلبها ولها تقديم تسميته ذلك العلم فلانه في بيان تسميته يتوجه الطالب  
الى تحصيل مطلوبه لمزيد اطلاع على حال يفضى بالطالب الى كمال استبصاره  
في شأنه ( قوله وبيان شرفه الخ ) فرق قليل بين شرف العلم ورتبته فلذا جمع  
صاحب المواقف بينهما في بيان المقدمة وفرقه ان الرتبة يلاحظ بالنسبة  
الى تحصيل العلم الآخر بكونه آلة او غير آلة ومقصودا بالاصالة او بالتبعية  
والمطلق بالنسبة الى علم الكلام على قول او على علوم الحكمية آلة ومقصود  
بالتبع فيكون ادون منها رتبة لان اعتماد تلك العلوم منه على سبيل الاستخدام  
لا على سبيل الاستعلاء ( قوله فهذه امور تسعة ثمانية منها متعلقة بالعلم الخ )  
يعنى ان تلك الثمانية من حيث المجموع تفيد زيادة في البصيرة فلا يلزم ان يفيد  
كل واحد منها زيادة بصيره وقد بين افادة كل منها اصل البصيرة واصل  
التمييز وزيادة التمييز مع انصمام بواحدة آخر واما الالتقاط وان افادة البصيرة  
بسبب تعلقها على سبيل الافادة والاستفادة لا يفيد التمييز عن علم آخر لتساوي

نسبتها على جميع العلوم ولهذا افرد بالذكر ( قوله والاحسن في التعليم الخ ) يعني ان هذه الامور المذكورة يصلح و يحسن ان يعد من المقدمات لكونها مبنيا للطالب لكن ليس على طريق الوجوب العقلي الا التصور بوجه ما والتصديق بفساد ما فليكون تفيد التوقف بعلى وجه البصيرة مفيدا للحسن لا للوجوب حتى يقال ان وجه البصيرة ليس امرا مضبوطا من حيث ان يقال انه يتوقف على الامور الثلاثة لا يحصل بواحدة منها او بانثر منها والحاصل ان ماله ارتباط في المقاصد انما يحسن تقديمه عليها اذا توقف الشروع فيها عليه او افاق بصيرة في الشروع ( قوله ولذلك قال بعضهم الاولى ان يفسر آه ) لتلايرد السؤال على ظاهره و يحتاج الى الجواب اكن مال هذا مال الاول لان الاستعانة والامانة في الشروع انما يكون على احد الوجهين المذكورين . اعلم ان مثل هذا التركيب يكون اتسار الى الاستدلال بالاتي او بالي ان استدلل بما بعده لما قبله يكون دليلا على سبيل الاتي وان استدلل بما قبله لما بعده يكون دليلا على سبيل الاتي فايهما معلوم والاخر مجهول يستدل بالمعلوم على المجهول والمذكور بعد ذلك قد يكون حقيقة المقدم وقد يكون بطلان التالي فتأمل ( قال الشارح ولما كان بيان الحاجة الى المنطق الخ ) هذا بيان وجه لا يراد بيان الحاجة ورسم المنطق في بعض واحد و بيان وجه التقسيم . اعلم انه لما علم انه لابد من تقديم معرفة غاية المنطق على تحصيله وكما ان غاية المنطق من مقدمات الشروع فيه كذلك معرفة حقيقته ليكون الشارع على بصيرة في طلبه لكن تصور حقيقته موقوف على معرفة بوجه لان هلية الشيء البسيطة متقدمة على ماهية بحسب الحقيقة فيجب بيان هلية المنطق حتى يمكن بيان حقيقته فلذلك بين احتياج الاس الى المنطق في اكتساب الكمالات لانه اذا ثبت ان الناس يحتاجون اليه في اكتسابها ولا شك ان الكمالات لا ياتيه وما لا يتم الشيء البات الابه فهو مات يلزم ان يكون المنطق ثابتا ولما اشتمل بيان الحاجة على هذا الامور الالهية اما على غاية المنطق فلانه اذا علم ان الاحتياج اليه لاي سبب كان ذلك السبب غايته واما على حقيقته فلان البحث بالاخيرة يساق اليه وذلك لان التصديق بالاحتياج اليه في امر موجود يثبت وجوده و بصور غايته فيحصل تصور ماهية الموجودة باعتبار الغاية وهو المراد من تصوره بحسب الحقيقة سواء كان بالكنه او بالعرضيات واما على الاحتياج فلان ايات الاحتياج

يستلزم التصديق بالاحتياج جمعهما في بحث واحد ومن هذا علم وجد تقديم بيان الحاجة على الرسم وهو دفع التكرار في البيان لاشتماله اياه او تصور الحقيقة متوقف على التصديق بالوجود المستفاد من التصديق بالاحتياج على الوجه المذكور المستفاد من بيان الحاجة واما تقديم بيان الماهية على بيان الحاجة في العنوان فللتنبية على اصالة بيان الماهية وكونه مقصودا اصليا لا فادته عميرا تاما مع اشارته الى جهة الوحدة العرضية او الذاتية فان قيل بيان الموضوع ايضا ساق الى معرفته بجهة الوحدة الذاتية وهي تصور العلم بالامر الذاتي الذي هو الموضوع فكل واحد من البعثين يتضمن بيان الماهية الذي هو المتي الاصلى فلم ذكر بيان الماهية مع البحث الاول دون الثاني اجيب بوجهين احدهما شدة مناسبة بينهما هي متفية بين بيان الماهية والبحث الثاني وهي تضمن كل منهما بما يتوقف عليه الشروع نفسه اعني التصور بوجه ما والتصديق بفائدة بخلاف بيان الموضوع وثانيهما انسياق البحث الاول الى بيان الماهية او لا ولا شبهة في ان ذكره مع الاول الامرين الذين يفضيان اليه انسب انتهى وانا اقول الغرض من هذا الكلام بيان وجه عدم افراد كل من بيان الحاجة والماهية لبيان سبب جمعهما حتى يرد هذا السؤال على انه تعليل بعد الوقوع ولان بيان الحاجة حان اخر عن بيانهما فيلزم التكرار كما عرفت وان قدم يلزم من بيان الحاجة بيان الماهية فلا يحتاج الى بيانها مع بيان الموضوع (قال الش صدر البحث بتقسيم العلم آه) اى جعل البحث المذكور الذى اورد فيه بيان الحاجة ورسم العلم مصدرا بتقسيم العلم يعنى جعل التقسيم صدره فمح يكون البناء في تقسيم صلة لصدور لا لللايسة ويتعلق له اللام في قوله لتوقف فحاصل المعنى جعل المص في صدر البحث التقسيم لكونه موقوفا عليه لبيان الحاجة قال الش في شرح المطالع واذ قد توقف بيان الحاجة على معرفة التصور والتصديق صدر الفعل جمعا انتهى لفهم من كلامه هنا الموقوف عليه هو معرفة التصور والتصديق لا التقسيم قلت في عبارته مساهلة فانه لما كان مفهوما التصور والتصديق موقوفا عليه لبيان الحاجة والتقسيم يوضح مفهوما فاسند النوقف الى التقسيم واما سوق الدليل الى التصدير بناء على الاولوية واليقينية لان ذكر ما يتوقف عليه ذاتا او لا اليق واحرى واما بيان الفاضل المحشى بيان لحاصل الكلام وخلاصته



فلا يرد ما قيل من ان الموقوف عليه هو معرفتهما لا تقسيم العلم بهما ومن ان  
التوقف على التقسيم لا يقتضى تصديره به كيف هو يتوقف على باقى مقدماته  
ايضا فلا وجه لتوجيه داود بارتكاب تكلف بعيد وهو حل البحث على  
المعنى الاصطلاحي مع ان الظاهر لغوى لكون التعريف موردا فيه وحل  
الباء على الملازمة وجعل قوله لتوقف تعديلا للالتباس لا لتصدير وغير ذلك  
بالاستناد الى كلام الفاضل المحشى على انه لو سلم ان تكلفه مطابق للقواعد  
الفقضية لا يكون كلام الشى فى هذا الشرح وفى شرح المطالع موافقا  
فى المأل على ما لا يخفى ( قوله وذلك لان بيان الحاجة الخ ) يعنى بيان ذلك  
ثابت اذ البيان عبارة عن ان يبين ان الناس اى شى يحتاجون اليه واداب  
حصل العلم بسبب الاحتياج اليه وذلك السبب هو الغاية المرتبة عليه وتصعد  
المدون وذلك التصديق بالاحتياج اليه فى امر موجود وهو الكمالات الثابتة  
يتبث وجوده وتصور غايته فيحصل تصور ماهيته الموجودة باعتبار الغاية  
وهو المراد من تصوره برسمه اعلم ان الغاية لثى لما كانت جهة واحدة ذلك  
الشى لا يكون اخص منه ولا اعم وان كان اعم منه باعتبار الذات لكن يخصه  
باعتبار الحيزيات ليكون من جهة الوحدة فلا يرد ما قيل ان اريد بمعرفة العلم  
بغايته مطلقا تصوره برسمه فهذا الكلام ميم كيف وتصور الشى برسمه تصوره  
بخاصته المينة الشاملة وتلك الخاصة لا يكون الامساوية وغاية الشى يجوز  
ان يكون اعم منه لجواز الامر الواحد غايته لادور متعددة وان اراد ان معرفته  
بغاية المساوية كذلك فممكن ان يلزم مساواتها للعلم واجيب بان لزوم  
المساواة من بيان الاحتياج الى العلم بقسميه فى حصولها وبيان ذلك  
ان الامر الواحد لو كان غاية لامرين لم يكن شى منهما يخصوصه بمتساوية  
اليه فى حصوله وانما المحتاج اليه احد الامرين ( قوله واما بيان تصور ماهية  
العلم الخ ) هذا اشارة الى وجه تقديم بيان الحاجة على تعريف المنطق وان شى  
ساقى وجهها الى اراد هما فى بحث واحد واهمل وجه التقديم حاصل بانه قدس  
سره ان تصور ماهية العلم برسمه غير مستلزم لبيان الحاجة لعدم اختصاص  
الرسم بان يؤخذ من غاية العلم لجواز ان يؤخذ من جهة الوحدة الذاتية وغيرها  
بخلاف العكس كما بين والمستلزم لغنى اصل لذلك الشى من جهة التحقق  
فصار بيان الحاجة متضمنا لبيان الماهية برسمه فابتداء بيان الحاجة فلهذا فرغ  
عليه بقوله فلذلك فتصوره هذا يلى اراد بيان الحاجة وبيان ماهية المنطق

برسمه في بحث واحد مع تقديم بيان الحاجة على بيان الماهية لان بيان الحاجة  
 يستلزم بيان الماهية بدون العكس فكلما استلزم كذا صار بيان الحاجة  
 اصلا مستلزما لبيان الماهية فكلما كان كذا يليق ايرادهما في بحث واحد  
 مع تقديم بيان الحاجة على الماهية لكن المقدم حق والسالي مثله فينتج المط  
 ( قوله لجواز ان يكون رسمه الخ ) لان الفرض من الرسم تمييز الرسوم من الاغيار  
 وذلك يحصل بكل ما يميزه وما يميز العلم ليس مقصورا على الغاية فيحصل  
 بغير الغاية كما في رسم المنطق بقوله علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية  
 للمعلومات التصورية والمعلومات التصديقية ( قوله فصار بيان الحاجة  
 اصلا الخ ) هذا تفرع على عدم استلزام بيان الحاجة \* اعلم ان الاصل  
 تتعلق من جهات ثني وهنا ان العلم بالبيان للحاجة يستلزم العلم بالبيان  
 للماهية والا فلا يقتضى ان يكون المزوم اصلا بالنسبة الى اللازم من جميع  
 الجهات فكيف ان جميع الاخص مستلزم للاعم وجميع المعلول يستلزم  
 وجود العلة التامة فلا اتصال لجميع الاخص بالنسبة الى الاعم ولا لجميع المعلول  
 بالنسبة الى العلة ( قوله فلذلك اورد هما في بحث واحد الخ ) اي لاجل ما تقدم  
 من كون بيان الحاجة اصلا مستلزما للتعريف بالرسم بخلاف العكس اورد هما  
 في بحث واحد وابتداء بيان الحاجة في المق من البحث فلا ينسب في الابتداء  
 بالشروع في التقسيم والفاء في قوله فشرع تقريفة على الابتداء ببيان  
 الحاجة فانبت فقره بقوله لتوقفه عليه ولما سكت الش من بيان وجه ابتداء  
 بيان الحاجة بل ضمنه الفاضل المحتى فيكون قوله وصدر البحث معطوفا  
 على الشرط والجزاء دون الجزاء لعدم ترتيب التصدير على الشرط بل ملاحظة  
 مضموم المحتى قدس سره فيكون حاصل كلام الش لما كان بيان الحاجة  
 سباقا اورد هما آه ولما توقف بيان الحاجة على التقسيم صدر آه فلا وجه  
 لما قيل من ان الفاء تفسير لقوله وابتداء بيان اي ابتداء بيان الحاجة بان شرع  
 وفيه اشارة الى ان قول الش وصدر البحث آه معطوف على قوله اورد هما  
 وترتبه على الشرط باعتبار ان تصوير البحث بالتقسيم اي جعله في اوله كما هو  
 صدرت الشئ بالتي يتضمن تصدير بيان الحاجة بالتقسيم لان التقسيم  
 من مقدماته فكانه في الحقيقة حكمان تصدير البحث ببيان الحاجة والشروع  
 في التقسيم كل واحد منهما معلل لعلة واحدة انتهى لان كون التصدير معللا  
 مبني على بيان وجه ابتداء بيان الحاجة على التعريف وسكت الش عنه

مع ان التفسير يلزم ان يكون عين المفسر فكيف يحتمل الفاء على التفسير لان  
 الشروع مصدره والبحث مصدر الذي فيه ابتداء بيان الحاجة فهما متغايران  
 بالضرورة ( قوله فان قلت لا حاجة فيه الى هذا التقسيم آه ) هذا اعتراض  
 على دليل التروع في تقسيم العلم او لا يمنع الصغرى وهى ان بيان الحاجة  
 موقوف على التقسيم قوله لا حاجة فيه الى هذا التقسيم تصوبر المنع وقوله  
 بل يكفى ان يقال الخ سنده هذا سؤال الش في شرح المطالع حيث قال  
 في الفصل الاول في الحاجة الى المنطق على مذاق المص واذ توقف بيان  
 الحاجة على معرفة التصور والتصديق صدر الفصل بهما في آخر هذا  
 الفصل تقسيم العلم الى التصور والتصديق مستدرك اذ يكفى ان يقال العلوم  
 ليست باسرها ضرورية ولا نظرية الى آخر البيان انتهى فلا يفتى ان التناقض  
 مرضى له والاول على مذاق المص وهنالم يتصد الى مرضيه فتابع الى مذاق  
 المص فلا يرد المناقاة بين كلاميه في الكتابين فتصدى المحتى قدس مره  
 بطريق السؤال واجاب عنه بما جابه في حاشيته على شرح المطالع ( قوله  
 بل يكفى ان يقال العلم منقسم آه ) اذ توقف بيان احتياج الناس الى المنطق  
 على اكتساب النظرى من الضرورى فقط واما توقفه على معرفة التصور  
 والتصديق لتوقف النظرى والضرورى عليها لكون كل واحد منهما  
 منقسما لهما ( قوله قلت المقي بيان الاحتياج الى علم المنطق قسميه ) حاصله  
 اثبات المقدمة المنوعة يعنى المنطق بجميع المسائل والاحتياج الى المجموع  
 انما يثبت اذا ثبت الى كل واحد من المسائل فلا بد في الاحتياج الى المنطق من بيان  
 الاحتياج الى طرق التصور والى طرق التصديق فلولم يبين ان بعض التصورات  
 بديهى وبعضها كسبى وبعض التصديقات بديهى وبعضها كسبى باار  
 ان يكون جميع التصورات بديسا فلا يحتاج الى الجزء الذى هو طرق  
 لاكتساب التصورات او ان يكون جميع التصديقات بديسا فلا يحتاج الى  
 الجزء الذى هو طرق لاكتساب التصديقات فلم يعلم احتياج الى جميع اجزاء  
 المنطق بل انما يعلم الاحتياج الى بعض اجزائه وهو لا يستلزم الاحتياج  
 الى جميع اجزائه ( قوله اعنى الموصل الى التصور آه ) اعنى ماله دخل في الاتصال  
 الى التصور سواء موصلا بالفعل كما بحث التعريفات او بالقوة كما بحث الكتابات  
 الخمس ونحوها ( قوله فلولم يقسم العلم اولا آه ) هذا التقدير يحتمل على وجوه  
 شتى لا يفرع على كل احتمال ( قوله لجاز ان يكون آه ) ملان لا يقسم العلم

على سبيل السلب الكلى او يتقسم ثانيا بعد بيان الحاجة وكذلك في قوله  
 لم بين يحتمل ان يكون على سبيل السلب الكلى او على رفع الاحتياج الكلى  
 او ان يكون بيان بعض منها ضرورى ونظري بعد بيان الحاجة او يتقسم  
 الضرورى والنظري الى التصور والتصديق ثانيا وغير ذلك ومن هذه  
 الاحتمالات ينفرع الجزاء على احتمال ان لا يتقسم العلم على التصور والتصديق  
 على سبيل السلب الكلى وان بين ان العلم اما ضرورى واما نظري فكيف  
 يصح الملازمة بين الشرط والجزاء قلت يمكن ان يحسب عنه بان المراد  
 دفع ما ذهب اليه السائل من عدم الاحتياج الا التقسيم والكفاية بتقسيم  
 الى الضرورى والنظري كانه قيل لو كان كاز عمت لزم هذا المحذور (قوله  
 لجاز ان يكون التصورات آه) او التصديقات باسمها لاحتمال العلم المتقسم  
 ان يكون تصور الجواز اعم من الجواز العقلى او الوقوعى لكفايته فى السندية  
 لمنع لاستزاد دليل الاحتياج الى المنطق وقال بعض الفضلاء ليس المراد  
 الجواز العقلى لان معناه عدم الحكم بشئ من الطرفين بل الجواز الوقوعى  
 والمراد الجواز بالنظر الى الشرط المذكور لافى نفس الامر حتى يردان اللازم  
 امكان الجواز لا الجواز انتهى فهل يقتضى السند الحكم باحد الطرفين  
 ام لا قائل (قوله فلم يثبت الاحتياج الى جزئ المنطق الخ) هذا جزاء لقوله  
 فلم يتقسم فهو على اطلاقى فيثبت الا الاحتياج الى جزئ المنطق على تقدير  
 التقسيم او لا ثم البيان بان كل واحد منهما ضرورى ونظري يمكن اكتسابه  
 من الضرورى وهذا التحقيق مبنى على كلام جمهور المنطقين من انه ليس  
 كل من التصور والتصديق بديها والا لا ستغنى عن تعله ولا نظري او الالدار  
 او تسلسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري مستفاد منه قرره المص فلا وجه  
 لما قيل ان المص اختار فى التصديق مذهب الامام وهو عند الامام مركب  
 من امور اربعة تصور المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم باسمي  
 تحقيق والتصديق البديهي عنده ما يكون مجموع اجزائه بديها والتصديق  
 النظري عنده ما يكون جزء من مجموع اجزائه نظريا سواء كان ذلك الجزء  
 هو الحكم او غير فلا يثبت من نظرية التصديق الاحتياج الى الحجة ومباحثها  
 نعم لو اختار المص مذهب الحكم فى التصديق وهو الحكم لزم من نظريته  
 الاحتياج اليها انتهى على ان المص ولو اختار مذهب الامام فى تركيب التصديق  
 من الامور الاربعة لم يلزم اختيار جميع ما قاله حتى يلزم المص بالقول

بان التصديق البسيحي ما يكون مجموع اجزائه والتصديق النظري ما يكون  
جزء من مجموع اجزائه فنظريا واجاب داود من هذا السؤال بالجواب الذي  
ليس يرضى صاحبه كما يشعر عبارة المص في بيان الاحتياج (قوله وقد عرفت  
ان المتي ذلك الخ) قيل ان كان المتي اثبات الحاجة الى المنطق في الجملة وهو  
مستدرك وان كان اثبات الحاجة الى كل جزء من المنطق قابليا لا يفي به  
وفيه بحث لان كتب المنطق كلها مرتب على طرفين وهو مباحث التصورات  
ومباحث التعصيفات وكذلك الطرفان مشتركان في الغاية فيقتضي ان يكون  
المتي اثبات الحاجة في كل جزء من المنطق لدخل كل واحد في الابطال  
فلا وجه للشك والتشكيك واما وقوع الخطأ في الفكر الواقع في كسب التصورات  
فمحقق بملاحظة مطابقة تصوره للتصور الموجود كقصد النقاش في ايجاد  
النقش مطابقة نفسه الى نقش آخر فست الحاجة الى شيء يمتاز به الخطأ  
عن الصواب (قال الش فالعلم الخ) وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند  
المرك سواء كانت الصورة عين ماهية المدرك وهي في التصور بالكنه  
او غيرها وهو في غيره وسواء كانت غير الصورة الدار جيتو هو في العلم المحصول  
او عينها وهو في العلم الخصورى فعلى هذا هو من مقولة كيف اعلم ان جمهور  
المتكلمين المكرين للوجود الذهني ذهبوا الى ان العلم اضافة مخصوصة  
بين العالم والمعلوم هي السمات بالعلو وبعضهم الى انه صفة حقيقة ذات  
تعلق ويعرف بانه صفة توجب تمييز الالتمثل متعلقه النقيض لاحالا ولا مالا  
واما الحكماء القائلون بوجود الذهني اختلفوا اختلافا ناسيا من ان العلم  
ليس حاصل قبل حصول الصورة في الذهن بدهة واتفاقا وحاصل عنده  
بدية واتفاقا والحاصل معه امور ثلثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن الصورة  
من المبدء الفياض واطافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم  
الى ان العلم هو الاول فيكون من مقولة كيف وبعضهم الى انه الثاني فيكون  
من مقولة الانفعال وبعضهم الى انه السالت فيكون من مقولة الاضافة  
واما انه نفس الحصول فلم يقل به احد منهم والاصح من هذه المذاهب  
هو الاول كما حققه المحققون وقسم صاحب المواقف على تقدير كون العلم  
ادراكا بان العلم بمعنى الادراك ان خلا عن الحكم اى ايقاع النسبة او انتراعها  
فتصور سواء كان المعلوم ممالا نسبة فيه اصلا كالانسان او فيه نسبة تقييدية  
كالحيوان الناطق او انشائية كقولك اضرب او نسبة خبرية لم يحكم باحد

طرفها كما اذا شككت في زيد قائم فان هذه كلها علوم خالصة عن الحكم المذكور  
والا فتصديق والتبادر من هذه العبارة ان التصديق هو الادراك المقارن  
لحكم كما يقتضيه عبارة التأخرين لا نفس الحكم كما هو مذهب الاوائل  
ولا المجموع المركب منه ومن تصورات النسبة وطرفها كما اختاره الامام  
الرازي هذا التقسيم بناء على جعل الحكم فعلا كما ينبغي عنه التعبير عنه بالاسناد  
والايجاب والايقاع والسلب والانتزاع كذلك تقسيم المن مبنى على كون  
الحكم فعلا لا ادراكا فاستمع واعلم ان المقسم التصور الذي لا يكون مشروطا  
بشروط عدما او وجود او هو الماهية لا بشرط شيء قسمه الاول ماهية  
مشروطة بشروط لاشي وهو عدم الحكم وقسمه الثاني مشروط بشروط شيء  
وهو الحكم واصطلحوا التصور مع الحكم تصديقا كما ينبغي عنه عبارة المهرة  
في هذا الفن مقيم التصور المطلق الى التصور المقيد والتصديق لا على  
التصورين كما وهم ط العبارة ( قال الش اما تصور قط الخ ) اي بشرط  
عدم الحكم سواء امكن الحكم ولكن لم يعتبر كالتعريفات بالنسبة الى المعرفات  
وكالتركيبات الانشائية والترددية والوهمية التي لها الحكم في الظاهر لم يكن  
الحكم كما في تصور المفردات المجردات وفي تصور اطراف القضايا ( قال الش  
اي تصور لاحكم معه الخ ) هذا تفسير باللازم بمقابلة قسميه لكون التقسيم  
حقيقيا اذ لفظ فقط يفيد التفرد ونفي الحكم معه لازم مخصوص فلا يصدق  
هذا التفسير على نفس الحكم لانه خارج عن التصور الذي في مقام الجنس  
اذ التفسير المجموع للمجموع وقيل ان قوله لاحكم معه قضية سالبة والسلب  
انما يتصور فيما يتصور فيه الايجاب ولا امكان للايجاب في الحكم فلا سلب  
فان قيل فلما اعتبر عدم الحكم في هذا القسم يلزم امتناع اعتبار التصور  
في التصديق لانه لو كان التصور معتبرا في التصديق وعدم الحكم معتبرا  
في التصور فيكون عدم الحكم معتبرا في التصديق فيلزم اما تقوم الشيء  
بالنقيضين او اشتراطه بقبضه فكلاهما محالان قلت ان اردت بقولك  
ان التصور معتبر في التصديق ان مفهوم التصور معتبر فيه فلانم ومن البين  
انه ليس بمعتبر فكم من مصدق لم يعرف مفهوم التصور وان اردت ان ماصدق  
عليه التصور معتبر في التصديق فسلم ولكن لانم ان عدم معتبر في التصديق  
وانما يلزم ان لو كان مفهوم التصور ذاتيا لما تحته وانه ثم ( قال الش ويقال له  
التصور السازج الخ ) السازج بمعنى العارى التوصيف به للتقيد لا للاطلاق

ويكون مشروطا بشرط لاشئ بدلالة كون هذا التصور فحما من التصور المطلق فالأزم تقسيم الشئ الى نفسه و الى غيره وبهذا التقيد فاصطلح للقبال للتصديق و اما اتصاف التصور المطلق به بحسب الفقه فلا بأس لكن غير واقع فقد علم من هذان التصور ان لم يكن مجامعا للحكم مقارنا له فهو التصور والافهو التصديق ويرد عليه ان كل واحد من تصور الطرفين والنسبة داخل في تعريف التصديق دون تعريف التصور فينتقضان طردا وعكسا اجيب بان المراد لمقارنة التصور للحكم ان يكون الحكم لاحقا به عارضاه ولاشك في انه انما يلحق التصورات الثلاث لكل واحد ولا اثنين منهما فمجموع التصورات الثلاث من حيث انه ملحق للحكم معروض له تسمى تصديقا و ما عداه تصورا فأنجده عليه ان هذا مذهب ثالث يكون الحكم فيه خارجا عن التصديق عارضاه مع كونه موصوفا بصفات الحكم من كونه ظنيا و جازما يقينيا وغير يقيني الى غير ذلك فالترمه هذا الجيب و قال لا مناقشة في الاصطلاحات بل لكل احد ان يصطلح على ما يشاء ولا عليها وقد اعتبر في احدهما انفاء ما اعتبر بوجه في الاخر ولا يخفى عليك ان هذا الوجه مشترك للورودين المذهبين فان احد المتقابلين كما لا يكون جزءا للاخر لا يكون شرطا له ايضا والذي يدفعه عنهما ان التقابل انما هو بين مفهومى التصور والتصديق والمعتبر في التصديق جزء او شرطا هو ما يصدق عليه التصور الساذج لا مفهومه ولولم يحزان يكون ما يصدق عليه احد المتقابلين جزءا للاخر لامتنع ان يكون شئ جزءا لغيره فان جزء الجسم مثلا ليس بجسم ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان المراد من التصور الذى يحصل مع الحكم ليس ادراكا يكون مقارنا للحكم ومجامعاه بل معناه انه ادراك يكون حصوله مقارنا لحصول الحكم البتة ويكون حصولهما معا ولا يتصور لى منها حصول بدون الاخر فان قوله مع الحكم يفيد ما اذا نظرنا الى كل واحد من الامور الاربعة التى هى تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والحكم لا تجد شيئا منها يكون حصوله مقارنا للحكم البتة ولا يحصل بدون اصله اما الحكم فلان مقارنة حصول الحكم لحصول الحكم ليست بمصورة اذ المقارن لا بد ان يكون غير المقارن لان المقارنة لكونها نسبة يقتضى تغير المتسبين واما المتسبين تصور المحكوم عليه فالحصوله قبل حصول الحكم سابقا عليه لامقارنا له وكذا تصور المحكوم به وتصور

النسبة الحكمية فالادراك الذي يحصل مع الحكم بالتفسير الذي قلنا ليس الا  
المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم لان الحكم جزء اخير للمجموع  
فلا يمكن ان يكون لتي منهما حصول الامع الاخر ( قال الش من غير حكم  
عليه بنى او ثبات آه ) يوهم هذا التقييد ان تصور الانسان مع حكم به  
يكون تصديقا مع انه ليس كذلك والظاهر ان يقال ان غير حكم معه  
او ينضم لفظ وبه حتى يدفع هذا الوهم يمكن ان يقال ان التقييد ليس  
للاحتراز بل بيان للواقع في الجزئي وان يقال ان ضمير عليه راجع الى التصور  
للالانسان وعلى متعلق بصفة محذوف للحكم اى من غير حكم طار على  
التصور ( قال الش واما تصور معه حكم ويقال للمجموع تصديق الخ )  
اشارة الى المذهبين الواقعيين في التصديق حيث ذهب الحكم الى ان التصديق  
هو الحكم وذهب الامام الى انه مجموع التصورات والحكم ومنشأ الخلاف  
بين الفريقين حصول التصديق حين حصول الحكم وعدم حصوله عند  
عدم الحكم بانه ان يقال اذا تصورنا الطرفين والنسبة من غير ان يحزم  
بوقوعها وذلك قبل قيام البرهان فلا شك في عدم حصول التصديق واذا  
جزمنا بوقوع النسبة وذلك بعد قيام البرهان حصل الحكم فيوجد امران  
احدهما الحكم والثانيهما المجموع المركب من الامور الثلاثة والحكم والتصديق  
متحقق جزما فالامام يقول ان التصديق هو المجموع لان الحاصل عند  
حصول الحكم هو المجموع ويكون التصديق نفسه ويقول الحكماء  
ان التصديق نفس الحكم لان الحاصل عند الجزم بوقوع النسبة ليس الا الحكم  
فالتصديق يكون نفس الحكم \* واعلم ان ما قاله الامام ليس بسديد لانا لانعنى  
بالتصديق اما حصل من الحجة والحاصل من الحجة ليس الا الحكم فقط  
فكيف يكون التصديق هو المجموع كما اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث  
فالمكتسب من الحجة ايقاع الحادث على العالم لانه مفهوم العالم ولا مفهوم  
الحادث ولا مفهوم نسبة الحادث الى العالم اعنى النسبة الحكمية لانا قد تصورنا  
قبل الدليل فان قيل ان التصديق ان كان نفس الحكم لا يصدق عليه انه  
تصور مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم  
فكذلك لان الحكم يكون سابقا عليه فلا يكون معه فسيأتى تفصيل جوابه  
ان شاء الله تعالى فاستمع ( قال الش كما اذا تصورنا الانسان وحكمنا آه )  
غير الاسلوب في التمثيل للتصديق اشارة الى ان التصديق يلزم ان يكون مركبا



سواء اخذ جزء المركب شرطاً خارجاً من التصديق او شعراً داخلان يكون  
كلمة ماقى كما موصولة او موصوفة بالجملة الظرفية عبارة عن جملة التصديق  
او يكون كافة فيكون الجزء مقدراً اى اذا تصورنا هكذا نجعل جملة من  
التصورات والحكم فالتصور مع الحكم او المجموع تصديق قبل ان هذا  
التقسيم يستدعى ان لا يوجد مرد للقسم الاول اذ لا تصور الا بعد حكم ولا قبل  
عن الحكم بان هذه الصورة صورة له فبعد نظر لانه على تقدير تسليمه فرق  
بين الحكم الصريح والضمنى والمراد هنا الحكم الصريح كما هو المتعارف  
ولا استلزام لكل تصور حكماً لازماً الس كذا قيل ( قوله هذا التصور فيكون  
الخ ) اعلم ان التقسيم في التحقيق من قبيل التصور لكون العرض منه حصول  
الاقسام من حيث يحصل لها التعريف بضم القيود والتباين في المقسم فعلى هذا  
يكون المراد من المقسم الساهية من حيث هى هى فيكون من قبيل الاسم  
الجنس الشامل للقليل والكثير او من قبيل المفهوم المشترك بين الكل والجزء  
كالعالم الذى يطلق على ماسوى الله تعالى وعلى بعض ماسوى الله تعالى  
فلا يفسر التعدد في الاقسام فلا حاجة ان يقال ان المقسم واحد بالتعدد  
والوحدة النوعية لا ينافى الوحدة الشخصية ومتعلق التصور المطلق اما مفرد  
واما مركب ملفوظا كان او معقولا والمركب اما تام او ناقص والنام اما خبرى  
واما انشائى والخبرى اما مجزوم بالنسبة او مطلق او مجهول بالجهل الرب  
واما موهوم وامامشكوك فتعلق التصديق الاقسام الخمسة الاول للخبرى  
وسائرهما من المفرد والمركب متعلق التصور السازج فيكون ما صدق عليه  
التصور واحداً ومتعدداً بسبب كون التصور مفرداً او متعدداً سواء كان  
بلانسبة او مع نسبة غير تامة تقيدية او اضافية سواء كانت التقيدية توصيفية  
او امتزاجية او مع نسبة تامة غير خيرية او خبرية يشك فيها او توهم فان هذه  
التصورات لعدم مقارنتها بالحكم يكون من افراد التصور السازج والغرض  
من تعداد دفع توهم الواسطة بان الاقسام بان التصور المتعدد بلانسبة  
او مع نسبة خارج عن القسمين مع انه من المقسم سيما في الاسماء والخبر الموهوم  
والمشكوك اذ هذا الخبر وان صدق عليه مفهوم القضية بناء على الظاهر لكن  
في التحقيق ليس فيه حكم فيتأ على الظاهر يدخل في التصديق وبناء على التحقيق  
يدخل في التصور السازج ( قوله فان كان كل ذلك من التصورات الخ ) لتلخيص  
لكون المذكور من التصورات السازجة والمشار اليه بذلك هو المذكور من

التصورات بلاملاحظة القيد والاطلاق والمراد من التصورات المحمولات  
 التصورات الساذجة لجل اللام على العهد ليقيد لجل فلا وجه لكون الامثلة  
 مشارا اليه اذ الغرض بيان اقسام التصور الساذج لا بيان التصور وحيث يكون  
 المراد من الحكم في قوله نخلوها عن الحكم الايقاع والانتزاع او الايجاب  
 والسلب لاعتن الوقوع واللاوقوع لكونها من المعلومات لامن العلم (قوله  
 نخلوها عن الحكم الخ) اى لعدم مقارنتها للحكم في زمان الحصول فلا وجه  
 لان يفسر بنخلو معلوماتها عن الوقوع واللاوقوع (قوله واما اجزاء الشرطية  
 الخ) جواب عن سؤال مقدر ناش عن عدم دخوله في المذكور من الاقسام  
 وسبب آياته بصيغة التأكيدي عليه على ان لها مثله لدخولها في التصديق  
 اذ طرف الشرطية جملة خبرية بل الحكم عند العربية في التالى والمنطق  
 حكم بان اداته يخرج الطرفين عن القضية فلا يكون فيما حكم بل الحكم  
 في المجموع بالاتصال والاتصال فين الحشى رجه انه ليس الحكم في  
 الطرفين بالفعل بل بالقوة القريبة منه حتى اذا زال ادات الشرط يفصل  
 الطرفين الى القضيتين فلما لم يكن الحكم بالفعل لم يكن تصديقا بل تصورا  
 ساذجا قال بعض الافاضل في كلام السيد رجه هفوات نحن سنبك عليها  
 ان الحكم اسم للوقوع واللاوقوع لا مطلقا بل بشرط كونها متعلق الايقاع  
 والانتزاع فليس في اجزاء الشرطية حكم ولوجربنا على كون الحكم الوقوع  
 واللاوقوع على اى وجه كان فاضرب لاخ من الوقوع الا انه ملايد من  
 والنسبة المشكوكه ايضا مشتقة على الوقوع واللاوقوع لان التردد بينهما  
 وثانيهما ان النسبة المشكوكه لا تنحصر في الخبرية بل الانشائية ايضا تكون  
 مشكوكه كما في قولنا ازيد قائم وثالثها ان مذكوره في ابان وجوب تعدد القسم  
 الثانى لا يدل عليه انما يدل على وجوب تحقق متعدد حتى يتحقق القسم الثانى  
 انتهى وفيه بحث ان الوقوع واللاوقوع على رأى القدماء هما صفتان  
 للمحمول ومعناها اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحاده معه وعلى رأى  
 المتأخرين صفتان للنسبة بين بين وهى عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع  
 ومعناها المطابقة لما في نفس الامر وعدمها وادانم هذا فاعلم ان الحكم  
 اذا اطلق على الوقوع واللاوقوع لا يكون بشرط تى فيكون في طرفي  
 الشرطية وقوع ولاوقوع لكن بالقوة لا بالفعل اذ المطابقة وعدمها باعتبار  
 الاتصال والاتصال وكذلك لا يكونان في الانشاء مثلا في اضرب لكونها الانشاء

المطلب ثم يكون باعتبار تضمنه معنى الاخبار مثلا انت مطلوب منك الضرب وكذلك لا يكون النسبة المشكوكة في الانشاء اما في مثل ازيد قائم فليس من قبيل المشكوك بل مجهول طلب بالاستفهام وهو لمطلب حصول صورة الشيء ( قوله هذا التصور لابد ان يكون الخ ) اشارة الى ان التصور المقارن للحكم لابد ان يكون متعددا بخلاف قسمه اذ قد يكون واحدا لان الحكم الوارد على الوقوع واللاوقوع يتوقف على تصور الطرفين والنسبة والا لا يمكن الاقتران وهذه التصورات قبل الاقتران من القسم الاول وبعد الاقتران بصير نوعا مغيرا للقسم الاول فعلى القول بان التصديق بمجموع التصورات والحكم يكون من قبيل اقتران الهيئة السريية التي يفرج اجزاء السرير من التعدد ويجعله امرا مغيرا لها في الاحكام واما على القول بان التصديق هو الحكم يكون التصورات شروطا للتصديق لامغير القسم الاول فلا يرد على الصورة الاولى ان هذه تصورات متعددة لم يعتبر معها هيئة حتى يصير نوعا واحدا مغيرا للاول فان قيل ان التصديق اما نفس الحكم او مجموع الادراك والحكم واما كان لا يندرج تحت العلم اما اذا كان الحكم فلانه عبارة عن ايقاع النسبة وهى من مقولة الفعل فلا يدخل تحت العلم الذى هو من مقولة الكيف او الانفعال واما اذا كان التصديق هو المجموع فلان الحكم ليس بعلم والمجموع المركب من العلم وبما ليس من العلم لا يكون علما قلت ان الحكم وايقاع النسبة والاسناد كلها عبارات والفاظ والتحقيق انه ليس ههنا تأييد وفعل بل اذعان وقبول للنسبة وادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فهو من مقولة الكيف وقد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست اسبابا موجدة للنتائج بل هى معدات للنفس لقبول صورة الفعلية عن واهب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية لما صح ذلك ( قوله حتى يمكن اقتران الحكم به الخ ) تعليل للزوم التصورات اذ لما كان مورد الحكم النسبة الحكمية التى لا تحصل الا بالعلم بالطرفين يلزم تلك التصورات في الاقتران والا لما امكن ( قال الش اما التصور فهو حصول صورة الشيء في العقل الخ ) اعلم اولان العلم اما حصولي او حضوري معنى الاول حصول صورة المدرك عند المدرك ومعنى الثاني حصول نفس المدرك عند المدرك فعلى هذا قد ثبت المدرك في نفس المدرك كما في علم النفس الانسانية بالكليات والجزئيات المجردة او ثبت في آلات المدرك كما في علمها بالمحسوسات بواسطة الحواس الخمسة الظاهرة هذا على قول بعض وحقق البعض الآخر

بان المدرك ثابت في النفس بالذات او بالواسطة وهذا العلم قد يكون حادثا  
 كعلمنا وقد يكون قديما كعلم الله تعالى فالتعريف لا يخرج عن المساعدة لان الحصول  
 عبارة عن النسبة بين الصورة والعقل وهو من مقولة الفعل والعلم من مقولة  
 التكيف على الاصح فيلزم التعريف بالباين وان المتبادر من صورة الشيء  
 بناء على الاضافة المفيدة للاختصاص التام الصورة المطابقة لذى الصورة  
 فخرج الجهليات المركبة عن التعريف مع انها من العلم والمتبادر من الفعل  
 بناء على الاصطلاح المشهور انه جوهر مجرد غير متعلق بالبدن او جوهر  
 متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف فعلى الاول يخرج علم الانسان من  
 التعريف وعلى الثاني يخرج علم الله تعالى وعلم العقول والعلم بالجزئيات المادية  
 عند من يقول بارتسام صورها في الآلات وكذلك المتبادر من ظرفية  
 في الفعل ظرفية الحقيقية فيخرج العلم بالجزئيات المادية والعلم الحضورى  
 والعلم ان كان المدرك عين المدرك كادراكنا بذاتنا وعلم الله تعالى بذاته فلهذا  
 عرف بعضهم بانه هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل فأمل فيه  
 فمما حصل توجيه التعريف ان الحصول بمعنى الحاصل والاضافة من قبيل  
 مجرد قطيفة وضافة الصورة الى الشيء من قبيل الاضافة لادنى ملازمة فعلى  
 هذا يكون الصورة اعم من المطابقة لذى الصورة والعقل مراد به مطلق المدرك  
 سواء نفسا مجردة او لا وظيفته للحصول اعم من الظرفية الذاتية او الاعتبارية  
 والحصول قد يطلق على المعنى الاخص المقابل للحضور وقد يطلق على المعنى  
 الاعم منه وهو التثبت مطلقا سواء بالحصول او بالحضور فالصورة المطلقة  
 اعم من ان يكون عين ماهية المدرك وهى في التصور ولكنه او غير هاهو  
 في غيره واعم من ان يكون غير الصورة الخارجية وهو في العلم الحصولى او عينها  
 وهو في العلم الحضورى واعم من ان يكون عين المدرك كافي علم الله تعالى بذاته  
 او غيره كافي علمه بسلسلة الممكنات وقد يمكن تخصيص العلم بالعلم الحصولى  
 والحادث لان المقام مقام تقسيمه الى البهيمى والكسبى وهما يجريان فيهما  
 وفيه تأمل فعلى هذا يكون حاصل التعريف هو الصورة النابتة من الشيء  
 عند المدرك فيشمل العلم الحضورى والحصولى والعلم القديم والحادث والعلم  
 بالكليات والجزئيات مجردة او مادية لكن هذا التصرفات في التعريفات  
 لا يخرج عن التكلفات (قال الشافعى فليس معنى تصور الانسان الخ) الفاء يحتمل  
 ان يكون تفصيلا بناء على ما قبل ان هذا القول تصوير الكلى في مادة جزئية

للايضاح لكن فيه بحث اذ لا وجه الى الحصر فالتدليس ان الفناء لتعليل من قبيل الاستدلال من الجزئ الى الكلى والتعريف وان لم يثبت بالدليل لا بد من الحمل المواطنة بين المرفوعين ما في مقام الجنس وما في مقام الفصل والا لزم التعريف بالمباين والاستدلال بملا حطة هذا الحمل فمح توجه الحصر فحاصله التصور صورة التي حاصلة في العقل اذ تصور الانسان منه لا يكون الصورة مرتسمة مأخوذة منه في العقل التي يمتاز الانسان بها عند العقل عماده فكلما كان كذا يكون التصور صورة حاصلة في العقل في جميع جزئيات التصور واتى بالتظير من المحسوسات للعقولات في حصول الصورة من الصورة الخارجة عنهما مع مطابقة المأخوذة للأخوذة منها بالتفاوت الا ان المطابقة في التظير مثل المحسوس واشباحه والمنطقة في التظير له سبع العقول ومثله اعلم ان الصورة الحاصلة التي يمتاز بها ذو الصورة عن غيره قد يكون صورة فعلية وهي التي تكون قبل وجود ذي الصورة في الخارج ويتبع الصورة الخارجية للصورة الذهنية كما في صورة المصنوع بالنسبة الى الصورة الحاصلة في عقل الصانع وقد تكون صورة انفعالية وهي التي تكون حاصلة بعد وجود ذي الصورة في الخارج ويتبع الصورة الذهنية للصورة الخارجية كما في صورة الانسان الحاصلة للعقل من صورة الانسان الموجود في الخارج (قال النسي الان يرسم صورة الخ) الارتسام مأخوذ من الرسم من العلامة لكون الصورة مما يعلم به ذي الصورة فيكون بمعنى الانطباع والانتقاش لكن هذا القول باه على كون العلم بطريق الارتسام لاعلى طريق الحضور وذلك الارتسام ط في حاله غيوبة ذي الصورة عن المدرس واما حالة الحضور كحضور المبصرات عند البصر فكان ما يطلق عليه العلم ليس صورة عين المبصر بل الصورة والنقش المنعكسة من صورة عين المبصر في ذات البصر لنقش الصورة في المرأت حالة حضور رائي المرأت (قال الش من في العقل) قيل يتعلق بصورة تخمين معنى الاشعار والحكاية اى صورة حاكية منه لانانية منه لانه يخرج العلم الفعلي وفيه اشارة الى انه لا يجب مطابقتها وانه يجوز ان يكون مساوية واعم اخص ومباينة وفي اعادة في العقل من غير تغيير اشارة ان الظرفية على الحقيقة انتهى ونحن نقول ان اسم الجوامد لا يتعلقها شي واعتبار صحة التعلق للملاحظة لازمه لا يفيد والارم في كلهما الحصول ويلزم صحة التعلق في كلهما فلا وجه انفي صحة التعلق بهما مع انه بنى القوم برهتهم على انه مال

جزئى لتوضيح الكلى اول اثباته فلان مطابقتها على العلم الفعلى والانتعالى بل يكفى مطابقتها على الانتعالى وعلى انه لو كان مطابقا لجميع ما يشمله التصور لزم ان يكون مثالا للعلم الحضورى مع انه ليس كذلك وان ظرفية فى العقل وان كانت على الحقيقة بالنسبة الى تصور الانسان لا يصح ان يحمل على الحقيقة فى التعريف بل لابد ان يحمل على الاعم من الحقيقة والاعتبار كما كان المدرك ذات المدرك مثل ادراك نفس الناطقة نفسها فالخلق ان كلمة منه مستقر صفة للصورة وفى العقل متعلق له اى صورة حاصلة من الانسان فى العقل على سبيل الانتعالى ويمكن تطبيقه على العلم الفعلى والانتعالى بهذا المعنى اذ العالم بالعلم الفعلى يتخيل او امثالا السرير الموهوم وينتزع منه الصورة فى العقل فيوجد السرير فى الخارج فيكون الصورة الخارجية للسرير تابعة للصورة الذهنية التى انتزعت من السرير الموهوم (قال الشرباعى امتاز الانسان عند العقل الخ) اشارة الى فائدة العلم التى ليست لازمة للعلم بل اذا قيس الى الاخر لحصل الامتياز عن الغير فيكون الصورة الذهنية مابها الامتياز كالصورة الخارجية فلا يردان الامتياز عن الغير ان كان لازم العلم لزم من علم شئ واحد علم جميع الاشياء الغير المنتهية سواء كان الغير مرادا منه جميع الاغيار او بعض منه لان الامتياز بين الشئتين امر نسبي والعلم بالنسبة يتوقف على العلم بالمتنسين احدهما الغير وكذلك علم الغير يستلزم الامتياز عن غير ذلك الغير وكذلك الامتياز الثانى امر نسبي يتوقف علمه على العلم بالمتنسين الى غير النهاية فيلزم الدور او التمس وجب الاشياء بسبب علم شئ واحد والوازم مع (قال الشرباعى من غيره الخ) اى ما يكون مغايرا للمعلوم فى مابه يحصل الصورة لذلك التصور مثل تصور الانسان بالحيوان الناطق يميزه عن المغاير فى الحيوانية والناطقة وتصوره بالشئية يميزه عن المغاير فى الشئية وغير ذلك (قال الشرباعى والنفس امرأة ينطبع فيها مثل المعقولات الخ) المراد من النفس النفس الناطقة التى هى جوهر مجرد متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف المتل بصفتين شج التئ وظله والمراد من المعقولات ماعدا المحسوسات اذ العلم يتقدم باعتبار المشاعر الى المحس والتوهم والتخيل والتعلق اذ العلم بالحواس الخمسة الظاهرة هو المحس وبالقوة الواهمة التوهم وبالقوة المتخيلة التخيل وبالقوة العاقلة العقل والتصور شامل للاقسام الثلاثة الاخيرة وكذلك التوهم منطبع فى الواهمة والتخيل فى الحافظة والعقل فى النفس الناطقة على قول البعض اللهم الا ان يقال

المراد العقولات حقيقة والفرض التمثيل والايضاح في الجزئي ويعلم غيره بالمقايضة ( قال الشئ بقوله وهو حصول صورت الشئ في العقل اشارة الى تعريف الخ ) الفرض من هذا الكلام تحقيق عبارة المص حيث يشعر ظاهره ارجاع الضمير الى التصور فقط اذ عرف القسم الاخر كذلك على عادة بعض المحققين من تعريف القسمين واهمال تعريف القسم جلا على حصول التعريف له من تعريف القسمين وحقق الشئ بعمل التقسيم على الحقيقي وحل التزديد على الانفصال الحقيقي احترازا عن تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وعن وقوع التزديد بين العام والخاص وحل العلامة التفاضلية على التقسيم الاعتباري بمعمل الانفصال على منع الخلط بالاستناد الى كلام المص في غير هذا الكتاب من ان التصور فقط هو الادراك من حيث هو ادراك من غير اعتبار شئ آخر معه من حكم او غيره وهو يرادف العلم فارجع الضمير الى التصور فقط لحقق قدس سره فانتظر ( قال الشئ لانه لما ذكر التصور فقط الخ ) هذا دليل على كون التعريف لمطلق التصور حاصلا لما ذكر التصور فقط يكون حصول صورة الشئ في العقل تعريفه له لكن المقدم حق والتالي منه فينتج المطو والملازمة نظرية فابتنها به لما ذكر التصور فقط فقد ذكر التصور المطلق والتصور فقط اثبت الشق الاول بقوله لان المفيد الخ فلما ذكر هكذا امان يعود الضمير الى مطلق التصور والتصور فقط لا سبيل الى السائي واهتبه لزوم كون التعريف غير مانع لاغياره فمعين الشق الاول وهو عود الضمير الى مطلق التصور وكما اتعين ويكوى حصول الصورة في العقل تعريفه له فينتج لما ذكر التصور فقط فيكون حصول الصورة تعريفه له وهو الموط ( قال الشئ لان المقيد اذا كان مذكورا الخ ) المذكور التصور السارج والتصور المطلق ذكر الاول بيسى مستغن عن البيان وذكر الثاني نظري فاحتاج الى البيان لان المطلق له حيزان الاولى عدم ملاحظة الاطلاق والثانية ملاحظة الوصفية بالاطلاق فباختبار الثانية يفاير المقيد ولا يكون مذكورا معه ولا يكون محمولا على المقيد واما باعتبار الاول فمذكور مع ذكر المقيد قبل المذكور ثمة امور فلا وجه للمحصر الى اثنين التصور المطلق والتصور السارج والحكم الذي تضمنه فقط قلنا ولو سلم لزوم ذكر الحكم ان سبب عدم ارجاع الضمير الى التصور فقط جار بعينه في الحكم اذ لو عاد اليه لم يكن التعريف مانعا لاغياره فلاجل اشتراك العلة لم يعرض لذلك

الحكم ( قال الش لا جازان يعود الخ ) قال بعض الافاضل قبح الجائز فهو اسم وان يعود فاعله فكلمة لاهذه استغنت بفاعل الاسم عن الخبر كاستغناء المبتدأ في ما قائم زيد بالفاعل عن الخبر وهذا مما استخرجناه من القوة الى الفعل ولا اثر منه فيما بين العلماء العربية انتهى هذا من قبيل التشكر والا ان بنى تميم لا يقتنون الخبر لكلمة لاننى الجنس اسلا لالفتا ولا معنى فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال اى اتنى الاهل والمال فكيف لا اثر بين العلماء العربية وعلى مذهب غيرهم يحذفون الخبر كثيرا اذا كان الخبر ماما كالموجود والحاصل وههنا لم لا يجوز ان يكون محذوفا ( قوله القسم الاول بشتم على شيئين الخ ) الغرض من هذا الكلام تحقيق المقام حيث يفهم من ظ كلام الشانه بين القسم التانى ومطلق التصور من القسم الاول حيث كان التعريف للمسامع ان اللابيق ان بين القسمين المركبين بيان اجزاء التركيب وبين قدس سره بان المحتاج في اجزاء القسمين الى البيان امور اربعة اشان منها في القسم الاول وهما التصور المطلق وعدم الحكم وانان منها في القسم التانى التصور المطلق والحكم وعرف التصور المطلق المشترك بين القسمين وعرف الحكم ومن تعريفه يعرف عدم الحكم لان الاعداد انما تعرف بملكانها فانضح القسمان واماما اشتمله القسمان من المعاني المتعلقة بالتركيب كالنسبة والتوصيف والعدم معلوم من اللغة فلا ميس الحاجة الى البيان ( قوله فاحتيج الى بيان التصور الخ ) متفرع على احتمال القسمين على الشيين اذا المركب لا يعرف الا بمعرفة اجزائه ( قوله فان عدم الحكم الخ ) تعليل للحصر المستفاد في موقع بيان الحاجة كانه قيل احتيج الى امرين دون غيرهما من عدم الحكم المشتمل عليه فعلى على هذا النفي ( قوله فتعرف بالمقايسة اليه الخ ) قيل القيس في التاج اندازه كردن چيزى بچيزى ويتعدى الى المفعول التانى بالباء وعلى فتعديته بالي بتضمين معنى الاضافة اى يعرف بالتقدير حال كونه مضافا الى الحكم ( قوله فان قيل يجوز ان يعود آه ) اعتراض على الحصر المستفاد من ترديد العود بين التصور المطلق وتصور المقيد باحتمال شق آخر وهو رجوعه الى العلم مع انه تكلف برجوعه الى التصور المطلق بسبب ذكره في ضمن ذكر المقيد والحال ان التصور المطلق والعلم مراد فان وحاصل الجواب تسليم كونه محتملا وابطاله لاستزمام الرجوع مفسدة في الجملة وهى توسيط تعريف القسمين بين القسمين بلا موجب وترك ما ينبغي يلا داع ولزوم الفصل بين



المعرف والتعريف بقسم لا يقال في تقديم التقسيم على التعريف تنبيه على كون التقسيم مقصودا بالذات دون التعريف لانا نقول التنبيه لا يحصل من التقديم على ان التنبيه يحصل بالرجوع الى مطلق التصور وكذا الاصل في رجوع الضمير الاقرب ( قوله بل ينبغي ان يقدم عليهما الخ ) اما اضراب على سبيل الا نقال من عدم الحاصل الى ترك ما ينبغي يعني ولو كان جائز اتوسيطه لمناسبة تامة بين الاقسام والمقسم لكن لا ينبغي تأخيرها لداع آخر وهو ان التعريف للقسم ليكون معلوما اولاً ويعلم التقسيم والاقسام وهذه الفائدة اذا كانت حاصلة قبل التعريف تسمى آخر ولا حاجة الى التعريف وان لم يكن حاصلة فلا بد ان يقدم قبل الاقسام ويمكن ان يقال ان كلمة بل للانتقال من المدعى الى الدليل ( قوله فان قلت مطلق التصور مرادف للعلم ) اتى بالفاء للتنبيه على انه متفرع على الجواب والسؤال الاول والجواب تصرف بعد الوقوع والسؤال الثاني والجواب تصرف في فعل المص قبل الوقوع فح ان ما الاستفهامية ان حل على معناها الحقيقي يكون اطلب الفائدة لجعله على هذا الاسلوب اذ لما كان العلم والتصور المطابق مراد فان المناسب اما ان يجعل العلم مقسما والتعريف له او يجعل التصور المطلق مقسما والتعريف له بتقديم التعريف على القسمين وان حل على الاستفهام الانكارى يكون نقضنا على جعل المص التقسيم على هذا الاسلوب باستزام خصوص الفساد وهو عدم الفائدة في هذا مع انه الاصل ان يجعل المقسم والمعرف مرادفا واحدا لا يقال عدم الفائدة لا يكون مفسده فليس يكون النقض باستزام خصوص الفساد العدول عن الاصل والراجع لا فائدة داعية الى العدول مفسده عند العقلاء على ان ترك تعريف المقسم او لا يشعر بعدم احتياجه الى التعريف وتعريف مرادفه ما يساعد القسم يشعر احتياجه الى التعريف والالتقي التعريف وما هذا الا مفسده ( قوله الذى هو تعريفه بالحقيقة الخ ) اذا مراد فان ما يكون، الشئان مساويان في المفهوم والذات مغايرين في اللفظ فقط فسابت باحد المترادفين باعتبار المفهوم والذات ثابت مرادف الآخر بل تفاوت فالتعريف باعتبار المفهوم فيكون تعريف التصور المطلق تعريف العلم بالحقيقة ( قوله قلت الخ ) ان الملازمة بين السؤال والجواب مبنى على العرف او بحافضة قيود في جانب السؤال كونه ملتزما للصحة وقادرا على الجواب مع ارتفاع الموانع ( قوله الفائدة في ذلك التنبيه

على أن التقسيم آه ) يعني ان اصل توقف بيان الحاجة هو التقسيم دون التعريف وان كان موجبا للعلم بالمقسم واصلا وعدة في مقام العلم وههنا العلم بوجهه ما كاف ولا حاجة اليه ووجه حصول التنبيه ان في مثل هذا التركيب يعرف المقسم اولاً ثم تقسم لتوقف التقسيم الحقيقي على معرفة المقسم حتى يحصل الاقسام ولو قدم التقسيم واخر تعريفه فضلاً مع تعريف مراده لحصل التنبيه على عمدة التقسيم دون التعريف وحاصل الجواب على التقدير يكون بيان الفائدة وعلى الثاني منيع لقدمه ان هذا بلا فائدة مع بيان الفائدة ( قوله دون تعريفه لانه معلوم آه ) بيان الحصر في العمدة بالنسبة الى التعريف والاستدلال على عدم عمدته بان مقصوديته لا يكون المعرفة بالمقسم ولا حاجة اليه لكفاية العلم بوجه ما وفي كفاية العلم بوجه ما بحث اذا كان التقسيم حقيقياً الا ان يقال وان اخرج لحصل العلم بالمقسم بسبب تعريفه بالمرادف او بملاحظة التنبيه الثاني ( قوله وللتنبيه على ان تفسير العلم بذلك آه ) اتي بكلمة او اذا المقام سوق نكتة وفائدة على عبارة فيشير بالدالة على الانفصال بمنع الخلو الى ان كل واحد منهما كاف في الجواب ولا عناد في الجمع فحاصل هذه النكتة وان كان تعريف المقسم من الحجاج اليه فتشهر تفسير العلم قائم مقام ذكره واما تفسير مطلق التصور بعده للتنبيه على ترادفه للعلم بقريضة تصريح الش اوضح القسمان بمعرفة اجزاء القسمين كما ينه المحتسب رجه فح سواء تقربر السؤال واحداً بان الفائدة في افتتاح العلم بالتقسيم ثم تعريف مرادفه او اثنين بان مافائدة الاقتراح بتقسيم العلم ومافائدة تعريف مرادفه بما هو تعريفه في الحقيقة يحجب بكل واحد من الجوابين فتأمل ( قوله تفسير مطلق التصور آه ) الفاء تفرع على كونه مشهور واستغنائه عن الذكر فيكون المجموع جواباً واحداً لا معطوف بتقدير التمرط على التنبيه كما توهم لاقتضائه ان يكون جواباً آخر مستقلاً ( قوله فان قلت تقسيم العلم الى التصور فقط الخ ) هذا اعتراض على قول الش انما عرف مطلق التصور دون التصور فقط آه وعلى التنبيه الثاني بناء على كونه مأل كلام الش حاصله ان كلام الش ينشئ ان هذا التقسيم تقسيم حقيقي وهو عبارة عن ضم قيود متباينة الى المقسم ليحصل الاقسام ومن شرطه مساواة المقسم للاقسام بحيث لا يخرج منه الاقسام ولا يدخل فيه الاغيار فح يكون المقسم فقط قدراً مشتركاً بين الاقسام وههنا كان التصور مقبداً

بأقتران الحكم كان قهما واحدا ومقيدا بعدمكان قهما آخر فيلزم ~~صكون~~  
التصور قدرا مشتركا بينهما وللممكن قدر المشترك بين الاقسام الا المقسم قد  
علم ان التصور مرادف للعلم فلا حاجة الى تعريف مطلق التصور ليحصل العلم  
بالترادف فمحاصل اعتراضه ابطال كون هذه الشككة لغوا ومستلزما لتحصيل  
الحاصل لا يقال اللازم من هذا البيان ان يكون المراد منهما واحد او لا يلزم ان  
يكون الموضوعان لهما واحد حتى يثبت الترادف لانا نقول ان المقسم المأخوذ  
في القسم باعتبار المعنى الموضوع له لا باعتبار الذات حتى يحصل التعريف  
للاقسام فاذا اتحد في الكون امرا مشتركا في الاقسام لزم اتحادهما في المعنى  
الموضوع له بلا رتبة (قوله في قيد تارة بأقتران آه) القاء للتعليل لقوله يدل اذ التقيد  
بقيد تارة وبقيد آخر تارة وحصول الاقسام يقتضي ان يكون المقيد امرا مشتركا  
بالاشتراك المعنوي (قوله قد علم بذلك ان التصور يعصدق آه) تقرير على  
كون التصور امرا مشتركا بين هذين القسمين وجه العلم قد علم بما قررنا من  
ان التقسيم من شرطه المساواة وحصول الاقسام بالضم بسبب حصول  
التعريف الجامع والمانع لها فلا يرد ما قيل مما قررناه الخواشي (قوله فلا حاجة  
في ذلك الى تعريف آه) تقرير على حصول العلم بالترادف واصل الاعتراض  
على سوق الشككة بان تفسير التصور المطلق ليعلم الترادف (قوله واما الملاق  
التصور على ما يقابل التصديق آه) جواب عن سؤال مقدر من جانب الش  
بان تعريف التصور المطلق له فالتدان العلم بالترادف والعلم باطلاق التصور  
بلا قيد على ما يقابل التصديق كما يطلق على العلم المطلق كان حصل الفائدة  
من بيانك فلا يحصل النافية فلا يكون التعريف لغوا وغيره ايج اليد على  
ان التقسيم يستدعي ان لا يجوز اطلاق مطلق التصور على ما يقابل التصديق  
لكونه مقما والمقسم لا يطلق على القسم حقيقة وان اطلق مجازا فينفذي  
تعريفه حتى يدفع الاستدعاء فاجاب عنه القاضل المحمدي بان هذه الفائدة  
لا يحصل من التعريف بالضرورة ولان التقسيم اذ يعلم منه فقط اطلاقه  
على المشترك دون اطلاقه على خصوصية القسم الاول وعدم اطلاقه  
اد اطلاقه معلوم من العرف المشهور ولا مدخل فيه للتعريف ولا للتقسيم  
فن هذا قد علم ان لقوله ولا للتقسيم مدخل في الجواب لامن تاب المحاورات  
مع الخصم للتبكيث كما وهم (قوله قلت الحال على ما ذكرت لكن التعريف  
آه) حاصله تسليم الدليل الموجب للعلم بالترادف ومنع الفريب اد الس ادعى

ان فائدة التعريف التنبيه على الترادف والتنبيه يقتضى ان يكون المنبه حاصلًا  
ويقل الذهول عنه وههنا كذلك اذ التقسيم يقصده تحصيل الاقسام  
فالتوجه الى ما هو الملقى بصيرسيا للذهول عما تضمنه مما يزيد على اصل الملقى  
ودليلكم يدل على حصول العلم بالتزادف للحصول التنبيه حتى يتم التقريب  
( قوله ولهذا التنبيه فائدة آه ) وهى دفع الاعتراض الذى اوردته الشق قريبا  
وفائدة قيد فقط اذ بسببه يقابل التصديق واخرى ان التصور فقط كتصور  
معه حكم نفس القسم من غير حاجة الى اعتبار العلم الذى هو المقسم فيها  
كما هو مقتضى التقسيم لان التصور نفس العلم قيل بقاء ههنا اشكال قوى وهو  
ان تعريف التصور او ترديده بين القسمين يدل على انه عين المقسم وبذلك  
لا يكون مراد فالعلم انما يصير مراد فالوكان المقسم ما وضع له لفظ العلم وليس  
كذلك بل قسما منه وهو العلم الكاسب نعم لو ثبت اشتراك لفظ العلم بين العلم  
المطلق والعلم الكاسب لم هذه النكتة ولم يثبت ولم يعد من معاني العلم العلم  
الكاسب انتهى يمكن ان يقال ان المقسم فى هذا الكتاب يدل على هذا وينبى به  
وان خص المقسم بالعلم الكاسب يخص التصور كذا وان عممها المذور فيه  
فعليك البيان وعليها الجواب ( قال الش لصدق حصول صورة الشئ فى العقل  
الخ ) هذا دليل على ملازمة اصل الدليل وهو قوله فلو كان تعريفا للتصور  
ولذا فرغ عليه فح لا حاجة الى قوله لدخول غيره فيه الا ان يقال اشارة الى كون  
المصدق عليه من الاغيار ( قال الش وانما عرف مطلق التصور آه ) قيل  
ما سبق بيان المصحح لكونه تعريفا لمطلق التصور دون التصور فقط وهذا بيان  
لمرجه فلذا قال دون التصور فقط يعنى انما عرف مطلق التصور دون التصور  
فقط مع انه الملقى تنبيهها على المرادفة مع حصول الملقى انتهى ونحن نقول  
المصحح عبارة عما يجعل الغير الممكن ممكنا وهذا الممكن يساوى طرفاهما السابق  
ليس كذلك لانه اثبت بالدليل الترددى بين النفي والاثبات ان الضمير تعود  
الى مطلق التصور لا غير فكيف يكون محتمل الوجه ان يقال ان التعليل  
قد يكون بعد الوقوع وقد يكون بلا حطة فعل الفاعل بلا ملاحظة الوقوع  
فيسوق النكتة الى مرجح فعل الفاعل فى السابق من الش تعليل بعد الوقوع  
لزم التعريف لمطلق التصور مع مساعدة عبارته والثانى بيان مرجح لفعله  
قبل الوقوع ( قال الش تنبيهها ان التصور كما يطلق الخ ) يعنى ايقاظ السامعين  
ودفعها للذهول الواقع عنهم من ان لفظ التصور بلا قيد قد يطلق على

ما يقابل التصديق اعني التصور السازج وعلى ما يرادف العلم وهو مطلق  
 التصور ومن هذا قد علم فيه اشعار على حصول القادتين المذكورتين  
 بدون التعريف لكن في التعريف تنبيه واما بيان الفاضل المحشي بانه فسر  
 مطلق التصور ليعلم انه مرادفه مبنى عليه الاعتراض بان تلك لفائدة يحصل  
 من التقسيم فلتحقيق المقام بان السائل يتوهم شيئا فيبنى عليه اعتراضه  
 فيجاب عنه بالتحقيق ( قال الش واما الحكم فهو اسناد امر الى آخر الخ )  
 قد يطلق الحكم على اسناد امر الى آخر اى نسبتها اليه بالانصب والسلب  
 وهو عبارة عن ضم كلمة او ما يعرى بجرها الى كلمة بحيث يفيد ان مفهوم المضموم  
 ثابت لذات المضموم اليه او منفي عنه وعلى ادراك ان النسبة واقعة او ليست  
 بواقعة وعلى النسبة التامة بين الامرين التى العلم بها تصديق وبغيرها تصور  
 بناء على الاول يكون التصديق من مقولة الفعل وعلى الداني من مقولة الانفعال  
 والش لم يفرق بينهما كما يظهر بالتأمل وسيجى تحقيقه فان حل على الاول  
 فتصريح بالاجاب والسلب لبيان نوعيه ولكونه مدار البيان والتحقيق ولم يحمل  
 على الثالث لعدم كونه من العلم بل من المعلوم فلا وجه لحمل الاسناد على النسبة  
 المطلقة وحل قيد ايجابا او سلبا الى القيد الاحترازي ولا يساعده نتيجة كلامه  
 قبل وجوب لازم شدة والايجاب متعدده والسلب ربودن وفي التاج الايقاع  
 افكندن والانتزاع بكندن انتهى حاصله الايجاب عبارة عن جعل الشئ  
 لازما لشيء والانتزاع نزع الشئ وتفريقه عن شئ في صورة الابات يكون  
 المحمول لازما للموضوع وفي صورة النفي تفريق المحمول من الموضوع فالنفي  
 تسمية الابات والنفي بالايجاب والسلب والايقاع والانتزاع بحسب العرف  
 بمناسبة المعنى القوي في الجملة ( قال الش فاذا قلنا الانسان كاتب اه ) هذا  
 من قبيل التوضيح والاستدلال من الجزئى على الحكم الكلى وقصر على  
 صورة الجملى لكثرة شيعه وحصول العلم على ما في الصورة التشرلية  
 بالمقايسة ( قال الشارح قد اسندنا الكاتب الى الانسان واقضناه ) اى نسبنا  
 الكاتب الى الانسان بالايجاب اى واقضناه نسبت ثبوت الكتابة اليه فمحالوا  
 لعطف التفسير وازافة النسبة بانية اى هى ثبوت الكتابة قيل اعتراض  
 على كون النسبة لنفسية الجملية هى ثبوت شئ لشيء بان الطرفين فيهما  
 متحدان ولا يثبت احد المتحدين للآخر فهو اتحاد شئ لشيء ويدفعه انه  
 اريد ثبوت المفهوم لما صدق عليه على وجه الاتحاد وماله الاتحاد وعبر عنه

بثبوت شئ<sup>١</sup> لشي<sup>٢</sup> تنسبها على ان المحمول ينبغي ان يكون ظلالا للموضوع والموضوع  
اصلا له ( قال الش فلا بد ان يدرك اول الانسان الخ ) اتي بتقديم ادراك المسند  
اليه مع ان تعريف الحكم يشعر بتقديم النسبة ثم المنسوب ثم المنسوب اليه لان  
الموضوع مقدم ذاتا اذ لما يتصور ذات الموضوع لم يتصور ثبوت المحمول  
وكذا الطرفان مقدم على النسبة لان النسبة امر نسبي قائم بالطرفين وعلها  
موقوف على علم الطرفين ( قال الش ثم مفهوم الكاتب آه ) اتي بتم وزاد  
لفظ المفهوم اشارة الى تأخره من ادراك المسند اليه والى ان المراد من جانب  
المسند اليه الذات ومن جانب المسند المفهوم ويمكن ان يقال اطلق جانب  
الموضوع ليم القضية كلها من الطبيعية والحقيقية اذ الموضوع الذكرى  
وذاات الموضوع قد يتحدان كما في قولنا الانسان نوع وقد لا يتحدان كما في قولنا  
الانسان كاتب فيعم لفظ الانسان الى ارادة الموضوع الذكرى او ذات  
الموضوع ولانه قد اختلف المنطقيون في جانب الموضوع هل الحكم على ذات  
الموضوع او على المفهوم بشرط السراية على الافراد فعلى القول الاول  
يراد به ذات الموضوع وعلى الثاني يراد به المفهوم ( قال الش ثم نسبة ثبوت  
الكتابة الخ ) اى الرابطة بين الموضوع والمحمول التى يقتضى اتحادهما  
فى الخارج وكذا النسبة الاتصالية والاتفضالية يقتضى لزوم التالى للتقدم  
او عدم جمعه ومنعه فالاولى ان يقال نسبة ثبوت الكاتب لكن بينهما تلازم  
يفيد احدهما ما يفيد الآخر ( قال الش ثم وقوع تلك النسبة آه ) يعنى باعتبار  
المطابقة واللامطابقة فى الخارج وفى نفس الامر هذا على قول من اثبت  
النسبة بين بين قائم لما رؤا ان فى صورة الشك قد تصورت النسبة بدون الحكم  
فالم يتصور النسبة لا يحصل الشك حكموا بثبوتها وعند ارتفاع الشك ينضم  
الى الادراكات الحاصلة ادراك آخر وهو الوقوع واللاوقوع كما يشهده  
الوجدان لانه يزول ادراك ويحصل ادراك آخر لكن فيه مناقشة اذ لا حد  
ان يلتزم ان المدرك فى صورة الشك هو بعينه المدرك فى صورة الحكم اعنى  
الوقوع واللاوقوع فالغاوت فى الادراك فانه فى الاول مدرك بادراك غير  
اذعائى وفى الثانى بالادراك الاذعائى واما عند قدماء المنطقيين اجزاء  
القضية المعقولة ثلثة ادراك النسبة الثابتة بين الموضوع والمحمول هو الحكم  
المسمى بالتصديق عندهم وليس مسبوقا بتصور نسبة هى مورد الحكم  
وحقق المحققون مذهب المتقدمين ونقل عن الشيخ فى الشفاء ما يؤيده

اذقال الشيخ القضية الجملة يتم بامور ثلثة الموضوع والمحمول والنسبة  
 بينهما وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها موضوعة وعمولة بل يحتاج  
 الى ان يكون الذهن يعقل مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بايجاب او سلب  
 فاللفظ ايضا اذا اريد ان يحاذي به مافي الضمير يجب ان يتضمن ثلث دلالات  
 دلالة على المعنى الذي للوضوح واخرى على المعنى الذي للمحمول وثالثة  
 على العلاقة ولا ارتباط بينهما ثم قال فظهر من هذا ان فيها معنى غير  
 الموضوع والمحمول من حقه ان يدل عليه وهو النسبة فاللفظ الدال  
 على النسبة يسمى رابطة وحكمها حكم الادوات وامالغة العرب فر بما  
 يحذف الرابطة فيها انكاه على شعور الذهن بمعناها ور بما ذكرت هذا كلامه  
 ( قال الش فادراك الانسان هو تصور آه ) هذا تفصيل للحكم وما توقف عليه  
 بمناسبة المادة الجزئية في كل القضية الجملية والترطبة حيث عبر عن الانسان  
 بالحكوم عليه وعن الكاتب بالحكوم به وعن نبوت الكتابة بتصور النسبة الحكمية  
 وغيرها هذا البيان شامل لكل القضية بادنى عناية ويحصل التمييز بين العلم  
 والمعلوم تمييزا تاما لا يشتبه على احد ( قوله يتم الحكم الجملي والاتصال  
 والاتصال الخ ) اذ الحكم اما عبارة عن نسبة امر الى آخر بالايجاب او السلب  
 واما عبارة عن ادراك ان النسبة واقعة او ليست واقعة والنسبة يتم نسبة  
 الحمل وهي ثبوت شيء لشيء او نفيه عنه ونسبة الاتصال وهي نبوت شيء  
 عند ثبوت شيء آخر او الانتفاء ونسبة لاتصال وهي ثبوت المباني بين الشئين  
 او نفي المباني فيكون الحكم ثابتا في مطلق القضية جملة او شرطية متصلة  
 او منفصلة فيدفع توهم اختصاص الحكم الجملي ونسبة الجملي والاتصال  
 من قبيل نسبة الحاصل بالحمل او نسبة المتعلق بالمتعلق ( قوله تأخر ادراك  
 مفهوم الكاتب عن ادراك الخ ) يعني ان كلمة ثم موضوع للتأخر الزماني يدل  
 على تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان وكذلك تأخر ادراك  
 نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان من ادراكهما لكن هذا التأخر فيها ليس  
 مقعدا بل الاول على الوجوب الاستحساني والثاني على الوجوب العقلي لتوقف  
 النسبة على ادراك الطرفين بخلاف الاول اذ لا توقف لادراك المحمول على  
 ادراك الموضوع بل الاولى ان يدرك الموضوع اولا لكونه عبارة عن الذات  
 والمحمول عبارة عن المفهوم والمفهوم وان توقف على الذات باعتبار وجوده  
 الخارجى لا يتوقف عليه باعتبار الوجود الذهني والغرض من هذا الكلام

تحقيق الكلام و بيان وجه التأخير المستفاد من كلمة ثم الذي يفيد التساوي بين المتأخرين اما في الوجوب او في الاستحسان و اما كل واحد من الادراكات الثلاث فواجب وجوبا عقليا في التصديق فلا وجه لما قيل ان وجوب التأخر هو المستفاد من كلمة لا بد ههنا فعلى هذا ينبغي ان يحمل الوجوب المستفاد من قوله فلا بد ههنا ان يدرك على العرفى الذى هو اعم من العقلى ليتناولهما انتهى لا يخفى وجه ضعف هذا الكلام كيف يحمل الوجوب المستفاد من قوله لا بد على الوجوب العرفى ولو حمل لزم جواز التصديق بدون احد الادراكات الثلاث بل الوجوب محمول على العقلى البتة والتأخر مفهوم من كلمة ثم والوجوب العارض للتأخر ليس مستفادا من كلمة لا بد بل هو ما في نفس الامر ثابت في ادراك النسبة دون المحمول (قوله فان الاولى ان يلاحظ الذات الخ) المراد من الذات ما يقوم به الغير سواء كان قائما بنفسه او بغيره وسواء كان موجودا في الخارج او في الذهن فيتناول القضية التى موضوعها جوهر او عرض وعلى القضية الخارجية او الذهنية مثلا انعقاد موجود والحركة مستقيمة وكذا المقدم يلاحظ اولاً ثم التالى لكونه ملزوما والتالى لازما في المتصلة صريحا وفي المنفصلة استلزاما \* اعلم ان القضية الحتمية يلاحظ فيها اخذ الموضوع والمحمول على اربعة امور بان يراد من الموضوع الذات او المفهوم وكذا من المحمول الذات او المفهوم فن نسبة الاثنين يحصل امور اربعة ارادة الذات من كليهما او ارادة المفهوم من كليهما او ارادة الذات من الموضوع والمفهوم من المحمول او بالعكس فالصورة الاولى فاسدة لان ما صدق عليه الموضوع بعينه ما صدق عليه المحمول لاشتراط الاتحاد الخارجى سواء انحصر ما صدق عليه المحمول في ما صدق عليه الموضوع او لم ينحصر كان مفهوم القضية ثبوت الشئ لنفسه فيكون ضروريا فنحصر القضايا في الضرورية والصورة الثانية ايضا فاسدة لانحصار القضية كلها طبيعية لكون الحكم على طبيعة الموضوع واما الصورة الرابعة فهى ليست من القضايا المعبرة لان المعبرة ان يكون الحكم فيها على الافراد دون المفهوم والحاصل ان الاعتبار يؤخذ في جانب الموضوع الافراد وفي جانب المحمول المفهوم ليفيد الحمل ويكون معتبرة في العلوم (قوله واما ادراك نسبة ثبوت الكتابة الخ) جواب عن سؤال مقدر بانه يفهم من السابق ان مقتضى تراخى كلمة ثم كان وجوبا استحصانيا فيكون تأخر النسبة



الثبوتية وجوب استحصائها واجاب بان تأخر ادراك النسبة عن ادراكها واجب  
عقلا قد علم ان مراد المحشى ان الوجوب الاستحصائي وكذا الوجوب العقلي  
ليس مقتضى كلمة ثم بلبان الواقع فلا يرد ما قل الا فاضل من  
الحواشي وفيه ان الوجوب بعد تسليمه بالنسبة الى الموضوع والمحمول اذا كان  
استحصائيا كان تأخر النسبة عن المحمول المتأخر عن الموضوع ايضا استحصائيا  
كما يفيد العبارة وكذا تأخر الوقوع عن النسبة المتأخرة عن المحمول المتأخر عن  
الموضوع فالوجوب في عبارة الش استحصائي صرف لا يختلف معتبرة تارة  
استحصائيا وتارة عقليا كما يفيد سوق كلامه وان دليله على الاستحصان لو تم  
انما يتم في الموضوع والمحمول دون المقدم والتالي وكلام الش في بيان ترتيب  
ما يجب تحققه في مقام تحقق الحكم التناول لجميع الاحكام انتهى قد عرفت  
ان منشأ غلط حمل وجوب الاستحصائي على كونه مقتضى كلمة ثم مع انه ليس  
كذلك وكذلك المقدم من جهة كونه ملزوما صراحة او استلزاما يدخل  
في الذات بمعنى ما يشوم به الغير فيتم الدليل للفاضل المحشى تناول كلام الش  
لجميع الاحكام (قال الش ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها الخ) هذا الكلام  
لبنائه على مذهب المتأخرين من المنطقيين بيانه ان النسبة التي هي مورد  
الوقوع والا وقوع يقال له النسبة بين بين الوقوع واللا وقوع صفتان  
للنسبة بين بين وهي عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع ومعنا الوقوع  
واللا وقوع مطابقة ذلك الاتحاد لما في نفس الامر وعدمها فيكون الادراك  
المطلق بهذا الوقوع واللا وقوع حكما بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست  
بواقعة واما على مذهب المتقدمين الوقوع والا وقوع صفتان للحمول  
ومعناها اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحادهما مع زيد قائم وزيد  
ليس بقائم يكون معناه على مذهب المتقدمين ان القائم متحد مع زيد وان  
القائم ليس بمتحد مع زيد وعلى مذهب المتأخرين ان اتحاد القائم مع زيد  
مطابق لما في نفس الامر وانه ليس مطابقا له (قال الش بمعنى ادراك ان النسبة  
واقعة او ليست بواقعة الخ) وقوع النسبة مضمون النسبة واقعة فيكون  
المعنى ادراك النسبة واقعة وزيادة كلمة ان يفيد ان المراد من الادراك اذعان  
النسبة كما عبر مثل هذا بعض الافاضل فح لا يدخل فيه التخييل والوهم  
والشك ضرورة ان المدرك في هذه الصورة الوقوع واللا وقوع الا ان تلك  
الادراكات ليست على وجه الاذعان والتسليم بل على سيل التخييل والتجوير

وفيه اشارة الى ان التصديق نوع آخر من الادراك مغاير للتصور مغايرة ذاتية لا باعتبار المتعلق كما يشهد به الرجوع الى الوجدان \* اعلم ان القوم اختلفوا في ان التصديق ممتاز عن التصور باعتبار المتعلق اولاً فتم من قال ان التصور لا يتعلق بما يتعلق به التصديق من وقوع النسبة اولاً وقوعها بل يتعلق لغيره من النسب واطرافها فالتصديق عندهم ادراك متعلق بوقوع النسبة اولاً وقوعها مطلقاً والتصور ادراك متعلق بغير ذلك فيكون بينهما امتيازاً باعتبار المتعلق ومنهم من قال لا جبر في التصور بل يتعلق بما يتعلق به التصديق وغيره من الاشياء فلا امتياز بينهما الا بحسب الذات والوازم كاحتمال الصدق والكذب دون المتعلق وهذا هو المقصود عند المحققين بشهادة الوجدان الصادق وفيه اشارة الى ان متعلق التصديق ليس تفصيل ان النسبة واقعة او ليست بواقعة كما يتبادر منه والازم في كل تصديق تصديقات غير منتهية مثلاً قضية زيد قائم تصديقه ادراك ان نسبة قيام الى زيد واقعة وهذا ايضا قضية تصديقها كذلك ثم وثم الى غير النهاية بل امر اجالى ذافصل ان النسبة واقعة او ليست بواقعة على ما حقق في محله (قوله يريد انا لا نعني بادراك وقوع النسبة آه) الفرض من هذا بيان فائدة التفسير وباعث التفسير ان وقوع النسبة لكونه تركيباً تقيداً بادراكه يحتمل على وجوه ثلثة ادراك المضاف فقط وادراكه مع قيد الاضافة وادراكه من حيث كونه مضمون الجملة الخبرية فالاولان من قبيل التصور ليسا تصديقا والثالث فقط يكون تصديقاً ورفع هذه الاحتمالات وتعيين المقى بادراك التفسير فلا يرد ما قيل من انه لا فرق بين قوله ادراك وقوع النسبة وقوله ادراك ان النسبة واقعة في المعنى لما جع عليه النجاة من الثاني في تأويل الاول لانه تأويل ليس جارفي فن المنطق وكذلك لا يلزم ان يكون المأول كالاصل في جميع الاحكام الجارية على الاصل مثلاً الاصل جملة خبرية والمأول ليس كذلك ومدار التصديق كونه جملة خبرية وفيه اشارة الى كون الادراك المتعلق بهذه النسبة بمعنى الاذعان لا كسائر الادراك كما قررنا من الاختلاف الواقع في ذلك الادراك فلا يرد ان ادراك ثبوت نسبة الكتابة يحتاج ايضا الى التفسير لاحتماله ادراك مفهوم المركب التقيدى المستقل في الملاحظة القابل للمحكم عليه وبه مع انه ليس ادراك النسبة الحكمية كذا اذهو ادراك معنى غير مستقل محفوظ بتعبية ملاحظة الطرفين على وجه يكون آلة

بلا حقلتها فلا وجه لبيان أحدهما دون الآخر انتهى لعدم الاختلاف ولعدم  
مزيد الاهتمام بشأنه ولدلالة السباق على المعنى المقى ( قوله يسمى حكماً  
إيجابياً ) قبل من قبيل نسبة الكلى إلى الجزئ وكذا السلبى ( قوله ولا شك  
أن إدراك وقوع النسبة آه ) لأن وقوع النسبة عبارة عن مطابقة النسبة  
لما فى نفس الأمر على ما ذهب إليه المتأخرون فيكون الوقوع واللاوقوع  
من قبيل النسبة بين النسبة الذهنية المأخوذة فى القضية وبين النسبة النفس  
الأمرية أو الخارجية والعلم بالنسبة يتوقف على العلم بالمتبين أحدهما  
النسبة الحكمية المضاف إليه لوقوع فيلزم تأخر إدراك وقوع النسبة  
عن النسبة الحكمية فيكون لوقوع واللاوقوع طرفان بالواسطة وهما  
المحكوم عليه وبه أو طرفان بلا واسطة وهما النسبة الخارجية والنسبة  
الذهنية ( قال الش و ربما يحصل إدراك النسبة الحكمية الخ ) هذا تعليل  
للتفاد من قوله ( فلا بد هنا الخ ) وهو أن نسبة بوث الكتابة جزء مستقل  
من القضية وإدراكه غير إدراك وقوع النسبة وهذا الإدراك سبب عدول  
التأخيرين إلى كون أجزاء القضية أربعة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة  
بين بين ووقوع النسبة أو لا وقوعها حيث لمأروا أن فى صورة الشك  
قد تصورت النسبة بدون الحكم فلم يتصور النسبة لا يحصل الشك وعند  
ارتفاع الشك ينضم إلى الإدراكات الحاصلة إدراك آخر كما ينسبده الوجدان  
لأنه يزول إدراك ويحصل إدراك آخر بدله فثبتوا تلك النسبة غير الوقوع  
واللاوقوع فلما اختار الس مذهب التأخيرين فتصدى إلى بيان سبب إثباتها  
ومغبرة إدراكها للإدراك الذى هو الحكم ( قال الش فإن الشك فى النسبة  
أو توهمها الخ ) ضرورة أنه بعد إدراك الطرفين ليس شاكا ولا متوهمها  
مالم يحصل له ذلك الإدراك الثالث وهما فى هذا الحال يجوز كلامن طرفي  
الحكم أمان ترجيح أو بدونه فيظهر هنا إدراك آخر هو مدار الحكم  
وهذا تعليل لحصول النسبة الثبوتية بدون الحكم لكن يفيد حصول النسبة  
ولا يفيد قيد بدون الحكم فضم قوله لكن التصديق يحصل مالم يحصل  
الحكم يعنى ليس فى الحالة الأولى تصديق إلا بعد حصول الحكم فثبت  
حصول النسبة بدون الحكم فى صورة الوهم والشك أدل وكان حصول النسبة  
عين الحكم لكان الوهم والشك تصديقا مع أنه ليس كذلك فعلى هذا يكون  
قوله لكن معطوف على قوله الشك فى النسبة وإتيان لكن وقع توهم أن فى صورة

الشك والوهم يحصل التصديق قبل ان لكن التصديق معطوف على قوله  
ور بما يحصل اثبت بالمقدمة الاولى مغايرته لادراك النسبة و بالمقدمة الثانية  
انه لا بد منه في التصديق فتأمل ويمكن ان يقال قوله لكن التصديق لا يحصل  
آه دفع توهم يورد على الاول ان المدرك في صورة الوهم والشك هو بعينه  
المدرك في صورة الحكم اعني الوقوع واللاوقوع والتفاوت في الادراك فانه  
في الاول مدرك بادرارك غير اذعاني وفي الثاني بالادراك لاذعاني فلا يثبت نسبة  
بين بين غير الوقوع واللاوقوع فدفعه بان التصديق او الوهم والشك  
مشترك في ادراك النسبة بين بين نعم يزول الشك والوهم فينضم الى الادراكات  
الحاصلة ادراك آخر مغاير بالذات للادراكات الحاصلة فيحصل التصديق  
( قوله لاحقاً في تمايز ادراك الانسان الخ ) هذا توجيه لاختصاص بيان  
التمييز من بين الادراكات الاربع بالتمييز بين الادراك الثالث والرابع بان الالتباس  
والخلف لا يكون الا بين ادراك النسبة الحكمية و بين الادراك الذي سمي  
حكماً وجهه ان متعلق الادراكات الثلث تمايز بخلاف الثالث والرابع قد علم  
ان عدم التمايز باعتبار التعلق بالنسبة الحكمية التي هي مورد الوقوع واللاوقوع  
والنسبة التي هي مورد الحكم وهو وقوع النسبة الحكمية او لا وقوعها وان كانتا  
ممايزين بالذات والمفهوم بدهته لا يكونان ممايزين باعتبار كونهما متعلقا  
للحكم فالالتباس والخلف في ايها متعلق الحكم وموجود في القضية حيب  
ذهب المتقدمون الى انه لانسبة في القضية غير النسبة التي هي مورد الحكم  
فهى الوقوع واللاوقوع وذهب المتأخرون الى وجود النسبة بدونها  
فحصل الالتباس في النسبة التي هي جزء القضية فالتبس في ادراكها فلا وجه  
لما قيل هذا الكلام منه قدس سره انما يصح اذا كان النسبة الحكمية هي النسبة  
التامة الخيرية الثبوتية كما في الموجبة والسلبية كما في السالبة كما ان الحكم كذلك  
كما عرفت واما اذا كانت النسبة الحكمية هي النسبة التقييدية الثبوتية في  
الموضعين فلا يصح ادلازاع في ان الحكم هي النسبة التامة الخيرية الثبوتية  
في الايجاب والسلبية في السلب وبين النسبة التقييدية والنسبة التامة الخيرية  
بون بعيد وكذا بين النسبة البوتية والسلبية فكيف تصور الالتباس بينهما  
انتهى هذا لايساعده عبارة الشارح كما لا يخفى على انه لا يثبت النزاع بين  
المقدمين والمتأخرين ( قوله فان المشكك في النسبة الحكمية متردد الخ )  
هذا تعليل لحصول ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم اذ المشكك لما كان

متريدا في وقوع النسبة اولا وقوعها يتساوى الطرفان ويمكن وجودهما  
عنده والوقوع والا وقوع صفتان للنسبة والموصوف لولم يتصور كيف  
يمكن وجود الوصف بدون الموصوف فيزيم حصول ادراك النسبة الحكمية  
بدون ادراك الوقوع والا وقوع المسمى بالحكم فيلزم التغير بينهما جزما  
(قوله وكذلك من ظن الخ) هذا لتحقيق التغير بين الادراك النسبة الحكمية  
والادراك التصديقي في صورة الوهم على سبيل الشك وعلى سبيل الاجال  
ففي صورتين لولم يحصل الادراك للنسبة الحكمية لم يتحقق الوهم وهو  
احتمال وقوع النسبة على سبيل المرجوحية ولو حصل بعد الادراك للنسبة  
ايضا الحكم السلي او الحكم الاتجابي لم يتحقق بالوهم ايضا لحصول الجرم  
على اللاوقوع او الوقوع فيلزم تغير ادراك النسبة الحكمية لادراك المسمى  
بالحكم في صورة الوهم فتصوره لان في صورة الوهم اما ان يظن وقوع النسبة  
وتوهم عدم وقوعها واما ان يظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فان كان  
الاولى حصل ادراك النسبة الحكمية وتبين جانب السلب نحو زامرجوحا  
ولم يحصل الحكم السلي وان كان الثاني حصل له ادراك النسبة الحكمية وتبين  
جانب الاتجاب نحو زامرجوحا ولم يحصل له حكم الاتجابي فاياما كان يحصل  
المغايرة بين الادراك للنسبة الحكمية والادراك المسمى بالحكم مسبب المظ ( قال  
الس وعند متأخر المطلقين الخ ) معطوف على مقدر وهو هذا الشأن عند  
التحقيق وعند المتأخر بن بعنى الامام الرازي وتابعيه وهذا من توهم العبارة  
التي يعبر عنه فيها بالاسناد والاتجاب والايقاع والانزاع والافتاتحقيق  
ليس للنفس ههنا تأييد فضل بل اذعان وقبول للنسبة وادراك ان النسبة  
واقعة او ليست بواقعة فهو من مقوله كيف وقد صرح بعض المحققين  
ان في حصول الصورة في الذهن ثمانية امور الصورة الحاصلة وقبول الدهن  
الصورة من المبدأ القياض واضافة خصوصية بين العالم والمعلوم فذهب  
بعضهم الى ان العلم هو الاول فيكون من مقوله كيف وبعضهم الى انه الثاني  
فيكون من مقوله الانفعال وبعضهم الى انه الثالث فيكون من مقوله الاضافة  
واما انه نفس حصول صورة في الذهن فيكون من قبيل الفعل فلم يفل به  
احد فعلى هذا ان كان الحكم فعلا لا يكون من العلم على هذه المذاهب فيكون  
خارجا من المقسم ( قال الس فلو قلنا ان الحكم ادراك آه ) هذا تفصيل على  
المدهين على التحقيق يكون التصديقي تصورات اربع وهو داخل في المقسم

وعلى القول الثاني يكون مركبا من الاتفعال والفعل وقول المص ويقال  
 للمجموع تصديق اما عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة كما هو الحق او عن  
 ادراكات ثلثتها الحكم الذي هو الفعل فعلى هذا لا يصح التقسيم اذا الفعل والداخل  
 فيه الفعل لا يكون علما فأمل (قال الشارح هذا على رأى الامام آه) كلمة هذا اشارة  
 الى القول الثاني على ما اشتهر مذهب الامام من الحكم من مقولة الفعل لكن  
 عبارة المص يحتمل على القولين بناء على هذا يمكن ان يكون هذا اشارة الى  
 المذكور الاعم من تصورات اربع ومن تصورات ثلثة مع الحكم + اعلم ان ضبط  
 هذا المقام ان يقال ان الحكم اذا كان ادراكا فحقه ان يسمى تصديقا ويجعل  
 قسما من العلم مقابلا للتصور الذى هو ما عداه من الادراكات كما ذكره الاوائل  
 اذ لا اشكال ح فى انحصار العلم فيها وامتياز كل منهما عن الآخر بطريق  
 يوصل اليه ولا فى اجزاء صفات التصديق من الظنية وغيرها عليه لانها  
 من صفات الحكم واما جعل التصديق عبارة عن المجموع لا يخفى عن الاعتراضات  
 التى قررنا انفا على سبيل الاجال على انه ليس له موصل يخصه بل التصورات  
 الثلث انما يكتسب بالقول النس والحكم وحده يكتسب بالجمعة ولا يشبهه على ذى  
 فطنة ان المتى من التقسيم بيان ان كلا من القسمين له موصل على حدة بل نقول  
 انا لانفى بالتصديق الا ما حصل من الجمعة وهو الحكم فقط دون المجموع  
 وان كان الحكم فعلا كما توهمه أكثر المتأخرين فالصواب ان يسمى ايضا  
 تصديقا واذا قسم العلم الى التصور الساذج والتصور المقارن للتصديق  
 فيكون للعلم مطلقا طريق واحد هو المعرف وللتصديق المقارن له طريق  
 آخر ولا سبيل ح الى جعل الحكم قسما من العلم ولا جزء من احد قسميه لان الحكم  
 من مقولة الفعل والعلم من الكيف ولا يصح ان يكون الحكم قسما من العلم  
 ولا جزء من احد قسميه وذهب بعضهم الى ان لفظ العلم على هذا التقدير  
 مشترك اشتركا لفظيا بين الادراك الذى هو التصور وبين الحكم الذى هو  
 التصديق وجعل قسميه اليهما كتقسيم العين الى الباصرة والجارية (قال الشارح)  
 واما على رأى الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط الخ (لا غير من التصورات  
 بل هى من الشروط وهذا المذهب على رأى جميع الحكماء لا اختلاف بينهما  
 الا فى المتكلمين والحكم عندهم من مقولة الانفصال او الكيف لا من الفعل  
 (قال الشارح وفرق بينهما من وجوه الخ) هذه التفرقة مفهوم من السابق  
 على سبيل الزوم وقد صرح بالتصديق على مذهب الحكماء يكون عبارة

من ادراك واحد لا تعدد في الادراك كما كان فيما ذهب اليه الامام ولكون  
 البساطة بالاضافة فلا يضر تركيب الحكم من الجنس والفصل اذ هو قسم  
 العلم الذي هو قسم من الكيف لا يقال في ادراك ان النسبة واقعة اوليست  
 بواقعة ادراكات متعددة كما قررنا لانقول هذا الادراك حالة اجالية مبدأ  
 لتفصيل لا تعدد فيه بالفعل وكذلك تصور الطرفين على سبيل الجزئية  
 فيما ذهب اليه الامام وهو على سبيل التدرجية في مذهب الحكمين ويورد  
 على ما قاله الامام ان الموصول له لا يكون واحدا دون ما قاله الحكماء وكذلك  
 ان الحكم يكون نفس التصديق على مذهب الحكماء وجزؤه على مذهب  
 الامام وهذه الوجوه الثلاثة وان كانت متلازمة بحسب التحقيق ليست متلازمة  
 بحسب المفهوم وتكون كل واحد منها منشأ للفرقة بحسب المفهوم على  
 ان هذه الوجوه يكون كل واحد منها منشأ للاختلاف على الامام وسببا  
 مرجحا لقول الحكمين ( قوله توهم ان الحكم فعل من الأفعال الفعالية الخ )  
 يعني من افعال القلب لكون متعلقه من الامور المعقولة عبر بالنوهم اذ لو  
 الحكم من مقولة الفعل يخالف لمذهب الحكمين والتكلم لان الحكم المسمى  
 بالتصديق حاصل بالنظر الصحيح وقبل النظر ليس حكم وتصديق في القضية  
 والحاصل بالنظر عند المتكلمين بطريق العادة يعني بخلق الله تعالى على  
 جرى العادة فيكون فعل الله تعالى والنفس بذعن هذا الفعل فهو من مقولة  
 الانفعال وعند الحكمين ان الانظار ليست موجودة للتنازع بل هي معداة للنفس  
 لقبول صورها العقلية عن واهب الصور واولا ان الحكم صورة ادراكية  
 متعلقة بوقوع النسبة اولا ووقوعها لما صح ذلك اى فيضان تلك الصور من  
 واهب الصورة لان الحكم اذا لم يكن صورة ادراكية لم يكن قابعا عن واهب  
 الصور عقيب النظر لان الفائض منه عقيد ليس الا الصورة الادراكية  
 واذا لم يكن الحكم فائضة لم يكن صور التنازع فائضة منه لان صور التنازع  
 ليس الا الحكم واذا كان الحكم صورة ادراكية فائضة عن واهب الصور  
 لم يكن فعلا من افعال النفس والالكان النفس فاعلا وفعالاه وهو بطل ( قوله  
 بناء على ان اللفاظ التي يعبر بها عن الحكم يدل الخ ) هذا بيان مسأ التوهم  
 وجه المنشأ ان اللفاظ المعبرة بها من بناء الافعال للتعددية وذلك من صفات  
 المتكلم من جهة الصدور فهو من قبل الفعل ولهذا عبر الس بالانقاع  
 والانتزاع وحق كونه من مقولة الفعل على هذا التعبير وهذا يدل على ان كونه

من الفعل باعتبار التعميرات والا لفاظ لا باعتبار الامر المعنوى قيل ان القول  
 بفعلية الحكم التى ذهب اليه الامام ومن تبعه مبناه امر معنوى وهو ان الايمان  
 مكلف به ومعناه التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم والمكلف به  
 لا بد ان يكون فعلا اختياريا فالتصديق لا بد ان يكون فعلا اختياريا انتهى  
 اعلم ان بعض المشايخ ذكر فرقتين معرفة اهل الكتاب نبوة محمد عليه السلام  
 وبين التصديق للو من ان التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم  
 من اخبار المنجبر وهو امر كسبي يثبت باختيار المصدق ولذا ياب عليه وقال  
 بعض المحققين هناك هذا القول امر مشكل لان التصديقات من اقسام العلم  
 وهو من اقسام الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية لانا اذا تصورنا  
 شيئا بين الشئيين وتككنا في انهما بالاثبات او بالنفي ثم اقيم البرهان على ثبوتها  
 فالذى يحصل لنا هو الاذعان والقبول لتلك النسبة وهو معنى التصديق والحكم  
 والاثبات والايقاع نعم تحصل تلك الكيفية يكون بالاختيار في مباشرة  
 الاسباب وصرف النظر ورفع الموانع ونحو ذلك وبهذا الاعتبار يقع التكليف  
 بالايمان وهذا هو المراد بكونه كسبيا او اختياريا فقد علم من هذا التحقيق  
 وان ذهب البعض الى فعلية الحكم والتصديق وهو خلاف التحقيق (قوله  
 لم يحصل لنا سوى ادراك ان تلك النسبة واقعة الخ) هذا الدليل وان كان  
 مركبا من الوجداني فيقطع اذار جعنا الى وجدانا اذ ليس ههنا نفس تأثير  
 وفعل بل اذعان وقبول للنسبة واما ما قيل من انه ان اريد انه لم يحصل شيء  
 سوى ذلك مطلقا فم اذلا يحصل التصديق بمجرد ان يحصل في ذهنك  
 كون الشيء منسوبا اليه للوقوع في نفس الامر بل لا بد من الايقاع وهو ان ينسب  
 اليه الوقوع نفس الامريا اختيارك فان العالم بالوقوع العائد لا يسمى مصدقا  
 كالكفار العالمين بصدق الرسول عليه السلام المعاندين له ولورد هذا المنع  
 عليه بنى الكلام على الوجدان فليس بشيء اذ التصديق الشرعى ولو سلم  
 عين تصديق المنطق يجوز ان يكون التصديق الشرعى معتبرا بسبب مباشرة  
 الاسباب وصرف النظر ورفع الموانع والكفار المعاندين ليس لهم هذه  
 المباشرة ويمكن ان يقال ولو حصل لهم التصديق الضرورى يريدون  
 دفعه ولا يتقادون وتحملون على الاوهام فلهذا لا يعد تصديقا (قوله  
 اى مطالبا بقتله لما في نفس الامر الخ) هذا التفسير بناء على اختيار مذهب  
 المتأخرين من المنطقيين حيث اثبتوا النسبة بينين فمح وقوع تلك النسبة



عبارة عن مطابقتها لما في نفس الامر كما قررناه ( قوله وذلك لان العقل الخ ) هذا  
 اثبات للتقدمة النظرية اصل الدليل مسوق لعدم كون الحكم الذي هو الفعل  
 انفعالا على صورة الشكل الثاني هكذا اذ لا شيء من الفعل بانفعال وكل ادراك  
 انفعال ينتج انه لا شيء من الفعل بادراك وانبت الممتنى قدس سره الصغرى  
 النظرية بان الفعل هو التأثير ولا شيء من الانفعال بتأثير بل هو بتأثير وقبول  
 الاثر فينتج انه لا شيء من الفعل بانفعال وهو مال قوله فلا يصدق احدهما  
 على ما صدق عليه الاخر بالضرورة وعدم صدق احدهما على الاخر  
 حلا لزوم كون الشيء قاعلا وقابلا وهو بطل بالضرورة على ان الاجناس العالية  
 على ما حصرها الحكماء الى العذرة متباعدة كل واحد منها على الاخر  
 والام لا يمكن جنسا ماليا مستقلا والفعل جنس منها والانفعال جنس آخر  
 منها فيلزم التباين بينهما ( قوله وما ان يكون الادراك انفعالا ) هذا اشارة  
 الى عدم صحة الكبرى على اطلاقه اذ وقت حصول الصورة في النفس لا يمكن  
 فيه امور تامة نسبة الصورة الى ذى الصورة ولم يقل بها الحكماء وانتقاش  
 النفس بالصورة الحاصلة والصورة الحاصلة لكل منهما قائل من الحكماء  
 فان فسر ادراك بالاول يكون من الانفعال وان فسر الثاني يكون من الكيف  
 فلا يصح الكبرى على الاطلاق لكن عدم صحتها على الاطلاق لا يفسر  
 اثبات المدعى وهو ان لا يكون الفعل ادراكا اذ على اى تفسير كان يسدل  
 بهذه الصورة في التفسير الاول كما بين وفي التفسير الثاني يقال لا شيء من الفعل  
 بكيف وكل ادراك كيف فنتج المط والى هذا اشار قدس سره بعوله فلا يكون  
 فعلا ايضا ( قوله فيكون من مقولة الكيف الخ ) اذ يكون الصورة الحاصلة  
 هيئة مرتفعة من ذى الصورة لا تقتضى فسخة ولا نسبة وهي الكيف  
 وهو هيئة في شيء لا يقتضى لذاته فسخة ولا نسبة ان الحكماء حصرها المملكات  
 الموجودة تحت الجوهر والعرض قسموا العرض الذى هو عرض عام للعقولات  
 الى تسعة بالاستقراء الكم والكيف والآن والمتى والاضافة والمكان والوضع  
 والفعل والانفعال فكل ممكن موجود قائم بذاته داخل تحت الجوهر وكل  
 موجود قائم بغيره داخل تحت العقولات التسع وهذه يسمى اجناسا مالية  
 احدها الجوهر وباقيها العرض وكل من هذه الاجناس ما تختص مابين الذات  
 الى كل واحد منها وما تختص ومما تشارك واحد منها من الاخر بالامتيار الذاتى  
 واذا تمهد هذا ما خالفوا في العلم فال بعضهم من مقوله الكبير وبعضهم

من مقولة الانفعال والاصح قول الاول على مذهب من قال منهم الحاصل  
 في العقل اشباح الاشياء لانفسها واما على مذهب من قال منهم العلم والمعلوم  
 متحد بالذات متضارب باعتبار الوجود الذهني والوجود الخارجي فالحق  
 ان يحكم على العلم بالمعلوم جوهر او عرضا كيف او انفعالا او اضافة فتأمل  
 ( قوله هذا هو الحق الخ ) دون سائر من مذهب الامام ومازمه من كلام  
 المنسوبة وحقيقته باعتبار موافقته للغرض بمعنى الرجحان ويمكن حقيقته باعتبار  
 مطابقته لما في نفس الامر اذ مع قطع النظر عن اصطلاح القوم التصور  
 والتصديق وذاتهما بمنزلة في نفس الامر فاي معنى الاصطلاح اذا وافق  
 مصادقه الى مصادقه في نفس الامر فهو الحق دون الآخر على ان التصديق  
 ليس امرا اعتباريا حتى لا يلاحظ المطابقة في نفس الامر والمطابقة كما يظهر  
 بالقياس الى علم الله تعالى امر العباد بالايمان والتصديق ولما موربه وجود  
 وذات والاصطلاح في معنى التصديق يحتمل الموافقة واللاموافقة لذات  
 المأمور به الموجود ( قوله انما هو الامتياز كل واحد منهما الخ ) اللام محمول  
 على التخصيص لا الحصول لان اصل القسمة والامتياز ثابت في نفس الامر  
 لاسبب الموصل فح لا يتم القصر واذ اجل على التخصيص يكون الحاصل  
 ان العلم جهات متعددة يصح بكل منها تقسيمه فلا كونه على طريق الحصول  
 والحضور وعلى طريق الاجال والتفصيل وكونه من المقولات وغير ذلك  
 لكن لم يحصل من التقسيم بسبب تلك الجهات امتياز كل واحد منهما  
 عن الآخر بطريق الموصل بل يحصل بالتقسيم الى التصور والتصديق  
 اذ الموصل الى التصورات هو القول الش والموصل الى التصديقات هو الحجة  
 وذلك الامتياز يلازم غرض المنطقين اذ غرضهم بيان سبب تحصيل المطالب  
 الجزئية تصوريا او تصديقا وكان بيانه على طريق الجزئية امرا عسيرا او متعذرا  
 لكثرتها وعدم انضباطها فاذا كان بيان الموصل الى التصور والموصل  
 الى التصديق على وجه الكلي امرا مضبوطا ومشتلا لا كنساب جميع المطالب  
 حاولوا الى هذا التقسيم لتحصيل الامتياز لاتمام غرضهم ( قوله ثم الادراك  
 المسمى بالحكم له طريق الخ ) معطوف على قوله لان تقسيم العلم الى هذين آه  
 وهاتين المقدمتين تمهيد مقدمة ودليل في الحقيقة على قوله فلا فائدة في ضمها  
 الى الحكم آه على وجه الترتيب فلذا اتى بهم والمراد ومن الادراك المسمى بالحكم  
 ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وذلك لو كان نظريا يوصل اليه

بالنظر الصحيح حيث يعد الترتيب النفس الى فيضان النتيجة من الفيضان  
 فيفيض فيذعن الذهن النتيجة فهذا الادراك اما انفعال او كيف فلا يرد  
 ما قيل من ان المحصم ان يمنع ذلك وتقول ان ادراك ان النسبة واقعة اولست  
 بواقعة اذا كان مع الايقاع وهو ان ينسب باختيارك الوقوع اليها فطريقها  
 الحجة اما اذا حصل في ذهنك كونها منسوبة اليها للوقوع من غير اختيار  
 فلا يحتاج الى الحجة فالكنتسب بالحجة الادراك المذكور بشرط الحكم وليس  
 كذلك الادراك نفسه كما زعمت بل الحكم فعل مقارن به انتهى اذ لم يدع جميع  
 الادراك حاصل بالحجة بديها او نظريا وسواء كان الحكم ادراكا او فعلا  
 على انه من قبيل اختلاط المذاهب اذ كلام قدس سره مبنى على كون  
 الحكم ادراكا ( قوله فتصورا المحكوم عليه اه ) الفاء لتفصيل والتخصيص  
 بالذكر لتكون هذه التصورات الست مناط الخلاف ( قوله فلا تائدة في ضمها  
 الى الحكم الخ ) الفاء نتيجة متفرعة على قوله لان التقسيم اه اصل الدليل  
 والدعوى هلذا ان مذهب الحكماء حق دون مذهب الامام لان في مذهب  
 الامام يضم تصور المحكوم عليه وبه وتصور النسبة الى الحكم بغير تائده  
 ويعمل المجموع قسما واحدا من العلم المسمى بالتصديق دون مذهب  
 الحكماء وكل ما لا يضم فيه شيء بغير تائده حق دون ما يضم فيه فينتج المط  
 وابنت الصغرى النظرية بقوله لان تقسيم العلم آه تصور اه اما كان تقسيم  
 العلم الى قسمين ليمناز كل واحد منهما عن الآخر بطريق الموصول وان  
 الادراك المسمى بالحكم له طريق واحد هو الوجه وماعدا ذلك لطريق  
 واحد وهو القول اس فلا تائده في ضم تلك التصورات الى الحكم اه لكن  
 المقدم حق والنسبة ملاه ابنت الملازمة بقوله لان في هذا المجموع وحقية  
 المقدم بقوله فنلاحظ مقصود الفن آه فعليك التصوير في صورة الاقتراعي  
 قيل الملازمة مسئلة على تقدير كون الحكم ادراكا واما على تقدير كونه فعلا  
 فلا زاد ادراك النسبة من حيب الايقاع الذي وهو فعل النفس له طريق خاص  
 لا ادراكه من حيب الدات انتهى انا قول لاله طريق خاص غير الحجة والقول  
 اس فعليك البيان وعلنا الجواب مع انه سلم هذا القائل قيل هذا ان ادراك  
 النسبة اذا كان مع الايقاع فطريقها الحجة وقيل لقائل ان يقول ان ذلك  
 الادراك لكونه متعلقا بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيب انها لا تلاحظها  
 بمنزلة الهيئة للمترىر المحصلة للامر الواحد الحقيقي فكما ان اخاصل في الخارج

السرير مع ان العمل لم يتعلق الا بالهيئة وكذلك الحاصل بعد الحجة  
 هو المجموع وان كان متعلقا بالادراك المذكور وكان متعلقه اعنى النسبة  
 الخبرية بمنزلة الهيئة للقضية بسببها صار الكل اعنى الطرفين والنسبة  
 امر او احد احقيقيا مغاير الكل واحد من الطرفين والنسبة مع ان الحاصل  
 بعد الطرفين ليس الا النسبة فكما جعلوا الطرفين والنسبة جزءا من المعلوم  
 فكذلك العلم وما وجه مخالفة العلم بالمعلوم وجعل الامور المذكورة شرطا  
 في الاول وشطرا في الثاني فمع النزاع لفظي فنظر الى ان الحاصل بعد الحجة  
 ليس الا الادراك المذكور قال ببساطته ومن نظر الى ان الادراك المذكورة  
 بمنزلة الجزء الصوري والحاصل بعد اقامة الحجة ادراك واحد متعلق بالقضية  
 قال بتركيبه ومن نظر الى انه لا يكتفي في التصديق بمجرد الادراك المذكور  
 بل لابد فيه من نسبة المطابقة بالاختيار والالكان ادراكا تصوريا متعلقا  
 بالقضية مسمى بالعرفة قال انه ادراك معروض للحكم سواء قلنا انه الادراك  
 المذكور او مجموع الادراكات الثلاث فيصح تقسيم العلم الى التصور والتصديق  
 باي معنى تريد واما النظر الى مقصود الفن اعنى بيان طرق الاكتساب  
 فلا يرجع شيئا من ذلك لتفرد التصديق على جميع التقادير بالكاسب اما  
 باعتبار نفسه او باعتبار جزئه انتهى نحن نقول ان جعل الادراك بمنزلة  
 الهيئة للسرير ليس بشيء لانه وان كان الحاصل هو المجموع فيهما ليس  
 جزء السرير جزء من العمل ولا من الهيئة وفي التصديق يلزم ان يكون جزء  
 من الادراك ومن عمل المصدق مع انه ليس كذلك اذا اكتسب بالحجة هو  
 الحكم فقط دون التصورات فيكون قياسا مع الفارق وكذلك جعل الادراك  
 بمنزلة الهيئة للقضية اذ جعلوا الطرفين والنسبة اجزاء من المعلوم كذلك  
 جعلوا متعلقا بها جزء من العلم المطلق الاعم الشامل للتصور والتصديق واما  
 الجعل جزء من قسم العلم وهو التصديق فقير صحيح اذ ليس جزء منه فكيف  
 يجعل جزء فعلى هذا يكون النزاع معنويا راجعا الى المعنى في التحقيق  
 فيرجح خصوص الموصل جانب مذهب الحكماء بالضرورة اذا سلم كون  
 الغرض من التقسيم الامتياز بالموصل ( قوله لان هذا المجموع او متعلق بقوله )  
 فلا فائدة لاشئ للمجموع طريق خاص يميز الحجة والقول الش بحيث  
 يكتسب المجموع من حيث المجموع منه بل بعضها وهو الحكم يكتسب  
 بالحجة وبعضها وهو التصورات الثلاث يكتسب بالقول الش ( قوله فنلاحظ

مقصود الفن الخ) هذا اشارة الى اثبات كون الفرض من التقسيم الامتياز  
 بطريق يستحصل به اذ لما كان المقصود من الفن بيان الطرق الموصلة  
 الى المطالب ولما حصرنا على طريقين وهما القول والنسب والجهة لم يشتهر  
 الى من يلاحظ ان الواجب في تقسيم العلم ملاحظة الامتياز فيلزم ان يكون  
 مكتسب احد الطريقين احد قسمي العلم ومكتسب الجهة هو الحكم فقط  
 لكنه لما كان الحكم باثبات الوقوع الذي هو صفة النسبة الموقوفة على المنسبين  
 توقف وجود الحكم ذهنا وخارجا الى امور ثلثة تصور الحكم عليه به  
 وتصور النسبة فبجعل تلك الامور الموقوفة عليها من افراد القسم الاخر  
 شروطا في وجود الحكم لاشتملا داخلا في التصديق ( قوله واذا صرفت  
 هذا الخ ) هذا تمهيد على الاعراض على تقسيم المص بعدم مطا بفسه  
 على كل المذهبين وبيان حق التقسيم على كل واحد منهما فان قيل بردي على  
 تقسيم على مذهب الحكماء اذا كان التصديق عبارة عن ادراك ان النسبة  
 واقعة اوليست بواقعة فاما ان يتوقف ذلك الادراك على التصورات البتة  
 اولا لاسيما الى الثاني لانفاء الادراك بانقضاء تلك التصورات بالضرورة  
 وعلى الاول اذا كان الحكم غنيا عن الاكتساب وكان تلك التصورات  
 واحدا كسيما كان التصديق كسيما وح يكون اكتسابه من القول  
 النسب وهو بطو اما ككون الحكم كسيما بسبب كسبية طرفه او احد  
 طرفيه فلانه موقوف على تصور الطرفين فاذا كان تصور احد طرفيه  
 كسيما يكون الحكم كسيما لتوقفه على الكسب ح لان الموقوف على الموقوف  
 على الشيء موقوف على ذلك الشيء فاكتسابه انما يكون بما يكتسب به طرفاه  
 وهو القول الشارح اذ الكلام في الحكم الذي لم يحتاج في حصوله الى نظر بعد  
 تصور طرفيه وان كانا بالكسب ومثل هذا الحكم لا يكتسب من الجهة قلت  
 ان مثل هذا الحكم لانما ان يكون كسيما بل يسهل عند الحكماء لان الاحتياج المنفي  
 من التصديق البديهي هو الاحتياج بالذات ونبوت الاحتياج بواسطة لا ينافي  
 ذلك ( قوله واما ان يكون ادراكا لغير ذلك الخ ) اي يكون ادراكا واحدا  
 متعلقا لغيران النسبة واقعة اوليست بواقعة سواء تعلق بالحكم عليه وبه  
 والنسبة او بغيره مركبا ناقصا او مركبا تاما انشائية او خبرية يشك فيها  
 او يتوهم فرق بين ان يقال ادراكا لغير ذلك وبين ان يقال ادراكا لغير ذلك  
 اذ في الثاني يحتمل ان يكون الغير صفة لا مفعولا فمحتمل على الادراك

المطلق اذا المطلق غير المقيد لقائل ان يقون الغير اهم من ان يكون ادراكا متعلقا بالحكم وحده وبالأدراك المطلق وحده او كان متعلقا بان النسبة واقعة اوليست بواقعة مع التصور الاخر فيكون المجموع مدركا فح يلزم دخول التصديق في التصور وقد يحسب عن الاولين بانه ح يكون الحكم والادراك المطلق مدركا لا ادراكا ويمكن ان يحسب عن الثالث بان المراد الادراك الواحد بالوحدة النوعية وفي صورة الثالثة ليس واحدا بالنوع اوبان يقال ان الصورة الثالثة من حيث المجموع خارج من قسم التصديق داخل في قسم التصور فلاحسن ان يقال في التقسيم على مذهب الحكماء العلم اما حكم او غيره والاول التصديق والثاني التصور وهو مطابق لما ذكره الشيخ وغيره من محققى هذا الفن كذا قيل شرح المطالع (قوله واذا أردت تقسيمه على مذهب الآمّام الخ) اى على ما هو تحقيق مذهب الامام وان كان ظاهر مذهبه موهبا ان يكون الحكم من مقولة الفعل وتحقيقه انه من مقولة الكيف او الالفعال وبيان المحشى قدس سره يوافق على التحقيق حيث جعل التصديق عبارة عن الادراكات الاربع دون الادراك الثالث مع الحكم فلايرد انه ليس موافقا لمذهب الامام (قوله ادراكا لامور اربعة آه) اى ادراكا واحدا متعلقا بامور اربعة حيث حصل لها الوحدة بحيث صارت قضية فلايردان وحدة المقسم معتبرة فكيف تدرج الادراكات الاربعة تحت العلم الواحد ولتنبيه على ذلك قال ادراكا بلفظ الاربع كذا قبل وفيه بحث اذ تعدد الادراك بتعدد المدرك فكيف بتعدد المدرك بدون تعدد الادراك فلايحسب بان وحدة المقسم نوعيه فلاخير ولاينا في تعدد الاشخاص كما قيل فى السابق اعلم ان المقسم فى قولنا العلم اما كذا واما كذا لا يمكن ان يكون مطلق العلم اهم من ان يكون واحدا او كثيرا بل انما يكون العلم الواحد لانه لو كان مورد القسمة مطلق العلم لم ينحصر العلم فى القسمين لانه باعتبار ان يكون واحدا منقسم الى التصور والتصديق وباعتبار ان يكون كثيرا جاز ان ينقسم الى التصديقين والى التصورين والى التصورات والتصديقات وح لا ينحصر فى القسمين بل يجب ان يكون المورد علما واحدا احتى يلزم الجبر فاذا المقسم العلم الواحد فلا يندرج التصديق تحته لانه على ما قسمه المحشى قدس سره يكون عبارة عن ادراكات متعددة فيكون علوما متعددة فلا تدرج تحت العلم الواحد كذا حقه بعض المحققين وبني عليه الاعتراض على جعل

التصديق عبارة عن الادراكات وانا اقول اذا كان مورد التقسيم مطلقا وكذلك في الاقسام اذالم يعتبر الوحدة فدخل التصورات المتعددة والتصديقات المتعددة في التسمين فالحدور فيه على ان شان المقسم ان يكون مفهوما مطلقا ليحصل الاقسام فاما الاعتراض المبني على هذا التحقيق لوجمل التصديق عبارة عن الادراكات الاربعة فان الهيئة الاجتماعية اما ان يكون جزء التصديق مع هذه التصورات او لا فان لم يكن لا يكون التصديق علما واحدا بل علوما متكررة لان المركب مالم يكن بعد صورة اجتماعية لا يصير شيئا واحدا فذلك ضروري متفق عليه والتقدير بخلافه واذا كانت الهيئة الاجتماعية جزء التصديق لا يكون علما لدخول ما ليس بعلم فيه وهو الهيئة الاجتماعية اذ الهيئة الاجتماعية معلومة لانها هيئة عارضة بتصورات المدتورة يجوز ان ينتزع منها صورة في الذهن يكون تلك الصورة علما فالم ينتزع يكون معلومة اى نينا يكون من شانه ان يعلم كما يكون في الهيئات الخارجية واجيب عنه بان التصديق هو حصول صورة المجموع في الذهن بشرط ان ينتزع من الهيئة الحاصلة صورة ايضا حتى يكون علما والتوضيح ذلك بان نقول اذا حصل في ذهننا الطرفان والنسبة حصل في ذهننا الطرفان والنسبة حصل في ذهننا هيئة حاصلة عارضة لمجموعها فاذا تعلقنا هذا المجموع مع تلك الهيئة الاجتماعية يكون ذلك علما واحدا ولا يكون علوما متعددة اذ صارت الهيئة الاجتماعية متصورة ايضا فلم تدخل في مفهوم التصديق مالمس بعلم فيكون علما لكن يرد على هذا اذا كانت الهيئة متصورة وكانت علما يزيد عدد المعلوم على ما كانت فاما ان تعتبر لها الهيئة الاجتماعية مع المجموع الاول او لا فان لم يعتبر لم يكن علما واحدا بل علمين احدهما المجموع الاول وثانيهما تصور الهيئة الاجتماعية المتصورة وان عبرت فكنا نقل اليها مع المجموع الذي حصل من اجتماع المجموع الاول مع العلم الذي هو الهيئة الاجتماعية للمجموع الاول المتصورة فيسلسل فالحق في الجواب ان اعتبار الصورة الاجتماعية التي للمجموع الثاني للتصديق ليس بالجزئية حتى يلزم تركبه من العلم وما ليس بعلم بل بالعرضية كما يعتبر الوحدة والهيئة الاجتماعية في الواحد الغير الحقيقي بطريق العروض لا بطريق الدخول بل الوحدة في الواحد الحقيقي ايضا عارضة لان الوحدة والكثرة خارجتان عن الماهية كما تقررت في المسائل الحكمية وح لا يلزم دخول ما ليس بعلم

في التصديق ولا يكون التصديق علوما متعددة هذا غاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ( قوله واما ان يكون ادراكا غير ذلك آه ) يعني ادراكا لغير ذلك الامور الاربعة من حيث المجموع سواء كان لكل واحد من الامور الاربعة على حدة او لغير ذلك اذ معلوم ان الادراك المشترك بين القسمين متميزين بالمتعلق متعلق الاول الامور الاربعة مجتمعة او متعلق الثاني غيرها فيكون اتصاف الادراك بالغير باعتبار المتعلق لامطلقا فالعنى ادراك المتعلق غير متعلق الادراك الاول فلا يرد ان القسم الثاني يصدق على القسم وذلك مفسد للتقسيم لاستلزامه كون الشيء قسما من نفسه بعينه واجيب عن هذا بان المراد بالغير المبين فح لا يصدق مابين القسم الاول على القسم اذ هو ليس بمباين للقسم بل اهم منه و بان معنى التقسيم هو ان ما صدق عليه العلم اما ان يكون شيئا صدق عليه العلم ويكون ادراكا لامور اربعة واما ان يكون شيئا صدق عليه العلم ويكون ادراكا غير ذلك الادراك وفيه بحث اذ لم يجعل المقسم ما صدق عليه العلم بل مفهوم العلم يجعل مقسما اذ التقسيم تحصيلا للاقسام بضم قيد مباين الى مفهوم المقسم فح لا يحصل تعريفا للاقسام اذ التعريف مفهوم مارض للماصدق لامعروض ( قوله واما تقسيم المص فلا يصح على مذهب آه ) اذ لما كان في مذهب الحكم التصورات شروطا خارجية ولزم من تعريف المص ان يكون التصورات داخلة فلا يوافق لمذهبه بالضرورة ( قوله ولا على مذهب الامام ايضا آه ) اعادة كلمة لا للاشارة الى السلب الكلي ويرد ايضا اذا كان التصديق على مذهب الامام من المجموع المركب من الادراكات الاربعة يكون الحكم ح سابغا على التصديق لكونه جزء منه فلا يكون معه وجوابه ان التصديق بمجموع ادراكات الاربعة و لما كان الحكم جزء اخيرا للتصديق فحالة حصول الحكم يحصل التصديق فيكون ادراكا يحصل مع الحكم معية زمانية وتقدم الحكم عليه بالذات لا بتأني ذلك ( قوله و بيان ذلك ان حاصل ما ذكره المص آه ) اى بيان عدم صحة تقسيم المص على مذهب الامام ثابت اذ يلزم على تفسيره عدم جامعة التصور السازج لافراده وعدم مانعية تعريف التصديق لاغيره اذ لما كان حاصل ما ذكره المص ان احد قسمي العلم هو ادراك غير مجامع للحكم والقسم الثاني هو ادراك مجامع الحكم يصدق تعريف التصديق على تصور المحكوم عليه وحده وعلى تصور المحكوم به وحده وعلى تصور النسبة وحده وعلى الاجتماع



منها فيدخل فيه ويخرج من تعريف التصور مع انها من اراد التصور  
ومن اغيار التصديق فلا يتم التعريفان طردا وعكسا وهذا الاعتراض مبنى  
على حل المية في قول المص او تصور معه حكم على مجرد المقارنة فيكون  
المعنى او تصور مقارن او مجامع للحكم فيرد هذا الاعتراض واما اذا حل  
على المقارنة في الحصول بان يكون مع الحكم طرفا مستقرا متعلقا يحصل  
فيكون المعنى اما تصور يحصل مع الحكم او تصور يحصل مع الحكم والاول  
التصديق والثاني التصور فالمراد من التصور الذي يحصل مع الحكم ليس  
تصورا مقارنا للحكم وبما عا له بل معناه انه تصور يكون حصوله مقارنا  
لحصول الحكم البتة ويكون حصولهما معا ولا تصور لشيء منهما وحصول  
بدون الآخر فاذا نظرنا بكل واحد من الادوار المذكورة التي عددها الفاصل  
المحتوى من تصور المحكوم عليه وتصور المعلوم به وتصور النسبة الحكمية  
والحكم لا نجد شيئا منها يكون حصوله مقارنا للحكم البتة ولا يحصل بدونه اصلا  
اما الحكم فلان مقارنته حصول الحكم لحصول الحكم ليست بمنصورة اذا المقارن  
لا بد ان يكون غير المقارن لان المقارنة انونها نسبة يقتضي تغير التبيين  
واما تصور المحكوم عليه فالحصول قبل حصول الحكم سابقا عليه مقارن له وكذا  
تصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية فالنصور الذي يحصل مع الحكم  
بالنفس الذي قلنا ليس الا المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم لان  
الحكم جزء اخير للمجموع فلا يمكن ان يكون لشيء منهما حصول الامع الاخر  
فاذا عرفت هذا يدع اعتراض المحسى بلا ريب فتأمل فكن من الشاكرين  
( قوله هو ادراك غير مجامع الحكم اه ) هذا حاصل المعنى المستمد من امضا  
فقط بقربته مقابله ( قوله وهو ادراك مجامع للفعل الخ ) هذا هو المعنى  
المطابق لمعمل ظرفية مع على الاغودون الاستفرا كجائنا ( قوله ويرد عليه الخ )  
قل لا يخفى ان التبادر من القيد المقارنة بلا واسطة والتصور الذي يقارنه  
الحكم اعنى ايقاع النسبة او اتزاعها بلا واسطة ادراك النسبة الخيرية او مجموع  
الادراكات الثابت ان قايلا ان الادراك الحاصل حين الحكم ادراك واحد متعلق  
بالقضية والمقارنة بماعداها بالعرض فلا انتقاض على ا، وحدة الحكم معتبرة  
فلا يصدق الاعلى تصور واحد مجامع الحكم نعم يلزم خروج الحكم عن  
التصديق وكونه شرط له وهو ملتزم لذلك ومعرض على الامام بانه جعل  
المركب من الادراكات والفعل قسما من الحكم فتأمل فيه ( قوله فليتأمل آه ) يحتمل

ن يكون وجه التأمل الاشارة الى الجواب عن هذا الايراد كما قررنا واشارة الى عدم  
 ورود هذا الايراد على بيان تقسيمه قدس سره ويحتمل ان يكون اشارة الى ترقى  
 التصديقات في هذا المال من السبعة الى الثمانية فصاعدا او تكون التصورات  
 الثلث والحكم مقارنا للحكم لجواز مقارنة الكل من حيث الكل الى الجزء فح  
 يتصور ان يكون تصور المحكوم عليه والحكم مقارنا للحكم وتصور المحكوم به  
 والحكم مقارناله وتصور النسبة والحكم مقارنا للحكم لكن يمكن ان يجاب بانه  
 في هذه الصور يلزم مقارنة الشيء لنفسه وهو فاسد لاقتضاء المقارنة تعابر  
 المتنسبين ( قوله فلا يكون تقسيمه منطقيا على شيء آه ) تفريع على البائين  
 قوله لان التصديق عندهم آمو قوله وبيان ذلك الخ وتهيدي الى الترقى بكلمة  
 بل على عدم صحته في نفسه ( قوله لان التصديق على هذا الخ ) تعليل لعدم  
 صحته في نفسه مع قطع النظر عن عدم مطابقته للذهنين وجه عدم صحته ح  
 ان التصديق كان عبارة عن التصورات الثلث والحكم خارج مقارناله  
 والتصور يؤخذ من القول الشارح وان اعتبر هيئة الاجتماع لان الجزء  
 اذا اخذ منه يؤخذ المركب منه ايضا بالضرورة والقاعدة المقررة عند  
 المنطقيين وما بينه المحشى فيما سبق الموصل الى التصديق هو الحجة والموصل  
 الى التصور هو القول الشارح فيكون هذا خلاف القاعدة المقررة ولقائل  
 ان يقول هذا مشترك الورود بين تقسيم المحشى وتقسيم المص اذا كان التصديق  
 بناء على تقسيمه قدس سره عن ادراك لامور اربعة هي المحكوم عليه وبه  
 والنسبة الحكمية وكون تلك النسبة الحكمية واقعة اولست بواقعة بكون  
 ادراك الطرفين والنسبة من التصور فح اذا كان الحكم مستغنيا عن الكسب  
 وكان تصور الطرفين والنسبة كسبيا لم يكن التصديق مستغنيا عن الكسب  
 لاستزام كسبية الجزء كسبية الكل بداهة والطرفان والنسبة تؤخذ من القول  
 الشارح فيلزم كون التصديق مستغادا من القول الشارح فإلزم على المص  
 يلزم على المحتى وما هو جوابك فهو جوابنا يمكن ان يجاب بانه فرق بينهما  
 اذ على ما هو تقسيم المص يكون التصديق عبارة عن التصورات والحكم خارج  
 عنه بكون التصديق محتاجا احتياجا ذاتيا فيكسب من القول الشارح  
 بلا واسطة واما على ما هو تقسيم السيد قدس سره يكون التصديق عبارة  
 عن المجموع والحكم فان كان مستغنيا غناء ذاتيا واحتجاج بسبب الاطراف  
 احتياجا بالواسطة فيكون مكتسبا بالواسطة فلا يعد مثل هذا من الاكتساب  
 بالذات والقاعدة المرعية ان الموصل بالذات الى التصديق هو الحجة والموصل

بالذات الى التصور هو القول الشارح فلا منافاة بينهما قيل ولقائل ان يقول ادراك ان النسبة واقعة اولا واقعة اذا كان مجامعا للايقاع كان مستفادا من الحجة واذا لم يكن مجامعا له كان مستفادا من القول الشارح فلا يلزم ما ذكرتم نعم لو كان الحكم مستفادا من الحجة والتصور المجامع له مستفادا من القول الشارح يلزم لكن الحكم عنده فعل وليس مستفادا من شئ انتهى وفيه بحث اذا الحكم كونه فعلا ليس بتحقيق كلام الامام كما قررنا ( قوله ومنهم من قال معنى هذا التفسير ) قلله شمس الدين الاصفهاني حيث قال ومنهم من قسم العلم الى التصور والتصديق واراد بالتصور الادراك الساذج اى الادراك الذى لا يلحقه حكم واراد بالتصديق الادراك الذى يلحقه حكم ومنهم من جعل التصديق عبارة عن مجموع الادراك والحكم فقال ولا يلزم خروج تصور كل من الطرفين عن التصور ودخوله فى التصديق لان تصور كل من الطرفين تعقل شئ وحده اى لا يلحقه حكم فيكون خارجا عن التصديق داخل فى التصور ولا يلزم ان يكون تصور المحكوم عليه مع الحكم تصديقا لان تصور المحكوم لا يلحقه حكم انتهى فاعتراض عليه الفاضل المحشى بانه قلت نعم انما يلزم من ذلك هذا على تقدير صحة ان لا يكون تصور المحكوم عليه وحده مع الحكم تصديقا لعدم صدق تعريفه عليه لكن بطلان تعريف التصور بعدم الجمعية وتعريف التصديق بعدم المانعية باق على حاله بعدلان تصور النسبة الحكمية مع الحكم يلزم ان يكون تصديقا لانه يصدق عليه انه تعقل شئ ويلحقه او لحقوق الحكم وكذلك يلزم ان يكون الحكم خارجا عن التصديق عارضا له فيلزم اطلاق التصديق عليهما مع انه لم يقل به أحد لان التصديق على مذهب الحكم هو الحكم وعلى مذهب الامام التصورات البت مع الحكم ولا قائل بالفصل يمتن ان يجاب بان يلتزم هذا القائل اطلاق التصديق عليهما ولا مساحة فى الاصطلاح ( قوله وان كان معروضا للحكم فهو التصديق الخ ) اعلم ان معنى العروض قد يكون بجهة القيام والصدور وقد يكون بجهة الوقوع مثلا ان الضرب عارض للفاعل من جهة القيام والصدور وعارض للفعول من جهة الوقوع حيث يقال الضارب لمن انصف بالضاربة والمضروب لمن انصف بالمضروبة فتح الادراك صفة عارضة لنفس الناطقة من جهة القيام وصفة عارضة للنسبة الحكمية من جهة الوقوع هذا العروض متغاير بالجهات قبل ليس معنى العروض هنا القيام

فانه بهذا المعنى معروضه النفس بل شبه ذلك العروض يعنى كما ان قيام  
 العروض بالمثل يوجب كماله ويميزه في الخارج بحيث لا يلتبس بغير كذلك  
 مقارنة الحكم يكون موجبا لكماله ويميز متعلقه في الذهن بحيث لا يبقى التردد  
 والخفا ولا شك انه بهذا المعنى عارض بالذات لنفسه الخيرية والمجموع  
 بالتبع وليس لما عداها ( قوله وح لا يلزم ان يكون الخ ) اى ح كون معنى  
 الاقسام ملاحظة الحقوق والعروض دون الجماعة والمقارنة لا يلزم المحذور  
 اللازم على تقدير الحمل على الجماعة ( قوله لكن يلزم ان يكون مجموع التصورات  
 الخ ) هذا اعتراض وارد على هذا القائل ووجه الزوم ان الحكم لا يلحق  
 التصور الواحد ولا الاثنين ويلحق الثلاثة البتة بل يلزم ان يلحق على تصور  
 واحد وهو النسبة الحكمية اذ الحكم يلحق لها اولا بالذات ثم المجموع  
 فيلزم التصورات التثلاث بدون الحكم اذ العارض خارج عن العروض وتصور  
 النسبة الحكمية تصديقا مع انه لم يقل به احد ( قوله فان قلت قد صرح  
 المص الخ ) هذا اما على طريق المعارضة بابات انقلاب تقسيم المص على  
 مذهب الامام واما منع على قوله فيرتقى عدد التصديقات الى سبعة فاما  
 المعارضة بانه لما اخبر بقوله ويقال لمجموع تصديق ان التصديق بمجموع  
 الادراكات الاربعة ولما كان الحكم جزءا خيرا للتصديق فحالة حصول  
 الحكم يحصل التصديق فيكون ادراكا يحصل مع الحكم معية زمانية وتقديم  
 الحكم عليه بالذات لا ينافي ذلك ولا تصديره بلفظ مع واما المنع ان التصديق  
 اذا كان عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة فكيف يصدق على تصور  
 الموضوع وعلى تصور المحمول وعلى تصور النسبة على الانفراد او على  
 الاجتماع انما تصديقات حتى يرتقى الى تصديقات سبعة ( قوله قلت لا يجحد  
 به نفعا الخ ) حاصله ابات فساد التقسيم بغير الدليل بانه لما كان الخارج  
 من التقسيم الادراك الجامع للحكم لا المجموع المركب لايح من ان يكون  
 التصديق عبارة عن خارج القسمة بناء على مقتضى التقسيم ومن ان يكون  
 عبارة عن المجموع المركب فان كان عبارة عن الاول فيرد ماوردته بلاربعة  
 من عدم انطباقه على شئ من المذهبين وفساده اليين بنفسه وهو كون  
 التصديق مستفادا من القول الشارح وان كان عبارة عن التاني بناء على  
 نصريحه لم يكن التصديق قسما من العلم بل مركبا من احد قسميه مع امر آخر  
 مقارن له وذلك بط للروم خروج القسم من القسم بناء على ان الحكم من مقولة

الفعل يمكن الجواب عنه باختيار الشق الثاني ودفع الحذور بان الحكم وان كان من مقولة الفعل بناء على ظاهر كلام الامام وظاهر التصيرات لادنه من مقولة الكيف او الانفعال في التحقيق كالعلم كما ينسر قوله قدس سره في تشبيهه على مذهب امان يكون ادراكا لأمور أربعة الخ (قوله فان كان التصديق عبارة عن القسم الثاني الخ) هذا تفصيل لشق الجمل المحفوظ باقتضاء التقسيم الى التصور والتصديق فلا يرد ان ما في التزديد قبح اذ التزديد انما يكون بين المعاني المحتملة وبعد تصريح المص بتركب التصديق لاحتمال لكون التصديق عبارة عن القسم الثاني الخارج من التقسيم عنده اذ التزديد كان بناء على مقتضى التقسيم وتصريح المص فلا قبح فيه اصلا ولو سلم فهو من قبيل توسيع الدائرة لتبكيك الخضم برمع جميع الاحتمال (قوله وان كان عبارة عن المجموع الخ) اي المجموع الذي اخذ في القسم الثاني وهو الادراك مع العلم فمح يلزم ان لا يكون التصديق قسما من العلم مع انه قسم في هذا التقسيم فيلزم قسم التثني مبينا له فهو فاسد فلا وجه لما قيل من ان القول بان التصديق عند الامام قسم من العلم ثم كيف وهو مرتكب عنده من العلم والعمل الذي يباينه والركب من التثني وما يباينه لا يمكن ان يكون فمما منه انتهى او المباحث في هذا التقسيم وانطباقه على المذاهب واما على مذهب الامام التصديق داخل في مطلق العلم ام لا فبعد آخر (قوله وايضا يصدق على تصور الخ) معطوف على قوله لم يكن التصديق الخ هذا فساد آخر يلزم على كون التصديق عبارة عن المجموع لان الصور المأخوذ في قوله او تصور هو حكم واحد بالوحدة الواحدة فيناول الصور الواحد وما فوفه من ذلك النوع فيصدق على ما عده الفاضل الحنفي فيرتقى الى سبع تصديقات احدها تصديق على مذهب الامام دون غيره كله من الاغيار بخلاف السبعة السابقة لكون الحكم خارجا في كل واحد منها لا يصدق واحد منها على مذهب قبل هذا الصديق ليس بمضر له لان ما ذكره ايس بعريف للتصديق حتى يجب ان يكون حامعا ومانعا بل هو تابعه على ان ما خرج من التقسيم ليس بتصديق وذلك لان المشهور تقسيم العلم الى التصور والتصديق ههنا ليس كذلك انتهى لعل هذا القائل زعم ان قول المص ويقال للمجموع تصديق بالنسبة على ان الخارج من هذا التقسيم ليس تصديقا بل التصديق شيء آخر وهو تصورات ثلث والحكم وبعد هذا مما لا يخفى ادخلت الاجماع بان العلم يقسم

الى التصور والتصديق على انه يلزم الاقسام والمقسم كلها تصور فالقائمة  
 في التقسيم بل الحق في الجواب ان التصور المأخوذ في الخارج من القسمة  
 وهو تصور معه حكم ما يتوقف عليه الحكم بحيث يحصل مع حصوله بتهادة  
 المقام والواقع في نفس الامر فممكن يكون التصور الموقوف عليه للحكم من هذه  
 الحثية هو التصورات الثلاث لتوقف الحكم في الحصول على تصور المحكوم  
 عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية فلا يرد دخول الاغيار  
 فتأمل (قال الشواعلم ان المشهور الخ) هذا بيان لسبب العدول عن تقسيم  
 القوم ولدفع ما اورد على تقسيم القوم دون تقسيم المص المتصور صفة  
 مخدوفة الموصوف اي التقسيم المشهور في ما بينهم او المعروف المكتوب  
 في كتبهم لكن مدار العدول في القسم الاول فقط على ما بينه الشارح وان كان  
 في القسم الثاني باعتبار ان التصديق هل يطلق على تصور معه حكم في  
 مذهب الامام مع كون الحكم بمعنى الفعل واذا اطلق هل يكون من قسم العلم  
 كلام وبحث لم تعرض الشارح فلذا عبر بقوله التصديق في مقام او تصور  
 معه حكم تنبها على ان مدار العدول هو القسم الاول دون الثاني (قال الشواعلم  
 عدل عنه الى التصور) اي اختار العدول لثبوت العدول قبل المص ويحمل  
 على حقيقة العدول لتحقيقه وان كان تابعا للغير غير عن التصور فقط بالتصور  
 السازج اشارة الى ان المعدول اليه هو التصور المقيد بعدم الحكم سواء عبر  
 بالتصور السازج او بالتصور فقط او بغيرهما (قال الشواعلم وبسبب العدول آه)  
 الظاهر ان يقال لورود الاعتراض عليه سبب الورود مبنى على ترادف  
 التصور بالعلم وهذا التقسيم من تقسيم الكلى الى الجزئيات ومن شرطه مساواة  
 المقسم للاقسام بمعنى ان لا يخرج جزئيات المقسم من الاقسام وان لا يدخل  
 ما ليس من جزئياته في الاقسام ومن شرطه ان يكون بين الاقسام تباين ان كان  
 حقيقيا وتباين في الجملة ان كان اعتباريا ففي الوجه الاول ينتفي الالتباس بين  
 القسمين وفي الوجه الثاني ينتفي التساوى وبدخول ما ليس من الجزئيات في  
 الاقسام وتصوير الاعتراض هكذا تقسيم العلم الى التصور والتصديق فاسد  
 لان هذا التقسيم اما ان يكون فيه قسم الشيء قسما منه او قسم الشيء قسما له  
 اياما كان فهو فاسد فيتبع المطر وانت الصغرى النظرية بان التصديق اما  
 ان يكون عن التصور مع الحكم او عبارة عن الحكم فقط ان كان الاول يلزم  
 المحذور الاول وان كان الثاني يلزم المحذور الثاني ثبت الصغرى (قال الشواعلم وذلك

اى لزوم احدا الامرين ثابت بناء على انه لا قائل بالفصل بان يكون التصديق  
 غير هذين الامرين (قال الش كإفعله المص الخ) اى كإفعل المص التصور  
 مقيدا لامطلقا ولا يزم ان يكون المشبه به عين المشبه فى كل حال (قال الش  
 فلا ورود له الخ) اذا لفرق بين التقسيمين ان التقسيم المشهور جعل التصور  
 فيه مطلقا قسما من العلم وفى تقسيم المص جعل التصور المقيد قسما منه فعلى  
 التقسيم المشهور يتعمد القسم مع المقسم بناء على التزادف دون تقسيم المص  
 فلا ورد عليه ماورد على الاول بسبب الاطلاق (قال الش لانا نختار ان  
 التصديق الخ) هذا بناء على كون التعبير بالتصديق دون بقوله او تصور  
 معه الحكم اذح لايصح التزبد فى التصديق حتى يختار الشق الواحد لكن  
 تكون مدار ورود الاعتراض وعدمه تقدير التصور السازج والاطلاق  
 لم يبال الى تعبير المص فى شق التصديق وبين على الاطلاق يرد على تعبير  
 المص المحذور الاول فيندفع بهذا الجواب وكذلك يدفع هذا الاعتراض  
 باختيار الشق الثانى بهذا الجواب على تقدير التقسيم الى التصور السازج  
 والى التصديق قيل واعلم ان ما ذكره من ان المص قسم العلم الى التصور السازج  
 والى التصديق انما تصح اذا حل المعينه على ازمائبة الدائمة كاسبق  
 اما لو حل على المجاهمة مطلقا او على وجه العروضة والمحقق ما ذكره  
 فلا كيف وقد صرح المص بترك التصديق من التصور والحكم بل هو  
 تقسيم لاعم التصورى الى قسمين انتهى انا اقول هذا كلام ضعيف من قبل  
 اختلاط البحث بالمسألة الاخرى الشارح بين اولا مراد المص و صحيح تقسيمه  
 الى التصور السازج والى التصديق ونى عليه وجه عدوله عن التقسيم  
 المشهور والمحضى قدس سره اعترض على المص فى تعبير التصديق بقوله  
 او تصور معه حكم وحقق بعض مقاله الفضلاء وهو بحث آخر ليس بمعلق  
 بهذا البحث وقد حققنا ان اعتراض المحضى مدفوع فتذكر ولم يلم ورود  
 اعتراض المحضى لايضر الى عدم ورود الاعتراض الوارد على تقسيم المشهور  
 على تقسيم المص لان مدار دفعه تفيد التصور بقيد فقط او بما يبدى مؤداه  
 (قال الش قوله التصور معه حكم آه) اى من قوله قلنا هكذا بحذف حرف الجر  
 من لفظ القول لكون المصدر ما ولا بان حذف الجار قياس وجلة قلنا  
 تأكيد من قوله لانا نختار او بدل منه بدل الاستعمال ولذا ترك العطف فحاصله  
 انا نختار شق الاول ونقول بحجبا من محذوره هكذا يدفع تكلمات الساطرين

في هذا المقام من ان قوله مبتداء والخبر محذوف تقديره قوله التصور آه لا يرد  
لانا قلنا في دفعه آه ومن ان قوله مبتداء والخبر لفظ قلنا بتقدير في دفعه اي قوله  
التصور آه قلنا في دفعه وكذا الحاجة الى جعلها جملتين مستأنفتين من قوله  
لاناختار فتأمل ( قال الش فذا آه ليس كذلك الخ ) اي ليس التصور مع  
الحكم قسما من التصور السازج بل قسما له فلا يلزم ان يكون قسم الشيء  
قسما له وان اردتم انه قسم من مطلق التصور فسلم لكن ظاهره قسم التصديق  
في التقسيم ليس مطلق التصور فلا يلزم الاعتراض على تقسيم المص ( قوله  
قسم الشيء هو ما كان مندرجا تحتها وأخص منه الخ ) التقسيم على قسمين  
قسم تقسيم الكل الى الاجزاء وهو تفصيله وتحليله اليه فلا يصدق المقسم  
على اقسامه ضرورة ان الكل لا يحمل على الجزء من حيث هو جزء ويكون  
كل قسم داخلا في ماهية المقسم وقسم تقسيم الكلى الى الجزئيات وهو  
ان ينضم اليه قيود متباينة او متخالفة غير متباينة فيحصل بالضمم كل قيد  
قسم منه فلي الاول كان التقسيم حقيقيا يبين فيه الاقسام وعلى الثاني  
اعتباريا يتصادق فيه وايا ما كان فقيه ضم وتركيب والمقسم صادق على  
اقسامه وهو جزء لمفهوما فيكون الاقسام مندرجا تحت المقسم اندراج  
الجزئي في الكلى حقيقة في الحقيق واعتبارا في الاعتباري فيكون الاقسام  
اخص منه حقيقة او اعتبارا ضرورة كون المقيد اخص من المطلق فيلزم  
ان يكون تعريف المقسم هو ما كان مندرجا تحتها واخص منه سواء كان المقسم  
حقيقيا او اعتباريا ومعنى الاندراج ان يكون المقسم اما شاملا للمقسم محمولا  
عليه هو في مقام الجنس وقوله اخص في مقام الفصل واستثناء قيود التعريف  
في مثل هذا ليس لمحدور اذ قاعدة القيود لا تنحصر على الاحتراز ويكون  
لتحقيق الماهية على انه لاستثناء اذا الاندراج اعم من اندراج الفروع المندرجة  
تحت القضايا الكلية مع انه ليس شيء منها قسما وقيد الاخص يحترز به عن هذا  
اذا الفروع والقضايا جزئية اعم من القضايا الكلية بحسب التحقق وما قاله  
داود وهم محض وكذا ما قاله عبد الحكيم من ان معنى الاندراج تحتها ان يكون  
محمولا عليه فيتمثل المساوي فحسب كونه قسم الشيء قسما لزوم اجتماع  
التقيضين ومعنى الاندراج ان لا يكون بواسطة فلا يصدق تعريف المقسم  
على فرد المقسم من حيث كونه نوعا وان صدق عليه من حيث كونه افرادا  
منه ولا يصدق مجموع القسمين اذ مجموع القسمين ليس اخص من المقسم



فلا يرد ما قاله العصام من انه ير على تعريف القسم خروج القسم الاعتباري  
الذي يساوي القسم ودخول قيدي القسمين فلا يكون متعلسا وميلدا  
واستدراك ذكر الاخصى لتسام التعريف بقوله ما كان مندرجا تحت شي  
انتهى على ان قيدي القسمين بلا ملاحظة انضمام القسم لا يكون اخصى  
من القسم كالحبوان والناسلق اذ مفهوم الناسلق بلا ملاحظة الحبوان  
يكون عبارة عن ذات قام به العلق وذلك المعنى ليس اخصى من الحبوان  
بحسب المفهوم وان كان اخصى بحسب الذات ( قوله وقسم الشيء هو ما كان  
مقابله ومندرجا تحت الخ ) هكذا يفهم من تعريف تقسيم الكل الى جزئياته  
اذا ضم قيد بيان للقسم مرتين يكون المقسم مع المضموم مقابلا للقسم  
المضموم اليه قيد آخر بيان مع انهما داخلان في المقسم فيحصل هذا التعريف  
للقسم وكذا اذا ضم قيد مخالف في الجملة فيصدق تعريف القسم على  
القسم الحقيقي والاعتباري بتعميم لفظ مقابلا عن المقابلة الحقيقية والاعتبارية  
فلا يرد ما قاله العصام من انه يرد على تعريف القسم خروج القسم الاعتباري  
اذا كانا متساويين للقسم في الحقيقة ( قوله ومعنى كون قسم الشيء قسمياله )  
يعنى ان التصديق اما قسم من النصور في نفس الامر واما قسم منه فيه  
فلا يكون قسما منه وقسما منه في نفس الامر بالضرورة والالزام اجتماع  
التقيضين في نفس الامر فان كان قسما منه في نفس الامر بناء على كون  
التصديق عبارة عن النصور مع الحلم يلزم من التقسيم المشهور الذي  
هو عبارة عن الجعل كون قسم الشيء قسمياله في نفس الامر بناء على الجعل  
وان كان الثاني بناء على كون التصديق عبارة عن الجعل يلزم من كون قسم  
الشيء قسما منه في نفس الامر بناء على الجعل المدكور في دفع بهذا ما قيل  
من انه لا تناوت بين شقي التزديد لان كون قسم الشيء قسمياله هو بعيد كون  
قسم الشيء قسما منه فلا معنى للتزديد ولا لتخصيص كل شق بشق من التزديد  
فلا يرد ما قيل من انه او اسير كل منهما نظرا الى الواقع لكان احسن واولى  
اما ولا فلانه المنبادر من اللفظ واما نانيا فلانه ادخل في لزوم الفساد واما  
تاليا فلان معنى لزوم الشيء من تقسيم دلالة عليه والتقسيم انما يدل عليه دون  
السابقين انتهى وفيه ضعف اما ضعف الاول فلانه او جعل الكون في عبارته  
الشيء بمعنى الصيرورة لكان ماد كره قدس سره مستفاد منه بلا خفاء واما الثاني  
فلان جعل القسم قسميا على تقدير صحته يستلزم كون القسم قسما واما

الثالث فدلالة التقسيم عليه دون الاولين ثم قال بعض الافاضل مجيبا عن هذا  
 القائل ان الاصل في الاضافة العهد فعنى قسم الشيء ما هو معلوم كونه  
 قسما منه و لزوم كونه قسما له من التقسيم ان التقسيم يقتضيه وهو معنى  
 الجمل وعكس ذلك معنى كون قسم الشيء قسما منه ( قوله هذا عبارة عن  
 الادراك ) اعلم ان القوم اذا عبر في التقسيم في شق التصديق بقوله او تصور  
 معه حكم اضطربت الاقوال قال بعضهم التصديق عبارة عن الادراك  
 الجامع للحكم وهو مذهب المص وقال بعضهم الادراك المعروض للحكم  
 وهو مذهب تمس الدين الاصفهاني وفي كلا المذهبين الحكم خارج عن  
 التصديق وحقق بعضهم بان كلمة مع محمول على المعية الزمانية وظرف  
 مستقر متعلق يحصل فيكون التصديق عبارة عن المجموع التصورات والحكم  
 كما قررنا تحقيقه وكذلك اختلف في تحرير مذهب الامام قال بعضهم  
 التصديق عبارة عن التصورات الثلاث مع الحكم بناء على ظ كلامه  
 وقال بعضهم عن ادراكات اربع بناء على تحقيقه فيكون خمسة اقوال فقول  
 الش ان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم  
 قسم من التصور يطابق على الاقوال الخمسة الا القول الرابع والخمى  
 قدس سره فسر على القولين الاولين بناء على دلالة ظاهر العبارة وكذا  
 بناء على ظ كلام الامام فلا يرد على المحتى انك قسمت على مذهب الامام  
 وجعلت التصديق عبارة عن ادراك امور اربعة فحاصل هذا القول منه  
 قدس سره اعتراض على الش بان قوله التصديق ان كان عبارة عن التصور  
 مع الحكم يكون قسما من التصور لا يصحح على اطلاقه اذ على مذهب الامام  
 يكون التصديق عبارة عن التصورات مع الحكم الذى خارج عن العلم فيكون  
 التصديق عبارة عن داخل وخارج وهو خارج عن العلم وحاصل الدفع ان الكلام  
 مبنى على الظ بدلالة عبارة المص ويمكن دفعه بناء على التحقيق كما قررنا ويمكن  
 تقرير الاعتراض بمنع حصر التصديق بكونه عبارة عن التصور مع الحكم او عن  
 الحكم فقط لاحتمال وجود الواسطة على ما بيناه من الاقوال المختلفة وتقرير الجواب  
 ان الظ من عبارة القوم هذان الشقان وهذا القدر يكفي في العدول المشهور  
 عن تقسيم وامكان وجود الاخر لا بضروجه العدول ( قوله كما يدل عليه ظ  
 عبارة الخ ) اى على كون التصديق عبارة عن الادراك الجامع او المعروض  
 للحكم لان كلمة مع يدخل بين العارض والمعرض وبين المقارن والمقارن

ويكون مدخول مع خارجا عما قبله الذي يكون مقيد بالمقارنة والعروض  
 فيكون هذان القولان مدلولان للعبارة ( قوله واما اذا اريد بالتصديق ماهو  
 مذهب الامام الخ ) هذا مدار الاعتراض بان التصديق على هذا يكون  
 مركبا من العلم وغير العلم والمركب منهما خارج من العلم فكيف يتصور ان يكون  
 قسما من التصور حتى يلزم ان يكون قسم الشيء قسيما له حاسله ان كان  
 الحكم ادراكا يلزم على تقسيم المشهور قسم الشيء قسيما وان لم يكن ادراكا  
 فلا يلزم على الاطلاق بل ان فسر التصديق بالتفسيرين المذكورين واما  
 ان فسر بمجموع التصورات والحكم فلا يلزم كون قسم الشيء قسيما وهذا  
 تعرض الحنفي الى الجواب كما مر قبل كون التصديق عبارة عن التصور مع  
 الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصورات في الواقع سواء اريد في التصور  
 مع الحكم تصور مركب من الحكم او تصور مقارن للحكم لان المقيد قسم  
 من المطلق في الواقع وليس لك ان تقول التصور المركب من الحكم يستقبل  
 ان يكون قسما من التصور لانه قول هذا امر يلزم المذهب لا اعتباره بالنقسم  
 ونحن بفساد زجج عبارته في التقسيم على عبارة اخرى فيه بانه يلزم احديهما  
 فساد ناس منها دون الاخرى واما هس التقسيم فساد فخرج عما نحن فيه وبهذا  
 دفع ما ذكره السيد السدائي ههنا ما بهل العقل فلا وجه لما قيل من ان هذا  
 مبنى على عدم الفرق بين المفيد والمركب هذا لان مراد القائل ان الاعتراض  
 بفساد التقسيم بناء على مذهب الامام مشترك بين تقسيم المشهور وقسم  
 المص ومراد السدائي توجيه ادول المص من تقسيم المشهور ووجه ادول  
 على تقسيم المشهور دون تقسيم المص هو اول ( قوله ولا ياتر ان التصديق بهذا  
 المعنى قسم من التصور الخ ) ففي الظاهر مشعر بانوار ان يكون التصديق بهذا  
 المعنى قسم من التصور ويؤيده في الاروم في دلائل دون في القول ان المركب  
 من الشيء وغيره يجوز ان يكون ممما من ذلك الشيء ودرجته من الماهية  
 المركبة من الجس والقصل او الفصل غير الجس مع انهما قسم من الجس  
 ومدرج تحت كالجو ان المسمى اذا انشا مركب من الحيوان والساطق  
 مع ان الانسان قسم من الحيوان ومدرج تحته ويجوز ان لا يكون قسما  
 من ذلك الشيء وه درجته تحت كالايت المركب من السقف والدار اذا ثبت  
 لا يكون قسما من السقف ولا مدرج تحته وخلاصة ان كان المركب والاجزاء  
 من الامور العينية يجوز ان يكون المركب من الشيء وعبره عنه من ذلك الشيء

ومندرجاً تحته وان كان المركب والاجزاء من الامور الخارجية لا يجوز ان يكون  
المركب من الشيء وغيره قسماً منه كالبيت والسقف والجدار وما نحن فيه  
الظ من قبيل الثاني لان الحكم ان كان فعلاً يكون من الموجودات الخارجية  
اذ قسم الموجود الخارجي عند الحكماء ينهى الى مقولات عشرة احدها  
جوهر وبقية عرض موجود في الخارج فاذا كان التصديق مرصفاً  
من التصورات والحكم يكون من الامر العقلي والامر الخارجي فلا يلزم قسماً  
من التصور فتأمل ( قوله بل يحتاج الخ ) معطوف على قوله فلا يظهر معنى  
يكون هنا الحكم نظرياً فلا يثبت نفيه وانباته واذا اريد بالتصديق ماهو  
مذهب الامام يحتاج الى الاستدلال في زوم المحذور المذكور بان يقال  
ان التصديق بمعنى المجموع قسم التصور المأخوذ في التقسيم الذي هو المشهور  
وهو يذهب بناء على الجعل وان لم يكن في نفس الامر كذلك وقد جعلته  
في التقسيم المجهود قسماً من العلم وهو المقسم ونفس التصور الذي هو قسم  
في الجعل فيلزم ان يكون قسم الشيء قسماً منه ( قوله كما انه بمعنى الحكم الخ )  
قبل انه قسم باعتقاد المص بناء على ما زعمه ان الحكم فعل انتهى نحن نقول  
ليس هذا على ما زعمه المص لان التقسيم المشهور الى التصور والتصديق  
والتصديق ان كان عبارة عن الحكم على ما ذهب اليه الحكماء سواء كان  
فعلاً او انفعال يكون مقابلاً للتصور بلا قيل وقال ولذا جعله مشبهاً في كونه  
قسماً اذا كان التصديق عبارة عن المجموع ( قوله من قسم العلم الى التصور  
والتصديق الخ ) هذا توجيه عبارة القوم في تقسيم العلم بتحرير المراد لكن المراد  
لا يدفع الايراد فيكون هذا الورود سبباً كافياً للعدول وان اورد على التقسيم  
المعدول اليه ايراد اخر من جهة اخرى فرض الحشى يحتمل ان يكون ايراداً  
على الش بان عبارة القوم يصح بادنى عنابة فلا يقتضى هذه الدغدغة  
مع ان سياق كلامه يقتضى وروده بحيث لا يندفع عنه وان يكون تحقيقاً  
للقام ودفع الاعتراض عن القوم وتعرضاً للمص بسبب العدول ( قوله لم يرد  
بالتصور آه ) بيان لنشأه الايراد وسنده قوله بل اراد بالتصديق آه ( قوله ادراك  
ماعدا ذلك آه ) اضافة الادراك لامية والالزام شمول القسم على القسم فتأمل  
( قوله متقابلاً ليس احدهما آه ) لانضمام القيود المتباينة ( قوله واما التصور  
بمعنى الادراك مطلقاً آه ) جواب عن سؤال مقدر بان يقال لافرق بين ادراك  
ماعدا ذلك وبين الادراك مطلقاً فيلزم المحذور ان المذكوران اذلاً كان

معنى التصور ادراكا مطلقا فيكون في ادراك ما عدا ذلك من قبيل استعمال  
العام الشامل في بعض الجزئيات من حيث انه فردا من افراده لانه حيث  
الخصوصية فيكون القسم مراداً للقسم فاجاب عنه بانه ان التصور مشترك  
افضل قد يستعمل في الادراك المطلق فيكون مراداً للعلم وبهذا المعنى  
ليس مراد فاق القسم بل معنى الادراك المغير للادراك المسمى بالحكم فلا يلزم  
شيء من المحذورين ( قوله واما اذا اراد بالتصديق آه ) عطف على قوله  
بل اراد بالتصديق بمعنى اذا اريد تطبيق تقسيم القوم على مذهب الامام  
فلا يلزم المحذور اذ لا اريد بالتصديق المجموع المركب من الادراك والحكم  
يراد بالتصور ما عدا ذلك فيكون التصديق قسم التصور بمعنى الاخص  
وهو ادراك مغير الى ادراك المجموع من التصورات والحكم وقسمه من التصور  
بمعنى الاعم وهو الادراك المطلق العام الشامل للتصديق والتصور فلا  
اشكال ولا محذور على مراد القوم من التقسيم وان ورد على ظاهره بسبب  
عدم التقييد للتصور الذي هو قسم من التصور المطلق فان قيل كيف لا محذور  
في تقسيم القوم اذ ير د عليه ان التصور والتصديق يقسمان الى العلم والجهل  
فلو انقسم اليهما يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وانه مع قلنا هذا مشترك  
الورود بين تقسيم القوم وبين تقسيم المص والمراد من قوله لا محذور في د ايضا  
نفي المحذور الذي اورد على تقسيم القوم وهو لزوم قسم الشيء قسمين او قسم  
الشيء قسمين وجواب هذا لا يراد المشترك للورود ان العلم ههنا عبارة عن التصور  
الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة وهو اعم من ان يكون مطابقا او لا يكون  
ان كان مطابقا وهو العلم اليقيني وان لم يكن فهو الجهل المركب ( قوله  
لان التصديق الخ ) دليل لقوله لا محذور اي المحذور المذكور لا ملاقا والا  
فلا يتم التقريب تصويره هذا اذا اريد من التصديق هكذا في تقسيم القوم  
لا يلزم كون قيم الشيء قسما ولا قسم الشيء قسما اذ لا اريد هكذا يكون  
التصديق قسما للتصور بالمعنى الاخص وقسما من التصور بالمعنى الاعم  
وكما كان كذا لا يلزم هذا المحذور فينتج الملة ( قوله نعم ظ عباراتهم الخ )  
كلمة نعم من حروف الايجاب موضوع لتقرير ما سبق كانه فيل وان لم يورد  
على تقسيم القوم بناء على هذا التحرير لكن لفظ التصور في القسم والقسم  
شيء واحد لا يخ عن الاضطراب والالتباس فاجاب بتقريره وتسليم الالتباس  
فلعله اشارة الى سبب عدول المص وهو الالتباس الظاهري ( قوله هذا الكلام

يدل على ان الخ ( وجه الدلالة ان قوله فلا ورود له لان اختيار ان التصديق  
 آه اسلوب ورود السؤال بالترديد المذكور والجواب باختيار الشق الاول ودفع  
 المحذور بقوله قلنا ان اردتم به كذا وكذا مع ان هذا مسوق لبيان الفرق بين  
 تقسيم المص وبين تقسيم المشهور بالنسبة الى ورود هذا السؤال فان كان  
 في تقسيم المص واردا ومندها لازم ان يكون في تقسيم المشهور واردا لاندفاع  
 والالم يفرق بينهما ولا وجه للعدول ولاقائمة لبيان فلا وجه لما قيل من ان  
 فيه نظر ان اراد ان هذا الكلام يدل على ورود هذا الاعتراض على ما هو  
 مراد القوم من التقسيم المشهور فهذه الدلالة ممة وقد ظهر عليك مما  
 بينا لك آتفا ان اعتراض الش على تقسيم وهذا القدر يكفي وان اراد به  
 انه يدل على ورود على تقسيم فالدلالة مسلمة والاندفاع بموادها قصد  
 التنبيه غير مسموح انتهى ( قوله الان اندفاعه عن تقسيم المص آه ) هذا  
 بيان تفرقة بين التقسيمين في الجملة اذا اخذ في تقسيم المص قيد فقط بخلاف  
 تقسيم المص ( قال الش الثاني ان المراد بالتصور آه ) حاصل الاعتراض  
 على تقسيم المشهور لزوم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره المستلزم لاجتماع  
 النقيضين او لزوم تقوم الشيء بالنقيضين او اشتراطه بنقيضين وكلاهما محال لانه  
 لا يخفى من ان يراد بالتصور الذي هو القسم الحضور الذهني مطلقا او المقيد بعدم  
 الحكم فان اراد الاول يلزم المحذور الاول وان اراد الثاني يلزم المحذور الثاني  
 لكون التصور جزء من التصديق على مذهب او شرطامنه على مذهب فقط  
 علم ان منشاء الاعتراض الثاني التصرف في قسم التصور من تقسيم المشهور  
 بلا تعرض الى قسم التصديق منه ومنشاء الاعتراض الاول التصرف  
 في قسم التصديق بلا تعرض الى قسم التصور فيحمل على الظ وهو التصور  
 المطلق ففي مثل هذه العبارة شان السائل اراد اعتراض كيف ما يشاء  
 ان شئت يعترض بوجه دون وجه مع التجاهل عنه وان شئت بوجهين  
 ون شئت يسلم بوجه ويعترض بوجه وليس في القانون ان يدفع السائل  
 باستفتاء سؤالك عن سؤال آخر ويقول ان السؤال هكذا اولى من كذا على  
 ما لا يخفى على من له بضاعة في قانون التوجيه فلا يرد ما قيل ان الوجه الاول  
 مبني على الجزم بان المراد بالتصور الحضور الذهني مطلقا وهذا الوجه  
 مبني على التردد فيه فلا يكون ورود الاعتراض على التقسيم من وجهين  
 بل من احد الوجهين والجواب عن ان المراد ان يتوجه عليه الاعتراض

من وجهين وان كانا من شخصين انتهى لانه يبنى او لا سؤاله على كون التصور  
بمعنى الحضور الذهني بناء على اطلاقه وتبادره بلا جزم ثم يتردد بين المعنيين  
ويبنى عليه سؤال آخر فلا مانع لورود الوجهين معانهم يحتمل ان يكون  
الش حاكيا هذين الوجهين احدهما من شخص والاخر من شخص آخر  
فان قيل وجهه الاولى والثانوية في الاعتراضين مع ان الله بالعكس لان مدار  
الاول التصرف في التصديق ومدار الثاني التصرف في التصور قلت  
ان خلاصة الاعتراض الثاني يرد على تقييم المص ايضا فلا يصلح ان يكون  
سببا للعدول والورود ان التصور الساذج لو كان معتبرا في التصديق كان عدم  
الحكم معتبرا فيه والحكم معتبرا فيه ايضا فيزم اعتبار الحكم وعدمه  
في التصديق وانه مع فلسفا تصدى الى الجواب بخلاف الاول ( قال الش  
او المقيد بعدم الحكم الخ ) اذ لفظ التصور مشترك بين هذين المعنيين قيل  
المراد بالمقيد بعدم الحكم المقيد بعدمه على انحاء ثلثة من عدم معية الحكم  
وعدم صدق الحكم عليه وعدم تركه من الحكم فان عدم الحكم في القسم  
الاول انما يتضح بالقسم الثاني فالترديد جامع لا يخرج عنه انتهى يعني  
ان التصور مقابل التصديق وفي التصديق اقوال ثلثة هو الحكم او تصورات  
مع الحكم او مجموع تصورات وحكم والتصور يكون ماعدا في نفس الامر  
سواء كان ملحوظا في هذا الاعتراض او لا فلا وجه للقول بانه ليس بسى لانه  
مبنى على التفتيش عن حال التصديق وانه غير ملحوظ في الوجد الزاني ( قال  
الش ان معنى الحضور الذهني الخ ) يعني حوجب الانقسام كون السى اخص  
من نفسه واعم من نفسه لكون القسم اخص والمقسم اعم ماهذا التناقض  
ويوجب كون السى اعم من شئ وبما انه لكون الغير قسما منه وقسما لنفسه هذا  
ايضا تناقض فقد علم ان هذا يستلزم فسادين البتة فلا يرد ان القسم لاحدا لـ  
غير المقسم لبطان التقسيم الى النفس فلا مدخل القول والى غيره في بيان  
الفساد كما يوهمه البيان فينبغي تركه انتهى على ان الانقسام يقتضى شيئين  
فلا تصور تركه ولا يخفى عليك انه على هذا الارادة يلزم ما يلزم في الوجه  
الاول من قسم الشئ قسما وقيم الشئ قسما وكذا يلزم في الوجه الاول  
ما يلزم في هذه الارادة من انقسام السى الى نفسه والى غيره لكن اكتفى  
بذكر بعض عن بعض آخر في الوجه الاول والثاني فتأمل ( قال الس وان معنى  
به المقيداه ) يعني ان معنى يكون مأخوذا في تعريفه على سبيل القيدية فيكون

تعريفه مركبا من التصور وعدم الحكم فح يلزم اعتبار التصور في التصديق لكن اللازم بطل كونه معتبرا فيه على وجه الجزئية او على وجه الشرطية والملازمة نظرية اثبتها بقوله فلو كان التصور معتبرا آه على طريق الخلف وملازمة هذا الدليل ايضا نظرية اثبتها بقوله لان عدم الحكم ح يكون معتبرا آه والحاصل اذا كان عدم الحكم معتبرا وما خوزا في مفهوم التصور اذا اعتبر التصور في التصديق يلزم اجتماع الحكم وعدم الحكم في التصديق فلا يقال اذا كان التصور مقيدا بعدم الحكم كان عدم الحكم خارجا عنه فلا يلزم من اعتبار التصور في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه اذ لا يلزم من جعل الشيء جزءا للشيء جعل عنده الخارج عنه جزءه فلامعنى لما قيل معنى قوله لكان عدم الحكم معتبرا فيه انه كان معتبرا في تحققه و كان تحققه متوقفا عليه وهذا لا يستدعى كونه جزءا منه انتهى اذ مدار السؤال كون عدم الحكم مأخوذا في مفهوم التصور فيكون ان يكون مأخوذا في مفهوم التصديق بلا ملاحظة التحقق وما صدق اذا جاب الشارح عن هذا الاعتراض في شرح المطالع بان عدم الحكم معتبر في مفهوم التصور والمعتبر في التصديق ما صدق عليه التصور لا مفهومه فلا يلزم المحذور ( قال الش معتبرا في التصديق الخ ) قيل اي فيما صدق عليه انتهى هذا ليس على ما ينبغي لان في جانب السؤال لا يلاحظ اعتبار فيما صدق بل على اطلاقه سواء كان معتبرا في ما صدق او في المفهوم ولما كان التصديق عبارة عن تصورات مع الحكم يكون مأخوذا في مفهومه ( قال الش كان عدم الحكم معتبرا فيه آه ) لان المعتبر في المعتبر في شيء معتبر في ذلك الشيء ( قال الش والحكم معتبر فيه آه ) ظرفية التصديق للحكم على تقدير كونه مركبا ظ وعلى تقدير كونه عبارة عن الحكم على مذهب الحكماء التباير الاعتباري يكفي في الظرفية المطلقة اذ التصديق عبارة عن الحكم مع شروط خارجية وهي التصورات والظروف الحكم المجرد ( قال الش والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني الخ ) هذا جواب باختيار الشق الثاني ودفع المحذور \* اعلان في كون التصور السازج معتبرا في تصديق وجوه اعتبار مفهوم التصور السازج في مفهوم التصديق او في ما صدق عليه مفهوم التصديق واعتبار ما صدق عليه مفهوم التصور في مفهوم التصديق او في ما صدق عليه مفهوم التصديق وهي اربعة اوجه الاول وهو اعتبار مفهوم التصور السازج في مفهوم التصديق ليس بتحقيق



اذ مفهوم التصديق ادراك يحصل مع الحكم ولا شك ان المفرد فيه مفهوم مطلق التصور الذي هو لا بشرط شيء لا مفهوم التصور السازج الذي هو التصور بشرط لاشي قائم يمكن لنا ان تصور مفهوم التصديق بانه ادراك يحصل مع الحكم من غير ان يخطر ببالنا مفهوم التصور السازج وهو ادراك لا يحصل مع الحكم والثاني وهو اعتبار مفهوم التصور في ماصدق عليه مفهوم التصديق ليس بتحقيق ايضا اذ كم من مصدق لم يعرف مفهوم التصور يعني يحصل له علم يصدق عليه انه تصديق كن علم ان العالم متغير ولم يحصل له مفهوم التصور السازج وهو ادراك ليس مع حكم والثالث هو اعتبار ماصدق عليه مفهوم التصور في مفهوم التصديق متحقق لان مفهوم التصديق هو ادراك مع حكم يعتبر فيه معنى الادراك ومعنى الحكم ويصدق على كل واحد منهما انه ادراك ليس مع حكم والرابع وهو اعتبار ماصدق عليه مفهوم التصور في ماصدق عليه مفهوم التصديق متحقق ايضا فان كل علم يصدق عليه انه تصديق كالمجموع المركب من تصور زيد وتصور قائم وتصور النسبة الحكمية يوجد فيه علم يصدق عليه انه تصور سازج وهو كل واحد من هذه العلوم الاربعة واذا تحقق هذا فقد علم اذا اجيب بهذين الاعتبارين الاخيرين يدفع الاعتراض بلان تكلف فتأمل فان قيل اذا كان ماصدق عليه التصور السازج معتبرا في ماصدق عليه التصديق ومفهوم التصور السازج معتبرا في ماصدق عليه التصور فمفهوم التصور السازج معتبرا في ماصدق عليه التصديق لان المعبر في المعبر في الشيء معتبر في ذلك الشيء فيلزم تقوم الشيء بالنقيضين او اشتراطه بتقيضه على اختلاف المذهبين قلت لانم ان ماصدق عليه التصور اذا كان معتبرا في ماصدق عليه التصديق يلزم ان يكون مفهوم التصور السازج معتبرا في ماصدق عليه التصديق وانما يلزم ذلك ان لو كان مفهوم التصور السازج ذاتيا لما صدق عليه حتى يكون معتبرا في ماصدق عليه لكونه داخلا فيه فيلزم من اعتبار ماصدق مفهوم التصور اعتبار مفهومه فيه لاستلزام اعتبار الكل في الشيء اعتبار الجزاء فيه وليس كذلك لان مفهوم التصور السازج عارضا لما تحته واعتبار المعروض في الشيء لا يوجب اعتبار العارض فيه كما ان الحيوان معتبر في حقيقة الانسان وليس الجنسية التي هي عارضة له معتبرة فيها (قال الشافعي والحاصل ان الحضور الذهني الخ) حاصل الجواب ان الماهية قد يؤخذ بلا بشرط شيء وهو ههنا

الحكم وقد يؤخذ بشرط لاشئ وقد يؤخذ بشرط شئ والاول اهم من  
الاخيرين والتصور المقسم ماهية لا بشرط شئ والتصور التقسيم ماهية  
بشرط لاشئ والتصديق ماهية بشرط شئ والمعتبر في التصديق التصور  
المقسم هو ماهية لا بشرط شئ فلا يلزم اشكال \* اعلم ان اعتبارات الماهية  
بالقياس الى عوارضها هي ثلاثة تقيد الماهية بوجودها وتقيدها بعدمها  
واطلاقها بلا تقيد فالماهية اذا اخذت مع قيد زائد عليها تحسم مخلوطة  
وبشرط شئ ووجودها في الخارج مما لا شبهة فيه فان وجود الاشخاص  
في الخارج بين لاسترة فيه واذا اخذت بشرط الخلو عن الواحق سميت  
بمجردة وبشرط لاشئ وانها لا يوجد في الخارج والا يلحقها الوجود الخارجي  
والعين فلم يكن مجردة عن الواحق واذا اخذت من حيث هي مع قطع  
النظر عن المقارنة للعوارض والتجرد منها سميت مطلقة بلا شرط شئ  
وهذه اهم من الاولين وقد وجدت في الخارج باحدى قسميها وهي المخلوطة  
ووجو الاخص في الخارج مستلزم لوجود الام فيه فيكون هي موجودة  
فيه وذلك ظ اذا كان التركيب في الاشخاص خارجيا اي مركبا في الخارج من  
الماهية والتشخص واختلاف فيه قيل هل هو مركب في الخارج من الماهية  
والتشخص او هو مركب منها في الذهن ( قوله قيل يجزم على كلام المص  
ايضا الخ ) يعني ان الوجه الثاني للعدول يجرى في تقسيم المص فلا يصح كونه  
سببا للعدول اذ كما يصح التزديد في تقسيم المشهور يصح في تقسيم المص فيلزم  
الحضور فيكون مشترك الورود وفيه بحث امثل هذا التزديد يجرى في مقام  
يحتتمل ارادة الشقين على الانفراد وهنا اذا قيد التصور بلفظ فقط مع  
وقوعه في مقابلة التصديق فكيف يصح منه ارادة الحضور الذهني مطلقا  
وحل لفظ فقط على الغوف لوصح مثل هذه الارادة من مثل هذا المقام يرفع  
الامنية كليها من العبارات واما حل قيد فقط بيانا للاطلاق ودفعنا لتوهم  
تقيد التصور بعدم الحكم الناشئ من ذكره في مقابلة التصديق فبعد غاية  
البعد نم توجه المحذور وهو لزوم امتناع اعتبار التصور في التصديق بناء  
على الظاهر لكن يدفع بان سبب العدول هو الوجه الاول فقط ومع تمام الوجه  
الثاني وان ورد بعض محذور من الوجه الثاني في تقسيم المص وهذا القدر  
يكفي في السببية ( قوله ولزم ايضا ان يكون قيد فقط لغوا الخ ) لان المراد  
من التصور فقط ليس الاماهو المراد من التصور فلا فائدة اصلا فان قلت

فأثبته الدلالة على ان التصور خال عن الحكم وعدمه لم يقيد بمشيئتهما  
كما ان فائدته في الشق الثاني الدلالة على انه خال عن الحكم مقيدا بعدمه  
قلت الفائدة الاولى يحصل من لفظ التصور بخلاف الثانية فانها لا يحصل  
بدون القيد ففي مانحن فيه القيد لبيان الاطلاق وفي الشق الثاني لتقييد  
المطلق بصح قوله لا حاجة اليه اصلا قيل في كونه غير محتاج اليه مناقشة  
لانه ح يكون لبيان الاطلاق ودفع توهم ارادة فرد منه كما في قولك الانسان  
من حيث هو والمساوية لا بشرط نفي فانه ليس منهما لغوا لفائدة دفع  
ذلك التوهم والجواب ان الذهن لا ينساق في مقام التقسيم الا الى المطلق  
فلا حاجة في ذلك المقام الى دفع تلك التوهم ولذلك لم يتعارف فيما بين القوم  
بيان الاطلاق في ذكر الاقسام (قوله بعين ما ذكره آه) من لزوم ترك الثاني  
من التقيضين او مشروطا بتقيضه اذ يعتبر في التصديق الذي فيه الحكم  
عدم الحكم (قوله فان قلت قوله وجوابه الخ) خاصله اعتراض على المفهوم  
من القيل وهو ان الوجه الثاني غير صالح لكونه سببا للعدول اذ الوجه الثاني  
مشترك للورود فلا يصلح له وجوابه تسليم وروده ومنع لعدم صلاحيته  
اذ هو وارد على تقسيم المشهور للمص وندفع بخلاف تقسيم المشهور اذ هو  
وارد عليه غير مندفع فيصلح للعدول وجه اندفاعه من عبارة المص ظاهر  
من جهة ان القسم التصور فقط بقيد والمأخوذ في التصديق تصور بلا قيد  
ويفهم منه ان لفظ التصور مأخوذ في القسمين بكونه قدرا مشتركين  
القسمين فيعلم ان الاعتبار في التصديق التصور المطلق لا القيد بخلاف تقسيم  
المشهور على ما لا يخفى قبل هذا السؤال لا يليق بكلام المص لانه اما ان يرد  
في التصور كما هو ظاهر عبارة السؤال او في النصور فقط فان كان الاول  
اختر المص انه اراد به الحضور الذهني المطلق لا يراد عليه تقسيم المص  
الى نفسه لانه قسم العلم الى التصور فتدوّن المطلق وان كان الثاني واختار  
المص انه اراد به القيد بعدم الحكم لاراد عليه امتناع اعتبار التصور في  
التصديق لان هذا الاختيار لا يقتضي اعتبار عدم الحكم في التصور لجواز  
ان يكون مطلقا ويكون القيد مستغادا من قوله فقط انتهى انا قول بعد  
تصريح السائل التزديد في التصور فقط فكيف يقال في مقابلة السائل  
ان ردد في التصور الخ على انه على تقدير اختيار المص انه اراد به القيد بعدم  
الحكم يرد عليه امتناع اعتبار التصور في التصديق لان هذا الاختيار يقتضي

عدم اعتبار عدم الحكم في التصور لان التصور المطلق المعبر في التصديق  
متحقق في ضمن الفرد وهو التصور الساج كالإيجي ( قوله قلنا هذا الجواب  
الخ ) حاصله اثبات لعدم الوجه الثاني سببا لعدم لكون التقسيمين مشتركين  
في وروده واندفاعه بـ ( قوله بل هو بـ كلامهم انساب الخ ) معطوف  
على قوله هذا الجواب وترق في اندفاع الاعتراض من تقسيم المشهور اذ مدار  
الاندفاع كون لفظ التصور مشتركا بين المعنيين وهذا الاشتراك ظاهر من  
عبارة القوم اذ اخذ في المقسم لفظ العلم بلا قيد وفي القسم ايضا التصور  
بلا قيد ومعلوم ان القسم اخص من المقسم مع انه اطلق على كليهما فيظهر  
اشتراكه بخلاف عبارة المص اذ اخذ فيها القسم بالقيد فلا يظهر الاشتراك  
الا ان اطلاقه على المقسم وعلى ما يقابل التصديق فمعلوم من المتعارف  
المنهور فلا وجه لما قيل فيه بحث لانه ان اراد بكلامهم مجرد عبارة التقسيم  
فلا خفاء في عدم دلالاته عليه وان اراد به ما يتناولها وغيرها كما يدل عليه  
قوله مع انهم يطلقون التصور مرادفاً للعلم فيرد عليه ان كلام المص ايضا  
يدل على الاشتراك لان عبارة المذكورة في التقسيم يدل على ان لفظ التصور  
موضوع بازاء الحضور الذهني مطلقاً كما ان تعريفه بمطلق التصور بما هو  
تعريف العلم يدل عليه ايضا مع انه يطلق لفظ التصور في مواضع من كتابه  
على ما يقابل التصديق انتهى ( قوله حيث ذكروا التصور في مقابل آه ) تعليل  
لقوله انما تظهر من كلامهم هذا القول يتضمن حكيم بسبب القصص احدهما  
يظهر من كلام القوم واثنيهما لا يظهر في كلام المص دليل الاول قوله حيث  
ذكروا آه ودليل الثاني قوله واما كلام المص آه حاصل الدليل الاول انه لما  
ذكروا في كلامهم التصور بلا قيد في مقابل التصديق وادعوا انه ما يقابل  
التصديق قطعاً مع انهم يطلقون التصور مرادفاً للعلم كان للتصور عندهم  
معنيان مقابل التصديق واثنيهما مرادف العلم مطلق وكما كان كذا يظهر  
من كلامهم اشتراك التصور لكن المقدم حق والتالي مثله فينتج المطوح حاصل  
الدليل الثاني انه لما جعل المص التصور فقط كان اعتبار عدم الحكم مستغداً  
من قيد فقط وليس داخلاً في مفهوم لفظ التصور وكما كان كذا لا يقتضي  
الا ان يكون للتصور معنى واحد متناول للتصور فقط وللتصور مع الحكم  
بلا دلالة على اطلاق التصور على ما يقابل التصديق وكما كان كذا لا يظهر  
من كلام المص اشتراك لفظ التصور لكن المقدم حق والتالي مثله فينتج المط

فتفرع الحشى قدس سره على مجموع الدليلين قوله فانفتح بما ذكرنا آه  
 فتأمل ( قوله مع انهم بطلقون الخ ) هذا التقييد ليتفرع على المقيد قوله  
 فالتصور عندهم معنيان والالم يتفرع فتأمل ( قوله واما كلام المص آه )  
 امام معطوف على قوله انما يظهر او على قوله حيث ذكرنا آه على كلا الاحتمالين  
 اشارة الى دليل عدم الظهور من كلام المص ( قوله لانه جعل التصور فقط  
 مقابلا آه ) اما متعلق بقوله فلا دلالة له عليه واما بقوله فلا يقتضى الا  
 ان يكون آه واما متعلق بمقدر مشتل على الكل على الاجمال اى المذكور  
 ثابت لانه كذا يدل عليه تربيعة ( قوله وبهذا الاشتراك يدفع الاعتراضان  
 آه ) اما اندفاع الاعتراض الاول فلانه يختار كل واحد من التبيين في دفع  
 المحذور يختار اولاً كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم فيقال فان اريد  
 بقوله والتصور مع الحكم قسم من التصور السازج لانم كون التصديق قسمه  
 وان اريد التصور المطلق لانم قد جعل في التقسيم قسمه اذ القسم في التقسيم  
 هو التصور السازج ويختار كون التصديق عبارة عن الحكم فيقال ان اريد  
 بقوله هو نفس التصور السازج لانم كون العلم نفس هذا التصور وان اريد  
 التصور المطلق لانم قوله فيكون قسم الشيء قسمه واما اندفاع الاعتراض  
 الثاني فلانه يختار الشق الثاني فيمنع قوله لو كان التصور معتبراً في التصديق  
 كان عدم الحكم معتبراً فيه بانا لانم لزوم كون عدم الحكم معتبراً فيه اعاً سبب  
 لو كان الاعتبار بالتصور المقيد مع انه ليس كذلك للمعتبر التصور المطلق  
 اذ التصور من اللفاظ المشتركة والمراد من التصور في التصور مع الحكم  
 التصور المطلق فافهم قبل تنويع الشرح جوابه جواباً عن قبل في الصوم  
 والصغير اجمع الى الاعتراض من وجهين لا اله الا الواحد اني اذ ادخل لا اله الا  
 التصور على المعين في دفعه بل بكيفية ان يقال ان المعبر فيه المطلق دون  
 المقيد انما يحتاج اليه في دفع الاول انتهى وفيه بحث اذ لو لم يكن من اللفاظ  
 المشتركة يختص لفظ التصور في تقسيم المنهور على التصور المقيد فكيف  
 يقال التصور في التصور مع الحكم المطلق دون المقيد اذ لا معنى للتصور الا  
 المقيد فتأمل ( قوله واما اندفاعهما عن تقسيم المص آه ) اى باختبار ان  
 التصديق عبارة عن التصور مع الحكم اذ لا كان القسم عبارة عن التصور  
 المقيد لا يلزم شيء من المحذورين المذكورين ولا امتناع اعتبار التصور في  
 التصديق اذ الاعتبار هو التصور المطلق لا المقيد لهذا لم يعترض السارح

الى الجواب من الاعتراض الثاني من جانب المص قبل انحصار الجواب  
بالاول ثم اذ لا يخفى انه مندفع بالجواب الثاني كما صرح به بقوله كما يدفعه عن  
كلام المص انتهى يمكن ان يجاب بانه بلا حطة قصر الشاح بيانه الى هذا  
الجواب وبانه اذا دفع التمسى بالجواب ولا يدفع بجواب آخر اذا المدفوع لا يدفع  
وبان يقال انه لا دلالة في كلام المص على الاشتراك مع ان الجواب لا يتوقف  
على الاشتراك اللفظي سواء كان مشتركا او لا يجاب بان المعبر مطلق التصور  
لا المقيد حتى يلزم اعتبار الحكم وعدم الحكم واما كلام المحشى هذا الجواب  
كما يدفع الاعتراض الثاني عن كلام المص يدفعه الخ فبني على السؤال الذي  
حل لفظ فقط فيه على الفوفح بدل الكلام على الاشتراك اللفظي فههنا  
الاعتراض الثاني المدفوع من كلام المص باعتبار ترديده الثاني وهو لزوم  
امتناع التصور في التصديق ( قوله وكذا المعبر في التصديق الخ ) قبل لا يلازم  
كلام المص لان كلامه لا يحتمل ان التصديق عنده متروك بالتصور انتهى  
انا اقول وان لم يلازم على ظاهره كلامه لكن الاعتراض مبني على كلا التقديرين  
من **كون التصديق عبارة عن الحكم** او عن التصورات مع الحكم تقرير  
السؤال بناء عليه لقصد المطابقة بينهما ( قوله وذلك يلزم تركب التمسى من  
القيضين آه ) لما كان التصور مقيدا بعدم الحكم فالظاهر ان يكون القسم  
وهو التصور المقيد عبارة عن المقيد والقيد مفهوما وذاتا بمعنى يتحقق المقيد  
والقيد معا في ماصدقه هذا المفهوم فاعتبار هذا التصور في التصديق سواء  
بالجزئية او بالشرطية يكون مفهوما وذاتا بمعنى يكون جزم من مفهوم التصديق  
او شرطا له وجرء مما صدق عليه مفهوم التصديق او شرطا له فيلزم على  
مذهب الامام تركب التمسى من النقيضين في المفهوم والخارج وعلى مذهب  
الحكيم اشتراط التمسى بنقيضه في المفهوم والخارج فالكل بط لاجتماع القيضين  
فعلى هذا قول النصارح اعتبار الحكم وعدمه في التصديق عام على مذهبين  
بحمل ظرفية في على الظرفية المطلقة اعم من الحقيقة كما في مذهب الامام  
ومن المجاز كما في مذهب الحكيم من قبيل ظرفية الشروط وللشروط لكونه  
محلا له قد علم ان اجتماع القيضين يلزم في تسمى واحد وهو التصديق  
في الخارج مثلا في الصديق في زيد قائم وغير ذلك على كلا المذهبين فلا يرد  
ما قبل وفيه ان المحال اجتماع النقيضين في المفردات بمعنى حملهما على تسمى  
واحد لا يثبتهما في الواقع الا يرى ان الانسان والانسان متحقق في الواقع

وما نحن فيه من قبل الثاني دون الاول ولك ان تقول لاستزاجهما اجتماع  
 التقيضين من القضا يا عني صدق قولنا الحكم معتبر في التصديق وقولنا  
 الحكم ليس بمعتبر انتهى ومنشاء هذا القائل عدم التفرقة بين لزوم اجتماع  
 التقيضين من هذا الاعتبار ووجوده في نفس الامر اذ ليس متحققا في نفس  
 الامر البتة لكن يلزم من هذا الاعتبار مسل استحالة اعتبار الحكم وعدمه  
 في التصديق لامناسبة له اذهب الحكم حتى يستدل عليه بانه يستلزم  
 اشتراط النفي بتقيضه على مذهب الحكم اذ التصديق على مذهبه وهو  
 الحكم لاما اعتبر فيه الحكم ولا ما اعتبر في تحققه الحكم اذ التي لا يعتبر في نفسه  
 ولا في تحقق نفسه ويمكن دفعه بان اعتبار الحكم في التصديق بمعنى ان  
 التصديق هو التصور بشرط تنفي هو الحكم المنترك بين الحكم والامام  
 وكذا ان اشتراط النفي بتقيضه يلزم الامام ايضا لانه لا ينكر ان الحكم مع  
 كونه جزءا من التصديق كالصور بتوقف عليه ولا يمكن ان يقال ان تركيب  
 النفي من التقيضين يلزم الحكم ايضا لانه لا ينكر وجود المجموع الذي سماه  
 الامام تصديقا الا ان يقال مراده بالنفي التصديق فكانه قال لانه يلزم  
 تركيب التصديق من التقيضين على مذهب الامام واشترطه بتقيضه على  
 مذهب الحكم (قوله وفيه بحث لان المعتبر في التصديق الخ) هذا بطلان  
 لجواب الش في الظ وفي التحقيق جمع بين كلامي الش في شرح المطالع وهما  
 حيث اجاب عن هذا الاعتراض الوارد على التقسيم في شرح المطالع بانه  
 ان اردتم بقولكم ان التصور معتبر في التصديق ان مفهوم التصور معتبر فيه  
 فلا تم ومن البين انه ليس بمعتبر فيه فكف من صدق لم يعرف مفهوم التصور  
 وان اردتم ان ما صدق عليه التصور معتبر فيه فسلم ولئن لانتمانه بدم ان يكون  
 عدم الحكم معتبرا فيه وانما يلزم ان لو كان مفهوم التصور ذاتيا لما تحته وانه  
 لم انتهى وجوابه هما ان التصور المطلق معتبر في التصديق دون التصور  
 السازج فيخالف كلاما في الجملة مع انه يعترض على ظاهره ان المعتبر  
 في التصديق في نفس الامر تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور  
 النسبة وهذه التصورات تصورات خاص مستفاد من القول الش فيكون  
 تصورا سازجا البتة لعدم تحقق المطلق الا في ضمن الخاص وافراد التصور  
 المطلق اما تصديق او تصور سازج فاذا اتى الاول تحقق الثاني بالضرورة  
 فيبقى الاشكال وخلاصة جوابه ان المعتبرات التصور السازج يعني ما صدق

عليه مفهوم التصور السازج لكن عدم الحكم المأخوذ في المفهوم من قبيل  
 الصفة والقييد يعني من العرضيات لامن الذاتيات ومن اعتبار العروض  
 والموصوف في الشيء لا يلزم اعتبار العارض والصفة سواء كان شرطا او شطرا  
 فلا يلزم من اعتبار التصور السازج في التصديق الاكون ماصدق عليه  
 بدون العارض والوصف جزء للتصديق او شرطا لتحقيق التصديق  
 فيلزم تركيب التصديق من الحكم ومن الموصوف بقبض الحكم او اشتراط  
 الحكم بالموصوف بقبضه وليس بمحال وبهذا التحقيق يدفع الاشكال  
 ويجمع بين كلاميه بان مافي شرح المطالع مبني على التحقيق واما الكلام  
 ههنا مبني على ماهو الظقريبا الى فهم البتدى اذا اعتبر في كل قسم  
 هو مورد القسمة ويمكن ان يقال في التحقيق كلالجوابين يرجعان الى شيء  
 واحد وهو ان اعتبار التصور في التصديق ان كان بحسب المفهوم يكون  
 مطلق التصور معتبرا فيه وان كان بحسب الذات و ماصدق يكون ماصدق  
 عليه التصور السازج و ماصدق عليه التصور السازج عين ماصدق عليه  
 التصور المطلق اذ عدم الحكم من الوصف والعرض لامن الذاتيات حتى  
 يتحقق في ضمن ماصدق عليه فرجع الجوابين واحدا فأمل ( قوله لان المعتبر  
 في التصديق الخ ) هذا على تقدير كون اعتبار ماصدق عليه التصور  
 في ماصدق عليه التصديق فحاصله ان المعتبر في التصديق ليس التصور  
 المطلق لان المعتبر فيه هذه التصورات وكل من هذه التصورات تصور خاص  
 مستفاد من قول الش ولا شيء من التصور الخاص المستفاد منه تصورا  
 مطلقا بل تصور سازج قوله فيكون اشارة الى النتيجة ويحتمل ان يكون اباتا  
 للمقدمة المهمة من جانب المعارض قوله فالاشكال باق على حاله يدل عليه  
 واشير الى النتيجة ( قوله اذا كان نظريا الخ ) هذا قيد لكل واحدا من نظرية  
 الطرفين بلا واسطة فظ واما نظرية النسبة بلا واسطة فلانه قد يكون  
 المحمول مما يمنع العقل ثبوته للموضوع كقولنا الانسان طائر في الهواء او سائر  
 على الماء وغير ذلك مما لا يجوز العقل ثبوته بلاملاحظة مطابقته للواقع  
 اولا مطابقته ولان المقولة النسبية نظرية والالكان كلها بديها مع انها  
 وقع الاختلاف فيها فلا يرد ما قيل ان نظرية كل من تصور الطرفين واحتياجه  
 الى النظر انما هي بالذات ونظرية تصور النسبة انما هي بواسطة احتياج  
 تصور طرفها اليه فتصورها في حد ذاتها خال عن الاحتياج الى النظر



وعنده بل احتياجه تابع لا احتياجه تصور الطرفين كليهما او احدهما انتهى  
وقبل ان في استفاده تصور النسبة من القول الس تأملا فانها من الجريبات  
الحقيقية والجري الحقيقي لا يكسب وان كان نظريا على ما حقق فيما بينهم  
ففيه بحيث قال الجري الحقيقي وان لم تعرف تستغنى بالتعريف بعدم تعريفه  
باعتبار ماهيته وحقيقته مبرر مسلم على ان النسبة من الامور العقلية ومن الامور  
المنوعة ( قوله فسد اعترى في الصديق شطرا او سطرطا الخ ) اي اذا كانت  
ذلك التصورات في نفس الامر تصورات سارحة يكون المعترف في التصديق  
سطرا او سطرطا هذه التصورات السارحة في نفس الامر فلا يكون التصور  
يعني التصور الذهني مطلقا مبررا فيه فيبقى الاشكال واما القول بان المعترف  
في الصديق هو التصور المطلق في ضمن هذه التصورات السارحة دون  
اعتبار الوصف بعدم الخلق فحقيق الحق قدس . . . فاحد هذا الحقيقة  
بعض الفصل . فقال في تفرع هذا القول على ما تقدم نذر لان كون كل واحد  
مهما تصور اسارحا لا يقتضي انه سارح من حيث انه تصور سارح لم لا تصور  
ايه . من حيث انه تصور مع قطع النظر عن اليد بل الحق ذلك لاما  
ادارحه الى واحدنا تعلم بالضرورة ان الاحتياج اليه في الصديق سطرطا  
او سطرطا تصور ذات الخلق عليه المص في نفس الامر بعدم الخلق  
لان حيث انصافه به فذاك المبدء من دون اليد ففتح ان المعترف  
هو التصور لا سطرطا . وان كان موصوفا بعدم الخلق رجع اليه اساندا  
في هذا السرح الى ما هو مذكور في سرح المطالع . . . ( قوله الخواتم  
ان مال الخ ) هي ان عدم الخلق المأخوذ في تعريف التصور السارح علم  
ان سمعه له وقد عرج اثاره وهذه الفسدة لا بدحاج في انه ان سارح في  
عن اثاره المعترف في الصديق ذات الخلق و السارح فلا بدحاج عدم الخلق  
فيه لعدم دحواله في ذاته وذلك لان الذي قد عرف بالذات فدخل احراه  
التعريف في ذات المعرف وقد عرف بالمعريفات فلا يدخل في من اح انه  
في ذاته تعريف الانسان بالحيوان والحق والملائكة الصالحات هي الامور  
السارح من قبل السارح فلا يلزم من حرمانه ولا من سرطيته حرمان عدم  
الحكم وسرطيته فلا يلزم الحدوث بل لا يلزم من اثار ذات التصور  
فيما صدق عليه الصديق اثار مفهوم التصور فيما صدق عليه التصديق  
لكونه يلزم وجود مفهوم التصور السارح مع مفهوم التصديق في من

واحد وهو المجموع المركب من تصور زيد وتصور قائم وتصور النسبة  
الحكمية بينهما والحكم اد يوجد فيه مفهوم التصديق وهو ظ ويوجد مفهوم  
التصور السارج لصدقه على كل واحد من احراه وما ذاك الا احتما  
المتنافين قلت المنافة بين التصور والتصديق بحسب الصدق اى لا يكون  
شيء واحد يصدق عليه انه تصور ومع ذلك يصدق عليه بعينه انه تصديق  
ولا منافاة بينهما بحسب الوجود فانهما يجتمعان بحسب الوجود اى يمكن  
ان يوجد معا كما اذا علقنا ان زيدا قائم قد حصل لما تصديق وهو المجموع  
وتصور سارج وهو تصور زيد وتصور قائم وتصور نسبة القائم الى زيد  
قد اجتمع التصديق والتصور معاير ان المفهوم وكذلك المنافة بين  
الحصول مع الحكم وبين عدم الحصول مع الحكم انما هى اذا اعتبر اتحاد  
الموضوع اى لا يمكن ان يكون شئ يحصل مع الحكم وذلك الشئ بعينه  
يكون يحصل لامع الحكم واما وجود الحصول مع الحكم فى شئ ووجود عدم  
الحصول مع الحكم فى شئ آخر فى ضمن ذلك الشئ فلا منافاة بينهما فيمكن  
ان يوجد الحاصل مع الحكم للمجموع وغير الحاصل مع الحكم يوجد لكل  
واحد من الامور الاربعة كما بنا فاحفظ فلا وجه لما قيل من جواب المحسى  
قدس سره جواب حدلى يدفع الاعتراض المذكور اعنى تركب الشئ  
من النقيضين على مذهب الامام واستراط الشئ بقيضه على مذهب  
الحكماء واما الاعتراض الاخر فمدفوع لجواب آخر وهو تحقيق انتهى  
اذا الجواب الاول بتحقيقى ومعنى على كونه معنى النقيض بمعنى الرهقى على حكم  
ان نقيض كل شئ رصده على ان الجواب من سؤال ثم ورود سؤال آخر على هذا  
الجواب لا يقتضى ان يكون حدليا بالداهة ( قوله لا يلزم ان يكون صفته الخ )  
اسار بنى الروم دون بنى الخواز الى حوار كون الصفة حرة او غير حرة  
بما يكون الموصوف حرة منه كالحيوان الموصوف بالناطق اذ الحيوان جزء  
من الانسان و صفته ايضا حرة والتصور بالنسبة الى عدم الحكم يجوز ان يكون  
من قبيل الباى فلا يلزم على تقدير اعتبار التصور السارج فى التصديق  
اجتماع النقيضين فقد علم ان حاصل الجواب منع علامه المعارض ( قوله  
وليس كون تلك الخ ) اذ هذا الكون صفة لقطع الحشب فلو لم من جرئية  
الموصوف جرئية الصفة لكان هذا الكون حرة من السرير مع ان لم يقل به  
احد ويلزم فساد آخر وهو تركب التصديق من الوجود والمعدوم اذ الكون

أمر اعتباري وكذا الوجود بالنسبة إلى قطع وكسائر الأوصاف الاعتبارية  
أو غير الاعتبارية ( قوله ولا استعماله في ذلك الخ ) لأنه لا يلزم ح اجتماع  
التقيض في شيء واحد لأن اللازم منه حصول الشيء وتعيينه في موضعين  
مختلف ما إذا كانت الصفة داخلية في ماهية التصديق فإنه يلزم اجتماع  
التقيض أعني أن الحكم معتبر في التصديق والآن ليس بمعتبر في التصديق  
وكذا الحال إذا كان الموصوف شرطاً دون صفة ( قوله فإن شرط الصلوة آه )  
يعني أن الصلوة مسروطة بالظاهرة الموصوفة فإنه ليس بصلوة ومن شرطية  
الظاهرة لها لا يلزم شرطية صفة وهي الكون ليس بصلوة ولا يلزم اجتماع  
التقيض وهو الصلوة مسروطة بأنها ليست بصلوة ( قوله هذا هو الذي  
الذي أفاده آه ) العرض من هذا الكلام دفع السبع الوارد على الكلام  
في هذا الكتاب وحاصله كما قررنا في الملاحضة بحسب الطردون التصديق  
إذا اعتبر التصور المطلق في التصديق بناء على ما أمكن في العسباب وأما  
في التحقيق مما صدق عليه المعلوم للتصور المطلق عين ما صدق عليه  
مفهوم التصور السارج فالنظر إلى مفهوم التصديق المعرفية التصور  
المطلق والنظر إلى ما صدق عليه التصديق المعرفية ما صدق عليه  
التصور السارج وهو عين ما صدق عليه التصور المطلق فلا وجه لما قبل  
وأما أوردها الجواب الردود لأن المريب إلى فهم المتن هو أن  
وأما أقول ما لم يقدس سره لا يدفع عنه التشكيك إلا أن الملاحضة  
في معنى الجواب مع العلم بالفساد والعدول عن مع الإشكال الذي هو  
الجواب الخالي عن الفساد أجمع وأصح وعرض المريب إلى فهم المتن  
خصوصاً عن العلم المنتهي عرض فاسد لأنه فساد والله لا يحب الفساد  
اسمى ولقد أخط من سائر الفصول الكرام لا تخاسون عن مل هذا الكلام  
في حق القول العظيم لا ملاحضة الكلام ولا وصول إلى حقيقة المرام  
والله هو العور ودوا الفصل والأنعام ( قال السالط العلم أما يدعي وهو لم يثبت  
آه ) نادر أولاً إلى تقسيم العلم إلى الديهي والطري وتفرعاً منهما سرح الآه  
المص لأن في كلام المص يصدى إلى برهان عدم كون كل واحد من التصور  
والتصديق نظرياً وديهياً وذلك موقوف على تعريف الديهي والديهي  
لأنه من المادى التصوريه فإن قيل إن التقسيم ما دللنا من دواعي  
علم وكل علم إما ضروري أو سري فإن ضروري لا يشك في

وان كان نظريا لا يسلل الضروري فلا يكون مورد القسمة شاملا للتقسيم  
قلت اولاً لانهم ان مورد القسمة الى البدئى والنظرى علم بل المورد هو التصور  
والتصديق ولانهم ان كل علم اما ضرورى او نظرى فان العلم من حيث هو ليس  
بتصور ولا بتصديق بل اعم منهما فمورد القسمة ليس العلم الذى هو نفس  
التصور او نفس التصديق او عين النظرى او عين الضرورى لامتناع كون  
العام عين الخاص و ما بنا لانهم ان هذين المقدمتين يتجانسنا فان الحكم  
فى الكلية على جريئات العلم ومورد القسمة مفهوم العلم فلا اندراج للاصغر  
تحت الاوسط سئلنا لكن لم قلتم انه لو كان مورد القسمة ضروريا لم يسلل  
النظرى وانما يكون كذلك لو لم يكن ضروريا فى بعض العصور نظريا  
فى بعضها فان طبيعة الاعم يمكن بل يجب انصافها بالامور المتقابلة لتحقيقها  
فى الصور المتعددة اعلم ان تقسيم العلم الى التصور والتصديق اولاً ثم تقسيمه  
الى البدئى والنظرى ما بنا يوهم ان التصور والتصديق من الاقسام الاولى  
للعلم والبدئى والنظرى من الثانوية مع انه ليس كذلك بل كل من التقسيمين  
اولية لا يكون احدهما بواسطة الآخر كتقسيم الجسم الى الحيوان وغيره  
وبواسطة الحيوان الى الانسان وغيره لان حقيقة العلم هو الصورة الحاصلة  
عن الشئ من المدرك فمن جهة الصور المنزعة عنه تقسيم الى التصور  
والتصديق ومن جهة الحصول الى البدئى والنظرى واما تقديم التقسيم  
الى التصور والتصديق هالكونه موقوفاً عليه لبيان الحاجة الى المطلق  
بمرتين بخلاف التقييم الباقى ادهو موقوف عليه بمرتبة ( قال الس وهو  
لم يتوقف حصوله على نظر وكسب الخ ) التوقف ههنا بمعنى ان لا يكون  
شئ موجودا الا بعد وجود شئ آخر والحصول هو الحصول المعبر فى تعريف  
العلم المطلق والنظر عبارة عن ترتيب امور معلومة تصوريا او تصديقا  
والكسب اعم منه لسعوله على الاكساب بالالهام والتصفية وما به حصول  
العلم كبركالنظر والالهام والتصفية والتجربة والحدس والعقل والوجدان  
وغيرها والعلم الحاصل منها شامل للبدئى والنظرى والقوم خصصوا  
الحاصل بالنظر والالهام والتصفية بالنظرية ولما عداها بالبدئية ثم قسموه  
الى البدئى والنظرى حيث وجدوا فى انفسهم احتياج بعض التصورات  
والتصديقات الى النظر كتصور الملك والجن والتصديق بحدوث العالم  
واستعناء بعضها عنه كتصور الوجود والعدم والتصديق بامتناع اجتماع

التقضيي والمراذ من الاحتياج والاستغناء بالذات حتى يكون المستغنى في نفسه ضروريا ولو كان غير مستغن بالواسطة ويكون المحتاج في نفسه نظريا ولو كان مستغنيا بالواسطة فعرفوا البديهي بأنه مالا يحتاج في حصوله الى نظر وكسب والنظرى ما يحتاج في حصوله الى نظر وكسب ومرجع تعريف المص هذا حيث لما كان التوقف بهذا المعنى الاخص يفرج العلوم الحاصلة من الحدس والتجربة وغيرهم لانها وان توقفت على الحدس والتجربة ونموها لكن ليست متوقفة على الكسب والنظر والمراد من التوقف التوقف القريب فلا يرد العلم بالعلم النظرى الحاصل من النظرى مانه من العلم البديهي مع انه يدخل في تعريف النظرى لتوقفه عليه لان العلم الضرورى بالعلم النظرى وان توقف على النظر ليس توقفا قريبا ولما كان المراد من الحصول المأخوذ في تعريف العلم فلا يلزم للحصول حصول ، واعلم ان البديهي والنظرى يتفاوتان بتفاوت الاشخاص بل بتفاوت الزمان فالبديهي بالنظر الى شخص يكون نظريا وبالعكس وكذا بالنسبة الى الزمان فينتقض تعريفهما طردا وعكسا يمكن ان يقال ان هذين التعريفين من الامور الاعتبارية يعتبر فيه قيد الحيتية بل الحق في الجواب في مثل هذا ان البداية والنظرية يعتبران بالنسبة الى اوساط الناس بين الجبرزة والبلادة وهى تقدر على استخراج الاحكام من الشكل الاول فلا ينتقض بالبداية عند صاحب الجبرزة ولا بالنظرية عند صاحب البلادة فناء لم فهد علم ان اخذ الكسب في تعريف البديهي دون النظرى مبنى على تحقيق لامن قبيل التأكيد حيث ذهب بعض القوم الى ان الكسبي يقابل الضرورى ويرادف النظرى بناء على ان طرق الاكتساب هو النظر لا غير فلذا لم يؤخذ الكسب في تعريف النظرى وذهب بعضهم الى ان الكسبي اهم من النظرى لانه لا يلزم ولا ترادف بينهما بناء على ان الكسب كما يحصل بالنظر يحصل بمثل النصفية والالهام فلذا اخذ الكسب في تعريف البديهي (قال السكتصور الحرارة والبرودة الخ) هذا بناء على من تصور بقوة لامة فلا يحتاج الى نظر في حصوله وامان لم يتصور ولم يحسن بقوته الامة فلا يكون بديهي (قال النش كالتصديق بان النفي والاثبات الخ) النفي والاثبات بمعنى عدم بوث شئ لثي وثبوت شئ لثي لا بمعنى ادراك بوث نثي لثي وادراك عدمه لان الادراكين فلا مائة لاجتماعهما وارتفاعهما لعدم كونهما نقضين

وان متعلقا هما نقيضين ( قوله البديهي بهذا المعنى الخ ) يعنى ان هذا مقام مطلق العلم الاعم الشامل التصور والتصديق فيكون البديهي والنظري لكل واحد منهما مع ان البديهي يطلق على ما يقابل النظري التصديق فيكون قاصرا فاجاب بان البديهي قد يستعمل اعم مرادفا للضرورة ومقابلا للنظري المطلق وقد يستعمل اخص فهنا اعم فيكون مساويا للضرورة في الشمول الى التصور والتصديق لكن يرد ان اطلاق الضرورى على العلم مأخوذ من الضرورة بمعنى عدم القدرة على الفعل والترك الحركة المرتش ولهذا قد يفسر بما لا يكون تحصيله مقدورا للمخلوق والبديهي اعم من ان يكون قبل التوجه على التحصيل وبعد التوجه يعنى يحصل بالاختيار والاضطرار اللهم ان يقال الغرض ههنا لم يتعلق الى حصول العلم بالاضطرار والاختيار بل الى الاحتياج والاستغناء وبسبب هذا الغرض ثبت الترادف ومن جهة اخرى النسبة مسكوت عنها ( قوله ) وقد يطلق البديهي على المقدمات الاولى آه ) اى القضية التى بعد تصور الطرفين يحصل الجزم بالنسبة فلا يحتاج الى نظر والتعبير بالمقدمة لان من شأنها ان تجعل جزء قياس برهاني وكذا يعبر بالمقدمات اليقينية القضايا الست التى يتركب منه البرهان لان مدار تخصيص هذه القضايا من بين القضايا بالتعداد وباليقينية كونها جزء للقياس قيل وقد يطلق البديهي على ما ثبت العقل بمجرد التفاته اليه من غير استعانة بحس او غيره تصورا كان او تصديقا ذكره قدس سره فى شرح المواقف الان الاطلاق الاول شايع فكذا ذكره ولم تعرض للناتى لعدم تعلق الغرض بضبط معانيه انتهى وانا اقول هذا المعنى عين المعنى الذى به يرادف البديهي للضرورة لاعمى آخر الله اعلم بالصواب ( قوله تنبيهها على ان التصور الخ ) تعليل للتثليل واسارة الى ان المنبه عليه معلوم من التعريف بادنى تأمل قوله وسيأتى فى تحقيق ذلك بالدليل يقتضى الاستدلال وهذا امامبنى على النزول او معلوم ههنا بالوجدان وسيأتى بالدليل التحقيقى فلا منافاة ( قوله ولا اشكال فى تعريف البديهي والنظري آه ) قيل فى تعريفى قسمي التصور من البديهي والنظري ايضا اشكال لان تصور النسبة الحكمية اذا كان بديهييا وكان تصور طرفيها واحدها نظريا كان تصورا بديهييا مع انه يصدق عليه انه الذى يتوقف حصوله على نظر وكسب ولا يصدق عليه انه الذى لا يتوقف حصوله

على نظر وكسب فلا يكون الاول مانعا والثاني جامعا انتهى وانا قول النسبة  
الحكيمة بما يتوقف تصوره على تصور طرفيه والا لم يلا حنفه فنظرية  
طرفها يلزم نظرية النسبة وان كانت بديية فيدخل في تعريف النظرية  
بخلاف التصديق فان الحكم اذا كان بدييا والا اطراف نظريا يسمى هذا  
التصديق بدييا كما صرح به والاصطلاح على شيء لا توجب الاصطلاح  
على شيء آخر غيره واجيب ان تصور النسبة ليس في حد ذاته بدييا ولا نظريا  
بل بديية تابعة لبداية طرفها ونظريته تابعة لنظرية يسميها او نظرية  
احدهما فلا يصور كون تصور النسبة بدييا من نظرية احد طرفيها او كليهما  
فلا اشكال وفيه بحث لان الامور النسبية تصور فيها البداية والنظرية  
والا لكان الامور النسبية كلها بديية بالنظر الى ذاتها مع انها متنوعة  
وختلفة فيها في التصور فلا يقال قد يكون النسبة بمهولة والطرفان  
معلومان فكيف تبع الطرفان لانا نقول هذه الجهالة والكارة متعاقبة المعرفة  
لامقابلها البديية ولا يرد التصورات الضرورية التابعة لتصورات النظرية  
كالعلم بالعالم التصوري والنظري بعد التحصيل من النظر لان معنى كونها  
ضرورية انها اضطرارية لا بديية (قوله واما التصديق ففي تعريف  
قسيه اشكال آه) معلوف على قوله ولا اشكال في تعريف البديي اذ  
حاصل الاشكال انه لسل التصديق الذي طرفاه نظريان والحكم بديي  
ينتقض تعريفه النظري والبديي طردا وعكسا حب لا يكون تعريف  
الضروري جامعا ولا تعريف النظري مانعا تمكن ان يحاب بان التصديق  
عند الامام عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة فح اما يكون بدييا اذا كان  
ذلك المجموع بدييا وانما يكون ذلك المجموع بدييا اذا كان كل واحد  
من اجزائه بدييا ولهذا يستدل الامام في كتبه الحكيمة ببداية التصديق  
الذي هو الشيء اما موجود واما معدوم على بداية تصور الوجود والعدم  
لان بداية الكل مستلزم لبداية الجزء لان الجزء اذا كان كسبيا يكون الكل  
كسبيا لانه اذا احتاج الجزء الى الكسب يكون الكل ايضا محتاجا الى الكسب  
لان المحتاج الى المحتاج الى الشيء محتاج الى ذلك الشيء واما عند الحكم  
فناط البداية والكسب وهو نفس الحكم فقط فان لم يحتج حصوله  
الى نظر يكون بدييا وان كان طرفاه بالكسب واما افتقار حصول  
الحكم الى الطرفين بحيث لو كان احدهما محتاج الى النظر يلزم احتياج

الحكم اليه فلا يضر لان التوقف المتني في التعريف هو التوقف بالذات وثبوت  
التوقف بواسطة لا ينافي ذلك فاخذ الفاضل الحشى الجواب عن طرف الحكماء  
واستصعب من جانب الامام فانتظر ( قوله وذلك لان الحكم آه ) بيان  
لورود الاشكال هكذا ان التصديق قد يكون حكمه غير محتاج وتصور  
طرفه محتاجا ومثل هذا التصديق يصدق عليه انه يتوقف على نظري يدخل  
في تعريف النظرى مع انه مسمى بالتصديق البدئى ويخرج عن تعريف  
البدئى مع انه من افراد المعرفة فيطلقان طردا وعكسا ( قوله ومثل هذا  
التصديق الخ ) لاعتبارهم في بدهة التصديق وحيث قالوا ان الممكن  
محتاج الى مؤثر من التصديق البدئى لانه اذا تصور مفهوم الممكن وهو  
مالا يكون وجوده ولا عدمه من ذاته ومفهوم محتاج الى مؤثر يكون الحكم  
ضروريا وانما يخفى على بعض الاذهان لعدم ملاحظة معنى الامكان ومعنى  
الاحتياج الى الموجد وهذا لا ينافي الضرورة والضرورى قد نبه عليه  
بصورة الاستدلال لكن هذه المقدمة غير مسئلة عند الامام فتأمل ( قوله وهذا  
هو المراد الخ ) قال التوقف وان انقسم الى ما بالذات والى ما بواسطة الا  
ان المتبادر منه عند الاطلاق هو التوقف بالذات فاذا نفي كان هو المتني دون  
التوقف بواسطة كالوجود المنقسم الى الخارجى والذهنى مع انه اذا اطلق  
منفيا او مثبتا يبادر منه الخارجى ( قوله واذا جعل التصديق عبارة الخ ) لانه  
على مذهب الامام يكون الاحتياج باعتبار الجزء واحتياج الجزء يستلزم  
احتياج الكل على مذهبه بخلافه مذهب الحكم لان يكون الاحتياج باعتبار  
الشرط ولا يستلزم احتياج الشرط احتياج الشروط وجه قوة الاشكال  
انه لا يمكن ان يدخل مثل التصديق الذى طرفاه نظرى وحكمه بدئى في  
البدئى دون النظرى بتعميم التوقف من ان يكون بذاته او بواسطة فمن هذه  
الجهة قوة الاشكال والاسهل الجواب عن هذا الاشكال بان مثل هذا  
التصديق داخل في النظرى كما قررنا آنفا فان قيل لم لم يصح الجواب بان  
الاحتياج المتني في تعريف الضرورى هو الاحتياج بالذات فيكون التصديق  
الذى احد طرفيه كسبى وحكمه بدئى ضروريا لان هذا الاحتياج فيه  
ليس ذاتيا بل بواسطة الجزء فلحمل على هذا على مذهب الامام كيلا يلزم  
هذا الاشكال قلنا ينعم شيئا احدهما استدلاله بدهة التصديق على  
بدهة التصور وثانيهما انه لا فرق بين جزء وجزء في ان الاحتياج بسببه



احتياج بالواسطة فعلى تقدير حل كلامه عليه اذا توقف الحكم وحده على الكسب لزمه ان يجعل التصديق ضروريا وان توقف حصوله على استدلاله كثيرة وذلك مما لا يقول به احد قيل يمكن ان يفرق بين جزء وجزء بان الحكم هو الجزء الاخير للتصديق كالصورة ونصوات الاطراف سابقة في الحصول فدار البدهة والنظرية عنده ايضا هو الحكم وح لا يلزم اكتساب التصديقات من القول الشارح واستدلاله بداهة التصديق على بداهة تصورات اطرافه فتصديق لا يكون موقوفا على النظر اصلا صلة لبله والعينان كالتصديق بانا موجود مثلا ( قال الشواذا عرفت هذا ) اى المقسم وتعريفى القسامين وعدم الوساطة بينهما وهما من المسادى التصورية للدعوى الآتية ( قال الشوا فقول كل واحد من كل واحد ) يعنى ان كلمة الكاين الواقعة فى عبارة المص من كل الافرادى لا المجموعى على ماوهم من العبارة اذ اللام الداخلة على الكل قد يكون لاحاطة الافراد بانضمام المقام فيحصل الواحد الاول على الوحدة الشخصى والباقي على الوحدة النوعى والا لكان لكل فرد من التصور افراد كثيرة لكن هذه القضية قاصرة عن اداء المقى لاحتمال تسلط النفى على قيد الموضوع فلها تصدى المحصى الى بيان المقى منه فتأمل فانه دقيق ( قال الشوا فانه لو كان جميع التصورات آه ) هذا نقبض الدعوى وهى رفع الایجاب الكلى وتقبيضه موجبة لثبته فقط الجميع من ادات الموجبة التكاية كالكل فلا وجه لما قبل الموافق لما ذكر فى تحرير الدعوى ان يقال فانه لو كان واحد من التصورات والتصديقات لكنه اشار الى انه يجوز ان يكون المضاف اليه المخوف جمعا معرفا اى ليس كل الافراد من كل واحد منهما وان حكم الكل الافرادى والمجموع ههنا واحد انتهى لان الاشارة بالسئ الى الشئ يقتضى صحة اصله ثم يصح اشارته هذا دليل ابات ان بعض التصور بديهى وبعضه نظرى وكذلك التصديق لكن لا يلزم هذا من الدليل اذ لا يلزم من بطلان بداهة كل فرد من افراد القسامين وبطلان نظرية كل فرد من افراد القسامين بداهة بعض من كل منهما ونظريته بل بداهة بعض من مجموع افرادهما ونظريته مثلا لو بعض من التصور بديهى وباقي الافراد من التصور والتصديق كانهما نظريا وبالعكس واجيب بانه قد يدعى كلفظ كل فى مقام اجمال مفصل تشارك الاجراء فى المحمول والدليل ومناط القصد التفصيل فالمراد وليس كل تصور بديهى

وليس كل تصديق بديهيا الا انه لما يشارك القضيةتان في المهور والدليل جمع بينهما اختصارا في العبارة وكذلك جمع بين دليلهما ومثله متعارف في مادة البيان عند ظهور الحق من المقام كما نحن فيه ( قوله يريد انه ليس كل واحد من التصورات آه ) والفرض من هذا دفع توهم بعدم تمامية التقريب حيث ان هذه القضية يحتمل على ما بينه الفاضل المحشي وعلى غيره بحمل النفي على القيد للموضوع بان يكون بعض التصورات بديهيا وبعضها نظريا وجمع التصديقات نظريا وبالعكس وكذا يحصل التفصيل الحق بسبب هذه الارادة من هذا الاجال ووجه الجمع في الدليل مع تعدد الدعوى في التحقيق ( قوله لكنه جمع بين التصورات آه ) استدراك من الارادة كانه قيل فلم جمع بقوله ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتصديقات فدفعه بانه قصدا للاختصار في العبارة مع الاشتراك في الدليل حال كون المراد التفصيل المذكور وبقوله فكانه قال بين تفصيل الدليل على نفي الدعوى ( قال الش وفيه نظر لجواز ان يكون آه ) الجهل مقابل العلم وسبب العلم متعدد كالبداهة والاحساس والتجربة وغير ذلك والعلم قد يحصل بسبب واحد وقد لا يحصل بل يحتاج الى اسباب متعددة فمن تحقق بسبب واحد في كل شيء لا يلزم تحقق العلم بذلك الشيء حتى لصح نفي مقابله وهو الجهل فلا يتم اللازمة في قوله لما كان شيء من الاشياء مجهولا وتمتع باستناد الجواز توقف العلم بالشيء على شيء آخر من البداهة فمن وجود سبب واحد لا يتحقق العلم كالعلم لمسوسات والحدسيات متلا فانه لا يحصل بها بمجرد البداهة بدون الحس والحدس ويمكن ان يحجب عن هذا بان الجهل كما كان مقابلا للعلم المطلق كالنكارة المقابل للعرفة قد يكون مقابلا للبيهة على سبيل الاشتراك اللفظي وعلى سبيل الاستعمال في الفرد من حيث كونه فردا من افراده من غير ملاحظة الخصوصية فلذا لزم انتفاؤه من وجود البداهة فهذا يدفع النظر فتأمل ( قال الش الحدس آه ) وهو عبارة عن سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب دفعة لا على سبيل التدرج فلا يحتاج الى الحركة ( قوله هذا النظر وارد على ظاهر العبارة آه ) الفرض من هذا الكلام اما دفع الاعتراض عن عبارة المص بانه هذا الاعتراض وارد على ظاهر العبارة دون المراد فلا وجه لقول الشارح فالصواب ان يقال لان الصواب يقابل الخطأ كما يشعر به عبارته في شرح المطالع حيث قال فيه لو كان ضروريا لم يحتج في تحصيل شيء منهما

الى نظر وهذا التعبير اولى مما قيل لو كان كذلك لما جهلنا شيئا لان الجهل لا ينافي الضرورة فان ~~ص~~ كثيرا من الضرورات كالتجربات وما لم توجه اليه العقل الجاهل لم يعقل انتهى اللهم الا ان يحمل الصواب بمعنى الاحوب جمعاً بين كلاميه في الكتابين واما ابقاء لسؤال النس على المص ودفع جواب العلامة التفاتاً الى عنه حيث قال لما كان منى من الاشياء محمولا بمعنى انها لم تحقق شئ من التصورات والتصديقات الى نظر وفكر كذا ذكره المص في شرح الكشف وح لا يرد عليه الاعتراض بان البدهة لا ينافي اه انتهى فحصل كلامه قدس سره ح ان السؤال وارد على ظاهر العبارة واما تفسيرها في شرح الكشف بعدم الاحتياج الى النظر فقير مفيد لانه تفسير الاعم بالاخص ولا دلالة للاعم على الاخص وجها من الوجوه ولو سلم دلالة باضمام القرينه لا يدفع الايراد عن ظاهر العبارة ولو دفعه عن المراد ( قوله فكان ما يحتاج الى نظر معلوما لنا ) هذا التفرع من ضم المحسوس كانه اشار به الى ان قاعدة التقييد ان كانت هذا التفرع فيصح الكلام والافلا و اما كون هذا قاعدة التقييد فقير مسلم اذ لا يلزم من تحقق سبب ناقص تحقق السبب لان انتهاء الجاهل المعوج الى النظر سبب ناقص للعالم كالعالم بالحريات والمعسومات لعل وجه التأمل هذا ويمكن ان يقال وجه التأمل ان الجاهل المعوج خاص والعام لادلالة على الخاص وان قيل الجاهل المعوج الفرد الكامل من الجاهل المطلق والمطلق ينصرف الى الكامل فلا مفيد لانه لا يلزم من التقييد ايضا العلم والحاصل ان قول بعض الافاضل لا يخ من الاضطراب ( قال اس قالصواب ان يقال آه ) الصواب يقابل الخطأ وهما ان حل كلام المص على الخطأ فلا وجه لما قيل في سرحه للطالع ويمكن ان يقال جمعاً بين كلاميه الصواب بمعنى الاصوب او يقال الصواب ناظر الى العبارة بدون ملاحظة المعنى والاولى ناظر الى العبارة والمأل لانه وان صح المعنى بالتأويل والتخصيص لا يخ العبارة عن التعسف ( قال الش ولا نظرياً آه ) عطاف على قوله بدعوا إعادة حرف الملب لتعيين المعطوف وللإسارة الى العلب الكلى مع دفع احتمال تسلط النقي على مجموع المعطوف والمعطوف عليه ( قال النس انما ليس كل واحد من كل واحد من التصورات ) صرح الدعوى اعتناء بشانه والمق منه كالمق بما سبق سيظهر من المحنى وما ل دليله لو كان كل التصورات وكل التصديقات نظرية لزم الدور والتس واللازم بط والمروم

مثله ولما كان المزوم موجبة كلية فغن بطلانها يصدق نقيضه وهو رفع  
 الایجاب الكلى وهو المطرود الاعتراض على التصورات دائراً بين حكمى  
 البداة والكسبية بانه ان اردتم بالتصور التصور بوجه ما قلتم انا نحتاج  
 فى حصول شئ منها الى نظر ومن الين انه ليس كذلك اذكل شئ يتوجه  
 اليه العقل فهو متصور بوجه ما وان اردتم به التصور بكنه الحقيقة فلانم  
 ان الكل لو كان نظرياً داراً وتسلسل وانما يلزم ذلك لولم ينته سلسلة الا كتساب  
 الى التصور بوجه ما واجيب عنه من وجهين الاول ان الا كتساب اما ان ينتهى  
 الى التصور بوجه ما ولا ينتهى فايما كان يلزم الدور او التسلسل اما ان لم ينته  
 فظاهروا اما ان انتهى فلان ذلك الوجه ان كان متصوراً بالكنه فكذلك  
 وان كان متصوراً بوجه آخر نقل الكلام اليه حتى يلزم التس فى تصورات  
 الوجوه التالى ان المراد بالتصور مطلق التصور اعم من ان يكون بوجه ما  
 او بكنه الحقيقة لا يقال العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وقد بين بطلانه  
 لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه  
 الا فى ضمن الخاص عدم ارادته الا فى ضمنه (قوله وقد جع ههنا ايضاً آه)  
 يعنى جمع بينهما كما فى السابق لنكتة الاختصار والاشترك فى الدليل والمق  
 بيان كل واحد منهما على حده اذ لو لم يرد ذلك وكان الكلام باقياً على ظاهره  
 لم يثبت المط لان المح المذكور ح لازم للمجموع من حيث هو المجموع  
 اى نظرية جميع افراد التصور والتصديق فيكون ذلك المجموع متقبلاً  
 وانتفاء المجموع يكون بانتفاء جزئه وانتفاء الجزء بان يكون بعض التصور  
 نظرياً وبعضه بدسياً وكذلك التصديق و بان يكون بعض التصور  
 نظرياً وبعضه بدسياً ومجموع التصديق نظرياً او بالعكس والمط هو  
 الشق الاول فيكون الدعوى اعم من المط بحسب الاحتمال فلا يتم تقريب  
 الدليل وذلك نابت بحمل كل الاول والثانى على الافراد بالضرورة اذ موجبة  
 هذه العبارة كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق نظرياً وصدقها  
 يصدق كل فرد من الكليتين ونقيضه يتحقق بانتفاء فرد من الكليتين وانتفاء  
 فرد من الكليتين يحتمل على الوجهين كما قرنا فلا وجه لما قيل من انه  
 قد نشأ هذا لسؤال من الغفلة عن لقط كل او عن حله على الافرادى فتأمل  
 (قوله فان قلت جاز ان يكون جميع التصورات آه) هذا منع للملازمة الدليلين  
 على التبادل لاقتضاء السؤال بتسليم بداة بعض ونظرية بعض من احدهما

ومشأ هذا السؤال كون المق يسان حال كل واحد منهما على حدة والازم تسليم دهمى الخصم بالنسبة الى الاجتماع بينهما من غير شعور واجيب عن هذا بتغيير الدليل بان يقول ليس كل من كل منهما نظريا لاننا نعلم بعض التصورات والتصديقات بالضرورة كنقص الحرارة والبرودة او نقول لو كان العلوم التصورية او التصديقية نظرية لامنح حصول علم هو اول العلوم والتالى به اما الملازمة فلان كل علم فرض لابد ان يقدمه علم آخر وعلى ذلك التقدير فلا يكون اول العلوم واما بطلان التالى فلان الانسان في بدء الفطرة خال عن سائر العلوم ثم يحصل له التصور والتصديق وهو سلم اول ( قوله قلت هذا البرهان موقوف على اء ) هذا الجواب الختام في الجملة اذ بين صحته على شئ غير معلوم بيوته ونفيه وجهه ان البرهان لم يتم على امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس غاية ما في الباب اننا لانعلم طريق اكتساب احدهما من الآخر وعلى هذا يجوز ان يكون جميع التصديقات كسبية وينتهى سلسلة انسابها الى تصور ضرورى او يكون جميع التصورات نظرية وينتهى سلسلة الانظار فيها الى تصديق ضرورى لبقال يمكن دفعه عنها فانا لو اكتسبنا احدهما عن الآخر لشعرنا بذلك الاكتساب الصادر عما بالاختيار لانا نسل لا يبرم من الشعور حال الصدور دوام ذلك الشعور ولا الشعور بذلك الشعور قبل يمكن اتعاده بدون ذلك بان يقال لو كان الكل من كل واحدهما نظريا لامنح الاكتساب لوقوعه على تصور المتد وعلى التصديق بالقائد وبماسبة المبادئ فيلزم الدور والدس وهى يدسار لانه انما يلزم ذلك لو كان كل نظر صادرا مبالقصد والاحساس لم لا يجوز ان يكون نظر منسا من غير قصد فيحصل به تصور او تصديق من غير تقدم سى مادكر انتهى انا نقول ليس الجواب والقبيل بسمى مناسب المقام لان حاصل قول القبيل تغيير الدليل لا تمام البرهان المنازع فيه والدليل الذى هو غير هذا البرهان ليس بعير كما قررنا وحاصل الجواب مخالفت الوجدان على ان الاكتساب فعل اختياري يكون موقوفا على تصور اختياري وتصديق اختياري ( قوله على امتناع اكتساب آء ) هادى بنى على ان زوم الدور او التس معنى امتناع انه كما سمعته وهو موقوف على امتناع الاكتساب اد لو امكن لا مكن عدم الدور والتس فاندفع ما قيل انه موقوف على اتفائه الاكتساب المذكور لاعلم امتناعه اذ الاتفاء اعم من الامتناع

والامكان الذي لم يعلم بثبوته ( قوله على ان البيان في التصورات يتم آه ) حلاوة  
على اتمام بيان التصورات على تقدير امتناع الاكتساب المذكور يعني يمكن  
دفعه عن التصور دون التصديق بان يقال ان لم يمكن اكتساب التصور من  
التصديق فذاك وان امكن فذاك التصديق يتوقف على تصور هو نظري  
اذ المفروض كسبية جميع التصورات فيحتاج الى آخر اما تصوري او تصديق  
وايما كان يلزم الدور او التس ( قوله فان قلت على تقدير ان يكون آه ) يعني  
ان قولكم لو كان الكل نظريا لزم الدور او التس والقضايا التي ذكرتم في بيانها  
نظرية على ذلك التقدير فلا يمكن الاستدلال بها والالزام الدور او التس  
فحاصل السؤال نقض بان يقال ما ذكرتم من الدليل لا يتم لجميع مقدماته فانه  
لو اريد تمامه يلزم الدور او التس لان القضايا المذكورة فيه كسبية على ذلك  
التقدير فيحتاج الى كاسب ويعود الكلام فيه فيدور او تسلسل ويمكن انه  
الاراد بطريق المنع بان يقال صدق هذه القضايا في نفس الامر ثم فظ  
لا يمكن التفصي عن هذا المنع بل اغمام المعلل لازم لان السائل اذا منع صدقها في  
نفس الامر لا يجوز ان يقال المعلل منعك مكابرة لان المعلل انما يقول ذلك لو كانت  
مقدماته بديهة وليس كذلك لان السائل لان ذلك ولو قال المعلل له ان هذه  
بديهة فيقول السائل ان قولك هذه بديهة قضية فلام صدقها فلا يمكن  
التفصي فيلزم اغمام المعلل او بان يقال لان صدق تلك القضايا على ذلك  
التقدير وبين توجيه المنع بانها كسبية على ذلك التقدير والكسبي يمكن بطرق  
المنع اليه او يقال ذهب ان تلك القضايا معلومة الصدق في نفس الامر لكن  
لانم انها معلومة على ذلك التقدير وكيف تكون معلومة على ذلك التقدير  
وهي كسبية على ذلك التقدير فلو كانت معلومة يلزم الدور او التس فهذا  
المنع مندفع بالترديد فان تلك القضايا لما كانت صادقة في نفس الامر فلا يخ  
اما ان يكون صادقة على ذلك التقدير او لا يكون وايا ما كان يحصل المط  
اما اذا كانت صادقة على التقدير فلتتمام الدليل سالما عن المنع المذكور واما  
اذ لم تكن صادقة فلكون التقدير مناسفا للواقع ح ومناف للواقع متنف في الواقع  
( قوله قلت هذه المقدمات الخ ) هذا جواب عن النقض بانه لانم ان تلك  
القضايا كسبية على ذلك التقدير بل بديهة غاية ما في الباب استهالة ذلك  
التقدير ولو سلم كون تلك القضايا كسبية لكن غير مسلم انها لو كانت كسبية  
على ذلك التقدير لاحتاجت الى كاسب وانما يلزم لو كانت كسبية في نفس

الامر وهو م ( قوله فيتم الاستدلال قطعاً الخ ) يعني يكفي معلومية المقدمات في نفس الامر في انبساط المدعى ولا يضر عدم معلوميته على التقدير ( قوله نعم يلزم ايضا آه ) جواب عن سؤال مفترى به لو كانت المقدمات معلومة فينا في تقدير نظرية الكل فيزيم التنافي المقتضى الكذب احدهما وحاصل الجواب لاننا المنافاة لان صدق نظرية الكل في التقدير وصدق المقدمات في الواقع فيلزم صدق نقيض التقدير في الواقع فلان منافاة مع انه مؤيد لمثلونا وهو نقيض التقدير وهو ان لا يكون جميع التصورات والتصديقات نظرياً ولا ضرورياً ( قال الس الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه آه ) التوقف وهو ان لا يكون شيء موجوداً الا بعد وجوده في آخر ذلك التوقف يكون بالذات والاعتبار فيزيم من تحقق الدور التوقفان من الشئين بالذات والاعتبار فلا يرد النقص بالدور المعين ولا يتوقف الشيء بهما على ما يتوقف عليه بجهة اخرى ولا يتوقف شيء في زمان على ما يتوقف عليه في زمان آخر اما الاول فلان التوقف في الدور المعينه ليس بهما المعنى بل بمعنى لولاه لا امتنع على ان التوقف فيه باعتبار الوجود الذهني لا باعتبار الوجود الخارجي كالابوة والبنوة وسائر المتضافات واما الثاني والالب ملان التوقف بهما ليس باعتبار الذات والاعتبار معاً بل باعتبار الزمان او الجهد وبهذا الاعتبار لا يلزم التوقف باعتبار الذات ويندفع ايضا ما قيل من ان هذا العرف يصديق على توقف كل واحد من طرفي الدور مع ان الدور مجموع التوقفين لا كل واحد منهما والالزام ان يكون في كل موضعين واضع الدور دور ان ولم يوجد دور واحد مع انهما يقل في موضع من تلك المواضع فيه دوران بل يقال فيه دور لانه وان كان الدور عبارة عن الوقع ولا العرف يشعر بكونه عبارة عن التوقف المقيد يمكن التحقيق انه عبارة عن المجموع كما في تعريف الانسان بالحيوان الناطق المشعر تاهره بان الانسان عبارة عن الحيوان المقيد بالناطق فانه في التحقيق عبارة عن المجموع وعرف صاحب المواقف الدور المتمتع به ان يكون شيئان كل منهما علة للاخر بواسطة ودونها انتهى وامتناع الدور اما بالضرورة كما ذهب اليه الامام الرازي واما بالاستدلال على مذهب الغير وهو على انه وجوه الاول ان العلة مقدمة على المعلول فلو كان الشيء علة لعلته لم مقدمة على علته المقدمة عليه فيلزم تقدمه على نفسه والثاني ان كل واحد منهما مقتدر الى الآخر المقتدر اليه

فيلزم ح افتقار كل واحد الى نفسه وهو محاذ الافتقار نسبة لا يتصور الا بين  
المتساين فكيف يتصور بين الشيء ونفسه والثالث ان نسبة المفتقر اليه وهو  
العلة الى المفتقر وهو المعلول بالوجوب لان العلة المعينة يستلزم معلولا معينا  
ونسبة المفتقر الى المفتقر اليه بالامكان لان المعلول المعين لا تستلزم علة معينة  
بل علة ما بالوجوب والامكان متساويان فلو كان شيئا ن كل واحد منهما  
مفتقر الى الاخر لكان نسبة كل منهما الى صاحبه بالوجوب والامكان معا وهو مح  
ولا يرد على الدليل الثاني والثالث المتضايفان كالأبوة والبنوة نقضا بان يقال  
كل منهما مفتقر الى الآخر فيلزم من افتقار كل الى نفسه ان يكون نسبة  
كل واحد الى الاخر بالوجود والامكان وبان يقال الافتقار نسبة بين الشئين  
لا يتصور بين الشيء ونفسه فلو صح الدليلان لامتنع المضائق لانهما اعتبار  
ان لا يوجدان في الخارج ولا يوصفان بالافتقار اصلا فضلا عن ان يفقر  
كل الى الآخر وعلى تقدير كونهما موجودين يتلازمان لوحدة السبب الذي  
يقتضيهما لا افتقار كل منهما الى صاحبه فلا نقض بهما بوجه ( قال الش  
اما بمرتبة آه ) العبارة الجامعة لزوم الدور والتس وهي ان تتراقى في عروض  
العلية والمعلولية لالى نهاية بان يكون كل ما هو معروض للعلية معروضا  
للمعلولية ولا ينتهى الى ما يعرض له العلية دون المعلولية فان كانت المعروضات  
متناهية فهو الدور بمرتبة ان كانا اثنين ومرتبة ان كانت فوق الاثنين والا  
فهو التس فقد علم ان المرتبة الواحدة باعتبار ان التوقف واحد فيكون  
المعروض اثنين وهو الموقوف والموقوف عليه يعرض عليهما العلية  
والمعلولية فان كان مرتبة يسمى دورا مصرحا لظهوره وان كان زائدا عليها  
يسمى دورا مضرا لخفاه قيل وليس قوله بمرتبة او بمراتب بيانا للدورين  
المذكورين اذ لا نفي العبارة به لانهما ان تعلقا بالتوقف الثاني يدخل في التوقف  
على ما يتوقف عليه بمرتبة التوقف بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة وهو دور  
مضروفس عليه ما اذا تعلقا بالتوقف الاول ولو تعلقا بالتوقفين على سبيل  
التنازع لم تعريف الدور المصرح لكن اختلف تعريف الدور المصرح لانتارة  
الى ان شيئا من التوقفين لا يلزم ان يكون بلا واسطة كما ينبادر من التوقف  
لو اطلق انتهى فالحظ ان هذا خارج عن التعريف وبيان بمجمعات التعريف  
وعموه سواء تعلق باجزاء التعريف او بمتعلق محذوف يقتضى المقام  
فلا يعتبر اخذه من اجزاء التعريف حتى يرد عليه ما قاله داود فتأمل قال



بعض الافاضل قال الش في بحث المعرفة ومنها تعريف التي بما يتوقف عليه اما بمرتبة واحدة وتسمى دورا مصرحا واما بمراتب ويسمى مضمر افاته صريح في تعلق الجمار بتوقف وبيان لنوعى الدور انتهى انا قول لا يقتضى تعلق الجمار في مقام تقسيم الدور الى المصرح والمضمر بالتوقف تعلقه هنا بالتوقف لان هذا المقام مقام تعريف مطلق الدور لا تعريف تقسيمه بل يقتضى خلافه لان قوله بمرتبة او بمراتب من قبيل قيود التباينة المضمومة الى التقسيم وهما خارجان عن مطلق الدور ( قال الش والتس وهو ترتيب امور غير متناهية الخ ) الترتيب لون كل واحد معلولا لاذى قبله وهو التس من جانب العلة او علة لاذى بعده وهو التس من جانب المعلول ومانع فيه من قبيل الاول وعرفه بعض الفحول بانه ان يستند الممكن في وجوده الى علة مؤثرة فيه ويستند تلك العلة المؤثرة الى العلة الاخرى المؤثرة فيساوهم جريا الى غير النهاية وهو تس في جانب العلة والتس من جانب المعلول فيعرفه بالمقايضة بان يكون مسمى 'موجد للنس' وذاك التي 'موجد للنس' آخر وتزل الى غير النهاية وذلك التس محسوسا من جانب المعلول او من جانب العلة وهو برهان التطبيق المشروط بوجود الخارجى والترتب والاجتماع في الوجود قبل التس في العلل مع عند الحكميم دون التس في المعلول والتعريف المذكور متطابق على للا قسمين ففيه خلل في هذا المقام اذ الملقى بالتعريف هناك نكاح عرف في الدور وهو التس اللازم الذى حكم عليه بانه مع الالهام الا ان يقال هذا الالهام مسوق على مذهب المتكلمين القائلين باستحالة كل منهما لانه لا يكون هذا ملا بما لاهن اذ هو مما دونه الحكماء انتهى وانا نقول ان تخصيص مذهب الحكماء على محالية التس في جانب العلل دون المعلول ليس بمسلم اماتيا بعض البرهان الذى يستند محالية التس في جانب العلل دون المعلول فلا يقتضى تخصيص دعواهم ولوسلم فهنا التس اللازم من نظرية دل التصورات والتصديقات التس في جانب العلل وكذلك الدليل يثبت هذا التس وتخصيص العموم باقتضاء المقام ليس بمعذور ( قال الش اما الملازمة فلان على ذلك التقدير الخ ) لان اكتساب الخارى انما يكون بعلم اخر او ايضا بدون باخر وهم جرائك الملازمة ملازمة اصل الدليل وهو قوله لو كان كل التصور والتعديقي نظريا لدار او تسلسل خاص اصل اساب الملازمة يكون دليل على تلك الترتيب فيؤخذ مقدمها هذا لو كان كل التصور والتصديق

نظريا فلا بد ان يكون بعلم آخر وقت طلبنا لتحصيل شئ منهما وكذلك العلم  
الاخر لا بد فيه من علم آخر فهم جرا فيلزم التس فلا وجه لما قيل ان نظرية  
الكل في نفسه لا يستلزم الدور والتس واذ قيل نظرية الكل يستلزم الدور  
او التس في الواقع لتحقق العلم بشئ من الاشياء فلا حاجة بقوله اذا حاولنا  
انتهى لان نظرية الكل وان لم يستلزم الدور والتس لكن عند طلب التحصيل  
يستلزم واذا استلزم يلزم بطلان نظرية الكل في نفسه وكذلك تحقق العلم  
بشئ من الاشياء لا يستلزم الدور والتس في الواقع بل يبطل اصل الدعوى  
وهو كون الكل نظريا فلا بد من قيد اذا حاولنا حتى يستلزم المح عند الطلب  
(قال الش وهلم جرا الخ) هلم من اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي اى جر  
جرا الى المالا نهاية وفي كل رتبة يحتمل الدور بان يقال في اول المرتبة اما ان يحصل  
بالعلم الى الموقوف او يحصل بعلم آخر فان كان الاول فهو الدور وان كان الثاني  
وهكذا في كل رتبة (قال الش فيلزم الدور آه) ان كان بمرتبة وهو دور مصرح  
والافدور مضمحل لكن التقرير يقتضى التالى لكن لظهور الاول اطلق الدور  
ليشمل القسمين قيل اما منع لزوم الدور او التس لجواز الانتهاء الى نظرى  
ممتنع الاكتساب او الى علم حضورى فنع لا يضر المستدل كما لا يخفى هذا غرض  
المستدل على تقدير نظرية الكل عدم حصول العلم باى وجه كان فلا يضره  
هذا المنع (قال الش اما بطريق الدور آه) اى امتناع التحصيل بطريق  
الدور لانه يستلزم ان يكون الشئ اى العلم حاصل قبل حصوله وهو مستحيل  
للزوم وجود الشئ حال عدمه وهو اجتماع التقيضين وللزوم توقف علة  
الشئ على الشئ وهو بطل لانه يستلزم اجتماع تقدم الشئ وتأخره بالنسبة  
الى شئ واحد وهو من قبيل اجتماع المتقابلين من جهة واحدة في محل واحد  
والحاصل ان في الدور لا يحصل العلم وجها من الوجوه لان النظرى لعدم  
العلم له احتياج الى شئ آخر واذا احتاج ذلك الشئ الاخر بالواسطة او بلا واسطة  
الى ذلك النظرى المحتاج الى شئ آخر لا يحصل العلم بواحد منها لعدم العلم  
بالححتاج والمحتاج اليه (قوله اذا كان بمرتبة واحدة آه) حاصله بيان عدد التقدم  
بحسب المرتبة يعنى اذا كان المرتبة واحدة يكون التقدم بمرتبتين واذا كان  
بمرتبتين يكون بثلاث مراتب بزيادة مرتبة واحدة في كل رتبة لا غير فلا يتقص  
التقدم من مرتبتين لان الدور يتحقق بالتوقفين فصاعدا لا بالتوقف الواحد  
والتوقفان لا يتحقق الا بالتقدم بمرتبتين وغرض المحشى دفع توهم ان يكون

التقدم بمرتبة واحدة مع انه لا يلزم من الدور ( قوله يلزم أن يكون الف الخ )  
 قبل الشرط مقيد بالطرف فلذا جعل الجزاء تقدم الى نفسه لازوم تقدم  
 الشيء على نفسه انتهى ليس فيه حاصل اذا الجزاء متفرع على المقدم في كل  
 الشرطية فواجه اعتبار جزء المقدم قيدا متفرع عليه خصوصية الجزاء  
 ثم لو قيل ان الدعوى لزوم تقدم الشيء على نفسه والدليل بقيد الخصوص  
 لكان له وجه على ان هذا من قبيل التوضيحات في المادة الجزئية ( قوله وقس عليه  
 حال ب الخ ) فاذا توقف ( ا ) مثلا على ( ب ) و ( ب ) على ( ا ) كان ( ب ) موقوفا على  
 ( ب ) اذا فروض ان ( ا ) موقوف على ( ب ) لانه اذا توقف ( ب ) على التوقف ايضا  
 على ما توقف عليه ( ا ) ومن المعلوم ان ما توقف عليه ( ا ) هو نفس ( ب ) فيكون  
 موقوفا على ( ب ) فيلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين وذلك لان ( ب ) سابق على  
 سابقه ولو كان في مرتبة سابقة قدم على نفسه بمرتبتين ( قال الش و اما بطريق  
 التس الخ ) اي امتناع التحصيل والكسب بطريق التس لثوقفه على استحضار  
 ما لا نهاية له وهو غ لا العلم بالشيء ح يكون موقوفا على العلم بالامور الغير  
 المتناهية على سبيل التفصيل واحاطة الذهن بها وذلك مخ للعقول البشرية  
 وتقدير امكانها يلزم انتهاء غير المتناهي اذا حاطة الشيء بالذي يقتضي  
 انتهاء الحاط به ولقائل ان يقول العلم بالامور الغير المتناهية ليست بحالة  
 في نفسها اذا حاطة علم الباري تعالى بها واقعة مسئلة فبجاز ان يعلم الله تعالى  
 الامور الغير المتناهية كما جاز كون علمه تعالى محيطا بها فدعوى انها مخ للعقول  
 البشرية لا بد لها من برهان وايضا لو كان احاطة الشيء بالذي يقتضي نهايته  
 لكان في حق الباري تعالى ايضا كذلك فامتنع احاطته والحق في ذلك  
 ان الاحاطة الجسمانية التي يجب ان يكون لها حدمشار اليه هي التي يوجب  
 تناهي المحاط به واما احاطة النفس المجردة التي لاجهته لها فلا يقتضي ذلك  
 وبالجملة بشكل بيان امتناع التس بما قالوه ( قال الش والموقوف على الموقوف  
 مخ الخ ) اي الموقوف على المح بالذات مخ بالغير مع انها يحصل التصور والتصديق  
 ( قال الش فان قلت ان عينم الخ ) هذا السؤال منع بالترديد فباعتبار منع  
 الصغرى وباعتبار منع الكبرى حاصله ان اراد توقفه على استحضار ما لا نهاية له  
 دفعه فهو مخ لان الافكار المتسلسلة معدات لا يجتمع المط والعلوم التي  
 تعلق بها تلك الافكار لا يجب مجامعتها اياه فان العلم اليقيني بمساواة زوايا  
 المثلث للقائمتين حاصلة للمهندس مع غفلة عن تفاصيل مباديه وان اراد

توقفه على استحضاره ولو في ازمة غير متناهية فاستحالة لم يجوز ان يكون  
 النفس قديمة قد حصلت مبادئ متى الذي لطلبه الآن على التعاقب في ازمة  
 لاتناهي وحاصل جواه ان كلامنا هذا مبني على حدوث النفس الناطقة  
 وقد يهرن عليه في الحكمة ولا شك ان استحصالها امورا غير متناهية  
 في ازمة متناهية مح كاستحضارها اياها دفعة واحدة لا يقال فلي هذا  
 لاجلنا الى الحدوث لان النفس اذا شعرت ببط من وجه وتوجهت منه الى  
 مبادئ ثم رجعت منهما اليه في هذا الزمان المتناهي يجب عليها استحصال  
 تلك المبادئ باسرها او ملاحظتها برمتها واذا كان المبادئ غير متناهية  
 لم تقدر النفس على شيء منها سواء كانت حادثة او قديمة لانا نقول الواجب  
 في ذلك الزمان استحصال المبادئ القريبة بتفصيلها دون البعيدة والذي  
 يكشف عنه ان كون الكل كسبي مع التس يستلزم ان يكون اكتساب كل مط  
 بعلم آخر واكتسابه ايضا باخر الى ما لا نهاية له واما اجتماع تلك الاكتسابات  
 والعلوم التي تعلقت بها دفعة او في زمان متناه فليس بلام بل جاز حصولها  
 متعاقبة في ازمة لاتناهي فان ذلك كاف في حصول المط الخاص  
 بالدورات الفلكية التي لاتناهي في حصول الدورة الحاضرة على  
 رأيهم ( قال على استحضار ما لانهاية له الخ ) الا استحضار بمعنى طلب  
 الحضور وهو اعم من ان يكون حاصل مطلوبه او غير حاصل فهنا  
 بانضمام المقام يستعمل في الاخص اي في طلب الحضور وحصول  
 المط والالم يلزم البطلان فالعنى طلب حضوره وحصوله في الذهن مفصلة  
 متعاقبة حال حصول العلم لانه فرض نظرية كل علوم فيكون تحصيل علم منها  
 عن النظرى ثم ذلك النظرى من النظرى الاخر فله جرافيلزم ان يكون الطلب  
 والحصول متعاقبة مفصلة حاصل حال حصول العلم المط وذلك لا يتصور  
 في الان لكونه متعاقبا والطلب مسبوقا بالقصد وان يكون مجمعة في ازمة  
 متناهية او غير متناهية لكن النفس غير قادرة على تحصيل امور غير متناهية  
 في ازمة متناهية فيستحيل واما في ازمة غير متناهية فاستحالة غير ظاهرة  
 ( قال دفعة آه ) اي في زمان واحد واما احتمال كونه في ازمة متناهية على سبيل  
 التعاقب فطلانه ظ فلهذا لم يتعرض الشارح ( قال فان الامور الغير  
 المتناهية آه ) المعدات عبارة عما يتوقف عليه المط ولا يجمعه في الوجود  
 كالخطوات الموصلة الى المقاصد فانها لا تجتمع فالعدم ما به يستعد لللاحق

الحصول ووجود المستند مشروط بعدم المعد يعني يكون السابق علة  
 للاحق مع عدم السابق عند وجود اللاحق فهذه العلوم الموقوفة عليها  
 التي لا ينشأ من قبيل المعدات وليس من لازمها الاجتماع في الوجود حتى  
 يلزم اجتماع امور غير متناهية دفعة عند تعصيل علم نظري واحد لكن فيه  
 مناقشة ان كون العلوم المرتبة معدات ثم بل المعدات هي الافكار بمعنى  
 الحركات ضرورية ان العلوم المرتبة يجامع المد والمعدات لا يجامعه فلا يكون  
 العلوم المرتبة معدات كما قال الشارح فانظر الى ما قاله الخنسي ( قوله حاصل  
 السؤال استحضار امور غير متناهية آه ) يعني سبب بطلان الامور الغير  
 المتناهية هو ازمان وذلك اما بسبب استلزام اجتماع امور غير متناهية  
 في زمان واحد او في ازمة متناهية او في ازمة غير متناهية فحاصل السؤال  
 ان الاستحضار المجمع ليس بالازم وهو الاستحضار في زمان واحد او في ازمة  
 متناهية والاستحضار اللازم ليس بمجمع وهو الاستحضار في ازمة غير متناهية  
 فللمهور الشق الثاني لم يتعرض الشارح وادرج في قسم الاول يحمل دفعة  
 على ما عدا الازمة الغير المتناهية بقرينة المقابلة فيكون قوله دفعة واحد  
 من قبيل عموم الجواز وهذا من قبل تهديد المقدمة على تصوير السؤال  
 بقوله فاذا فرض ( قوله معنا الملازمة اه ) اي استلزام كون تعصيل جميع  
 النصورات والتصديقات بطريق التس استحضار ما لا نهاية في زمان واحد  
 او في ازمة متناهية وسنده المذكور في السرح وهذا النوع اشارة الى كون  
 الدليل على طريق الخلفي وان كان الظاهر من الشارح الاقتراضي او القياس  
 الخلفي يظهر الفساد فيه ظهورا جليا فلذا في التائب الكمية يسأحت على  
 سبيل الخلفي فتصويره لو كان اكتساب النظري على سبيل التس لزم استحضار  
 ما لا نهاية له لكن اللازم بطله والمقدم ماله فحاصل السؤال منع الملازمة على  
 اعتبار ومنع بطلان اللازم على اعتبار استناد كون النفس قديما ازايا موجودة  
 في ازمة غير متناهية في جانب الازل ويحصل لها في تلك الازمة الازلية  
 ادراكات غير متناهية فحصل لها لان الادراك المد سبب اعتبار جانب الازل  
 دون جانب الازوال ان بعض النظريات حاصل لنا الآن فلو كان عدم  
 التناهي باعتبار جانب الازوال عدم الحصول في الآن بل امكان الحصول  
 في ازمة غير متناهية ( قوله قبل عليه ان الامور الغير المتناهية اه ) حاصل هذا  
 ابان للمقدمة المهمة واما بطلان السند على اعتبار مساوئها بالاداء يعني ان

الامور الغير المتناهية التي توقف عليها حصول العلم بالمط على تقدير نظرية كل العلوم تصورية او تصديقية اما العلوم والادراكات الحاصلة من الانتقالات الفكرية واما نفس الانتقالات الفكرية لاسيل الى الثاني لان الموقوف عليها لحصول المط العلوم فقط سواء حصل بالفكر او بطريق آخر فلامد خل لمعدات الانتقالات الفكرية في مطلوبنا وتلك العلوم لمجامعتها مع العلم بالمط ولوجودها به لا يكون من قبيل علل موجبة للمط او شروط لحصوله والعلل الموجبة والشروط يجب وجودها عند وجود العلول والشروط فيلزم على تقدير لزوم التساوية الذهن عند حصول المط امور غير متناهية دفعة واحدة وهو مح فثبت المقدمة الممة اولا او بابطال نقيضها ( قوله التي يقع فيها الحركات الفكرية آه ) هي من جنس الحركة في الكيف بتوارد الصور والكيفيات على النفس الحركة الحسية الواقعة في المسافة اعلم ان كل مط لا يحصل من اى مبدء يتفق بل لا بد من مباد مناسبة له والمبادئ لاتوصل اليه كيف اتفقت بل لا بد من هيئة مخصوصة فاذا حاولنا تحصيل مط تصوري او تصديقي ولا محالة يكون مشعورا به من وجه تحركت النفس منه في الصورة المخزونة عندها منتقلة من صورة الى صورة الى ان نظفر لمبادئه من الذاتيات والعرضيات والحدود الوسطى فيستحضرها متعينة متميزة ثم يتحرك فيها لترتيبها ترتيبا خاصا يؤدي الى تصور المط بحقيقته او بوجه يمتاز عما عداه او الى التصديق به يقينيا او غير يقين فهنا حركتان يحصل باولها السادة وبالثانية الصورة والمبادئ من حيث الوصول اليها منتهى الحركة الاولى ومن حيث الرجوع عنها مبدء الثانية ومن حيث التصرف فيها لترتيب الترتيب المخصوص مادة الثانية وحقيقة النظر والفكر مجموع الحركتين وعبرة من الانتقال من الكيف والصورة الى كيف وصور اخرى ولا محالة يلزم هناك توجه نحو المط وازالة لما يمنعه من الغفلة والصورة المضادة والمناقية وملاحظة للعقولات ليؤخذ البعض ويحذف البعض وترتيب للمأخوذ وفائدة يقصد حصولها وكثيرا ما يقتصر في تفسير النظر على بعض اجزائه اولوازمها كنفاء بما يفيد امتيازها واصطلاحا على ذلك فيقال هو حركة الذهن الى مبادئ المط او حركته على المبادئ الى المط او ترتيب المعلومات لتأدى الى مجهول فمن هذا قديتين الحركات الفكرية والانتقالات الذهنية والترتيب الواقعة ( قوله فانك اذا اردت آه ) تعليل لقوله ان الامور الغير

المتناهية هي العلوم التي يقع فيها (قوله فالعلوم السابقة ليست معدات  
 آه) (يعني العلوم التي يقع فيها الانتقالات سابقة على العلم بالمد سواء كانت  
 تصورا او تصديقا يتجاعم العلم بالمد ولا شيء من المعدات بمجامعة اياه فينتج  
 ان العلوم ليست معدات ثابتة الصغرى بقوله فان العلم باجزائها يعني ان العلم  
 باجزاء المعرفة على سبيل الانفراد على سبيل الاجتماع فانه يكون تفصيلا  
 وعلم المعرفة يكون اجالا والعلم التفصيلي ينافي العلم الاجالي فلا يتجاعم كعلم  
 الحيوان والناطق يجتمع مع العلم بالانسان وكذا العلم بان العالم متغير وبان  
 كل متغير حادث يجتمع مع العلم بان العالم حادث واثبت التكبري بقوله لان  
 المعدبوجب الاستعداد وهو كيفية وتسمى في القابل لحصول الفعل يسمى  
 بقابلية الحمل وهو من الكلى المشكك يتزايد ويتقص فلذا يتصف بالقربة  
 والبعدية بالنسبة الى الفعل ولا يتجاعم مع وجود المد بالفعل كالاتعدادات  
 في نطفة الالباء في الرحم الى كونها انسانا ولما كان الاستعداد الذي اوجبه المعد  
 غير يجتمع بالفعل وعدم مجامعة المعد الموجب بالفعل فبطريق اولوية  
 اذا وفت المنة موحدة وهو الاستعداد (قوله استعداد النى آه) الاستعداد  
 من لازم الامة من قول الحمل ار المعد وفعل المعد الاستعداد من لازم الامة  
 قائمة بالاستعداد المر العين فيكون مسدرا بمعنى الحقيقي ويصح الحمل فلا وجه  
 لما قيل هذا تفسير المصدر المبني للفعول اعنى كون النى مستعدا له فلذا  
 اضيف الى الفعول لان المضاف اليه هو المستعدله فيصح تفسيره بالكون  
 المذكور (قوله نعم الانتقالات الواقعة آه) نعم كلمة مقررر لما سبقها وبيان المنشأ  
 الغلط للسائل يعني ان المعدات هي الانتقالات والحركات الواقعة في العلوم  
 وليست بموقوفة عليها والموقوفة عليها العلوم وليست بمعدات اما كون  
 الانتقالات والحركات معدات لانها سواء كانت حسية او عقلية كل واحد  
 من الانتقال والحركة مسبوقا بحركة وانتقال آخر معلول به وموقوف على  
 عدمه ولا بد في كل واحد منهما منتقل منه ومنتقل اليه ومنتقل فيه كالحطوات  
 الحسية والكيفيات النفسانية المختلفة بالفلنون والشكوك والاهام والايقان  
 فيلزم ان يكون الانتقالات والحركات معدات (قوله فالعلوم السابقة اما علم  
 موجبة آه) يعني اما علم ان العلوم بما يتوقف عليه المد دون الانتقالات وعلم  
 انها ليست معدات فهي اما علل موجبة للمد او شروط له فاما كان يلزم  
 وجوده مع حصول المد فيلزم احاطة الذهن بامور غير متناهية دفعة واحدة

وهو محتمل كون العلوم الموقوفة عليها من قبيل ارتقاع الموانع  
 فلان العلوم السابقة امور موجودة بالضرورة ( قوله واجب عنه بانه  
 لا شك آه ) حاصل الجواب ان كان مرجع كلام القيل الى اثبات المقدمة الممة  
 منع لتلك المقدمة ايضا بالتزديد بادن تغيير اصل السند بان لا يمت لزوم اجتماع امور  
 غير متناهية في الزمان واحدا لانه ان اريد من الامور الغير المتناهية الحركات  
 الفكرية فهي معدت لحصول المطبوعة الاجتماع معه فلا يلزم اجتماع  
 امور غير متناهية في زمان واحد وان اريد منها العلوم والادراكات  
 وان لم يمنع اجتماعها مع المطبوعة لكنها ليست بما يجب اجتماعها باسرها معه  
 فذلك لا يلزم اجتماع امور غير متناهية فثبت كون العلوم مما لم يجب اجتماعها  
 باسرها معه بقوله فانا نجد من انفسنا على سبيل الوجدان وان كان مرجع  
 كلام القيل ابطال السند المساوي الادعائى يكون حاصل الجواب منعنا ايضا  
 كما قررنا او اثباتا للسند المذكور بادن تغيير فان قيل لما ثبت القائل ان العلوم  
 من العلة او من الشروط فاما ما كان يجب وجوده مع المعلول فكيف يقال  
 ان العلوم ليست بما يجب اجتماعها باسرها معه قلت العلة والشروط  
 قد يكون بلا واسطة وقد يكون بعضه بالواسطة وبعضها بلا واسطة  
 فالاول يجب وجوده مع المعلول والثاني لا يجب وجوده مع المعلول لجواز  
 ان يكون بعض من ذلك العلة والشروط معدا بالنسبة الى العلة وشرط آخر  
 من مجموع تلك العلة والشروط ومن استدلال القائل النفي كون مجموع  
 العلة والشروط معدت ومن ذلك الانتفاء لا يلزم ان يكون جميع العلة  
 والشروط بلا واسطة ( قوله فانا نجد من انفسنا في القياسات المركبة آه ) ان  
 القياس المركب ما كان زائدا مقدما على مقدمتين هي الصغرى والكبرى  
 او الشرطية والاستثنائية في الاقتراى والاستثنائى سواء كان موصولة النتائج  
 او مفصولة النتائج وذلك التركيب يكون بطريقتين ان يكون المقدمات كلها  
 مأخوذة في القياس وان يكون الصغرى او الكبرى او كلاهما نظرية فيسوق  
 الدليل لاثباتهما بمرتبة او بمرتين فصاعدا الى ان ينتهى الى مقدمة بدئية  
 من اليقنيات حتى يتجلى اليقين وفي هذه الصورة قديدا من المقدمات القريبة  
 من المط ثم ينتقل منها الى مقدمة ثم منها الى ان ينتهى الى المقدمة البدئية  
 البعيدة من المط ثم ينتقل منها الى مقدمة اخرى ثم منها قثم الى المقدمة  
 القريبة من المطلوب فيكون البدء والانتفاء بطريقتين ففي الطريق الثاني



الذهول من المقدمة البعيدة او البعدى يمكن الوقوع لكن في الطريق الاول  
 كيف يذهل عن المقدمة القريبة منه المط فلو يذهل لما حصل المط مع  
 ان ما نحن فيه من قبل الطريق الاول اذ لو كان المط نظاريا يبدأ من المقدمة  
 القريبة النظر ثم منها الى المقدمة الاخرى ثم قم تأمل ( قوله وعلم ايضا  
 انه يلاحظ تلك المسائل آه ) اذ فيه اشارة الى ان المقدمات البعيدة يذهل عنها  
 الممارس عند حصول المط دون المقدمات القريبة اذ عند حصول المط لا بد  
 من العلم بها لكن بعد الحصول يلاحظ ويحزم بالعلم المط قد يفصل عن  
 ان المقدمات القريبة نعم يعلم اجالا ان هناك آه جواب عن سؤال مقدر بانه كيف  
 يحصل العلم بالمط عند الذهول عن المقدمات بالكلية اجاب عنه بانه يذهل  
 عن العلم التفصيلي دون الاجالي وهو العلم بجميع المقدمات من حيث هو  
 مجموع كالرؤية الواضحة على الجماعة وليس المراد العلم بالقوة القريبة من  
 الفعل اذ لم يكن العلم حاصلا بالفعل وهو بعيد عند حصول العلم منها  
 بالمط مع الجهل عنها بالكلية ( قوله وانما حكم على تلك الامور الغير المتناهية  
 آه ) دفع لما يرد من ان هذا الجواب لا يساعد عبارة الشارح اذ العلوم لا يكون  
 من المعدات والشارح جعل الامور الغير المتناهية من المعدات بان كلام  
 الشارح محمول على الجواز اما على طريق الجواز المرسل او على طريق الاستعارة  
 واما جل المعدات على الحقيقي فيحمل العلوم على كونها معدات باعتبار  
 وقوع الانتقال فيها فغير جيد لان الامور الغير المتناهية الموقوفة عليها  
 وقت كونها عبارة عن العلوم ليست موقوفة عليها باعتبار الانتقال فيها  
 بل على الاطلاق فلا يغيب الاعتبار قبل لانه ح يصير التردد المذكور فيها  
 اذ لا معنى لقوله ان عنيت بقولكم اذ يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية  
 من حيث وقوع الحركات فيها انه يتوقف على استحضارها من حيث انه  
 كذلك دفعة واحدة فتأمل ( قوله فان قلت العلوم السابقة وان لم يجب آه )  
 هذا اثبات للمقدمة ايضا باختيار كون الامور الغير المتناهية علوما بان العلوم  
 وان لم يجب اجتماعها مع المط تفصيلا لكن يجب اجتماعها اجالا فيلزم  
 استحضار امور غير متناهية فهو بوط وحاصل الجواب او لا منع بذا استحضار  
 امور غير متناهية على سبيل الاجال كاستحضار جميع افراد الانسان مثلا  
 بمفهوم الانسان وكذا استحضار الجزئات الغير المتناهية بمفهوم الكل على  
 الاجال وانما الملح باستحضارها بتخصصاتها وتعييناتها وانما منع وجوب

استحضار العلوم الغير المتناهية على الاجال بل يجوز ان يكون حاصله مفصلة بالفعل ولاجملة بالقوة فلا بد من نفي الجواز بالدليل ( قوله مفصلة اي بالفعل آه ) قيل العلم التفصيلي بالاشياء عبارة عن حصول صور متعددة بقدر تلك الاشياء العلم الاجالي عبارة عن صورة واحدة متعلقة بالكل من حيث هو كل وقد يكون مبدأ التفصيل وقد لا يكون فالاول علوم متعددة بالفعل والثاني علوم متعددة بالقوة فسر قوله مفصلة بقوله اي بالفعل وقوله بجملة اي بالقوة والافاعلم الاجالي ايضا علم بالفعل بالجمل من حيث كل انتهى وانا اقول التفصيل والاجال من قبيل التضايف واتصاف العلم بهما باعتبار المعلومات فان كان المعلوم جزئيات متشخصات متعينات باعتبار تشخصها وتعنيها يكون المعلوم مفصلا والعلم تفصيلا وان كان كليات غير متشخصة لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع التشرصة شاملا على الجزئيات بلا قصد الى التعينات والتشخصات للجزئيات يكون المعلوم كليا مجملا والعلم بها علما اجمال وكذلك ان كان المعلوم كلا او جزأ امامعنى الفعل والقوة كون الشيء داخلا تحت الحصول والموجود وعدم كون الشيء داخلا تحت الوجود لكن يكون صالحا لدخول والصلاحية يكون قريبا وبعيدا والاول يسمى بالقوة القريبة والثاني بالقوة البعيدة وتوصيف المفصلة بالفعل والجملة بالقوة ههنا باعتبار الامور الغير المتناهية لان في المفصلة يحصل العلم بها بالفعل وفي الجملة لا يحصل العلم بها بل بالقوة القريبة لان الامور الغير المتناهية في العلم الاجالي يكون معلوما بعنوان شيء واحد فلا تعدد فضلا عن غير التناهي لكن يمكن ان يعلم على التفصيل كما كان العلوم كليا وافراده منحصرا تحت حاصر كما علمنا بارؤية على جماعة قليلة من حيث الجمع ثم باعتبار تفصيل احادها ( قوله ليس بجمع قائما للمعناه ) لان ادراك الامور غير متناهية بالاجال يكون باحضار شيء واحد شامل للامور الغير المتناهية فلا استحالة في احضار شيء واحد بالضرورة مثلا كالشيئية والعلية بخلاف ادراكها على التفصيل دفعة ( قوله على انا نقول آه ) حاصله منع لوجوب ان يجمع المطامير غير متناهية بجملة لجواز ان لا يكون حاصلة بالقوة القريبة عند حصول المط ولو كان العلم الاجالي فانا اذا علم الاجالي اعم من حصول الامور الغير المتناهية بالقوة القريبة او بالقوة البعيدة ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص ( قال الشافعي ان استحضار الامور الغير المتناهية

آه) الامور الغير المتناهية قد يكون عدم تناهيها باعتبار المبدأ دون المنتهى  
وقد يكون باعتبار المنتهى دون المبدأ وقد يكون باعتبار المبدأ والمنتهى جميعا  
فالاول يسمى بالازلى والتالى باللايزالى والتالت بالسرمدى والكل مح  
عنداهل الحق من المتكلمين الا اذا كان المراد باللاتهاى مالاتقف عند حد  
كافى لم الجنة فمح لزم المح عندهم من لزوم استحضار مالاتهاية باى وجه كان  
واما عند الحكماء فالكل مح اذا كانت موجودة مرتبة بمجموعة الاجزاء فى  
الوجود والافلا فلذا اختلفوا فى النفس قال ارسطو ومن تبعه بمحدوثها مع  
حدوث البدن و بطلان التناسخ والاشراقية قالوا ببقدها و يعوازال التناسخ  
ولزم على ارسطو ان يكون النفوس اهورا غير متناهية لعدم تناهى الابدان  
لكن غير مح لكونها غير مرتبة فمحدوثها تكون فى ازمة متناهية باعتبار المبدأ  
وادراك امور غير متناهية باعتبار المبدأ لانصمور فيزم استعماله استحضار امور  
غير متناهية واما على مذهب الاشراقية فلقدها يعوز ادراك امور غير متناهية  
فى المبدأ باعتبار الماضى ولكن حصول العلم بالمبدأ الان باستحضار امور  
غير متناهية فلا يزم استعماله واذا عرفت هذا اعلم ان الشارح بنى السؤال  
على مذهب الاشراقية واجاب بمذهب المتناية لان المنطق من حكمة  
المتناية (قال فنقول هذا الدليل مبنى على حدوثه) قد عرفت وجدا لا ابتناء  
مما قررنا قبل يمكن بناء الدليل على حدوث البدن ليستعين عن ابطال التناسخ  
ويمكن ان يعنى على قدمه و حدوث التعلق بابطال التناسخ فان الحصول  
تابعة بالكسب يتوقف على القوة المودعة فى الدماغ كما تفر فى محله فاذا كان  
التعلق حادما بحدوث البدن و بطلان التناسخ لزم استحضار الامور الغير  
المتناهية فى زمان متناه هو زمان حدوث البدن وانما جعلنا حدوث التعلق  
بحدوث البدن و بطلان التناسخ لانه لو لم يبطل التناسخ لاحتمال ان يكون  
التعلق قدما بان يحدث بدن بعد بدن من الازل و يتعلق النفس بها  
فلا يتجه على النارج ان الدليل غير مبنى على حدوث النفس لجواز ابتناءه  
على قدمه و حدوث البدن و بطلان التناسخ لانه اذا امكن فى دفع الشبهة  
بناء الدليل على امرين نصح ان يدفع بدعوى النساء على ابهما شاء المجيب  
ولا توجه للمناقشة معه بانه ليس مبنيا على هذا الجوار بانه على الاخر انتهى  
انا نقول هذا الكلام فاش من عدم الرسوخ على مذهب الحكماء لان من قال  
بحدوث النفس قائل بطلان التناسخ لا يبناء الحدوث على بطلانه ومن قال

بقدمها قال يجوز التناضح ولا قائل بالفصل من الحكماء حتى يبنى عليه  
والاحتمال العقلي من غير اثبات مذهب بين المذهبيين غير مفيد فان قيل يمكن  
ابطال نظرية الكل بناء على مذهب من قال بقدمها ويجوز تناضحا مان  
النفس بعد انتقالها من بدن الى بدن آخر لا يبق له علم من الاحوال السابقة  
ولا تقدر على استحضار امور غير متناهية في بدن واحد فلا يمكن تحصيل  
شيء قلت عدم بقاء العلوم السابقة غير معلومة معيناتها المعلوم عدم العلم  
بها ولا يستلزم عدمها كذا حقق ( قال الش فقول هذا الدليل مبنى آه )  
قبل الاولى في الاستدلال على اصل الدعوى ان يقال ليس الكل ببنينا  
ضرورة ان الاحتياج في البعض الى النظر كتصور العقل والنفس  
وكالتصديق لحدوث العالم ولانظريا ضرورة الاستغناء عن النظر في البعض  
كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان  
وذلك لان دليلهم مع انه اخفى من المدلول يشتمل على دعوى الضرورة في  
البعض على تقدير نظرية الكل ويتوقف على ان التصديق لا يكتسب  
من التصور والاجاز ان يكون كل التصديقات كسبية وينتهي الى تصور  
بنسبى ويكون اول العلوم والتصديقات بأسرها كسبية او بالعكس ( قوله  
قد توهم عدم ابتناء آه ) التوهم العلامة التفتازاني حيث قال لا حاجة  
الى البناء الى حدوث النفس آه ومأل كلامه انه اذا شعرنا بمل من وجه وتوجهنا  
الى مبادئه ثم رجعنا منها اليه في هذا الزمان المتناهي يجب علينا استحصا  
تلك المبادئ بأسرها او ملاحظتها برمتها واذا كان المبادئ غير متناهية  
لم يقدر على شيء منها سواء كانت حادثة او قديمة وحكم الفاضل الحشى  
بفساد هذا التوهم بان الناظر المتوجه الى تحصيل المط لا يجب عليه الا  
ملاحظة ما هو مبادئه القريبة ليتمكن من النظر واما ملاحظة المبادئ  
البعيدة فلا يجب حتى يلزم في ازمة متناهية ملاحظة امور غير متناهية  
نم حصول المط بطريق التسلسل ليستلزم ان يكون تلك الامور حاصلة له  
في نفس الامر ولو كانت متعاقبة في ازمة غير متناهية لكن لا يستلزم حصولها  
في وقت التوجه الى التحصيل كما شاهد من وجدنا في تحصيل المطالب نذهل  
عن مقدمات بعيدة وتحصيل المط ولولزم استحضار جميع المبادئ لما حصل لنا  
العلم بالمط وانا اقول ان الكلام مبنى على نظرية كل التصديقات فح يكون  
النفس خالية عن جميع التصديقات مباديا او مطالبا قريبة او بعيدة فح

اذا توجه الناظر الى تحصيل مط وحصل العلم بالفعل فكيف لا يلزم استحضار امور غير متناهية عند حصول العلم بلط بين زمان مبدأ قصد التحصيل وبين حصول العلم وهو زمان منتهى اذ توقف المط على علم المبادئ القريبة وعلم المبادئ القريبة الى المبادئ الاخرى الى علم غير النهاية وان ذهل عن بعضها لكثرتها فيلزم تحصيل كلها على سبيل الترتيب وهو محال لان المقام لا يقال كلام الفاضل المحسنى مبنى على انه لا يلزم استحضارها مجتمعة ولو كان لازما متعاقبة وفي عدم استحالة مثل هذا تأمل (قوله لان حصول المط بطريق التس) هذا بيان لمنشاء غلط التوهم بانه ناش من عدم الفرق بين الحصول وقصد الحصول بالنظر والاول يستلزم حصول الامور الغير المتناهية في نفس الامر عند حصول المط بطريق التس وحصولها يجوز في نفس الامر على تقدير قدم النفس والناقي لا يستلزمها بل يقتضى ملاحظة المبادئ القريبة واحضارها لوقوع النظر فيها دون الملاحظة للمبادئ البعيدة لعدم وقوع النظر فيها وجواز الحصول عند الغفلة عنها (قوله نعم يجب ان يكون قد حصل الخ) جواب عن دخل مقدر بانه كيف يحصل المبادئ القريبة بدون المبادئ البعيدة على تقدير نظرية الكل فاجاب عنه بانه نعم يجب حصولها في الماضي قبل حصولها المبادئ القريبة ليتصور حصول المبادئ القريبة لا عند التوجه وعند قصد التحصيل فتأمل (قوله فالاولى ان يقال اه) هذا هو العمدة في هذا المقام فانما كاعلم بالضرورة احتياجا في بعض التصورات او التصديقات الى نظر كتصور حقيقة المالك والجن والتصديق بوجود الصانع وحدوث الصالح نعم ايضا عدم احتياجا اليه في بعض كتصور الحرارة والبرودة وانما المهم والتصديق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وقد بالغ بعضهم في ظهور هذه القضايا الاربعة حتى قال بوجود الاقسام الاربعة بديهى والتنازع فيها اما مكابر مباحة فنعرض واما جاهل لمعاني تلك الالفاظ فتعلم فظهر وجه الاولوية ان في هذا الدليل اغناء من كثير من المؤنات الشاقة على المتعلم المبتدى واغناء للنطق عن الحكمة المحتاجة اليه بخلاف البرهان المذكور فان المنطق باعتباره في حصوله بالتروع في التحصيل الى الحكمة لاثبات حدوث النفس والبطلان الدور والتس فان قيل في هذا الدليل دور لان اصل الدعوى بعض التصور بديهى وبعضه النظري وكذا التصديق وقوله ليس جميع التصورات

والتصديقات رافع للايجاب الكلى لاثبات اصل الدعوى وان ثبت القضية  
الرافضة بهذا الدليل يلزم الدور قلت ان هذا الدليل جهة اوليته من حيث  
اثباته للقضية الرافضة بلا تعرض الى اصل الدعوى واما ان حل على اثبات  
الدعوى فالاولى ان يترك رفع الايجاب الكلى من الين فمح يكون الدليل بالنسبة  
الى اصل الدعوى من قبيل التنبيهات اذ الدعوى البعض المطلق والدليل  
البعض المقيد فتأمل ( قال الش امان يكون جميع التصورات الخ ) هذا اشارة  
الى ان عبارة المص مومية الى دليل بطريق الانفصال الحقيقي بين الامور  
الثلاثة ولما بطل القسمان ثبت الثالث فان قيل القسمان الاولان وهما كل  
التصورات يديه وكل التصورات نظرى وكذا التصديق موجبتان كليتان  
وليس يلزم من كذب هاتين الموجبتين الكليتين الا صدق نقيضهما اللذين هما  
السلبتان الجزئيتان اعني قولنا ليس بعض التصور بسيما وليس بعض  
التصورات نظرى لكن السالبة الاولى لا يستلزم الموجبة الجزئية القسالة  
بعض التصور لا ضرورى اى نظرى وكذا الثانية لا يستلزم قولنا بعض  
التصورات لا نظرى اى ضرورى لان السالبة البسيطة اعم من الموجبة  
المعدولة ولك ان تقول ان قولنا ليس بعض التصورات بسيما معناه ليس بعضها  
لانظريا فيكون سالبة معدولة ولا يستلزم الموجبة المحصلة القسالة بعض  
التصورات نظرى وكذا قولنا ليس بعض التصورا نظريا معناه ليس  
بعضها لا ضروريا فلا يستلزم قولنا بعض التصورات ضرورى لان السالبة  
المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وبالجملة النظرى بمعنى اللا ضرورى  
والضرورى بمعنى اللانظرى وان شئت اعتبرت ذلك فى الموجبتين وان  
شئت اعتبرت فى السالبتين وقس حال التصديقات على ما قررناه قلت  
فى التصورات قلنا ان لنا تصورات وتصديقات يعنى ان الموضوع موجود  
فالسالبة البسيطة والموجبة المعدولة متساويان وكذلك السالبة المعدولة  
والموجبة المحصلة يتلازمان فان قيل هذا التساوى والتلازم انما يصلح  
اذا كان الموضوع موجودا فى الخارج ولا وجود للتصورات والتصديقات  
الا فى الذهن اجيب بان القضايا المستعملة فى هذا الفن كلها ذهنية لا تبايحل  
المعقولات الثانية وما بعدها على المعقولات الثانية التى لا وجود لها الا فى  
الاذهان كما ستقف عليه فالوجود الذهنى لموضوع هذه القضايا كاف  
لتلازم السالبة والموجبة المذكورتين واما الوجود الخارجى المحقق او المقدر

فانما يعتبر لثلاثتهما في القضايا الخارجية والحقيقية المستعملة في العلوم  
الباحثة عن احوال اعيان الموجودات ويمكن ان يقال لانهم ان التصورات  
والتصديقات لا وجود لها في الخارج بل هي من الكيفيات النفسانية النابتة  
في الذهن الموجود في الخارج فيكون من العرض الموجود في الخارج بنوعية  
المعرض الموجود فيه ( قال الشئ منحصرة فيها ) يعني الى الاقسام الثلاثة  
بحسب الاجال والى الخمسة بحسب التفصيل لا غير كما وهم البعض فتأمل  
( قال الشئ والنظري يمكن تحصيل الخ ) يعني لما قرر ان البعض من كل  
من التصور والتصديق نظري والبعض الاخرى بدوي قصد الى بيان  
انه هل يمكن اكتساب النظريات من الضروريات ام لا حتى يمس الحاجة  
المنطق يعني ان ثبت الاكتساب يثبت الاحتياج والا فلا مع ان امكان التفصيل  
بالفكر يكفي في الاحتياج ولا يتوقف على تفصيله بالفعل فاستشهد الى امكانه  
بان اشار الى وجه كل الى قياس استثنائي من المتصلة ينتج الاسباب وكذا  
القياس الخلفي والافتراضي لان من علم لزوم امر الى اخر علم وجود المزموع يعلم  
وجود اللازم كذلك يعلم عدم المزموع من عدم اللازم وايضا من حصل عنده ان كل  
(ج) (ب) وكل (ب) (ا) فلا بد ان يحصل عنده ان كل (ج) (ا) فمع ان اكتساب  
النظريات من الضروريات ممكن في الجملة سواء كان بالادوات كافي الشغل  
الاول او بواسطة كافي الاسكال الباقية فان كانت المبادئ المذكورة  
في القياسات ضرورية كان الاكتساب او لا او لا يوجب انها مؤهلا اليها ( قوله  
يعني ان التصورات اما ان يكون الخ ) يعني المقي من جميع هذه القضية  
التفصيل لا المجموع من حيث المجموع اجل الشئ الاختصار فتعصر  
الاقسام لكل من التصورات والتصديقات الى ثلثة اقسام فاذا بطل الانان  
ثبت واحد منها بلامرية الفرغ من هذا دفع ما قاله العلامة التفنن زاتي من ان  
المسط ان يكون البعض من كل منهما بدويا والبعض الاخر نظريا واذا كان  
السالت عبارة عما ذكرتم لم تعصر الاقسام في الثلثة لا مكان صور اخرى  
وان اريد بالسالت ان يكون البعض منهما لانه كل منهما بدويا والبعض  
نظريا لم يتم المطر واصل الدفع انما يكون كذلك اذا لاحظ المجموع من  
حين المجموع مع انه ليس كذلك اذ الملق التفصيل فيتعصر الاقسام الى الثلثة  
( قوله فاندفع ما قيل آه ) اذا لوحظ الاجتماع يكون في التصورات احتمال  
كون جميعها بدويا وجميعها نظريا وبعضها بدويا وبعضها

نظريا وحسب هذا في التصديقات ومن ضرب الثلثة الى الثلثة يحصل  
تسعة احتمالات هذه الاحتمالات ليست صريحة من كلام القائل  
لكن يلزم من اسلوبه ( قوله ولما كان شئ من التصورات آه ) اشارة الى سؤال  
وجواب مذكور في شرح المطالع على وجه الاختصار حيث قيل ان الشقين  
الاولين موجبتان كليتان وبطلانها يكون رفعا للايجاب الكلى فيكون  
سالبة جزئية فالسالبة الجزئية اعم من الموجبة الجزئية لعدم اختصاصها وجود  
الموضوع بخلاف الموجبة الجزئية فلا يلزم من تحقق السالبة الجزئية الا  
ثبوت الموجبة الجزئية الاخص فلا يلزم ثبوت الشق الثالث وحاصل الجواب  
ان السالبة الجزئية ههنا واقعة في التصورات والتصديقات التي من الامور  
الموجودة فاذا كانت واقعة في الامور الموجودة تساوى الموجبة الجزئية  
وتلازم فيلزم من تحققها تحقق الموجبة الجزئية مثلا ليس كل التصورات  
بديهي في حكم قولنا بعض التصور ليس بديهي وهي مستلزم لقولنا بعض  
التصور نظري ( قوله فان النظري بمعنى اللا بديهي آه ) فهو نقيض  
للبيهي بمعنى العدول لاي معنى السلب حتى لا يتصور بينهما واسطة تكون  
القضية سالبة المحمول وهي مساوية للسالبة البسيطة كان يقال الشئ  
اما بديهي او ليس بديهي كذا قيل فتأمل ( قوله وجاز ان لا يكون الشئ  
بديهي آه ) هذا القضية صادقة بلازوم ارتفاع النقيضين لانه لما اقتضى  
السالبة وجود الموضوع فعند عدم الموضوع يصدق سلب النقيضين  
بطريق العدول عن الموضوع المعلوم والسر في ذلك ان حرف السلب  
لو كان جزء من المحمول يكون المجموع من صفات نابتة للموضوع فلا بد عند  
ثبوته من الوجود اذ ثبتت شئ فرع لثبوت مثبت له فعند عدم المثبت له  
يصح سلب ثبوت النقيضين بالعدول ( قوله اورد الدليل على اكتساب  
التصديقات آه ) الغرض من هذا اما اراد اعتراض على الشقص صور العبارة  
الى اراد نكتة الى تخصيص دليل الاكتساب بجانب التصديقات وهي تحقق  
اكتساب التصديقات فانه واضح لا ينكره من يعتد به بخلاف اكتساب التصورات  
اذ لا يخفى اكتسابها عن الريب مع انه ذهب الامام الى بدها كل التصورات  
لكن لا يظهر الاحتياج الى احد قسمي المنطق اعني مباحث قول الش  
ويرد ايضا ان هذا الدليل ليس تمام التبريد اذ المدعى امكان تحصيل  
كل من نظرية التصديق والتصور فالاولى ان يحمل عبارة الحشى على



الاعتراض دون سوق النكتة ووجه بعض الفضلاء بان المقى ليس اقتصاره على دليل اكتساب التصديقات لاجل اثباته في التصورات فلا يثبت الاحتياج الى جزئى المنطق بل لان البيان في التصورات يحتاج الى كشف شبهة يطول الكلام بذكرها ولا يليق بحال المبتدى ايرادها انتهى انا اقول ولو سلم مساعدة عبارة المحشى على هذا التوجيه لا يرفع نقضانية الترتيب ولا يلايم كلامه في حاشية المطالع قأمل (قوله فان اكتسابه لا يخوض شبهة آه) وجهه ان اكتساب التصور اما بالذاتيات او بالعرضيات او بالمختلطات منها فلا يوصل على ذاتيات التئى على وجه التحقيق بحيث لا يبقى فيها شبهة ولا ريب فمح لا يدفع الشبهة في القسمين وان دفع التخصيل بالعرضيات الصرفة في الجملة (قوله وقد ذهب الى ان التصورات آه) هذا التأييد وان كان مفيدا بعدم خلوه عن وصمة الشبهة لكن لا يفيد بعدم ايراد دليل اكتساب التصورات اذ لما ثبت بالدليل اولاً بداهة بعض الصور ونظرية بعينه فيبطل مذهبه ولا يحل الابراد فان قيل لما كان بداهة جميع التصورات مذهباً للامام ومذهبه ايضا بداهة الاجزاء مستلزم بداهة الكل يلزم ان يكون جميع التصديقات ايضا بداهة ولا يحصى فيها اكتساب فيحصل على كون اكتساب التصديقات محققا لا ينبغي ان لا يشك فيه قلت هذا الزوم وان نشأ من مذهبه مع انه مخالف لتصريحه حيث يذهب الى اكتساب التصديق فهو من قبيل ايراد المقدسة على مذهبه فلا يكون صريح مذهب فلا نخل على تحقق اكتساب التصديقات (قوله اورد ما لا للنصور وما لا للتصديق آه) اى توضيحاً للمقدمة القائلة والفنطرى يمكن تحصيله بطريق الفكر حتى يظهر للمبتدى الاحتياج الى المنطق بجزئه لان المثال اذا كان ماريماً عن التعليل لا ينبغي ان يرد عليه السؤال بطريق المناظرة بخلاف ما اذا اورد دليلاً فانه يورد عليه السؤال من الادله التى ذكرها الامام فى امتناع جريان الاكتساب فى التصورات فلا يظهر الاحتياج المذكور ولهذا ترك الدليل قأمل (قال الس لان من علم زوم امر لا خرم علم آه) هذا تصوير لقياس الاستثنائى على وجه الكلى قيل لانم ان من علم الملازمة وعلم وجود المروم علم وجود اللازم بل لا بدعنه من الترتيب الخاص هذا مدفوع بان كلمة الترتيب بين الملازمة ووضع المقدم على سبيل المجاز قال الفاضل العصام ولا يبعد ان يقال ماد كره ملخص كل قياس فانه ليس الا العلم بالملازمة بين الدليل والنتيجة والعلم بالمزوم

الذى هو الدليل المرتب من مقدمتين فمن علم ان الموجبتين التاكيديتين على هيئة الشكل الاول ينتج موجهة كلية ثم علم وجودها على هيئة الشكل الاول في مادة النتيجة انتهى هذا لا يخفى عن التكلف مع ان العلم باللازمة بين الدليل والنتيجة بعد العلم باللزوم فكيف يصح كلمة ثم (قال الش بالضرورة) هذا متعلق بالتالى يفيد بداهة الملازمة بينه وبين المقدم وذلك لان اللازم اما ان يكون مساويا واهم فاياما كان يتحقق مع تحقق اللزوم بالضرورة في نفس الامر فاذا علم الملازمة ووجود اللزوم يحصل العلم بما في نفس الامر قبل هذا متعلق بالشرطية لا بالتالى ولا بالعلم فتنبه انتهى فتنبه (قال الش بالسابقين آه) توصيف العلم بالسابقين للإشارة الى الحركة كتين في الدليل فهو بمعنى السبق الذاتى (قال الش والفكر آه) حركة النفس في المحسوسات يسمى تحيلا وفي العقولات يسمى فكرا هذا هو المشهور وتلك الحركة الفكرية قد يكون لطلب علم او ظن فيسمى نظرا وقد لا يكون كذلك فلا يسمى به فلي هذا الفكر اهم من النظر فلذا عرفه ابن الحاجب بان النظر الفكر الذى يطلب به العلم او الظن وكان لفظ الفكر في مقام الجنس وقيل الفكر والنظر مترادفان والتحقق ان لفظ الفكر يطلق على حركة النفس بالقوة المسماة بالدودة اهم من ان يكون في المحسوسات او العقولات وعلى حركتها اذا كانت من المطالب الى المبادئ ورجوعها عنها الى المطالب وقد رسم بالمعنى التالى بانه ترتيب امور حاصلة في الذهن ليتوصل بها الى امور غير مستحصلة هذا ما اختاره الش وقد يطلق على حركة النفس من المطالب الى المبادئ من غير ان يحمل الرجوع منها الى المطالب جزء منها فلذلك كان في الفكر مذهبين احدهما انه عبارة عن الحركتين وهو رأى الحكماء المتقدمين وثانيهما عبارة عن حركة واحدة اى الاولى منهما وهو رأى المتأخرين قال بعض الفضلاء هذا على تقدير ان يقال الفكر لا يغير الانتقال اما من قال بالمغايرة فسر به بانه ترتيب امور حاصلة يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل واعلم ان الط من كلام الش حيب عرف اولا النظرى بانه ما يتوقف حصوله على نظر ثم قال والنظرى يمكن تحصيله بطريق الفكر ان الفكر والنظر مترادفان وحاصلهما اكتساب المجهولات من المعلومات وح تقول لاشبهة في ان كل مجهول لا يمكن اكتسابه من اى معلوم اتفق بل لابد من معلومات مناسبة اياه ولا شك ايضا في انه لا يمكن تحصيله من تلك المعلومات على اى وجه كانت بل لابد

هناك من ترتيب معين فيما بينهما ومن هيئة مخصوصة جازية لها  
بحسب ذلك الترتيب فاذا نشعور ما بامر تصوري او تصديقي وحاولنا  
تحصيله على وجه اكل فلا بد ان يتحرك الذهن في المعلومات المتزوجة عنده  
منقلا من معلوم الى آخر حتى يجد المعلومات المناسبة لذلك المط وهي السمات  
بالمبادئ ثم لا بد ايضا ان يتحرك الذهن في تلك المبادئ لترتيبها ترتيبا خاصا  
يؤدي الى ذلك المط فهناك حركتان مبدأ الاولى منهما هو المط المشعور به  
بذلك الوجه الناقص ومنهاها آخر ما يحصل من تلك المبادئ ومبدأ الثانية  
اول ما يوضع منها للترتيب ومنهاها المط المشعور به على وجه الاكل  
فحقيقة النظر المتوسطة بين العلوم والمجهول هي مجموع هاتين الحركتين  
هما من قبيل الحركة في الكيفيات النفسانية واما الترتيب الذي ذكره  
في تعريفه فهو لازم للحركة الثانية ويوجد هذه الحركة بدون الاولى بل  
الاكثر ان ينتقل اولا من المطالب الى المبادئ ثم منها الى المطالب ولاخفا  
في ان هذا الترتيب يستلزم التوجه الى المط وتجريد الذهن عن الغفلات  
وتحقيق العقل نحو المقولات فتأمل ( قال الش هو ترتيب امور معلومة  
للتأدي آه ) الامور المعلومة عبارة عن مواد النظروهي في التصورات الكليات  
الخمسة وفي التصديقات القضايا مطلقا فمح يتمل التعريف على الاقوال  
الشارحة بأسرها والاقيسة باقسامها فيدخل في الصناعات الخمس والرسم  
الكامل الذي هو مركب عن الذاتيات والعرضيات لان العرض منها التأدي  
الى مجهول قوله للتأدي للاشارة الى العرض الباعث للترتيب والعرض لا يلزم  
ان يتفرع على الفعل لجواز تخلفه فيتتمل التعريف على الفكر القاسد ضرورة  
او مادة قبل اي الترتيب الذي يكون الباعث عليه التأدي الى المجهول يقينا  
او ظنا او احتمالا فخرج عنه المقدمة الواحدة لان الترتيب فيها للتأدي بل  
تحصيل المقدمة داخل فيه ترتيب المقدمة المشكوكه المناسبة لوجود عرض  
التأدي احتمالا وكذا الرسم الكامل لان المط في ذلك هو الماهية على الوجه  
الاكل المعلوم الواحد لا بد له من علة واحدة على ما اتصل عليه في تشرح  
الاشارات فالترتيب بين جميع الذاتيات والعرضيات موصل اليهما وان كان  
كل واحد من الترتيبين الذين يشملهما في نفسه فكل واحد منهما موصل الى  
الكنه والناتى الى الوجه انتهى وفي هذا التعريف اشكالان مشهوران  
احدهما انه غير جامع لخروج التعريف بالفصل والخاصة وحدهما وكونه

قليلًا ناقصًا كما قاله ابن سينا لا يشق علينا لأن هذا الحد انما هو بمطلق الفكر  
 فيجب ان يدرج فيه جميع افراده التامة والناقصة قل استعماله اوكثر  
 قد اجيب عنه ايضا بانه لا بد مع الفصل والخاصة من قرينة عقلية مخصصة  
 لانهما بحسب مفهومهما اعم من الحدود فلا يتصور الانتقال فيهما الا مع  
 امر زائد يكون بينهما ترتيب وايضا هما مشتقان ومعنى المشتق شئ له  
 المشتق منه فهناك تركيب قطعًا فتأمل وانيهما انه تعريف لمطلق الفكر  
 الشامل لجميع اقسامه لا الصحيح فقط والاوجب تقييد العلم المذكور بالمطابقة  
 ليخرج عنه النظر الفاسد بحسب مادته ووجب ان يوضع في الحد مكان  
 قوله للتأدي قولنا بحسب يؤدي ليخرج عنه النظر الفاسد بحسب صورته  
 واذا كان هذا التعريف لمطلق الفكر فقد ماته قد لا يكون معلومة  
 ولا مظنونة بل بمجولة جهلا مركبا فلا يكون التعريف جامعًا ويمكن ان يحاب  
 عنه بان يحمل العلم على المعنى الاعم الشامل للفن والجهل المركب ولذا ترك  
 في التعريف قيد قوله او مظنونة كما ذكره صاحب المواظف حيث قال النظر  
 ترتيب امور معلومة او مظنونة للتأدي الى امر آخر ( قال الشارح اذا حاولنا  
 آه ) في مثل هذه العبارة يمكن حل كلمة ما على الموصول او الموصوف والكافة  
 فان حل على الموصول او الموصوف بحمل كلمة اذا للظرفية لعامل مقدر  
 صلة او صفة فهنا لا مساغ له لان رتبناهما جزاء وكذا في المثال الثاني  
 وسعنا فتقتضى ان يكون اذا شرطية فتعين ان يكون كلمة ما كافة واذا شرطية  
 فحمل العصام على الموصول او الموصوف فقال فالصواب ذكر رتبنا ووسطنا  
 بالعطف فتأمل ( قال الشارح فالترتيب في اللغة جعل كل شئ آه ) بيان معنى  
 القنوى والاصطلاحى للاشارة الى جواز حل على كل واحد منهما في  
 التعريف والتنبيه على المناسبة بين المعنى القنوى والاصطلاحى وجعل كل شئ  
 في مرتبة اعم من ان يكون مرتبته في نفس الامر او في اعتقاد المرتب ويدل عليه  
 سياق كلامه من مخالفة بعض العقلاء ببعض ومخالفة الانسان نفسه في وقت  
 دون وقت فيشمل الفكر على الصحيح والفاسد فلا وجه لما قيل ثم بيان معنى  
 الترتيب وعدم تعيين المراد يشعر بانه يمكن ان يحمل على ايها شئت وفيه  
 انه لو حل على القنوى لا يشمل التعريف الفكر الفاسد صورة لانه لم يوضع  
 كل شئ في مرتبته ويجب ان يسامح ليصح قوله وهو ليس بصواب دائما ولذا  
 اختار قوله للتأدي مقام بحيث يؤدي لان التعريف مع قيد بحيث يؤدي

يخص الفكر الصحيح فيحمل كلامه على ان المراد بيان المعنى اللغوي ليس الا  
التنبية على المنقول عنه لفظ المصطلح وعدم تعيين المراد لان استعمال اهل  
الاصطلاح يعين ارادة المعنى الاصطلاحي ( قال الشرجل كل شيء في مرتبته  
آه ) ان الضمير في مرتبته اما ان يرجع الى شيء او الى كل شيء فايما كان فهو  
قاسد لاستلزامه ان يكون جعل ~~كل~~ شيء في مرتبته شيء واحد وهو مح  
والجواب انه محمول على التوزيع بان يجعل شيء واحد في مرتبة نفسه  
وهكذا بقريضة العقل وظهور الاستحالة واجيب عن هذا السؤال بان  
التعريف اجمال مفصلات لا تخصي فان المراد ان ترتيب الحيوان الناطق وضع  
الحيوان في مرتبته ووضع الناطق في مرتبته وهكذا او الحلال التوهم ناش  
من الاجال يدفعه ملاحظة التفصيل الذي هو الملق والاجال في مقام ضبط  
للتفصيل من متعارفات اللغة والعرف انتهى انا اقول ان المراد هذا المعنى  
بلاشك لكن لا يؤدي هذا المعنى بهذه العبارة جلا على ظاهرها فلا يدفع  
الاعتراض بهذا الجواب ويمكن ان يحاسب عنه بان الضمير اذا رجع الى فكرة  
مختصة قبل الحكم من الاحكام يكون الضمير لهذا المرجع المخصوص نحو  
جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجسائي دون غيره من  
الرجال ~~ك~~ كذا حققه الرضى فم يختار ان الضمير في مرتبته راجع الى كل شيء  
والمعنى وضع كل شيء في مرتبة كل شيء يتعلق به الوضع ولا شك ان الاوضاع  
متعددة بحسب تعدد الاشياء اذ لكل واحد منها مرتبة مختصة به وضع  
عند الوضع ليس لغيره فاندفع المحذور وصار مأل المعنى ما في التاج الترتيب  
نهادن بيجري راس ديكري كذا قيل وانا اقول هذا ان كان على سبيل  
التوزيع فيها وبم والالم يخلص عن السؤال اذ وضع كل شيء يقتضي ثبوت  
الوضع لكل واحد من الاشياء على سبيل الاستغراق في مرتبة كل واحد من  
الاشياء التي يتعلق بها الوضع فيعود المحذور والله اعلم بالصوات وان الترتيب  
لاقتضائه امور متعددة ووضع كل منها موضعه زاد لفظ كل حتى لو اتفقت  
في شيء منها اتفقت الترتيب وكذا لا يصدق على جعل شيء واحد في مرتبته  
كالجنس وحده والفصل وحده في التعريفات وكالضغرى وحدها والكبرى  
وحدها في الاقيسة ( قال الشرجل وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة آه )  
توصيف الاشياء بالتعدد تلبيح الى ان الغرض الاصل من الاشياء التعدد  
لان الجمع فيحصل للماهية والتعدد وجه كونه غرضا اصليا جعل التعدد بحيث

يطلق عليه الواحد مدار الترتيب وفيه تنبيه على ان الاشياء متعددة حال الترتيب لكن يطلق عليه اسم الواحد وبدل عليه قوله بحيث يطلق آه والاقال جعل الاشياء المتعددة واحدا فلماذا لا يقال جعل المائتين في الاثنتين في اثناء واحد ترتيب (قال الشرحي يطلق عليه اسم الواحد) كالحیوان الناطق وكالعالم متغير وكل متغير حادث حيث يطلق عليهما الحد الواحد القياس الواحد وهذا الواحد واحد في الحقيقة وقد يكون القياس مركبا من القياسين فصاعدا وكذا التعريف المركب من تمام الذاتيات والعرضيات وهو الرسم الاكمل ويطلق عليها اسم الواحد لكن بالوحدة الاعتبارية (قال الشرحي فيكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر آه) قال العلامة التفتازاني اي بحيث يصح ان يقال هذا متقدم على ذلك وذلك متأخر واحترز به من مثل تركيب الادوية فانه ليس بترتيب وغلط من زعم ان المراد بالتقدم والتأخر فيما بين الاشياء يكون مناسبا انما نشأ من معناه القوي اعني وضع كل شيء في مرتبة انتهى لعل وجه الغلط انه اذا كانت مرعية فيما بين الاشياء المترتبة يلزم ان يكون تعريف الفكر عبر جامع لخروج الاشكال الثلاثة غير الشكل الاول اذا لمناسبة ليست مرعية فيها لانها ليست على نظم طبيعي لاسيما في الرابع قد علم ان هذا القيد معتبر في الترتيب فلذا قال الشرحي في نرح المطالع والترتيب اخص من التأليف اذ لا اعتبار لنسبة التقدم والتأخر فيه انتهى لا يقال ان التأليف ليس اعم من الترتيب بل هو مساو له لان التأليف هو ضم الاجزاء بعضها الى بعض آخر فلا بد من ان يكون بعضها متقدما على بعض بالضرورة وكل تأليف فيه نسبة بعض الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر فيكون مساويا للترتيب لاننا نقول لاشك ان كل تأليف مشتمل على تقدم وتأخر للاجزاء الا ان ذلك التقدم والتأخر ليس بمعتبر في مفهوم التأليف ومعتبر في مفهوم الترتيب او نقول العموم والخصوص بين الترتيب الخاص والتأليف الخاص مثلا في الشيء المركب من (ا ب) في ترتيب خاص وهو تركيب من هذه الحروف على هذا النسق وهو ان يكون مقدا على (ب) و (ب) مقدا على (ج) وتأليفه خاص وهو هذه الحروف على اي نسق وقع سواء كان (ا ب ج) او (ا ج ب) او (ب ا ج) او (ب ج ا) او (ج ا ب) او (ج ب ا) هنا يوجد ست صورت فذلك الترتيب الخاص يستلزم كذلك التأليف الخاص بدون العكس اذ ذلك الترتيب الخاص لا يوجد الا في صورة (ا ب ج) ولا يوجد في

الصورة الخمس السابقة وذلك التأليف الخاص يوجد في الصورة الست كلها ( قوله اي اسم الواحد آه ) ليس المراد لفظا لواحد بل هم يتصف بالوحدة حقيقة كالحذو الرسم والقياس والجملة او اعتبارا كالحذو التام والرسم التام والقياس الاستثنائي والقياس الاقتراني وغير ذلك ويمكن ان يراد لفظ الواحد بمعنى يطلق عليه لفظ الواحد ويصدق عليه مفهومه وايضا يطلق عليه ما صدق عليه لفظ الواحد واللفظ اذا اطلق قد يراد به لفظه وقد يراد به مفهومه وقد يراد ما صدق عليه وفي عبارة الحشى اسم هو الواحد يحتمل الارادة بالواحد لفظه وما صدق عليه ( قوله والاضافة بيانية آه ) اي موضحة وكاشفة للمضاف اذ هو اعم والمضاف اليه اخص والمراد هو الاخص فقد علم ان المراد من البيانية بيان معنى لاصطلاح المصطلح وهو الاضافة بمعنى من وان كان من اقسام الاضافة يكون بمعنى اللام لان الاسم اعم والواحد اخص واطراف الاخص للاخص بمعنى اللام كيوم الواحد ( قوله هذا داخل في مفهوم الترتيب آه ) يعني هذا القيد لازم في المعنى الاصطلاحي ومدار المناسبة بين المعنى الاصطلاحي وبين المعنى الغوي وما به الامتياز مفهوم ما بين الترتيب والتأليف اذ يعتبر هذا القيد في الترتيب دون التأليف فيكون الترتيب اخص من التأليف فهو ما اذا اكتفى في التأليف بالجزء الاول من مفهوم الترتيب والعقل اذا لاحظ المطلق يجوز تحققه في شيء بدون القيد من غير عكس واما بحسب الصدق فقد قيل هما متساويان اذ لا يمكن ان يوجد تأليف من اشياء لها وضع اي يكون هي قابلة لان يشار الى كل واحد منها اين هو من صاحبه اما حسا او عقلا بلا ترتيب بل كل تأليف منها يشتمل على تقدم وتأخيرين الاجزاء وقيل هو اعم بحسبه ايضا اذ قد يوجد تأليف بين اشياء لا وضع لها اصلا كما اذا لوحظ دفعة مفهومات اعتبارية على هيئة وحدانية ثم التأليف الواقع في امور تعلق بها النظر لا يمكن ان يوجد بلا ترتيب لانه تأليف المبادئ بحسب حركة الذهن فلا بد ان يقع بعضها في اول الحركة وبعضها في آخرها فيكون هناك تقدم وتأخير هذا كله اذا اخذ الترتيب والتأليف مطلقين واما اذا اخذ معينين فالترتيب المعين يستلزم التأليف المعين من غير عكس وذلك معلوم بما قررنا سابقا فنذكر ( قال الش والمراد بالامور ما فوق الامر الواحد آه ) سواء كان متكررا ولا كالتقياس المركب والرسم الكامل والقياس والحذو المعروفين والارادة من الجمع ما فوق

الواحد على سبيل المجاز على مذهب من قال اقل الجمع ثلثة وهو المذهب  
النصور وعلى سبيل الحقيقة على مذهب من قال اقل الجمع اثنان فاحتاج  
على تقدير مجازيته على القرينة فقال وكذا كل جمع يستعمل في التعريفات  
في هذا الفن اشارة الى انه من قبيل الحقيقة العرفية في فن المنطق فلا يحتاج الى  
قرينة ولا يجب التحرز عنه في التعريفات قبل هذا أكثر بناء على ما تقرر ما من  
عام الا وقد خص منه البعض فلا يرد ان المجموع المأخوذ في تعريف الجنس  
والنوع ليست كذلك ولعل وجهه ان الاصل في الفن مباحث الموصول الى  
التصور والتصديق وفي تحقيقها يكفي الامرين فالجمع المستعمل في تعريفها  
ما فوق الواحد وكذلك في ما يتبعها الا نادرا انتهى وانا اقول ان المقى  
الارادة من الجمع ما فوق الواحد يكون اقل الجمع في التعريفات اثنين فلو اراد به  
الاثنان يكون حقيقة عرفية لانه يراد في كل موضع ذكر الجمع اراد به اثنان  
بل متفاوت باقتضاء المقامات ( قال الش واما اعتبرت لان الترتيب الخ ) قيل  
يريد ان اعتباره ليس لاجراء شيء عن التعريف بل لتوضيح التعريف  
بيان ما لا بد للترتيب منه وح لا بد من تجريد الترتيب عن ذلك المتعدد ليحسن  
اضافته الى الامور انتهى اقول مراد الش سوق النكتة على اتبائه بالجمع  
دون الافراد لاهل اراد اصل الامور وقيد التعريف لا يلزم ان للاحتراز  
بل قد يكون لتحقيق مع انه لا يحتاج الى التجريد لان الاشياء المأخوذة في  
تعريف الترتيب ليس الامور المعلوم بل المطلق والمطلق غير المقيد فلا يحتاج  
الى التجريد ( قال الش وبالمعلومة الحاصلة صورها عند العقل آه ) معطوف  
على قوله بالامور فسر المعلومة بالحاصلة لان الترتيب شامل الصناعات  
الخمس وتلك الامور اعم من اليقيني وغيره والعلم يتبادر في اليقين فان قلت  
الامور المرتبة هل المعلومات او العلوم كما في قول من حرقه بانه ترتيب علوم  
ليتوصل بها الى علم آخر قلت هي المعلومات لانك اذا قشيت حالك في النظر  
وجدت انك في تلك الحالة يلاحظ الامور المعلوم على ترتيب معين وتنقل  
من بعضها الى بعض وبملاحظتها على ذلك الوجه تبين صورها في الذهن  
فتؤدي تلك الملاحظة الى ملاحظة معلوم آخر وحصول صورته فيه  
فاللحظة بالذات هو المعلومات وصورها آلة لملاحظتها فالترتيب قصدا  
هو الماهية المعلوم واما يترتب صورها تعالها ومن قال علوم فقد اراد به  
المعلومات او اعتبر الترتيب التبعي ( قال الش وهي يتناول التصورية



والتصديقية الخ ) أى المعلومات التصورية والتصديقية هذا بناء على نمطه وقع التصور والتصديق وقرينها بناء النسبة فح لا حاجة الى التكلف وفى بعض النسخ وقعت هذه الامور بلا بناء النسبة فح يأول المصدر بالمفعول فى الكل وتعريف الترتيب شامل على الصناعات الجمل وتخصيص اليقين والظن والجهل المركب بالذكر لشيء مما ولايتهم ان العلم المأخوذ مخصوص فى اليقين لان العلم بمعنى الصورة الحاصلة عام شامل للتصورات وجميع اقسام التصديقات من اليقين والتقليد والجهل المركب والظن وغيرها ( قال الش فان الفكر كما يجرى فى التصورات الخ ) قبل جريان الفكر فى التصديقات محقق لاشبهه فيه بخلاف التصورات فينبغى ان يجعل جريان الفكر فى التصديقات مشابها على ان المقى يان ما يقتضى حل العلم على ما تناول التصورات ايضا والملايم ان يقال لان الفكر كما يجرى فى التصديقات يجرى فى التصورات فلا يصح حله على ما يخص التصديقات الا ان يقال انه بالتشبيه المقلوب مبالغة فى جريان الفكر فى التصورات كما يقتضيهما المقام انتهى انا اقول جريان الفكر فى التصديقات محقق دون التصورات غير مسلم بل جريان الفكر فيها سواء بالنسبة الى التصديق اليقيني واما بالنسبة الى الظن والجهل المركب فلا مر بالعكس فلذا احتاج الى بيان وقوع الترتيب فيها دون التصور والتصديق اليقيني فلذا جعل التصورات مشابها على ان تشبيه المقلوب فى مثل هذه العبارة التى يقصد بها افادة المأل فقط دون الفصاحة والبلاغة بعيد جد بل يكفى فى دخول اداة التشبيه فى مثلها مقارنة الفعلين فى الوجه فتأمل ( قال الش واما فى الظن الخ ) كل من مقدمتى القياس الظنى يحتمل ان يكون ظنية ويحتمل ان يكون بعضها ظنية سواء كانت صفراء او كبراه وكذا القياس الجهمى بعينه اذ القياس البرهانى الذى يفيد اليقين يستلزم ان يكون جميع مقدماته يقينية اولا او بالاثبات اذ عدم يقينية واحد منها يخل افادة اليقين وكذا القياس الظنى والجهمى بظنية مقدمة من مقدماته وبجهمية مقدمة من مقدماته يفيد الظن والجهل والمذكور ههنا مقدمتى الظنى يحتمل ان يكون كلاهما ظنيا ويحتمل ان يكون صفراء يقينية وصغرى الجهمى جهلية وكبراه يقينية ( قال الش لا يقال العلم من الالفاظ المشتركة الخ ) هذا اعتراض على تعريف الترتيب باشماله على لفظ المشترك وهو محترز عنه

في التعريفات لاختلاله الايضاح المطلوب في التعريف وحاصل الجواب ان استعمال اللفظ المشترك محترز عنه ان لم يكن قرينة دالة على ما اريد به فهنا موجودة اذا لم في التقسيم السابق بمعنى الحصول العقلي ولم يبين اطلاقه الى غير هذا المعنى وهذا قرينة على تعيين المراد \* اعلم ان اشتراك لفظ العلم بانه قد وضع لمعنى عام شامل لجميع التصورات والتصديقات وقد وضع للاعتقاد الجازم المطابق الثابت فح قد يستعمل لفظ العلم على وجهين الاول انه قد يذكر ويراد به الاعتقاد الجازم المطابق الثابت لانه موضوع له مستقلا فيكون حقيقة ويثبت الاشتراك الثاني قد يذكر ويراد به الاعتقاد المذكور لكونه جزئيا من معناه الحقيقي وهو الحصول العقلي فح قد يكون حقيقة باعتبار ومجازا باعتبار ولا يثبت الاشتراك بهذا الاستعمال لايصال ان لفظ العلوم في التعريف بسبب اشتراك مبداء اشتقاقه كان لفظا مشتركا واحتاج الى الجواب كذلك لفظ المجهول مبداء اشتقاقه وهو الجهل لفظ مشترك بين الجهل المركب الذي هو من اقسام العلم وبين الجهل البسيط الذي هو مقابل العلم المطلق فيكون لفظا مشتركا ويحتاج الى الجواب لانقول كون المراد من الجهل المأخوذ في التعريف جهلا بسيطا ثابت متعين بقرينة قوية لان الدليل لحصول المط النظرى والمط النظرى يلزم ان يكون مجهولا جهلا بسيطا وكذا التعريف بالنسبة الى المعرفة ولان الجهل المركب من قسم العلم فيستلزم استعمال العلوم وتخصيص الحاصل كما قاله الشارح ( قال الش وهو اخص من الاول آه ) هنا تنبيه على مغايرة المعنى الثاني للمعنى الاول وعلى ان اطلاقه على هذا المعنى ليس باعتبار جزئيا من جزئيات المعنى الاول فلا وجه لما قيل من ان هذا مجرد بيان للواقع لادخل له في السؤال ( قال الش اذا قام قرينة على تعيين المراد الخ ) اللفظ المشترك حقيقة في الاستعمال في جميع معانيها لتعدد الوضع في كل واحد منها ودلالة اللفظ على المعنى الحقيقي لانكون بالقرينة وليس ما يحتاج الى القرينة الاجماز ويحاج عنه بان القرينة قد تكون لدلالة اللفظ على المعنى وقد تكون لدفع المزاج لالدلالة فالاول مختص باللفظ المجازى والثاني في لفظ المشترك بحيث يزاحم ارادة المعنى الواحد الى ارادة المعنى الاخر فالقرينة بدفع المزاج ويعين المعنى المراد في المقام ( قال الش فانه لم يفسره في هذا الكتاب آه ) يعنى ان المص ذكر اول تقسيم العلم المطلق وعرف بالحصول العقلي لا غير

فتقسيمه وتقسيمه فيسابق قرينة دالة على ان المراد من العلوم المأخوذ في تعريف الفكر اذلولم يستعمل الخطاب للعلم غير هذا المعنى اذا اطلق العلم يتبادر الى ذهنه هذا المعنى دون غيره ولان الفكر اهم التصورات والتصديق لان الاحتياج الى الفكر ينشأ من فرض نظرية الكل والحكم بنظرية البعض وبداية البعض منهما فيصعب فهم الفكر يكون قرينة على المعنى المراد فلا يخالف كلام الش هنا كلامه في شرح المطالع الاولى ان يقال ترتيب امور حاصلة دون معلومة لان القرينة هنا واضحة دون في ذلك التشرح كما قرره قدس سره في حواشيه ( قال الش وانما اعتبر الجهل في المط آه ) هذا القصر بالاضافة الى المبادئ حيث اعتبر العلم فيه بدون العكس يعني اعتبر الجهل في المط لئلا يلزم استعمال العلوم وتحصيل الحاصل والعلم في المبادئ لئلا يلزم استعمال شئ من مبادئ مجهولة ~~ككلاهما~~ مستحيل قيل لو قال لتأدى الى المجهول لكان اعمون على المراد من وجود تعيين المجهول حتى لو رتب امور معلومة لتأدى الى مجهول مامن غير تعيين مجهول لم يكن فكرا ويرد على التقريب ترغيب امور معلومة لتأدى الى بدى كاشاع في التنبهات الا ان يقال انه ليس لتأدى الى مجهول بل لتسهيل التأدى اليه انتهى ويمكن ان يقال ان البديى في التنبهات من حيث انه بدى ومعلوم عند العطن لم يدخل ترتيبه لتأدى اليه في تعريف الفكر ومن حيث كونه غير معلوم عند البليد داخل في التعريف فلا محذور فيه ( قوله ليتصور الترتيب فيها الخ ) لان الترتيب في الامور المعقولة فاذا لم تكن المبادئ حاصلة في العقل لم يمكن ترتيبها وفيه اشارة الى ان قيد المعلوم ليس قيدا احترازيا بل لازم الامور وكذا قيد المجهول ليس قيدا احترازيا بل لازم للمط ( قوله واما المط فينبغى ان لا يكون معلوما الخ ) يعني ان المط قبل التصدى الى تحصيله بالفكر لا بد ان يكون له جهتان معلومة من وجه ومجهولة من وجه اذ لو اطلب يكون باعتبار جهة مجهولته والازم تحصيل الحاصل ومعلومية لكون الطلب فلا اختيار يلزم ان يكون المط معلوما بوجه ما والا لزم طلب المجهول المطلق وهو محوله فينبغى اما بمعنى يلزم بناء على ما يقتضى دليل الش واما بمعنى يلبق وهو المعنى الحقيقي فتح يلزم جواز معلومية المط من الوجه الذى يطلب بالنظر تحصيله يمكن ان يقال ان العلم ان الكلى المشكك قبل الشدة والضعف والمط اذا كان معلوما من هذا الوجه لا يلزم

من النظر تحصيل الحاصل بل يحصل من النظر العلم القوى الغير الحاصل  
 قبل النظر ولا يلزم اجتماع المثليين فلهذا سبرد الى المط الواحد الادلة الكثيرة  
 وهذا شايع وامان شرط بجهولية المط من هذا الوجه مماثل بان الادلة  
 الواردة على مط واحد كانت على سبيل التبادل يعنى ان يثبت باحدهما  
 لا يثبت بالآخر لكن يصلح ان يثبت بكل واحد منها على الانفراد ( قوله  
 وان وجب ان يكون معلوما الخ ) وجه المعلوماتية من وجوه المجهولية من وجه  
 ان يكون لشيء واحد وجوه كثيرة يصلح لكل واحدة منها العلم والجهل مثلا  
 للانسان شئية وجوهرية وحيوانية وناطقة وغير ذلك فيكون من جهة  
 الشئية والجوهرية معلوما ومن جهة الحيوانية والناطقة مجهولا فيطلب  
 بالنظر تحصيله من هذه الجهة دون الجهة الاولى فلا يرد ان الوجه المعلوم  
 معلوم مطلقا والوجه المجهول مجهول مطلقا فلا يمكن طلب شيء منهما بالدليل  
 يعنى ان طريق اكتساب الخ الفرض من هذا التفسير دفع اقسام عبارة الش  
 ان اكتساب المجهول التصورى واجب من الامور التصورية ولا يمكن  
 من الامور التصديقية وبالعكس وبين الحتى قدس سره ان اكتساب  
 التصورى من الامور التصورية وكذا التصديقية امر معلوم واما اكتساب  
 التصورى من الامور التصديقية ولمكس فغير معلوم الوجود فعدم معلوماتية  
 التحقق لا يستلزم عدم تحققه في نفس الامر فيمكن اكتساب التصورى  
 من الامور التصديقية وبالعكس فلا يجب اكتساب التصورى من التصورية  
 وكذا التصديق ( قوله وان لم يقم برهانا على امتناعه الخ ) انا اقول على  
 ما سنخ للخاطر ان المجهول التصورى يمكن اكتسابه بالامور التصديقية  
 لان اثبات جنس الشيء وفصله بطريق الاستدلال ممكن لان الجنس والفصل  
 وغيرهما من الاجزاء المحمولة تثبت بالدليل من جهة محموليته ويلزم كسب  
 التصور اما المجهول التصديق فلا يمكن اكتسابه من الامور التصورية لان  
 اكتساب المجهول التصديق بان يحصل العلم اليقيني بان النسبة الواقعة  
 في المجهول التصديق مطابق للنسبة الخارجة في نفس الامر وذلك العلم  
 اليقيني لا يحصل بتصورات اجزاء القضية اذ غاية ما يحصل من هذه التصورات  
 حصول الاجزاء في الذهن لا غير فكيف يعلم المطابقة وعدم اللامطابقة  
 للنسبة الخارجية فتأمل ( قال الش ومن لطائف هذا التعريف الخ ) كلمة  
 من التبعض فيقتضى ان تكون التعريف لطائف غير الاشتمال الاربع

فيكون باعتبار الجمع والمنع وبجميع الجهل والعلم المتقابلان من صنعة الطباقي  
ويمكن ان يقال ان مدخول كلمة من التبعية قد يلاحظ اضافته قبل  
ملاحظة تسليط من عليه فيقتضى ما تقدم وقد يلاحظ بعد ملاحظة  
مدخول من فيكون المضاف بعض الطوائف لا الطوائف مجردة فيقتضى ان يثبت  
لتعريف بعض الطوائف فلا يلزم ان يكون له لطائف غير هذا قبل والحق  
ان صحة كلمة من في امثال هذا الموضع يكفيه كون المذكور بعضا من مدخول  
من ولا يقتضى وجود امر آخر بل جوازه اعلم ان اشتغال التعريف على العلل  
الاربعة امان ان يكون باعتبار ما صدق عليه الفكر لاشتماله على المقدمات وهي  
المادة وعلى الهيئة من الاشكال وهي العلة الصورية وعلى الفكر وهو العلة  
الفاعلية وعلى العلة الغائية وهي التأدي الى المجهول واما ان يكون باعتبار  
مفهوم الفكر لاشتماله على العلل الاربعة فان كان الاول لا يظهر اشتغال  
ما صدق عليه الفكر لعل الغائية اذا القول الشئ والدليل لا يشتغل التأدي  
الى المجهول كما لا يخفى وان كان الثاني على ما بينه الشئ فلقائل ان يقول  
في العلتين المادية والصورية نظرا لان العلة المادية وكذا الصورية يجب  
ان يكون داخلية في الماهية المعلولة فان العلة الداخلية في الماهية ان كانت  
الماهية المعلولة حاصلة بها بالقول يسمى علة مادية وان كانت حاصلة بها  
بالفعل يسمى صورية وههنا ليس الامور الحاصلة داخلية في الفكر الذي  
هو ترتيب الامور الحاصلة او انتقال الذهن وحركتها فيها والامور المعلولة  
موضوعات تتعلق بها الفكر تعلقا ما وليست بداخلية فيها فليست علة  
مادية له بل العلة المادية له هي ترتيب الامور او حركة النفس وايضا الهيئة  
الحاصلة للامور الحاصلة ليست بداخلية في الفكر فليست علة صورية له  
بل العلة الصورية للفكر الهيئة الحاصلة لحركة النفس حالة ادخالها  
من امر الى آخر او لترتيبها حاله ترتيبها تلك الامور الحاصلة فاعلم ان  
نم ان وجه لطافة الاشتغال على الاربعة انه يفيد الامتياز والابتناس وجودا  
وماهية وهو الغرض من التعريف اذ لا يوجد امران متوافقان في المادة  
والصورة والغائية والعلة الفاعلية والا لزم ان يكون الامر ان امر او احدا  
فيحصل كال التميز والتوضيح ( قوله كل مركب صادر عن المختار الخ )  
قيد بالتركيب والصدور عن المختار اذ لو لم يكن الصادر مركبا بل بسيطا  
قد يكون علة التامة علة فاعلية اما وحدها كالفعل الموجب الذي صدر

جه التأمل اشارة الى  
اب بان المشتغل و  
الى العلل الاربعة  
نفس الفكر لكن العلل  
تصل التعريف بل  
ما صدق عليه الفكر  
المعرف والجملة و  
يرتبط لانه مشتغل  
علل نفسه

عنه ببسبب اذالم يكن هنالك شرط يعتبر وجوده ولا مانع يعتبر عدمه واما  
امكان الصادر فهو معتبر في جانب المعلول ومن تنه فان اذا وجدنا ممكنا  
طلبنا علته واما مع الغاية كما في البسيط الصادر عن المختار ولولم يكن المصدر  
مختارا بل موجبا لا يكون له الغاية اذ الغاية لا يكون الا للفاعل بالاختيار  
فان الموجب لا يكون لفعله علة غائية و غرض مقصود له فزوم كون العلة  
التامة مجمعة من الامور الاربعة لا يكون الا في المركب الصادر عن الفاعل  
المختار ( قوله وهما داخلتان فيه آه ) اعلم ان المحتاج اليه في وجود شئ يسمى  
علة له وذلك التي المحتاج يسمى معلولا والعلة اما تامة وهي ما يوجب  
وجودها وجود المعلول واما ناقصة وهي التي ليست كذلك والناقصة  
اما جزء الشئ داخله فيه او خارجة عنه والاول ان كان به الشئ بالفعل  
كالهيئة للسرير فهو الصورة وان كان به الشئ بالقوة كالخشب له فهو المادة  
وليس المراد بالعلة الصورية والمادية ما يختص بلجواهر من المادة والصورة  
الجوهريتين بل ما يصبهما وغيرهما من اجزاء الاعراض التي يوجد بها  
الاعراض بالفعل او بالقوة وهاتان العلتان علتان للماهية داخلتان في قوامها  
كما انهما علتان للوجود فيختصان باسم علة الماهية تميزا لهما عن الباقيين  
المشاركين لهما في علية الوجود والناسي اما ما به الشئ كالنجار للسرير  
وهو الفاعل والمؤثر واما ما لاجل التي كاجلوس عليه وهو العلة الغائية  
وهاتان العلتان يختصان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما دون الماهية واعلم  
ان العلة الناقصة متقدمة على المعلول تقدما ذاتيا سواء كانت داخله فيه  
او خارجة واما التقدم الزماني فيحوز الا في العلة الصورية فانها مع المعلول  
بالزمان واما العلة التامة فاما ان تكون مركبة من اربع او ثلث واما ان تكون  
للفاعل وحده او مع الغاية فالثاني متقدمة على المعلول بلا اشكال واما الاول  
فمجموع امور بمعنى كل واحد منها مقدم بلا شك واما تقدم الكل من حيث  
هوكل ففيه نظر اذ المادية والصورية هو الماهية بعينها من حيث الذات  
ولا يتصور تقدم الماهية على نفسها فضلا عن تقدمها على نفسها مع انضمام  
امر ين آخرين هما الفاعل والغاية ( قوله ومن علة فاعلية وعلة غائية الخ )  
سبب لزوم العلة الفاعلية ان المركب ممكن محتاج الى الموجد ولزوم العلة  
الغائية ان الممكن يساوى طرفاه ولا بد من مرجح يرجح جانب احد المتساوين  
لتلازم الترجيح بلا مرجح ومن جوز جواز ترجيح احد المتساوين بلا مرجح

لم يلزم عند العلة الغائية كما لا يلزم في كون الفاعل موجبا ( قوله هما خارجان عنه الخ ) لان الفاعل مؤثر متقدم بالذات ذلك غير المتأثر وخارج عنه وكذلك الغاية غير ذي الغاية البتة وخارجة عنه ( قوله وقد يعرف الشيء بالقياس الخ ) يعني يؤخذ في التعريف احدى العلل فيحصل التعريف المطرد والمنعكس كما في الكوز فان العلة الغائية للكوز شرب الماء واذا قيس الكوز الى شرب الماء يؤخذ منه اجزاء محمولة فيعرف بها وهو يشرب منه الماء ويقال الكوز انه يشرب منه الماء واذا قيس الى العلة المادية وهو الطين يؤخذ منه امر محمول فيقال هو المتخذ من الطين وكذا الصورة والفاعلية فيقال هو ذو هيئة كذا هو مصنوع لصانع كذا وكذا الفكر فتأمل ( قوله كان ذلك اكل آه ) وجه الاكلية انه اذا اخذ التعريف من العلل الاربع يكون تعريفا بالرسم الاكل وهو مركب من تمام الذاتيات والعرضيات لان المأخوذ من المادة والصورة يكون ذاتياله ومن الفاعل والعلة الغائية يكون عرضياله وفيه اشارة الى ان الاختصاص المستفاد من اضافة اللطائف الى التعريف بالنسبة الى هذه الاقسام ( قوله وليس المراد ومن التعريف آه ) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان التعريف بالعلل الاربع تعريف بالباين لان وجود العلة مغاير لوجود المعلول لانه متقدم عليه فلا يصدق عليه لان معنى الحمل الاتحاد في الوجود والوجود المتقدم لا يمكن ان يكون عين الوجود المتأخر وتقرير الجواب ان معنى قولنا هذا التعريف مشتمل على الاربع ليس ان العلل الاربع انفسها معارف الفكر بل المعروف في هذه الصورة بالحقيقة امور يحصل بها هيبة الفكر باعتبار مقايستها الى الاربع لا تبينها اى امور محمولة عليها تعرف بتلك الامور المحمولة لا بنفس العلل المبينة كما في الكوز على ما فرنا مثلا اذا قيس الفكر الى العلة الغائية وهى تحصيل غير الحاصل فيحصل له امر ممكن حله عليه وهو يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل فيقال الفكر وهو ما يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل وقس عليه الباقي ( قوله بل المراد انه يؤخذ الخ ) عطف على قوله ليس المراد واثبات بعد النفي يعني ان كل تعريف فيه محمول واحد فيه اشارة الى الاربع يؤخذ للعلول بالقياس الى العلل محمولات عليه فيعرف بها ذلك فتعريف الفكر من قبيل هذا ( قوله وما ذكره من ان فاعل النظر هو آه ) هذا رد لمن قال ان العلل المذكورة في تعريف الفكر ليست

حلال بالحقيقة بل انها علل على سبيل التشبيه كابدل عبارة الش في شرح  
 المطالع على ان العلل كلها على سبيل التشبيه لابعضها دون بعض وذلك  
 لان الامور المعلومة ليست علة مادية والهيئة الاجتماعية ليست علة صورية  
 بالحقيقة لاختصاصها بالوجودات الجسمانية والفكر ليس من الموجودات  
 الجسمانية حتى يكون له صورة او مادة لكن الامور الحاصلة لها شبه بالعلل  
 المادية من حيث ان الفكر يحصل لها بالقوة كما ان الموجود الجسماني يحصل  
 بالعلة المادية بالقوة والهيئة الاجتماعية لها شبه بالعلل الصورية من حيث  
 ان الفكر يحصل بها بالفعل كما ان الموجود الجسماني يحصل بالعلة الصورية  
 بالفعل واما ان القوة العاقلة ليست علة فاعلية للفكر فلانها ليست فاعلية  
 للصورة الذهنية بل قابلة لها من المبدأ الفياض الذي هو الفاعل بالحقيقة  
 لكن لها شبه بالعلة الفاعلية من حيث انها سبب لوجودها وظهورها  
 واما ان تحصيل غير الحاصل ليست علة فائية فلانها ليست لغرض للبداء  
 الفياض الذي هو الفاعل بالحقيقة لكن له شبه بالعلة الفائية من حيث ترتبها  
 على فعل ذلك الفاعل كما يترتب الغاية على فعل الفاعل لغرض فعمل ان اطلاق  
 العلة عليها على سبيل التشبيه والمجاز والقاض المحتى رد هذا بان العلة  
 الفاعلية هو المرتب الناطق وهو القوة العاقلة والغاية وهى التأدى على  
 سبيل الحقيقة والتشبيه في العلة المادية والصورية فقط والرد مبنى على  
 ان اطلاق اللفظ على المعنى يكفي فيه جهة القيام ولا يحتاج قيد الى الصدور  
 فالترتيب قائم بالقوة العاقلة وان لم يصدر منه فيكون فاعلا بالحقيقة كما  
 ومرض زيد والعلة الفائية يكون غرضا للقوة العاقلة بلا ريب فيكون  
 الاطلاق حقيقة فهما وفي الاخرين يكون على التشبيه ( قوله فهو قول  
 على سبيل التشبيه الخ ) هذا يشعر بان العلة الصورية والعلة المادية لا تطلقان  
 حقيقة على اجزاء الاعراض التى يوجد بها الاعراض اما بالفعل او بالقوة  
 هذا بنا فى كلامه فى شرح المواقف فى مرصدين العلة والمعلول فى قول  
 المص ان كان به شئ بالفعل كالهيشة للسرير فهو الصورة وان كان به  
 بالقوة كالحشب له فهو المادة وليس المراد بالعلة الصورية والمادية  
 ما يختص بالجواهر من المادة والصورة لجوهر يتين بل ما يعمهما وغيرهما  
 من اجزاء الاعراض التى يوجد بها الاعراض اما بالفعل او بالقوة انتهى  
 يمكن ان يحسب عنه بان كلامه هنا مبنى على المشهور وهما مختصان



بالجواهر وههنا مبني على التحقيق بمعنى ان المادة الجزء الذي لا بد  
 ان يكون الشيء معه بالقوة مطلقا و هكذا الصورة الجزء الذي  
 لا بد ان يكون الشيء معه بالفعل وبان المادة والصورة والمادية والصورية  
 كل منها على معنى واحد مختص بالاجسام واستعماله في المعنى الاعم  
 على طريق التشبيه في غير الاجسام قال بعض الافاضل قوله المادة  
 والصورة انما تكونان للاجسام صرح في حاشية التجريد بان العلة المادية  
 والصورية لا يختصان بالاجسام ووجه التوقف ان المادة والصورة مختصان  
 دون العلة المادية والصورية اذا المراد بهما جزء يكون معه المعلول بالقوة  
 وجزء يكون معه المعلول بالفعل فمعنى كلامه ان ههنا اطلاق الصورة على  
 تلك كما وقع صريحا في عبارة الشوا اطلاق المادة على الامور المعلومه كما يستفاد  
 من عبارته لان الهيئة اذا كانت صورة تكون الامور المعلومه مادة على سبيل  
 التشبيه لان اطلاق العلة المادية والصورية عليهما كذلك وبما ذكرنا يندفع  
 المناقشات بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكرنا ولا من ان كل مركب صادر عن فاعل  
 مختار لا بد له من علة مادية وصورية فانه شامل للعرض المركب الصادر  
 عن المختار فافهم ( قوله لان النظر من الاعراض النفسانية آه ) لكونه من  
 مقولة الكيفيات النفسانية فان قيل ان لم يكن للفكر مادة و صورة يكون العلة  
 المادية والصورية له غير موجودتين فتكونان حارجتين عن ماهية الفكر  
 فقد علم ان العلة المادية والصورية داخلتان في الماهية فيلزم ان يكون على  
 طريق التشبيه بالضرورة فلا حاجة الى الدليل بقوله لان النظر من الاعراض  
 الخ قلت ولو سلم ان لا يكون للفكر مادة و صورة في نفس الامر لكننا لانعلم  
 حتى يصح دعوى التشبيه ويعلم خروج المادية والصورية عن ماهية الفكر  
 فلا بد من التعليل فلا وجه لما قيل ان التعليل بقوله لان النظر على سبيل النزول  
 اما باعتبار انه قد يطلق النظر على مجموع الامور المرتبة المخصوصة واما  
 باعتبار ان المادية قد تطلق على ما به الشيء بالقوة مطلقا ( قوله ولا شك  
 انها ليست نفس الترتيب الخ ) لان معنى الترتيب لغة واصلا حاصلا معلوم بما سبق  
 ليس هيئة على ان الهيئة التي هي العلة الصورية جزء مبين للنظر فكيف  
 يصح الحمل على تقدير كونها معنى مطابقا للترتيب بل الترتيب صفة قائمة  
 بالمرتبة ويحصل منه الهيئة فكون علة له ثم يترتب عليه العلة الغائية وهي  
 التأدي فيلزم ان يكون مبنا للفاعل وصفة المرتبة والتأدي علة لفعاله فلا يرد

ما قيل ان الترتيب اذا جعل مصدرا مبنيا للفاعل فهو علة للهيئة الاجتماعية متقدمة عليها وان جعل مصدرا مبنيا للمفعول فهو ليس علة للهيئة الاجتماعية الحاصلة للامور المعلومة بل هما متحددان بالذات ليس احدهما متأخرا والآخر مقدما على انه لو جعل مبنيا للمفعول يكون عبارة عن الترتيب المتعلق بالامور المعلومة بمعنى مرتبة الامور وهي غير الترتيب الذي هو صورة باعتبار انها هيئة حاصلة بالامور المعلومة فيكون دلالة الترتيب على الترتيب التزاما قائل (قوله فيكون دلالة الخ) وذلك لانه لا بد من وجود العلول عند وجود العلة بالزوم البين (قوله ويمكن ان يقال الخ) عطف على قوله واعتراض وحاصل الجواب تسليم ورود الاعتراض على ظاهره باعتبار معناه الحقيقي ودفعه بالحل على المعنى المجازي تبينها على ان دلالة الترتيب على العلة الصورية وعلى العلة الفاعلية وان كانت بالالتزام لكن دلالاته على العلة الصورية اظهر من دلالاته على العلة الفاعلية لان دلالاته على العلة الصورية من قبيل دلالة العلة على العلول ودلالاته على العلة الفاعلية من قبيل دلالة العلول على العلة والاول اظهر يمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بالحل على الجواز بان جعل الامور المتعددة بحيث يطلق عليه اسم الواحد قد يكون في الامور المحسوسة وقد يكون في الامور المعقولة ففي الاول لا بد من مفارقة الصورة للجعل المذكور كما في السرير واما في الثاني فالجعل المذكور عبارة في التصورات عن كون الجنس مثلا متقدما في العقل على الفصل او في التصديقات عبارة عن كون الصغرى مقدما على الكبرى في التعقل فهو عين الهيئة الاجتماعية والتعكر والترتيب في الامور المعقولة فيكون دلالة الترتيب على الصورة بالمطابقة (قوله لان دلالة العلة على العلول الخ) دليل على اظهرية دلالة الترتيب على الهيئة الاجتماعية والصغرى مطوية والمذكور هو الكبرى هكذا لان دلالة الترتيب على الهيئة الاجتماعية دلالة العلة على معلولها ودلالة العلة على معلولها اقوى واظهر فينتج المط والكبرى نظرية ابت يقوله لان العلة الخ فعليك تصويره (قوله لان العلة المعينة تدل على معلول الخ) المراد من العلة المعينة العلة التامة وهي التي يلزم من وجودها وجود العلول ومعلول هذه العلة اما ان يكون واحدا ومتعددا فان كان واحدا يلزم من وجودها وجوده واحدا وان كان متعددا كذلك يلزم من وجودها وجوده متعددا كوجود النار وضيء العالم لطلوع الشمس فلا يختلف العلول مطلقا عن العلة المعينة

واما العلول فيحوز ان يكون علته واحدا وان يكون متعددا وكل احدها مستقل في التأثير لكن يكون العلل المستقلة على سبيل التبادل لثلا يلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد كالحرارة والاحراق للنار والشمس والحركة فان كان العلة واحدا والمعلول واحدا يدل احدهما معينا على الآخر معينا وان كان الثاني لا يدل المعلول المعين على العلة المعينة اذ لم يلزم من وجود المعلول المعين وجود العلة المخصوصة بعينها لاحتمال وجود العلة الاخرى فدار دلالة العلة المعينة على المعلول المعين لزوم وجود المعلول واحدا او متعددا عند وجود العلة ومدار دلالة المعلول المعين على علة مادون العلة المعينة عدم لزوم وجود العلة المعينة عند وجود المعلول المعين فمح يصدق القضيتين على الكلية سواء كان التعيين بالنوع او بالخصف فلا يرد ما قاله بعض الافاضل من الاعتراض قيل نقلا عن المحقق العلوسى العلم التام بالعلة التامة من غير العلم بكونها مستلزمة للجميع ما يلزمها لذاتها وهذا يتضمن العلم بلوازمها التى منها معلولاتها الواجبة بوجودها فالعلم التام بالعلة التامة يقتضى العلم بماهية المعلول وانتيه المعلول من حيث هو معلول لا يقتضى علمه المعينة انما يقتضى علة ما لوجوده فالعلم بالمعلول من حيث هو معلول يقتضى العلم بانية العلة دون ماهيتها وخلاصته انه لا بد فى العلة من خصوصية بها يصدر المعلول المعين دون غيره فاذا علم تلك الجهة استلزم العلم بالمعلول بلا شبهة بخلاف المعلول المعين انتهى ( قال اذ لا بد لكل ترتيب من مرتب الخ ) هذا دليل على دلالة الترتيب على العلة الفاعلية بالالتزام والفاعل لازم للترتيب بوجوده الذهنى والخارجى اذ لترتيب مطلقا امر يمكن لا بدله من مؤر وهذه القضية صغرى وكلية شاملة للترتيب الذهنى والخارجى فيكون لازم الماهية لالازم الوجود الخارجى فلا وجه لما قيل الاول اذ لا بد للترتيب من مرتب اذ لا ينفع فى كون الشيء مدلول الالتزام بالترتيب كونه لازما لافرادهم الزوم فى الخارج لا ينفع فى الدلالة الالتزامية والزوم العقلى بم انتهى على انه لو قيل اذ لا بد للترتيب من مرتب يلزم المحذور المذكور لان هذا القول دليل والمذكور والصغرى وهى قضية والحكم فى القضية الافراد فيلزم ان يكون لزوم المرتب لافراد الترتيب ( قال وهى قوة العاقل الخ ) هذا من قبيل اسناد النسي الى سببه الكامل او المراد منها النفس الناطقة اذ الفاعل فى الحقيقة هو النفس والقوة العاقلية المقابلة للقوة العاملة حالة فى النفس تدرك بها العقولات ( قال كالتجار للسيرير

(الخ) هذا المثال بناء على الظاهر اذا لفاعل في الحقيقة هو الحركات المختلفة  
 المصدرة للفجاء وهو فاعل للحركات وفاعليته بالنسبة الى حدوث السير  
 لالى دوامه قائل (قال كجلوس السلطان للسير الخ) قيل هذا قول ظاهري  
 والافهوية لايجاد السير هذا وانا قول العلة الغائية وان كان يترتب على  
 الفعل لكن يسند الى المركب كما قال المحشي لابد من كل مركب من علل اربع  
 (قال وذلك الترتيب الخ) هذا بيان لوجه تفرع قوله فست الحاجة الى البيان  
 السابق من تقسيم العلم الى هنا ولما انجر آخر كلامه الى ان اكتساب النظريات  
 من الضرورات يمكن في الجملة سواء كان بالذات او بواسطة فلاج اما ان  
 يكتسب كل مط من كل ضروري وهو اولى البطلان لكل واحد من  
 المطالب ضروريات مخصوصة وطرق معينة مثل الحدود الرسم في التصورات  
 والقياس والتمثيل في التصديقات وح اما ان يحصل المط من تلك الضروريات  
 والطرق كيف ما وقعت وهو الاستحالة او لا يحصل الا اذا كانت على شروط  
 وواضع مخصوصة كساواة المعرفة وتقدمه في المعرفة وكونه اجلي  
 في التصورات ويجاب صغرى الشكل الاول وكلية كبراه في التصديق وح اما  
 ان يعلم وجود تلك الطرق والترايط وصحتها بالضرورة اولا والاخر بط  
 والالم تعرض الغلط في انظار العقلاء ولم يتصور الضلال لاراء العلماء لكن  
 بعض العقلاء ينقض بعضا في مقتضى الافكار بل الانسان الواحد يناقض  
 نفسه بحسب اختلاف الانظار فست الحاجة الخ (قال اي الفكر آه) فسر  
 الترتيب بالفكر اذ الترتيب جزء الفكر لاتمامه ويحتمل ان يراد باعتبار كونه  
 جزءا وان كان الاشارة دالة على ارادة الترتيب المخصوصة لكن لا يخفى الوهم  
 والاحتمال مع ان مدار الخطأ والصواب هو التأدي الى مجهول (قال ليس  
 بصواب دائما الخ) هذا سلب الدوام لادوام السلب فيتحقق بعض الفكر  
 ليس بصواب وبعضه صواب والصواب والخطأ قد يتصف بهما الخبر فيكون  
 بمعنى المطابقة وعدم المطابقة للواقع وقد يتصف بهما الفعل وغيره فيكون  
 بمعنى الموافقة للغرض وعدمها وهما الفكران كان موافقا للغرض بمعنى  
 كون التوصل والتأدي الى المطالب موافقا لما في نفس الامر فهو الصواب  
 والافهوية الخطأ فان قيل لا يكون الفكر الواقع في قولنا زيد جار وكل جار  
 حيوان غير صواب لانه يوافق الغرض وهو التأدي الى زيد حيوان قلت هذا  
 الفكر ليس موافقا للغرض في نفس الامر لان الحيوان الثابت لزيد حصة

الحيوانية الجارية وليس في نفس الامر كذلك ( قال قال لان بعض العقلاء )  
 دليل على قوله الفكر ليس آه قوله والفكر ان ليس بصوابين اشارة الى الكبرى قوله  
 فلا يكون كل فكر الخ نتيجة على سبيل رفع الایجاب الكلى تقريره ان مقتضى  
 فكر بعض العقلاء يناقض مقتضى فكر بعضهم بل مقتضى افكار انسان واحد  
 بالنسبة الى الوقتين وكما تناقضا مقتضيهما ليسا بصوابين والالزم اجتماع  
 التقيضين والمستلزم للمح مح فيلزم ان لا يكون كل فكر صوابا وهو المذهب قوله  
 فن واحد تفصيل للصغرى او تعليل لها تقديم الجار والمجرور و اشارة بسبب  
 القصر المستفاد من التقديم الى ان كل واحد منكر لمقتضى فكر الاخر بالادعاء  
 وزيادة من اشارة الى انه تفصيل لتناقض المقتضيين لا تفصيل العقلاء ( قال  
 والالزم اجتماع آه ) اجتماع التقيضين اهم من ان يكون صراحة اذا كان  
 المقتضيان متناقضين او امتزاجا اذا كانا متنافيين اذا تناقض بمعنى  
 الاصطلاحى والتيمان قد لا يكون كذلك فان قيل المنطق يحتاج اليه لافادة  
 الصحة في الفكر مادة وصورة والعصمة عن الخطأ عنهما وعدم صوابية الفكر  
 دائما يمحتمل ان يكون باعتبار الصورة فقط او باعتبار المادة فقط او باعتبارهما  
 والاحتمال الثالث يوجب الاحتياج الى المنطق دون الاولين والبيان قاصر  
 عن افادة المعنى الثالث وان حل عليه لا يساعده دليله قلت عدم صوابية  
 الفكر مطلقا وكذا مناقضة المقتضى مطلقا يوجب الاحتياج الى ذلك  
 المنطق وان لم يعلم عدم صوابيته باعتبار الاحتمال الثالث لانه كما لم يعلم الاحتمال  
 الثالث لم يعلم ايضا خطاؤه باعتبار الاحتمال الاول او باعتبار الثاني فاذا لم يعلم  
 يكفي الاحتمال المطلق في الاحتياج الى المنطق حتى يعلم منه حال الخطأ  
 في المسادة والصورة ينكشف احوال الافكار باعتبارهما فلم هذا بين الشارح  
 على الاطلاق ( قوله دل هذا الكلام آه ) وجه الدلالة على هذا المدلول  
 ان تعليق الحكم على المشتق كما يفيد عليه مأخذ الاشتقاق بقيد يفيد  
 المحكوم عليه بهذا المبدأ والمفكرون من حيث انهم عقلاء يطلبون الصواب  
 ويهربون عن الخطأ في قصد التوصل الى المجهولات ولوفى ببيعة العقل  
 في تمييز الخطأ عن الصواب لم يناقضوا في مقتضى افكارهم وقوله وان ببيعة  
 العقل آه ردلن قال ان عدم الاصابه دائما لا يوجب مساس الحاجة الى المنطق  
 لجواز ان يكون طرق الاكتساب وشرائطها وتمييز صحيحها من فاسدها  
 امرا بسيما والخطأ انما يكون من جهة انهم لم يلاحظوا ان هذا صحيح

ام فاسد توصيف العقلاء بالطالبين للصواب والهارين من الخطأ دفع احتمال ان يكون مناقضة العقلاء لعدم اعمال الردية وجواز ان يكونوا مجادلين فراعى جميع شرائط الجدل و يكون تهيئة فكرهما مناقضين لانهم ليسوا طالبين للحق بل للالزام ( قوله وانما قال بل الانسان آه ) ان كلمة بل اضراب فان تلاها جلة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو « وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون » واما الانتقال من غرض الى غرض آخر وههنا المراد الثاني يعنى الانتقال من مناقضة بعض العقلاء ببعض الى مناقضة الانسان الواحد نفسه لكونه اظهر في الدلالة على المط اذ الانسان الواحد اذا يرجع الى وجدانه يجد من نفسه كذلك بلارية فيفيد التعيين في المط بخلاف الاول لكونه محتملا لأمور عديدة كما بينا ( قوله اى يفكر في وقت آه ) هذا دفع ابهام ناش من تعلق قوله بحسب الوقتين على التناقض وهو ان تناقض معتقدات انسان واحد باختلاف الاوقات ويرد عليه ان شرط التناقض اتحاد الزمان فلا يتحقق التناقض فدفعه بالتفسير ان الوقتين ظرفان للفكر لا للمعتقدات بل الاعتقاد الى المناقضين في زمان واحد فيتحقق شرط التناقض في التخييتين ( قوله واقتصر على بيان الخطأ آه ) حيث قال يناقض مقتضى الافكار بالنسبة الى العقلاء وبالنسبة الى الانسان الواحد والتناقض لا يتحقق في التصورات لكن في الحشى قدس سره ظهوره لاصل الخطأ لان الكاسب للتصورات مستلزم للدعوى الضمنية كدعوى الحدية والرمية وكدعوى الجنسية والفصلية وباعتبار هاتين الخطأ اولدعوى جواز كسبية التصورات وعدم جوازها على ما هو مختلف فيه بين الامام وغيره واما نفي الظهور مستلزم لرجحان الاقتصار على بيان الخطأ في الافكار الكاسية للتصديقات لان بيان الشارح دليل ومقدمات الدليل تقتضى ان تكون ظاهرة ( قوله يريد ان المقصود الخ ) الغرض من هذا الكلام بيان وجه تفرع قوله غست الحاجة آه على وقوع الخطأ في بعض الافكار للعقلاء مع عدم ايفاء بديهة العقل على تمييز الخطأ عن الصواب اذ هذا بناء على الظاهر لم يفرع عليه اذ اللازم من وقوع الخطأ في الافكار اجزئية مساس الحاجة الى بيان الافكار الجزئية من جهة صحتها وفسادها حتى يميز خطأ الفكر المخصوص عن صوابه فلا حاجة الى القانون وحاصل بيانه ان الملقى المتفرع على السابق في نفس الامر وان كان معرفة تقاض

احوال الافكار الجزئية لكنها لتعذر احاطتها لعدم تاهيها لا يمكن معرقتها  
تفصيلا بل على وجه الاجمال بعنوان شيء واحد وهو موضوع القضية  
الكلية وهي القانون فيكون معرفة الافكار الجزئية موقوفة على القانون  
فثبت مساس الحاجة اليها لكن بالواسطة وهي تعذر معرفة الافكار الجزئية  
تفصيلا بناء على ظهورها ترك بيان الواسطة قبل المقي من هذا الكلام دفع  
ما اورده والجلي من انه انما يلزم الحاجة الى القانون المذكور لولم يكن طريق  
آخر في تحصيل المطالب العلمية غير الفكر لكن ذلك مما فانه من الطرق  
تخليه النفس عن الشواغل والتوجه الى العالم الكلي ليفاض الحق الصريح  
وقيل يتوجه على المحشى قدس سره ان اراد ان المقي معرفة احوال جميع  
الانظار بالتفصيل اذ لا غرض يتعلق بمعرفة الانظار التي لم يرد على الناظر  
وان اراد ان المقي معرفة جميع الانظار التي يرد عليه فان اراد ان المقي معرقتها  
دفعه فهو ايضا مما اذا يتعلق غرض لمعرفة النظر قبل الورود على الناظر  
وان اراد ان المقي معرقتها في حال الورود فسلم لكن لانها متعذر اذ يمكن  
ان يعرف كل احد احوال النظر الوارد عليه في حال الورود بالتفصيل وقبل  
علل بالتمتعز وانما لم يعمل بلزوم الدور والتسلسل لانه يحتاج كل فكر الى آخر  
او بلزوم احاطة الذهن بامور غير متناهية لجواز الانتهاء الى فكر جزئي يكون  
صحته وتميزه عن الخطاء بسيما اوليا وقد يعمل بان معرفة صحة الفكر الجزئي  
الواقع معرفته بعينه لا تحصل الامن القانون الكلي الذي يندرج فيه لان  
الطريق المقرر لها ليس الا الاستدلال بحال الكلي على الجزئي او بحال  
الجزئي على الكلي او بحال الجزئي على الجزئي الاخير ان لا يفيد ان اليقين  
فتمين الاولى هذا وانا اقول هذه الاقوال موهومات اما القول الاول فلان  
طريق تحصيل المطالب اما بالاستدلال والعلم الحاصل به يسمى الحكمة  
المشائية والعلوم الاستدلالي الحكمي والمنطق منها واما بالتصنيف وهو تخلي  
النفس عن الشواغل والعلايق الجسماني فيفيض العلم بالنتائج من الفيض  
والعلم الحاصل بها يسمى حكمة اشراقية ومانحن فيه من قسم الاول ومبنى  
على احتياج الناظر المستدل فلا يرد السؤال حتى يدفع الفاضل المحشى  
كما ينبغي عنه عبارة الشارح فيأمر من قوله النظري يمكن تحصيله بالفكر حيث  
عبر بالامكان وبني التفرع على الامكان تحصيله بالفكر واما القول الثاني  
فلانه لما وقع الخطاء في بعض الفكر ولم يف العقل الى تميزه بمحتمل الخطاء

والعصاوب في كل فكر على ان ذلك البعض غير معين بل البعض الذي وقع  
فيما خلطاء والتناقض في مقتضاء افراد كثيرة يتعذر احاطته فيكون المقي  
معرفة جميع احوال الانظار بالتفصيل والفرض يتعلق بجميعها واما القول  
الثالث فلانه كيف تصور الدور وانتسلسل حتى يعلى بلزومها اذ ليس المراد  
ان الفكر الجزئي لولم يكن بالقانون لاحتاج بيانه بالجزئي وذلك الجزئي لجزئي  
آخروهم جرافيلزم الدور والتس بل المراد ان المقي الافكار الجزئية وتلك لا ينج  
اما ان يبين بالتفصيل او بالا جال واذا تعذر البيان بالتفصيل تعين بالا جال  
قد علم ان التعليل الثاني ايضا ليس بشئ فتأمل (قال من ضرورياتها الخ)  
المراد بالضرورة ههنا ما لا يحتاج الى نظر آخر فيشمل المعلومات التصورية  
والمعلومات التصديقية فضروريات المعلومات التصورية ان لا يحتاج  
التعريف ولا اجزائها الى تعريف آخر وضرورة المعلومات التصديقية  
ست مقدمات بل سبع الاوليات وقضايا قياساتها معها والمشاهدات  
والجبريات والحدسيات والمتواترات وزاد صاحب المواقف الوهميات  
في المحسوسات فان حكم الوهم في الامور المحسوسة صادق نحو كل جسم  
في جهة فان العقل بصدقه في احكامه على المحسوسات ولتطابقهما كانت  
العلوم الجارية بحري الهندسيات شديدة الوضوح لا يكاد يقع فيها اختلاف  
الآراء \* واعلم ان العمد في هذه المبادئ الاول السبعة الاوليات اذ لا يتوقف  
فيها الا ناقص الغريزة كالبله والصبيان او مدنس الفطرة بالعقائد المضادة  
للاوليات كالبعض الجهال والسوام ثم القضايا القطرية القياس ثم المشاهدات  
ثم الوهميات واما الجبريات والحدسيات والمتواترة فهي وان كانت حجة  
لشخص مع لكنها ليست حجة على غيره الا اذا ساركة في الامور المقتضية  
لها في التجربة والحدس والتواتر (قوله لم يرد ان اكتساب النظريات آه)  
دفع لما يرد من ان توصيف القانون بقوله يفيد آه للتقيد بان المحتاج اليه هو  
القانون المفيد لا اكتساب النظريات من الضروريات ويخرج القانون الذي  
يفيد اكتساب النظريات من النظريات مع انه من المنطق ودفعه قدس سره بان  
لم يرد كذا بل اراد كذا ببيان منشأ الغلط وتعميم الاكتساب من الضرورية من  
ان يكون بلا واسطة او بواسطة ولقاتل ان يقول ان النظريات من حيث هو  
نظري لا يكتسب منه شئ حتى ينتهي الضروري فاذا انتهى ثبت الاكتساب  
من الضروري ايضا والا فلا يحصل الاكتساب على النظري المكتسب



من النظرى وهذا من النظرى الاخر لعدم وجدان مقدماته الضرورية  
واما اذا وجد مقدماته الضرورية فيفيد القانون اكتساب ذلك النظرى  
من هذه الضرورى قيدخل في المذكور بلا حاجة الى التحميم واما القول بانه  
يلزم ح استدراك قوله من ضرورى ياتى فليس بشئ اذا لسبب الى الاحتياج  
الى المنطق امكان اكتساب النظرى من الضرورى ووقوع الخطاء فى الفكر  
فلا بد فى المنفرع بيان اقادة المحتاج اليه اكتساب النظريات من الضرورية  
بلا زوم دور وتس (قوله قد صرفت الخ) الاحالة الى العرفه اشارة الى تحقيقه  
فيماسبق من ان يكون الامور المعلومه ماده على سبيل التشبيه وان دلالة  
الترتيب على الهيئته بالالتزام لكن عبر عن دلالاته بالمسابقة لنكتة الظهور  
فلا مسامحة فى عبارته قدس سره (قوله فاذا صحنا كانت الفكر صحهاه)  
النظر بقسم الى صحيح وهو الذى يؤدى الى المط وفساد وهو لا يؤدى  
اليه والصحة والفساد صفتان عارضتان للنظر حقيقة لا مجازا والسبب  
فى انصافه بهما انه لما كان النظر عبارة عن ترتيب امور معلومة فلا شك ان هذا  
الترتيب يتعلق بشيئين احدهما تلك الامور المعلومه وهى بمنزلة المادة والثانى  
تلك الهيئته المرتبة وهى بمنزلة الصورة فاذا انصف كل واحدة منهما بما هو  
صحتها فى انفسهما انصف الترتيب قطعاً بصحة فى نفسه والافلا فكلمها  
صح المادة والصورة الحاصلة من رعاية التمرائط المعتمدة فى ترتيب المعارف  
والادلة صح النظر وكما فسدنا ففسد سواء بفسادها او بفساد احدهما  
فقط فقد علم ان هذا القول على طريق الكلية فى الزوم وان كان ممهله  
لجواز تحقيقها فى ضمن الكلية فلا يتوجه ان يقال ان الفكر فى بعض الصور  
مصيب الى المط مع فساد المادة نحو زيد فرس وكل فرس حيوان فانه يصيب  
المط وهو قولنا زيد حيوان لان هذه الصورة لاصحة فيها على طريق  
الكلية اذ فى الزوم لو كان صحيحاً يلزم ان يثبت لزيد كل ما ثبت على الفرس  
مع انه ليس كذلك نحو كل فرس صهال واما صحة المادة فى التصورات فقل  
ان يكون فى موضع الجنس مثلاً جنساً لارضاً عاماً وفى موضع الفصل فصلاً  
لا خاصة واما فى التصديقات فقل ان يكون القضايا المذكورة فى الدليل  
مناسبة للمط اما قطعاً او ظناً او تسليمياً (قوله اذا فسدنا او فسدت احدهما  
كان فاسداً آه) قيل يتجه عليه ان فساد الصورة فى المعارف لا ينافى استلزامه  
المط الاعلى قول من يحكم بوجوب تقديم الجنس على الفصل فى الحد التام

واما على من لا يحكم به وهو الحق فلا ينافيه هذا انا اقول منشاء هذا الاتجاه  
 حل الصورة في المعارف مثلا في الحد على الهيئة الاجتماعية من تقديم  
 الجنس على الفصل فقط والامر ليس كذلك اذ المراد من الصورة الهيئة  
 الاجتماعية من جمع المواد مع جمع شرائطه وارتفاع موانعه كالهيئة الحاصلة  
 للحد من جمع الجنس والفصل مع كون التعريف مساويا للمعرف في العموم  
 واجلى منه عند العقل وعدم كون التعريف بالمعرف وعدم كونه اخفى منه  
 ونحو ذلك كما كان الهيئة الحاصلة في التصديقات الهيئة الاجتماعية من جمع  
 المواد مع جمع شرائطه وارتفاع موانعه كهيئة الشكل الاول اذهى الحاصلة  
 من تقديم الصغرى على الكبرى ومن ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فاذا كان  
 الامر كذا يلزم من فساد الصورة فقط في المعارف فساد التعريف قطعاً  
 وبهذا يدفع تكلف الناظرين في هذا المقام فتأمل ( قوله فاذا اريد اكتساب  
 تصورات ) هذا تفصيل لصحة المادة ولصحة الصورة وسبب صحة المادة  
 تناسب المبادئ للمطالب مثلا في التصورات كون الجزء الاصح جنساً والجزء  
 المساوي فصلاً للمعرف مثلا وفي التصديقات كون الحد الاوسط عرضاً صادقا  
 على الحد الاصغر ومستلزماً للحد الاكبر في الشكل الاول ونحوه ( قوله فلكل  
 مطأه ) ناظر الى صحة المادة وقوله ثم ان اكتسابه ناظر الى صحة الصورة  
 اتى بكلمة ثم اشارة الى ان حصولها بالحركة الثانية ( قوله من طريق مخصوص له  
 شرائط مخصوصة آه ) كالحد والرسم في التصورات او القياس والاستقراء  
 والتثيل في التصديقات هذا يؤيد ما ذكرنا في الهيئة الحاصلة في التعريفات  
 ( قوله احدهما تمييز مباديه الخ ) كتمييز الجنس عن العرض العام والمباين  
 و كتمييز الفصل عن الخاصة ومباينه في التعريف واللازم عن غير اللازم  
 والحد المحمول المستلزم عن غير المحمول وغير المستلزم في الدليل ( قوله  
 لم يصيب الخ ) اذا حل عديله على الكلية في الزوم يحمل هذا على الكلية  
 فيه وعديله لو لم يحمل على الكلية لزم في بعض الازمان عدم الاصابة  
 وقت تحصيل المبادئ والسلوك الى ذلك الطريق وهو غير جيد فاذا حل  
 كلاهما على الكلية لا يرد اتفاق الاصابة عند خفاء المادة في بعض الصورة  
 كما قررنا وقبل لم يصب اى لم يلزم الاصابة الى المط الصحيح وان اتفق في بعض  
 الاحيان كما في قولنا زيد جار وكل جار جسم وما قيل ان اللازم ههنا  
 هو الجمعية التي في ضمن الجار فقيه انه على تقدير تسليمه لا يجرى في نحو

كل انسان فرس ولاشيء من الفرس بحمار انتهى ( قوله والتكفل بتحصيل هذا آه ) لما كان لفكر مادة وصورة وهما تحصيلان بالحركتين فالحركة الاولى تحصيل المادة والثانية تحصيل الصورة وكما ان الثانية محتاجة الى قواعد يقتدر بها على تحصيل صورة مخصوصة لكل مط كذلك الحركة الاولى محتاجة الى قواعد يتوصل بها الى تحصيل مادة مناسبة لما غابحت الصناعات الخمس المشتملة على تحصيل مبادئ الحد والبرهان وسائر الحجج وتميز بعضها عن بعض جزء لهذا العلم الكافل لما يحتاج اليه في استحصاال المجهولات من المعلومات ولولا ذلك لاحتيج الى فن آخر لعصمة الفكر عن الخطاء في المواد اذ لا يمكن ان يدعى ان مناسبات المبادئ للطالب كلها معلوم بالضرورة غير محتاج الى ما يستنبط هي منه فقد علم ان الفكر المأخوذ في قول المص يفيد هذا الاحتياج الى المنطق بكلام طرفيه من التصورات مع مبادئها ومن التصديقات مع مبادئها فلا يرد ان دليل المص لا يفيد الاحتياج الى جميع قواعد المنطق فتأمل ( قال وذلك القانون هو المنطق آه ) القانون لفظ سرياني روى انه اسم المسطر بلغتهم وفي الاصطلاح مرادف للاصل والقاعدة وهو امر كافي ينطبق على جزئياته عند تعرف احكامها منه وبالتفصيل مقدمة عليه تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يفرج الفرع من القوة الى الفعل ولاخفاء في ان المنطق كذلك لانتبأه على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه كذا في شرح المطالع وفيه اشارة الى ان حد المنطق هو القانون الموصوف بصفة الاقادة المذكورة ومعناه الحقيقي المصطلح ولذا اسند الرسم الى القوم واداء اداة القصص الرجل اشارة الى اطراده وانعكاسه وهذا التعريف مشتمل على العلل الاربع لايساعده المقام تفصيله ( قال الشارح وانما سمي آه ) المنطق في اللغة مصدر كالنطق يقال لصوت وحروف يفهم منه المعنى وقد يطلق على ادراك المعقولات وفي الاصطلاح عبارة عن القواعد المخصوصة وكذلك للقانون معنيان لغوي واصطلاحي كما عرفت نقل لفظ القانون اولاً من معنى اللغوي وهو المسطر الى المعنى الاصطلاحي وهو القواعد المخصوصة بمناسبة ان المسطر اما مسطر الكتاب او مسطر الجدول وايا ما كان فهو امر واحد يتوصل به الى امور كثيرة فيناسبه المعنى الاصطلاحي ثم نقل لفظ المنطق باعتبار معناه اللغوي الى القانون باعتبار معناه الاصطلاحي لمناسبة انه كالمنبع والمعدن للنطق

( قوله المنطق يطلق على النطق الخ ) الفرض من هذا الكلام بيان وجه المناسبة بين المعنى القوي والاصطلاحى ولفظ النطق يطلق على معنيين فقط وهذا الفن يقوى التكلم لان الكلام اللفظى على نمج الكلام النفسى فى القوة والضعف كما لا يخفى على من له الوجدان وبهذا الفن يقوى الكلام النفسى بسبب ادراك النفس المعقولات على ما هى فيقوى الكلام اللفظى ويسلك اى يسوق ويوصل النطق الباطنى الى مسلك الصواب لان هذا الفن ما يتوصل به الى المعقولات على وجه الصواب فيظهر قوة فى المنطق بكلا معنييه فكان الفن كالسبب للنطق ويكفى هذه المناسبة فى ترجيح التسمية لكن سمي بالمنطق الذى اشتق من النطق لكونه كالحل والمنبع قيل النطق يطلق على ادراك الكليات وعلى مصدره الذى هو القوة العاقلة وعلى مظهره الذى هو التكلم والتلفظ وهذا القاتون يعطى اصابة فى الاول وكما فى الثانى واقتدارا على الثالث انتهى لم يلتفت قدس سره على اطلاقه على القوة العاقلة بناء على عدم وجدانه اول عدم مساعدة عبارة الش او ظهور القوة لا يظهر فيه وليس المراد من القوة النطقية النفس الناطقة كما وهم البعض اذ النفس جوهر والقوة عرض ولا القوة العاقلة المقابل للقوة العاملة كما وهم البعض الآخر لا بل المراد القوة التى هى مقابل الضعف فى التلفظ كما ينبى عنه قوله قدس سره يقوى ويظهر كلامه معنى النطق ( قوله ادراك المعقولات الخ ) المعقولات قد تطلق على ما يدركها العقل بالقوة المتصرفه فتقابل الموهومات والمخيلات والمحسوسات وقد يطلق على ما عدا المحسوسات وههنا المراد هو انساني لتمول النطق الباطنى على الموهومات والمخيلات ( قوله المسماة بالناطقه آه ) صفة للنفس بيان التسمية للجوهر الجرد المتعلق ببدن الانسان تعلق التدبير والتصرف بالنفس الانسانية وبالنفس الناطقة وجه بيانها مناسبة تبوت النطق للنفس لا ما قيل من ان التعبير بالنفس الانسانية اشارة الى ان القوة النطقية عبارة عنها وفى التوصيف بقوله المسماة بالناطقه الى وجه التعبير بالقوة النطقية هذا اذ النفس على ما صرحوا فى مواضع كثيرة جوهر من الجواهر الجردة لا قوة من القوى لان القوى من الاحراض فم ان العقل كما يطلق على ما يرادف النفس يطلق على قوتها كما قالوا فى تعريفه قوة للنفس يستعد بها العلوم والادراكات على انه لو حل عليها لا يكون معنى لقول الشارح لان ظهور القوة النطقية انما يحصل بسببه اذ الحاصل يكون

هكذا لان ظهور النفس الانسانية الخ ولا معنى له كالايجنى على من له ادنى دراية  
(قال ورسوخه بانه آله آه) عبر بالرسم لان هذا التعريف مأخوذ من جهة واحدة  
العرضية وهى الغاية وهى خارجة عن ذى الغاية الحد والرسم فى اسماء  
العلوم ان حقيقة العلم مسائل كثيرة فادراكها بمحدها انما يكون بتصور  
خصوصيات المسائل التى هى اجزاؤها وادراكها بخصوصياتها متعذر  
لكثرتها ولازدياها بتلاحق الافكار فالمطمدلول اسمه المطابق ومما هو الحقيقى  
الذى هو مارض للمسائل باعتبار وحدتها فالأخذ ان كان تفصيلا له كان  
حداله بحسب الاسم والافهورسم بحسبه واما بالقياس الى العلم فرسم لانه  
على تقديرين تعريف بالعارض لحقيقة العلم وهى المسائل واما حديثه بحسب  
الاسم ليس بالمعنى المصطلح فى علم المنطق بل لان الاسم انما وضع لهذا  
المفهوم فلا يكون له حقيقة سوى ذلك لما تقرر من انهم اذا خصوا مفهوما  
ووضعوا بازائه اسما كان ذلك حقيقة ممما فلا يقدح فى كونه حدا استماله  
على ما هو خارج عن العلم كالتعلق والغايه وغير ذلك لكن القوم لما ذهبوا الى ان  
هذا التعريف رسم بنوارسجته على تركبه من الغاية فتأمل وفى اخذ الاله  
فى مقام الجنس على صيغة المفرد اشاره الى ان العلم آلى وواحد بالتدوين  
والتعليم اذ العلم اما ان يكون مقصودا بالذات كالحكمة فان مسائلها كعلم  
وجود واجب الوجود وواحداته وقدمه وغير ذلك مقصود بالذات لا مقصود  
بالغير بكونها واسطة فى تحصيل ذلك الغير وهو نظرى غير آلى واما ان يكون  
مقصودا بالغير كالمنطق فان مسائله كعلم انعكاس السالبة الضرورية الى  
الدائمة وكعلم اتاج الموجبتين الكليتين فى الشكل الاول الموجبة الكلية ليس  
مقصودا بالذات بل انما هى مقصوده لكونها آله وواسطه فى حصول  
المجهولات الكسبية حتى انه لو فرض ان المجهولات ليست مقصودة لنا لم يكن  
المنطق محتاجا اليه وهو على آلى فظهر وجه كونه آليا وهوانه واسطة بين  
القوة العقلية والمقاصد الكسبية ولانعى بالالة الا هذا كما سنعرف (قال  
قالالة واسطة آه) الواسطة جنس شامل لكل ما يتوسط بين الشئتين كالسبب  
وغيرها ويخرج بقوله بين الفاعل ومنفعله ماعدا ما لا يكون طرفاه فاعلا  
ومنفعلا واما التراتط وارتفاع الموانع والمعداء والقابلية فى المحل فهى  
لا يكون واسطة لان بعضها تؤخذ من الفاعل وبعضها من المعدل  
والواسطة خارجة من الطرفين اذ المراد من الفاعل المستقل فى التأثير وهو

والفعل وكذا المنفعل ماله تأليه التأثير بالفعل والشروط وارتقاع الموانع تؤخذ من الفاعل والقابلية والامكان من المنفعل ( قال القيد الاخير آه ) توصيف القيد بالآخر يفيد خروج العلة المتوسطة به دون الاول قوله فانها الخ دليل له فحاصله ان العلة المتوسطة واسطة بين فاعلها ومنفعلها مع انها ليست واسطة بينهما في وصول الاثر وكذا كان كذلك يكون مخرجا بالقيد الاخير دون الاول فيتج المط ائت الصغرى بقوله اذعلة علة الشيء آه وقيدها بقوله لان اثر العلة البعيدة الخ وفيه رد لمن قال لا بد من تقييد الفاعل والمنفعل بالقرب ليخرج العلة المتوسطة لانها واسطة بين فاعلها ومنفعلها البعيد في وصول اثره اليه والفاعل البعيد يؤثر في المنفعل البعيد واغناء من القول بان المتبادر من الفاعل والمنفعل القريب والاحتراز بالصرح لولى واقدم من الاحتراز بالتبادر كما لا يخفى ( قال اذعلة الشيء الخ ) قيل لتعليل لقوله فانها واسطة ان رجع الضمير في منفعلها الى الفاعل بتأويل العلة وان رجع الى العلة المتوسطة فهو تعليل للقدمة المطوية اى فيكون واسطة بين فاعلها ومنفعلها ايضا لان فاعل الفاعل فاعل له بالواسطة لدخله على ما قالوا من ان مطلق العلة ينصرف الى الفاعل اولان الشيء اذا كان محتاجا اليه لامر هو محتاج اليه لآخر كان الشيء الاول ايضا محتاجا اليه للآخر بالضرورة فهو ائبات تكون منفعل العلة المتوسطة منفعة فاعلها بابات الفاعلية بالواسطة وبقدمة كلية ضرورية تحمل الفاعل وغيرها وليس بصادرة على ملوهم ولقد احسن في التحقيق رحمه الله تعالى لكن لايج الكلام في نفسه عن خلل لانه على تقدير الاول يلزم ان يصل الى المنفعل البعيد اى الفاعل مع انه خلاف ما سبأنى وعلى التقدير الثانى لا يلزم المقدمة المطوية للقدمة المذكورة ولا يلزم المحذور المذكور فتأمل ٨ ( قال لان آه العلة البعيدة آه ) قد علم ان المراد من العلة القريبة والبعيدة العلة الفاعلية المستقلة في التأثير فيكون عبارة عن العلة التامة فمح اما ان يصل اى العلة البعيدة الى المنفعل مستقلا اولان كان الاول لم توارد علة مستقلة على معلول واحد وان كان الثانى يكون العلة البعيدة من جميع ما يتوقف عليه العلة المتوسطة فيصل الى المنفعل اى العلة المتوسطة فقط دون اثر جزؤها في دفع المنع على هذه المقدمة بانه لا معنى لفاعل الا المؤثر والمنفعل الا المتأثر فان كان قريبا فلا واسطة والافقواسطة ( قال فضلا عن ان توسط آه ) مفعول مطلق لفعل محذوف اى فضيل فضلا

٨ وجه التأمل اشارة الى  
الجواب بان هذا الاستدراك  
مبنى على عدم الفرق بين  
الفاعل والمصدر وان فرق  
بينهما كما سيأتى فلا استدراك

عنه فكلمة فضلا يستعمل في مقام يترقى فيه في النقي من الأدنى الى الأعلى فلا بد في ما قبله من النقي صريحا او ضمينا وههنا كذلك لان نقي الوصول ادنى من نقي التوسط اذ الوصول مق بالذات والواسطة والآلة مق بالتبع فن نقي المق بالذات ينفي الواسطة بطريق الاولى ولان الواسطة موقوفة على ما يحصل بالواسطة ونسبة بين الشيتين ومن انتفاء الموقوف عليه واحد الشيتين يلزم انتفاءها بالاولوية ولا يتصور ثبوتها بوصف الواسطية فيكون حاصل المعنى انتفى الوصول حال كون انتفائه متجاوزا عنه انتفاء التوسط قيل عليه كلمة فضلا يتوسط بين الشيتين يكون الثاني منهما اخرى بالنقي من الاول للدلالة على كونه اخرى بالنقي منه كما في قولهم فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه شيئا فلا عطاء لكونه ابعد اخرى بالنقي من النظر وههنا ليس كذلك اذ ليس الوصول بالواسطة ابعد من الوصول بلا واسطة لجواز توقف على الواسطة واجيب بان الامرين اللذين توسطت تلك الكلمة بينهما ههنا ليساهما الوصول بلا واسطة والوصول بواسطة بل المطلق والمقيد ولا شبهة في ان تحقق المقيد ابعد من تحقق المطلق انتهى هذا السؤال والجواب ليس بشيء لان الامرين كما عرفت هما الوصول والتوسط لاما قاله المعارض ولا ما قاله المجيب (قال لانه صادر منها وهي من البعيدة آه) يعني ان العلول صادر من العلة المتوسطة والعلة المتوسطة صادرة من العلة البعيدة والثاني الواحد لا يكون مصدر الشيتين على سبيل التأخير فم يكون فرق بين المصدر والمنفعل وهو اعم من المصدر ليتحقق المنفعل بالنسبة الى العلة البعيدة دون المصدر فعلى هذا يكون معنى المنفعل ما يكون متأثرا في الجملة سواء كان الاثر في نفسه او في علته فيلزم اول كلام الشارح الى آخره فعلى هذا يكون الفرق بين المصدر والفاعل وعليه اتفاق الحكماء بناء على ان الواجب فاعل لكل ممكنات بلا واسطة او بواسطة مع انه من القاعدة المقررة عندهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد (قوله قيل آه) هذا اعتراض على التسليم بمخالفة اول كلامه الى آخره بناء على ان المنفعل لا يكون منفعلا الا بعد حصول اثر الفاعل فيه واذا لم يصل ار الفاعل البعيد لا يكون منفعلا له فم ان صح هذه المقدمة لا يصح دعواه واستدلالة لانه لا يكون العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل فيخرج العلة المتوسطة بقوله بين الفاعل ومنفعله لان ضمير منفعله راجع الى ذلك الفاعل

فلا يحتاج الى الخروج بقيد الاخير وان صح اول كلامه لا يصح هذه المقدمة وحاصل الجواب تعميم المنفعل من حصول اثر الفاعل فيه بان المنفعل للشيء ما يكون للشيء مدخل في وجوده في الجملة سواء حصل اثر الفاعل فيه او لا والعلة البعيدة لها مدخل في وجود العلول لكونها موقوفة عليها للعلة القريبة وكذا الابد ( قوله فتأمل آه ) اشارة الى دقته ودفع منع بينه العلامة التفتازاني حيث قال وقيد المنفعل بالقرب ليخرج عن التعريف العلة المتوسطة فلها واسطة بين العلول والعلة البعيدة واعترض عليه بان اثر البعيدة لا يصل الى المنفعل فضلا عن ان يكون فيه واسطة واجيب بالمنع اذ لا معنى للفاعل الا المؤثر وللنفع الا المتأثر فان كان قريبا فبلا واسطة والا فبواسطة انتهى ومن بيان الفاضل المحشى يدفع هذا المنع اذ فرق بين المنفصل والمتأثر بالفعول ( قوله اذا قلت مثلا آه ) اراد قدس سره تفصيل هذا التعريف حيث اجل فيه امور ثلاثة الاول ان الامر الكلى محتمل بان يكون مفهوما كلية وقضية كلية بل الاول اخرى بالارادة الثانية ان الجزئيات محتمل ان يكون جزئيات ذلك الامر الكلى او جزئيات موضوع القضية الكلية الثالث تعرف احكام الجزئية كيف تعرف وكيف الانطباق فيكون خلاصة التفصيل قضية كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يخرج الفرع من القوة الى الفعل ( قوله وهذه القضية ايضا آه ) يحتمل ان يكون الامر الكلى لفظا مشتركا بين المفهوم الكلى وبين القضية الكلية وان يكون قدرا مشتركا بينهما وعلى الثاني لا تكلف في التعريف وبعضهم ذهب الى انه مخصوص بالمفهوم الكلى حيث حل على المفهوم الكلى واراد به موضوع القضية الكلية لكن هذا وان صح لكن مخالف لما وقع عليه اصطلاح القوم فحمل المحشى على القضية الكلية بناء على شهرتها وعلى ان سياق التعريف لا يساعد على المفهوم الكلى كما لا يخفى ورد ذلك البعض ببيان اطلاقه على القضية الكلية وتوجيه اضافة الجزئيات الى القضية الكلية كما يضاف الى المفهوم الكلى وأشار الى اطلاقات القوم على القضية بقوله القانون والاصل آه ( قوله قد حكم فيها الخ ) هذا التوصيف اشارة الى وجه نسبة القضية بالكلية من قبيل نسبة الكل الى الجزء والى وجه اضافة الجزئيات الى الامر الكلى اذا كان بمعنى القضية الكلية يعنى ليس المراد جزئيات تلك القضية الكلية اذ ليس للقضية جزئيات تحمل هي عليها



فضلا من ان يكون لها احكام تعرف منها بل المراد جزئيات موضوع تلك القضية ( قوله ولها فروع هي الاحكام الخ ) اى الصمولات الواردة على جزئى مخصوص كما ينبىء من التمثيل وسمى بالفروع لكونها مقابلا للاصل وكونها حاصل بالاستدلال ( قوله وهذا الفروع الخ ) هذا بيان المعنى الانطباق فى التعريف ان كان الامر الكلى بمعنى المفهوم الكلى يكون الانطباق بمعنى الحمل وان كان بمعنى القضية الكلية لا يكون بطريق الحمل لان القضية الكلية لاجزئيات لها حتى تعمل عليها بل بطريق الاشتمال فيكون حاصل التعريف مشتمل على احكام جزئيات موضوعها واحكام الجزئيات قد تكون بطريق العموم وقد تكون بطريق الخصوص والاول بالقوة بالنسبة الى الثانى والثانى بالفعل ولذا كان الاشتمال بالقوة القريبة الى الفعل فلا يرد ان الاشتمال بالفعل ( قوله اسماء لهذه القضية آه ) يعنى هذه الالفاظ كلها على اصطلاح المنطقين تطلق بالتراذف على القضية الكلية من حجب اندراج الفروع تحتها يعنى اخذ ولو حظ قيد الحيزية فى المعنى المعطى لهذه الالفاظ وفرق بين حصول النشئ وملاحظته وهذا رد لمن حل الامر الكلى على المفهوم الكلى واراد به موضوع القضية الكلية فتحجب التعريف على هذا بان القانون ونحوه موضوع للقضية الكلية مع ان معنى الانطباق اشتمال الامر الكلى على الفروع المندرجة تحته فيكون هذا الحمل خلاف اصطلاح القوم ولا معنى اصلا لانطباق موضوع القضية احكام الجزئيات ولا معنى لقوله ليتعرف احكامها منه لان الاحكام لا تستخرج من الموضوع بل من القضية ( قوله قد خرج بهذا آه ) هذا التفرع لبيان استخراج جميع الاحكام المندرجة تحت قاعدة بهذا العمل وهو ضم صغرى سهلة الحصول الى القاعدة او بالعكس فيحصل النتيجة على طريق الكلية لانه مخصوص بمادة دون اخرى ( قوله فقولاه امر كلى آه ) هذا خلاصة التعريف اجل الشئ وفصله المحسى قدس سره ففرع الخلاصة على التفصيل ووصف القضية بالكلية لان القضية الجزئية والخصوية لا تسمى قانونا ولا اصلا وقاعدة ولا ضابطة وهذه الخلاصة عين ما ذكره السارح فى شرحه للطالع واعتراضات بعض الفضلاء عليه قدس سره ليس بشئ اذ صاحب البيت ادرى بما فيها والمحتنى يشرح على مذاقه ( قوله اى مشتمل بالقوة آه ) هذا الاشتمال وان كان لازم الكلية لكنه صرح اشارة الى قيد الحيزية المعبرة

في مفهوم القانون لان القضية المثقلة على احكام مساوى موضوعه او اعمه بدون هذه الحثية لا يسمى قانونا والجزئيات اعم من الجزئى الاضافى والحقيقى كزيد بالنسبة الى الانسان والانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الجسم مثلا كل جسم محصر قانون يستخرج منها احكام زيد وانسان وحيوان نفس عليه فيخرج عن التعريف الشرطية الكلية دون السالبة الكلية مع ان شيئاً منها ليس من اجزاء الفن لما تقرر ان اجزاء الفن حليات موجبة كلية فلا بد من تقييد القانون بالموجبة لاجراج السالبة الكلية ولك ان تريد بالجزئيات جزئيات لها زيادة تعلق بتلك القضية بان يتوقف صدقها على وجودها وهى جزئيات موضوع الموجبة ضرورة ان صدق السالبة لا يتوقف على وجود موضوعها وصدق الشرطية لا يتوقف على وجود موضوع طرفها فعلى هذا يخرج من تعريف القانون كاشروطية واذا عرفت هذا فلا وجه لما قاله العصام لاجراج السوالب والشرطيات من ان قوله ينطبق على جزئياته اى يشتمل على جزئيات تعتبر فيه باعتبار تحققه لا باعتبار تعقله ويستدعى تحققه تحققها فهذا يخرج الشرطيات اذ لا تعتبر فيها جزئيات باعتبار تحققها بل اوضاع وازمان والسوالب اذ لا تشتمل ولا تنطبق على الجزئيات المعتبرة فيها ولا وجه لما قال وانما اضيف الجزئيات الى الامر الكلى مع ان الواضح اضافتها الى موضوعها لان المضاف الى الكلى اعم من جزئياته بحسب نفس الامر وجزئياته العرضية التى يتحقق بها كلية الكلى فباضافته الى القضية اتضح فى الغاية ان المراد الجزئيات بحسب نفس الامر لانها جزئيات القضية بمعنى الجزئيات المعتبرة فيها انتهى على انه يلزم على هذا خروج القضايا الكلية التى موضوعها كليات فرضية مضمصرة فى فرد واحد كباحت الواجب والعقول والافلاك فلا تكون قوانين لعدم جزئياتها فى نفس الامر بل بالفرض مع ان ارادة هذا المعنى خلاف التبادر وكذا زل اقدام الناظرين فى حل هذا المقام فلا حاجة الى بيانه ( قوله ليتعرف احكامها منه آه ) تعرف الاحكام منها اما بطريق النظر كما فى القوانين التى احكام جزئياتها نظرية واما بطريق التنبيه كما فى القوانين التى احكام جزئياتها بديهية غير اولية فيخرج القضية الكلية التى احكام جزئياتها بديهية اولية غير محتاجة الى تنبيه ايضا كقولنا كل نار حارة واما لزوم خروج بعض مسائل المنطق كما ان الشكل الاول منتج فعلى تقدير تسليمه من البديهي الاولى فقد يذكر مثل هذا

على طريق المبدئية بناء على تحقيقهم ان مسائل العلوم نظرية فمن هذا  
 قدم ان هذا القول مع اتبانه بصيغة التكلف اشارة الى قيد الحشية اى  
 من حيث انه يعرف احكامها منه على وجه التكاف والمثقة فيكون التعريف  
 مطردا ومنعكسا وفي نسخ الشرح ثلث روايات المتى يعرف ليتعرف يعرف  
 فعلى الاول الاعراب ظوعلى الثانى اللام للعاقبة لا لتعليل اذا لانطبق لا يكون  
 معلولا بل ثابت فى نفس الامر وعلى الثالث يكون صفة المفعول مطلق  
 محذوف اى انطبق يعرف الخ ( قال وانما كان المنطق آه ) لما كان تحصيل  
 النفس الناطقة للجهولات التصورية والتصديقية بواسطة مسائل  
 مخصوصة وهى المسمى بالمنطق يكون المنطق آلة لانه يكون واسطة بين  
 الفاعل ومنفعله فى وصول ان اليه فيكون آلة لكن مبر عن النفس الناطقة  
 بالقوة العاقلة اذ لنفس قوتان عاقلة وعاملة وبالعاقلة تدرك النفس التصورية  
 والتصديقية ويسمى تلك القوة العقل النظرى والقوة العملية وباعتبار  
 هذه القوة لها مراتب اربع الفعل الهوى والعقل بالملكة والعقل بالفعل  
 والعقل بالمستفاد وبالعاملة تحرك بدن الانسان الى الاضال الجزئية بالفكر  
 والرديئة على مقتضى آراء تخصها فلما كان ادراك النفس للجهولات بسبب  
 القوة العاقلة جعل القوة فاعلا دون النفس مبالغة وفى كون القوة العاقلة  
 فاعلة له لا يستقيم على مذهب من قال الفاعل هو المبدأ العياض والنفس  
 اذ القوة العاقلة قابلة للصور الذهنية لافاعل لها تعرض لهذا البيان  
 المحسى قدس سره ويمكن ان يجاب عنه ان مل هذا التأليف لكونه تعلم  
 المبتدئين القاصرين عقولهم عن تحقيق كلام الحكماء بنى الكلام على ما يفهم  
 من اهل اللغة من انهم لا يفرقون بين القابل والفاعل والمفعول والمقبول حتى قالوا  
 ان القابل اسم فاعل والمقبول اسم مفعول فاطلق الفاعل على القابل بناء على  
 ذلك فتأمل ( قوله قيل عليه آه ) اعتراض على دليل كون المطلق آلة بالتزديد  
 بان يقال ان اريد بالقوة العاقلة فاعلة لانهم الصغرى لكون القوة العاقلة قابلة  
 لافاعلة وان اريد بها القابلة فلانهم الكبرى اذا لآله ما يكون واسطة بين  
 الفاعل ومنفعله لا بين القابلة والمفعول وحاصل الجواب اختيار النسخ الاول  
 ودفع المحذور بان التصديق الحاصل من الفكر ان كان من مقولة الفصل  
 كما قال به بعض القوم وهو صادر من القوة العاقلة فيكون فاعلة له وان كان  
 ادراكا كما قاله بعضهم فيكون العاقلة ايضا فاعلا بناء على ذلك كلامهم

من ان المنطق واسطة بين القوة العاقلة والمعلومات فالبناء على الظاهر  
لتسهيل على المبتدى واما على تحقيقهم فمحمول على المجاز فسيأتي قال  
بعض الافاضل لا ينبغي ان افادة المبدأ المطالب على وجه الصواب بواسطة  
المنطق فيصح ان يكون واسطة بين المبدأ والمطالب الا ان الشايع  
استعمال الفاعل الآلة لاستعمال الغير لفعل بواسطتها الفاعل وان النفس  
تعصم نفسها عن الخطأ بمعوتته فهو واسطة بينها وبين نفسها في وصول  
اثر العصمة اليها وهو الوجه اللايح من التعريف في آئته وان النفس بواسطته  
يستفيد المطالب على وجه الصواب فالنفس فاعلة للمطالب باعتبار الاستفادة  
وان كانت قابلة لها باعتبار ادراكاتها فان اريد بالاكتساب الاستفادة  
المختصة كما هو الظاهر لان الظاهر انه استفادة لا التحصيل المخصوص  
ولذا صح اسناد الاكتساب الى النفس فلا مرية في صحة كلام الشارح  
انتهى انا قول كون المطالب الكسبية منفعة باعتبار الاستفادة بعيد على  
ان الاكتساب له لو كان بمعنى الاستفادة لكان اثره واصلا الى الفاعل لا المنفعل  
مع انه لزم في الآتية ان يصل الاثر الى المنفعل فتأمل ( قوله لا فاعله لها  
الخ ) عدم كونها فاعلة يستلزم ان لا يكون المطالب الكسبية منفعة ايضا  
لكن لم يتخذ هذا اللازم في السؤال لا كنفاء عدم كونها فاعلة في نفي كون  
المنطق آلة فلا وجه لتصوير السؤال على الوجهين والفاعل اعم من ان يكون  
فاعلا لذات المنفعل كالصانع بالنسبة الى المصنوع وان يكون فاعلا لآخر  
يتعلق به كالتجار بالنسبة الى السرير والقوة العاقلة ليست واحدا منهما اما  
الاول فله واما الثاني فلان فعلها الترتيب واثره الهيئة الحاصلة المتعلق  
بمادة لا بمطالب ( قوله ان كان فعلا الخ ) يعني ان الحكم الذي هو الايقاع  
والانتزاع ان كان من مقولة العقل كما هو مذهب الامام فلا اشكال  
في التصديقات اي في النتائج لان المراد من المطالب النتائج في جانب التصديقات  
وان العاقلة ليست قابلة لان الحكم ان كان فعلا اي ضمنا مخصوصا اي ضم  
المحكوم به على المحكوم عليه على وجه الافادة التامة يكون العاقلة فاعلة  
وضامة لاحد طرفي الحكم الى الآخر على الوجه المذكور ويكون النتائج  
التصديقية منفصلة باعتبار اطرافها لان الاثر الذي هو الانضمام الحاصل  
في اطرافها بضم العاقلة اياها على الوجه الصواب وهو بواسطة هذا  
الفن ويمكن ان يقال ان التصديق هو فعل النفس والمنفعل النتائج التصديقية

والمنطق واسطة بينهما في حصول التصديق وهو اثر الايقاع شامل  
 (قوله وان كان ادراكا آه) هذا دفع الاشكال نظرا الى التصورات والتصديقات  
 وان كان الاول في التصديقات فقط ببناء كون المنطق آلة على الظ التبادر  
 الى فهم المبسدى اذ الادراكات الحاصلة للنفس بفعلها كالنظر وتوجه  
 النفس الى اخذها في العقولات وكالاتحساس والتجربة في المحسوسات  
 والمجربات ولذلك يطلق فاعل هذه الافعال في اللغة والظاهر على النفس  
 كالناظر والتوجه والاحساس والمجرب فبناء على هذه الاطلاقات يكون القوة  
 العاقلة فاعلة فيكون هذا القدر في كون المنطق آلة كما يكفي في اطلاق الفاعل  
 على القوة العاقلة على سبيل الحقيقة كالمؤمن والتصديق لاهل الايمان لكن  
 لا يخفى ضعف هذا الجواب لان الغرض تحقيق كون المنطق اله والبناء  
 بمثل هذا التحقيق على الظ واطلاق اللفظ على النسي بحسب اللغة بعيد  
 والجواب الحق ان يبنى على التشبيه كما ينبغي عبارته قدس سره في حاشية  
 شرح المطالع حيث قال فيه ان نسبة النفس الناطقة الى المعرفة والعلم نسبة  
 القابل الى المقبول لانسبة الفاعل الى مفعوله الا ان يبنى الكلام على الشبه  
 في العلة الفاعلية بان يلاحظ انه صدر عنها ترتيب وكسب حتى صار مارا عالما  
 (قوله واما بناء الخ) يعنى ان المراد من الطالب الكسبية يجوز ان يكون  
 المعلومات المرتبة والتعبير عنها بالمطالب باعتبار طلبها عند الحركة الاولى  
 وان يكون المضاف محذوفا اي وبين مبادئ المطالب الكسبية فعلى هذين  
 الارادتين يكون القوة العاقلة فاعلة للترتيب والار الحاصل هو الهيئة  
 المخصوصة للمعلومات الحاصلة من هذا الترتيب الذى كونه على وجه الصواب  
 انما هو بواسطة هذا الفن فمح يكون معنى قول الشافى في الاكتساب في حاله  
 الاكتساب فلا يرد ان قوله في الاكتساب يأبى عن هذا التوجيه لانه يدل  
 على ان الار الواصل من العاقلة اليها الاكتساب ولا شبهة في انها ليست  
 مكتسبة حتى يكون الاكتساب واصلا اليها (قال وانما كان قانونا الخ)  
 قبل الطائى بقول وانما كان قانونا لانه في شرح رسم المنطق والمذكور فيه  
 القانونية وكأنه اراد دفع التنافى بين قوله فست الحاجة الى قانون وقوله  
 قانونية حيث دل الاول على انه نفس القانون والناق على انه منسوب الى القانون  
 مغاير له فيكون ان وصفه بالقانون وصف له بحال كل جزء منه وبهذا بين حال  
 النسبة الاستفادة من القانونية فلم يتعرض لها ولا يبعد ان يقال اطلاق القانون

عليه مع انه قوانين تجوز لطيف مشتمل على لطفه اشارة الى ان القوانين المتكررة انما يعد علما واحدا باعتبار وحدة تعرضها وقوله عرفنا منه ان قولنا لاشئ من الانسان بحجر ينكس الى قولنا لاشئ من الانسان بحجر فيه نظر فينبغي ان يقول عرفنا ان قولنا لاشئ من الانسان بحجر ينكس سالبة دائمة لانه الحاصل من التعريف ومعنى تعريف احكام الجزئيات من القاعدة انتهى انا اقول لما اتى للنطق تعريفين احدهما صريحا والاخر اشارة واخذ فيها القاتون بلانسية ونسبة اراد بيان كون المنطق قانونا بلانسية ونسبة فظهر انه باعتبار جزئه لا باعتبار ذاته قوله كلية منطقية خبر بعد خبر للسائل هذا الاخبار لتفصيل بعد الاجال اشارة الى ان مدار القانونية كون المسائل كلية ومنطقية لاسالبة ولا شرطية لما عرفت من معنى الانطباق لاتوصيف للقوانين ولا يسان تعريفه حتى يقال الاولى الاكتفاء بالقوانين او وصفها بتمام تعريفه ولا وجه لما قيل من ان وصف القانون بالصفة الكاشفة لانبات كونها قوانين لان صدق الحد دليل على صدق الحدود ولم يذكر ليتعرف احكامها لانه خارج عن الحد بيان لثمة الانطباق هذا كلام لا حاصل له ولو قال الكلية والمنطقة صفة للسائل وهذا التوصيف للاشارة الى تعليل كون المسائل قوانين لكان له وجه فتأمل لفظ السائر ههنا بمعنى الجميع على ما في القاموس وقال صاحب الكشف بمعنى الباقي في اللغة واستعماله بمعنى الجمع توهم وان وقع في كلام المصنفين (قال وقوله تعصم الخ) يعني اسند العصمة الى مراعاتها مع انه لم يفهم من مساس الحاجة الا عصمة المنطق نفسه لان القواعد من حيث هي بلا اهتمام الى شروطها ولوازمها قديسي ويفعل عن اجتماع ما يجب وارتقاء ويمنع عن مقتضاها فلا يحفظ الناظر ذهنه عن الخطاء في بعض الصور من الافكار فلا يكفي المنطق في العصمة الدائمة ويحتاج الى الرعاية والالم يعرض للمنطق خطاء اصلا مع انه ليس كذلك فقد علم ان المنطق كالمادة والرعاية كالصورة لهما مدخل في العصمة لكن مع الرعاية العصمة دائمي ومع المنطق بلا رعاية ليس بدائمي قديحاً وقد لا يخطأ كما ينبغي عنه دليل الش ومن هذا علم ان قوله ليس نفسه تعصم في دوام العصمة لانني اصل العصمة فلا يرد اوهام الساطرين (قال هذا مفهوم الخ) توطئة للاتي وفصل بين بيان الفهوم وبين بيان فوائد القيود و اراد المعطوف عليه وفي مثل هذا المقام قديحذف ويلاحظ ويقدر

فانهم ( قال واما احترازاته الخ ) اى ما يحترز به في التعريف والاحتراز يقتضى  
ان يدخل بقيد حتى يحترز بقيد آخر ولذا تعرض الى بيان الاعم الذي هو بمنزلة  
الجنس والالة كان بمنزلة الجنس لكونها مرضا ماما على ماسيأتي والمنزلة  
قد تستعمل في مقام التشبيه يعنى ان الالة يشبه بالجنس في شموله الى الافراد  
والاغبصار وذلك التشبيه لا يقتضى ان يكون المشبه به جنس المطلق بل اعم  
منه ومن مطلق الجنس وما قيل لاجنس ولا فصل للنطلق فليس بشئ  
اذسواء كان عبارة عن التصديق او الملكة او المسائل يدخل تحت الاجناس  
الصالية البتة وعدم معرفة التثنية لا يدل على معرفة عدم التثنية ولا يتجه  
ان التعريف بالعرض العام خلاف مذهب المتأخرين والمص منهم يعتبر  
عنه بان رسعوا مسند الى المتقدمين ( قال والقانون يخرج آه ) خروج الالة  
الجزئية لقوات الكلية المأخوذة في تعريف القانون قيل ليس خروجها لقوات  
الكلية بل لانها ليست بقضايا ولهذا يخرج الالات الكلية لارباب الصنابع  
وفيه بحث اذح لا وجه لتخصيص المخرج بالالة الجزئية على ان الالات لارباب  
الصنابع كلها موجودات خارجية وكل ما هو موجود في الخارج فهو جزئى  
متخصص وكون الالات لارباب الصنابع كلها غير مسلم ( قال يخرج العلوم  
القانونية آه ) كالعلوم الالية التي لا يكون الغاية منها العصمة او يكون  
غايتهما العصمة لكن لاعن الخطاء في الفكر بل عن الخطاء في البحث او عن  
الخطاء في الاعمال الدينية او عن الخطاء في اللفظ كالعلوم العربية ( قال واما  
كان هذا التعريف رسعا آه ) لانه مركب من العرضيات دون الذاتيات لان  
الذاتى ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه فلو قدر عدمه في العقل لارتفع  
الذات كالونية للسواد والجسمية للانسان اذ لو خرجنا عن الذهن لبطلا  
فهمهما فر فهمهما رفع حقيقتيهما بخلاف المتناسيفين ومن اجل انه  
لا يعقل الذات قبل فهم الذاتى كان الحد الحقيقى يتعلل جميع الذاتيات  
وذلك لا يتصور فيه التعدد فلم يكن للتثنية حدان ذاتيان الامن جهة العبارة  
بان يذكر بعض الذاتيات بالمطابقة تارة وبالتضمن اخرى واما غير فيتعدد  
لجواز تعدد الوازم واسماء المشهورة وقد يعرف الذاتى بانه غير معلل  
اى لا يثبت للذات بعلة فالسوادية للسواد وليس بعلة اصلا وكذا اللونية  
لتقدمها عليه بخلاف الزوجية للاربعة فان الزوجية معللة بالاربعة بخلاف  
العرضى وهو ما يتصور فهم الذات قبل فهمه او المعلن بعلة فاذا عرفت

هذا فالآلة ماضٍ للنطق لانه يتصور قبل تصور كونه آلة لان حقيقته مسائل ذلك العلم والالية صفة له وكذلك ذات المنطق وهو المسائل علة للآلية وكذا حال الغاية مرضى لانه يتصور ذو الصاية بدونها وعلة لها فقد علم معنى قول الشارح فان الذاتى لشيء يكون له في نفسه معنى لا يكون بعلة وبالقياس الى الغير والآلية له يكون كذلك فلا يرد ما هو من مقولات النسبة لان ذاتياته يكون بالقياس الى الغير لكن لا يكون بعلة كالفعلية والانفعالية بالنسبة الى الكم والانكسار مثلا فاقبل من اننا لانقتصر بيان الرسمية على خروج الآلة والعصمة ولا يان خروجهما على ما ذكره اما بيان الرسمية بغير ما ذكره فهو ان القانونى للقانون انما ثبت بالقياس الى الفروع المدرجة فيه وبالقياس الى المستخرج عنه تلك الفروع فليس بتي لان القانون عين المسائل لا يثبت لها بالعلة فتأمل ( قال والآلية للنطق ليست له الخ ) اشارة الى كبرى القياس من الشكل الثانى تصويره ان الذاتى لشيء ما يكون له في نفسه ولا تى من آلية المنطق له في نفسه فينتج لاشي من آلية المنطق من الذاتى بالعكس المستوى وهى مستزمنة لكون الآلة ماضيا للنطق فان قيل ان المنطق واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية كما قرره والمطالب الكسبية اعم من ان يكون مسائل النظرية للنطق ومن غيرها من العلوم الحكمية فيلزم ان يكون المنطق آلة بالقياس الى بعض مسائله والى سائر العلوم الحكمية فلا وجه لئنى الالية بالقياس الى نفسه قلت ان المنطق من العلوم الآكيفية هو ما لا يكون مقصودا بالذات بل مقصودا بالغير لانه انما هو مقصود لكونه آلة وواسطة في حصول المجهولات الكسبية كمسائل الحكمية وغيرها حتى انه لو فرض ان المجهولات ليست مقصودة انما يكن المنطق محتاجا اليه ولا يآيا فكون المنطق آلة بالنسبة الى جميع مسائله وبالنسبة الى المق بالذات واما كون بعض المسائل مطلوبة كسبية واكتسابها بالمنطق فلا يكون مقتضيا للآلية بالنسبة الى جميع مسائله وبالنسبة الى المق بالذات بل لا يثبت صلاحية تلك المسائل المطلوبة لكونها واسطة ومقصودا بالغير فلا يكون المنطق آلة بالقياس الى نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم فلا وجه لما اجيب به عن هذا السؤال بان المنطق انما يحصل من الانظار البديهة المستغنية عن المنطق على ان حصوله من الانظار البديهة مطلقا ثم انما المسلم انتهاء تحصيله الى طريق يهتدى به فلهذا لا يدفع السؤال



وقد اجيب بان المراد من الغير في قوله بالقياس الى الغير اهم من ان يكون غيرا بالذات او بالاعتبار لان المسائل المنطقية المكتسبة وان لم يكن غيرا بالذات الا انها غير بالاعتبار لانها باعتبار انها يعرف منها صحة النظر الواصل غيرها باعتبار كونها مطالبا كسبية وهذا القدر من المفارقة كاف في حصول المقى وهو كون الآلة عارضة من عوارض المنطق فتأمل (قال اولانه تعريف آه) حلة آخر على الرسمية وخروج الغاية عن دى الغاية لان الغاية اثر ومعلول لذى الغاية المؤثرة والعلة وخروج المعلول والازم من العلة والمؤثر ضرورى كجلوس السلطان السرير الخارج عن السرير (قال وهنا فائدة جلية آه) اى في قوله ورسموه في مقام المقدمة منفعة جلية حيث اختار فيها الرسم على الحد لان معرفة المنطق بحسب حده وحقيقته لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله وهى مع في مقام المقدمة لاستلزامه الدور مع ان معرفته بالحد ليست من مقدمات الشروع فيه فقد علم ان الفائدة الجلية ان تحديد المنطق لا يمكن ههنا ولو امكن لم يكن من المقدمة في اختيار الرسم على الحد اشارة الى هذه الفائدة ويحصل منه التنبيه على ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه لاحده بناء على كون اسماء العلوم كلها موضوعا بازاء المسائل لتلك العلوم لا يقال ان سبب الاختيار من قبيل المرجحات وعدم امكان التحديد ههنا موجب لا نقول ولو سلم لكن تحديد العلوم ليس كتحديد الامور الموجودة في الخارج بل مبنى على وضع ارباب الاصطلاح ويعوز ان يستحضروا امور اذهنية منترعة من المسائل فوضعوا اسم العلم لامور ذهنية منترعة فيمكن تعديده به اولا كما عبر القاضى عضد عليه رجة الودود في شرحه لمختصر الاصول من تعريف الاصول قلبادى حده وفائدته واستمداده ووجهه الفاضل المحتسب بانه انما كان حدا له لان الاسم انما وضع لهذا المفهوم فهو حده بحسب الاسم لما تقرر من انهم اذا خصوا مفهوما ووضعوا بازائه اسما كان ذلك حقيقة ممما وحداله والخصر المستفاد من تقديم الطرف على عامه مبنى على كون هذا القول في المقدمة فليس هذه الفائدة في سائر التعاريف بالرسم الذى وقع في هذه الرسالة فلا وجه لما قال بعض الناظرين فتأمل (قال وهى ان حقيقة كل علم الخ) اى الفائدة الجلية وصحة الحمل بناء على ان القوم يتساهلون في مثل هذا المقام حيث اقاموا دليل المحمول على مقام المحمول كما اقاموا دليل التالى على مقام التالى كبير الاصل العبارة هكذا وهى ان معرفته بحسب حده

لا تحصل آه لان حقيقة كل علم كذا ومعنى حقيقته ما به الشيء هو هو بحسب  
 وضع ارباب الاصطلاح فيكون حقيقة اعتبارية لاحقيقة في نفس الامر كما  
 لحقايق الخارجية فلهذا يمكن التعدد فيها قائل ( قوله اسماء العلوم المنصوصة  
 آه ) هذا بيان اطلاقات اسماء العلوم على ما يستفاد على من كلام الشارح او لا وآخرها  
 حيث يستفاد من اوله اطلاقها على المعلومات وهي المسائل ومن الثاني على  
 العلم وهو التصديق بالمسائل والا تطلق على الملكة ايضا ويمكن ان يقال ان  
 العلم بمعنى الاسم لا المصدر يدل عليه استعماله بالباء والمراد بالاسم ما حصل  
 من المصدر وحاصله انه يحصل عقيب الادراك حالة وراء الادراك وهو العلم  
 سواء كان ملكة او لا اذ الحالة الحاصلة اهم من ان تكون راسخة او لا وقد يطلق  
 على معان آخر كبدأ الانكشاف والتصور والتصديق المتعلقان بالمسائل  
 والامور الثلاثة التي بينه قدس سره لكن الثلاثة الاول مشهور ومتبادر من  
 مفهومات العلوم مثلا الصرف علم باصول تعرف بها احوال ابنية الكلام  
 والنحو علم باصول تعرف بها احوال او اخر الكلام والاصول علم بالقواعد  
 التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية  
 وغير ذلك وهذه المفهومات تدل على ان اطلاق العلم على الامور الثلاثة مبني  
 على المساعدة وعلى شدة الارتباط والالم يتم واحد منها وكذلك لا يخ  
 رسم المنطق بانه آلة قانونية آه وكونه محتاجا اليه عن تكلف بارد اذ على  
 تقدير كونه عبارة عن الامور الثلاثة رسم المنطق لا ينطبق الاعلى بعض اجزائه  
 وهو المسائل وان بيان الحاجة لم يثبت الاعلى بعض المنطق قائل ( قوله  
 مثلا فلان يعلم النحو آه ) يعني هذا الكلام شايع بين الاتام صحيفا واسناد يعلم  
 بالنحو يدل على ان المراد به هو المعلومات لا العلم بالمسائل ولا الملكة والا  
 فلا وجه لاسناد يعلم به ( قوله واخرى على العلم بالمعلومات آه ) اى التصديق  
 بتلك المعلومات من دليل لا مطلقا سواء كان يقينيا او ظاهريا قال المحشى في  
 نرحه للواقف العلوم المدونة كسبية سواء كانت قطعية او ظنية فلا بد لها  
 في ادلة تناسها منها ومن اخذ شيئا منها تقليدا لا يسمى طالبا حاكيا ( قوله  
 وهو ظاهر آه ) لشيوعه بالقياس الى المعنى الاول وتبادره من مفهومات العلوم  
 كما قررنا ( قوله كما صرح به نائيا آه ) حيث قال فقول العلم هو التصديقات  
 بالمسائل باداة الحصر المقيد كونها معنى حقيقيا ولو في العرف اذ احصر  
 في المعنى المجازي ( قوله واعترض عليه اه ) حاصل الاعتراض النقص

بالتناقض بين الكلامين بالنسبة الى الاطلاق الاول وبالنسبة الى الاطلاق الثاني بناء على انه على تقدير الاطلاق على العلم يكون علما بالمسائل وبالموضوع وبالمبادئ دون المسائل فقط لا بالنظر على اطلاقه على العلم مطلقا اذ لا يتم ح تقريب الجواب ويحتمل ان يكون نقضا للمحصر المستفاد على الاطلاقين باطلاقه على معنى آخر فيتم الجواب على هذا التقدير فتأمل ( قوله واجيب بان المقى بالذات آه ) حاصل الجواب دفع التدافع بين الكلامين بان الكلام ههنا مبني على التحقيق وفيما سياتي مبني على التشبيه والمساعدة اذا لمق بالذات من الثلاثة هو المسائل وانما كان تسمية المبادئ والموضوع جزء تشبيها للمبادئ والموضوع بجزء لشدة احتياج المسائل اليهما كاحتياج الكل الى الجزء فيكون جوابا مطابقا لسؤال على التقادير المذكورة فتأمل لا يقال فيهم من هذا التقرير ان الموضوع خارج من العلم على التحقيق مع انه لو كان العلم عبارة عن المسائل يكون كل مسألة جزء منه والموضوع جزء المسئلة وجزء الجزء جزء فيلزم ان يكون الموضوع جزء من العلم لا نقول ان الموضوع الذي يعد من اجزاء العلم وهو هليته يعني التصديق بوجود الموضوع لانفس الموضوع ولا تصوره فلا يلزم من جزئية نفسه او تصوره جزئية هليته قال الشارح في بحث اجزاء العلوم كاسيائي وفي كون الموضوع جزء من العلم على حدة فنظر لانه ان اريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات السروع فيه وان اريد به تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزء آخر بالاستقلال انهى والجواب عنه ان الموضوع هو ما يبحث في العلوم عن امراضه الذاتية كما عرفت ومعنى كونه جزء من العلم انه لا بد للعلم من تحقق الموضوع وكونه بين الوجود بنفسه او مبرهنا في علم آخر فوجه الى ان ينتهي الى العلم الاعلى الذي موضوعه الموجود من حيث هو موجود لان ما لا يعرف بوجهه كيف يطلب بوجه شيء له فقط ظهر ان الموضوع الذي عد جزء مستقلا هو التصديق بوجوده وهذا ليس داخلا في المبادئ التي هي مقدمات يتركب منه الادله للمسائل وتصورات اطراف المسائل ولا من مقدمات السروع اذ ما هو من مقدمات السروع هو التصديق بموضوعيته وقيل وان كان داخلا في المبادئ الا انه لا اختصاص له بمبدأية لمسئلة دون مسألة فلكونه مبدأ لجميع المسائل عدوه جزء برأسه ( قوله واما الموضوع آه ) لما كان كل العلوم مشاركة في انها تصديقات

واحكام بامور على اخرى واتما صار كل طائفة من هذه الاحكام علما خاصا بواسطة امر ارتباطه بعضها ببعض وصار المجموع متمازا عن الطوائف الآخر ولولاه لم يعد واحدا ولم يستحسن افراده بالتدوين والتعليم وذلك الامر قديكون موضوعا فيكون الارتباط ذاتيا وقديكون قاية وغير ذلك يكون ارتباطا عرضيا فلكون الموضوع محتاجا اليه للارتباط الذاتي عد جزء من العلم ( قوله وكذا المبادئ الخ ) وهى التصورات والتصديقات التى يتبنى عليها اثبات المسائل ( قوله فالانسب الخ ) لانه لما كان المقى فى العلم هو المسائل ولولاها لم يلتفت الى ما عداها فالمناسب ان يعتبر وحدها حقيقة يرشدك الى ذلك ما اورده تفسير لفهومات العلوم كما يقال المنطق آلة كذا وكذا والنحو قواعد كذا وكذا فان الآلة والقواعد هى المسائل لاهلية الموضوع ولا المبادئ ( قوله فن جعل الخ ) قيل مسطوف على قوله ان المقى بالذات مقدمة نائية من الجواب انتهى هذا خلاف الظاهر لفظا ومعنى بل هو تفريع على المذكور بعلاظة مجموع ما ذكر التسامح استعمال اللفظ فى غير ما وضع له بلا قصد علاقة مع وجودها لكن المتبادر منه ههنا التسامح فى الجعل لكن اطلاق جزء العلم عليهما على سبيل التشبيه كما يدل عليه قوله فنزلا منزلة الاجراء ( قوله مع انه الخ ) متعلق بالتسامح وعلاوة عليه يعنى جعل الموضوع والمبادئ جزء من العلم امر اصطلاحى فلكل ان يصطلح على ما ترجع عنده فاقبل هو متعلق بقوله فالانسب والاولى مع ان هذا القائل عطف قوله فن جعل على قوله بان المقى بالذات آه فليس بى لان هذه المعية مضررة للاولوية والانسية فلا وجه للمية على ان تعلق ما فى حيز العطوف بما فى حيز العطوف عليه بعيد جدا ( قوله لكن الاول والاخ ) هذا ليس من قبيل التكرار بل اولوية الاول قديكون بالنسبة الى جعل الموضوع والمبادئ جزء من العلم بالتسامح والتنزل وقديكون بالنسبة الى جعلهما جزء حقيقة باعتبار الاصطلاح ووجه الاولوية بالقياس الى الساتى ان المحتاج اليه غير المحتاج واعتبارهما واحدا باعتبار وحدة الاسم غير جيد وكذا المعنى الواحد اعون ضبطا واسهل حفظا من المعنى الكبير مع ان المقى فى نفس الامر هو المعنى الواحد قيل يعنى جعل الموضوع والمبادئ جزء مساهمة اولى من جعلها جزء حقيقة فهذا الاولى غير الاولى السابق فانه عبارة عن ان اعتبار المسائل على حدة اولى من اعتبارها مع الموضوع والمبادئ وهما متغايران فى المفهوم

كما يدل عليه فالتفريع في الموضوعين وان كانا متلازمين في الوجود فتأمل فيه ( قوله قيل عليه ان مسائل العلوم آه ) حاصل هذا السؤال ان في وضع العلم لشيء لابد ان يكون الموضوع والموضوع له معلوما معنا حتى يصح وضع اللفظ ومسائل العلوم ليست معلومة متعينة حتى يصح الوضع لان مسائل العلوم يتزايد ويتكامل بتلاحق الافكار فلا يكون منسلسلة تحت ضبط فلا يكون معلومة متعينة فيكون في القانون منعاً مع السند الصغرى وحاصل الجواب تحرير المقدمة المهمة بان المراد من التحصيل التحصيل الذهني اذ وضع الاسم لمعنى يتوقف على التحصيل الذهني دون الخارجي فمع الملاحظة الاجالي كاف فيه والمسائل يمكن تحصيلها في الذهن بالامر الاجمال وهو بوجهة وحدة العلم متلاكون العلم باحثا من اعراض ذاتية لموضوع مخصوص ( قوله بل في الذهن آه ) كما هو التحقيق من ان الالفاظ موضوعات للصور الذهنية والصور الذهنية قد تؤخذ من الموجودات الخارجية ومن المعدومات الصرفة فلذا يوضع الاسم على المعدوم والصور الذهنية قد تكون تفصيلا وقد تكون اجمالا وفي المسائل الملحوظة اجمالا قد علم ان التحصيل الذهني لا يستلزم التحصيل الخارجي ولا يتوقف عليه ، اعلم انه قال بعض الافاضل توههم هذه العبارة ان تحصيل العلم في الخارج يمكن مع انه قدس سره ذكر في مواضع من كتبه انه لا يمكن بل يكون في الذهن وذكر ذلك الفاضل في دفعه انه قدس سره ذكر ايضا ان العلم وجودا اصليا اصلا بمنزلة الوجود الخارجي كما اذا حصل العلم بذاته في الذهن وجودا ظليا كما اذا حصل بصورته انتهى اقول على تقدير كون العلم عبارة عن التصديقات بالمسائل ان العلم وجودين احدهما وجود اصلي بمنزلة الوجود الخارجي كما اذا حصل العلم بذاته ومعنى حصول العلم بذاته وهو حصول التصديقات بالمسائل في الذهن واما ثانيهما وجود ظلي كما اذا حصل بصورته ومعنى حصول العلم بصورته وهو حصول العلم على ذلك التصديقات في الذهن بعد الذهول عن التصديقات يتوجه الذهن اليها هذا معنى حصول العلم بصورته واما اذا كان العلم عبارة عن المسائل لا يكون العلم في الذهن الوجود واحد وهو الوجود الظلي لان الوجود الاصلي للشيء حصول ذلك الشيء في الذهن والحال ان المسائل لا يحصل في الذهن بل الحاصل في الذهن التصديقات بها وهي الوجود الفعلي للمسائل لا الاصلي ومن هذا قدتين ان العلوم قسمان احدهما ما يكون معلوما من وجه

وعلمنا من وجه آخر كالتصديقات المتصورة قلنا من جهة انها متصورة معلومة ومن جهة انها مرأة للملاحظة القضايا علم وثانيهما ما لا يكون كذلك كالمسائل والمعلوم الصرف هو الثاني والاول يكون موجودا في الذهن بذاته وصورته والثاني لا يكون موجودا الابصورية وقد اجيب عن هذا التوهم بان الظاهر ان ما اراد بتحصيله في الخارج تدوينه على وجه التفصيل فنزل وجوده الكتابي منزلة الوجود الخارجي يدل عليه قوله فلم يرد بتحصيلها اولا انها استخرجت ودونت بتمامها وان ما ذكره ذلك الفاضل في دفعه قائما يصح اذا جعل العلم عبارة عن التصديقات بالمسائل لا عن المسائل انفسها كما في هذا المقام فان من المعلوم ان المعلوم الصرف لا يوجد في الذهن الا بوجود ظلي ونحن نقول ان تحقيق المقام ان مبنى السؤال ان ظاهر قول الشارح لانه حصل تلك المسائل اولا ثم آه يستغرق المسائل فيكون حاصل المعنى ان الواضع حصل اولا جيع المسائل تفصيلا ثم وضع بازاها اسما فاعترض عليه بان تحصيل المسائل على سبيل الاستغراق وعلى وجه التفصيل غير قابل بسبب ترادفها بتلاحق الافكار واجيب عنه بانه اراد بتحصيل المسائل التحصيل بالاجال لان الواضع اما ان يتوقف على تحصيل الموضوع له في الخارج او يتوقف على تحصيله في الذهن فان توقف على تحصيله في الخارج يلزم تحصيله بالتفصيل لانه لا اجال في الموحود الخارجي لكنه غير متوقف على تحصيله في الخارج سواء امكن تحصيله في الخارج كما اذا كان الموضوع له موجودا خارجيا اولا كما اذا كان الموضوع له موجودا ذهنيا كالمسائل ثبت توقفه على تحصيله في الذهن التحصيل في الذهن قد يكون على التفصيل وقد يكون على الاجال فالشارح اراد تحصيله بالاجال فتأمل دفع التوهم والاجوبة الغير المرضية فكمن من الشاكرين ( قوله لوحظت اجالا وسميت آه ) يعني يلاحظ المسائل على وجه يشترك جميع المسائل في هذا الوجه وذلك الوجه جهة الوحدة ذاتيا او مرضيا مثلا يلاحظ جميع مسائل الاصول بانها يبحث فيها عن احوال الادلة السمية فيكون المحوظ والموضوع له هو المسائل والامر الاجالي آلة للملاحظة التي اقتضيتها الوضع وهذه الملاحظة يكفي في الوضع فلا يكون الامر الاجالي موضوعا له ولا من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص لان فيه لابد من تعدد الموضوع له ومن ان يكون المعنى المستعمل خاصا من مرآت الملاحظة كاسماء الاشارة والمضمرات وههنا ليس كذلك لان

الموضوع له هذا المسائل المستخرجة بالفعل وغير المستخرجة بالفعل بل بالقوة فيكون من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص اذا سماء العلوم من قبيل اعلام الانخاص وان اعتبر تعدد الحال كانت من اعلام الاجناس والعالم بذلك العلم باعتبار الملكة او باعتبار التصديق ببعض المسائل الذي يعد عالما عرفا بسبب علمه على ذلك البعض كالكثير مسائل ذلك العلم واعلم ان اعتبار الوضع للمسائل دون المفهوم الاجالي لان هذا التحقيق مبني على ان العلاقات العلوم عند القوم على المسائل دون المفهومات وان لم يكن مانع عقلي على اعتبار الوضع للمفهوم فتأمل ( قَالَ الشَّيْخُ فَلَا يَكُونُ لَهُ مَاهِيَّةٌ وَحَقِيقَةٌ آه ) الفاء التفريعية يدل على ان هذا الحكم بناء على هذا الوضع وان تعدد الوضع يكون المعنيان الموضوع لهما حقيقتين لذلك اللفظ الموضوع واما تعدد الحقيقة والماهية فمخ في الامور الموجودة المحققة في الخارج دون الحقيقة الاعتبارية كالعالم مثلا قد يكون عبارة عن التصديق بالمسائل وقد يكون عبارة عن المسائل فيكون له حقيقتين اعتباريتين وعطف على الماهية لفظ الحقيقة بينها على ان المراد بالماهية مابه التي هو هو وهو قد يكون اعتباريا وقد يكون حقيقيا ( قَالَ الشَّيْخُ فَعَرَفْتَهُ بِحَسَبِ حَدِّهِ آه ) الحد اما حد بحسب الحقيقة او حد بحسب الاسم والاول قول دال على تفصيل ماهية الشيء وحقيقته وهو يختص بالماهية الموجودة في الخارج والثاني قول دال على تفصيل مدلول الشيء ومفهومه وهو يتم الموجودات والمعدومات وهذا الحد الاسمي لبناؤه على انهم خصصوا مفهوما ووضعوا بازائه اسما كان ذلك حقيقة سماء فلا يقدح في كونه حدا استماله على ما هو خارج عن العلم كالتعلق والغاية ونحو ذلك فقد علم ان الحد بحسب الاسم لا يكون فيه حدا ناقصا ولا مركبا من جنس وفصل قريبا او بعيدا بل تمام ذاتياته تمام المفهوم الموضوع له وحدود اسماء العلوم من قبيل الحد الاسمي فعرقتها بحسب الحد لا تحصل الا بمعرفته مفهوما الموضوع له وهو المسائل فلا يرد ما قيل من ان ما ذكرته انما هو في الحد التام لا في مطلق الحد لان معرفة الشيء ببعض ذاتياته معرفته بحسب حده الناقص فعلى هذا لا يلزم من قوله وليس هذا من مقدمة الشروع انحصار مقدمة الشروع في الرسم قيل فان قلت تبي من المسائل لا يحمل على العلم والحد انما يكون بالاجزاء المحمولة له بل بالجنس والفصل وحده فكيف يصح ان معرفته بحده بالعلم بحسب مسائله قلت

ماشتهر من تحقيق الحد هو مبنى على الغالب في الحدود واما الماهيات المركبة من الاجزاء الخارجية اعني الغير المحمولة كتعريف البيت بالجدران الاربع والسقف الا انه لم يلتفت المتأخرون الى بيانه ~~ك~~ كما ذكره في شرح المطالع مع ان المسائل لاشتماله على النسب الجزئية جزئيات وكذلك العلم جزئى حقيقى والجزئى الحقيقى لا يحد ولا يحد به وكذلك لا يرسم والقول بان الجزئيات الغير المحسوسة كالكميات تكون كاسية ومكتسبة خلاف الشهور انتهى هذا السؤال والجواب مبنى على كون الحد منطقيا وهو الحد بحسب الحقيقة وقد صرفت ان اسماء العلوم تحديدها بحسب الاسم فلا يمرى فيه هذا السؤال والجواب وان كان كلاما حسنا في نفسه لكن ليس في محله فأمل ( قال الش وليس ذلك من مقدمة الشروع الخ ) اى ليس العلم بجميع المسائل مقدمة الشروع في الواقع اذ المقدمة تصور العلم بوجه يمتاز عما عداه عند الشارح وتصوره بهذا الوجه قد يحصل بالحد وقد يحصل بالرسم لكن لاسيلا للاول لانه يستلزم الدور لكون الشيء مقدمة لنفسه فثبت كون التصور بالرسم لا بالحد قد علم ان الحصر المستفاد من قوله وانما المقدمة الخ بالاضافة الى المعرفة بالحد لا بالنسبة الى سائر المقدمات المذكورة في اوائل الكتب ( قال الش فلهذا آه ) اى لاجل ما تقدم من القدمتين وهما قوله فعرفته آه وقوله وليس ذلك الخ او لاجل ان المقدمة معرفته بحسب الرسم دون الحد بملاحظة الحصر فأمل ( قال الش صرح بقوله ورسمه آه ) المشار اليه بقوله فلهذا لا يستلزم التصريح بالرسم دون سائر الجواز ان يؤدى التعريف الرسمى بعبارة اخرى على سبيل الحقيقة او المجاز فلهذا علل بقوله تنبيهها اشارة الى مقتضى التصريح وهذه النكتة تقتضى تصريح الرسم وترك سائر من العبارة المذكورة لعدم وجودها فيه فان قيل ترك قوله وحده ولعدم الصحة للتنبيه واما ترك البواقي للتنبيه اجيب عنه بان انحصار المقدمة في الرسم يكفى لترك حده لا يحتاج الى بيان وانما المحتاج الى البيان ترك غيره فقوله تنبيهها لبيان هذا وكأنه قال لم يقل حدوده لانحصار المقدمة في الرسم ولم يقل غيره فاختر رسمه للتنبيه انتهى انا اقول هذا التوجيه لا يساعده عبارة الشارح بل الوجه ان التنبيه ناظر الى التروك كلها لان الحد وان لم يصح على سبيل الحقيقة يجوز على سبيل المجاز ان يستعمل بمعنى الرسم او يكون مراداً للتعريف ويمكن ان يقال يجوز تعدد النكت فترك حدوده لعدم صحته والتنبيه على كذا الخ



فان قلت لا دلالة لقوله ورسموه على مقدمة الشروع في العلم رسمه لاحده  
فضلا عن ان يستفاد منه ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه لاحده قلت  
يمكن ان يستفاد ذلك من كون جميع المنطقين راسمين معرضين عن الحد  
مع ترجيح الحد واذ اتبته احد ذلك في المنطق لاحالة يتبته لذلك في كل علم  
لابتنائه على ان حقيقة كل علم مسأله كذا حقق ( قوله لو قال ذلك لم يكن صحيحا  
آه ) يحتمل ان يقول ذلك في محل رسموه مع بقاء التعريف وهو آلة قانونية  
ويحتمل ان يقول حدوده من غير ذلك التعريف بل اراد حده والاول غير  
صحيح لان التعريف المذكور رسم لاحد اذا الحد بناء على ما ذكر جميع المسائل  
والثاني غير صحيح لان الحد ليس مقدمة الشروع ولانه يستفصل اراد جمع  
المسائل قبل الشروع واما باقي العبارات فصحيح على ما لا يخفى لكنه ماز من  
التنبية والغرض من كلام الفاضل المحتى يحتمل ان يكون بيانا ان التنبية  
نكتة التصريح بالرسم بالنسبة الى ترك ما يصح اراده دون ترك حدوده وان يكون  
بيانا لما جله الش من ان المزوكات هل يصح اراد كل واحد منها ام لا والصحة  
وعدم الصحة لا تضر عربي العبارة عن التنبيد ويصح ان يكون نكتة  
بالتصريح والتزوك كلها ويحتمل ان يكون اعتراضا على الشارح بان قوله  
تنبيهه على لعلية قوله فلماذا وتعليل تلك العلوية تدل على ان في علمه خفا  
والالم يمتنع الى التعليل وذلك الخفا يدل على صحة تلك العبارة مقام رسموه  
وليس كذلك اذ لو قال وحدوه لم يصح لكن الحق الحقيقي بالقبول هو الاحتمال  
الساقي كما قررنا من ان لفظ حدوده ولو لم تكن صحيحا بالحقيقة يصح بالمجاز  
والترادف وذلك الجواز يكفي في كون التنبية نكتة بالنسبة الى كل العبارة  
الساقية ( قوله اي ذلك القانون آه ) اشارة الى انه كان الضمير يرجع الى القانون  
دون المنطق مع قربه لان المنطق هنا محمول نابت على القانون والغرض  
بيان حال القانون تصورا وتصديفا دون حال لفظ المنطق ولهذا بين وجه  
التسمية به ( قوله لكنه عار عن التنبية آه ) يحتمل ان يكون استدراكا عن  
قوله لكان صحيحا وهو ظاهر وان يكون استدراكا من قوله لم يكن صحيحا يعني  
للم يكن صحيحا لا يكون لتركه مدخل في التنبية ودفعه بان عدم الصحة لا ينافي  
خلوه عن التنبية المذكور ( قال فان قلت العلم بالمسائل آه ) هذا وارد على قوله  
معرفة بحسب حده آه اما باعتبار قضيتين المستفادتين من اخصر احدهما  
معرفة بحسب الحد تعصل بالعلم بجميع المسائل وما بينهما معرفة بحسب

الحد لا يحصل بغيره او باعتبار القضية الاولى وحاصل السؤال اما معارضة او منع مع السند على سبيل الجواز وتصويره ان معرفة العلم بحده تصوره والتصور غير معلوم استفادته من التصديق وان امكن في نفس الامر والعلم بالمسائل عبارة عن حصول المسائل في الذهن ومعلوم ان المسائل مشتملة على نسبة خبرية تامة وحصولها في الذهن يكون تصورا مع الحكم فيكون تصديقه معرفة العلم بحده لا يحصل بالعلم بالمسائل بل يحصل بغيره ويمكن تصوير السؤال بعبارة اخرى وهي ان العلم لما كان عبارة عن المسائل يكون معرفة العلم المتعلق بالمسائل وهو التصديق فكيف يصح تقييد المعرفة بحده اذ المعرفة بحسب الحد يكون تصورا لكن الشارح لم يتعرض له لدفعه بالجواب المذكور عن السؤال الاول فتأمل ( قال فنقول العلم هو التصديقات آه ) اعلم ان لفظ العلم على ما بينه الش يطلق على معنيين بالاشتراك العرفي احدهما المسائل وثانيهما العلم بالمسائل وعلى الاول يكون كل واحدة من المسائل بخصوصه جزء من العلم وعلى الثاني يكون علم كل واحدة منها بخصوصه جزء من العلم فح بناء على المعنى الاول تصور العلم بحده انما يكون بتصور خصوصيات المسائل التي هي اجزائه من حيث هي الاجزاء لامن حيث هي المسئلة وكذا على المعنى الثاني تصور بحده انما يكون بتصور تصديقات المسائل التي هي اجزائه من حيث هي الجزء لامن حيث هي المسئلة وعلى كلا التقديرين تصور العلم مع تعذر احاطة المسائل او تصديقات المسائل تفصيلا اذا تمهد هذا فاعرف ان الشارح فرع قوله فخرته بحسب حده الخ على تقدير كون العلم بمعنى المسائل فقال فخرته بالحد لا يحصل الا بالعلم بجميع المسائل فنشأ هذا السؤال بناء على ان العلم بالمسائل هو التصديق بها فاجاب عنه على تقدير كون العلم بمعنى التصديقات بالمسائل فح يكون كل تصديق منه جزء من العلم واذا حصل الاجزاء حصل الكل بلا شك لكن هذا الحصول ليس تصور العلم بحده بل تصوره تصور تلك التصديقات لان تصور الكل بتصور الاجزاء فيتوقف تصوره على تصور التصديقات ويكون مكتسبا منه لامن التصديق وان توقف على التصديق من حيث انه جزء فيحصل الجواب بتغير الدليل ويمكن ان يحاج عنه بناء على الدليل الاول وهو كون العلم عبارة عن المسائل بان يقال المراد من العلم في قوله لا يحصل الا بالعلم بجميع المسائل التصور واما القول بان المسئلة مشتملة على نسبة

خبر بقتامة وحصولها في الذهن يكون تصديقا قد فوج بان المسئلة من حيث هي مسئلة العلم المتعلق بها يكون تصديقا وامان حيث انها جزء والملاحظة من حيث الجزئية يكون غير تصديق بل هو التصور فلا وجه لما قيل في التوجيه من ان العلم بالمسئلة قبل الاذعان بها تصور وبعده تصديق ولائم ان العلم بالمسائل مخصص في التصديق انتهى لان المسئلة قبل الاذعان بها ليست مسئلة مع ان الجزء مسئلة ولا وجه لما قيل ايضا من التصور لا جبر فيه يتعلق بكل شئ فكما يمكن ان يتصور التصور بل عدمه يمكن ان يتصور المسئلة انتهى لان المسئلة من حيث هي تصور ها يعني حصولها في الذهن يكون تصديقا البتة لا يقال فليكن حده تصور بعض مسائله فانه يكفي في الحد الناقص تصور بعض الاجزاء وانما يجب تصور جميع الاجزاء في الحد التام لا نأقول الحد الناقص لا يتصور في المركب الخارجي اعني المركب من الاجزاء الغير المحمولة وانما هو في المركب الذهني من الاجزاء الذهنية اعني الاجزاء المحمولة كذا حقق ( قال اذا حصل التصديق بجميع المسائل الخ ) اذا حصول الكل بمحصول الجزء والحصول يقتضي ان يكون في الذهن والاعراض يتشخص بالمال فيكون العلم عبارة عن تصديقات قائمة لكل احد من عالم ذلك العلم فيكون للعلم سميات متعددة جزئية وذلك يوجب ان لا يمكن تحديدها اذ الجزئي لا يكون كاسبا ولا مكتسبا بل يوجب ان لا يمكن رسمها ايضا فان قيل ان العلم هو التصديقات بالمسائل اى مع قطع النظر عن خصوصية المحل لان اسماء العلوم المدونة لا تستعمل الا في التصديقات بالمسائل مع قطع النظر عن خصوصية حاصلة من قيامها بذهن شخص من الأشخاص والاختلافات الحاصلة من تعدد المحال لا يضر في تخصها لانها غير معتبرة في الوضع كالاختلافات الحاصلة في زيد بحسب العوارض المتبدلة بحسب الاوقات قلت لا يدفع بهذا لانه على هذا يلزم ان يكون العلم شخصا ولو سلم تنخصه كذلك يوجب ان لا يحد اذا الشخص لا يحد لان معرفته لا يحصل الا بتعيين متخصاته بالاشارة ونحوه كما لتعبير عنه باسمه العلم والحد لا يفيد ذلك لان غايته الحد التام وهو انما يستعمل على مقدمات النسي دون متخصاته والتحقيق ان العلوم عبارة عن القواعد المتخصصة او عن العلم بالقواعد المتخصصة له اعتباران اعتبار اعتبار قيامها بمحله واعتباره بنفسه مع قطع النظر عن محله فباعتبار الاول يتعد ضرورة ان الاعراض تنخص

بمحالها فتعدد بتعدد وكذا الكلام في كل كتاب وشعر ينسب الى احده  
وبهذا الاعتبار يمكن ان يحذف ما يفيد امتيازه عن جميع ما عداه بحسب الوجود  
لا ما يفيد تعيينه وتخصسه بحيث لا يمكن اشتراكه بين كثيرين بحسب العقل  
فان ذلك انما هو بالاشارة لا غيره وباعتبار الثاني لا يتعدد والمعتبر فيه هو  
الوحدة سواء علمه زيد او عمرو او بكر والحق هو الاعتبار الثاني لان ما يعلم  
كل احد من النعم والصرف وغير ذلك هو علم النعم والصرف لا بمثاله ولو كان  
عبارة عن شخص قائم بذهن سيويه مثلا لكان مانعاً من النعم غير النعم  
لا عينه بل بمثاله مع ان كل احد يعلم تلك القواعد المخصوصة يقال له يعلم  
النعم لا يقال يعلم بمثل النعم فعلى هذا الاعتبار الحق لا يكون المنطق اسماً  
للشخص الحقيقي القائم بذهن ابن سينا مثلاً بل عبارة عن القواعد المخصوصة  
سواء علمها زيد او غيره فهذا المنطق هل يجوز تعريفه ام لا فنقول ان كان  
الكلام في تعريف الحقيقة لا يجوز واما اذا قصد التميز فهو ممكن بان يقال  
المنطق علم يبحث فيه عن اعراضه الذاتية للعلوم التصورية والتصديقية  
من حيث الاتصال والنعم علم يبحث فيه عن احوال الكلم احراباً وبناءً اما  
عدم جواز تعريف حقيقته لانه لا يمكن معرفة حقيقته الا بالاشارة اليه  
بان يقان هذه المسائل تفصيلاً وهو ممنوع واما جوازه اذا قصد التميز فانه اذا  
سئل عن المنطق بكلمة اى يطلب بها تميزه بما يخصه عما سواه يقال في جوابه  
آله قانونية تعصم مراتبها الخ فيكون الجواب تعريفها بالتمييز وذلك  
التعريف يجري في الشخص وغيره ولا بد فيه من مساواته للمعرف كذا حقق  
بعض الافاضل ( قوله هو هذا المعنى الذى آه ) بيان لما ذكره سابقاً من انه  
قد يطلق العلم على التصديق بالمسائل كما صرح به ثانياً ( قوله لما كان حقيقة  
هى آه ) هذا الاثبات توقف تصور العلم على تصور تلك التصديقات حاصله  
ان العلم كل والتصديقات اجزاء وتصور الكل موقوف على تصور  
الجزء واذا تصور جميع التصديقات حصل تصور العلم بحدده لان معنى تصور  
الشيء بحدده التام تصوره بجميع اجزائه فان قيل تحديد الشيء المركب يكون  
بالجنس والفصل والعلم اذا كان عبارة عن جميع التصديقات لا يكون بعض  
التصديقات جنساً وبعضها فصلاً لان الجنس والفصل من الاجزاء المحمولة  
والمسئلة او العلم بالمسئلة ليسا من الاجزاء المحمولة حتى يصدق على هذا  
التعريف حدا قلت الغرض من الحد معرفة كنه الشيء وهذا الشيء قد يكون

مركبا من الاجزاء الذهنية وهى الاجزاء المحمولة فيكون تحديده بالاجزاء  
المحمولة والاعم منها الجنس والخاص هو الفصل وهذا هو الغالب والمشهور فى  
الحدود فيكون مركبا من الاجزاء الخارجية وهو الاجزاء الغير المحمولة قصدية  
بالاجزاء الغير المحمولة لحصول الغرض من الحد كتعريف البيت بالحد وان  
الاربعة والسقف ويمكن تحديد هذا المركب باجزاء ذهنية منتزعة من  
الاجزاء الخارجية ان امكن الانتزاع كما قال المضد رحمه الله قد اشترى فيما  
بين القوم ان الحد التام مركب من الجنس والفصل القريين لكن لا يجرى  
في جميع المواد لان الحدود الحقيقة للعلوم المدونة انما يتحصل بمعرفة جميع  
الاجزاء تفصيلا كما ان المركب الخارجى لا يتحصل العلم بالحقيقة الا بمعرفة  
جميع الاجزاء الغير المحمولة عليها فالعلوم المدونة بمنزلة المركبات الخارجية  
فافهم ( قوله والنصور امر لاحمال فيه آه ) يعنى لا يجزى ولا منع فى النصور  
يتعلق بالعلم والعلوم لا يخرج عن تعلقه شئ ما هذا دفع توهم ان التصديق  
مقابل للتصور وادا تعلق النصور بالتصديق يلزم اجتماع المقابلين وهو  
فلا يتعلق النصور بالتصديق وحاصل الدفع لا يجزى فيه ولا يلزم اجتماع المقابلين  
من جهة واحدة بل من جهتين ولا محذور فيه اذا تصديق من حيث تعلقه الى  
التصديق وامام حيث كونه متعلق النصور يكون متصورا معلوما لا تصديقا  
فلمذا يقسم العلوم الى معلوم صرف ومعلوم غير صرف الاول يكون معلوما  
لا علما من جهة اخرى كالمسائل والساقى يكون معلوما وعلما من جهة اخرى  
كالتصديقات المتصورة لانها من جهة انها متصورة معلومة ومن جهة  
انها امر آخر بملاحظة القضايا علم قيل ان يتعلق بكل شئ ولو يوجد ما فلا يرد  
كنه الواجب وفرض اشتراك الجزئى على انه قد تقرر عندهم انه مامن تام  
الاول قد خص منه البعض انتهى انا اقول هذا ليس بثنى لان النصور اعم من  
تصور المخلوق وتصور الخالق هنا وتصور الواجب بكنهه وان كان محالا  
بالنسبة الى المخلوق متحقق بالنسبة الى الخالق لانه عالم بنفسه وكذا فرض  
اشتراك الجزئى ( قوله وان يتصور التصديق آه ) التصديق له وجودين  
فى الذهن وجود اصلى ووجود ظلى فان كان النصور بطريق الحضور فبجهد  
الثغات النفس الى ما فى النفس واستحضاره ان كان بطريق الحصول يكون  
التصديق متصورا باعتبار الوجود الاصلى وتصديقات باعتبار الوجود  
الثلى مع الاتحاد بالذات واختلاف الاحكام باختلاف الوجودين كالموجودات

العينية فلا مخذور عند من حكم باحاد العلم والمعلوم والتحقيق ان العلم قد يكون  
حضوريا وقد يكون حصوليا بالنسبة الى العالم وهذا العلم بالتصديق  
من قبيل الحضورى ( قوله ولما كان تصورا آه ) اشارة على تقدير كون العلم  
عبارة عن التصديقات بالمسائل لا يكون حده ايضا من مقدمة الشروع  
كما لم يكن على تقدير كونه عبارة عن المسائل لامن تصور تصديقات المسائل  
تفصيلا متعذر قبل الشروع وان امكن بعد الشروع لان تصورها تفصيلا  
يتوقف على الشروع ليحصل بذواتها فى النفس فقد علم ان لاوجه لجل  
التعذر على الاطلاق بانه سواء كان قبل الشروع او بعده لعدم تاهيها  
لترادها بتلاحق الافكار اذ لا مدخل للاطلاق فى لزوم التالى فتأمل ( قال  
المص وليس كله بديسيا آه ) هذا القول منه يحتمل ان يكون دليلا لما فهم  
من الاسلوب السابق على سبيل الالتزام وهو مساس الاحتياج الى تدوينه  
كما احتيج الى نفس القانون هكذا ان تدوين النطق محتاج اليه لانه اما ان يكون  
كله بديسيا او كله نظريا او بعضه بديسيا وبعضه نظريا لا سبيل الى الاول  
والا لاستغنى عن تعلمه مع انه لم يستغن فى الواقع ولا سبيل الى الثانى والالدار  
او تسلسل فبت الثالث فاذا ثبت الثالث محتاج الى التدوين ليكتسب  
النظرى من البدئى ويحتمل ان يكون جوابا لمعارضة على قوله فمست الحاجة  
بادعاء انه لا يمس الحاجة اليه والا فاما ان يكون كله بديسيا او نظريا فان كان  
الاول لاستغنى عن تعلمه وان كان الثانى لزم الدور او التمس والقوازم منتفية  
وكذا للزوم فثبت نقيضه وهو لا تمس الحاجة وحاصل الجواب دفع المعارضة  
بأبات شق ثالث ويحتمل ان يكون ما قاله الش فتأمل ( قال الش هذا اشارة  
الى جواب معارضة آه ) وهى المقابلة على سبيل الممانعة او هى اقامة الدليل  
على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل ٢ اعلم ان غرض المستدل الالتزام بأببات  
مدعاء بدليله وغرض المعارض عدم الالتزام بمنعه عن انباته بدليله والاثبات  
يكون بصحة مقدماته تصلح للشهادة وسلامته عن المعارض لينفذ شهادته  
فيترتب عليه الحكم والدفع يهدم احدهما فهدم شهادة الدليل يكون بالقدر  
فى صحته بمنع مقدمة من مقدماته وطلب الدليل عليها وعدم سلامته يكون بفساد  
شهادته فى المعارضة بما يقابلها ويمنع نبوت حكمها فان قيل ينبغى ان لا يكون  
المعارضة من اقسام الاعتراض لان مدلول الخصم ثبت بتسام دليله قلنا هى  
فى المعنى نفى لتسام الدليل ونفاذ شهادته على المط حيث قبول بما يمنع ثبوت

مدلوله ولما كان الشروع فيها بعد تمام دليل المستدل ظاهرا لم يكن غصبا لان السائل قد حام عن موقف الانكار الى موقف الاستدلال فالحاصل ان قدح المعارض اما ان يكون بحسب الظاهر والقصد في الدليل او في المدلول والاول اما ان يكون بمنع شيء من مقدمات الدليل وهو الممانعة والمنوع اما المقدمة المعينة مع ذكر السند او بدونه ويسمى مناقضة واما مقدمة لابعينها وهو النقض بمعنى انه لو صح الدليل بجميع مقدماته لا يتخلف الحكم عنه في شيء من الصور واما ان يكون على مقدمة من مقدمات الدليل وذلك اما ان يكون بعد اقامة المعلل دليلا على انبائها وهو المعارضة في المقدمة فيدخل في اقسام المعارضة واما ان يكون قبلها وهو الغصب الغير المسموع لاستلزامه الخطأ في البحت والساقى هو القدح في المدلول من غير تعرض للدليل اما بان يكون بمنع المدلول وهو مكابرة لا يلتفت اليه واما باقامة الدليل على خلافه وهي المعارضة ويجرى في الحكم بان يقيم دليلا على نقيض الحكم المط في علته بان يقيم دليلا على نفي شيء من مقدمات دليله والاول يسمى معارضة في الحكم والثاني المعارضة في المقدمة هذا البيان خلاصة علم الاداب ففطن ما قاله الفاضل الحنفي ( قوله اذا استدل على المطالخ ) هذا تفصيل لخلاصة المناظرة والاستدلال اياه الدليل لما او اياهنا وان استمر في الاثبات وتصريح الدليل على سبيل التجريد لتعلق وظيفة الخصم اليه ولارجاع بعض الضمير له المع طلب الدليل على المقدمة المعينة واحدة او كبيرة والمقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل شطرا او سرطا وتلك المقدمة لكونها موقوفة عليها في وقت ورود المنع عليها لا يثبت الدليل المطلوب فيكون المنع ردا للدليل من الابات فلذلك يطلق بمعنى الرد على الوضائف البلية لتحقيق معناه الغوى فيها وهو الرد من الابات او البوت وهذا المنع اما ان يتعلق بالمقدمة اولا وان يتعلق بالمقدمة اما ان يتعلق بالمقدمة المعينة واحدة او كبيرة واما ان يتعلق بالمقدمة الغير المعينة فان يتعلق بالمقدمة المعينة يسمى منعا ومناقضة ونقضا تفصيليا سواء قارن بالسند اولا وان يتعلق بالمقدمة الغير المعينة يسمى نقضا اجماليا وقد يطلق النقض بلا قيد اجمال وان لم يتعلق بالمقدمة بل بمدلول الدليل فيسمى بالمعارضة فان اردت التفصيل فارجع الى الرسائل الادبية ( قوله او كل واحدة منها الخ ) اي ما عدا واحدة لاحتمال منع الاثنين فصاعدا وكلمة اواما للتنوين نساء على ان المراد من المنع

المستفاد من قوله ان منع حقيقته من حيث هو بدون ملاحظة الفرد لكونه مدلول الفعل فيكون المنع المطلق على نوعين منع متعلق بمقدمة واحدة ومنع متعلق بمقدمات متعددة والتعدد يعرض له من متعلقه فلا يضر تنويعه فلا يرد ان قوله كل واحد منها مستدرك لانه ليس قسم المنع لانه ممنوع متعددة لا منع واحد فيصدق على كل واحدة منها انه منع مقدمة معينة ويمكن ان كلمة او للتعميم بمعنى ان المنع ليس مختصا بمنع مقدمة واحدة فقط (قوله على التعيين الخ) متعلق بان منع بملاحظة كلاً قسميه (قوله منع مجرداً آه) اى ماري عن السند ودفعه بانبات المقدمة المنة ان كان نظرياتي نفسها اوازالة خفاؤها بالتنبيه ان كانت بديهية خفية ان قدر او برد المنع وعدم سمحه ان كانت بديهية جليلة وان لم يقدر على اثباتها بالدليل او بالتنبيه بغير الدليل وان لم يقدر على شيء منها يبطل الدليل ولا يثبت به شيء (قوله ومناقضة ونقضا تفصيلاً الخ) المناقضة من النقض وهو ضد الاحكام او المناقضة بمعنى المخالفة فوجه التسمية بالمسابقة ظاهر وتقييده بالتفصيل لكون مودده معينا بخلاف النقض الاجالي ولذا قيد بالاجال (قوله لا يحتاج في ذلك الى شاهد آه) لان حاصل المنع لطلب الدليل على المقدمة المعينة والطلب على سبيل الصواب ينشأ من الجهل بالمقدمة والجهل من نظرية المقدمة فلا تمس الحاجة الى شاهد في الطلب بخلاف الكلام الا بطالي واما ذكر السند في البعض لتقوية نظرية المقدمة حتى يتقوى المنع وجه تقوى المنع من السند انه يكون مساوياً للمنع او اخص منه فمن المساواة يلز بطلان المقدمة اذ مساواته يكون باعتبار تقيض المقدمة ومن بوث احد التقيضين يلزم رفع الآخر ولذا يفيد بطلان السند المساوي ومن الاخص يثبت المنع لاستلزام نبوت الاخص ثبوت الاعم بدون العكس ولذا لم يفسد ابطال السند الاخص واما السند الاعم فليس يعقوى للمنح لعدم لزوم نبوت الاخص ونبوت الاعم فامل فيه فانه دقيق (قوله بان يقول ليس آه) هذا بيان لمنع المقدمة الغير المعينة يعنى ليس طلب دليل على المقدمة الغير المعينة اذ هو ليس بمسموع لانه تكليف بما لا يطاق بل الحكم بان في هذا الدليل خلل لكن موقعه غير معين ولذا يستدل على وقوع الخلل بالخلف او باستلزام خصوص الفساد (قوله ولا بد هناك من شاهد آه) لان السائل في هذه الصورة يكون مدعي او الادعاء بلا شاهد يدل على مدعاه في مقام المناظرة غير مسموع



والألم يحصل الغرض وهو اظهار الحق والشاهد في النقض الجريان  
 والتخلف واستلزام خصوص الفساد من الدور والتسلسل وغير ذلك  
 ( قوله وان لم يمنع شيئا من المقدمات آه ) قد عرفت ان المنع بمعنى الرد مشترك  
 بين الوظائف الثلاثة فالنفي مسلط الى التقيد والتقييد باق ولذا اضرب بكلمة  
 بل ويستفاد من هذا البيان تعريف لكل منها مع قيد الحقيية في كل واحد  
 منها فلا خلل في كون الخصم الواحد مانعا وناقضا ومعارضاً ( قوله بل اورد  
 دليلا مقابلا الخ ) دليل المستدل اهم من التحقيق والتقديرى ولذا قد يعارض  
 لدعوى المجرد والتصريح بالدليل التحقيق لاصالته ( قوله فذلك يعنى  
 معارضة آه ) وهذه المعارضة واردة على الدعوى في الظاهر وعلى الدليل  
 في التحقيق اذ لو صح الدليل يجمع مقدماته لما قام دليل على تقيض مدعاه  
 ( قال فلا حاجة الى تعلمه آه ) فقد علم ان البديهي مالا يحتاج الى نظر وكسب  
 بل يكفي تصور طرفيه في الجزم بوقوع النسبة اولا وقوعها ومعلوم ان بداهة  
 العلم ونظريته باعتبار احكامه الواقعة في المسائل لا باعتبار اطراف الاحكام  
 وان حكم الكل قد يتفاوت من حكم الاجزاء كقوة الجيش وضعف بعضه  
 وقد يتحد حكم الكل مع حكم الاجزاء كغلبة الجيش وانزاهه واسلامه  
 وكفره فان حكم البعض منه متحد فيها مثلا وحكم المنطق بالنظرية  
 والبداهة بالنسبة الى اجزائه من قبيل الثاني فلا يرد انه يجوز ان يكون المنطق  
 محتاجا الى تعلمه باعتبار اطراف المسائل وان لم يخرج باعتبار حكمها ولا يرد  
 ان المنطق مع كون كل مسألة منه نظرية بديهي لعدم توقعه لذاته على  
 النظر وان توقف عليه بواسطة كل جزء مع انه محتاج الى التعلم بلا خفاء  
 فالبداهة لا تستلزم عدم الحاجة الى التعلم فتأمل . اعلم انه قد جعل في ترتيب  
 الدليل جزء من الكبرى ومن النتيجة منفردا بالقاء على الصغرى اشارة الى  
 الكبرى والنتيجة على سبيل الاختصار في حال مثل هذا التركيب على ملاحظة  
 المتفطن فيصور على ما يشاء فتصوره على الاقتراني المنطق بديهي وكل  
 بديهي لا حاجة الى تعلمه فالمنطق لا حاجة الى تعلمه فين الصغرى بقوله  
 وبيان الاول آه لكن المدعى المستفاد من قوله غمت الحاجة الى قانون آه  
 المنطق محتاج اليه لا فائدة . معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات  
 فلا يثبت التعارض كما سيأتي تفصيله يمكن تقرير المعارضة على وجه يثبت  
 التعارض وهو انه لو احتجيم في اكتساب النظريات من الضروريات

الى المنطق لزم المح لان المنطق ليس بديها والا لاستغنى عن تعلمه والتالى بط  
 ضرورة افتقار القوانين المذكورة الى التعليم فمعين ان يكون نظريا والتقدير  
 ان اكتساب النظرى محتاج الى المنطق فيحتاج المنطق الى قانون آخر  
 ونقل الكلام اليه حتى يلزم الدور او التس كذا حقق ( قال انه لو لم يكن  
 المنطق بديها لكان كسياء آه ) ولما اعتبر ان المنطق عبارة عن مجموع المسائل  
 يكون كالشخص فيكون القضية شخصية فلا يتوهم ان قوله لو لم يكن  
 نفى الموجبة الكلية فيكون سالبة جزئية فلا يتم الملازمة الاعلى وجه  
 الجزئية فلا يلزم الدور او التس فلزم ان المنطق من حيث المجموع بديها  
 لكان كسياء والتالى بط للزوم الدور او التس اذ لو كان كسياء لكان محتاجا  
 الى النظر والنظر مجموع حركتين حركة لتحصيل المبادئ وحركة لترتيبها  
 ولا شك ان تحصيل المواد وترتيبها يحتاجان الى القواعد المنطقية اذ التقدير  
 ان اكتساب النظرى محتاج الى المنطق وتلك القواعد لا يجوز ان يكون  
 بديها اذ هي خلاف المفروض ثبتت نظريتها فهل جرا فيلزم الدور  
 او التسلسل فعلى هذا التقدير لا وجه لقوله الا ان يقال باعتبار ظاهر  
 الدليل ولذا عنون بعنوان لا يقال فتأمل ( قال لا يقال لان لزوم الدور او التس  
 آه ) هذا منع مع السند بملزمة دليل سبق لاثبات بطلان التالى للدليل  
 الاول وهو انه لو كان المنطق كسياء لاحتج الى قانون آخر ولو اجتمع الى  
 قانون آخر لزم في تحصيل المنطق الدور او التسلسل وحاصل السؤال منع  
 لزوم الدور او التسلسل لجواز انتهاء الى قانون بديهي وحاصل الجواب اثبات  
 المقدمة المنة بان المنطق لما كان عبارة عن مجموع قوانين الاكتساب فاذا  
 فرض كسبيته يكون القانون الذى اكتسب منه النظرى فى اى مرتبة  
 كان قانونا منطقيا الذى فرض كسبيته فلا ينتهى الى قانون بديهي فيلزم  
 الدور او التس بالضرورة فقد علم من هذا ان السند ليس باخص بل مساو  
 كايديل عليه قوله انما يلزم باداة القصر وما توهم في ان السند اخص اذ مع  
 بطلان جواز الانتهاء المذكور المنع باق بسند جواز الانتهاء الى طريق  
 بديهي الصحيحة فليس بشئ لان ما يحتاج اليه النظرى هو النظر الذى عبارة  
 عن مجموع الحركتين كما مرقت وتحصيل الحركتين انما يكون بالقانون  
 لا غير فينتهى البتة الى القانون لا الى طريق آخر ( قوله وكذلك لان الاكتساب  
 الخ ) يعنى المنطق هو العلم بجميع طرق الانتقال الى النظريات فانها اما

ان يكون تصويرية واما ان يكون تصديقية ان كانت الاولى فطريق الانتقال اليها القول الشارح وان كانت تصديقية فطريق الانتقال اليها الجملة فلا طريق انتقال الا وهو في المنطق فلو كان نظريا فطريق يفرض للانتقال يكون نظريا والا لزم خلاف المقدّر فخاصه انبسات ان ما ينتهي من القانون نظري فلا ينتهي الى الضروري فلا يرد انه قد علم ان القانون الذي يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات هو المنطق فالحاجة الى اقامة الدليل على ان المنطق مجموع قوانين الاكتساب على ان العلوم مما سبق ان المنطق قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات التي هي غير نظريات المنطق لاجمعها مطلقا ومن هذا الاستدلال يعلم ان القوانين التي يحتاج اليها في اكتساب المنطق داخل فيه ايضا ( قال وتقرير الجواب الخ ) اعلم ان من الوظائف الموجبة ابطال مبنى دليل الخصم ليهدم من اساسه وههنا دليلين للمعارض احدهما قوله المنطق بديهي فلا حاجة آه ومبناه كون المنطق بجميع اجزائه بديهيّا وثانيهما انه لو لم يكن المنطق آه ومبناه كونه بجميع اجزائه كسييا فلما ابطال المبني المذكورين يتفرع ان يكون بعض اجزائه بديهيّا وبعضها كسييا فلا يلزم الدور ولا التسلسل فيهدم المعارضة لا يقال ان دليل بطلان المبني الاول عين دعوى المعارض فكيف يدل على البطلان وان من كذب الموجبتين الكليتين لا يلزم صدق الموجبتين الجزئيتين بل صدق السالبتين الجزئيتين وصدق السالبتين الجزئيتين اعم من الموجبتين الجزئيتين وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص لانا نقول اولان عدم الاستغناء عن التعلم بديهي وواقع تعلمه في نفس الامر ومثل هذا الدعوى ضعيف وخلاف البدهة ومثل هذا يدل على خلافه وثانيا ان اجزاء المنطق من الامور الموجودة فالوجبة والسالبة فيها متساويتان فيلزم من صدقهما صدق الاخر ( قال كما ذكره المعارض آه ) هذا متعلق بقوله ليس مع ما عطف عليه وقيد المنفي ويحتمل تعلقه بقوله لزم الدور آه على سبيل التنازع لابلالازمين كما هو اذاللازم الاول ههنا مسوق لبطلان دون ما ذكره المعارض وفي تعلقه باللازم الاخير الزام في الجملة فتأمل ( قوله فان انتاج نتايجه بديهي آه ) اشارة الى ان الاضافة في المثال لادنى ملازمة اي كسئلة يقع فيها الشكل الاول موضوعا مثل الشكل الاول منتج وبدهة انتاجه باعتبار الهيئة واما باعتبار مادته

ان كان من المقدمات اليقينية كالتقضايا الست ولهذا لا يضر لبداية الانتاج  
نظرية مقدمة الشكل الاول فان قيل العلم بالنتيجة لو كان لازما عن المقدمتين  
فالعلم بهما وبلزوم النتيجة عنهما اما ان يكون ضروريا او نظريا ولا سييل  
الى شيء منهما اما الاول فلان العلم بتلك الامور لو كان ضروريا اشترك جميع  
الناس في العلم بالنتيجة لان الضروريات لا يختلف الناس فيها فيكون جميع  
الناس عالمين بسائر العلوم النظرية وهو مخ واما الثاني فلان الواحد من تلك  
العلوم لو كان نظريا افتقر الى قياس آخر والكلام في العلم بمقدمتيه ولزوم  
النتيجة عنهما كالكلام في القياس الاول فيتسلسل قلت اشترك الكل  
في الضروريات ثم فان معنى كون المقدمة ضرورية انا اذا تصورنا طرفيها  
بالنسبة بينهما جزئيا ومعنى كون اللزوم ضروريا انا اذا علمنا المقدمتين  
ونسبة المط اليهما علما لزوما منهما فقد لا يتصور احد طرفي المقدمة  
او لا يتصور النسبة بينهما او لا يعلم احدي المقدمتين او نسبة المط اليهما  
فلا يلزم اشتراك الكل فيها هذا ان اريد بالضروري المعنى الاخص وح  
يمكن منع الحصر ايضا وان اريد به المعنى الاعم فالمنع اظهر لجواز توقف  
حصول الضروري على شيء آخر كالجربة والحس ومن هذا البيان  
قد علم ان اللزوم في انتاج الشكل الاول والاستثنائية بين بالمعنى الاعم  
على التحقيق اذ لابد من ملاحظة نسبة المط الى الدليل ويجوز ان يكون  
بالمعنى الاخص لتفاوت الازهان والقاضل اشار الى الاول في تصوير الشكل  
الاول لالي الثاني في تصوير الاستثنائية كاسأني فلا تلتفت الى تحير الناظرين  
( قوله بل كل من تصور الخ ) اما اضراب عن البين بان بدايته من الاوليات  
التي يلزم من تصور الاطراف الجزم بالنسبة بينهما واما انتقال من دعوى  
البداية الى دليله او تبينه بجميع جزئياته المنتجة كالضروب الاربعة فلذا قال  
وهكذا حال باقي الضروب واما باقي الضروب العقيمة فعلوم انه ليس بمنج  
فضلا عن ان يكون بسيما فلا حاجة الى التعرض له ( قوله جزم بديهية  
باستزمامها اياها آه ) اذ في هيئة الضرب الاول من الشكل الاول ثبت الحد  
الاوسط للحد الاصفر اما على طريق التساوى او على سبيل الاعمية وثبت  
الحد الاكبر كذلك على الحد الاوسط وما يثبت على احد المساوى او الاعم  
يثبت بالمساوى الآخرة او الاخص بالضرورة فيثبت الحد الاكبر للحد  
الاصفر بالضرورة فيمتنع انفكاك النتيجة عن هذا الدليل فيحصل الجزم

بدهة الاستلزام ( قوله وكذلك انقياس الاستثنائي آه ) يعنى كالشكل الاول  
 فى بدهة الاتاج مطلقا ثابت بدهته بقوله فان من علم الملازمة على سبيل  
 الكلية اذ قوله من علم الملازمة الى قوله وعلم بديهته ان المقدمتين آه اهم  
 من ان يكون فى صورة الاستثنائي اولا وقوله وعلم آه بسان تكونه فى صورة  
 الاستثنائي لثبت المط وما قيل مستفاد فى كلامه قدس سره ان الاتاج لازم  
 بين الشكل الاول بالمعنى الاعم والقياس الاستثنائي المتصل بالمعنى الاخص  
 واستحسنه بعض الفضلاء فكلاهما ليس بشئ لانه قد عرفت ان لزوم  
 البين بين الدليل والنتيجة بالمعنى الاعم فى التحقيق سواء فى الشكل الاول  
 او فى الاستثنائي اذ لابد من تصور نسبة المط الى الدليل على انه لا يستفاد  
 من كلامه قدس سره ان لزوم النتيجة فى القياس الاستثنائي بالمعنى الاخص  
 لان العلم فى قوله من علم الملازمة وعلم وجود اللازم تصديق متعلق فى النسبة  
 فى القضية وهذا ليس تعبير ببيان اللزوم بالمعنى الاخص نعم لو قال ان من تصور  
 المقدمتين المذكورتين على هيئة القياس الاستثنائي جزم بدهة باستلزامها  
 النتيجة ليستفاد اين هذا وذاك ( قوله فان من علم الملازمة آه ) لان اللازم امامهم  
 او مساو بالنسبة الى اللزوم فكما تحقق الاخص والمساوى تحقق الاعم  
 او المساوى ضرورة كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان  
 فيلزم ان يكون هذا حيوانا وكذلك ان كان هذا انسانا كان ضاحكا  
 لكنه انسان فيلزم ان يكون هذا ضاحكا فالترطية مقدمة دالة على الملازمة  
 والاستثنائية مقدمة دالة على وجود اللزوم وكذا الحال فى القياس الاستثنائي  
 اذا استثنى نقض التالى اذ اللازم فيه ايضا امامهم او مساو ومن نفي الاعم  
 او المساوى يلزم نفي الاخص او احد المساوى الآخر ضرورة فأتاجه  
 ضرورى فقس عليه الاستثنائي المنفصل فأمل واعترض بعض ههنا بان  
 القول بان الشكل الاول منتج جزء من المنطق يخالف لما سبق من تعريف  
 القانون لان الفروع المندرج تحته يهيم الاتاج فلا يعرف تلك الفروع  
 المندرجة منه فلا يكون قانونا بالنسبة اليها ويخالف ايضا لما سأتى فى آخر  
 الكتاب من قول المص المسئلة ما يبرهن عليه انا قول ان المسائل فى القضايا  
 التى تطلب فى ذلك العلم نسبة محولاتها الى موضوعاتها بالبرهان فى  
 لا تكون الاكسية وهذا مما لا خلاف فيه لاحد والقول باحتمال كونه غير

كسبية سهو ظاهر فعلى هذا القضايا الغير الكسبية المذكورة في العلم ليست من مسائل العلم بل من القضايا المستطردة لمناسبتها المسائل او لتوقف المسائل عليها واما اطلاق الجزء على مثل هذه القضايا بناء على شدة الارتباط والاحتياج اليها لانها جزء حقيقة كما يدل عليه كلامه قدس سره ويمكن ان يجاب على تقدير تسليم جزئية الشكل الاول منتج عن السؤال الاول ان القضية باعتبار التوصل بها الى معرفة الاحكام الجزئية تسمى قانونا والتوصل بها اما بان يحمل من مبادئ اكتسابها وذلك اذا كانت تلك الاحكام الجزئية كسبية او من مبادئ التنبيه عليها وذلك اذا كانت بدئية فيها نوع خفا بالنسبة الى بعض الاذهان القاصرة ( قوله فان قلت اذا كان هذه المباحث الخ ) عبر عن هذه القضايا بالمباحث دون المسائل اشارة الى انها ليست مسائل كما علم وحاصل السؤال معارضة على بداهة هذه القواعد مستدلا بانه لو كان بدئية فلا يحتاج الى تدوينها في الكتب لكن اللازم بط وكذا المزوم فيلزم كونها كسبية وحاصل الجواب منع الملازمة مستدلا بانه يجوز تدوينها لقائدين احدهما كون المباحث المذكورة بدئية خفيا فيحتاج الى التنبيهات فبسبب التنوين يزول خفاؤها بايراد التنبيهات وثانيهما ان يكون محتاجا اليها لمسائل الكسبية فيتوصل بها اليها ومن مل هذه المباحث المستطردة العلوم مملوءة ( قوله فان قيل استفادة البعض الكسبي الخ ) يعنى ان الكسبي ملمحوظ في معناه حصوله بطريق النظر كاستفادة انتاج باقي الاشكال من بداهة انتاج الشكل الاول لطريق النظر وقد فرض ان الاكتساب بقواعد المنطق فيحتاج في معرفة هذا النظر الى قانون آخر وهم جرافيعود المحذور وحاصل الجواب ان استفادة النظرى من الضروري قديكون بطريق نظرى وقد يكون بطريق ضرورى بناء على كون بعض اجزاء المنطق بدئيا وبعضها نظريا فلم لا يجوز ان يكون اكتساب النظرى من الضروري بطريق ضرورى في اول الرتبة او في التالى الى آخره فلا يلزم الدور او التسلسل ( قوله فالكسبي من المنطق الخ ) القواعد المنطقية على هذا بعضها ضرورية كقولنا الشكل الاول منتج والقياس الاستثنائي منتج اذ لا يتوقف جزم العقل بها الاعلى تصورات اطرافها التي يكفها التنبيه على مفهومات اصطلاحية وكما ان القاعدتين بدئيتان كذلك الاحكام الجزئية المدرجة تحتها فانك اذا وقعت على قياس مخصوص على هيئة

الشكل الاول مثلا وعرفت معنى الاناج جزمت بانه منتج بلاخفا وبعضها  
نظرية كقولنا الشكل الثاني او الشكل الثالث مثلا منتج وكذلك الاحكام  
الجزئية تحتها نظريه ايضا واذا اردنا اكتساب النظرى من القواعد  
المنطقية الضرورية اما وحدها او مع قضايا اخرى ضرورية غير منطقية  
ورتبناها ترتيبا جزئيا من الجزئيات التى يكون اتناجها بدىيا فيحصل لنا  
العلم بالقاعدة النظرية ولا يحتاج ح في تحصيلها الى قانون اخرى فان تلك  
المبادئ الضرورية سواء كانت منطقية او غيرها ظاهرة المناسبة لتلك  
القاعدة النظرية والترتيب الجزئى الواقع فيهما بدىي الاناج فلا حاجة  
فى النظر الموصل اليها الى قانون يستخرج هو منه لافى تحصيل مادته  
ولا فى تحصيل صورته وهذا معنى اكتساب نظرى المنطق من ضروريته  
بطريق ضرورى فان قيل القسم الضرورى مع الطريق الضرورى ان كان  
كافيا فى اكتساب القسم النظرى كفى فى سائر العلوم فلا حاجة الى المنطق والا  
افتقر اكتسابه الى قانون آخر فيلزم الدور او التسلسل قلنا لان القسم  
الضرورى مع الطريق الضرورى ان كفى فى سائر العلوم لم يفتقر  
الى المنطق اذ معنى الكفاية ان الضرورى مع طريقه اذ حصل لاحد يمكن  
من اكتساب النظرى من غير احتياج الى ضمنية واذا خلاصا ليكن من اكتساب  
سائر العلوم بواسطتها وهذا لا ينافى فى الاحتياج اليها بل يوجبه على ان  
الكافى فى الكافى فى النسي لا يجب ان يكون كافيا فيه لاحتياجه الى الوساطة  
ايضا قال واعلم ان ههنا الخ المقام يحتمل ان يكون بفتح اليم او ضمها على  
الاول يكون محل القيام الدعوى والاحتياج الى المنطق مضمون الدعوى  
فيناسب وعلى الثانى يكون عين المدعى مأخوذا من الاقامة فلا يخ من السامحة  
وحاصل هذا المقام دفع المعارضة بعدم صلاحية للتعارض بناء على توجيه  
القانون وفيه تعريض للمصنف فى الجملة حيث اجاب بالجل على المعارضة  
يعنى ان المدعى فى هذا المقام يحتمل على الوجهين المذكورين والدليل قائم  
ومنصوب على الاول ودليل المورد اما بناء على الدعوى الاول او على الدعوى  
الثانى فان كان على الدعوى الثانى ولو سلم تمامية الدليل لا يكون معارضا  
لدعوى المستدل لان دعواه ليس هذا وان كان على الدعوى الاول نعم يتم  
امر المعارضة لكن ليس دليله مستلزما لدعواه لكون دليله اجنيا بالنسبة  
الى هذا الدعوى واما احتمال استلزام الاحتياج الى المنطق لاحتياجه

الى تعلمه حتى يلزم من بطلان اللازم بطلان المزوم فليس بواقع لجواز عدم الاحتياج الى تعلم المنطق لكونه ضروريا بجميع اجزائه او لكونه معلوما مع ثبوت الاحتياج الى نفس المنطق في تحصيل العلوم النظرية ( قال الش وان فرضنا تمامها الخ ) يعني لو قدر صحة مقدمات دليلها مع عدم صحتها كما عرفت لا يصلح باعتبار استلزامها النتيجة للمعارضة فلا يردانه لا يناسب بعد تسليم تماميتها فثبوتها في معرض المعارضة اذا لتسلم باعتبار المقدمات والنفي باعتبار وصف المعارضة ( قال الش لانها المقابلة على سبيل المماثلة الخ ) اي ابطال دليل المعلل بمقابلة دليل ممانع لذلك الدليل في ثبوت مقتضاه وفسر الجمهور بان المعارضة باقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل التفسير الاول وية تقتضي لتعلق المعارضة بالدليل والثاني لتعلقها المدعى واختار الش الاول لتعرضه على الدليل بناء على ظاهر كلامه لان غرض المورد هدم دعوى المستدل باقامة الدليل على خلافه لا اثبات عدم الاحتياج الى تعلمه بالفرض الاصلى فاللايق للمستدل التعرض على ذلك الدليل لتخليص مدعاه ( قوله قبل عليه الخ ) القائل هو التفتازاني لكن المحشى قدس سره حرر خلاصته حيث قال هولوا فقرر اكتساب النظريات الى المنطق لزوم المح لان المنطق ليس بديريا والا لاستغنى عن تعلمه والتالى بط ضرورة افتقار القوانين المذكورة الى التعلم فنعين ان يكون نظريا والتقدير ان اكتساب النظرى محتاج الى المنطق فيحتاج المنطق الى قانون آخر وننقل الكلام اليه حتى يلزم الدور او التساوى لكن هذا التقرير يرد على الشارح ان لم يقف على تقرير دليل المعارض على ما حرره في الشرح وان وقف على هذا الاسلوب فلا وما تقرير التفتازاني يكون من قبيل تفسير الدليل واعتراض من وجه آخر وح يحاب بحواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه بديريا ولا بجميع اجزائه كسبيا بل بعضه بديهي وبعضه نظري ( قوله يدل على انتفاءه في نفسه الخ ) يعني على معدوميته في النفس اذا لمنطق سواء كان تصديقا او ملكة او مسائلا من الامور الذهنية والبداهة والكسبية عارضتان له في الذهن وارتفاع الامرين التناقضين من الشيء المحقق فمح فيلزم ان يكون معدوما في الخارج والذهن يجوز سلب القيصين عنه لا يقال يجوز ان يكون ثابتا في نفسه ويكون ممنوع الحصول فلا يتصف باحد هما لانا نقول الامور الذهنية تكون على قسمين احدهما من الامور الذهنية المحققة كالمقولات النسائية الثابتة في الذهن



لا في الجارح وثانيهما من الامور الذهنية الغير المحققة كتصورات العدومات  
 الصرفة كشريك الباري وارتفاع النقيضين واجتماعهما والمنطق من القسم  
 الاول وحاصل الرد ابطال ذلك التقدير باستلزامه خصوص الفساد بانه لو كان  
 هذا التقرير صحيحا بجميع مقدماته يلزم انتفاء المنطق في نفسه مع ان ثبوته  
 وتحققه بديهى فيكون هذا الدليل مصادما للبدهى فلا وجه لما قيل من ان  
 هذا الرد ليس صالحا له اذ يلزم من انتفاء المنطق في نفسه انتفاء عدم الاحتياج  
 اليه بطريق الاولوية ثبت المط ( قوله ولا تعلق له لكونها الخ ) يعنى  
 لا يتحقق الملازمة بين شرطية القياس الاستثنائى فلا يثبت به المط اذ لو تحقق  
 الملازمة بين ككون المنطق محتاجا اليه وبين الانحصار الى هذين الشقين  
 لم يتحقق بين كون المنطق بما لا يحتاج اليه وبين الانحصار اليهما لكونهما  
 متناقضين واللازم الواحد لا يكون لازما للتناقضين والا لزم في انتفاء ذلك  
 اللازم ارتفاع التناقضين وهو محال لكنها تحققت بينهما ثابت هذه المقدمة  
 الاستثنائية بقوله اذ يصح الخ فيكون حاصل هذا القول نقضا تفصيليا للدليل  
 القائل المقرر ويحتمل ان يكون قوله ولا تعلق عطف على قوله يدل على انتفاءه  
 من قبيل عطف العلة على المعلول بتقدير يدل على انتفائه لا غير ويؤيد هذا  
 الاحتمال قوله فظهر ان هذه شبهة يتسك بها الخ ( قوله وكلاهما بط الخ )  
 وجه البطلان في الاول لزوم الاستغناء عن تعلمه وفي الثانى لزوم الدور او  
 التسلسل لما ثبت ان مابه الاكتساب هو المنطق سواء كان المكتسب تصوريا  
 او تصديقا فيتوقف اكتساب القانون الموقوف عليه لاكتساب المنطق  
 على قانون آخر فهو ايضا كسبى على ذلك التقدير فالدور او التسلسل لازم  
 فلا وجه لما قيل من ان بيان البطلان على تقدير عدم الاحتياج الى المنطق  
 بما ذكره غير ممكن اذ على هذا التقدير كسبية الكل لا يستلزم الدور او التسلسل  
 لجواز الانتهاء الى قانون بديهى غير منطقي قلت سلمنا ذلك الا ان بيان البطلان  
 بما ذكره غير لازم او يمكن بان يقال كسبية الكل بطلانه خلاف الواقع ( قوله  
 ولنا ايضا تقول في تقرير الخ ) يعنى ان هذا التقرير يرسل عن الواردات دون تقرير  
 الشارح وتقرير هذا القائل اذ على هذا التقرير يلزم عدم الاحتياج الى المنطق  
 فيصلح المعارضة في معرض المعارضة فلا يرد ايراد الشارح وكذا يرسل عن الايراد  
 على تقرير القائل بان كون المنطق بديها او كسبيا يدل على انتفاء نفسه ولا تعلق له  
 لكونه محتاجا اليه الخ لان في تقرير المحتى قدس سره يكون لزوم الدور او التسلسل

في اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق فلا يدل على انتفاء في نفسه بل يدل على بطلان كونه محتاجة اليه في اكتساب النظريات المحتاجة اليه لكن عدم التفات الشارح الى هذا التقرير مبني على سوق عبارة المص اذ نفى اولابدها كل المنطق والمنفى يقتضي عدم الاحتياج الى التعلم وهو مدعى تقرير الشارح وثانيا في نظرية كله والمنفى يقتضي كونه دليلا لبدها كله وهذا الاسلوب يقتضي تقرير الشارح وان عكس الامر يقتضي تحرير المحشى قدس سره وعلى هذا اشار بقوله اذ كان المناسب كذا وكذا الخ لظ ان هذا التقرير للفاضل المحشى لامامى المعارضة التي اوردها العلامة التفتازاني في شرحه للرسالة كما ظنه البعض يظهر بالتأمل لعبارة هذا الشارح ( قوله فلا يحتاج الخ ) اشارة الى الكبرى المطوية والنتيجة اذ المذكور يصلح ان يكون محمول الكبرى والنتيجة والفاء لا يذنان وهذا اسلوب حسن واقع في العبارات ( قوله ولم يلتفت الشاه ) يقتضي هذا التعبير ان هذا التقرير معلوم للش لكن لم يلتفت هذا اما مبني على حسن الظن او على انه مذكور في عبارة شرح المطالع فليتأمل ( قوله اذ كان المناسب الخ ) وذلك لان المعارضة لاي شيء بنيت ينبغي ان يكون الجواب رداله ولما بنى الش التقرير على بداهة الكل والمحتى على نظرية الكل يكون تقرير الش مناسباً للكلام المص وان لم يسلم عن اليراد وتقرير المحتى غير مناسب له وان سلم عن اليراد فخلق مع الش لبناء شرح كلام المص على ما فهم منه ووظيفة الش بيان المراد من المشروح بخلاف تقرير المحشى فلاوجه لما قيل من انه لا يخفى عليك ان الامر في ذلك سهل وان هذا القدر من المحذور لا يقتضي عدم التفاته اليها كيف وقد التفت الى معارضة لا يصلح للمعارضة كما اعترف هو به وهذا اشد محذورا ( قوله لان يقتصر على لزومهما ) كما يبادر من ظاهر العبارة وجه المناسبة انه اذا اشبر كذا لا يرد ما اورد على تقرير القائل والا فردد تأمل ( قوله ويمكن ان يقال لما بين المص ) يعني في حل عبارة المص على الجواب من المعارضة لايحجج التقريرات الثلث من المحذورات المبينة مع انها مساعدة للحمل على تحقيق بيان حال المنطق بدون الاشارة الى الجواب المذكور بحيث يظهر من هذا التحقيق ان المنطق ليس مما يستغنى عن تعلمه وتدوينه ولا مما يتنفع تحصيله وتدوينه مع كونه محتاجا اليه لكن الش لم يلتفت الى هذا التوجيه لشهرة ورود هذا المعارضة في كتب هذا الفن في هذا الموضع وشهرة عين

هذا الجواب والمعارضة في الكتب وان اتحدت في المآل لكنها مختلفة بالعبارات كما في شرح المطالع وغيره ( قوله يعني ان المعارضة آه ) هذا بيان تعريفها بان المقابلة للمشاركة يقتضى الاثنين واللام للعهد فيفيد مقابلة دليل بدليل والممانعة كذلك من الطرفين ويقتضى ما فيه الممانعة وهو ثبوت المقتضى وتلك المقابلة والممانعة ليست موجودة في هذه المعارضة في مانحن بصدده لان مقتضى احدهما عدم الاحتياج الى المنطق وثانيهما الاستغناء عن تعلمه وهذان المقتضيان ليسا متنافيين حتى ثبت الممانعة وبعضهم يعرف المعارضة باقامة الدليل على خلاف ما قام عليه الخصم الدليل ليس بينهما كثرة تساوت كما ظن ( قال قد سمعت ان العلم لا يميز آه ) اى فضل تميز حتى كانه احاط بجميع ابوابه احاطة تامة والالجاز ان يكون تمايز العلوم بحسب الغايات فاننا اذا علمنا ان غاية النحو عدم تطرق الخطأ في المقال وغاية المنطق عصمة الذهن عن وقوع الخطأ في الفكر جزئنا بالتمايز بينهما وان لم يتصور موضوعهما لكن التمايز بحسب تمايز الموضوعات تمايز تام حتى ان من تصور موضوع مسائله احاط بجميع مسائله احاطة ما يعنى ان كل مسألة ترد عليه علمانه من مسائل ذلك لانه اذا نظر الى محمول المسئلة فان كان من الاعراض الذاتية للموضوع وكان موضوعها موضوع المنطق يعلم انها من المسائل والافلا والغرض من هذا الكلام بيان وجه تقديم بحث الموضوع على سبيل العموم ( قال ولما كان موضوع المنطق الخ ) هذا كلام القوم قال ابا عالم والا فخلق ما قاله في شرح المطالع وهو ولما كان التصديق بالموضوعية مسبوقا بالتصور وجب تصدير الكلام بتعريف موضوع العلم يريد ان الموضوع وقع محمولا في هذا التصديق فلا بد من تصوره ليتمكن التصديق بقوته لئلا واما كلام القوم فلا يخفى من محذور ستقف من كلام المحشى ( قوله لا يميز عنده الخ ) يعنى ظاهر كلام الش يقتضى قصر تميز المطلق بالعلم بالموضوع مع انه ليس كذلك اذ هو يحصل بالغاية والمحمول مثلا ايضا واما قصر التميز التام فصحيح لكون التميز بالعلم بالموضوع بجهة وحدة ذاتية دون غيره وصرف المطلق على الفرد الكامل متبادر ومنه طور فقد علم ان المراد بالتمييز التام ما كان موجبا لانفراد العلم ووحدته من سائر وكذا زيادة البصيرة ما كان حاصله في نفسه سواء كان ذلك التميز والزيادة حاصله او لا قبل ملاحظة العلم وتصوره بنى او بعده فلا مدخل للمادة

في حصول اولا او آخرهما وهم اعني التصديق الخ يعني بعد التصديق بموضوعه الموضوع والا ستفهم لايها الخبر من قبيل السكينة وحاصله اذا سئل بماذا يكون الجواب مثلا هذا الشيء موضوع ذلك العلم فيحصل التصديق بموضوعية الموضوع ( قوله يقبدر منه آه ) وجه التبادران الاخص والاعم بين موضوع المنطق ومطلق الموضوع يكون بطريق الجمل وهذا يختص بالمفرد والعلم المتعلق بالمفرد يكون تصورا وكذلك كون العلم بالخاص مسبوقا بالعلم بالعام لا يتصور الا في التصور دون التصديق فيتبادر منه ان المتق في بحث الموضوع تصور مفهوم الموضوع فلاجل هذا التبادر يعترض بان العلم بالخاص انما يكون مسبوقا بالعلم بالعام اذا اجتمع فيه الشرطان والا فلا اما اذا اجتمع الشرطان فيكون العام الذي جزء للخاص الذي يكون تعريفه بجميع الذاتيات بناء على ذلك التقدير فيكون الخاص كلا والعلم بالكل مسبوق بالعلم بالجزء بالضرورة واما اذا اتى الشرطين فلا يلزم كما لا يخفى فاذا منع وجود هذا ان الشرطان لا يتم الملازمة في قوله ولما كان كذا وجب اولا تعريف مطلق ( قوله وكلاهما ممنوع الخ ) اما الاول فلوسلم كون المقدمة هناك تصور الموضوع يكفي فيه التصور المطلق سواء كان بالذاتيات اولا واما الثاني ان الموضوع المطلق عارض لموضوع المنطق وهو المعلومات التصورية والتصديقية اذ هو صفة لها لمن ذاتياتها بالبداهة فكيف يكون ذاتيا للخاص المذكور فتأمل واجيب بان الخاص ههنا الخ يعني ان الخاص ههنا مقيد وهو موضوع المنطق والكلام مطلق وهو موضوع العلم والمراد بهما المقيد والمطلق ومعرفة المقيد موقوف على معرفة المطلق لان المقيد مطلق مع قيد زائد عليه فيكون المطلق جزء والعلم بالكل مسبوق بالعلم بالجزء هذا مبني على الفرق بين المقيد بالنسبة الى المطلق وبين الخاص بالنسبة الى العام فتأمل ( قوله ورد هذا الجواب آه ) حاصل الرد ان هذا الجواب مبني على اشتباه العارض بالعروض وهو مردود اذا لم يقصد عليه موضوع المنطق وهو العروض دون مفهومه وهو العارض لان المتق من المقدمة ما يتميز بها العلم عن سائر فلا يتميز بالمفهوم حتى يكون مقبولا بالمقدمة بل يتميز بما صدق عليه ( قوله وليس ذلك مقيد الخ ) اي بالنسبة الى موضوع العلم بل ما صدق عليه المقيد اعلم ان هذا السؤال والجواب والرد بناء على ما يتبادر من كلام القوم ولا مخالفة لتحقيق

الآتى فلذلك ربط اللاحق بالسابق بالعطف لتعقد الادخال في تحت فلذلك  
 ( قوله بل ألحق الخ ) يعنى التوجيه الصواب لكلام المس حيث عرف اولا  
 مطلق الموضوع دون موضوع المنطق ان ما بعد من مقدمة الشروع  
 التصديق بموضوعية الموضوع دون تصور الموضوع وفي التصديق يكون  
 الموضوع المطلق محمولا والتصديق يتوقف على تصور المصوب فيجب اولا  
 معرفة مفهوم الموضوع المطلق فيتم الملازمة فقد علم ان هذا التوجيه حق  
 من وجهين احدهما كون المقدمة التصديق بالموضوعية دون التصور  
 والثانيها تمامية الملازمة ووجه تقديم معرفة الموضوع المطلق دون توجيه  
 القوم و اشار الى هذا بقوله والحاصل الخ حيث اتى بلو الانتفاية في الاحتمال  
 الاول مع عدم لزوم الاحتياج واتى باذا الدالة على التحقق في الاحتمال الثاني  
 وتفرع عليه لزوم الاحتياج واما ما قبل من ان قوله بل ألحق في الجواب الخ  
 يمكن ان يكون جوابا من طرف القوم فيكون المراد من العلم الاول هو التصديق  
 ومن العلم الثاني هو التصور فلا يرد الاعتراض المذكور فليس بشئ لعدم  
 مساعدة عبارة القوم وحاصل الفاضل المحسى نعم يمكن توجيه كلام القوم  
 بتكلف بان يقال قوله ولما كان موضوع المنطق اخص الخ مقدمة ثانية  
 والمقدمة الاولى مطوية هكذا لما كان مقدمة شروع المنطق التصديق  
 بموضوعية الموضوع مثلا التي القلاني موضوع المنطق كان المصوب  
 موضوع المنطق ولما كان من موضوع المنطق اخص من مطلق الموضوع  
 والعلم بالخاص مسبوق بالعلم بالصام فمح ان اورد الاعتراض السابق يجاب  
 بالجواب السابق بان موضوع المنطق مقيد ومطلق الموضوع مطلق ومعرفة  
 المقيد يتوقف على معرفة المطلق فمح يكون الرد المذكور مردودا لان المط  
 ح تصور مفهوم المنطق لكونه محمولا لا ماصدق عليه المنطق فيسلم الملازمة  
 ( قوله والحاصل الخ ) اى خلاصة البيان بناء على ما يتبادر من كلام القوم  
 مع سؤاله وجوابه ورده وحق التوجيه المقابل لكلام القوم في هذا المقام  
 اى في مقام بحث الموضوع للمنطق المطي محتمل على وجهين الاول غير تام لعدم  
 لزوم الاحتياج ولزوم كون المقدمة تصور ماصدق عليه المنطق مع انه ليس  
 كذلك والثاني تام لثبوت الاحتياج سواء كان مفهوم الموضوع محمولا في القضية  
 او موضوعا وثبت كون المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع وهو الحق  
 ( قال فموضوع كل علماء ) قبل قد اشار الشارح بقوله في ذلك العلم الى ان الضمير

في تعريف المص ليس راجعا الى كل علم و ليس التعريف لما هو موضوع  
كل علم اذ ليس لنا موضوع كذلك بل التعريف لموضوع العلم و ضمير فيه  
راجع الى العلم بحيث ينطبق على كل علم و صرح بادراج لفظ العلم بان المنطق  
علم و بادراج لفظ الكل بان التعريف للعلم العام حتى انه لو قال موضوع العلم  
لكان مخافة ان يحمل على المنطق بقربة المقام انتهى و انا اقول في مثل هذا  
التركيب يحمل على التوزيع و ان كان بالمساحة حيث اخذ في المعرف اداة  
العموم و في التعريف ذلك العلم مشار الى العلم العام فيكون تعريف موضوع  
علم واحد و هو ما بحث فيه عن اعراض الذاتية الى و كذا سائر لكن اتى بالكل  
في المعرف و في التعريف بلفظ ذلك العلم اشارة الى تعريف كل واحد على سبيل  
العموم و المراد من البحث من الاعراض الذاتية الجمل بالعرضي الذاتي على نفس  
الموضوع كقولنا في النحو الكلمة اما معرب او مبني او على انواعه كقولنا  
الحروف كلها مبنية او على اعراضه الذاتية كقولنا المعرب اما لفظي او تقديري  
او على انواع اعراضه كقولنا اللفظي اما رفوع او منصوب او مجرور ( قال  
كبدن الانسان بعلم الطب آه ) فان قيل لا يطابق تفسيرهم مطلق الموضوع  
لانهم فسروها ما يكون البحث فيه عن اعراضه الذاتية فح يكون الموضوع  
معروض تلك الاعراض الذاتية مطلقا لا مع قيد وجهة و اتم في الامثلة  
المذكورة قيد و المعروض بالجهات المذكورة و جعلوه موضوعات و ح يجب  
عليهم تقييد الموضوع او تحريد الموضوعات في الامثلة عن القيود و جعلها  
موضوعات قلت هذا السؤال مبني على عدم اعتبار القيد من الموضوع  
و خارجا منه و اما اذا اعتبر القيد مع قيده موضوعا فلا يرد شيئا و ذلك لازم لان  
الشيء الواحد قد يبحث عن اعراضه الذاتية فقد يكون موضوعا لعلم  
و عن بعض الآخر فقد يكون موضوعا لعلم آخر كجسم الفلك فان الطبيعي  
ينظر فيه من حيث بعض يتحرك و يسكن فيكون موضوعا للعلم الطبيعي  
و صاحب الهيئة ينظر فيه من حيث الشكل و المقدار فيكون موضوعا للعلم الهيئة  
فلو جعلنا موضوع كل منهما جسم الفلك مطلقا لم يتمايز العلمان اما اذا اعتبر  
الحيثيتان المذكورتان في الموضوع حصل الامتياز بينهما فاذن يجب ان يقول  
القيد و المقيد داخل في الموضوع و المجموع موضوع او يقول موضوع  
كل علم هو الذي يبحث فيه عن اعراضه الذاتية لا مطلقا بل من حيث انه  
محل لتلك الاعراض فيطابق الموضوع المذكور في الامثلة ( قوله واحد

الضميرين راجع الخ (يعنى سواء كان الاول او الثانى راجع الى ما الموصولة  
والضمير الآخر الى الشئ وعلى كلا التقديرين معنى لما هو لذاته مثلا لو قلنا  
ان الضمير الاول راجع الى ما الموصولة والضمير الثانى الى الشئ كان التقدير  
هكذا الذى يلحق الشئ لامر ذلك الامر هو ذلك الشئ والامر الذى هو  
نفس ذلك الشئ ذاته وان كان بالعكس من ذلك بان يرجع الضمير الاول الى  
الشئ والثانى الى ما الموصول كان التقدير الذى يلحق الشئ لامر ذلك  
الشئ هو ذلك الامر واصلم ان ما يلحق الشئ لذاته قد يكون مقتضى  
الذات كالحركة للنار وقد لا يكون بل لا يكون لبوته للعروض واسطة  
كادراك الامور الغريبة الثابت للانسان والمراد هنا الثانى ( قال كالتعجب  
اللاحق لذات الانسان آه ) التعجب يعرف بانه حالة يغشى الانسان عند ادراك  
الامور الغريبة فينه وبين الانسان واسطة واحدة وهى الادراك ويلزم  
الضحك التعجب فينه وبين الانسان واسطتان التعجب والادراك فعلى هذا  
لا يناسب المثال لان التعجب ح ليس من الامور التى يلحق لذاته بل يلحق  
بواسطة الادراك وبعضهم يعرف التعجب بنفس ادراك الامور الغريبة  
لابلحالة المذكورة فمح يصلح للمال والحق انها هى الحالة المذكورة فتأمل  
قبل ان كان بمعنى ادراك الامور الغريبة فهو العارض للانسان بواسطة  
جزئه اى الناطق والاحساس وكانه لذلك جعل السيد السند فى حواشى  
المطالع تمثيل العارض لذاته بالتعجب من قبيل التساخ ( قوله فان قلت  
العارض للشيء آه ) العارض يطلق على مقابل الجوهر وهو ما يقوم بغيره وعلى  
الحصول على الشئ الخارج منه والمراد من الاعراض الذاتية المأخوذة  
فى تعريف الموضوع العارض بمعنى الثانى لكونه محمولا فى المثال والتثيل  
يقضى ان يكون مازنا باعتبار المعنى الاول لان التعجب لا يعمل على الانسان  
بهو هو بل يقوم به وحاصل الجواب تسليم كون المراد العارض بمعنى الثانى  
وحل التمثيل على مسامحات القوم حيث عبروا عن المشتقات المحمولة بمبدأ  
الاشتقاق مسامحة وباعتبار المجاز ( قوله محمولا عليه خارجا آه ) لكونها محمولا  
فى المسئلة ومسئلة العلم نظرية والحصول فى القضية النظرية لا بد وان يكون  
خارجا اذ الذاتى لا يثبت لذات بعلة لالذاته ولاننى آخر وكذا الذاتى بعد  
العلم بكونه ذاتيا حله على الذات بيهى لا يعد مثل هذا من مسئلة العلم ( قوله  
واعلم ان العوارض آه ) لعرض الاولى اللاحق بالشئ لما هو ما يمت لشيء

ولم يثبت للآخر ولا يثبت للآخر الا وقد ثبت له ومعناه انه عارض لذلك  
 الشيء حقيقة وليس عارضا لغيره كذلك بل لو عارض لغيره لكان ذلك بتوسط  
 عروضه للشيء لا على ان هناك عروضين بل عروضه واحد منسوب الى  
 الشيء اولا وبالذات والى الغير ثانيا وبالعرض كالشيء للحيوان والانسان  
 فانه عارض لهما عروضاً واحداً الا انه للحيوان لذاته وللانسان بتوسطه  
 فقد علم ان الواسطة المنفية في العرض اولى اللاحق للشيء لما هو هو والواسطة  
 في الثبوت وقد جعل بعضهم الوسط على ما عرفه الشيخ ما يقرن بقولنا  
 لانه حين يقال لانه كذا فنشأت منه الواسطة هي الدليل فلما ثبتت في الاعراض  
 الذاتية لم يكن اثباتها للموضوع من المسائل التي تطلب بالبرهان ضرورة  
 ان الذي بلا وسط بذلك المعنى بين الثبوت والفاضل المحشى اراد دفع هذه  
 الشبهة بقوله واعلم ان العوارض الخ وحاصل الدفع ان هذا الشبهة مبنية  
 على عدم الفرق بين الوسط في التصديق وبين الواسطة في الثبوت اذ فرق  
 بين المقدمة الاولى وبين مقدمة محمولها عرض اولى لان المقدمة  
 الاولى ما لا يحتاج الى ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق  
 واما الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج الى الواسطة في التصديق مع انه لا واسطة  
 في الثبوت في نفس الامر ( قوله واسطة في ثبوتها لها الخ ) قال قدس سره  
 في حاشية المطالع ثم ان المعتبر في العرض الاولى هو انتفاء الواسطة في العروض  
 وهي التي يكون معروضة لذلك العارض دون الواسطة في الثبوت التي هي  
 اهم يشهد بذلك انهم صرحوا بان السطح من الاعراض الاولى للجسم  
 التعليمي مع ان ثبوته له بواسطة انتهاه وانقطاعه وكذلك الخط للسطح  
 وصرحوا بان الالوان ثابتة لسطوح اولا وبالذات مع ان هذه الاعراض  
 قد فاضت على محالها من المبدء القياص اتى وقد علم من هذا ان العارض  
 في الواسطة في العروض يعرض الواسطة وذا الواسطة وفي الواسطة  
 في الثبوت قد يعرضها معا وقد لا يعرض الواسطة فيثبت بينهما العموم  
 والخصوص المطلق وقد علم ان ليست النار ولا ماستها واسطة في عروض  
 الحرارة للماء وان كانت واسطة في ثبوتها لانهما ليستا معروضين للحرارة  
 بل الحرارة مازدة للجسم العنصري عروضاً اولياً فكون عروضها للماء  
 والنار بتوسط الجزء الاعم واما ان التصور النارية يقتضي الحرارة في جسمها  
 وان الصورة المائية يقتضي البرودة فلا اعتبار له هناك اذ الكلام في عروض



المعارض لمعارضاتها انه هل هناك واسطة في ذلك المعارض اولا لكن  
 ذلك الفاضل ذكرنا انتفاء الواسطة في الثبوت لتعلق فرض التفرقة  
 بين الواسطة في الثبوت وبين الواسطة في التصديق لذكرها والا فلما ذكرنا  
 الواسطة في المعارض البتة والالم يتحقق مرض ذاتي اصلا فتأمل ( قال  
 كالحركة بالارادة الخ ) قيل اي المتحركة بالارادة بالقوة وعده من الاعراض  
 بناء على ان الحساس والتحرك بالارادة لا يجوز ان يكون فصلين للحيوان  
 اذا ماهية الحقيقية لا يكون لها فصلان في مرتبة واحدة فهما لازمان للفصل  
 اقيما مقامه لجهالة هذا وبهذا يندفع ان الحركة بالارادة فصل الحيوان  
 وبهذا يكون فصلا بعيدا للانسان فلا يكون من الاعراض ( قوله وليست  
 بصحيفة آه ) لان الاعراض التي بم الموجودات خارجة عن ان يفيد الموضوع  
 اثرا من الآثار المطلوبة له اي عرض من الاعراض المطلوبة للموضوع  
 لان العرض الذي يطلب حله على الموضوع هو العرض الذي يحصل  
 من حله على موضوع العلم وانواعه او اعراضه الذاتية او انواعها قضية  
 مختصة بذلك العلم ليكون مسئلة منه فيمتاز مسأله عن غيره فهو العرض الذي  
 لا يوجد الا في الموضوع والعرض اللاحق للجزء الاعم يكون اعم من الموضوع  
 و يوجد خارجا عن الموضوع فاذا كان اعم يكون محمولا لغير الموضوع  
 تحقبا لعمومه فلا يكون مسائل العلوم متميزة عن غيرها وكذلك العرض  
 الذي يعرض للموضوع بواسطة الامر الاخص او المبين لا يبحث عنه  
 في العلوم والتقدم لتحقيق ذلك مقدمة وهي ان العلوم قد يكون مرتبة  
 كما اذا اخذنا الموجود مطلقا ونبحث عن الاعراض اللاحقة له من حيث  
 انه موجود فهو العلم الالهي ثم اخذنا قسما من الموجود اعني الجسم الطبيعي  
 وبحثنا عن احوال العارضة له من حيث الحركة والسكون فهو العلم الطبيعي  
 ثم اخذنا قسما من الجسم الطبيعي اعني الانسان وبحثنا عن اعراضه  
 الذاتية له من جهة ما يصح ويحول عن الصحة وهو علم الطب فالعلم الالهي  
 هو العلم الاهلي والطبيعي هو العلم الاوسط وعلم الطب هو العلم الادنى فهذه  
 العلوم مرتبة على هذا النوال واذا عرفت هذا فقول لا يجوز في العلم عن  
 الاعراض الغريبة وهي الاعراض التي تعرض للموضوع اما لامر اعم  
 او لامر اخص او لامر مابين ما الاعراض العارضة لامر اعم فلانه لو بحث  
 في العلم عنها لوجب البحث من علم الطب مثلا عن الاحوال العارضة للانسان

من حيث انه موجود او من حيث انه معتبر فيكون المسائل الطبيعية والالهية  
 مبصوثة عنها في علم الطب فلا يتميز العلم الأدنى من العلم الأعلى ويختلط العلمان  
 واما الاعراض العارضة للامر الاخص فلانه لو بحث في العلم الالهي عن  
 الاحوال العارضة للموجود ومن حيث انه جسم طبيعي او من حيث انه انسان  
 لكان جميع المسائل الطبيعية والطبية مبصوثة عنها في العلم الالهي فلا  
 يتميز العلم الأعلى من العلم الأدنى بل يختلط العلمان واما الاعراض العارضة  
 للوضوع لامر مبين فلانه لو بحث في العلم عن اعراض موضوعه العارضة  
 لامر مبين لكان مسائل العلم المبين مبصوثة عنها في العلم فيختلط العلوم  
 المتباينة فقد ظهر انه لا يبحث في العلوم الا عن الاعراض التي تلحق لموضوعها  
 لما هو هو او لامر مساو وهذه قاعدة جلية ( قوله او لما يساويه الخ ) الظ  
 من المساواة بحسب الحمل كالضاحك اللاحق للانسان بواسطة الناطق  
 لكن يخرج العرض اللاحق للجسم بواسطة السطح كالألوان والاشكال  
 مع انه من العوارض اللاحقة لما يساويه كما حققه قدس سره في حواشي  
 شرح المطالع فيجعل التساوي على التساوي بحسب الوجود والتحقيق  
 حاصله التلازم بحسب التحقيق ( قوله فاما ان يكون عروضه لذاته الخ )  
 معنى لذاته سلب الواسطة لا بمعنى ما يكون منشأ العروض الذات فلانا  
 لما فتشنا العلوم وجعلنا الاعراض المبصوثة عنها في تلك العلوم لانجدها  
 يقتضيها ذوات موضوعاتها فان الالهى يبحث عن الوجود والقدم والحدوث  
 ولا شك ان الموجودات غير واجب الوجود لا يقتضي عروض وجوداتها  
 فلو اعتبر في الاعراض الذاتية اقتضاء ذات الموضوع عروضها لم يكن البحث  
 عن وجود العقول والنفوس والهوى والصورة الى غير ذلك من المطالب  
 العلية في الالهية من مسائلها وكذا الفقه يبحث عن حل الافعال وحرمتها  
 ووجوبها ونسبها وهي لا يقتضي شيئا من الاحكام والاوجب القول بالحسن  
 واقبح العقليين وكذلك النحو يبحث عن الاعراب والبناء مع ان الكلمات  
 ليست مقتضية اياها وعلى هذا غير من العلوم ( قال فالثلاثة الاولى آه ) مثال  
 العرض الاولى كالشيء الحيوان فانه كان له ولم يكن لغيره وان كان له يكون  
 بسببه مثال العرض الذي يعرض الشيء بواسطة الغير المبين الداخلة الامر  
 كالشيء للانسان بسبب انه الحيوان او لا وبسببه واسطته للانسان وهذا  
 بناء على ان الشيء اذا كان مازدا للعام مع قطع النظر عن الخاص يكون

عروضه قعام اولا وللخاص ثانيا لكن عروضه للانسان ليس عروضاً آخر  
 في نفس الامر بل عروضه للحيوان هو بعينه عروضه للانسان مثال العرض  
 الذي يلحق الشيء بواسطة الغير المبين الداخل المتساوي كالتكلم فانه يعرض  
 للانسان بسبب كونه ناطقاً مثال العرض الذي يلحق الشيء بواسطة الغير  
 المبين الاخص كالضحك فانه يعرض للحيوان لالذاته بل لعروضه للانسان  
 وعروضه للحيوان في نفس الامر هو بعينه عروضه للانسان ( قال لاستنادها  
 الى ذات آه ) يعني من الاستناد الاختصاص بالذات والشمول بافراده اولا  
 كما في المعارض الذات اوتائياً كما في المعارض الجزاء والمتساوي والمختص  
 بالشيء مستند اليه بخلاف الثلاثة السابقة اما المعارض بواسطة الاعم الخارج  
 فظ انه لا اختصاص واما المعارض بواسطة الامر المبين لمفارقة لا يوجب  
 الاختصاص لجواز توسطه لعروض ذلك المعارض الى شيء آخر واما  
 المعارض بواسطة الامر الاخص وان وجد الاختصاص لا يوجد فيه الشمول  
 الى الافراد ( قال فلان الجزء داخل في الذات آه ) يظهر من هذا ان المراد  
 من الذات الماهية دون ما يقابل العرض سواء كانت الماهية قائمة بذاتها  
 او لاقتأمل ( قال مستند الى الذات في الجملة آه ) يعني اذا كان الجزء مساوياً  
 يستند الى الذات ما يستند الى ذلك الجزء بخلاف الجزء اعم وقيل بواسطة  
 مقومة وان لم يكن باعتبار مستندا اليه بل الامر بالعكس بخلاف الخارج  
 المتساوي فانه مستند اليه لكونه مارضاه مساوياً به ( قال فلان المتساوي يكون  
 آه ) لان المتساوي للذات وان تغير مفهومها متعدي بالذات وجود الزوم الجمل  
 مواطاة فيكون المتساوي مارضاه الذات معروضه له والمعارض مستند بالمعارض  
 بالضرورة وما يستند الى المعارض يستند بالمعارض فيلزم استناد المعارض  
 لامر مساوياً للذات لكن بالواسطة وهذا القدر من المناسبة يكفي في النسبة  
 والتسمية ( قال كالحركة للابيض آه ) ان قيل ان اراد انه خارج عن مفهوم  
 الابيض فسلم لكن الحركة لا تلحق لمفهوم الابيض بل لافراد وان اراد به  
 خارج عما صدق عليه الابيض فم لان الابيض لا يكون الا في الجسم قلت  
 ان مفهوم الابيض شيء له البياض واما كونه جسماً او غيره فمخرج عن ماهيته  
 والمعتبر في العروض وان كان الذات لكن الغرابة والذاتية في الاعراض  
 بالنسبة الى مفهوم الذات وهذا الخارج اعم مطلقاً وقد يكون اعم من وجه  
 كالانسان الذي هو واسطة في لحوق الضحك للابيض ( قال بواسطة انه

انسان آه) لان الانسان مركب من الحيوان وغيره والمركب من الشيء وغيره خارج عن الشيء بالضرورة ولا محذور في كون الضحك مارضاً للانسان بواسطة التجه وبواسطة الانسان كان مارضاً للحيوان (قال الش بسبب النار آه) النار ليست سبباً بنفسها لحرارة الماء بل السبب بماسستها يقال اذا كان حماس النار سبباً قالار بطريق الاولى قال الفاضل الحشى قدس سره في حاشية المطالع ومن الذين ان ليست النار ولا ماسستها واسطة في عروض الحرارة للماء وان كانت واسطة في ثبوتها له فلا يكون المثال المذكور للبيان مندرجاً في الاعراض التي اعتبر فيها الواسطة في العروض بل الحرارة مارضة للجسم العنصرى عروضاً اولياً فيكون عروضاً للماء والنار بتوسط الجزء الاعم فالتال المطابق للقمم السادس هو الابيض المحمول على الجسم بتوسط حله على السطح المبين له (قال يسمى اعراضاً غريبة آه) خبر لقوله والثلاثة الاخيرة يمكن ان يقال قد بحثت عن الالوان في العلم الذى موضوعه الجسم الطبيعى مع انها مارضة له بواسطة مبانة له كالسطح والجسم التعليمى مثلاً فكيف يعد العارض بتوسط المبين عرضاً غريباً فنقول ان مثل هذه الاعراض وان كانت مارضة بواسطة المبين بحسب الحمل لكانها مارضة بواسطة المساوى بحسب الوجود والمراد بالامر المساوى مطلق المساواة سواء كان فى الصدق او فى الوجود فان المبين اذا قام بالموضوع مساوياً له فى الوجود ووجدله عارضاً قد عرض له حقيقة لكنه يوصف به الموضوع كان ذلك العارض من الاحوال المطلوبة فى ذلك العلم وكذلك يمكن ان يقال انه يبحث فى العلوم عن الاعراض التى تلحق موضوع العلم بواسطة امر اخص كما يبحث فى الطبيعى عن الاعراض المخصوصة بالفلك والعناصر النباتات والحيوان والجماد مثلاً يبحث ان فيه الارض متحركة الى المركز طبعاً ولا شك ان هذا التحرك لا يلحق الجسم الذى هو موضوع الطبيعى من حيث انه جسم بل يعرضه بسبب انه عنصر تقبل وكذا يبحث فى الهندسة من الاحوال المخصوصة بالخط والسطح ولا شك انه لا يلحق المقدار الذى هو موضوع صناعة الهندسة من حيث انه مقدار مطلق بل من حيث انه مقدار خاص خط او سطح او حجم وكذا فى جميع العلوم فالقول بالعرض الذى يلحق الموضوع بواسطة امر اخص منه عرض غريب لا يبحث عنه ليس كما ينبغي وانا اقول انه لانم انه يبحث فى علم الطبيعى ان الارض

متحركة الى المركز طبعاً بل يقال فيه الجسم اما ان لا يكون له حركة اسه  
او يكون له حركة من المركز او الى المركز فالحصل في احد هذه الامور هو  
يلحق الجسم لذاته لا لامر اخص وكذلك في سائر العلوم الاعراض الذاتية  
قد تكون مختصة بانواع الموضوع لكن بعد مع ما يقابله او بالرجوع من الاعراض  
الذاتية ( قوله ان الثلاثة الاول الخ ) الغرض بان وجه التسمية وصحة النسبة  
في الاعراض الذاتية وعدم هذا الوجه في الاعراض الغريبة ووجود  
مرجح التسمية بالغربة والاستناد الى الذات يكفي في النسبة والتسمية بالذاتية  
وهذا الاستناد ليس في الاعراض الغريبة بل ضد الاستناد وهو الغربة  
فمعنى الاستناد كون الذات بحيث يكون الاعراض الذاتية انما مطلوبة  
منه كالاتصال بالنسبة الى المعلومات التصويرية والمعلومات التصديقية  
والاعراب والبناء بالنسبة الى الكلمة وهذه الكيفية لا يوجد في الاعراض  
الغريبة بالنسبة الى الموضوع فيكون الاعراض الذاتية قريبة تامة ونسبة  
قوية الى الذات فتسبب اليه بخلاف الاعراض الغريبة ( قوله وان كانت  
خارضة الخ ) يشير به الى ان وجه التسمية والنسبة ليس العروض للذات  
والالوجد في الاعراض الغريبة ايضا والط ان وجه التسمية باعتبار الذاتية  
والغريبة لا اعتبار العرضية اذ العرضية قدر مشترك بينهما والعروض الى ذات  
الموضوع يصح اطلاق الاعراض لا القيدن المذكورين فلا بد من وجه آخر  
وهو الاستناد في الاول والغربة في الثاني ( قال والعلوم لا يثبت آه ) والخصر  
بالنسبة الى الاعراض الغريبة واليثبت عن الاعراض الذاتية للموضوعات  
يكون بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة ويثبت له ماهو عرض  
ذاتي له كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم فله شكل طبيعي او بان يجعل  
نوعه موضوع المسئلة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالحيو ان في قولهم  
كل حيوان فله قوة المشي والفلك في قولهم كل فلك لا يقبل الحرق والالتيام  
او يثبت له ما يعرضه لامر اعتمد بشرط ان لا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم  
كقول النحاة الاسم معرب والحرف مبني او بان يجعل عرضه الذاتي  
او نوعه موضوع المسئلة ويثبت له العرض الذاتي له او ما يلحقه لامر  
اعم بالتشريط المذكور مثل كل متحرك بحركتين مستقيمتين لابد وان  
يسكن بينهما هذا تفصيل اليثبت عن الاعراض الذاتية اذ ما في علم  
الا وقد يوجد فيه مثل ذلك كما يظهر لمن تتبع ( قال اشار الى الاعراض الذاتية

( الخ ) هذا تعليل لعلية العلة بناء على ان انحصار البحث عن العوارض الذاتية يقتضى رفع احتمال كون تلك الاعراض غريبة احتمالا قريبا او بعيدا فان قيد بالذاتية وان رفع احتمال القريب لم يرفع الاحتمال البعيد لجواز المجاز وان اقيم الحدم مقام الحدود يرفع كلا الاحتمالين فيصح عطف قوله واقامة على اشارة فتأمل ولا تلتفت الى تحير الناصرين ( قوله وذلك الخ ) اثبات لانحصار البحث الى الاعراض الذاتية لاشتمال الحصر الثبوت والنفي اتى بالمقدمتين قوله والاعراض الذاتية ناظر الى الثبوت قوله واما الاعراض القريبة الخ ناظر الى النفي ( قوله والاعراض الذاتية الخ ) وبيان كون الاعراض الذاتية احواله في الحقيقة ان كل شئ له استعداد مخصوص به فهو بذلك الاستعداد طالب لآثار واعراض معينة هي السمة بالآثار المطلوبة اولاشك انها مخصوصة به لاعامة شاملة له ولغيره ولا خاصة منه والمبحوث عنه في العلم هو الآثار المطلوبة التي هي منشأها استعداد مخصوص بالموضوع فيكون احواله في الحقيقة يعنى احواله التي يوجد فيه ولا يوجد في غيره ولا يكون وجودها فيه بتوسط نوع مندرج تحته فان ما يوجد في غيره لا يكون من احواله حقيقة اى في نفس الامر بل هو من احوال ما هو اهم منه والذي يوجد فيه فقط لكنه لا يستعد لعروضه مالم يصرنوعا مخصوصا من انواعه كان من احوال ذلك النوع لامن احواله الحقيقية فحق هذين الحالين ان يثبت عنهما في علمين موضوعيهما الاعم والاخص فقد علم من هذا ان معنى الحقيقة هو نفس الامر لا ما يقابل الظاهر ولا ما يقابل المجاز واما القول بان الاعراض الغريبة ايضا احواله في نفس الامر فليس بتى اذا الاعراض الغريبة وان صح حملها اذالو حظ وسائطها باستقلال الوجود من وجود ذلك العروض لم يبق تلك الاعراض في ذلك العروض والاعراض في نفس الامر ليس كذلك فتأمل ( قال فقول موضوع المنطق الخ ) اعلم انه مهد مقدمة اولام فرع عليه موضوع المنطق ردا لما سبق الى بعض الاوهام ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث تدل على المعانى وذلك لانهم لما رأوا ان المنطق يقال فيه ان الحيوان الناطق مثلا قول شارح والجزء الاول جنس والنساق فصل وكذا التعبيرات في اللمجة فطنوا ان هذه الاسماء كلها بازاء الالفاظ فذهبوا الى انها موضوعة وليس كذلك لان نظر المنطق ليس الا في المعانى العقولة ورعاية جانب اللفظ

اتماهى بالعرض قال الشارح فى تشرح المقاصد وذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه العقولات الثانية لان حيث انها ماهى فى انفسها ولان حيث انها موجودة فى الذهن فان ذلك وظيفة فلسفية بل من حيث انها توصل الى المجهولات او يكون لها نفع فى الايصال اما تصوير العقولات الثانية فهو ان الوجود على نحوين فى الخارج وفى الذهن وكان الاشياء اذا كانت موجودة فى الخارج يعرض لها فى الوجود الخارجى عوارض مثل السواد والبياض والحركة والسكون كذلك اذا تمتثلت فى العقل عرضت لها من حيث هى ممثلة فى العقل عوارض لا يحاذى بها امر فى الخارج كالكلية والجزئية فهى المعماة بالعقولات الثانية لانها فى المرتبة الثانية من التعقل لان المنطق يبحث الخ لما ثبت من التعميد قضية كلية وهى كل ما يبحث فى العلم عن اعراضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيستدل على كون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق بسهولة الحصول ضم الصغرى الى تلك القضية هكذا معلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق لانها ما يبحث عنه المنطق عن اعراضها الذاتية وكل ما يبحث فى العلم عن اعراضه الذاتية هو موضوع العلم وهو المنطق فينتج المط والمقدمات والنتيجة كلها مذكورة ( قوله ليس المراد انها الخ ) ان المص والشارح اطلقا المعلومات فيحتمل اجرائها على اطلاقها ادليس علوما مشتركة فى هذا الموضوع حتى يتميز بالقيد والحيتية ويحتمل ان يقيد بقرينة سياق كلاهما والمعنى جل على التقييد ليطابق الواقع اذنى الواقع لا يبحث فى المنطق عن جميع احوال المعلومات التصورية والتصديقية ولا يتعلق غرض المنطق لجميعها فعلى هذا التحقيق لا يردشى على مقدمات الدليل بناء على اضافة العوارض المفيدة للاستفراق ( قوله مقيدة الخ ) حال من ضمير المنصوب وهو اسم ان وفى ان معنى الفعل فيصح وقوع الحال منه يمكن ان يقال ان فائدة هذا التقييد بيان اشتراك الموضوعات المتعددة اذ لا بد من ان يكون موضوع العلم شيئا واحدا او اشياء متعددة مناسبة فى امر واحد ذاتى او عرضى معتد به فبح يكون المعلومات التصورية والتصديقية مشتركة فى صحة الايصال لافى نفس الايصال على ما افاده المحقق قدس سره لان الايصال وما يتوقف عليه اعراض ذاتية للموضوع يبحث عنها فى المنطق فلو كانت تلك المعلومات مقيدة بالايصال نفسه لامتنع كون الايصال مجعوما عنه فى هذا العلم لانه

ح يكون قيدا للوضوع وما هو قيده داخل فيه او في حكمه وهو في لزوم كونه مسلما في ذلك كالوضوع اذ لابد في كل علم من كون موضوعه مسلما لثبوت فيه بخلاف صحة الاتصال فانها قيده وليست بمصوتا عنها فيه ومعنى صحة الاتصال كون البحث عن المعلومات بحيث لوروعى والتفت اليه لا يمكن الاتصال الى ما نظري واما الاتصال بالفعل فليس بلام ( قوله وذلك لان المنطق آه ) بيان كون المراد انها موضوع متقدمة بصحة الاتصال لا المطلق لوقوع البحث كذلك في الواقع لكن الوقوع في نفس الامر لا يستلزم مطابقة البيان اجمالا لما في نفس الامر لجواز الخطأ في البيان اجمالا والاولى ان يسوق القرينة الى الارادة من السياق والسباق والقرينة اما اشتها حذف الخبيثة في مثل هذا المقام واما حل اللام في المعلومات على العهد او سياق كلام المص فتأمل ( قوله وهي الاتصال وما يتوقف الخ ) لا يقال لامسئلة في المنطق محمولها الاتصال البعيد او الابد فلا يكون عرضا ذاتيا يبحث عنه فيه لانا نقول المنطق يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات لكن لما تعذر تعداد تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الاتصال عبر عنها به على سبيل الاجمال قطعاً لتطويل اللزم من التفصيل واما الاتصال القريب فواقع كما يقال ان الموجبتين الكليتين في الشكل الاول ينتج موجبة كلية والمحمول في هذه المسئلة ينتج ومعناه يوصل الى الموجبة الكلية وهكذا في قولنا الحد مستلزم للمحدود اى موصل له فوجد مسئلة محمولها الاتصال القريب واما الاتصال البعيد والابد فلا يوجد مسئلة يكون شيء منها محمولا فيها ( قوله بل يبحث عن احوالها باعتبار آه ) لا يقال اذا كان موضوع المنطق هذه المعلومات بهذه الخبيثة كان المجموع موضوعا له فلا بد لهذا المجموع من عرض ذاتي حتى يبحث المنطق عنه ولا عرض ذاتي بهذا المجموع يبحث المنطق عنه لانا نقول ليس المجموع موضوعا له بل موضوعه التصورات والتصديقات من حيث انه محل لهذه الخبيثة لا بان يكون المجموع موضوعا فانها محل وحال والموضوع هو المحل لا المركب منهما وان كان الحال معه كقولنا القول الشارح موصل الى ما تصوري فالخبيثة جزء لهذه القضية لانها محمول والمحمول جزء القضية وحارج عن الموضوع ( قوله ككونها موجودة الخ ) اى كونهما من الامور الحقيقة الباتة في الذهن وفي نفس الامر ومن الامور



الاعتبارية الغير الموجودة في نفس الامر او من الوهميات الصرفة كانياب  
 الاغوال وتصورات المحالات ومعنى كونها مطابقة لماهية الاشياء وعدم  
 مطابقته يحتمل ان يكون باعتبار الصدق والكذب اذا لصورة الحاصلة مطابق  
 لذى الصورة في الصدق وغير مطابق في الكذب وان يكون باعتبار ان  
 المعلومات الذهنية كالموجودات الخارجية في الاحكام الثابتة في ظهور  
 الآثار والاحكام وان يكون باعتبار ان الحاصل في العقل هو شبح مخالف  
 لماهية الاشياء او هو عين ماهية الاشياء ففي الاحتمال الاول يرد ان المنطق  
 يبحث عن المعلومات باعتبار الصدق والكذب حتى يجعل من مبادئ البرهان  
 من مبادئ المغالطة واما في الاحتمالين الآخرين فلا يكون البحث بهذا الاعتبار  
 من مسائل المنطق بل هو وظيفة الفلسفة الالهية الباحنة عن احوال  
 الموجود مطلقا من حيث هو هو ( قوله فلا يبحث المنطق الخ ) اما البحث  
 باعتبار وجوده وعدم وجوده فليس من وظيفة المنطق لان تصديق وجوده  
 لزم ان يكون مسلم الثبوت مبرهنا في علم آخر والازم الدور واما غيره من غير  
 حشية الاتصال لا يحصل العصمة عن الخطأ في الافكار مع ان غرض  
 المنطق العصمة ( قوله فموضوع المنطق مقيدة آء ) تقرير على قوله لان  
 المنطق ونتيجته وبها يحصل القرينة للمراد ودفع بقوله لا بنفس الاتصال  
 ما يقال ان الموضوع وقيد الموضوع لابد من ان يكون مسلم الثبوت في العلم  
 المط والدفع يحصل ايضا بان يقال ان قيد الموضوع هو الاتصال المطلق  
 والمجموع عنه هو الاتصال المتخصص كما قرره في حواشيه لترجح اللطاع  
 فان قيل صحة الاتصال بمعنى الاستعداد الى الاتصال يوجد في جميع المعارف  
 والحجج الواقعة في المنطق وسائر العلوم بل في جميع المعلومات التي من شأنها  
 الاتصال فيلزم ان يبحث في المنطق عن جميع المذكورات مع انه ليس كذلك  
 وان ارادوا بالمعلومات التصورية والتصديقية مفهوماتها يلزم ان لا يكون  
 المنطق باحنا عن الاعراض الذاتية لهما لان محمولات مسائله لا تلحقهما  
 من حيث هما بل لمرأخص فان الانقسام الى الجنس والفصل لا يعرض  
 المعلوم التصوري الا من حيث انه ذاتي والاتصال الى الحقيقة المعرفة لا يلحقه  
 الا لانه حدو كذلك الانعكاس الى السالبة الضرورية لا يعرض المعلوم التصديقي  
 الا لانه سالبة ضرورية وانتاج المطالب الاربعة لا يلحقه الا من حيث انه  
 مرتب على هيئة الشكل الاول الى غير ذلك قلت المراد من المعلومات

التصورية والتصديقية ماصدقت هي عليه من حيث انها يصح بها الايصال الى تصور ما او تصديق ما لا الى تصور مخصوص والحدود والجمع المستعملة في العلوم لا دخل لخصوصياتها في الايصال الى مطلق التصور والتصديق بل انما توصل اليه من حيث انها حدود وجمع اطلاقا واجالا وهي بهذه الخبيثة موضوع المنطق ويبحث عن احوالها ( قال لانها يبحث عنها آه ) هذا لاثبات الصغرى حاصله ان المنطق يبحث من حيث انها توصل الى مجهول تصوري او مجهول تصديقي وكذلك يبحث عنها من حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور والموصل الى التصديق قريبا كان او بعيدا واذا كان كذا كان المبحوث عنه موضوعا والخبيثات احوالا ثابتة له وتلك الخبيثات الايصال الى المجهولات والاحوال التي يتوقف عليها الايصال وهذا الايصال والاحوال المذكورة عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذاتها فيلزم ان يكون المنطق باحنا عن الاعراض الذاتية لها \* واعلم ان البحث ههنا بمعنى الحمل ومدخول عن قديكون محمولا وقديكون موضوعا في المسئلة وهذا الموضوع فالضمير راجع الى المعلومات التصورية والتصديقية قوله ومن حيث بيان البحث يعني يكون الايصال محمولا يدل على هذا قوله كما يبحث عن الجنس وكما يبحث عن القضايا وقوله وبالجملة المنطق يبحث عن احوال المعلومات التي هي اما ايصال الخ ومن ذهب الى ان ضمير عنها راجع الى الاعراض بحذف المضاف فقد سهى سهوا وبني عليه التوجيهات الفاسدة اسنمها حل القيد الخبيثة على التعليل فيلزم ان يكون الايصال خارجا من الاعراض الذاتية مع بطلانه في نفس الامر فيسد غرض الشارح من هذا البيان فتأمل سائر المقاسد ( قوله احوال المعلومات التصورية ثلاثة اقسام الخ ) لان للمعلومات التصورية المبحوث عنها في المطلق ايصال قريب وايصال بعيد وايصال ابعد لانها يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور مجهول ايصالا قريبا اى بلا واسطة ضخمة كالحد والرسم وايصالا بعيدا ككونها كلية وجزئية وذاتية وغرضية وجنسا وفصلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور مالم ينضم اليه آخر كانضمام الجنس للفصل والعرض العام للمخاصة وغير ذلك ويبحث عنها من حيث انها توصل الى التصديق ايصالا ابعد اى متوقفا على اعتبار ضخمة بعد اخرى فعلى هذا يكون اقسام الاعراض الذاتية ثلاثة الايصال وما يتوقف عليه بعيدا او ابعد كالكلية والجزئية والموضوعية

والمحمولية فان قيل ان التصديق لا يكتسب من التصور فكيف هذا الحال  
قلنا فذلك باعتبار الاتصال القريب والبعيد دون الابد والقدم والتسالي  
في الاتصال كالموضوع والمحمول فانهما لما لم يكونا قضيتين بالفعل كان  
الادراك المتعلق بهما تصورا في الحقيقة الا ان بعضهم اعتبر الظاهر فدهما  
تصديقا وجههما مع القضية فعلى هذا كان الاولى به ان يعتبر الاتصال  
الابعد في التصديقات بالقياس الى التصديق فلذلك اعتبر الفاضل المحتسب  
الظاهر فجعل كون المعلومات مقدما وتاليا من احوال المعلوم التصديق  
وجعل كون المعلومات موضوعات ومحولات من احوال المعلوم التصورى  
فتأمل ( قوله توقفا قريبا آه ) اى بلا واسطة بين الاتصال وبين هذه الحال  
لكن المعلوم بهذه الحال موصل بعيد ( قوله كلية وجزئية وعرضية آه ) كون  
هذه الامور من الاعراض الداتية ان الكلية عارضة لما هو هو لبعض الامور  
المتصورة واذ تصورنا الناطق عرض له الذاتية بواسطة ما يساويه اعنى  
كونه جزءا لماهية الانسان والعصلية بواسطة كونه جزءا مختصا بها واذ تصورنا  
الحيوان عرض له الجنسية بواسطة كونه جزءا غير مختص واذ تصورنا الضاحك  
عرض له العرسية باعتبار كونه خارجا عن ماهية الانسان والخاصة باعتبار  
اختصاصه لافراد الانسان واذ تصورنا الماسى عرض له الكون عرضا عاما  
بواسطة عدم اختصاصه بافراد الانسان ( قوله فان الموصل الى التصور آه )  
يعنى التعريفات يتركب من ماصدق عليه هذه الامور بناء على التحقيق وهو  
لزوم التركيب في التعريفات ومن جوز الافراد فيها فدخل الاتصال بالفصل  
وحده والخاصة وحده في القسم الاول ( قوله بلا واسطة الخ ) لكون ماصدق  
عليه هذه الامور يكون جزءا للموصل الى التصور بلا واسطة وجهة التوقف هي  
الجزئية واما كونه ذاتيا وعرضيا وجنسا وعرضا عاما ليس جهة توقف الاتصال  
نفسه بل الاتصال بالكس او بالوجه يتوقف عليه فلا يثبت به الواسطة بين  
الاتصال المطلق وبين هذه الاحوال فلا يضر عروض الداتية بواسطة الجزئية  
( قوله وذكر الجزئية ههنا الخ ) لان الجزئية الحقيقية لا اتصال له كما لا اتصال اليه  
وقيل له اتصال ابعد بالنسبة الى التصديق قلت هذا الاتصال ليس من حيائه  
جزء بل من حيائه موضوع وايضا الاتصال المذكور بالنسبة الى الاتصال  
بالتصور ( قوله واثما ما يتوقف عليه الاتصال الخ ) لان ماصدق عليه  
الموصل الى التصديق يتركب من القصايا المركبة من الموضوع والمحمول

فلا يصلح يتوقف على معرفة هذه الاحوال بواسطة توقف معرفة القضايا  
 فان قيل لم لم يعتبر في الموصل الى التصور الاصل الابدع واعتبر في الموصل  
 الى التصديق حيث قال ما يتوقف عليه الاصل الى المجهول التصديق مع انه  
 يمكن ان يعتبر في الموصل الى التصور الاصل الا بعد كونه كلياً وذاتياً  
 وعرضياً والاصل البعيد كونه جنساً وفصلاً وخاصة قلت كان الموصل  
 الا بعد في الموصل الى التصور والموصل البعيد يعرض لذات واحدة فان  
 معروض الجنس الذي هو الحيوان بعينه معروض الكلي والذاتي وكذا  
 معروض الفصل هو بعينه معروض الكلي والذاتي واما الموصل الا بعد  
 في الموصل الى التصديق وهو الموضوعات والحمولات فليس معروضه بعينه  
 معروض الموصل البعيد وهو القضية وعكس القضية ونقيضها (قوله  
 واما احوال المعلومات آه) كذلك للمعلومات التصديقية ايصالاً قريباً  
 وايصالاً بعيداً وايصالاً ابعداً لانها يبحث عن التصديقات من جهة انها  
 توصل الى تصديق مجهول ايصالاً قريباً كالقياس والاستقراء والتثيل  
 او بعيداً ككونها قضية او عكس قضية او نقيض قضية فانها مالم ينضم اليها  
 ضمنية لا توصل الى التصديق ويجب عن التصديقات من حيث انها توصل  
 الى التصديق ايصالاً ابعداً ككونها مقدمات ولو الى فانها انما توصل اليه  
 اذا انضم اليه امر آخر يحصل منهما القضية ثم ينضم اليها ضمنية اخرى حتى  
 يحصل القياس الاستثنائي استقامة او خلفاً فيكون للمعلومات التصديقية ثلثة  
 اقسام من الاحوال فلا يصلح الى التصديق بالمجهول عارض للمعلوم التصديق  
 المركب من مقدمات مشتملة على شرائط مخصوصة لذاته سواء كان ذلك  
 الاصل الى يقين او ظن قوي او ضعيف وكونه قضية يلحقه لما هو هو وكذلك  
 بعض القضايا يلحقها لذاتها انها عكوس لقضايا اخرى ونقايس لها (قوله  
 وذلك في مباحث القياس آه) القياس يطلق على قدر مشترك بين جميع الادلة  
 سواء كانت مفيدة لليقين اولا وقد يطلق على الاستدلال من الكلي الى الجزئي  
 او من الجزئيات المنحصرة بين النفي والابات وبهذا المعنى يقابل الاستقراء  
 والتثيل والاستقراء هو الاستدلال من الجزئيات المستقرأة غير منحصرة  
 بين النفي والابات الى الكلي والتثيل الى الجزئي وهو القياس الفقهي  
 وهما يفيدان الظن القوي (قوله فان المقدم والتالي آه) هذا اشارة الى  
 الفرق بين اطلاق القضية حيث جعل الموضوعية والحمولية من احوال

المعلومات التصورية والمقدمية والتالية من احوال المعلومات التصديقية مع ان كل منهما يعرض لطرف القضية وطرف القضية معلوم تصوري لاحكم فيه حقيقة سواء كان حلية او شرطية مع ان الشارح جعل احوال اطراف القضية مطلقا من احوال المعلومات التصديقية كما يشعر ببارته هنا وصرح في شرح المطالع وحاصل الفرق ان اطراف القضية الشرطية وان لم يكن قضية بالفعل لكنها قضية بالقوة القريبة الى الفعل فلها عدوا من المعلومات التصديقية فجعل احوالها من احوال المعلومات التصديقية واما اطراف الحلية ليست قضية بالفعل ولا بقوة القريبة الى الفعل فعدت من المعلومات التصورية فجعل احوالها احوال المعلومات التصورية قيل ان البحث عن المعلومات التصورية لا ينحصر فيما يتوقف عليه الموصل الى التصديق توقفا بعيدا بل قد يبحث عنه من حيث يتوقف عليه الموصل الى التصديق توقفا قريبا كالبحث عن موضوع الكبرى بانه يجب ان يكون بعينه محمولا للصغرى فانه يتوقف على ذلك الاتحاد الايصال توقفا قريبا لاتوقفا بعيدا انتهى فيه بحث اما ولا لائم توقف الايصال عليه توقفا قريبا كيف ان هذا الاتحاد من شروط الشكل الاول والموقوف عليها قريبا هو المقدمات وشروطه من مبادئ بعيدة بالنسبة الى الايصال ولوسلم لا يكون هذا من مسألة المنطق بل انه لابد من تكرار الاوسط وذلك مما يتوقف عليه الصغرى والكبرى وقيل ان البحث عن العلوم التصديقية من حيث يتوقف عليه الايصال الى التصديق توقفا بعيدا لا ينحصر فيما يعد قضايا يتجاوز او مساهمة بل البحث من هذه الحنية عن العلوم التصديقية بالفعل اكثر من ان يحصى فان مقدمتي القياس من حيث انها يتركب عنهما القياس يتوقف عليهما الايصال توقفا قريبا ومن حيث يتوقف عليهما صورة القياس يتوقف عليهما الايصال توقفا بعيدا بل العلوم التصديقية على مذهب الحكم اعني الحكم مما يتوقف عليه الايصال توقفا بعيدا ابدا لانه ليس في القياس الاجزاء الجزء انتهى وفيه بحث ان الحشى قدس سره لم يدع الانحصار وان توقف القياس على المقدمة اهم من ان يكون باعتبار مادته وصورته وباعتبار مجموعهما وتوقف الايصال الى المقدمات من اى حنية كان يكون توقفا قريبا على انه ليس للمقدمتين احوال يبحث عنها في المنطق من حيث يتوقف عليها صورة القياس وتوقف صورة القياس نفسها عليها لا ينفع في نبوت

التوقف البعيد القياس الى العلوم التصديقي وكون العلوم التصديقي عند  
الحكيم الحكم بط لتصر يحتمل بان المصدق به عبارة عن القضية ( قال  
من حيث انها الخ ) متعلق يبحث والجنسية والفصلية من مبادئ  
القول الشارح وهو مركب البتة والبحث عن مبادئ يكون بحقيقة التركيب  
منها حتى يوصل المركب الى المط والراد بكيفية التركيب الكون جوابا لسؤال  
بكيف وهو الهيئة المخصوصة للمحد التام وكذا قوله كيف تؤلف فتصير قياسا  
اذا القاء واللام الداخلتان على الغاية تقتضيان ان يكون ذى الغاية هو الهيئة  
المخصوصة وكيف الاستفهامية لا يصلح لهذا على ما لا يخفى ( قال الش وبالجمل  
آه ) اى خلاصة الكلام المفصل وقائدة هذه الخلاصة التوطئة لقوله وهذه  
الاحوال عارضة الخ وعروض هذه الاحوال لذاتها قديمتين بما قررنا آتفاقتا  
( قال لذاتها آه ) اى لا لامر غريب عنها كالاخص والاعم فيعمل على ما  
يلحق لذاته او لامر يساويه وعروض هذه الاحوال بملاحظة قيد الحيثية  
فى المعلومات تصورية او تصديقية مثلا المعلومات التصورية من حيث يصح  
الاىصال بها الى المجهول التصورى يكون حدا بالهيئة المخصوصة فيوصل به  
الى المط فيعرض الاىصال لذاته وكذا المعلومات التصديقية مالم يكن مركبة  
من الصغرى الموجبة والكبرى الكلية لم يصلح للاىصال الى المطالب الاربعة  
ومالم يصلح لذلك لا يكون موضوعا للعلم واذا حصل هذا التركيب فيوصل  
الى المط فالإىصال يعرض له لذاته وكذا العلوم التصورى مالم يتصف بالذاتية  
الاعم لم يصلح للجنسية ومالم يصلح للجنسية لا يكون موضوعا للعلم ومالم يتصف  
بالذات الاخص لم يصلح للفصلية ومالم يصلح لفصلية لا يكون موضوعا للعلم  
وقس عليه الباقي فلا يرد ان عروض الاىصال للمعلومات بواسطة التركيب  
وكذلك عروض الجنسية والفصلية ونحوه للعلوم مثلاً بواسطة عروض الذاتية  
الاعم له وبواسطة عروض الذاتية الاخص وغير ذلك فتأمل ( قال المص  
قد جرت العادة آه ) قيل الفعل الاختيارى اذا دام او غلب يسمى عادة  
واذا خلا عنهم ابل كان قليلا يسمى نادرا قوله وقد جرت العادة يدل على ان  
الغالب عند هم القول الشارح والجملة بخلاف المعرف والدليل ( قال الش  
وقد عرفت ان الغرض من المنطق آه ) الغرض من هذا الكلام بيان وجه  
التسمية للوصل الى التصور والوصل الى التصديق خاصة دون بيان تسمية  
مبادئهما مع انه صرح او لا يانها معا والمراد من الغرض المقصود الاصل

حيث علم في بيان مساس الحاجة ان المقي الاصلى تحصيل العلوم النظرية من  
 العلوم البسيطة وما هو الا بالفكر وليس بصواب دائما فاحتاج الى المنطق  
 لتصحيح الفكر وغاية المنطق وان كان العصمة عن الخطأ لكن ليست مقصودة  
 اصالة بل تحصيل العلم النظري وكذلك قد علم من قوله لان المنطق يبحث  
 عنها من حيث انها يوصل الى مجهول آه ان المقي من المنطق معرفة الايصال  
 الى المطالم المجهول فيكون الغرض منه استحصا المجهولات والمراد بالسمية  
 الوضع العرفي لان الاسماء الغالبة التي يوهى قوله وقد جرت العادة اذ لا حاجة  
 اليه فينبغي ان يقال وسواء بكذا مثلا يمكن ان يقال وجه ذكر هذا القول  
 ان للوصول الى التصور وللوصول الى التصديق اسماء غير هذين الاسمين لكنهما  
 خالبان ( قوله لما انحصر العلم في التصور آه ) حاصله ان الجهل البسيط يقابل  
 تقابل العدم والملكة والاعدام اما تمايز بملكاتها ولا تنقسم الا بالقسامها  
 فكما ان العلوم ينقسم الى تصوري وتصديقي كذلك المجهول ينقسم الى مجهول  
 تصوري اى مجهول اذا ادرك كان ادراكه تصورا والى مجهول تصديقي  
 اى مجهول اذا ادرك كان ادراكه تصديقا فيكون نسبة العلوم الى التصور  
 والتصديقي من قبيل نسبة الحل الى الحال او نسبة المتعلق الى المتعلق ونسبة  
 المجهول اليهما من قبيل نسبة القابل الى المقبول ( قوله انحصر العلوم آه )  
 لان انحصار المتعلق وهو العلم في الشيء يستلزم انحصار المتعلق وهو العلوم  
 بذلك الشيء والازم وجود معلوم بدون تعلق علم وهو محذور كذا يلزم  
 من انحصار العلوم بوصف المعلومات الى التصور والتصديق به انحصار  
 العلم بها ( قوله وذلك آه ) اى بيان كون الموصل الى التصور مركبا فى الاغلب  
 ثابت بان اقسام الموصل الى التصور اربعة اثنان منها مركب قطعا واثنان  
 منها قد يكون مركبا وقد يكون مفردا وكونه مركبا اغلب فى اقسامه وبهذا  
 الوجه يرجح التسمية بالقول وقد علم ان الاغلبية بحسب الاقسام وقيل  
 لاغلبية بحسب الاستعمال وفيه بحث لان الغلبة بالاستعمال لا يرجح التسمية  
 على سائر التسمية لجواز ان يكون القلبية فى الاستعمال قليلا ونادرا بحسب  
 الاقسام فح الامر بالعكس فتأمل ( قوله فان قلت القول الشارح آه ) حاصل  
 السؤال نقض باستزاد التناسل بين الكلامين حيث عرف النظر اولاً بترتيب  
 امور وهو يقتضى التركيب فى الموصل الى التصور وقال هنا انه مركب فى  
 الاغلب يقتضى جواز الافراد فيه فيلزم المناقاة وحاصل الجواب تسليم السؤال

في الجملة وحل الكلام على المساحة حيث اختلط المذاهب لان من جوز التعريف بالمفرد عرف النظر بتحصيل امر او ترتيب امور ومن لم يجوز عرف النظر بترتيب امور والمص اخذ في تعريف النظر مذهب من لم يجوز التعريف بالافراد واخذ هناك مذهب من جوز التعريف بالافراد والتحقيق في هذا المقام ان النظر عرف بترتيب امور معلومة او مظنونة لتأدى الى امر آخر ونقض بخروج التعريف بالفصل والخاصة وحدهما واجيب عنده لانه لا بد مع الفصل والخاصة من قرينة عقلية مخصصة لانهما بحسب مفهومهما اهم من الحدود فلا يتصور الاتصال منهما اليه الا مع امر زائد يكون بينهما بترتيب وايضا هما مشتقان ومعنى المشتق شئ له المشتق منه فهناك تركيب قطعاً وكلاهما مردود اما الاول فلان اعتبار القرينة مع الفصل يخرجها عن كونه حدا لان يجوز الحد الناقص بالمركب من الداخل والخارج واما الثاني فاعدم انحصار التعريف بالمفرد في المشتقات والحق ان التعريف بالمعاني المفردة جائزة عقلاً فيكون هناك حركة واحدة من المط الى المبدأ الذي هو معنى بسيط يستلزم الانتقال الى المط من غير حاجة الى قرينة الا انه لم يضبط انضباط التعريف بالمعاني المركبة ولم يكن ايضاً للصناعة والاختيار فيه مزيد مدخل فلم يلتفتوا اليه وخصوصاً احد النظرى بما هو المعبر فيه فعلى هذا التحقيق يمكن الجواب عن طرف المص بلا مساحه حيث عرف اولاً النظر على وجه التحقيق وهنا في بيان وجه التسمية ذكر الشارح مذهب الضعيف بناء على اشتراك المذهبيين في التسمية ووجه التسمية ظاهر بناء على التحقيق لكونه مركباً في الكل وخفى بناء على مذهب الضعيف فظهر ووجه صلاحيته لوجه التسمية فتأمل (قال الشارح لشرحه وايضاحه آه) اما بالكنه او بالوجه فيجوز في جميع اقسام المرف والترادف واطلاق العام على الخاص يرجح التسمية بهذا الاسم (قال الشارح لان من تمسك به الخ) يعنى ان الموصل الى التصديق ما به الغلبة على الخصم حال الاستدلال دون سائر حاله فيكون المناسبة اما السببية ان كان الحجة مصدراً وان كان ما به بمعنى الحجة العموم والخصوص (قال الشارح من حج بحج الخ) اى مأخوذاً من معنى حج بمعنى غلب لا بمعنى قصد الحج في الاصل القصد وفي المرف قصد مكة للنسك وياهر دو الحجة البرهان وحاجه فحجه من باب رد اى غلبه بالحجة وفي الملج فصح كذا في الصحاح (قال الشارح ويجب تقديم الخ) هذا شروع الى ترتيب الابواب



وان ايما يقدم و ايما يؤخر والموصل الى التصور يستحق التقديم بحسب  
الوضع لانه لما كان مقدما على الموصل الى التصديق طبعا يجب تقديمه عليه  
وضعا اي يستحسن . اعلم اولا ان النظر في الموصل الى التصور اما في مقدماته  
وهو باب الكليات الخمس واما في نفسه وهو باب التعريفات وكذلك النظر  
في الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه القياس وهو باب القضايا  
واحكامها واما في نفسه باعتبار الصورة وهو باب القياس او باعتبار المادة  
فهو باب من ابواب الصناعات الخمسة لانه ان وقع ظنا فهو الخطابة او يقينا فهو  
البرهان والا فان اعتبر فيه عموم الاعتراف والتسليم فهو الجدل والافو  
المغالطة واما الشعر فهو لا يوقع تصديقا ولكن لا فادته التخييل الخارجى  
يجرى التصديق من حيث انه يؤثر في النفس قبضا او بسطا عد في الموصل  
الى التصديق وربما يضم اليها باب الالفاظ فيحصل الابواب عشرة تسعة  
منها مقصودة بالذات وواحد مقصود بالعرض كذا حقق خلاصة المنطق  
اجالا ( قال الشان الموصل الى التصورات الخ ) اي الادراكات السازجة  
والموصل الى التصديق التصديقات اي الادراكات مع الحكم ( قوله وذلك  
لان الموصل آه ) بيان الموصل القريب والبعيد تصورا او تصديقات اشارة  
الى ان دليل الشارح مسوق لاثبات تقديم مباحث الموصل الى التصور سواء  
كان بطريق البداية كباحث الكليات الخمس او المقصدية كباحث القول  
الشارح اذا الغرض من قوله يجب تقديم بيان ترتيب ابواب الكتاب في الواقع  
على مباحث الموصل الى التصديق سواء كان بطريق البداية كباحث  
القضايا واحكامها او المقصدية كباحث القياس واتواعها و اشار الى هذا  
بقوله لان الموصل الى التصورات بصيغة الجمع دون التصور وكذا  
الثاني فعلى هذا يلزم ان يراد من الموصل الاعم الشامل للقريب والبعيد  
ليوافق الدليل للدعى واما الموصل الابعد في التصور على ما قاله قدس سره  
والموصل الابعد في التصديق فليس له مباحث مستقل في الواقع ولا مدخل  
لها في التقدم والتأخر فلا وجه للتعرض لهما على انه ليس موصلا ابعد  
في التصور بالنسبة الى التصور بل بالنسبة الى التصديق وهو لا يضر تقديم  
الموصل الى التصور على الموصل الى التصديق بل يؤكد ( قوله وبهما من  
قبل التصورات آه ) قيل فيه اشارة الى ان في كلامه الموصل الى التصور  
التصورات مسامحة اذا اخذ والرسم هما التصورات لا التصورات نم يصح

ان يقال هما من قبيل التصورات بلا مسامحة لان قبيل الشيء يتناول الافراد  
ومتعلقاته ايضا انتهى انا قول ان المحدود والرسوم ونحو هما لها جهتان  
جهة متصوريتها وجهة تصورها والفرض ههنا يحصل باعتبار جهتها  
الثانية والالتم الدليل مع ان الموصل بهذه الجهة في الحقيقة اذ الموصل  
الى العلم العلم بالعلوم دون المعلوم بنفسه واذا كان هناك مسامحة يلزم ان يراد  
المتصورات والتصدقات فتأمل ( قوله والموصل البعيد هو آه ) قيل هذا  
الكلام لافادته الحصر من الجانبين يقتضى ان لا يكون الموصل البعيد الى  
التصور غير الكليات وان لا يكون الكليات غير الموصل البعيد ولا يقتضى ان  
لكل واحد منهما موصلا بعيدا حتى يرد النقض بالنوع والعرض العام  
على ما وهم انتهى انا قول ان ضمير الفصل قد يكون مجردا لكيدا اذا وجدناه  
يفيد قصر السند على المسند اليه او قصر المسند اليه على المسند وههنا المسند  
اليه المعروف بلام الجنس يفيد قصر المسند اليه على المسند كقولهم الكرم  
هو التقوى وههنا كذلك يفيد قصر الموصل البعيد على الكليات الخمس  
دون العكس فلا يرد السؤال بالنوع والعرض العام بلان تكلف فتأمل ( قال الش  
فليقدم عليه وصفا آه ) اى يجب تقديمه عليه وصفا والالم يصح دخول  
فاء النتيجة قوله ليوافق لاثبات الكبرى تقريره ان الموصل الى التصور يجب  
تقديم مباحثه على مباحث الموصل الى التصديق لانه التصديق لانه التصورات والموصل  
الى التصديق تصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعيا يتج ان  
الموصل الى التصور مقدم على التصديق طبعيا فيضم كل ما كان مقدما على  
التصديق يجب تقديم مباحثه التصديق وضعا فينتج المط والكبرى نظرية  
انبتها بقوله ليوافق آه ثم اثبت الكبرى الاولى بقوله لان التقدم الطبيعي هو  
ان آه ( قال لان التقدم الطبيعي آه ) تقرير هذا الدليل ان التصور مقدم  
على التصديق طبعيا لان التصور يحتاج اليه التصديق ولا يكون علته  
وكل ما هو شأنه كذلك مقدم على التصديق طبعيا فينتج المط لكن الصغرى  
مشكلة على مقدمتين واثبتها بقوله والالزم من حصول آه وبقوله فلان كل  
تصديق لابد الخ التقدم على خسة اقسام عند الحكم التقدم بالزمان كتقدم  
نوح عليه السلام على ابراهيم عليه السلام والتقدم بالطبع وهو الذى لا يمكن  
ان يوجد المتأخر الا وهو موجود معه اوقبله وقد يمكن ان يوجد المتقدم  
وليس المتأخر بموجود كتقدم الواحد على الاثنين والتقدم بالشرف كتقدم

ابن بكر على عمر رضي الله عنهما والتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ محدود كترتيب الصفوف في المسجد منسوبة الى الهرب والتقدم بالعلية وهو الفاعل المستقل بالتأثير. اعلم ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركان في معنى واحد يسمى التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج على المحتاج اليه (قوله اي لا يكون علة مؤثرة آه) العلة مطلقا ما يتوقف عليه الشيء في حصوله وهذا يشمل على التقدم بالطبع كتقدم الجزء على الكل فلي هذا ان اجري العلة على اطلاقه يخرج من تفسير التقدم الطبيعي افراد تقدم الطبيعي ولهذا خصص الحشوي ليشمل جميع افرادها لكما لها في العلة المستجيب لشرائطه وارتفاع موانعه وهي العلة الفاعلية فان قلت العلة في التعريف مطلقة واذا لم يشمل المطلق فكيف يشمل بالتقييد اذا لم يقيد اخص من المطلق البتة قلت نقبض الاعم اخص من نقبض الاخص فلهذا يعم التعريف بسبب التقييد فتأمل قبل العلة بالتأثير ليخرج العلة الفاعلية من حيث هي هي بلا اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع اذ تقدمها بالعلية وبالكافية في حصوله ليخرج العلة التامة المستجيب لجميع الشرائط لانها ايضا متقدمة بالعلية اما العلل الاربع فاعدا العلة الفاعلية اذ لو خطلت منفردا تقدمها بالطبع واما العلة التامة الفاعلية متقدمة بالعلية دون العلية الفاعلية فقط فلهذا قال قدس سره فان المحتاج اليه دون العلة الفاعلية هذا على تحقيق صاحب الحاشيات واما عبارة الحشوي نبي عن كون تقدم العلة الفاعلية الغير المستقلة تقدما بالطبع حيث ردد بين الاستقلال وبين عدم الاستقلال فيدخل في شق عدم الاستقلال العلة الفاعلية الناقصة ويؤيد كلامه في شرح المواقف في بيان التقدم فارجع اليه (قوله ولما ثبت ان لهذا النوع آه) فيه اشارة الى ان تقدم التصور على التصديق باعتبار النوع لا باعتبار الاشخاص ولو تحقق في ضمن بعض الافراد يعني ليس كل تصور متقدما بالطبع وهو ظاهر واما التصديقات فكل تصديق منها متأخر عن نوع التصور على مذهب التحقيق والى جواب عن سؤال وارد على تقريب الدليل بان هذا الدليل يقتضي تقدم التصور على التصديق لامباحته على مباحته والى ان الوجوب المذكور في الدعوى بمعنى الوجوب الاستحساني لا الوجوب العقلي قيل قول الشارح والتصور مقدم على التصديق طبعاً آه فيه نظر لانه ان اراد ان كل تصور مقدم على كل تصديق فلا يساعده الواقع ولا دليله وكذا ان اراد ان كل تصور مقدم

على تصديق ما وان اراد ان نوع التصور مقدم على نوع التصديق فقيه  
 ان العكس ايضا متحقق لان الهبة البسيطة مقدمة على الماهية الحقيقية  
 والتصديق بغاثة النظر مقدم على التصور الحاصل به والجواب ان نوع التصور  
 مقدم على كل تصديق ولا عكس ( قال الشارح انه ليس علة فظاه ) اى يسهى عند  
 الفطين فالاستدلال لا ينافى والابتاء على غير ترتيب الف لطول بحث اثبات  
 المقدمة الاولى ولظهور المقدمة الثانية ( قال والازم الخ ) صحة الدليل مبنى على  
 كون المراد من العلة العلة الثامة وهذا قرينة لتخصيص المحشى ( قال لعلم الاولى  
 بامتناع الخ ) متعلق بقوله لا بد يعنى كلما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع الحكم  
 بالارتباط بان المحكوم به ثابت للمحكوم عليه وكما امتنع الارتباط امتنع تحقق  
 التصديق لان الحكم اما جزؤه او نفسه ينتج انه كلما كان احد هذه الامور مجهولا  
 امتنع تحقق التصديق وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما تحقق التصديق  
 فلا بد ان يتحقق تصور كل واحد من الامور الثلاثة ( قوله كما ان التصديق  
 الخ ) يعنى ليس يعتبر فى الحكم على الشئ تصور المحكوم عليه وبه الحكم  
 بحقا يقها بل يكفي حصول تصوراتها بوجه فقد يحكم على جسم معين بانه  
 شاغل لخيز معين مع الجهل بانه انسان او فرس او حمار او غيرها وكذلك اكثر  
 القضايا وان كانت يقينية من هذا القبيل فانما يحكم بان الواجب موجود  
 طالم قادر الى غير ذلك من الاحكام مع ان لم تصور اطرافها ولا تصور النسبة  
 بينهما الا بوجه دون حقايقها لانا نجزم بان الواجب قادر ولا نفهم كيفية  
 قيام القدرة بذاته تعالى والش بين استدعاء تصور المحكوم عليه بوجه ما  
 والمص بين المحكوم عليه وبه و اشار المحشى قدس سره الى انه ليس البيانان على  
 وجه الحصر بل على سبيل التمثيل ( قوله اعم من ان يكون بكنهه او بوجه  
 آه ) المراد بالكنهه التعريف بالذاتيات وبالوجه ما عدا التعريف بالذاتيات  
 سواء كان بالعرضيات الصرفة او بالمختلطات وهذا التعريفان يجرى  
 فى المحمول حالة الحمل وان كان المراد به المفهوم اذ ارادة المفهوم  
 من المحمول والذات من الموضوع لاجل صحة الحمل ولا دخل لهذين  
 الارادتين فى التصور بالكنهه او بالوجه فلا يرد ما قيل من انه بما ذهب المتأخرون  
 الى ان المحكوم عليه بالحقيقة فى القضايا افراد الموضوع لا مفهومه لكان  
 موجها ان يقال المحكوم عليه المعين قد يكون معقولا بذاته وكنه حقيقته  
 وقد يكون معقولا بوجه آخر اذا الوصف العنوانى قد يكون عين ذات

الافراد وحقيقته اما بمجمله كقولك كل انسان متنفس واما مفصلة كقولك كل حيوان ناطق متنفس وقد يكون مازالها كقولك كل حيوان متنفس واما المحكوم به فلما كان المراد منه المفهوم كاسيائي فكل مفهوم جعل محكوما به كان متصورا بذاته اذ لو تصور بامر صادق عليه لصار ذلك الامر محكوما به لانه المفهوم ح لا المفهوم المروض الذي صار ماصدق عليه بهذا الاعتبار بناء على ان المحكوم به هو المفهوم لا ماصدق عليه مثلا اذا قلت زيد انسان كان مافهم من لفظ الانسان محكوما به واذا تصور ب الانسان بالامر الصادق عليه كالضاحك وقلت زيد ضاحك كان مافهم من لفظ الضاحك محكوما به لانه المفهوم ح لا ماصدق هذا المفهوم اعني الانسان فتأمل ( قوله سواء كان بكنهها آه ) قيل النسبة الحكمية التي هي الثبوت والانتفاء آلة بملاحظة الطرفين ومرات تعرف حالها غير ملحوظة قصدا واصالة فلا يتفاوت في تصورهما الابتغاوت تصور اطرافها وجها وكنها فلعلة اراد بوجهها او كنهها هذا المعنى انتهى انا نقول هذا منقوض بكل النسب التي اجع الحكماء على وجودها واحكامها واتواعها فكيف لا يتصور لها الكنه والوجه على انها يتنوع بنسبة الحكمية ونسبة الاتصالية والانفصالية وما لم يكن له كنه كيف يتنوع مع ان تجدد في انفسنا التفاوت فيها حيث حكمنا بان زيد بصير وعمر وسميع ونعرف نسبة البصر والسمع كما في انفسنا وحكمنا بان الله تعالى بصير وسميع وجزنا بالنسبة ولا نعرف كيفية نسبة السمع والبصر الى الله تعالى ( قوله حقايق المحكوم عليهم آه ) جع الحقايق لتعدد المحكوم عليه بتعدد نسب الانتباء واما جع المحكوم عليه فللاكتفاء بضمير عليها فتأمل ( قال حتى لو لم يتصور آه ) متعلق بليس قيد للنفي لبيان الغاية وهذا النفي مدار كون الفائدة منها عليها او سياقا بل العاطفة مدلول صريح عبارة المص والتنبية حاصل من تقييد التصور دون اطلاقه وتقييده بذاته فقط ( قال فلو كان الحكم آه ) هذا دليل لقوله ليس معناه بل المراد كذا وملازمة نظرية دليلها قوله فانا نحكم آه فلذا فرع عليه بالقضاء تقريره ان استدعاء التصديق للتصور اما استدعاء التصور بكنه الحقيقة او استدعاؤه بوجهه مالا سبيل الى الاول ثبت الثاني وهو المظن وثبت استثنائية التفضلة بانه لو كان الاستدعاء بكنه الحقيقة لم يصح منا الحكم بان واجب الوجود عالم وهذا الشبه شاغل الخبر لكنه صحيح بالضرورة فعليك ابات الملازمة ( قال والسانية ان الحكم

فما بينهم آه ) قيل لم يرد انحصاره في المعنيين حتى يرد انه يقال على وقوع النسبة اولا وقوعها ايضا كما سيأتي في القضايا لان الحكم على الشيء باثباته كونه معنيين لا يوجب الحكم عليه بنفي معنى ثالث انتهى والقاعدة بيان التنبيه لهذه القاعدة الثانية ان قوله والحكم في عبارة المص يحتمل ان يكون معطوفا على تصور المحكوم عليه فيكون ما يتوقف عليه التصديق نفس الحكم لا تصوره لان الحكم جزء من التصديق على مذهب الحق وان اجيب عنه بان الحكم فعل من الافعال الاختيارية وقد تقرر في الحكمة ان كل فعل اختياري لا يوجد الا بعد تصوره يلزم على هذا الجواب ان يكون اجزاء التصديق زائدة على الاربعة واما اذا ثبت الى استعماله في الموضوعين بالمعنيين اندفع الاشكال بمخايفه حيث استعمل اولا النسبة واعتبر تصوره وثانيا بمعنى الايقاع واعتبر نفسه لا تصوره فلا يحتمل العطف على تصور المحكوم عليه بل على المحكوم عليه ولا يلزم ان يكون اجزاء القضية زائدة على اربعة فلا وجه لما قيل من انه لا يذهب عليك ان التنبيه على معنى الحكم ليس كالتنبيه على معنى التصور في تقسيم العلم لان التنبيه على معنى التصور في مقام التقسيم فائدة جلية كما به عليه المحقق الشريف في تقسيم العلم ولا يظهر للتنبيه على معنى الحكم فائدة في هذا المقام ( قال النسبة الايجابية الخ ) اي النسبة التبوية التي هي جزء القضية لكن تقيدها بالاجابية لكثرة الايجاب على السلب اوللا كنفاء كما كتفي بالنسبة الايقاعية عن النسبة الانتراعية في كثير عبارة اولان الايجاب بمعنى الثبوت حيث تسامحوا في عبارة المنطق ولا يلتفتوا على مدلول صيغة المزيدي والتلافي واستعملوا في معنى واحد فيكون معناه نسبة حكمية متساوية للنسبة الايجابية والسلبية ( قال وتأتيهما ايقاع تلك النسبة الخ ) اي ما صدق عليه الايقاع والانتراع وهما ما خوذان من جانب العلم والاولى من جانب العلوم ( قال فنعني بالحكم حيث آه ) هذا تفصيل وبيان لكيفية التنبيه على القاعدة الثانية اعلم ان النكت والمزايا يحتاج الى امرين احدهما ان يكون باعنا الى ايجاد الفاعل للفعل وان يكون في الخارج مرتبا على الفعل وترتبا لتنبيه ههنا على فعل المص يتوقف على القصد والعناية من الحكم الاول النسبة الحكمية ومن الحكم الثاني الايقاع والانتراع فلذا جعل تنبيهها مفعولا له للعناية لكن هذه العناية والارادة يقتضى نفي احتمال غير العناية عن فعل المص اعني عن عبارته وانبت نفي

الاحتمال بقوله والا فان كان المراد آه فيكون تبديها لنا للفعل الغير الضروري فلا يرد ان يقال انما يصح جعل التبدي على المعنيين باعشا على تلك العناية لولم يكن ضرورية لكنها ضرورية كما بينها بقوله والا فان كان المراد آه لان الضرورية بعد الوقوع لاقبله ( قال لم يكن بقوله لامتناع الحكم آه ) لان هذا القول اشارة الى القياس الخلفي والمذكور مضمون المقدمة الاستثنائية حاصله على تقدير الكون الحكم بمعنى الايقاع لولم يلزم التصديق هذه التصورات لجاز الايقاع والحكم مع الجهل باحد هذه الامور لكن التالي ممتنع والمقدم منه فيلزم المطوع على تقدير كون الحكم بمعنى النسبة الثبوتية لكان الحاصل لولم يلزم له هذه التصورات لجاز النسبة الثبوتية مع الجهل باحد هذه الامور لكن الجواز ممتنع فهذا القياس ليس بشام الملازمة في الترطية اذ لامناسبة بين المقدمة والتالي ولا بنام المقدمة الاستثنائية لجواز صدور النسبة مع عدم الشعور كنسبة احراق النار وحركة الغير ارادية الغير المتصور بها لها بطل من الاعلى الى الاسفل قيل اذ معنى امتناع الحكم ممن جهل امتناع قبول الحكم او صدوره عنه والنسبة الحكمية هي ثبوت امر لامر واتفاه عنه في الواقع ونفس الامر ولا تعلق لاحد به لا بالقبول ولا بالصدور فلا معنى له هنا انتهى فيه اذ ثبتت تعلق بالصدور بلا شعور كما عرفت ( قوله اي وان لم يكن آه ) حاصل هذا القول ان قوله والانتفاء الصاية باعتبار الامرين وهذا القبيض يحتمل امور ثلثة كلها مشتمل على الفساد لكن لم يتعرض الشئ للنسبة الباطنة لاشتراكه في الفساد ولعدم منافاته المقام اما فساد الشئ الاول فعلى التقديرين على التقدير الاول يلزم ان يكون تحقق النسبة الحكمية في الواقع موقوفا على تصورها وهو بط تحقيق النسبة الحكمية سواء تصورت او لا وهو بط وعلى التقدير الثاني يلزم توقف الشئ على نفسه وتعليل الشئ بنفسه وهو بط للروم تقدم الشئ على نفسه واما فساد الشئ الثاني لزوم توقف التصديق على تصور الايقاع مع انه ليس بتوقف في الواقع على انه يلزم ان يكون اجراء القضية زائده على اربعة مع انه لم يقل به احد واما فساد الشئ الثالث لزوم توقف النسبة الحكمية على الايقاع مع ان الامر بالعكس لان النسبة الحكمية معروض والايقاع عارض له والمعرض لا يتوقف على العارض ( قوله فيلزم ان لا يكون آه ) نفى اصل المعنى لان المقام قوله لامتناع الحكم آه الاستدلال فاذا لم يصح الاستدلال صح نفى اصل المعنى واما مدلولات

الالفاظ ليس معنى مجموع القول بل معنى الافراد واما المعنى القاسد ليس معنى لان الفاسد والباطل يستلزم نفي المعنى قيل اى معنى صحيحا نفي افادة اصل المعنى مبالغة لظهور فسادها هذا فتأمل ( قوله وهذا بطأه ) لتحقق النسبة الحكمية بدون تصور لان ثبوت احوال الاشياء في نفس الامر لها لا يتوقف على تصور متصور احد حتى لو فرض عدم كل متصور لا يضر الثبوت في نفس الامر واما عدم خلو الثبوت مثلا عن علم الله تعالى وعلم المبادئ فبحث آخر ليس بطريق التوقف هذا مع بطلانه في نفس الامر لا يثبت المدعى اذ لو سلم توقفها على تصورها لم يلزم توقف التصديق على تصورها لا يقال التصديق لكونه عرضا لها قائمها باعتبار التعلق يتوقف على النسبة وهى متوقفة على تصورها فيلزم التوقف للتصديق على تصورها لا نقول المراد هنا توقف التصديق باعتبار ماهيته ووجوده لا توقفه باعتبار قياسه اذ الملق الاصلى بيان تقدم التصور على التصديق باعتبار الماهية لا باعتبار القيام بعمل ( قوله وان كان معطوفا آه ) هذا الاحتمال توسيع الدائرة والا لا يساعد لهذه العطف قوله بمن جهل باحده هذه الامور لان هذا الدليل لا يثبت ما يتوقف عليه التصديق بفرض خلاف الموقوف عليه والحكم بالامتناع على خلافه والجهل ليس خلاف نفس النسبة الحكمية ولهذا قال المحشى لامتناع النسبة الحكمية بدون النسبة الحكمية لا بدون تصور النسبة الحكمية ومن لم يقف على تحقيق المحنى قدس سره قال لامتناع النسبة اى بدون تصورها ان كان لفظ الامور في قوله بمن جهل باحده هذه الامور على ظاهره او بدون تصورهما ان كان الامور بمعنى الامرين وللاختصار في العبارة اعتماد على وضوح الامر فتأمل ( قوله وهذا اظهر فساد الخ ) لانه خلاف الواقع ولانه يلزم تعليل الشئ بنفسه مع عدم مناسبته للمط قطعاً اما وجه لزوم تعليل الشئ بنفسه لان تعليق امتناع الشئ بعدم الشئ الاخر يستلزم عليه وجود الشئ الاخر على وجود الشئ الاول كما يقال لامتناع المعلول بدون العلة واما عدم مناسبته للمط لكون حاصل المعنى هكذا لا بد في التصديق من النسبة الحكمية والازم جواز النسبة الحكمية بدون النسبة الحكمية لكن جواز النسبة الحكمية يمتنع بدون النسبة الحكمية والملازمة فاسدة وكذا الاستثنائية لاستلزامها توقف الشئ على نفسه بخلاف الوجه الاول اذ فيه مخالفة للواقع وعدم مناسبته للمط في الجملة ولا يلتفت الى ما يقال من انه



لا تفاوت بين هذا المعنى وبين معنى الاول في ظهور الفساد نظرا الى نفسها  
واما بالنظر الى المقام فالثاني اظهر فساد الان المعنى الاول بماله دخل في ثبوت  
المطابقانضمام مقدمة كاذبة معه هي قولنا وامتناع التصديق بدون النسبة  
الحكمية مع تسليم تلك المقدمة تثبت المطابق بخلاف المعنى الثاني اذ لا يثبت  
به المطابق وان انضم اليه قولنا وامتناع التصديق بدون التصور  
النسبة الحكمية انتهى انا اقول الفرق بالنظر الى المقام فاسد لان الحصول  
بانضمام مقدمة كاذبة لا يفيد الدخول في الثبوت مع ان المقدمة المضمومة  
والمضمومة اليها ~~كلاهما~~ كاذبة فالفرق بينهما على ان هذا  
التكلف نشأ من تقدير قوله بدون تصورها في المعنى الثاني وعرفت  
محذور هذا التقدير ( قوله فيكون المعنى آه ) هذا التقدير على تقدير عطف  
الحكم على المحكوم عليه واما على تقدير العطف على تصور المحكوم عليه  
يلزم له ما يلزم على تقدير ارادة النسبة الحكمية من تعليل التي بنفسه  
ولم يتعرض له كما لم يتعرض له الشبهة على ظهوره ( قوله وهو بطل قطعاً  
آه ) لما بينه الشئ من ان ادراك وقوع النسبة اولاً ووقوعها لانوقف له على  
تصور ذلك الادراك في نفس الامر لان نسبة النفس الناطقة الى الايقاع  
والا نتراع القبول والتأني لان نسبة الاتحاد والتأثير حتى يحتاج الى التصور  
وانه لا معنى لقوله لامتناع الايقاع بدون تصور الايقاع فثأ مل ( قوله  
فان قلت هناك الخ ) هذا اعتراض على حصر الشئ على الشقين بانه غير  
حاصر لاحتمال شئ آخر ان اراد الحصر وان لم يرد قلنا اهمل بيان هذا الشق  
وحاصل الجواب بوجهين احدهما ان هذا الشق مشترك بالشقين المذكورين  
في المفاسد واكتفى منه ببيان فساديهما والثاني ان هذا وان كان فاسداً  
في نفسه لا ينافي في تبينه المص من ان الحكم يطلق النسبة وعلى الايقاع ( قال  
فان قلت هذا انما يتم آه ) هذا منع لقوله ولا توقف له على تصور ذلك الادراك  
بسند جواز ان الحكم فعلاً كما ذهب اليه الامام هذا السؤال من قبل تحقيق  
المقام لتعريف هذا لادهان لان مبناه على ان يكون الحكم فعلاً من افعال الاختيارية و  
على هذا يكون الحكم من مقولة الفعل وانت قد علمت ان التحقيق ان ايقاع النسبة  
والا سناد والنسبة كلها الفاظ وعبارات والكلام المحقق ان الحكم ادراك ان  
النسبة واقعة او ليست بواقعة وهو حالة ادراكية يحصل للنفس وكيفية انفعالية  
فيكون من مقولة كيف على انه لو صح قوله فالتصديق يستدعي تصور

الحكم فكيف يصح قوله لامتناع الحكم من جهل اه ( قال بالتصديق يستدعي الخ ) اى حين كون الحكم فعلا هذا دعوى متفرع على السند قوله محصول التصديق نتيجة والقياس على طريق المساواة والمقدمة متفرقة لكون الكبرى نظرية متفرعة على دليلها تقريره حصول التصديق وموقوف على تصور الحكم لان حصول التصديق موقوف على حصول الحكم وحصول الحكم موقوف على تصوره والموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فينتج المطوأت الكبرى النظرية بقوله لانه من الافعال الاختيار للنفس الخ فلذا فرغ عليه الكبرى فعليك تصوره ( قوله على ان المص الخ ) علاوة على استدعاء التصديق تصور الحكم كانه قيل لو توقف التصديق على تصور الحكم لزم ان يكون اجزاء التصديق ازيد من الاربعة التى هى التصورات الثلث مع الحكم الذى هو من الافعال الاختيارية لان تصور الحكم جزء خامس فاجاب بانه ليس يلزم من ذلك ان يكون تصوره جزء منه بل جازان يكون شرطا له كما صرح له به المص فى شرحه للمخلص ( قال فنقول قوله اذكل تصديق الخ ) وجه الدلالة على كون تصور الحكم جزءا انه قال لا بد فيه دون لا بد له فيدل على كون الموقوف عليه مطروفاً لفن التصديق والظروف لفن التى وهو جزء له والتروط لا يكون مطروفاً لفن التروط فاذا كان كذا لو كان المراد من الايقاع الفعل لزم ازدياد اجزاء التصديق على اربعة والمص مصرح خلافه فلا وجه للقول بان مراد المص هذا المخالفة تصريحه فيكون حاصل الجواب ابطال السند المساوى على تقدير ارادة الايقاع من الحكم فلا يثوهم انه ليس بمساو اصل الدليل قوله فلو كان الخ والملازمة نظرية اثبت بقوله اذكل تصديق ( قال قال الامام فى المخلص الخ ) هذا دفع للجواب بان يكون تصور الحكم جزء من التصديق مبنى على الارادة من الحكم النسبة الحكمية كما يدل عليه عبارة الامام فى المخلص صريحاً وامام على تقدير ارادة منه الايقاع لا يدل على جزئية تصور الحكم عبارة الامام والاقوال فى موضع ثلث تصورات اربع تصورات لان الحكم عنده فعل لا بد فى التصديق من تصوره ولا عبارة المص لجواز ان يعطف قوله والحكم على تصور المحكوم عليه دون المحكوم عليه وح يكون حاصل هذا القول منع دلالة قول المص على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق ( قال وفيه نظراً ) حاصله اثبات

دلالة عبارة المص على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق بانه اما ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه مع عدم كون الحكم تصورا او معطوفا على المحكوم عليه لاسيلا الى الاول ثبت كونه معطوفا على المحكوم عليه فيلزم الدلالة على الجزئية اما كونه لاسيلا اليه فلانه لو كان معطوفا على تصور المحكوم عليه لوجب ان يقول لامتناع الحكم بمن جهل احد هذين الامرين مع انه لم يقل ولوسلم صحة هذا القول بحمل الجمع على ما فوق الواحد لم يتم التقريب لاختلاف اللازم والمدعى ولزوم كون قوله والحكم مستدركا اذ لم يكن الحكم تصورا فلما دخل له في بيان تقدم التصور على التصديق واذا عرفت هذا فلا وجه لما قيل ان السند اخص ابطال السند الاخص لا يجدي نفعاً ( قوله المتى من هذا الكلام الخ ) يشير به الى ان غرض الش من اتيان قول الامام وبيان التفرقة بتحقيق المقام حيث تقتضى التفرقة بين كلام المص وكلام الامام بهذا عدم صحة هذا الجواب بناء على وقوع الاحتمال المنافي للدلالة في كلام المص وحقق ان عبارة المص وان ساعد التفرقة ظاهرا ولم يساعد في التحقيق لاستلزامها الفساد فلا يفرق بين كلام الامام وبين كلام المص في المال والمرجع والمنشأ لعدم صحة هذا الجواب هذا التفرقة واذا فسدت سلمت الدلالة فلو اريد من الحكم ايقاع النسبة لزيد اجزاء التصديق على اربعة فثبت اصل المط وهو الارادة من الحكم في الاول النسبة الحكمية وفي السابعة الايقاع والانتزاع ( قوله اما تقرير الاعتراض الخ ) حاصل هذا الاعتراض منع وارد على مقدمة دليل الملازمة بان هذا القول ان اريد انه صريح قول المص فلا يتم وان اريد انه لازم قوله لانم لزومه حتى يدل على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق لجواز ان يعطف قوله والحكم على تصور المحكوم عايه فم يكون المعنى ولا بد فيه من نفس الحكم فلو جعل الحكم بمعنى الايقاع لم يلزم محذور اصلانم يتم في عبارة المنخص حيب صرح بان الاعتبار فيه تصور الحكم لكن فرق بينه وبين كلام المص ( قوله لم يلزم محذور اصلاً آه ) اصلا قيد النفي وتعميم القضية في جميع الاوقات لكن المحذور هو زيادة اجزاء التصديق على الاربعة لا كل محذور حتى يرد ان اريد الايقاع وان لم يلزم هذا المحذور يلزم محذور آخر كما بين ( قوله لا يقال لعل الامام اه ) حاصله اعتراض على ما فهم من قوله نعم ما ذكرته يتم في عبارة المنخص يعني لو اريد من الحكم في عبارة الامام الايقاع والانتزاع

يلزم زيادة اجزاء التصديق على اربعة وحاصل الاعتراض منع لزوم زيادة  
الاجزاء لجواز ان يريد الامام من الحكم بمعنى الايقاع الادراك كما هو  
عند الحكم لا الفعل ويكون تصور الحكم من قبيل اضافة بيانية فيدعي  
ان كل تصديق لابد فيه من تصورات نلت تصور المحكوم عليه وبه والتصور  
الذي هو الحكم ووجه مناسبة هذا السؤال في مقامنا مع انه في الظاهر خروج  
عن القانون لعله ان عبارة الامام دليل على ثبوت مدعى المصيب كانه استدل  
على لزوم زيادة الاجزاء على تقدير ارادة الايقاع من الحكم في عبارة المص  
بانه يلزم هذا كما يلزم ح في عبارة الامام في الملخص فيفيد التعرض للكلام  
الامام ويكون من القانون الموجبة ( قوله والتصور الذي هو الحكم آه )  
يعنى الحكم في عبارة الامام معطوف على المحكوم عليه لكن اضافة التصور  
في المعطوف عليه من قبيل اللامية وفي المعطوف من قبيل البيانية فلا محذور  
فيه وما قيل انه اشارة الى ان الحكم ح يكون معطوفا على تصور المحكوم عليه  
واللكن كانت الاضافة بيانية لكونها في المعطوف عليه كذلك فليس بتسئ  
لانه ح لا يوجد لهذا التعبير ولا لتقدير التصور لان الحكم ح يصير تصورا مع انه  
لا يساعد الاسلوب لهذا العطف فتأمل ( قوله لانا نقول الخ ) حاصل الجواب  
ان الارادة من الحكم بمعنى الايقاع الادراك خلاف مذهبه ولا يوجد عبارة  
على خلاف مذهبه على انه يلزم فساد آخر على ارادة الايقاع من الحكم  
وهو ازدياد اجزاء القضية على اربعة عنده ( قوله واما تقدير الدفع آه ) حاصل  
الجواب والدفع اختيار شق السائي واثبت رد هذا القول ودلالته على  
ان تصور الحكم من اجزاء التصديق بعدم صحة كون قوله والحكم معطوفا  
على تصور المحكوم عليه لاستلزام هذا العطف المقاسد المذكورة ( قوله  
ولو حل الامور آه ) فيه اشارة الى ان ظهور المقاسد يتفرع على الحمل  
لا على صحة اذ صحة الحمل ثابت في تعريفات هذا الفن \* اعلم ان في هيئة  
الفعل امور ثلثة نفس الحدث والفاعل ونسبة الحدث الى الفاعل وقد  
يترتب الحكم باعتبار المجموع وقد يترتب باحد الاجزاء فينسب على المجموع  
فهنا ترتب المقاسد على قوله لو صح الحمل باعتبار الفاعل والتعرض لدفع  
المحذورات بتكلفات بعيدة بعيد جدا فتأمل ( قال المصنف واما المقالات  
فلتأه ) معطوف على قوله واما المقدمة اعلم ان هذا الاسلوب يذكروا في الكتب  
قبل التروع الى المقاصد اشارة الى عدد الفصول والابواب والى موضوعات

هذا الفصول سواء كانت عين موضوع الفن او انواعه او اعراضه وبهذا  
يتمايز الفصول والابواب ويحصل العلم اجمالا على العلوم ويسمى مثل هذا  
مقدمة البحث والحاصل يترتب عليها القوائد التي يترتب على مقدمة العلم  
بالنسبة الى العلم وهنا موضوع المقالة الاولى المفردات وموضوع المقالة  
الثانية القضايا واحكامها وقس عليه موضوعات الفصول ( قال الش  
لاشغل للمنطق من حيث الخ ) اى لا يبحث بالذات له عن الالفاظ اذ المنطق  
من حيث هو يبحث عن اعراض الذاتية للموضوع للمنطق وهو الموصل  
الى المجهولات ولو امكن ان يلاحظ المعاني وحدها لكان ذلك كافيا فيما  
هو الملقى له ورعاية جانب اللفظ لاجل الضرورة الداعية الى استعمال الالفاظ  
في المحاورات والقرائن من هذادفع توهم ناش من جعل باب الالفاظ من مقاصد  
الفن دون في بيانه المقدمة وناش من تفسيرات القوم بان يقال الحيوان الناطق  
قول شارح وان مثل قولنا كل (ح ب) وكل (ب د) قياس والقضية الاولى صغرى  
والاخرى كبرى وذلك التوهم ان الالفاظ موضوع للمنطق وحاصل الدفع  
ان الشغل للمنطق بالالفاظ ليس مقصودا بالذات بل بالعرض لتوقف  
الاقادة والاستفادة عليها ففى الشغل والامثبات النظر ثانيا للمنطق يتدافعان  
ظاهرا فيحصل قوله لاشغل للمنطق على التقييد بقرينة ومقابله اى لاشغل  
مقصودا بالذات فلا وجه لما قيل من انه لاشبهة فى ان مباحث الالفاظ ليست  
من النحو والصرف وغيرها من العلوم العربية ايضا فالتقييد بحجية كونه  
منطقيا ليس للاحتراز عن كونه نحويا او صرفيا او نحوهما مما يتعلق بالعلوم  
العربية كما يدل كلامه قدس سره بل للاحتراز عن حيثية كونه مستفيدا  
او مفيدا انتهى لان مباحث الالفاظ كيف لا يكون من النحو والصرف  
وغيرها من العلوم العربية مع ان اللفظ العربية موضوع العلوم العربية  
برمتهم متميزة بقبود الحيثية كما لا يخفى ولان المنطق سواء كان من جهة كونه  
مفيدا او مستفيدا ومنطقيا لاشغل له مقصودا بالذات بالالفاظ فكيف يحتاج  
الى الاحتراز عن هذين الحيثيتين فتأمل ( قال الش ولكن لما توقف الخ )  
يعنى لما كانت المنطق محتاجا اليه فى الاكتساب لاحتاج الى التدوين والتعليم  
والتدوين التعليم موقوف على الالفاظ فصار مقصودا بالتبع لا يقال التدوين  
والتعليم يحصل بالكتابة فكيف يتبث التوقف على الالفاظ لانا نقول وضع  
اشكال الكتابة وان كان لاجل الدلالة على ما فى النفس الا انها وسطت

الالفاظ بينها وبين مافى النفس فينتقل من الكتابة الى الالفاظ ومنها الى مافى النفس واعلم ان الانسان لما خلق مدنى الطبع لا يمكن تعيشه الا بمشاركة من ابنا جنسهم واعلامهم على مافى ضميره من المقاصد والمصالح وذلك الاعلام يكون بالكتابة والعبارة يعنى الالفاظ وان كان بغيرهما لكن فيه مشقة عظيمة فوضعوا الحروف اشكالا وركبت تركيب لتدل على الالفاظ فصارت الكتابة دالة على العبارة وهى على الصور الذهنية وهى على الامور الخارجية لكن دلالة الصور الذهنية على الامور الخارجية دلالة طبعية لا يختلف الدال ولا المدلول بخلاف الدالين الباقيين فانهما لما كانتا بحسب التواطوء والوضع يختلفان بحسب اختلاف الاوضاع اما فى دلالة العبارة فالدال يختلف دون المدلول واما فى دلالة الكتابة فكلماها يختلفان فيكون بين الكتابة والعبارة وبين العبارة والصور الذهنية علاقة غير طبيعية الا ان علاقة العبارة بالصور الذهنية ومن مادة القوم ان يسمى هاهنا احكامها واتقنها لكثرة الاحتياج اليها وتوقف الافادة والاستفادة عليها حتى ان يعقل المعانى فلما ينفك عن تخيل الالفاظ فكان المفكر يناجى نفسه بالفاظ متخيلة فلا جل هذه العلاقة القوية صار البصير الكلى عن الالفاظ غير مختص بلغة دون لغة من مقدمات الشروع فى المنطق ( قوله وانما اعتبره الخ ) بيان التقييد وهى قيد احترازي عن كون المنطق نحويا او صرفيا اذ يجوز ان يكون شخص واحد طالما معلوم شتى فيجب الاحتراز والالم بصدق القضية على اطلاقه لجواز ان يوجد منطقيا نحويا ويبحث من حيث كونه نحويا عن الالفاظ ( قوله فالمنطق اذا اراد الخ ) يعنى قصر الشارح توقف المنطق باعتبار الافادة والاستفادة دون ذاته لانه لا توقف باعتبار حصول نفسه وان كان عسيرا والتوقف باعتبار الافادة يكفي فى الجعل بابا على سبيل المقدمة اذا لا بواب المذكورة فى الكتب قد يكون مقصودة بالذات وقد يكون مقصودة بالتبع بناء على شدة الاحتياج والظ ان منشأ السؤال جعل باب الالفاظ جزء المنطق فى التدوين والمنطق باعتبار تدوينه محتاج اليه البتة واما عدم احتياجه باعتبار ذاته فلا يحتاج الى جواب ولا يرد عليه سؤال قيل اورد الفاء اشارة الى ان المذكور فى الشرح كلية يتفرع عليه هذه الجزئية وفى الاكتفاء على التعلم اشارة الى ان المراد بالمنطق العالم بالمنطق والى ان المراد بالاستفادة استفادة غير المفيد التى هى لازم الافادة لاستفادته بان يكون المفيد والمستفيد

شخصا واحدا ( قوله واما اذا اراد ان يحصل آه ) يعنى ان تعلم المعاني محتاج الى الالفاظ واما تحصيلها باحد الطريقين فليس بمحتاج القرض من هذا ان الش اطلق توقف استفادة المعاني على الالفاظ لكن لا يجرى على اطلاقه لان استفادة احد الجهولين باحد الطريقين يحتمل على وجهين احدهما من نفسه وثانيهما من غيره وفي الاول توقف وان كان تعقل المعاني المجردة عن الالفاظ صيرا والتوقف ثابت في الثاني فلماذا اضرب بقوله بل يقول يعنى ان مراد الش من الاقادة والاستفادة اقادة المنطق الى الغير واستفادته من غيره مع يثبت الاحتياج الى الالفاظ ( قوله وذلك لان النفس آه ) اى بيان الصرة ثابت بشهادة الوجدان اذ التعقل صفة قائمة بالنفس وهى لما كانت اليقا بلا حطة المعاني عن الالفاظ حتى اذا لاحظت المعاني التى لا تعلم النفس لها الفاظ موضوعة يفيض لها الفاظ وينقل منها الى المعاني فلو تعقل المعاني الصرفة بلا الفاظ وبلا تخيل الفاظ صعب عليها صعوبة تامة بالوجدان بل نقول ان من اراد الخ قال فى حاشية المطالع تعلم هذا الفن متوقف على معرفة الالفاظ لانه بالاقادة والاستفادة المتوقفين عليها وبعد تعلمه ان اراد العالم به تحصيل مجهول شخص آخر فلا بد له من الالفاظ وان اراد تحصيله لنفسه احتاج اليها ليسهل الامر عليه فهذا الفن فى تعلمه وحصول غرضه محتاج الى مباحث الالفاظ خصوصا من اللغة التى دون بها انتهى ومن هذا علم الفرق بين قوله بلا نقول وبين ما قبله ان الاول بعد كون المنطق عالما والمستفيد اعم من استفادته من نفسه او من غيره والسائى اعم من ان يكون المنطقى عالما مقيدا او طالبا مستفيدا والمستفيد اخص بان يكون من الغير والناتى مق الش والالم يتم التوقف كما عرفت ( قوله وكذا الحال آه ) اذ كل علم قصد تعلمه لابد من المفيد والمستفيد المحتاجين الى الالفاظ لكن فى بعض العلم يكتفى فيه عن مباحث الالفاظ بناء على معلوميته فى علم آخر وفى البعض الآخر لم يكتف فبحث فيه وعدت مقدمة فيه كفى المنطق ( قوله نعم ان المنطق الخ ) كانه قيل لما توقف اقادة كل علم واستفادته على الالفاظ كان جبيع بحث الفاظ سواء على الوجه الكلى او على الوجه الجزئى مقدمة المتروك مع انه لم يبحث فى المنطق كذلك فاجاب عنه بانه لما كانت مسائل المنطقية قانونية اخذوا مباحث الالفاظ على الوجه الكلى غير مختص بلغة دون لغة ككون اللفظ مفردا او مركبا واوردوها

في مقدمات الشروع فيه ثلاثا يكون وحشية عن الفن بالكلية وايضا ثلثا يحتاج الى تغييرها اذا دون بلغة اخرى ولانه قد يكون تعلمه بلغة واستعماله تحصيل المجهولات بلغات اخرى ( قوله وربما يورد الخ ) يعني قد يبحث فيه عن احوال مخصوصة بلغة غريبة مثلا ان دلالة الجمع على مافوق الواحد وان دلالة الكلمة على الزمان بالهيئة مع انه لم يصح في لغة غير العرب على سبيل الندرة زيادة الاعتبار بلغة العرب والناسد كالمعدوم ( قال ولما كان النظر الخ ) لان نظر المنطقي في الالفاظ ليس من جهة انها موجودة او معدومة او من جهة امراض او جواهر او من جهة انها كيف يحدث الى غير ذلك من نظائر لها بل من جهة انها دالة على المعاني ليتوصل بها الى حال المعاني انفسها من حيث يتألف منها شيء يفيد علما بمجهول فلماذا قدم مباحث الدلالة على سائر مباحث الالفاظ من جهة الافراد والتركيب ( قال وهي كون الشيء بحالة آه ) المراد من الزوم المنطقي وهو الكون بمنع الانفكاك والمراد من الحالة الكيفية النابتة للدال يلزم منها العلم بشيء آخر وهي ان يثبت بين الدال والمدلول علاقة ذاتية او غير ذاتية متى ادركت ينتقل منه الى العلم كالعلاقة العقلية والوضعية والطبيعية وهذه العلاقة توجد بين الشئيين مطلقا سواء كان احدهما لفظا او لا فلذا يعم الدلالة من اللفظية وغير اللفظية ويتجه على هذا التعريف شئيين احدهما ان المتبادر من زوم شيء من شيء ان يكون الشيء الثاني هلة مستزمة للشيء الاول وقد يكون بعض المدلولات معلوما عند العلم بالدال فلا يتحقق ح العلم بالمدلول من العلم بالدال والالزم فهم المفهوم وتحصيل الحاصل وثانيهما ان الزوم العلي بين الدال والمدلول موقوف على العلم بالعلاقة بينهما وربما يحصل العلم بالدال والمدلول مع عدم العلم بالعلاقة فلا يلزم منه العلم بالمدلول فلا يصدق التعريف على شيء من الدالات يمكن ان يحجب عن الاول بان المراد من العلم ههنا الالتفات واذا كان بعض المدلولات معلوما عند العلم بالدال يلزم من الالتفات اليه الالتفات الى ذلك المدلول لان الشئيين لا يمكن ان يكونا ملتفتين في آن واحد وبان المراد من العلم بالمدلول العلم بوجه ما لو كان ذلك المدلول معلوما قبل ذلك الدال يجوز ان يعلم شيء واحد بوجوده متعددة متعاقبة على ما لا يخفى فلا اشكال وعن الثاني بان المراد كون الشيء بحيث يكون بينه وبين غيره علاقة على تقدير العلم بتلك العلاقة يلزم من العلم بالاول العلم بالثاني فنأمل قبل الزوم عبارة عن امتناع



الا تفكك بين الشئيين بان لا يخلل بينهما امر آخر سواء كان في التحقق في وقت واحد كالانسان والضحك او في وقتين مستقباله كالنظر الصحيح والعلم بالنتيجة او في العلم بان يعلما معا بان يكون احدهما متعلقا بقصد او الثاني تبعا والا فاحضار اميرين بالسال مع كافي التضاضيين والمدلول المطابق والتضمني والالتزامي او يكون العلم باحد هما مستقبلا للعلم بالآخر بلا فصل كافي الدليل والمعرف واللفظ بالنسبة الى المدلول والمعرف والمعنى انتهى انا اقول ههنا الزوم في وقتين مستقباله لان العلم من الشئ يقتضى الاستعقاب كما لا يخفى (قوله يريد بالعلم الادراك الخ) يعنى من العليين وهذا التعميم لادخال دلالة التعريفات على التصورات ودلالة الاقيسة على اتجاها مطلقا ودلالة المفردات والمركبات مطلقا على مدلولاتها والاتباع التصديق من العليين المذكورين فلا يصح التعريف (قال الشارح والشئ الاول هو الدال آه) يحتمل ان يكون المراد من هذا ان الدال والمدلول معنى مصطلح يفهم من تعريف الدلالة مثلا الدال الشئ الذى كان بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وان يكون المراد ان الدلالة بهذا المعنى يشتق منها الدال والمدلول وفائدة بيانه توطئة للتقسيم والخصر بالاضافة ولا بأس في الاشتقاق من معنى الاصطلاح وان كان الغالب الاشتقاق من معنى الغوى خصوصا في عبارات المولدين (قوله وكذلك دلالة آه) النصب جع نصبة وهى العلامة المنصوبة لمعرفة الطريق (قوله وهذه دلالة غير لفظية آه) يقادر من هذا ان الدلالة الغير اللفظية وضعية وعقلية فيكون للدلالة اقسام خمسة ثلثة لفظية وضعية وطبعية وعقلية واثنان غير لفظية وضعية وعقلية ويؤيده كلام الش في شرح المطالع وتصريح المحشى في حاشيته حيث مثل الشارح للدلالة الغير لفظية بقوله كدلالة الخطوط والنصب وكدلالة الاثر على المؤثر وقال المحشى فيه تنبيه على ان دلالة ماليس بلفظ قيمان وضعية كدلالة الخطوط وعقلية كدلالة الاثر على المؤثر واعترض عليه بعض الاجلة بان الدلالة الطبيعية لا ينحصر في اللفظ فان دلالة الحجر على الخجل والصخرة على الوجع من الدلالة الطبيعية الغير اللفظية فيكون الاقسام ستة من ضرب الاثنين الى الثلثة انا اقول وجه ذلك ان الدلالة لما عرف بكون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر لا بد من علاقة بين الدال والمدلول حتى ينتقل بها منه اليه وتلك العلاقة اما ذاتية وهى العلية والمعلولية بينهما او كونهما معلولين لشي واحد

فالتعقل لحد تلك العلاقة الذاتية وتستند الدلالة اليها وهذه الدلالة عقلية  
واما علاقة غير ذاتية وهى اما جعل الجاعل الدال للدلول ويستند الدلالة  
اليها وهذه الدلالة وضعية او احداث الطبيعة الاول عند عروض الثاني  
كأخ اخ على السعال واصوات البهائم عند دماء البعض بعضا فان الطبيعة  
تتبعث باحداث تلك الدوال عند عروض تلك المعاني ويستند الدلالة اليها  
وهذه الدلالة طبيعية فمح تصدق على دلالة الحمرة على النجل وعلى دلالة  
الصفرة على الوجل فماوجه انحصارها العقلية اجيب بانه قدس سره اراد  
ان تحقق الدلالة الطبيعية لفظ قطعى فان تلفظ اخ لاتصدر عن الوجع  
وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دماء بعضها لبعض لاتصدر  
عن الحالات العارضة لها بل انهما تصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ  
فانه يجوز ان يكون تلك العوارض منشعبة عن الطبيعة بواسطة الكيفيات  
النفسانية والمزاج المخصوص فيكون الدلالة طبيعية ويجوز ان يكون آثار  
النفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فيكون  
عقلية انتهى انا اقول لا يخفى ضعف هذا الجواب لان الانحصار اذا كان مبنيا  
على تحققها القطعى يكون الوضعية والعقلية لفظا واثيره مبنيا على تحققها  
لهما قطعيا فى ماعد اللفظ كما لم يكن الدلالة الطبيعية متحققة قطعيا كذلك  
لا يكون الدلالة العقلية متحققة قطعيا ولا يعلم فى اى قسم يدخل دلالة الحمرة  
على النجل ودلالة الصفرة على الوجل فيخرج عن الاقسام ويبقى قسم اخرى  
فالتحقيق انه اذا كان الكيفيات النفسانية مستلزما لتلك الالوان استلزاما عقليا  
كانت لها دلالة عقلية ولا ينافى ذلك تحقق الدلالة الطبيعية ايضا فان  
من لا يعرف الارتباط العقلى بين تلك الدوال ومدلولاتها ينتقل اليها بمجرد  
ممارسة عادة الطبيعية ولا شك ان هذه الدلالة ليست عقلية لانها ليست  
مستندة الى العلاقة العقلية حتى لو فرضنا انتفاءها كانت باقية على حالها ( قال  
والدلالة اللفظية اما بحسب جعل آه ) وهى مضمرة بحكم الاستقرار فى ثلاثة  
اقسام والاستقراء كاف فى مباحث الالفاظ لان مباحثا ظنية والاستقراء يفيد  
الظن القوى لكن اورد انحصار فى الامور الاستقرائية ضبطا عن الانتشار  
وتسهيلا للاستقراء وان كان القسم الاخير مرسل لكونه اخص بما اخرجه التريد  
بين النفي والاثبات اذا القسم الاخير ما يجعل الاخير فى التقسيم وهو العقلية  
فما نحن بصددده فانه مرسل بمعنى ان خصوصيته غير ملحوظة فى القسم الاخير

الحاصل من التزديد كفهوم ما لا يكون هذا ولا ذاك فيما نحن بصددده فيكون  
مرسلا من الاعتبار في المفهوم المذكور ( قال أما بحسب جعل الجاعل آه )  
يعنى ان يكون الموضع مدخل في الدلالة و ~~هكذا~~ الطبيعية ما يكون بحسب  
مقتضى الطبع وان كان للعقل منها مدخل فان مجرد العقل لا يقتضى دلالة اخ  
على الوجود حتى لو لم يعلم ان طبيعة صاحب الوجود يقتضى التلفظ بلم يدل على  
الوجود اصلا وكذا الدلالة العقلية ما لا يكون للموضع مدخل فيها ولا يكون بحسب  
مقتضى الطبع وليس المراد من الدلالة العقلية ما يكون للعقل فيها مدخل في الجملة  
والا يلزم ان يكون جميع اقسام الدلالة عقلية لان العقل في كل واحد منها مدخلا  
فان فهم المعنى من اللفظ على اى وجه كان لا يمكن الا بواسطة العقل قيل  
لم تعرض للصعول اشارة الى عموم اللفظ ولفظه مقوله وهى اى الدلالة يجعل  
الجالل وضعية يشمل العقلية وغيرها والمثال المذكور مثال العقلية الوضعية  
وكذا الحال في قوله وهى الطبيعية وقوله وهى العقلية انتهى وفيه بحث  
اذ القسم الدلالة العقلية وترك الحصول بناء على ظهوره كابدل عليه تعريف  
الموضع فأمل ( قال جعل اللفظ الخ ) وهذا الجمل يتوقف على ملاحظة  
الموضوع والموضوع له حتى يصح وملاحظة اللفظ يحتمل بخصوصه  
او بوجه كلى وكذا ملاحظة المعنى والاحتمال اربعة فان كان اللفظ بخصوصه  
والمعنى بخصوصه فيكون الموضع شخصا كاعلام الاشخاص وان كان اللفظ  
بوجه كلى والمعنى بخصوصه فيكون الموضع نوعيا كافي المشتقات والمعرف  
بلام العهد الخارجى في التحقيق وان كان اللفظ بوجه مخصوص والمعنى  
بوجه كلى فهو الموضع العام والموضوع له الخاص كافي المضمرات واسماء  
الاشارات وان كان اللفظ بوجه كلى والمعنى بوجه مخصوص فلم يوجد هذا  
الجمل اعم من ان يكون بازاء المعنى بنفسه كافي الحقيقة او بازاء بواسطة  
القرينة كافي الجواز ( قوله هذا التعريف وضع اللفظ الخ ) اشارة الى اطراد  
التعريف وانعكاسه بتقيد المعرفة بقرينة المقام فلا يرد النقض بوضع  
الخطوط والعقود واما تعريف الموضع الشامل لفظ وغير اللفظ فلم يتعرض  
الشئ له لكونه غير مقصود هنا وهو جعل شئ بازاء شئ آخر بحيث اذا فهم  
الاول فهم الثانى المراد من شئ لاهية من حيث هى هى بدون ملاحظة  
الوحدة والتعدد ومن فهم الثانى اعم من ان يكون فهما بنفسه او بواسطة  
القرينة وكذا في تعريف وضع اللفظ والاتقال جعل اللفظ بازاء المعنى لدلالة

يعنى يكون اللفظ كليا  
المعنى كليا باعتبار تعقله  
بوجه مخصوص وحكموا  
مضاهاتها عقلا لان الخوص  
يات لا يمكن كونها امرأة  
ملاحظة كليتها بخلاف  
مكس

بقسه فيدخل في التعريفين الحقيقة والجاز والمشارك والمرادف فتأمل  
 ( قوله هو بفتح الهمزة الخ ) يعني ان اخ يضم الهمزة وسكون اطاء المعجمة  
 المشددة يدل على الوجود وفتح الهمزة يدل على الحزن وهذا عين ما بينه  
 قدس سره في حواشيه للطالع قد علم ان قوله هو بفتح الهمزة آه ليس بيان  
 المثال بل بيان لمعنى آخر للكلمة اخ وبؤيده قوله يدل على الحزن فلا مخالفة  
 بين كلاميه كما ظن على انه لا يكون هذا بيان لفظة حتى يقال لعلهما الفتان بمعنى  
 لان اللفظة انما يطلق على الالفاظ الموضوعية على المعاني على ما قبل في تعريفها  
 ولفظة اخ ليست كذلك والالكائنات دلالاته وضعية لا طبيعية ( قوله يقال اح  
 الرجل آه ) على وزن مدقل في حاشية المطالع ومن الطبيعة دلالة اح اح  
 بالخاء المهملة على اذى الصدر ويدل كلامه هنا على ان اح موضوع للسعال  
 فلا يكون دلالاته طبيعية بل وضعية والظ ان مثل هذا من كلام المولدين  
 ويتسامحون فيه اذ يعرف كل من لم يعرف اللفظة والوضع دلالاته اح على السعال  
 ( قال فان طبع الالفاظ آه ) يحتمل ان يراد بالطبع طبع الالفاظ وهو طبع  
 السامع فان طبعه يتأدى اليه عند استعمال اللفظ لا العلم بوضعه وطبع معنى  
 اللفظ فانه يقتضى التلفظ والحاصل انه يمكن التقسيم بهذه الوجوه الثلاثة  
 فان قيل ان دلالة اح على الوجود دلالة عقلية لان الانسان اذا سمع هذا اللفظ  
 حصل في ذهنه ان هذا الصوت بسبب دفع الطبيعة مؤذيا في الصدر و كما  
 كان كذلك كان اذى في الصدر فهذا المعنى حصل له بالدليل العقلي لا بسبب  
 الطبيعة بل الطبيعة ما اقتضت الآخر وح هذا الصوت من الصوت بسبب  
 المؤذى والعقل انتقل من سماع هذا اللفظ الى المعنى ولا يجوز ان يعد بسبب  
 حدوث اللفظ سببا للدلالة والالكان ارادة الالفاظ التلفظ بلغظ ماسيا  
 للدلالة والجواب ما قد مناه آنفا فتذكر ( قوله وبهذا الاقتضاء آه ) يعني يكون  
 هذا الاقتضاء علاقة يكون اللفظ بها دال على المعنى ويكون منسوبة الى  
 الطبع من حيث يكون الطبع مبدءا للعلاقة لكن يقتضى اولا التلفظ وهو  
 صدور اللفظ وثانيا اللفظ وهو ما به التلفظ وانتساب مقتضى الاول الى الطبع  
 اظهر من انتساب الثاني ولهذا جعل انتساب الاول مشباهه فيتحقق في لفظ  
 اح دلالة عقلية ودلالة طبيعية فالاول بالنسبة الى الالفاظ دلالة الاثر على  
 المؤثر والثاني بالنسبة الى المرض دلالة طبيعية من حيث يقتضى الطبع  
 صدوره بل ربما يجتمع الدلالات الثلاث باعتبار العلاقات الثلاث كما اذا وضع لفظ

اح لسعال بل تقول كل علاقة طبيعية يستلزم علاقة عقلية لان احداث الطبيعية عروض الدال عند عروض المدلول انما يكون علاقة للدلالة الطبيعية باعتبار استلزام تحقق الدال بتحقيق المدلول على وجه خاص لكن الدلالة المستندة الى استلزام الدال للمدلول بحسب نفس الامر مطلقا مع قطع النظر عن خصوص المادة دلالة عقلية والدلالة المستندة الى الاستلزام المخصوص بحسب عادة الطبيعة طبيعية والامور الطبيعية اهم من ان يكون اختيارية كما اذا لم يكن الطبع مستقلا في حصولها بعد اقتضائه او غير اختيارية كما اذا كان مستقلا في حصولها كحمرة الخجل وصفرة الوجل (قال وهي العقلية الخ) وهي ماعدا الوضعية والطبيعية سواء كانت بالمطابقة او بالتضمن او بالاستلزام واهل العربية يسمون الدلالة بالمطابقة وضعية والدلالة بالتضمن وبالالتزام عقلية واما الدلالة على المعنى المجازي ان اثبت له الوضع النوعي فتدخل في الوضعية على سبيل المطابقة على قول وعلى سبيل التضمن والالتزام على قول آخر وان لم يثبت فتدخل في العقلية ان تحقق اللزوم المنطوق بينهما والا فلا دلالة (قوله انما اعتبر هذا القيد الخ) يعني انما قيده بقوله من وراء الجدار لئلا يكون لدلالة اللفظ على الالفاظ بالعقل شركة بحسب البصر بل يكون عقلية صرفة (قوله فان المسموع من المشاهد الخ) يعني ان المشاهد بحسب البصر يعلم اولا ولا حاجة الى دلالة اللفظ عليه عقلا لان الدلالة العقلية معتبرة في مقام عدم العلم بالحواس هذا الدليل يقتضي عدم دلالة اللفظ عقلا عند المشاهدة وقوله ايظهر يقتضي دلالة على وجه الخفاء قلنا ان تعليل اعتبار هذا القيد بالظهور بالنظر الى اطلاقه لا بالقياس الى اعتبار عدم هذا القيد اذ عدم الاعتبار لا يستلزم اعتبار عدمه فاذا اطلق عن هذا القيد يحتمل كون اللفظ المسموع من المشاهد او من وراء الجدار فيكون دلالة ذلك اللفظ المسموع على وجود الالفاظ عقلا على الخفاء وعدم دلالة اللفظ المسموع عقلا عند المشاهدة وهو مقتضى الدليل فلا محالة بينهما (قوله واما المسموع الخ) يعني ان قيد بهذا يثبت دلالة اللفظ عقلا وان قيد من المشاهد لا يثبت بدلالة اللفظ عقلا اصلا وان اطلق من هذين القيدين يحتمل الامرين فلا يظهر تطبيق المثال للممثل فلا بد من اعتبار هذا القيد المذكور واما اذا سمع اللفظ من وراء الجدار يظهر الاثر ومن تحقق الاثر يتحقق المؤثر فيعلم وجود الالفاظ بدلالة الاثر على المؤثر لا بمجرد العلم

باللفظ اذ لو لم يلاحظ العلاقة الذاتية بينهما لم يلزم العلم بوجود اللفظ  
 فلا وجه لما قيل فالحق ان يقال الا بالعلم باللفظ ( قوله وانحصار الدلالة آه )  
 الحصر اما عقلي مرددين النفي والاثبات يحزم العقل بمجرد ملاحظة  
 مفهومه بالانحصار واما استقرائي فهو لا يكون كذلك فيستند انحصاره الى  
 التبع والاستقراء سواء كان في الجزئيات كانهضار الدلالة اللفظية في الوضعية  
 والطبيعية والعقلية والاجزاء كانهضار المركب في اجزائه من العناصر  
 فالقصة ان كانت عقلية فهي بسببية لا يحتاج الى دليل وان كانت استقرائية  
 فدليلها انه لو كان هناك قسم آخر لوجدنا بالتبع لكن التالي بط فالقدم  
 مثله والملازمة ظنية وهنا انحصار الدلالة في اللفظية وغير اللفظية كذلك  
 يحزم العقل بملاحظة مفهومه بالانحصار واما انحصار الدلالة اللفظية  
 فيها استقرائي لعدم جزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار لكون  
 الشق الاخير مرسل لان مفهومه اهم من العقلية لكن يستدل على انحصارها  
 بانه لو وجد لوجدنا بالاستقراء لكن لم نجد فثبت الانحصار بطريق الظن  
 ( قوله الدائر بين النفي والاثبات الخ ) يعني يكون الاقسام بطريق الدوران بين  
 النفي والاثبات مثلا من اى طرف يلاحظ النفي يلاحظ من طرف آخر الاثبات  
 وبالعكس ولا يحتمل النفي وراء ذلك القسم وكذا الاثبات لكن في العرف  
 الارسال في طرف النفي واما الاستقراء المرددين النفي الاثبات لضبط  
 الانتشار فالارسال ثابت في شق النفي البتة كما في انحصار الدلالة اللفظية  
 في اقسامها ( قوله لا يلزم ان يكون مستندة آه ) لان المعبر في الدلالة العقلية  
 هو العلاقة الذاتية كما عرفت ومن الجائر ان يتحقق دلالة غير مستندة الى شئ  
 من العلاقة الذاتية والوضعية والطبيعية لكنها لم يوجد ( قال والمق هنا  
 آه ) لان الدلالة الطبيعية والعقلية من الدلالات اللفظية غير مضبوطة  
 لاختلافها باختلاف الطبايع والافهام وكانت مع ذلك غير شاملة الالمان قليلة  
 اختص النظر بالدلالة الوضعية المضبوطة الشاملة لما يقصد اليه من المعاني  
 ( قال وهي كون اللفظ بحيث آه ) هذا خلاصة ما علم مما سبق من تعريف  
 الدلالة المطلقة ومن تقسيم الدلالة الى اللفظية وغير اللفظية وتقسيم  
 اللفظية الى الوضعية واخويها قوله للعلم بالوضع متعلق لفظا بالفهم  
 بملاحظة كونه مقيدا بالشرط وتعليل الملازمة معنى ولا محذور فيه كما ظن  
 لكن يرد عليه انه يلزم الدور وذلك ان لنا مقدمة ضرورية هي ان العلم بالوضع

الذي هو نسبة بين اللفظ والمعنى يتوقف على فهم المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ ضرورة توقف العلم بالنسبة على تصور المتسمين وقد ذكر في التعريف ان فهم المعنى لاجل العلم بالوضع فلو صح هذا لزم توقف كل من فهم المعنى والعلم بالوضع على صاحبه في الوجود واجيب بعمولين الاول ان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ موقوف على العلم السابق بالوضع ومن المعلوم بالضرورة ان ذلك العلم السابق لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل على فهمه في الزمان السابق فلا دور لتغاير الفهمين والى ان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع وليس العلم بالوضع موقوفاً على فهم المعنى من اللفظ بل على فهمه مطلقاً فظهر ههنا تغاير الفهمين بحسب الاطلاق والتقييد كما ظهر في الجواب الاول بحسب الزمان فان قلت لا يجب ان يكون صورة المعنى مرتسمة في النفس محفوفة لها لم يتصور فهم المعنى من اللفظ ولا عند اطلاقه اذ يلزم فهم المفهوم قلت ارتسام المعنى في النفس اعم من ان يكون في ذاتها او في خزائنها كما في حال ذهول النفس عنه فاذا اطلق اللفظ ارتسم في ذات النفس بعد ذوال ارتسام فيها فيكون ادراكاً ما بيا بعد ذوال الادراك الاول فلا تلم اجتماع الفهمين لشيء واحد فتأمل ( قوله اي كما اطلق آه ) يعني ان متى كلمة العموم للزمان وسور الايجاب الكلى السرطى لظهور كلما في هذا المعنى فسرهما والمعتبر في الدلالة الوضعيه عند المنطقين الروم الكلى لانهم لما اعتبروا في مطلق الدلالة الروم الكلى لم اعتبره في اقسامها فح يلزم خروج ما كان الروم فيه في الجملة كالجهازات والكنائيات والجواب ان ما كان فيه الروم في الجملة ان كان المراد به اللفظ فقط فلا يتعمدون بان ذلك اللفظ دال والدلالة المستلزمة بانه فيكون حارجه من الدلالة مطلقاً فلا محذور في خروجه وان كان المراد به اللفظ مع القرينة فيكون اللزوم فيه كلياً لوجود الوضع فيه نوعاً وح نقول اذا فهمنا من اللفظ شيئاً في وقت دون وقت ولا شك ان ذلك الفهم بسبب قرينة حالية او مقالية فلا يكون ذلك اللفظ دالاً عليه اذ ليس بحيث متى اطلق فهم بل الدال المجموع وكلامنا في دلالة اللفظ واللفظ مع القرينة ليس بلفظ ( قوله بخلاف اصحاب العربية والاصول آه ) لانهم لما اعتبروا اللزوم في الجملة في تعريف الدلالة يكفي صدهم اللزوم في الجملة في الدلالة الوضعية فيدخل فيه اللفظ الحقيقي والمجازي والكنائى فهذا امر فوا الدلالة بانها كوالى بحيث يعلم منه شئ

آخرو بانها كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم المعنى ( قوله احتراز عن الدلالة آه )  
اذ فهم المعنى من دلالة اخ مثلا ليس للعلم بالوضع لانفاؤه بل لتأدى الطبع عند  
التلفظ به وعن الدلالة العقلية فان دلالة اللفظ المسموع من وراء جدار لا تتوقف  
على العلم بالوضع لاستواء العالم والجاهل فيه ولتحققها سواء كان اللفظ مسموعا او  
مستمعا ( قوله ثلاثا يختص آه ) يعنى لو قال كذا خرج التضمن والالتزام لا يختص  
بالمطابقة لان اللفظ لم يوضع بازاء المعنى التضمني والالتزامي لانهما مجازان  
لكن للوضع مدخل في كون المعنى التضمني والالتزامي مفهوما من اللفظ  
( قوله للعلم بوضعه آه ) العلم بالوضع اعم من ان يكون الموضوع له متعدد  
او واحدا ومن كون الموضوع بوضع عام والموضع له خاص فاذا اطلق  
المشترك يلتفت العالم بالوضع الى معانيه على وفق العلم بوضعه وبقرينة  
تدفع المزاحم بعين المعنى الواحدان اريد الواحد اوبعين جميع المعاني ان اريد  
الجميع فلا محذور لتعدد الوضع في الفهم عند الاطلاق وكذا الضمائر والمبهمات  
اذا اطلق هو مثلا يفهم المعنى الخصوص وهو المفراد المذكور الغائب العين  
لانه وان كان الوضع عاما والموضوع له خاصا فهمه السامع دون المعنى  
العام حتى يقال العالم بوضعه لا يفهم جميع معانيه ( قوله وانحصار الدلالة  
اللفظية آه ) ضرورة ان حصر المدلول في نفس الموضوع له وجزؤه وان خارج  
عنه عقلي يجزم العقل به بمجرد ملاحظة مفهوم هذه القضية وذلك لان  
الدلالة الوصفية مبنية على علاقة الوضع بين الدال والمدلول وتلك العلاقة  
لا يتصور الا بالنسبة الى الموضوع له تماما وجزؤه الى لازمه لا غير ومعلوم ان معنى  
الحصر ان لا يوجد قسم من القسم خارجا من الاقسام المبينة سواء تداخل  
الاقسام او لا فان قيل انما يكون حصر اعقليا ان لم يقيد مفهوماتها بقيد  
الحثية مع انها مقيدة لثلاث تداخل الاقسام كما سيأتى والاقسام قبل التقيد  
كلها مطلق وبعد التقيد مقيد والمطلق اعم والمقيد اخص وان كان الحصر  
قبل التقيد عقليا يلزم ان يكون بعد التقيد غير عقلي لاحتمال الاقسام  
الخارجة ليتحقق العموم والخصوص والا لم يفرق بين المطلق والمقيد  
في العموم والخصوص قلت تقييد الاقسام لقيود الحثية قد يكون لخراج  
امر خارج من القسم وقد يكون لخراج امر خارج من الاقسام دون القسم  
وما نحن فيه من الصورة السانية فلا يلزم وجود قسم خارج من الاقسام  
حتى يباقي الحصر لان الامر المحترز عنه بقيد الحثية من قسم بعض من قسم



آخر مثلا اذا وضع لفظ بازاء مفهوم مركب من الملزوم واللازم يجوز ان يدل ذلك اللفظ على جزء الموضوع له لالكونه جزء منه بل لكونه لازما لجزء الموضوع له فيصدق تعريف الدلالة التضمني مع انه ليس من افراد بل من افراد الدلالة الاتزامي ويجوز ان يدل ذلك اللفظ على لازم جزء الموضوع له لالكونه لازما لجزء الموضوع له بل لكونه جزء الموضوع له فيصدق تعريف الدلالة الاتزامي مع انه ليس من افراد بل من افراد الدلالة التضمني واعتراض على الحصر العقلي بوجوه الاول ان دلالة الاتزام مشروط باللزوم الذهني فلم يكن الحصر عقليا اذ يجوز العقل ان يدل على الخارج اللازم وجوابه ان ذلك الشرط لتحقيق الدلالة الاتزامية وليس بمعتبر في مفهومها الثاني ان لفظ هما اذ رجعا الى الابوة والبنوة يدل على المجموع بالمطابقة وعلى احد الجزئين بالتضمن وكل جزء يستلزم الآخر لامتناع تعقل احدهما بدون الآخر فاللفظ يدل على كل واحد بواسطة لزوم احدهما للآخر وهذه الدلالة ليست مطابقة وهو الظاهر ولا تضمنية لعدم اعتبار حيشة الجزئية ولا التزامية لعدم الخروج وجوابه انا لانم بتحقيق الدلالة بواسطة اللزوم بينهما لان تعقل احد المضامين انما يستلزم تعقل الآخر اذا كان يخطر بالبال والازم تعلقات غير متناهية متعلقة بالمضامين عند تعقل احدهما وههنا لما كان فهم احدهما في ضمن فهم مجموعهما الذي هو مدلول مطابق لم يكن فهم احدهما مستلزما لفهم الآخر فلا يتحقق الدلالة الثالث ان لفظ ضرب مثلا اذ لم يذكر مع الفاعل يدل على الحدث وليست مطابقة وهو ظاهر ولا تضمنية لانه لم يفهم في ضمن الكل ولا التزامية والازم تحقيق الاتزام بدون المطابقة وجوابه لانم دلالة ضرب بدون الفاعل اصلا ولو سلم فيقال انها مطابقة لان دلالة الفعل على الحدث يحوهره الموضوع له ودلالته على النسبة والزمان بينة الموضوع لهما نوتا الرابع انه اذا اطلق المشترك يفهم كل واحد من معانيه عند العلم باوضاعه ويفهم جميع المعاني ايضا مع انه ليس هذه الدلالة شيئا من الاقسام البلية وجوابه انا لانم فهم جميع المعاني من اللفظ بل ذلك لازم لاجتماع فهم كل واحد منها منه كذا حقق ( قال وذلك لان اللفظ آه ) هذيان نبوت الحصر العقلي للدلالة الوضعية الى امور بلية وفرع على الشقوق المرددة تعريفات الاقسام البلية قيل في تعريف القسم البالي خروج المدلول من المعنى لا يكون سببا للدلالة والالكان

كل خارج مدلولاً بل معنى يلزمه المدلول فذكر الخروج ذكرهما هو خارج  
 عن السببية وترك الزوم ترك لما هو مناط السببية فكانه انما وقع فيه لثلا يكون  
 ذكر اشراط الزوم فيما بعد لغوا انتهى يمكن ان يقال ان هذه المذكورات  
 ليست عين التعريف بل مبدأ للتعريف يفهم لكل واحد منها تعريفا  
 خاصا مثلا يفهم القسم الثالث تعريفا وهما دلالة اللفظ على معنى خارج  
 لازم للمعنى الموضوع له بواسطة ان ذلك المعنى خارج لازم الموضوع له والخروج  
 والزوم لازم في التعريف للامتنياز والسببية للدلالة اذ الزوم المجرد لا يستقل  
 في السببية لاحتمال ان يكون اللازم داخلا من وجه كما عرفت وترك الزوم  
 بناء على ظهوره اذ المدلول الخارجى لابد وان يكون لازما والام يمكن مدلولاً  
 ووصف المعنى بالمدلول تبيينه على هذا (قال اما تسمية الدلالة آه) الدلالة  
 نسبة بين الدال وهو اللفظ والمدلول وهو المعنى الموضوع له ولما يتفاوت  
 الدال في الصورة الثلاثة بل التفاوت في المدلول سميت الدلالة بحال المدلول  
 بعلاقة التعلق او المجاورة والمدلول ان كان تمام ما وضع له يكون مطابقا وموافقا  
 للدال فسميت الدلالة بالمطابقة وهي حال المدلول وان كان جزء ما وضع له يكون  
 المدلول ما في ضمن الموضوع له فسميت بالتضمن وهو بالمعنى المفعول حال  
 المدلول وان كان لازم ما وضع له يكون المدلول التزاما للطاوعة فسميت  
 بالالتزام وهو حال المدلول قبل والاحسن ان يقال الدلالة على تمام ما وضع له  
 مطابقة بقصدها الواضع والدلالة على الجزء مما تضمنه الدلالة المطابقة والدلالة  
 على اللازم لازم على الكل ولما كانت هذه الدلالات انواعا للدلالة الوضعية اللفظية  
 جاز نسبتها اليها فيقال دلالة مطابقة وتضمنية والتزامية (قال انما قيد بتوسط  
 الوضع آه) اعتبر في تعريف الدلالات الثلاث التي يتعرها التقسيم قيد الحيثية  
 فيكون الحاصل ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام  
 الموضوع له والتضمن دلالة على جزء الموضوع له من حيث انه جزء والالتزام  
 دلالة على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم (قال لانه لو لم يقيد لا تنقض آه)  
 فان قيل يمكن ان يوجه التعريفات من غير اعتبار قيد فيها بان المقي تقسيم الدلالة  
 اللفظية الوضعية الى الاقسام الثلاثة بالقياس الى كل وضع وضع فحاصل التعريفات  
 ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له باعتبار وضع معين والتضمن  
 دلالة اللفظ على جزء ما وضع له باعتبار ذلك الوضع والالتزام دلالة اللفظ  
 على ما هو خارج عنه باعتبار ذلك الوضع ومن البين ان هذه التعريفات لا ينقض

بعضها بعض فلا يحتاج الى اعتبار قيد الحقيقة ان هذا التوجيه راجع الى اعتبار قيد الحقيقة فلا تفاوت بينهما الا بالعبارات ( قال خد بعض الدلالات بعضها ) ( يعني ينتقض كل واحد من حدود الدلالات بعض الدلالة دون كل واحد منها بحمل اضافة البعض الاول للاستغراق والبعض الثاني للعهد كما يشهد له بيان الآتي ويثبت له المدعى وهو تقييد جميع حدودها ولم يجعل الاضافة بالعكس لعدم تمامية التقريب وعدم وجود ان مادة النقض ولم يكف الفرض فيها ولم يحمل في الاول والناسي على الاستغراق ولا الى العهد فيها لعل المذكورة تأمل فيه قيل قوله لولم يقيد رفع الايجاب الكلي فالمراد بقوله لا ينتقض عده بعض الدلالات الايجاب الجزئي لا الايجاب الكلي بحمل الاضافة على الاستغراق اى حد كل بعض كما توهم لانه لا يلزم الايجاب في الكلي لان عدم تقييد كل حد يكون لعدم تقييد نسي منها فتنقض كل منها وقد يكون بعدم تقييد بعض منها حتى واحد منها فح ينقض بعضها فاللازم قطعاً انتقاض البعض انتهى اناقول ان قوله لولم يقيدتم نفيض الايجاب الكلي وهو رده فيكون سالبة جريئة لكن هذه السالبة الجريئة قد يتحقق في ضمن السالبة الكلية وهناك كذلك اذ البيان الآتي يساعد هذا التوجيه حيب بين انتقاض كل حدود ( قال والامكان العام وهو آه ) هذا الامكان جزء والامكان الخاص كل على ما بينه الشارح لاشبه في عموم الامكان العام والعام متى كان ذاتياً للخاص فيكون جزء منه كالحیوان بالنسبة الى الانسان وكذلك الامكان العام بالنسبة الى الامكان الخاص فيكون الخاص عبارة عن السلبين والعام عبارة عن السلب الواحد فيكون ذاتياً داخلاً في مفهوم الامكان الخاص ( قال وان يكون مشتركين آه ) لم يكف في بيان دعوى الانتقاض بالجوازيل اتي المادة متحققة لان مادة النقض لابد فيها التحقق ويمكن تصوير انتقاض كل واحد من التضمن والالتزام بالآخر فيما اذا كان اللفظ موضوعاً لكل واحد من اللازم والمزوم ومجموعهما معا ويكون دلالة على اللازم من وجوه ثلثة فاذا اريد به اللازم من حيث انه لازم كانت دلالة عليه الزامية ويصدق عليها انها دلالة على جزء المعنى الموضوع له لكنها ليست من حيث هي جزءه واذا اريد به اللازم من حيث انه جزء كانت دلالة تضمنية ويصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم لكنها ليست من حيث انها لازم قبل يمكن ان يقال البعض في كتب المنطق على وجه يعبر جميع الاوقات والارمان

بحيث لا يتغير ولا يتبدل بتبدل الاعتبارات فيجب اعتبار اقسام الدلالات  
وتعريفاتها على وجه لا يحتمل تطرق التغير اليه فيكفي للانتقاض جواز  
مادة النقض انتهى انا اقول ان الجواز سواء كان عبارة عن الفرض ممكنا  
او متمنعا او عن التجوز العقلي لا يمكن تخلص التعاريف منه ولو اكتفى  
في الانتقاض لم يطرد ولم ينكس تعريف واحد من التعاريف فلا بد من  
تحقق المادة (قال كالشمس فانه آه) الجرم بالكسر هو الجسد قيل انه اشتهر  
في العلويات كالجسم في السفليات والمراد بالجرم المجهود لكن لا الشخص  
المحسوس والا لم يكن كليا منحصرا في فرد كما هو المقرر بل الجرم الذي هو  
النير الاعظم اى هذا المفهوم هذا الظاهر ان هذا بيان الففة وفي الففة  
لا يلاحظ مثل هذا التحقيق بل هو من تحقيق المنطقين فيكون المراد الشخص  
المحسوس (قال ويراد به الامكان العام آه) ليس المقى من قوله يريدان دلالة  
اللفظ على المعنى المطابق انما يتحقق اذا اريد ذلك المعنى اذا لفظ لا يدل  
بحسب ذاته والا لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل الارادة الجارية  
على قانون الوضع الا يرى ان اللفظ المشترك مالم يوجد فيه قرينة ارادة احد  
معانيه لا يفهم منه المعنى لانا نقول نعم ان دلالة اللفظ ليست ذاتية لكن ليس  
يلزم منه ان يكون تابعة للارادة بل بحسب الوضع فانعلم بالضرورة ان من علم  
وضع لفظ لمعنى وكان صورة ذلك اللفظ محفوظة له في الخيال وصورة المعنى  
مرسمة في البال فكلما تخيل ذلك اللفظ تعقل معناه سواء كان مرادا او لا  
واما المشترك فلا شك ان العالم بوضعه لمعانيه بتعقلها عند اطلاقه نعم تعيين  
ارادة الالفاظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه  
بون بعيد فهنا اتيان لفظ يريد لبيان ارادة التكلم الامكان العام للدلالة  
لفظ الامكان عليه فلا وجه لما قيل فتأمل (قال دلالاته على الامكان الخاص  
مطابقة آه) يفهم منه انه اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص  
يكون دلالاته على الامكان العام الذي جزؤه بالتضمن لا بالمطابقة واذا اطلق  
لفظ الشمس واريد به الجرم كانت دلالاته على النور الذي هو لازمه التزامية  
لامطابقة فاللفظ المشترك اذا اريد به الكل او للزوم لم يدل على الجزء او اللازم  
بالمطابقة فاللفظ المشترك اذا اريد به الكل او للزوم لم يدل على الجزء او اللازم  
بالمطابقة بل يدل على الجزء بالتضمن فقط وعلى اللازم بالالتزام فقط وهو  
مما لان الجزء كما تحقق في شأنه سبب الدلالة التضمنية اعنى كونه جزء لما وضع

اللفظ قد تحقق ايضا بسبب الدلالة المطابقة اعنى كونه موضوعا له فكما  
 وجب ان يدل عليه بالتضمن وجب ان يدل عليه بالمطابقة وكذا الحال في اللازم  
 فان قيل يلزم ثبوت داليتين للفظ من جهتين مختلفتين في حالة واحدة قلت  
 لا محذور فيه لان حقيقة الدلالة اتفقت النفس الى المعنى عند اطلاق اللفظ  
 او تخيله ولا معنى لهذا الالتفات سوى الالتفات من اللفظ اليه مثلا اذا علم ان  
 اللفظ موضوع لمعان متعددة كانت تلك المعاني مرتبطة في العقل فاذا اطلق  
 هذا اللفظ انتقل الذهن منه الى جميع المعاني ولا حظ لكل واحد منها فاذا كان  
 مشتركا بين الكل والجزء واطلق انتقل الذهن منه الى الجزء لكونه موضوعا له  
 والى الكل ايضا لذلك لكن انتقاله الى الكل متضمن لانتماله الى الجزء اجالا  
 فاذا هن الى الجزء انتقالان تفصيلي قصدي بسبب كونه موضوعا له واجالي  
 ضمني بسبب كونه جزءا للموضوع له فاللفظ عليه دالتان وكذا في اللفظ المشترك  
 بين المزموم واللازم يتقل منه الذهن الى اللازم ابتداء لكونه موضوعا له  
 وبتوسط المزموم ايضا وكذلك في التضمن والالتزام اى اذا اطلق لفظ  
 الامكان على الامكان العام دل عليه بالمطابقة كما ذكره وبالتضمن ايضا واذا  
 اطلق لفظ الشمس على النور دل عليه مطابقة والنز اما فان قيل فعلى هذا  
 فواجه بيان الانتقاض للحدود قلت ان لفظ الامكان دلالة على الجزء  
 بالتضمن وبالمطابقة ولفظ الشمس دلالة على اللازم بالمطابقة والالتزام  
 فاذا اعتبر دلالة على الجزء بالتضمن وعلى اللازم بالالتزام يصدق عليها انها  
 دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض حد المطابقة بهما ولو قيد بالجنسية اندفع  
 القضان لانها ليست من حيث هو تمام الموضوع له وكذلك ان اعتبر دلالة على  
 الجزء او اللازم بالمطابقة صدق انها دلالة اللفظ على جزء المعنى لكنها ليست  
 من حيث هو كذلك هذا تحقيق كلام الفاضل المحسى قدس سره فتعلم  
 (قوله يريد ان لفظه) الغرض من هذا دفع ما يشعر العبارة من ان لفظ  
 المشترك اذا اطلق واريد به المعنى الواحد مطابقة لا يراد به الاخر مطابقة  
 فالامكان والشمس كذلك اذا اريد به الامكان الخاص مطابقة لا يراد به  
 الامكان العام مطابقة بل تضمننا لكن يصدق عليه تعريف المطابقة وحاصل  
 دفعه ان سبب الدلالة للامكان مطابقة وتضمننا متحقق ولا مدخل للارادة  
 في الدلالة على مذهب التحقيق ولا مانع لتحقيق السبب عند وجود السبب  
 ههنا ولا فائدة لنى الدلالة المطابقة في بيان انتقاض التعريف فيتحقق

الدلائل ان فاذا اعتبر الدلالة التضمنية ينتقض به تعريف الدلالة المطابقة  
فاذا قيد بقيد التوسط بطرد التعريف وكذا القياس في الشمس ( قوله و ذلك  
لانه اجتمع آه ) اشارة الى كون الامكان العام مدلولاً بدلائل مطابقة وتضمنا  
واثبات له مع عدم منافاة بينهما حاصله ان الامكان العام اجتمع فيه كونه جزء  
للعنى وكونه موضوعا له وهذا ان الكونان سببان لكون مدلولاً لمطابقة وتضمنا  
وكما كان كذا يتحقق الدلائل عليه فنفرع عليه لازم النتيجة وهو قوله فلا بد  
الح ( قوله ايضا آه ) اى كد لانه على الامكان العام تضمنا يعنى حين الدلالة  
على الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان العام تضمنا بدون التفاوت  
زمانا ورتبة لا يقال كيف يلتفت في آن واحد وحالة واحدة الى شيئين لا ناقول  
ولو سلم عدم الالتفات في آن واحد وهو من قصور مساعدة ذهن السامع  
لامن دلالة اللفظ لما قبل من انه لاشك ان استحضار الوصفين لا يكون في آن  
واحد فكذا الدلائل ليس بتى لان هذا بالطرا الى حال السامع الى حال  
اللفظ ( قول فاذا اعتبرنا دلالة الح ) قبل كلمة اذا المجرد الظرفية لا للشرط اى  
يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له في زمان اعتبار دلالة التضمنية  
وانما يقيد بذلك لانه مدار الانتقاض ولا يرد ان الاعتبار لا يدخل له في الصدق  
لان الصدق يتحقق وان لم يتحقق الاعتبار انتهى واما قول ان الاعتبار  
قد يتعلق الى ما ليس متحققا في نفس الامر وقد يتعلق الى ما يتحقق في نفس  
الامر ومعنى الاعتبار في التعلق الثاني اذعانه ونسبته الى الحق والصدق وهنا  
المراد من الاعتبار هو الثاني فمع تحقق الشرطية اذ لو لم يتحقق ولم يتميز من  
الدلالة المطابقة فلا يكون مادة القصد ( قوله تلك الدلالة آه ) اى الدلالة  
التضمنية المعبرة وهى دلالة الامكان بسبب دلالة على الامكان الخاص  
على الامكان العام لا بسبب كونه موضوعا ( قال لمحققها آه ) الضمير راجع الى  
دلالة الامكان على الامكان العام وهو دليل على قوله ليست بواسطة الح  
حاصله انه لو كان بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لم يتحقق تلك  
الدلالة في فرض انتفاء هذا الوضع لكنه يتحقق فيزم ان لا يكون بواسطة  
الوضع بازائه ولما اتنى احد السببين الذين انحصر السببية فيهما ثبت السبب  
الاخر فيتحقق مسببه وهو الدلالة تضمنا ولذا اضرب بقوله بل بواسطة ان  
اللفظ فلا يرد اعتراض البعض فتأمل ( قوله فانها ثابتة الح ) يعنى ان الدلالة  
التضمنية ثابتة هناك فلا يحتاج الى واسطة غير واسطة وضع اللفظ

للامكان الخاص حتى يقال ان لها واسطة وهو وضع اللفظ بازائه مع انه  
لامدخل فيها لوضعه للامكان العام لان هذا سبب الدلالة المطابق لا تضمني  
هذا البيان بناء على ارجاع الضمير الى الدلالة التضمنية قيل قوله ولا مدخل  
اشارة الى ان قوله وان فرضنا انتفاء وضعه كناية عن انه لا مدخل فيها بوضعه  
للامكان العام وهو ظاهر فلا يرد ان فرض انتفاء وضعه بازائه بعد تحقق  
الوضع فرض مح فجاز ان يستلزم انتفاء الدلالة فان المحال جاز ان يستلزم المحال  
فتأمل ( قال واما الانتقاض بدلالة الالتزام آه ) قد عرفت ان مادة النقض  
لفظ المشترك الذي وضع لزوم واللازم وفي دلالة على اللازم جهتان المطابقة  
والالتزام وانتقض التعريف به فان قيل المشترك بين المزوم واللازم انما يدل  
على اللازم بالمطابقة لان اللفظ اذا دل باقوى الدالتين لم يدل باضعفها  
قلت انما يكون كذلك لو كانت الدلالة القوية والضعيفة من جهة واحدة فانه  
اذا كانت احدى الدالتين مطابقة والاخرى تضمننا او التزاما يكون كل واحدة  
منهما مسببة بسبب ومعلولة بعلة يوجد كل واحد بوجودها ولا امتناع  
في ذلك وانما الامتناع في ثبوت دلالة واحدة من جهة واحدة سبين احدهما  
قوى والاخر ضعيف فقس عليه كل لفظ مشترك في السؤال والجواب ( قوله  
ولما كان الضوء آه ) يعني ان للدلول سبين الذين اختلف مقتضاها واذ اطلق  
اللفظ الدال على ذلك المدلول يتحقق السبين فيلزم تحقق السبين المختلفين  
فبالنظر الى السبب الذي هو مقتضى الدلالة الالتزامية يكون مقتضى دلالة  
الالتزامية بداهة مع انه يصدق عليه تعريف الدلالة المطابقة لتحقيق سببها  
وهو الوضع بازائه فاذا قيد التعريف بتوسط الوضع يلزم فيه اخذ السبب  
والسبب واعتبارهما معا فيتخلص التعريف عن النقض فان تحقق في مثل  
النسب عند دلالة على الجرم الدلالة الالتزامية والمطابقة معا بالنسبة  
الى الضوء يصدق عليها تعريف الدلالة الالتزامية دون المطابقة لتحقيق  
اعتبار السبب والسبب بالنسبة الى الدلالة الالتزامية دون المطابقة وقد علم  
ان الدالتين يتحقق سواء اريد اولا فلا يثوهم من الاكتفاء على كون دلالتها  
على الضوء التزاما انتفاء الدلالة المطابقة ( قوله يعني ان هناك دلالة مطابقة  
الخ ) باعت التفسير ان ظاهر العبارة يقتضي وجود الدلالة المطابقة منفردا  
مع انهما وجودتان لتحقيق الجهتين كونه موضوعا له وكونه جزء من الموضوع له  
وتصريح المطابقة لكونها مدار النقض واذا قيد فلا انتقاض لما عرفت

من اعتبار السبب والمسبب في التعريف ( قوله وهناك ايضا دلالة الخ ) لتحقيق  
الجهتين كونه موضوعا له وكونه خارجا لازما للموضوع وجه التأمل اشارة  
الى ما قررنا آنفا من الدلالة القوية والضعيفة فذكر ( قال لما كان الدلالة  
الالتزامية آه ) اعلم ان هذا الشرط موقوف على تحقق الزوم بناء على انه عبارة  
عن امتناع الانفكاك عن الشيء فامتنع انفكاكه عن الماهية لموجودة اما ان يمتنع  
انفكاكه عن الماهية مطلقا اي بحسب كلا وجوديه بمعنى انها حيث وجدت  
كانت متصفة به وهو لازم الماهية كالزوجة للاربعة فان الاربع زوج سواء كانت  
في الذهن او في الخارج او لا يمتنع انفكاكه عنها الا في وجود خاص كالتهيز للجسم  
فانه يلزم في الوجود الخارجي وكالكلية للانسان فانه انما يلزمه في الوجود  
العقلي ويقال لقسمين لازم الوجود ويختص الاول بلزوم الوجود والثاني  
بالمعقولات الثانية لانها لوازم ما حصل في العقل والمعتبر في الدلالة الالتزامية  
الزوم العقلي سواء كان لازم الماهية والمعقولات الثانية وهذا القول استدلال  
على اشتراط الدلالة الالتزامية بالزوم الذهني بين الموضوع له وبين الخارج  
اللازم تقريره لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على الخارج عن  
الموضوع له فاما ان يكون المدلول كل امر خارج عنه او بعض امر خارج  
بغير شرط الزوم او بعض امر خارج بشرط الزوم لاسيلا الى الاول والا لزم  
ان يكون كل لفظ وضع لمعنى دالا على معان غير متناهية وهو ظاهر البطلان  
ولاسيلا الى الثاني اذ لم يكن اللفظ دالا عليه وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى  
بحسب الوضع اما لاجل انه موضوع بازائه او لاجل انه يلزم من فهم المعنى  
الموضوع له فهمه والبعض الخارج الغير المشروط بشرط الزوم لم يتحقق  
فيه سبب الدلالة فلم يكن لفظ دلالة عليه فثبت ان المدلول الخارج امر  
خارج بشرط الزوم وذلك للزوم اما لزوم خارجي او لزوم ذهني لاسيلا  
الى الاول لانه لو كان الزوم الخارجي شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه  
لامتناع تحقق الشروط بدون الشرط مع انه متحقق كدلالة العمى على البصر  
فثبت المط وهو ان المدلول الخارج امر خارج بشرط الزوم الذهني فيلزم  
ثبوت اصل لدعوى وهو اشتراط الدلالة الالتزامية بالزوم الذهني هذا خلاصة  
قول الش ( قال فلا بد للدلالة آه ) متفرع على قوله قوله ولا يخفى معنى لما تحقق  
الدلالة في الدلالة الالتزامية ردد بين الامرين الكلية والبعضية ومن انتفاء  
الاول يلزم ثبوت الثاني ونفي الدلالة عن كل امر خارج باعتبار كليته لا باعتبار



الفرد حتى ينفى دلالته في البعض قيل متفرع على ما تقدم باعتبار العلم  
 كافي قوله تعالى • غابكم من نعمتي من الله • أي ضل أن لا بد للدلالة على الخارج  
 من شرط أي من أمر يتعلق به وجودها على ما هو المعنى اللغوي للشرط  
 لا ما يتوقف عليه وجودها إذ الدليل لا يساعد انتهى فيه بحث لأن الدليل  
 المسوق لاثبات هذا الشرط بملاحظة لزوميه وبملاحظة ذهنيته قوله  
 فإن لم يتحقق ناظر بملاحظة الأول قوله ولا يشترط الخ ناظر بملاحظة  
 الثاني فكيف لم يتحقق معنى الشرط الاصطلاحي وهو ما يتوقف عليه  
 وجودها ولم يساعد الدليل فأمل ( قال بحيث يلزم من تصور السمي آه )  
 التصور هنا مرادف للعلم والادراك المطلق أي من ادراكه ادراكه سواء كان  
 تصورين أو تصديقين أو مختلفين ( قال فإنه لو لم يتحقق هذا الشرط آه )  
 هذا تفسير قول المصنف والا لا يمنع فهمه من اللفظ قال إن يقال لو لم يشترط  
 لأنه نقيض يشترط لكن عدل إلى لازمه إذا تحقق لازم الشرط إشارة إلى أن  
 صحة الملازمة مبنية على عدم تحقق الشرط لأعلى الاشتراط إذ عدم الاشتراط  
 لا يستلزم عدم التحقق لجواز تحقق الزوم مع عدم جعل الجاعل شرطا  
 ولم يمنع الفهم ( قال أولا لجل أنه يلزم من فهم آه ) السور في كلام القوم  
 أو بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له إليه عدل إلى قوله يلزم  
 من فهم المعنى الموضوع له فهمه لتلا يتنقض بالتضمن إذ المدلول التضمني  
 لم يوضع له اللفظ ولا ينتقل الذهن من المعنى الموضوع له إليه بل الأمر بالعكس  
 ولتتم الدليل سالما عن النقض سيظهر من كلام المحقق قدس سره قيل أنا نفهم  
 من اللفظ شيئا في بعض الاوقات دون بعض عقيب فهم السمي فدلالته  
 على ذلك المعنى الالتزامية ولازوم ذهني اجيب ان الدلالة مقولة بالاشتراك  
 على معنيين الأول فهم المعنى من اللفظ متى اطلق السامي فهم المعنى منه اذا  
 اطلق واصطلاح على المعنى الأول وان اعتبر في بعض العلوم بالمعنى  
 الثاني فللا لفظ اذا فهم المعنى منه المعنى بالقرينة بل الدال المجموع ( قوله  
 والازم ان يكون الخ ) لان المعاني الغير المتناهية خارجة عن الموضوع له  
 لذلك اللفظ وهو ذا البطلان بالوجدان لانا لانهم من اللفظ الامعنى  
 واحد اذا لم يلاحظ الوضع ولا يخطر ببالا غيره فضلا عن المعاني الغير  
 المتناهية فلا وجه لما قيل أي بالتفصيل ليصح قوله وهو ذا البطلان لأن  
 دلالة اللفظ على معان غير متناهية اجالا ليست بطة فضلا عن ظهوره

بل هي واقعة كما في وضع العام للموضوع له الخاص انتهى لان هذا القول مبنى على الوضع مع ان ما نحن فيه على تقدير عدم الوضع ( قوله ويكفي فيها العلم بالوضع الخ ) سواء كان الوضع شخصيا او نوعيا كما في المشتقات وسائر الموضوع بالوضع النوعي فاذا اطلق اللفظ الموضوع اطلاقا صحيحا مع ما يحتاج اليه في الدلالة كالتعلق بالنسبة الى الحرف والفاعل بالنسبة الى الفعل ينتقل من اللفظ الى المعنى بسبب العلم بالوضع فلا يحتاج الى شيء آخر حتى يشترط بشيء كالدلالة الالتزامية وحاصل هذا جواب عن سؤال مقدر بانه وقع شرط في الدلالة الالتزامية فما بال الدلالة المطابقة والتضمن فاجاب عنه بانه يكفي فيهما العلم بالوضع ولا حاجة الى شيء آخر ( قوله ينتقل ذهنه من سماع اللفظ الخ ) كلمة من منشأية فتح المنقول منه مخوف اى ينتقل لاجل السماع من اللفظ الى ملاحظة آه او السماع مصدر بمعنى المفعول من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فن للابتداء وهو الظ ووجه هذا التعبير ان اللفظ الدال له جهة صدوره من الالفاظ وجهة وجوده من حيث هو وجهة سماعه السامع ومدار الدلالة هو الجهة الاخيرة فلهذا عبر بهذا العنوان ولا تلتفت الى التكلفات ( قوله وهذا هو الدلالة المطابقة آه ) المشار اليه هو الانتقال المذكور فعلى هذا يكون الدلالة من صفات النفس مع ان التعريف السابق للدلالة يقتضى ان يكون من صفة اللفظ وبعضهم عرفها بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع وهذا يقتضى ان يكون من صفة المعنى قد استصعب فيه الاشكال وكثر فيه الاقوال والتحقيق ان ههنا امور اربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسموعة والمعنى الذى جعل اللفظ بازائه واطرافه عارضة بينهما فهمى الوضع اى جعل اللفظ بازاء المعنى على ان المخترع قال اذا اطلق فافهموا هذا المعنى واطرافه ثانية بينهما عارضة لهما بعد عروض الاضافة الاولى وهى الدلالة فاذا نسبت الى اللفظ قيل انه دال على معنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول هذا اللفظ بمعنى كون المعنى متفهما عند اطلاقه وكلاهما لازم لهذه الاضافة فامكن تعريفهما بايهما كان ولما كان المق والثمرة من دلالة اللفظ ومدلولية المعنى انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى عرفها بالانتقال من اللفظ الى المعنى وحقق الفاضل الحسنى في حواشيه للمطالع ان الحالة

الثانية مازضة لفظ بواسطة كونه موضوعا معماة بالدلالة فهي قائمة باللفظ  
 منسطق بالمعنى كالأبوة القائمة بالأب المتعلقة بالابن لاحالة قائمة بهما معا  
 كالتناسب مثلا واما تعريفها بالفهم مضافا الى الفاعل او المفعول اعني السامع  
 او المعنى او بانتقال الذهن من اللفظ الى المعنى فن المسامحات التي لا تلبس  
 المقى اذا اشتبه في ان الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في ان  
 ذلك الفهم والانتقال من اللفظ انما هو بسبب حالة فيه فكانه قبل هي حالة  
 اللفظ بسببها يفهم المعنى منه او ينقل منه اليه وكانهم نبهوا بالتسامح على  
 ان الثمرة المق من تلك الحالة هي الفهم والانتقال فكانها هو (قوله وكذا  
 اذا علم آه) يعني ان اللفظ اذا كان مشتركا كذلك يكنى في دلالاته مطابقة العلم  
 بالوضع ولا تفاوت بين دلالة اللفظ المشترك وغيره في كفاية العلم بالوضع  
 اذ في اللفظ المشترك ينقل الذهن من سماعه الى ملاحظة المعاني الموضوعه لها  
 باسرها فيكون دالا على كل واحد منها مطابقة ومنشأ ذكر المشترك وقوم  
 الاختلاف فيه قيل المشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو  
 اريد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد  
 بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الاعلى معنى واحد فذلك المعنى  
 ان كان تمام الموضوع له لمطابقة وان كان جزءه قسطن والاقتزام فمع يكون  
 الدلالة تابعة للارادة فلا يكون العلم بالوضع كافي في دلالاته مطابقة بل يحتاج  
 الى قرينة معينة للمعنى المراد وقيل اللفظ المشترك يدل على المعاني الموضوعه  
 بلا احتياج الى القرينة اذ لاشك ان العالم بالوضع يتعلل المعاني عند اطلاق  
 اللفظ ثم تعين ارادة الالفاظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المعنى  
 وبين دلالة اللفظ عليه بون بعيد والفاضل المحشي قدس سره اختار  
 المذهب الحق لان كون الدلالة وضعية لا يقتضى ان يكون تابعة للارادة  
 بل للوضع فانا قاطعون باننا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالين بالوضع نتعلل معناه  
 سواء اراده الالفاظ اولا ولا نعى بالدلالة سوى هذا (قوله لان فهم الجزء  
 لازم آه) فمع يكون دلالة اللفظ انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول  
 الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه فيلزم ان يكون الدلالة عقلية  
 لا وضعية قلت نعم هذه الدلالة عقلية عند اهل العربية لكن المنطقيون  
 يسمونها وضعية بمعنى ان للوضع مدخل فيها ويخصون العقلية الى ما يقابل  
 الوضعية والطبيعية (قوله ولا يمكن ان يكون اللفظ آه) جواب عن سؤال

مقدر وهوان وجد اشراط الدلالة الالتزامية لزوم الدلالة على امور غير متناهية عند عدم الاشتراط و كذلك في الدلالة التضمنية والمطابقة لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمركب من اجزاء غير متناهية ولجواز ان يكون اللفظ موضوعا باوضاع غير متناهية لكل واحد من معان غير متناهية وحاصل جوابه ان كون اللفظ موضوعا لمعنى مركب من اجزاء غير متناهية ملحوظة بخصوصها وتفصيلها غير ممكن من العباد ان كان الواضع غير الله وكذلك ان كان الواضع هو الله عز وجل لعدم ترتب الثمرة على هذا وهو الافادة والاستفادة ليقال ان الوضع بامور غير متناهية باوضاع غير متناهية وكذا المعنى المركب من اجزاء غير متناهية وان لم يكن على وجه التفصيل يمكن على وجه الاجال كالجملة والجميع لاننا نقول ان الموجب للاشتراط في الدلالة الالتزامية لزوم دلالة على امور غير متناهية بالتفصيل حتى تمنع وح يلزم ان يكون هناك كذلك حتى يصح الايراد فيها ويصح الجواب واشارة الى هذا قال الفاضل المحتى بخصوصية معنى مركب الخ ( قوله ان يوضع لفظ واحد لكل واحد الخ ) هذا بان يوجد لفظ واحد ووضع ذلك لكل واحد من معان غير متناهية ولكل معنى وضع واحد ومن عدم تنامي المعاني يلزم عدم تنامي الاوضاع هذا بطريق التوزيع لان يكون لمعنى واحد اوضاع غير متناهية كما يوهى ظالم العبارة وقيد اللفظ بالواحد لان اللفظ الكثير في جميع الاسئلة والقات على طريق التوزيع موضوع لمعان غير متناهية وتلك الالفاظ الغير المتناهية يؤدي بها التلغظون الغير المتناهية المعاني الغير المتناهية ولا محذور فيه ( قوله الدلالة التضمنية الخ ) هذا بيان لتنامية الحصر ولفائدة تغيير الاسلوب كما عرفت في شرح هذا الكلام فان قيل ان الدلالة التضمنية هي ملاحظة الجزء في ضمن الكل وهي مقدمة على ملاحظه الكل ومن قوله يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهم قطعا يلزم تقدم فهم الكل على فهم الجزء كما لا يخفى قلت لما كان اللفظ لا يلاحظ منه اولاً وبالذات الا المعنى المطابق بسبب العلم بالوضع كان المعنى المطابق متبوعاً والتضمن والالتزام ان وجدنا تابعين وهذا لا ينافي تقدم ملاحظة الجزء على متبوعه بحسب الطبع ( قال ولا يشترط فيها لزوم آه ) معطوف على قول المص ويشترط لتصريحهما بالشئ ناقلاً لكلامه وان عد من عبارة الش معطوف على قوله فلا بد للدلالة آه اذ هو تفسير قوله ويشترط وهذا

الاشتراط وعدم الاشتراط مبنى على اعتبار كون الزم كلياً بان يمنع عقلا  
تصور المزوم بدون تصور اللازم واللازم الخارجى لا يتحقق لزوم فيه على  
وجد كلى فلا يكون شرطاً ومن اكتفى باللزوم فى الجملة كما هو مذهب اهل  
العريفة فلا يشترط عندهم لزوم الذهني ولا لزوم الخارجى بالمعنيين  
المذكورين حتى قالوا الواعتر الزوم الكلى لزوم خروج دلالة الحاتم على الجود  
ومثلها من الزوم العريفة مع انه لا ريب فى فهم هذا المعنى فاسقاطه عن درجة  
الاعتبار غير مستحسن والعذر بالاختلاف بحسب المادة غير مسموع  
فان الوضعية ايضا يختلف باختلاف الاوضاع فتأمل قيل المراد باشتراطهم  
وعدم اشتراطهم دعواهم الاشتراط وعدمها والا فلا معنى لاسناد الاشتراط  
اليهم ونفيه عنهم لانه ليس منوطاً باعتبارهم بل متحقق مع قطع النظر  
عن اعتبارهم ( قال هو كون الامر الخارجى بحيث آه ) المراد من التحقق  
الخارجى الثبوت الاصلى ماعدا الوجود الظلى اعم من ان يكون ثبوته فى نفسه  
او فى غيره فيم اللازم التحقق بوجوده الاصلى فى الذهن والخارج كلزوم  
الصفات النفسانية بعضها لبعض كالحيوة للعلم فيشمل لزوم الجوهر للجوهر  
كلزوم الهوى للصورة والجوهر للعرض والعرض للجوهر كلزوم التميز  
للبسم وبالعكس فيشمل اللزوم الخارجى فيما لا وجود للزوم او اللازم  
فى الخارج كلزوم العلمى او لزوم شئ له ولا يرد النقض على التعريف بمنزلة هذه  
الوازم فتأمل ( قال بحيث يلزم من تحقق المسمى فى الذهن آه ) معنى من وجود  
المسمى بالظلى وجوده الظلى واما استلزام الوجود الاصلى لشيء للوجود الظلى  
لشيء آخر فلا يمكن قيل بقى لزوم الامر الخارجى للصور كلزوم المعلوماتية  
للمعلوم ولزوم الامر الذهني الحاصل فى النصور للخارجى كلزوم وجود العلم  
الاصلى لوجود المعلوم فى التصور خارجين عن قسمي اللزوم وهما حقيقان  
بان يدخل فى اللزوم الخارجى الغير النافع فى الدلالة ويخرج عن اللزوم  
الذهني المعبر فى الدلالة انتهى يمكن ان يجاب عنه بان لزوم شئ لشيء له  
اقسام ثلاثة اثنان منها ما ذكره الش وقسم ثالث وهو لزوم شئ لشيء فى نفسه  
مع قطع النظر عن التحقق وان كان ظرف الاتصاف الذهن كلزوم عدم  
المعلول لعدم العلة فانه ليس باعتبار تحققها فى الخارج وهو لا فى الذهن  
بالمعنى المذكور بل فى نفسها وان كان ظرف اللزوم بينهما الذهن ولزوم الكلية  
لصورة العقلية والمعلوماتية للمعلوم من هذا القبيل وكذا جميع المقولات

الثانية اللازمة للعقولات الاولى واما لزوم وجود العلم الاصلى لوجود المعلوم في التصور فوهم لان هنا وجود واحد للعلم والمعلوم وهذا القسم الثالث ليس ايضا من شرط الدلالة الالتزامية لانه لم ينتقل من اللزوم الى اللزوم بسبب العلم بالوضع عند اطلاق اللفظ الموضوع للزوم لعدم لزوم ملاحظة اللزوم من ملاحظة اللزوم كما لا يخفى واما التعرض لعدم اشتراط اللزوم الخارجى دون عدم اشتراط هذا اللزوم فلان اكثر الاحكام باعتبار الخارج بخلاف هذا اللزوم ( قوله المضاف من حيث هو مضاف الخ ) يعنى وصف العدم بالمضاف وهو التقيد فى التركيب الاضافى اذا تعلق حكم على المضاف قد يؤخذ من حيث ذاته وقد يؤخذ من حيث هو مضاف فى الصورة الاولى يكون المضاف اليه والاضافة خارجين عنه وفى الصورة الثانية كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه خارجا عنه والعنى من قبيل التناهى لان العنى ليس عبارة عن العدم المطلق والا لما كان بينه وبين البصر تقابل العدم والملكية فيكون الاضافة داخلة والمضاف اليه خارجا لازما وحاصله التقيد داخل والتقييد خارج ( قوله ومفهوم العنى هو العدم آه ) قيل صرح الش فى شرح المطالع ان البصر جزء مفهوم العنى فى بحث القضايا فى اوائله وهو مخالف لكلامه هنا ووجه بان عدم ذكر البصر معه فى نحو قوله تعالى صم بكم عى وقوله تعالى بل هم قوم عدلون يدل على دخول البصر فى مفهومه وذكره معه فى قوله تعالى فانها لاتسمى الابصار + يدل على خروجه عنه كيلا يحتاج الى التجريد ففعل الش بنى كلامه فى الموضوعين على الاحتمالين اللذين يؤيدهما الاستعمال انتهى الظ ان الاضافة داخلة فيه والتعبير لجزء المفهوم لا يقتضى ان يكون جزء الموضوع له او جزء المفهوم عبارة عما يكون فهم التى معه وهواهم من الموضوع له ولا يلزم من كونه جزء للاعم جزء للاخص والمضاف اليه فى صورة دخول الاضافة يكون مما يكون فهم التى معه ونص على خروج البصر عن العنى الفاضل للجلال رحمه الله حيث قال فان اسناده الى البصر شايع بدون قرينة مجازية قال الله تعالى عمت ابصارهم الى غير ذلك من النظائر الشائعة والاصل الحقيقة فتأمل ( قال بالاستمرار وعدمه آه ) متعلق بالنسبة على طريق التوزيع يعنى يكون بعضها مستلزما للعض وبعضه غير مستلزم له ويدخل فى البيان التوقف اذ لا يخفى فى نفس الامر من الاستلزام وعدمه وتلك النسب باللزوم وعدمه منحصرة فى ست حاصلة

من مقايضة كل واحدة من الثلاث الى السالبة ومعلوم النسب ليست من الاعراض  
الذاتية لقوله والمطابقة لا تستلزم التضيق وامثاله ليس مسألة العلوم حتى  
يقال ان السالبة في كونها مسألة يحتاج الى التأويل ويعلم من نفي الاستلزام  
ان النسب بحسب التحقق لا بحسب الصدق اذ في التصورات يجرى فيها  
النسب بهذين الاعتبارين وان اختصت في التصديقات باستتار التحقق ( قال  
اي ليس متى تحققت تحقق الخ ) هذا التفسير رفع الايجاب الكلية الشرطية  
لان متى سور الايجاب الكلي ولصدق الجزئين في نفسه والمراد من الاستلزام  
امتناع الانتكاس على الوجه الكلي على ما هو الاصطلاح فيكون التفسير  
بالمساوي فلا وجه لما قيل هذا التفسير بالاعم اذ مفهوم قوله متى تحققت تحقق  
دوام عدم الانتكاس والاستلزام امتناع الانتكاس وهذا اخص منه انتهى  
اذ لو سلم دوامية هذه القضية واعينتها من الاستلزام لا يكون نفيض اعم  
اعم من نفيض الاخص بل نفيض اعم اخص منه ولا وجه لجل الاستلزام  
على الدوام حتى لا يتم استدلاله بالجواز فتأمل ( قال لجواز ان يكون اللفظ  
الخ ) كالواجب والوحدة والنقطة انما كنى بالجواز في الاستدلال مع انه  
استدل في شرح المطالع بالوقوع لكفايته في المق لان المعاني البسيطة لما تحققت  
لزم ان يوضع له اللفظ لاحضارها فوق اللفظ موضوعا بازائه وان لم يعلم  
ذلك الوضع المتقدم يجوز ان يوضع شخص بازائه اللفظ فيعلم عدم الاستلزام  
بالضرورة قيل كما علم عدم استلزام المطابقة التضمن لجواز ان يكون اللفظ  
موضوعا لمعنى بسيط يمكن ان يعلم عدم استلزامها للالزام لجواز ان لا يكون  
للدلول المطابق لازم ذهني فلا يصح الاستدلال بهذا الجواز على عدم العلم  
بالاستلزام كما فعله والجواب انه فرق بين الجوازين لان الجواز الاول هو الامكان  
بحسب الواقع والجواز الثاني هو الامكان العقلي الذي هو مجرد تجوز العقل  
وهو لا يستلزم الامكان في نفس الامر فرب امر يمكن في نظر العقل ولا يمكن له  
في نفس الامر وقرينة استعمال الامكان في كل مقام بمعنى آخر هو الدعوى  
اذ يقتضي في كل مقام بمعنى آخر للامكان فان نفي الاستلزام يستدعي الامكان  
بحسب نفس الامر وعدم العلم بالاستلزام يستدعي الامكان العقلي على ان امكان  
وضع الالفاظ بحسب نفس الامر لمعنى بسيط بين الوجود البسيط واستعداد  
كل احد لان يضع له لفظا بخلاف وجود لازم ذهني لكل ماهية فان امكانه  
وامتناعه خفيان وغاية الامر التجوز العقلي ( قوله بهذا الدليل يعرف آه )

قد عرفت ان النسبة منحصرة في اثنين الشارح خمسة منها لم يبين ان  
 الالتزام يستلزم التضمن فينه الحسنى رجه بانه معلوم من دليل عدم استلزام  
 المطابقة للتضمن فلذلك تعرض ووجه معلوميته انه لما جاز كون اللفظ موضوعا  
 بمعنى بسيط مع ان البسائط متحققة في نفسها ولها لوازم ثابتة كـلوازم واجب  
 الوجود والوحدة النقطة من عدم التعدد وعدم الانقسام ونحوهما تحقق  
 الدلالة الالتزامية في اللفظ الموضوع للبسيط دون التضمن فثبت عدم استلزام  
 الالتزام التضمن وأشار الى تحقق اللازم للبسيط بكلمة ان الدلالة على التحقق  
 فلا يرد ان امكان وجود المعنى البسيط لا يستلزم وجود لزوم الذهني حتى يثبت  
 هذا الدعوى بهذا الدليل (كان فغير متيقن آه) غير الاسلوب بحيث لم يقل  
 المطابقة لاستلزام الالتزام لان ما ذكره من جواز ان لا يكون للمسمى لازم  
 يبين يلزم فهمه فهم المسمى انما يفيد عدم العلم بالاستلزام وليس بمطلوب العلم  
 بعدم الاستلزام وهو المطلوب هذا ينبغي ان يقول غير معلوم لان نفي التيقن  
 لا يستلزم نفي العلم على طريق الطنب بل ما عدا اليقين مع ان المقى هو المشكوك  
 يمكن ان يقال الغرض نفي التيقن فقط لوجود منبت مستدل على اثبات الاستلزام  
 وتقيه فتأمل (قوله قد يقال آه) حاصله معارضة بانه لو استلزم المطابقة للالتزام  
 لكان لكل شيء لازم لكن لا يجوز ان يكون لكل شيء لازم ما ذهبا واثبت الاستثنائية  
 بقوله والاى لو كان لكل شيء لازم ما ذهبا واثبت الاستثنائية  
 وذلك اللازم معنى واحد يلزم من تصوره تصور لازمه وهكذا الى غير النهاية  
 فيلزم من تصور معنى واحد ادراك امور غير متناهية دفعة لكون تصور المعنى  
 الواحد دفعا وهو محال بالدهاء والمراد من الدفعة زمان واحد لان المعبر  
 في الدلالة الالتزامية لزوم الذهني كما عرفت ومعناه ان يكون تصور المزوم  
 واللازم على وجه المعية لا التدريج فيلزم ادراك امور غير متناهية في زمان  
 واحد فسيب محالية هذا الادراك امتناع حصوله في الذهن تفصيلا فلا وجه  
 لما قيل من ان المراد من الدفعة زمان متناه لان الدلالة هي الانتقال من اللفظ  
 الى المعنى الموضوع له ومنه الى اللازم فيترتب الانتقالات فلا يكون في زمان  
 واحد وسبب محاليتها ان ملاحظة الامور الغير المتناهية والانتقال من كل منها  
 الى آخر في زمان متناه محال بالضرورة ولا وجه ايضا لما قيل يمنع استحالة تعقل  
 ما لا يتناهى معاد دفعة لانه لا يضيق زمان عن تعقل المعاني الحاصلة معا وان كثرت  
 (قوله ورد ذلك لجواز آه) هذا منع لللازمة وهي لزوم امور غير متناهية



يسند جواز الانتهاء بان يكون بين معينين تلازم لايقال ان لم ينته سقط المنع وان انتهى كان الانتهاء مفهوما هو معنى فلا بد له من لازم لا ناقول ليس يلزم من ثبوت الانتهاء تصويره وكذا يدفع بهذا الجواب قول من قال ان المعنيين المتلازمين معنى فاذا كان لكل معنى لازم ذهني يكون له لازم ايضا قيل يرد كلام المعارض بوجه آخر وهو ان اللازم الذهني ما يلزم من تصور المزوم قصدا تصويره تبعا فتصوره تبعا لا يكون ملزوما لتصور لازمه الذهني وهو ظاهر فلا يلزم من تصور معنى واحدا ادراك امور غير متناهية وان كان هناك لوازم ذهنية مرتبة ويرد كلام الجيب بانه يلزم في صورة التعاكس ان لا يسكن النفس من الانتقال من احد المتلازمين الى الاخر بل ينتقل من احدهما الى الاخر دائما والوجدان يكذبه قلت في كلا الردين ان منشأهما كون تصور المزوم واللازم مرتبا بحيث يقدم تصور المزوم على اللازم مع انه ليس كذلك والمعتبر في الزوم الذهني كون تصور اللازم مع تصور المزوم في الحصول في الذهن والقصدية والتبعية يتعلق الارادة اصالة فيلزم من ادراك معنى واحد ادراك امور غير متناهية ولا يلزم عدم سكون النفس في التعاكس فتأمل (قال وذلك آه) اى عدم الاستحالة ثابت بان التلازم في المتضايفين لا يستلزم توقف احدهما على الاخر توقفا بمعنى الاخص وهو ان لا يكون شئ موجودا الابد وجود شئ آخر وهو الدور البطلان لاستلزام تقدم الشئ على نفسه واما التوقف بمعنى الاعم وهو كون الشئ بحيث لو لا شئ آخر لا يمنع وهو اعم من ان يكون الشئان موجودين في الذهن معا وفي الخارج معا وان يكون احدهما مقدما والاخر مؤخرا في الذهن او في الخارج فالاول هو الدور المعنى فلا بطلان فيه والساني هو الدور المحال والتلازم في المتضايفين من قبيل الاول (قوله لجواز تعقل آه) وان لم يحز لكان كلما تعقلنا شيئا تعقلنا معه شيئا آخر لكننا نعلم بالضرورة اننا نعلم كثيرا من الاشياء مع الذهول عن سائر اغياره لكن هذا الاستدلال مبنى على المقدمة الوجدانية وهو لا يدفع الخصم المكابر وان ائتم المصنف ادلكابر بحال بان يقال الذهول عن الاغيار قد ينشأ من عدم ملاحظة اللازم عند ملاحظة المزوم و الفرق بين حصول الشئ وملاحظته قبل وقد يستدل على عدم الاستلزام بان جميع المفهومات اذا اخذت بحيث لا يشذ عنها شئ فوضع ما زانه لفظا مثلا كالجملة والجميع فيكون دلالتها عليه مطابقة وليس له لازم ذهني واللازم خلاف

القروض وفيه ان تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وبانه لا يشذ عنها  
 وكل واحد منهما خارج عنها لاتصافها به فدلالة اللفظ الموضوع له عليه  
 التزامية ولا ينافي دخوله فيها باعتبار انه مفهوم من المفومات فتدبر ( قال  
 وزعم الامام ) حاصل استدلاله ان الدلالة المطابقة مدلولها ماهية وكل  
 ماهية يستلزم تصورها تصور لازم وهو انها ليست غير ما فيتبع ان الدلالة  
 المطابقة مدلوله يستلزم تصور تصويره تصور لازم وهو انها ليست غير ما فيضم كل  
 دلالة مدلولها كذا يستلزم الالتزام فيتبع المط وحاصل الجواب منع الكبرى الاول  
 مع السند المذكور المراد من التصورين في قوله تصور كل ماهية تصور لازم  
 من لوازمها التصور المطلق المرادف للعلم لا التصور الساذج المقابل للتصديق  
 لان الماهية اعم من التصورية والتصديقية وكذا اللازم ههنا تصديق  
 لكن المفهوم من هذا الكلام لزوم تصديق على كل ماهية تصورية او تصديقية  
 ولزوم تصديق على كل تصور بط بالضرورة لاستلزامه لزوم تصديقات  
 غير متناهية التصور واحد لتكيب التصديق من التصورات الثلاث والحكم  
 فتأمل ( قوله ان سلب الغير آه ) ان المراد من السلب ليس مقابلا للايجاب بل  
 بمعنى الانتفاء اذ انتفاء الغير عن كل معنى سواء كان علما ومعلوما لازم في نقض الامر  
 مع قطع النظر عن تعلق العلم بهذا الانتفاء والمعنى الاعم من كونه علما ومعلوما  
 من جهة كونه مفهوما من اللفظ يلزم احضاره في الذهن من احضار اللفظ  
 بواسطة الوضع فيلزم من حصول ذلك المعنى الاعم حصول هذا الانتفاء فيكون  
 حصول المعنى في الذهن حصول صورته ولو كان علما اذ يكون له جهتان  
 جهة كونه مفهوما من اللفظ بالوضع وجهة كونه علما وان حصل بجهة الثانية  
 نفسه لكن بجهة الاولى صورته كما كان معلوما من جهة وعلم من جهة فلا وجد  
 لتعميم السلب من مقابل الايجاب ومن مقابل الثبوت والمعنى من الصورة الذهنية  
 ومن ذى الصورة وللارادة من الحصول في الاول حصول نفسه وفي الثاني  
 حصول صورته فتأمل ( قوله وليس بصحيح آه ) هذا منع مقدمة وهى قوله  
 كل ماهية يستلزم الخ بالتزيد حاصله ان اريد بكون المعنى ليس غيره لازما  
 بينا بالمعنى الاخص ثم اذ كثيرا يتصور المعاني مع الغفلة عن سلب غيرها عنها  
 وان اريد به انه لازم بين بالمعنى الاعم فسلم لكن لا يفيد اذ المعبر في دلالة الالتزام  
 هو اللازم البين بالمعنى الاخص قوله ولو صحح ذلك نقض في المقدمة على  
 طريق المجاز او التقدير وجه البطلان قد صرفت لزوم ادراك تصديقات غير

متشابهة قوله نعم بسان منشأ الغلط ( قوله وهو ان يكون تصور المزوم آه )  
 ان اريد بالزوم في قوله في الجزم بالزوم آه الزوم الخارجى يلزم اعتبار الزوم  
 الخارجى في اللازم بمعنى الاخص اذ كل ما هو معتبر فى مفهوم الاعم معتبر  
 فى مفهوم الاخص فلا يكون الزوم بالمعنى الاخص معتبر فى الدلالة الالتزامية  
 اذ لو اعتبر هو فيها كان الزوم الخارجى شرطا للالتزام وقد نين بطلانه  
 وان اريد الزوم الذهني فان كان بالمعنى الاول الذى هو الاخص كان العام  
 عين الخاص او يصير معناه ما يكون تصور مع تصور مزومه كافيًا فى الجزم  
 بان تصور المزوم يستلزم تصور اللازم قد اخذ الاخص فى مفهوم الاعم  
 فكل ما كان لازما بالمعنى الاعم ~~كان~~ لازما بالمعنى الاخص فان لم يكن من كون  
 تصور المزوم كافيًا فى تصور اللازم ان يكون تصورهما معا كافيًا فى الجزم  
 بالزوم كان العام عين الخاص بحسب الذات وان تضاعف بحسب المفهوم  
 وان لم يلزم ذلك كان العام اخص من الخاص وكلاهما باطل وان كان الزوم  
 الذهني المعتبر فى الاعم بالمعنى الثانى الذى هو الاعم لم تعريف النسي بنفسه  
 اى اخذه فى تعريفه والجواب ان المعتبر فى الزوم المأخوذ فى تعريف الزوم  
 بالمعنى الاعم مطلق الزوم اعم ان يكون ذهنيا او خارجيا والذهني اعم من  
 ان يكون بمعنى الاعم وان يكون بمعنى الاخص ( قال فضلا عن انها ) ان كلمة  
 فضلا تستعمل فى الترتى فى النقي وهنا ما بعدها التصديق وما قبلها التصور  
 وعدم خطلور التصديق اقدم وارجح من عدم خطلور التصور كما لا يخفى هذا  
 السند يقتضى العلم بعدم استلزام المطابقة للالتزام مع ان السائل يدعى  
 التوقف وقد عرفت ما فيه من قول المحتج رجه آفا لكن يصلح للسندية دون  
 الاستدلال ( قال ومن هاتين آه ) هذا بيان على مذاق المصنف ولا حذف  
 فيه فلا حطة المحذوف فى التحقيق وهو كما ان المطابقة استلزامها للالتزام  
 غير متيقن لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا بناء على عدم العلم  
 يكون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذلك التضمن استلزامه للالتزام  
 غير متيقن لجواز ان يكون من الماهيات المركبة مما لا يكون له لازم ذهني بناء  
 على عدم العلم بوجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة فلعل بين التضمن والالتزام  
 عموم من وجه التحقق لانها يوجد ان فى كل ماهية مركبة مزومة لامر  
 ويوجد الالتزام بدون التضمن فى ماهية بسيطة مزومة ويوجد التضمن  
 بدون الالتزام فى ماهية مركبة غير مستلزمة لشيء ( قال وفى عبارة المصنح

(الخ) حيث حذف المضاف اعتمادا على فهم المتعلم لان اتحاد الدليل يستلزم اتحاد المدلول اذ الدليل في الاول اقتضى عدم التيقن دون تيقن العدم وفي الثاني كذلك يقتضى عدم تيقن الاستلزام لاتين عدم الاستلزام والفرق بينهما ظاهر وهو في الصورة الاولى يجهل الاستلزام تقيانا وبنا وفي الصورة الثانية يعلم عدم الاستلزام (قوله قد يتوهم ان مدلول آه) لانه اذا اطلق اللفظ الموضوع بازاء المعنى المركب يفهم الكل من حيث هو كل والجزء من حيث هو جزء واذا فهمنا من حيث هما كل وجزء يفهم الترتيب بالضرورة وهو امر خارج عن المسمى فالتضمن يستلزم الالتزام وهذا التوهم بطلان هذه الامور وان كان لازما هو بمعنى الاعم لا بمعنى الاخص المعبر في الالتزام لانا تصور ما صدق عليه المركب وما صدق عليه الكل او الجزء مع الذهول عن وصفية التركيب ووصفية الكلية والجزئية فلا يكون شئ منهما لازما ذهنيا حتى يلزم من تصور المزوم تصوره حاصل الجواب انه من اشتباه العارض بالعرض المفهم ما صدق عليه الجزء والكل والمركب لا مفهوما علم ان لكل مفهوما هو ما يتركب من شئ ومن غيره وما يصدق هو عليه وهو كل مجموع مركب من الاجزاء كالانسان والفرس فان الانسان مركب من الحيوان الناطق والفرس من الحيوان الصاهل وللجزاء ايضا مفهوما هو ما تركب الشئ منه ومن غيره وما يصدق هو عليه كالحيوان والناطق والصاهل فالفهوم عند اطلاق الانسان ما يصدق عليه الجزء وهو الحيوان والناطق المعروضان لمفهوم الجزئية لا مفهوم الجزء نفسه الذي هو طارض لهما ولا يلزم من فهم ما يصدق عليه الجزء فهم التركيب وانما يلزم فهم التركيب من فهم ما يصدق عليه الجزء من حيث انه جزء لامن فهمه من حيث الذات لا يقال لا يتضمن فهم الجزء في ضمن الكل من حيث هو الجزء لانا نقول الجبئية المأخوذة في تعريف الدلالة التضمنية للتحليل لا لتقييد (قوله وقد تدعى آه) هذا الجواب بتغيير الدليل وحاصل التوهم المنع لقوله لم يعلم ايضا لالزام ذهني لكل ماهية مركبة والتغيير من الوظائف الموجهة بعد المنع ان لم يتغير المدعى فيه ما فيه فتأمل ايضا كما تدعى الاستلزام بالتيقن قوله على قياس ما قيل يعني في الدليل ولا تكرار فيه (قال لانها لا يوجدان الامعها آه) اللام المأل فيكون تصوير الدعوى بعدم اتضمن والالتزام بدون المطابقة مع وجودهما معا بالضرورة لاستلزامهما الوضع المستلزم للمطابقة لان التضمن دلالة اللفظ على جزء المسمى من حيث هو جزؤه ولا ريب في ان دلالة

على جزء السمي من حيث جزءه لا يتحقق الا اذا دل على السمي وكذلك دلالة اللفظ على الخارج من السمي من حيث هو خارج لا يتحقق بدون دلالة اللفظ عليه ولما قاله الش ( قال والتابع من حيث انه آه ) اى تابع لتبوع مخصوص فيخص بالتابع المساوى ويخرج الاعم كالحرارة اذا لاعم اذا قيد بهذه الخيئة يكون مساويا لاعم فلا وجه لما قيل من ان التابع الاعم كالحرارة اذا قيد بأنه تابع لتبوع معين كالبارملا داخل في هذا الحكم فكيف يزداد القيد احترازا عنه والجواب الذى ذكره هذا القائل عن سؤاله من ان المراد بقوله احتراز عن التابع الاعم هو الاحتراز عن خروجه فظهر سقوطا وتمثيل الحرارة لتابع الاعم بناء على الوجدان اذ لا تفاوت في اشخاص الحرارة من النار او من الشمس ولا في اثارها من الاحتراق وغيره فيكون ماهية واحدة بالوجدان فيكفي في التمثيل اصل ان معنى التبعية اما التأخير في الفهم عن فهم المعنى المطابق زمانا واما ان يراد بها ان فهم التبوع لا يكون بدون التابع سواء كان فهم التابع قبل فهم التبوع او معه او بعده واما ان يراد بها ان فهم التابع محتاج الى فهم التبوع ذاتا فلى الارادة الاولى يرد على الصغرى ان الامر في التبع بالعكس يعنى ان المطابقة تابع للتضمن ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل وهو ظ في فهم الجزء مطلقا وكذلك فهم الجزء من اللفظ وهو التضمن مقدم على فهم الكل منه وهو المطابقة ويانه ان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لما سبق من انها موقوفة على العلم بالوضع وانحفاظ المعنى في النفس فاذا اطلق اللفظ فلا شك ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الجزء اولا ولا يعنى به تذكر الجزء مفصلا بخطر بالبال بل تذكره مجعلا في ضمن الكل والعلم بتقديمه على تذكر الكل ضرورى فيكون المطابقة تابعة للتضمن وكذلك الامر في التبع بالعكس في بعض الموازم كافي الاعداد والملاكات فان فهم الملكة مقدم على فهم العدم المأخوذ من حيب هو مضاف اليها فيكون المطابقة في هذه الصورة تابعة للالتزام هذا وارد على الارادة الاولى فقط واما على الارادة الثانية فلا لان فهم التبوع في المدلول المركب والمدلول المروم لا يكون بدون فهم التابع تضمنا او لازما سواء كان فهم التابع مقدما اولا وهو ظ واما على الارادة البانية فلا يرد ايضا لان التضمن والالتزام عبارة عن فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والمزوم وتوسطهما حتى لو قصد باللفظ مجرد الجزء واللازم كانت مطابقة كما في المعنى المجازى

قيل خلاصة هذا الدليل يجرى في المطابقة بان المطابقة متبوع والمتبوع  
 من حيث هو متبوع لا يوجد بدون التابع فيلزم استلزام المطابقة اياها  
 واجيب بانه انما يلزم ذلك ان لو صدق انها متبوع دائما وهو ثم اذ قد وجد  
 مطابقة لا يتبعها التضمن كما في البسائط والالتزام كما مر (قال وانما قيدنا بالحيثية  
 آه) يعني لو لم يقيد لم يحترز من التابع الاعم ويدخل في موضوع الكبرى فيلزم  
 كذبها لوجود التابع الاعم بدون المتبوع المعينة فهذا القيد يمنع من دخوله  
 في موضوع الكبرى ان كان قيده له وعن دخوله في الحكم اذا كان قيده  
 للمحكوم به يعني يكون احترازا عن زمان كون التابع غير موصوف بالتعينة  
 لانه التابع الاعم وانه ليس هذا الزمان الا للتابع الاعم (قوله اذا قلت التضمن  
 تابع من حيث هو آه) ان قولك من حيث هو كذا قد يراد به بيان الاطلاق  
 وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث  
 هو موجود وقد يراد به التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تضمن  
 الماء وقد يراد به التقييد ~~كما~~ في قولك الانسان من حيث انه يصح ويؤول  
 عن الصحة موضوع للطب وهناك التابع محمول ويراد به المفهوم لا الذات  
 فلا يكون الحيثية للتقييد ولا للتعليل لعدم تعليل النى وتقييده بنفسه فتعين  
 الاطلاق فمح يلزم ان يكون التضمن عين المفهوم لا افراد من افرادة وهو  
 كاذب على ما لا يخفى لمن يعلم كيفية الحمل لا يقال الحيثية يفيد الاطلاق وهو لا يدل  
 على التعيين لا نقول قد يفهم من مثل قولنا زيد انسان من حيث هو ان زيدا  
 عين الانسان لان هذا المفهوم صادق عليه والام يكن لقيد الحيثية فائدة  
 (قال وان لم يقيد لم يكرر الحد الاوسط آه) لان محمول الصغرى هو التابع  
 مطلقا وموضوع الكبرى هو التابع مقيدا بالحيثية لا يقال لو لم يقيد به التام  
 الدليل لانا نقول لو لم يقيد بها كانت جزئية لان التابع الاعم يوجد بدون  
 متبوعه الاخص ضلي هذا التقديرين لا تاج (قوله يعني ان قولنا من حيث آه)  
 حاصله اختيار الشق الثاني وابات تكرر الحد الاوسط بحمل القيد على تعلقه  
 بالمحكوم به دون المحكوم عليه حتى يلزم المحذور قوله ولا يخفى اشارة الى دليله  
 واثار بقوله ولا يخفى الى ان عدم بيان الشبناء على ظهوره تقريره ان قيد  
 الحيثية اما ان يتعلل بالمحكوم عليه واما ان يتعلل بالمحكوم به لاسيلا الى الاول  
 قبت المطو ائب الاستثنائية بقوله فانك تقريره ان قيد الحيثية في قولك  
 لتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع اذا جعلت قيد التابع ومتعلقه

اما ان يراد بها الاطلاق فيكون المراد ومفهوم التابع واما ان يراد بها التعليل  
واما ان يراد بها التقييد والشقوق كلها منتفية اما الاول فلانه ح كان المعنى  
ان مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا يكون القضية كلية بل طبيعية  
فلا يصلح كبرى الشكل الاول بل لا يكون لها معنى محصل واما الثاني والثالث  
فلزوم تعليل الشيء لنفسه وتقييده بنفسه وهو فاسد ايضا قوله فتعين  
ان الحثية نتيجة الدليل (قوله فان اردت بالتابع من حيث هو آه) يعنى ان حل  
الحثية على الاطلاق يكون المراد من الحشى هو المفهوم وله محذوران احدهما  
كون القضية طبيعية اكون الحكم فيها على نفس الطبيعة فلا يصلح لكبرى  
لاشراطها بالكلية وثانيهما انه لا يحصل لها لان ذات التابع لا يوجد بدون  
ذات المتبوع لان مفهوم التابع لا يوجد بدون ذات المتبوع اذ التبعية لذات  
التابع للمفهومه وايضا فلا خفاء في وجود مفهوم التابع من حيث هو هو  
بدون ذات المتبوع فلا يصح قوله لا يوجد فلا وجه لما قيل في بيانه من انه  
لا وجود لمفهوم التابع اصلا فلا يحصل لتقييد سلب وجوده لقوله بدون  
المتبوع فانه يقتضى ان لا يكون لقولنا لا توجد الابوة بدون البنوة معنى محصل  
مع انه ليس كذلك (قوله وان اردت به تعليل اتصاف آه) يعنى اذا كانت  
الحثية للتعليل او التقييد يكون اتصاف ذات التابع بوصف التبعية بعلة  
التبعية فيكون المعنى كل ذات موصوف بالتبعية لاجل انه موصوف بها فيلزم  
تعليل النى بنفسه وكذا في صورة التقييد فالمعنى كل ذات موصوف بالتبعية  
مقيدا بكونه موصوفا بالتبعية فيلزم تقييد النى بنفسه فتأمل (قوله فلا يرد  
التابع الا هم آه) هذا جواب عن سؤال مقدرك انه قيل ان قيد الحثية للاحتراز  
عن التابع الا هم فاذا تعلق بالحكوم به يكون التابع مطلقا شاملا للتابع  
ايم او اخص فلا يصدق القضية على وجه الكلية واجاب بان التابع  
وان كان مطلقا نبوت عدم الوجدان بدون المتبوع مقيد بالموصوفية  
بالتبعية له فالتابع الا هم ح يكون مساويا للمتبوع فيكون الحثية قيد احترازا  
(قوله لكن يتجه ح) ماذكره الش يعنى ان تقريب الدليل ليس تاما اذ اللازم  
ليس عدم وجدان التضمن والالتزام بدون المطابقة مطلقا والمط هذا  
لا يقال عدم تمامية التقريب على وجهين كون اللازم اخص والمط اعم  
وكون اللازم اعم والمط اخص وبطلان التقريب هو الثاني لعدم لزوم  
وجود الاخص من وجود الاعم واما الاول فليس بط لزوم وجود الاهم

من وجود الاخص وما نحن فيه من قيل الاول لان اللازم هو المقيد  
 بالموصوفية بصفة التبعية والمقيد اخص من المطلق لانا نقول النتيجة  
 من القضايا والنسب بين القضايا بحسب التحقق فاللازم المقيد يكون قضية  
 جزئية والمط قضية كلية والقضية الجزئية اعم تحققا من القضية الكلية  
 فاللازم هنا هو الجزئية التي هي اعم ولا يلزم من ثبوتها ثبوت الاخص هو القضية  
 الكلية اعني لاشئ من التضمن والالتزام يوجد ان بدون المطابقة واللازم  
 بعض التضمن والالتزام الموصوفين بصفة كذا لا يوجد ان بدون المطابقة  
 فعلى هذا حاصل جواب من قال ان صفة التبعية لازمة للتضمن والالتزام  
 سواء قيد بتلك الصفة او لا ملحوظ فيهما تلك الصفة فيكون القضيتان  
 متلازمان فيلزم من ثبوت احدهما ثبوت الاخر قم التقيب ( قوله ومنهم  
 من قال صفة التبعية لازمة الخ ) ان اريد بالتبعية التأخر في الوجود فهو بط  
 لان فهم الجزء من اللفظ وهو التضمن متقدم على فهم الكل منه وهو المطابقة  
 وان اريد انهما مقصودان تبعاً ضرورة ان المقى الاصلى من وضع اللفظ  
 لمعنى دلالاته عليه واما دلالاته على جزئه وعلى لازمه مقصودة بالتبع ورد  
 عليه ان المقى بالتبع قد يوجد بدون المقى بالذات كما في قطع المسافة في الحج  
 فان من اراد الحجة بقطع المسافة ليصل الى الكعبة صحح فالج مقى بالذات  
 وقطع المسافة مقى بالتبع يمكن ان يوجد قطع المسافة الذي هو المقى بالتبع  
 بدون الحج الذي هو المقى بالذات كما اذا مات عند الوصول الى مكة او منع  
 عن الحج مانع فقد علم ان التضمن والالتزام وان كانا بصفة التبعية بهذا  
 المعنى قد يوجدان بدون المطابقة فلماذا قال والاولى بتغيير الدليل في بيان  
 استلزامهما للمطابقة ( قوله هما مستزمان الوضع الخ ) لان التضمن دلالة  
 اللفظ على جزء ما وضع له والالتزام دلالة اللفظ على لازم ما وضع له فيستزمان  
 الوضع وهو مستلزم للمطابقة لانه نسبة بين الموضوع والموضوع له والنسبة  
 يستلزم المتساويين والمستلزم للمستلزم لاشئ مستلزم لذلك التئ ( قال اللفظ  
 الدال على معنى بالمطابقة الخ ) هذا شروع الى تقسيم اللفظ باعتبار دلالاته  
 الوضعية الى المركب والمفرد لان نظر المطلق في الالفاظ من جهة اتها دلائل  
 طرق الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق  
 الانتقال اما القول الش او الحجة وهى معان مركبة من مفردات اراد بعد  
 البحث عن الدلالات كلها ان يبحث عن الالفاظ الدالة على طريق حتى  
 تين ان اى مركب يدل على القول الش كالركب التقيدي و اى مركب



يدل على القضية كالتجربة وعن الالفاظ المفردة الدالة على اجزاء القول  
 الش والحجة وصف اللفظ بالدال على معنى بالمطابقة للاحتراز عن الالفاظ  
 الغير الدالة كالمحملات والدالة على معنى بحسب الطبع والعقل فلو لم يقيد  
 و اطلق واريد به مطلق اللفظ لانتقض حد المفرد بالاتساق الغير الدالة  
 على معنى لانها لا يدل اجزاؤها على معانيها الا انها ليست بمفردة وبالالفاظ  
 الدالة على معنى بحسب الطبع والعقل فانها ليست الفاظ مفردة بحسب  
 الاصلاح ( قال اما ان يقصد بجزءه آه ) يعني ان يقصد بالجزء منه الدلالة  
 على جزء المعنى المتيقن ان المتقدمين قالوا ان اللفظ المركب ما دل جزؤه  
 على معنى والمفرد ما لا يدل جزؤه على معنى و اورد عليه بعض اهل النظر  
 النقض بالالفاظ المفردة التي يدل جزؤها على معنى كعبد الله علما غير المتأخرين  
 التعريف الى ان اللفظ الذي يقصد بجزءه منه الدلالة على بعض ما يقصد به  
 هو المركب اولا وهو المفرد المراد بالقصد الجارى على قانون اللغة والالوقصد  
 واحد براه زيد معنى يلزم ان يكون مركبا وبالجزء ما يترتب في المجموع بالخروج  
 الفعل الدال بمادته على الحدث و بصيغته على الزمان على مذهب من قال  
 بوضع الهيئة و كون الهيئة جزء اللفظ والمحصل ان يكون لفظ جزء و لذلك  
 الجزء دلالة على معنى و ذلك المعنى بعض المعنى المتيقن من اللفظ والدلالة  
 على بعض المعنى المتيقن مقصودة حالة كون ذلك المعنى مقصودا واذا عرفت  
 هذا فلا وجه لما قيل من ان ادراج لفظ القصد مستقيم على مذهب من جعل  
 الدلالة تابعة للارادة واما على مذهب من لم يجعلها تابعة للارادة فغير مستقيم  
 لان عبد الله مركب نفرا الى المعنى الاضافى سواء قصد بجزءه منه الدلالة  
 على جزء المعنى الاضافى او لم يقصد فالاولى ان يترك ذكر القصد ويقسم  
 الدال بالمطابقة الى ما يدل جزؤه على جزء معناه والى ما لا يدل من حيث هما  
 كذلك و ح لا يرد عليه شئ من المذهبين انتهى قد عرفت حال التعريف  
 الذى قاله الاولى وان اعتبار القصد في التعريف ليس لان الدلالة تابعة للارادة  
 بل القوم اصطلمو على اعتبار القصد في ماهية التركيب والافراد نفيًا واباتًا  
 فلم يقصد لم يكن مركبا لانه لا يتحقق الدلالة بل لعدم تحقق قيد التعريف  
 كما في سائر قيود التعريفات وكون عبد الله مركبا بالظر الى المعنى الاضافى  
 سواء قصد بجزءه منه الدلالة على جزء المعنى الاضافى او لم يقصد غير مسلم  
 على اصطلاح المنطقيين بل اذا كان المعنى الاضافى مقصودا يستلزم كون

دلالة الجزء مقصودة فيدخل في المركب وان لم يكن مقصودا لا يكون مركبا  
وان كان مركبا عند التعويين الا ترى ان المحققين من النحويين  
يحملون مثل عبد الله علما مركبا ويخرجون عن حد الكلمة بذكر اللفظة  
فيه لان مقصودهم الاصلى بيان احوال الالفاظ وقد جرى على مثله علما  
احكام المركبات حيث اعرّب بأمرين مختلفين كما اذا قصد بكل واحد  
من جزئيه معنى على حدة واما المنطق فنظره في الالفاظ على سبيل التبعية  
للغنى فاذا كان المعنى واحدا بان لا يقصد الدلالة بجزء من اللفظ على جزء  
منه عد اللفظ مفردا وفي الشفاء انه لا التفات في هذه الصنعة الى التركيب  
بحسب السمع اذا لم يدل جزء منه على جزء المعنى كعبد الشمس اذا اريد به  
اللقب دون عبد للشمس فان ذلك وامثاله لا يعد من الالفاظ المركبة بل من  
المفردة (قال فان قصد جزء منه على جزء معناه الخ) المراد من الدلالة الدلالة  
في الجملة والمقسم هو الدال بالمطابقة فلا يرد النقض بان تعريف المركب  
غير جامع وتعريف المفرد غير مانع لان مثل الحيوان الناطق بالنظر الى معناه  
البسيط التضمني او الانترامي ليس جزؤه مقصودا لدلالة على جزء ذلك المعنى  
فيدخل في حد المفرد ويخرج عن حد المركب وبان اللفظ المستعمل في معنى  
لا ضم اليه لفظ مهممل بصدق على مجموع ذلك اللفظ تعريف المركب لانه  
اذا اريد بالدلالة الدلالة في الجملة يندفع النقض الاول لان مثل الحيوان  
الناطق وان لم يدل جزؤه على جزء المعنى البسيط التضمني لكنه يدل على جزء  
المعنى المطابق وكذا اذا كان المقسم الدال بالمطابقة يندفع النقض الثاني  
لان الدال بالمطابقة دال بالوضع والمجموع ليس بموضوع لا بوضع المعين  
ولا بوضع الاجزاء لكن يرد النقض بالمركبات المجازية مثلا اذا قلتمرحى بدر  
واردت به نظر العشوق فانه مركب ح ولم يقصد بجزءه الدلالة على جزء  
معينه المطابق اذ ليس هو مقصودا منه ولا جزؤه من جزءه وايضا الدلالة  
فهم المعنى متى اطلق اللفظ كما مر واللفظ بالنسبة الى المعنى المجازى ليس من هذا  
القبيل يمكن دفع النقض بان يقال مراده ان الدال بالمطابقة ان قصد بجزءه  
الدلالة على جزء معناه المطابق على تقدير كونه مقصودا فهو المركب  
وان لم يقصد بجزءه تلك الدلالة على ذلك التقدير وهو المفرد فلا يخرج المركبات  
المذكورة عن حد المركب من جهة الدلالة والتقييد بالمطابقة فتأمل (قال  
فان الراعى مقصودا للدلالة الخ) لان الراعى صفة والصفة موضوع لذات مبهمّة

وصفة معينة قائمة به لكن في التعبير تسامح اذ النسبة معتبر من جانب الذات الى الصفة وبالعكس في الفعل وهذا هو التفرقة بينهما الظاهران وجه التسامح ان الصفة معينة والذات مبهمه والمقام مقام التحين ( قوله يعني ان هذا المجموع الخ ) الغرض من هذا دفع توهم ان دلالة مجموع راى الجارة ليست بالمطابقة والا تحقق التضمن بالنسبة الى دلالة هذا المركب لجزء هذا المعنى وفيه بحث على ان المتبادر في دلالة اللفظ مطابقة بالنسبة الى المعنى الواحد ان يكون بسبب وضع الواحد وحاصل دفعه ان المعتبر في دلالة اللفظ بالمطابقة الدلالة على الموضوع له سواء كان بوضع واحد كما في المفردات او بوضع متعدد كما في اللفظ الذي هو ذواجزاء والمعنى كذلك كراى الجارة فيصدق عليه تعريف الدلالة المطابق ولا امتناع في دلالة مثل هذا المركب بالنسبة الى جزء معناه بطريق التضمن وان كانت بالنسبة الى جزء اللفظ مطابقة اعلم ان اللفظ الذي هو ذو اجزاء اما ان يكون له معنى ذى اجزاء او لا فان كان الثاني فاللفظ الموضوع مفرد وان كان الاول فهو على وجهين الاول ان يوضع باعتبار اجزائه من غير اعتبار التركيب بان يوضع جزء من اللفظ لجزء من المعنى فمع يكون مجموع المعنى موضوعا له لمجموع اللفظ فيكون اللفظ مركبا وهذا الوجد ما يبيد المحسوس قدس سره الثاني ان يوضع باعتبار اجزائه وباعتبار هيئة الترتيب كراى الجارة مثلا لانه باعتبار اجزائه قد عرفت شأنه وباعتبار هيئة موضوع للنسبة الاضافية فاذا اخذ مجموع المعاني الثلاثة معا كان مجموع اللفظ موضوعا لمجموع المعنى لكن ترك المحسوس هذا الوجه لتكون الاجزاء المأخوذة في تعريف المركب مرتبة في السمع لا مدخل للهيئة في الافراد والتركيب ( قال فلا بد ان يكون اللفظ الخ ) الفاء للتفريع على قوله فان قصد بجزء منه آه وبيان لزوم تحقق امور اربعة في ما صدق عليه التعريف باقتضاها قيود المأخوذة في التعريف فلو اتى احدها اتى فيه التركيب وبهذا البيان يتكشف فوائد القيود ولهذا فرع عليه بقوله فيخرج آه لكن هذا التفريع يقتضى قيودا اخرى وهو ان يكون معنى اللفظ مقصودا لكن بناء على ظهور لزومه لم يتعرض له وتعرض الى فائده وجه لزومه ان جزء المعنى مقصود من جزء اللفظ ومقصودية الجزء يستلزم مقصودية الكل ( قال وما يكون له جزء لكن لا دلالة الخ ) قد عرفت ان المراد من الدلالة ما كان على قانون الوضع فدل على قانون الوضع هو التخصيص المعين واما دلالة الحروف على الاعداد بحسب وضع

النجوم فتخرج من الدلالة بحسب وضع اللفظ واما اذا اعتبر هذا الوضع  
 النجمي فلا يحذور في كونه مركبا والمعنى المدلول في هذه الصورة اعم  
 من ان يكون له جزء كالشخص المعين او لا يكون له جزء كاسماء الحروف التهجى  
 كالألف والباء وفي هذا لا يتصور دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى ويكون  
 اولى في الافراقة ولهذا لم تعرض له واكتفى بالاول ( قوله وذلك لان العبودية  
 صفة الخ ) يعنى ان العلم موضوع للذات الشخصية والاوصاف خارجة من  
 الموضوع له وان كان لها دخل في الشخص على ان العبودية ليست من  
 الشخصات العينية كالاعراض المحسوسة ولو كانت لازمة للشخص ( قوله  
 وهو ظاهر الخ ) يعنى لظهوره لم تعرض الشارح ( قال شخص انساني الخ )  
 قيل انما يقل فرد لان الشخص بالنسبة الى الذاتيات بخلاف الفرد فانه اعم  
 فعنى انساني ان الانسان ذاتي له فيرتب عليه قوله فان معناه الخ بلامرية  
 انتهى الظاهر انما يقل كذا لادخال الشخص فيسمى حتى يكون الماهية  
 الانسانية جزء من المسمى فيمثل واما الفرد فيحتمل ان يكون بلا دخول الشخص له  
 فتأمل ( قال لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست الخ ) لان الدلالة على  
 مفهومه يكون بالوضع الاول فان اراد به هذه الدلالة حال العلية يلزم ارادة  
 المعنيين في اطلاق واحد من اللفظ ( قوله اى الماهية الانسانية الخ ) يعنى  
 ان قوله لانه دال على مفهوم الحيوان دليل لاثبات كون مفهوم الحيوان جزء  
 المعنى المقى بواسطة مقدمة اجنبية وهى جزء الجزء جزء واتسار اليه بقوله  
 وهى جزء لمعنى اللفظ المقى ( قال سواء لم يكن له الخ ) يعنى ان المفرد مقابل  
 للمركب يتقابل الايجاب والسلب فيكون مفهوم المفرد نقيض مفهوم المركب  
 وهذا يتبني جميع القيود والمقيد لا ما يتبادر تسلط النقيض على القيد وابقاء  
 المقيد والاثبت واسطة بين المفرد والمركب من قسم اللفظ الدال بالمطابقة  
 فيتناول حاصل النقيض على هذا الوجه الصحيح على الالفاظ الاربعة المذكورة  
 مفصلا وقيل التقابل بين الافراد والتوكيد تقابل العدم والملكية فتأمل ( قال  
 فان قلت المفرد متقدم على المركب الخ ) هذا نقض الى ترتيب المص بمخالفة  
 الوضع الطبع اذ المفرد جزء المركب والمركب كل والجزء مقدم على الكل  
 طبعا خلاصته ان المص قدم المركب في التعريف والمفرد في الاحكام والاقسام  
 فكان بينهما منافاة لان المفرد لو استحق التقديم فليقدم في التعريف وان لم يستحق  
 التقديم فيجب ان لا يقدم في الاحكام فحاصل جوابه ان مفهوم المركب ملكة

ومفهوم المفرد عدم والاحكام انما تعرف بملكاتها فلذا قدم في التعريف لان مقامه  
مقام العلم واماذات المفرد اعني ماصدق هو عليه فجزء ماصدق عليه المركب  
والاحكام والاقسام باعتبار الذات فاستحق المفرد التقديم فقدم فيها ( قال  
فتقول للمفرد والمركب آه ) اي للفظهما اعتباران يعني يلاحظ فيهما المفهوم  
والذات والاحوال الجارية لهما بهذين الملاحظتين وانما تعرض لهما معا  
مع ان مدار الجواب هو المفرد لان دهوى تقدم المفرد طبعيا يقتضي بياهما  
لان التقدم امر نسبي يحتاج الى ملاحظة المنسيين فمع يلاحظ التقديم بين  
الامور الاربعة وبين المفهوم والذات وبالعكس وبين الذات والذات وبين  
المفهوم والمفهوم وانما تعرض الى قسمين لظهور عدم تصور التقديم  
بينهما ( قال فان القيود وجودية آه ) يعني لم يدخل السلب في مفهومه والعدمى  
بمخلافه لكن عدم هنا عدم المقيد لا المطلق والام يكن الوجود في التصور  
سابقا على عدم المطلق بل على عدم ذلك الوجود ( قال لانها بحسب الذات  
الخ ) لان الاحكام يثبت على ذات المحكوم عليه وبين حال الذات لاحال  
المفهوم وكذلك الاقسام لان الغرض من التقسيم تفصيل الاقسام وان كان  
بضم قيود الى المفهوم المشترك ولهذا يقال التقسيم للافراد فلا وجه لما قيل  
كون الاقسام بحسب الذات ليس بطاهر اذ المقسم لا يكون المفهوم وما لعله  
اراد ان المقى الاصلى من ايات الاقسام للقسم حصص ماصدق عليه المقسم  
( قوله ولم يعتبر الدلالة مطلقا آه ) يعني ان الحصر المستفاد من قوله وانما اعتبر  
بالنظر الى مطلق الدلالة التامه للتضمن والالتزام لا بالنظر الى التضمن  
والالتزام مستغلا على ما يشعر به ظاهر العبارة اذ اعتبار التضمن والالتزام  
بدون المطابقة مما لا يذهب اليه وهم حتى يحتاج الى بيان عدم اعتباره لانها  
فرطان وتابعان للمطابقة واعتبار الفرع بدون اعتبار الاصل بعيد جدا  
او يلزم من اعتبارهما وجودها وان لم يلزم اعتبارها واداو جدت يكون  
الافراد والتركيب بالنسبة اليها في نفس الامر لكن الظاهر من دليل القوم  
الحصر بالنظر الى التضمن والالتزام مستغلا فتأمل ( قوله ولم يعتبر الدلالة  
مطلقا آه ) بان يجعل مورد القسمة اللفظ الدال مطلقا عاما شاملا للاقسام  
البلية بحيث يصدق بالنسبة الى واحد منها او الى كل واحد منها كما يدل عليه  
قوله ثم اذا اعتبر آه لان يجعل الدال مطلقا يعني مقيدة بالدلالات التلب  
ادلا يساعده السياق ويلزم ان لا يكون بدلالة اللفظ على جره المعنى بالنسبة  
الى الواحد مركبا او لا فردا ( قوله ثم اذا اعتبر آه ) الغرض من هذا بيان دليل

النفي المستفاد من الحصر على ما بينه وهو عدم اعتبار الدلالة مطلقاً وهذا  
الدليل يحتمل على وجهين والشارح تعرض الوجه الثاني دون الأول لاستبعاده  
جداً لدخول أكثر المركبات الواقعة في التركيبات في المفرد مع أنه خلاف  
الواقع والظاهر فالوجه الأول أن يعتبر في التركيب دلالة جزء اللفظ على  
جزء المعنى بالنسبة إلى كل واحد من الدلالات الثلاث على طريق الإيجاب الكلي  
وفي الأفراد رفع هذا الإيجاب الكلي الأعم من السالبة الكلية والسالبة الجزئية  
والوجه الثاني أن يعتبر في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى بالنسبة  
على جزء من أجزاء هذه المعاني على طريق الإيجاب الجزئي وفي الأفراد  
عدم الدلالة على جزء من أجزاء هذه المعاني على طريق السلب الجزئي فيكون  
التركيب والأفراد متحققان بالنسبة إلى المطابقة وحدها وبالنظر إلى غيرها  
أيضاً فيمتنعان في اللفظ الواحد بالنسبة إلى دلتين مثلاً بالنسبة إلى دلالة  
جزء ذلك اللفظ على جزء المعنى المطابق وعدم دلالة جزء ذلك اللفظ على  
جزء المعنى التضمني كاللفظ المركب من لفطين موضعين لمعنيين بسيطين  
فالشارح بين هذا الوجه الثاني واعتراض عليه بأنه لا محذور بل هذا أولى  
بالجواز مما جوزه من تركيب اللفظ وأفراده نظر إلى معنيين مطابقين كعباد الله  
بالنسبة إلى معنييه وهما المعنى الإضافي والمعنى العلي فقد علم حاصل الاستدلال  
أنه لو اعتبر التضمن والالتزام في التركيب لزم أن يكون اللفظ الواحد مفرداً  
ومركباً وهو بطو حاصل الاعتراض منع البطلان بالسند ( قوله والأول  
مستبعد جداً الخ ) لدخول المركب في صورة متعددة في المرد اذ على تقدير  
الاشتراط المذكور إذا كان اللفظ دلالة مطابقة فقط سواء كان لفظاً والمعنى  
جزءاً ولا وسواء كان لجزء اللفظ دلالة لجزء المعنى أولاً أو كان له دلالة مطابقة  
وتضمن فقط أيضاً أو كان له دلالة مطابقة والتزام فقط أيضاً أو كان له  
دلالات ثلاث ولم يتحقق بالنسبة إلى جزء واحد من المعاني السلب دلالة جزء  
اللفظ على جزء المعنى يدخل في جميع هذه الصور المركب في المفرد مع أنه ليس  
كذلك ويلزم أن يوجد المركب نادراً ( قوله فلذلك لم يتعرض له الخ ) هذا  
اعتذار عن قبل الشارح في اقتصار بيانه إلى القسم الأول وهذا الاعتذار  
يقتضي أن يكون انفصال في الاشتراط والاكتفاء انفصلاً حقيقياً لا لمع الجمع  
حتى يصح الاعتذار بأن الاحتمال منحصر على وجهين أحدهما مستبعد  
يستغنى عن التعرض وانيهما ملحوظ فتعرض واعتراض عليه قدس سره

بان له احتمال ثالث وهو ان يستبر في التركيب قصد دلالة جزء اللفظ على جزء  
احدهما عليه وفي الافراد انتفاء قصد دلالة على جزء احدهما على السلب  
الكلى واجيب بان هذا الوجه بطلانه يستلزم ان يتحقق الوسيلة بين المفرد  
والركب وان لا يكون الافراد عبارة عن عدم التركيب انتهى وفيه بحث  
كما لا يخفى يمكن ان يجاب عنه بان هذا الوجه وان كان محتملا في نفسه لكنه  
مضر للمستدل على اثبات عدم اعتبار الدلالة التضمنية والالتزامية في الدلالة  
المطلقة المأخوذة في القسم لان هذا الوجه يثبت ويصح اعتبارهما وبيان  
الفاضل المحتسب لاحتمال مقتضى لعدم اعتبارهما فهذا الوجه الثالث مفيد  
في وجه النظر فلا يرد المنع على الفاضل المحتسب ( قال لدلالة جزئه على جزء  
معناه الخ ) اى ليس في تركيب اللفظ و افراده دلالة جزء على جزء معناه التضمني  
والالتزامي مع المعنى المطابق معتبرا او ليست معتبرة على افرادهما بدون  
المعنى المطابق ضلي التفسير الاول كان معنى قوله لو اعتبر التضمن والالتزام  
مع المطابقة في التركيب والافراد فاللازم ح جمع المركب والمفرد في لفظ  
واحد وعلى التفسير الثاني كان معنى هذا القول لو اعتبر بدون المطابقة فاللازم  
دخول المركب عند القوم في المفرد لكن لا يساعد الاحتمال الثاني حاصل  
قوله وفيد نظر وبهذا يعلم تدقيق الفاضل المحتسب في بيان القصر فتأمل  
( قوله وبين ) عطف على قوله لم يتعرض مع تعليله وهو فلذلك فلا يلزم كونه  
معللا بهذا الاستبعاد ويجوز ان يكون معطوفا عليه بلا تعليله فيدون معللا  
بهذا الاستبعاد لانه لما انعبر الاحتمال على وجهين عند ارادة الدلالة  
المطلقة يلزم من استبعاد احدهما بيان الآخر ( قوله واسترض بانه لا محذوراه )  
هذا خلاصة النظر ويحتمل ترديد النظر على ما يستمر قوله غاية ما في الباب  
بان يقال ان اريد يلزم اجتماع المركب والمفرد في اللفظ الواحد بالنسبة الى  
الدلالة الواحدة حتى يلزم اجتماع المتقابلين في لفظ واحد من جهة واحدة  
فلازم الملازمة وان اريد اجتماعهما بالنسبة الى الداليتين فلا يتم بطلانه بل هذا  
اولى بالجواز لكن لا يشعر كلام الشارح بالاولوية الا ان يقان اذا جوز  
اجتماع التركيب والافراد بالنسبة الى الاطلاقين يجوز بالاولوية بالنسبة الى  
اطلاق واحد فتأمل ( قوله وقد يعتذر آه ) فيه اشارة الى ضعفه مع انه كلام على  
السند الغير المساوي حاصله ان الامتياز ثابت بين المقيس والمقيس عليه اذ في  
المقيس عليه ليس زيادة التباس بين الاقسام بخلاف المقيس لان زيادة

التباس والالتباس يقتضى عدم اعتباره تصوير الناظرين في اجزاء احكام التركيب والافراد لعدم امتياز بينهما وجه الالتباس في المقيس وحدة الوضع ووحدة حالة القصد والوحدة تقتضى الاتحاد وعدم الامتياز بخلاف المقيس عليه لتعدد الوضع وتعدد الحالة بالنسبة الى قصد المعنيين المطابقين في اطلاقين دون اطلاق واحد والالزام ارادة المعنيين في اطلاق واحد والتعدد يقتضى الافتراق والامتياز فيمتاز الاقسام ويجرى احكامها عليها بالسهولة فلهذا جوز تركيب اللفظ وافراده بالنسبة الى المعنيين المطابقين دون المطابق والتضمني والالتزامي (قال والاولى ان يقال آه) بمعنى ينبغي ان يستدل على اعتبار الدلالة المطابقة منفردا دون الدلالة المطلقة المتناولة للدلالات الثلاث اودون الدلالة التضمنية او الالزامية على انفرادهما اذ في الصورة الاولى يلزم استدراك اعتبار الدلالة التضمنية والالزامية اذ كلما تحقق التركيب بالنسبة اليهما تحقق بالنسبة الى المطابقة بدون العكس فلا طائل تحت اعتبارهما في ضمن المطلق وفي الصورة الثانية يلزم ان لا يتحقق التركيب في اللفظ الذي يدل جزء لفظه على جزء معناه ولا جزء لمعناه التضمني ولا لمعناه الالزامي كالمثالين المذكورين واما اذا اعتبر الدلالة المطابقة فلا يلزم الحذور ان قد علم ان هذا الاستدلال يدل على القضيتين المستفادتين من الحصر لكن بناء على تحقيق المحتى يناسب التفسير الاول فلذا يفيد اولوية اعتبار المطابقة دون الوجوب اذ الاستدراك يزيل الحسن لا يفسد هنا وجه التعبير بالاولى لان هذا من قبيل ارائة الطريق للمستدل باستدلال مخصوص وهذا لا يلزم المستدل ولا مانع لدعواه (قال فلانه متى دل جزء اللفظ الخ) ولانه لما امتنع تحقق التضمن بدون المطابقة فمتى دل جزء اللفظ على جزء معناه التضمني يكون هذه الدلالة تضما ايضا فلا بد لها من الدلالة المطابقة فلا بد من اللفظ الدال عليها مطابقة ومن كون هذا اللفظ مر كبا من لفظين حتى يدل احدهما على هذا الجزء والاخر على الاخر فيلزم تحقق التركيب بالنسبة الى الدلالة المطابق بلا واسطة (قوله والصحيح تركه الخ) يعني ان الاستطراد ما لا يكون مقصودا ذكره بل لمناسبة لفظية او معنوية وهنا لمناسبة لفظية باعتبار التضاد لالتعلق معنوية كما في المسائل المستردة في العلوم معناه هنا يؤهم خلاف المق وهو بيان الاعتبار في التركيب دون الافراد لان اعتباره بالعكس (قوله واما الافراد بالعكس الخ) اى العكس المصطلح لكن بخصوص المقام: تحقق



في ضمن الموجبة الكلية أو العكس القوي يعني كلما تحقق التركيب باعتبار  
التضمن والالتزام تحقق باعتبار المطابقة من غير عكس وكلما تحقق الافراد  
باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار التضمن والالتزام من غير عكس ووجه  
كون الافراد بالعكس ان مفهوم التركيب وجودي ومفهوم المفرد هدمي  
وتحقق التركيب باعتبار معنى المطابق اعم من الاعتبارين الباقيين ونفي الاعم  
في الافراد يستلزم نفي الاخص وهو نفي التركيب باعتبار التضمن والالتزام  
فيكون تحقق الافراد باعتبارهما لازما لتحقيقه باعتبار المعنى المطابق فيصدق  
العكس المذكور ( قوله لكن التركيب هو المفهوم الخ ) دفع توهم ان ما ذكرتم  
من ان التركيب باعتبار المعنى التضمني والالتزامي يستلزم التركيب باعتبار  
المعنى المطابق من غير عكس وان الافراد باعتبار المعنى المطابق يستلزم الافراد  
باعتبار المعنى التضمني والالتزامي من غير عكس كذلك فالتقسيم باعتبار المعنى  
المطابق بالنسبة الى التركيب ليس اولى باعتبار المعنى التضمني والالتزامي  
بالنسبة الى الافراد وكذلك ليس اولى اعتبار المطابق دون التضمني والالتزامي  
بالنسبة الى التركيب وحاصل الدفع ان مفهوم التركيب اولى بالاعتبار من  
مفهوم الافراد لان مفهومه عدمي ومفهوم التركيب وجودي وهذا وجه  
رحمان اعتبار التركيب في التقسيم دون الافراد وكذلك اعتبار المعنى المطابق  
بالنسبة الى التركيب اولى من اعتبار التضمني والالتزامي لان اعتبار المعنى  
المطابق يعني من اعتبارهما بدون العكس فمع يكون الاعتبار في التركيب  
والافراد الدلالة للمطابق والمعنى المطابق ولا ينظر الى المعنى التضمني والالتزامي  
وان تحقق الافراد والتركيب بالنسبة اليهما بدون المعنى المطابق بالاحتمال  
العقلي مثلا اذا كان لفظ له معنى مطابق وتضمني والتزامي فاداد جزء اللفظ  
على جزء المعنى المطابق ولم يدل على جزء المعنى التضمني والالتزامي يكون  
اللفظ مركبا بالقياس الى جميع الدلالات لامركبا بالنسبة الى المعنى المطابق  
ومفردا بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي وكذلك المفرد فلا وجه لما قيل  
من ان غناء اعتبار المعنى المطابق بحسبه عن اعتباره بحسبهما لا يصح التقييد  
لان تعريف المركب على هذا وان سلم تناوله لجميع المركبات لكن تعريف  
المفرح لا يتناول جميع المفردات لابلانسة الى المعنى التضمني والالتزامي  
مفرد وان لم يكن بالنسبة الى المعنى المطابق مفردا ووحودية مفهوم احدهما  
دون الاخر لا يجدي نفعا فتأمل ( قوله اولى عن اعتباره الخ ) لانه كما تحقق

باعتبارهما تحقق باعتبار المعنى المطابق بدون العكس ولم يكن للتركيب احوال  
 مخصوصة بسبب اعتبارهما وفي صورة اعتبارهما اما ان يعتبر اقطاعا ومع المعنى  
 المطابق ففي الاول يلزم ان لا يتحقق التركيب في اللفظ الدال بجزئه على جزء  
 معناه المطابق مع انه لا جزء للمعنى التضمن ولا للالتزام وفي الثاني لا فائدة  
 في اعتبارهما لكونهما مستغنى عنهما ( قوله فلذلك آه ) اى لكون مفهوم  
 التركيب وجوديا واعتباره بحسب المعنى المطابق اولى من اعتباره بحسب  
 المعنيين الاخيرين اعتبر ولم يلتفت الخ على اسلوب لف وتسر غير مرتب  
 ( قوله اعترض عليه بان الدلالة الخ ) والمعرض العلامة التفاضلية وحاصله  
 منع ملازمة الشرطية القائلة بانه اذا دل جزءا لفظا فقد دل على جزء المعنى الخ  
 بارجاعه الى دليله وهو لا متنازع تحقق الالتزام بدون المطابقة فحاصل دليله انه  
 لو لم يكن كذلك لزم تحقق الالتزام بدون المطابقة واللازم والملازمة بمنع  
 لجواز ان يكون المعنى الالتزامى مر كبايدل جزء اللفظ على جزئه ولا يكون  
 المعنى المطابق كذلك مع عدم لزوم تحقق الالتزام بدون المطابقة وحاصل الرد  
 انبات الملازمة الممة بان في هذه الصورة يلزم تحقق الداليتين الزامين احدهما  
 الدلالة على المعنى الالتزامى المركب الثانية لدلالة على جزء ذلك المعنى الالتزامى  
 وهى دلالة التزامية ايضا لدلالة اللفظ على الخارج فالتسوية الى الدلالة  
 الالتزامية السانية اى لم يتحقق الدلالة المطابق يلزم تحقق الالتزام بدون  
 المطابقة وان تحقق يلزم التركيب في المعنى المطابق الاول كما فصله الحصى ( قوله  
 ولا محذور في ذلك الخ ) اى في ان يكون المعنى الالتزامى مر كباو كون المعنى  
 المطابق غير مر كب كما وضع لفظ التعجب الضاحك على شخص زيد بالعلية فانه  
 يدل على زيد بالمطابقة وعلى التعجب والضحك اللازمان زيد بالالتزام فيدل  
 جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامى مع انه لا يلزم دلالة الالتزام بدون المطابقة  
 ( قوله بل لزم تركيب المدلول الخ ) التركيب في المعنى بالقياس الى اللفظ كون المعنى  
 بحيث يكون جزؤه مدلولاً لجزء اللفظ والافراد عدمه فلى هذا لا بأس باسناد  
 التركيب الى المدلول التزاما او غيره فلا حاجة الى ان يقال اى تركيب اللفظ  
 باعتبار المدلول الالتزامى دون تركيبه باعتبار المعنى المطابق ( قوله ولا دليل  
 يدل الخ ) حال من قوله لزم تركيب المدلول والجموع انبات قوله لا محذور  
 في ذلك وليس فيه تسمية التكرار يعنى لا يلزم من ذلك ما يدل دليل على استحالة  
 وهو وجود الالتزام بدون المطابقة وما يلزم لا يدل دليل على استحالة وهو

تركيب المدلول الالتزامي بدون المطابق (قوله ورد هذا اعتراض الخ) اثبات  
للقوله اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي فقد دل على جزء المعنى المطابق  
لتخصيصه انه اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه الالتزامي بالالتزام لابد لهذا  
الجزء من اللفظ مدلول مطابق والجزء الآخر مدلول مغاير لمعنى الجزء الاول  
فاذا كان كذلك حصل لجزء اللفظ مدلولان مطابقان قطعاً فكلما حصل لزوم  
التركيب فيتبع اذا دل جزء اللفظ الخ فثبت لزوم المعنى المطابق لهذا الجزء  
بقوله والالتزام الخ حاصله ان الجزء الآخر من اللفظ اما ان يكون مهملاً واما  
الآخر من اللفظ الخ حاصله ان الجزء الآخر من اللفظ اما ان يكون مهملاً واما  
ان يكون موضوعاً للمعنى لاسيما الى الاول والامكن هناك ترتيب الخ وان كان  
موضوعاً للمعنى اما ان يكون ذلك المعنى عين المدلول المطابق للجزء الاول ومغايراً  
له لاسيما الى الاول والالكان لفظين مترادفين الخ فثبت المط و هو لزوم المدلول  
المغاير للجزء الآخر (قوله لم يكن هناك تركيباً) لان التركيب ان يكون للفظ  
جزء وللمعنى جزء ويدل جزء اللفظ على جزء المعنى الموضوع له بالدلالة  
الوضعية والمركب من الماهل والمستعمل وكذلك المر لب من المترادفين لا يكون  
له معنى مركب سواء بالوضع الواحد او بوضع متعده حتى يدل جزء اللفظ  
على جزء المعنى فيكون مركباً فلا بد ما قبل يعصل الترتيب من ضم مهمل الى  
مستعمل كان يقال ملاسقى مهمل بل من ضم احد المترادفين مع الآخر كقول  
ابي النجم انا ابو النجم وشمري شعري واجيب عن هذا بان هما مر كبان بناويل  
بدمع الالهال والترادف من جزء المر كب بان يهال هذا اللفظ مهمل وفي الثاني  
شعري لشمري في الماضي (قوله فان قلت ادا دل جزء) هذا منع لللازمة  
في المقدمة المشار اليها في الرد المذكور بقوله بالالتزام يعني ادا دل جزء اللفظ  
على جزء المعنى الالتزامي يكون هذه الدلالة بالالتزام فاذا كان بالالتزام  
فلا بداه ومع هذا اللازمة بان يقال لثم كونها بالالتزام لان المعنى الالتزامي  
المركب وان كان خارجاً عن حيز المجموع من المعنى المطابق لكنه قد يكون  
مركباً من الخارجين وقد يكون مركباً من الداخل والخارج فلا يلزم ان يكون  
دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام لجوار تركبه من الداخل  
والخارج فمح بكون التضمن فحاصل الجواب على طريق ارخاء العنان بان يقال  
ولو سلم دلالة التضمن فيلزم اصل المط و هو لزوم التركيب بل على تقدير اللب  
اذ على تقدير الالتزام والتضمن لا امتناع تحققهما بدون المطابقة وعلى تقدير

المطابقة يلزم ان يكون للجزء الآخر من اللفظ مدلول مطابق آخره الا لزم  
 المحذور المذكور فيلزم التركيب بحسب المطابقة قطعاً لا يقال فلي هذا  
 فاجبه تخصيص هذه الدلالة بالالتزام فالاولى اطلاقها لانا نقول على تقدير  
 كونها بالتضمن فلم استنزامه التركيب باعتبار المطابقة مما سبق وكذا على تقدير  
 كونها بالمطابقة يستلزم التركيب كما بينا فنخصص بالالتزام (قوله وذلك  
 لان المركب آه) يعني عدم اللزوم ثابت بالمعنى الالتزامى يجوز ان يكون مركبا  
 من الداخل والخارج ومتى جاز هكذا يجوز ان يكون جزء المعنى الالتزامى  
 داخلاً في المطابق فلا يلزم كون جزء المعنى الالتزامى خارجاً عن المطابق  
 وهو المط قد علم ان المذكور دليل الصغرى فتأمل (قوله او تضمينه آه) ان قيل  
 اذا كان دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامى تضميناً او مطابقة لا يكون  
 مجموع ذلك المعنى مدلولاً التزامياً بل مدلولاً تضمينياً او مدلولاً مطابقاً قلت  
 يجوز ان يكون لاحد جزئى اللفظ دلالة على احد جزئى المعنى الالتزامى  
 بالتضمن او المطابقة ولا يكون للجزء الثانى من اللفظ دلالة على الجزء الثانى  
 منه اصلاً ويكون مجموع المعنيين لازماً بينا لمجموع معنى اللفظ المركب كالجسم  
 الماشى فانه مدلول التزامى للحيوان الناطق والجزء الاول منه يدل على الجسم  
 تضميناً ولا دلالة للناطق على الماشى اصلاً ومجموع المعنيين مدلول التزامى  
 لكونه خارجاً عن المعنى المطابق للحيوان الناطق لا يقال هذه الدلالة يخرج  
 من تعاريف الدلالة الثلاث لانه ليس تمام ما وضع له ولا جزئه ولا لازمه بل  
 جزء لازمه لانا نقول مجموع المعنى الالتزامى بالنسبة الى مجموع اللفظ المركب  
 لازم معناه المطابقى واما بالنسبة الى جزء اللفظ المركب ليس لازماً للمعنى قطعاً  
 بل يحتمل ان يكون ذلك المعنى الالتزامى مطابقياً لجزء اللفظ وجزؤه معنا  
 مطابقياً له او تضمينياً او التزامياً له ولا يخرج من هذه الاقسام اذ الدلالة الوضعية  
 متحصرة اليها (قوله فيلزم التركيب بحسب المطابقة آه) فيصح قول الشارح  
 من ان المركب لا يتحقق بالنسبة الى المعنى التضمنى والالتزامى الا اذا تحقق  
 بالنسبة الى المطابق لا يقال لا يكفي في التركيب بحسب المطابقة دلالة جزء  
 اللفظ على جز المعنى المطابق بل لابد مع ذلك من قصد دلالة الجزء على  
 جزء المعنى المطابق ودلالته عليه لا يستلزم القصد لانا نقول ان التحقيق  
 لا مدخل للقصد في الدلالة وفي التركيب والافراد اذ القصد ليس من الامور  
 المعلومة حتى يتوقف عليه شئ ويعلم منه بالعلم به بل القصد تابع للوضع

وإذا دل لفظ بالوضع يفهم منه القصد فلذا اخذ القصد في تعريف  
التركيب والافراد (قال اللفظ المفرد اما اداة آه) هذا بيان للتقسيم  
الحقيقي للمرد الى الاقسام الثلاثة وقد يعلم حد كل واحد منها اذا التقسيم الحقيقي  
مشتمل على ما هو مشترك بين اقسامه وعلى ما يتميز به كل واحد منها عن اخواته  
وعلى اعتبار انضمام المميز الى المشترك فالكلمة مادل على معنى وزمان بصيغة  
ووزانه والاسم مادل على معنى تام ولم يدل على زمان بصيغته والاداة مادل على  
معنى غير تام على ما يستفاد من تقسيم القوم ومن هذا التقسيم الكلمة ما يصلح  
لان يخبر به وحده ويدل بمرئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة والاسم ما يصلح  
لان يخبر به ولا يدل بمرئته على زمان من الازمنة الثلاثة والاداة ما لا يصلح  
لان يخبر به والفرق بين تعريفات القوم وبين هذه التعاريف ان الافعال  
الناقصة تدخل في تعريف الكلمة وتخرج عن اداة في هذه التعاريف يدخل  
في تعريف الاداة ويخرج من تعريف الكلمة لكل وجهة يواعلم ان الالفاظ  
المفردة قد تكون لها دلالة تامة بمعنى انها دالة على معان يصح ان يخبر عنها  
وبها هي الاسماء والكلمات وقد تكون لها دلالة ناقصة بمعنى انها لا تصح  
ان يخبر عنها وبها هي الادوات والافعال الناقصة وهما توابع الاسماء  
والافعال وكذلك للالفاظ دلالة على الزمان من الازمنة الثلاثة في بعض افرادها  
ولادالة عليه في بعض الافراد الاخر فافرادها الدالة عليه هي الكلمة والافراد  
الغير الدالة هي الاسماء والادوات والافعال الناقصة داخلة في الكلمة باعتبار  
دالتها على الزمان فقد علم ان افعال الناقصة لها جهتان جهة دلالتها  
على الزمان وجهة كونها ناقصة الدلالة فبجهة الاولى يدخل في الكلمة  
فلذا ادخل البعض في الكلمة وبجهة الثانية يدخل في الادوات فلذا ادخل  
البعض في الادوات كما جعلها الشارح ههنا (قال لانه اما ان يصلح الخ) ان  
الط ان الصلاحية وعدم الصلاحية باعتبار المعنى الموضوع له لا باعتبار المعنى  
المجازي ولا باعتبار المعنى المستعمل فلا يرد قولنا بعض الحروف من والى  
ونحوهما والابتداء المخصوص معنى من والظرفية المخصوصة معنى في فان  
المراد بها لفظها فيكون من قبيل الاسماء فلا يكون المعاني موضوع لها  
للمعرفة اذ كل اللفظ اسما او فعلا او حرفا اسم لنفسه باعتبار الوضع التبعي  
على قول او لا اعتبار وضع لعدم احتياجه اليه على ما حققه المحقق الشريف  
وبهذا يكون كل لفظ اسما فلا يحرى فيه التقسيم بهذا الاعتبار بل باعتبار

الوضع الى مادون نفسه واما القول بان التقسيم بالنظر الى المعنى المستعمل سواء كان حقيقيا او مجازا يبدخل في الاداة لفظ هو التي في قولنا زيد هو قائم فانه اداة في قالب الاسم ومستعار منه فليس بنى لان لفظ هو بالنظر الى اصطلاح النحاة اسم بلا شبهة واما بالنظر الى اصطلاح المنطقي فليس اسما بل اداة لكونه قائما مقام النسبة بين المسند اليه والمسند ودال على المعنى الغير التام فيدخل في الاداة ( قال ولعلك تقول الافعال الناقصة آه ) لما قسم اللفظ باعتبار الصلاحية لان يجبر عندوه يبدخل الافعال الناقصة في عدم الصلاحية له لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة فلا يدل على الحدث بل على بقاء شيء خارج عن مفهومه لفاعله في زمان فلا يدل على معنى تام ولا يصح ان يجبر عنها وبها ولذا سموها بالناقصة وتحقق الفرق بين الافعال الناقصة وبين سائر الافعال حيث ادخل المنطقي الافعال السائرة في الكلمة والافعال الناقصة في الاداة ان الفعل ان دل على حدث اى امر تقوم بالفاعل ونسبة ذلك الحدث الى موضوع مادل على زمان تلك النسبة كضرب فانه يدل على الضرب ونسبته الى موضوع وزمانها الماضى فهو تام واما ان دلت على الاخرين فقط يعنى انها لا تدل على امر قائم برفعها بل على نسبة شئ ليس هو مادل لها الى موضوع ما وهذا المعنى تقرير الفاعل على صفة وعلى الزمان ككان فانه لا يدل على الكون مطلقا بل على الكون شيئا لم يذكر بعد فهو ناقص ( قوله شكل هذا هذا قيد الضمائر بالمنفصلة اذ المفصل يصح ان يجبر بها ومنشأ هذا الاشكال عدم مطابقة اصطلاح المنطقيين على اصطلاح النحاة وحاصله بالضمائر على حد الاسم والاداة طردا وعكسا يعنى الضمائر من الاسم مع انها خارج من التعريف المستفاد من الحصر وليس من الاداة مع انها داخل في تعريفه والجواب عن مثل هذا القرض قد يكون بالتصرف في التعريف بالتخصيص او التعميم بالاتصاف الى المحدود فاختره الفاضل المحشى هذا لقصد تطبيق الاصطلاحين معهما امكن وقد يكون بالتصرف في المحدود بلا قصد الى الحد واجيب عن هذا الاشكال بالشق الثانى بان مل هذه الضمائر من الاداة من الاسم ولا محذور فيه غاية ما في الباب ان بعض الاسماء باصطلاح النحاة ادوات باصطلاح المنطقيين ولا امتناع في ذلك لان المنطقيين لما استقرؤا الالفاظ فتشوا عن احوالها فوجدوا بعضها يصلح لان يصير جزءا قريبا من الاقوال التامة والتقيدية النافعة في هذا الفن وبعضها لا يصلح لذلك ووجدوا

من القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد من جزئى تلك الاقوال اعنى  
الحكوم عليه وبه وهو ما لا يدل على زمان معناه وما ليس من شأنه ذلك وهو ما  
يدل على زمان المعنى ووجدوا من القسم الثانى ما تشارك الاول من جهة  
والثانى من جهة فخصوا كل قسم باسم حيث سموا الاول اسما والثانى كلمة  
والثالث اداة لمح ان الالفاظ المذكورة ان صح الاخبار بها فهى الاسماء والا  
فهى الادوات ( قوله فان شيئا من هذه الخ ) لان هذه الضمائر مسند اليها  
دائما ومفعول به ومضاف اليه وهى لا يصلح لان يخبر به وكذا الضمائر المرفوعة  
المتصلة المستترة وضمير الغائب والمتكلم منصوبا ومجرورا وكذا الموصولات  
والظروف اللازمة الاضافة لان الموصول لا يصلح لان يخبر به بلا ضم  
صلة والظروف مفعول فيه دائما ولذا قيل بمنى الضمائر ( قوله وقد يجاب عنه  
بان المراد آه ) يعنى ان منشأ عدم الصلاحية هو المعنى لكن بملاحظة كونه  
فى قالب لفظ ما والضمائر المتصلة كذلك وان كانت بحسب الاتصال لم يصلح  
له لكن من جهة المعنى يصلح والالفاظ بالنسبة الى المعنى كاللباس وهى تابع  
للمعنى فان لم يصلح فى لباس يصلح فى لباس آخر فيعتبر فى التقسيم والتعريف  
المستفاد منه الصلاحية باعتبار نفسها وباعتبار ما يراد فيها فيتم التعريف  
لل اسم والتعريف طردا وعكسا قبل هذا الجواب ان تم لا يتم الاعلى قول  
من يقول ان الضمائر وضعت لازاء مفهومات ثابتة واستعملت فى جزئياتها  
واما على قول من يقول الضمائر التى وضعت للحكم والمخاطب وضعت بوضع  
عام للمعاني المخصصة وكذا الضمائر العائبة الراجعة الى الشخصات واليه  
مال قدس سره فلا يتم اذ من التحقيق المفران الجزئى الحقيقى لا يصلح لان  
يخبر به انتهى وانا اقول ان الاسماء التى وضعت بوضع عام لموضوع له خاص  
وان كان الموضوع له فيها جزئيا مخصوصا يصلح ان يخبر عنه وبه لاستقلاله  
بالمفهومية بخلاف الحروف الموضوعية بهذا الوضع لعدم استقلاله بالمفهومية  
واما عدم صلاحية الجزئى على الاطلاق لان يخبر به فقير مسلم ولو سلم يكون  
فى معنى الحرف دون معنى الاسم كقولنا بعض الانسان زيد واما اعتبار  
المفهوم من جانب المحمول فيتحقق فى الجزئى الحقيقى بل فى الاعلام الشخصية  
غاية ما فى الباب يحتاج الى التأويل فى الجملة لارادة المفهوم ( قوله وتلك  
الضمائر يصلح لان يخبر بها آه ) قيل التأويل الصحيح ان يقال المراد من عدم  
صلاحية الاداة للاخبار بها بانها لا يصلح لذلك بنوعها وتلك الضمائر

وان كانت مافعة من الاخبار بها بشخصها الا انها بنوعها الذي هو <sup>بالمعنى</sup> صالحة لذلك وكذا الاعلام واسماء الاشارة يعنى ليس اسميتها مافعة من <sup>بالمعنى</sup> بل تشخصها الذى هو امر زائد على الاسمىة ويمكن التأويل ايضا بلازم معناه اعنى عدم الاستقلال بالملحظة فان لازم لعدم الصلاحية المذكورة انتهى انا اقول ان هذين التأويلين وان ساعدهما العبارة لكن يخالف كلام الشارح اذا دخل الافعال الناقصة في الاداة فان اول بهذين التأويلين تدخل في الكلمة لانها وان لم تصلح بنفسها تصلح بنوعها ويستقل معناها بالمفهومية بنوعها وعلى هذا لا مخالفة بين الاصطلاحين مع انه صرح بالمخالفة كما في شرح المطالع (قوله وليس لفظة في آه) هذا دفع توهم ان يقال بناء على هذه الاداة يخرج عن تعريف الاداة في ومن بل كل الحروف اذ يعبر عن معنى في مثلا الظرفية وعن معنى من الابتداء ونحوه فيكون المعبر عنه عنه مرادفا للمعبر به والظرفية والابتداء مثلا يصلح لان يجزئه فيخرج عن تعريف الاداة ويدخل في تعريف الاسم وحاصل الدفع ان الظرفية المطلقة ليس معنى في بل الظرفية المخصوصة التي هي الله ومرآت بين المتعلق والمتعلق وغير مستقل بالمفهومية لكونه آله لتعرف حالهما فلا يصلح لان يجزئ بها وعنهما يعنى ان الظرفية اذا كان معنى لفظ الظرفية كقولنا ظرفية الدار زيد يصلح لان يجزئ عنها وبها وان كان معنى في كقولنا زيد في الدار لا يصلح لان يجزئ به وعنه وان كان كلا المعنيين في المقام مخصوصا لكن من حيث كونه معنى الاسم مستقل بالمفهومية ليس آله ملاحظة لتعرف حال الشيء ومن حيث كونه معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية لكونه آله ملاحظة لتعرف حال المتعلقين وكذا سائر الحروف ولهذا الدقيقة يجزئ الاستعارة في الحروف بالتبعية دون الاصلية في الاسماء بالاصولية فتأمل (قوله لو قيل الادوات آه) كما قيل في بعض الكتب بسم التعريف عن النقص بالضمائر المرفوعة المتصلة وان لم يسم بالضمير المنصوب المتصل والضمير المجرور المتصل في مثل قولك ضربك وغلامي فاحتاج الى التأويل المذكور قيل يردده علمنى منطلقا علمتك انتهى اذا وقع فيه المنصوب المتصل مجزئ عنها ومجزئ بها لان مقول افعال القلوب البتداء والخبر يمكن ان يقال ان الاحتياج الى التأويل ناش من مادة مخصوصة اذهى منشأ السؤال لامن نوع الضمير المنصوب المتصل حتى يدفع الاحتياج اليه بصلاحية النوع في ضمن فردة وان لم يصلح في ضمن فرد اخر وكذا الجواب



من التقضي بالضمائر المنصوبة المتصلة على اصل التعريف بان الضمير المنصوب المتصل مخاطبا او غائبا يصلح لان يخبر به كقولك علمتك وعلمتني اي علمتني نفسك من غاية الاتحاد بيني وبينك لان السؤال بالمادة المنصوصة ولا يصلح الجواب بالنوع ( قوله قلوا قيل اللفظ المفرد آه ) اذ معنى الاداة والحروف غير مستقل بالمفهومية لا يصلح لان يخبر به ومعنى الكلمة والاسم مستقل بالمفهومية يصلح لان يخبر به من حيث هو هو وان لم يصلح لما منع من هيئة او من مانع آخر فيتم التعريفات فلا يحتاج الى التأويل فلا يرد ما قيل من انه يرد له لا التأويل يدخل فيه اضرب ولا تضرب انتهى قائما وان لم تصلحها للاخبار لكونها انشائيين فهو من مانع الهيئة لان معناهما اذ هما مستقلان بالمفهومية يصلح للاخبار من حيث هو فلذا يصلح للاخبار بادنى تغيير الاسلوب ( قال ولا دخل له في الاخبارية الخ ) قيل فيه نظر لان اختصاص الاداة بعدم صلاحية الاخبار بها انما هو باعتبار اسمها لهما في معناها الحقيقي حتى لو استعملت مجازا في معنى اسمي ولا رية في صحة الاخبار بها فم لا يصلح لان يكون مالا لما يصلح لان يخبر به لكن لا وحده كافي قولنا زيد لاجر لانه لم يستعمل في معناه الحقيقي بل في معناه الذي لعدم استقلال المركب من المستقل وغير المستقل الا يرى انه لا يصلح الاخبار بالكلمة باعتبار مجموع معناها انتهى وفيه بحث من وجوه ان التقسيم باعتبار المعنى الحقيقي لا يدخل فيه لا اعتبار المعنى المجازي حتى ينقض به على ان الحروف لا يكون مجازا مستعملا في معنى الاسم وان صلح العلاقة بينهما اذ لم يوجد مسله كما لا يخفى على المتتبع وان المركب من المستقل وغير المستقل لا يكون مستقلا قول فاسد والام يصح المتدا المعرف باللام اصلا والتحقيق في المركب من المسبق وغير المستقل انه على وجهين احدهما ان هذا المركب ان لم يحتاج الى امر خارج فهو مستقل يصلح لان يخبر به وعنه كالمبتدأ والخبر العرفين باللام وانما يحتاج الى امر خارج منه فهو غير مستقل كالفاعل فانه مركب من الحدث وهو المستقل ومن النسبة وهو الغير المستقل لكنه يحتاج الى خارج منه وهو الفاعل فلهذا لم يصلح لان يخبر عنه لكن يصلح لان يخبر به باعتبار معناه الحدث فتأمل ( قوله قيل عليه آه ) اعترض على نكتة ايراد المسالين بانه لا فرق بين المسالين في المدخلة في الاخبار به اذ كما ان لاجزء من المخبر به لان الحصول في المدار الحصول المقيد لا المطلق والقيد وجزؤه جزء من المقيد في المعنى وان كان خارجا عما صدق

عليه فلا فرق بينهما فلا وجه ليراد المألين لهذه النكتة وحاصل الجواب تسليم السؤال بالنسبة الى المعنى وتوجيه كلام الش بالنظر الى القواعد العقلية من حيث أن المعاني المتعورة تابع للامراب واز الاخبار به في اى محل يظهر يحكم بوجود هذه المعاني فلما ظهر الامراب في حاصل حكم بالخبرية فاعتبر الطرف خارجا لمدخل فيها وفي لاجبر ظهر في حجر حكم بالجزئية والمدخلة وما يقال من انه يمكن ان يفرق بينهما بحسب المعنى ايضا بان لافى حجر جزء للمعبر به البتة وفي قوله في الدار يجوز ان يكون قيد للمعبر به خارجا عنه وح يكون مراده بقوله ولا مدخل لنى في الاخبار به انه لا مدخل لنى فيه في الجزئية لا مطلقا فليس بشئ اذ يابى عنه قول الش اما ان لا يصلح للاخبار اصلا كنى او يقتضى ان لا يصلح للجزئية اصلا مع انه يصلح بالفعل من حيث المعنى كما قرر فان قيل كلمة لا موضوعة لنى مخصوص وهو نفى شئ مخصوص عن شئ مخصوص فهو نسبة مخصوصية بين شيئين مخصوصين على وجه يكون مرأة للاحتظما والة لتعرف حالهما فهى مع طرفها وان كانت مستقلة بالملاحظة لكنها مع احد طرفها فقط لا يستقل وههنا كذلك فكيف يصح الاخبار بلا حجر اجيب بان كلمة لا موضوعة لما ذكرت لكنها مستعملة ههنا في نفى شئ في نفسه لامن شئ اعنى نفيها مخصوصا هو نفى مخصوص على وجه يكون مرأة بملاحظة ولا يستقل بالملاحظة فهى معدولة من معناها الموضوعة الى معنى آخر عر في غير مستقل بالملاحظة لكنه مع ماضم اليه اعنى حجر مستقل بالملاحظة فيصلح للاخبار به وانا اقول الظ ان في وضع الحرف على الاطلاق يكون الموضوع له مخصوصا البتة لعدم استقلاله بالمفهومية يعنى يلاحظ في المعنى الحروفية خصوص المعنى المستقل في مقام مخصوص لكن المعنى المطلق لهذا المعنى المخصوص قد يحتاج الى شئ او الى شيئين كالفعل اللازم والتعدي مثلا كالنفي والظرفية والاستعلاء لان النفي يقتضى النفي والنفي عنه والظرفية يقتضى الظرف والطروف والاستعلاء يقتضى المستعلى والمستعلى عليه وهذا اقتضاء لمعاني الاسمية وان كان بسببه غير مستقل لزم ان يكون الاسم غير مستقل بالمفهومية فلا يكون سببا لعدم الاستقلال فقد علم ان عدم الاستقلال في معنى الحرف ليس من كل متعلق لمعناه بل مدخوله المخصوص فقط فكلمة لا موضوعة لنى مخصوص فقط لا يؤخذ في معناه من تنى مخصوص ففي مثل قولنا لاجر معناه نفى الجحر فقط واحتياجه الى

الجبر لا غير فبدخوله اليه يكون مستقلا بالمفهومية فيصلح لان يخبر عنه وبه  
ولهذا يجعل القضية معدولة الطرفين يجعل حرف التثنية جزء من الموضوع  
او من المحمول او من كليهما ( قال حتى انهم قسموا الادوات آه ) هذا اشارة على  
جعل المنطقيين الافعال الناقصة من الادوات وهذا التقسيم مبني على  
مذهبهم فلا بعد عندهم في ادخالها في تعريف الاداة واما في نفس الامر  
سواء كان بعيدا او لا فلا تعرض له فلا وجه لان يقال هذا بعيد بمخالفة  
اصطلاح من عليهم الوثوق في معرفة الالفاظ العربية واجزاء قضيات السبق  
في معرفة الالفاظ لهم ( قال غاية ما في الباب آه ) يحتمل ان يكون متعلقا بالتثنية  
البعيد بنفس الامر لانها وان كان المبحوث عنه شيئا واحدا لكن لما تغير جهتي  
البحث بحسب الغرض المتعلق للبحث لا يلزم تطابق الاصطلاحين ولا يحذور  
في عدم التطابق لكن لو تطابقا لكان اولى وان يكون متعلقا بالتثنية البعيد  
من هذا التوجيه بناء على اطلاقاتهم لان غاية ما زعم من هذا التوجيه عدم  
تطابق الاصطلاحين وهو غير لازم لتغاير جهتي البحث فالتوجيه بمقتضى  
كلامهم ليس بعيد ( قوله يعني ان القوم في اول باب القضايا آه ) يعني ان هذا  
التقسيم وان لم يكن مصرا لكنه لازم من بيانهم الرابطة في باب القضايا بحيث  
ذكروا ان الرابطة اداة وقسموا الرابطة الى الزمانية وغير الزمانية فيلزم اتقسام  
الاداة اليها لكن اختلف في كون كلمة هو رابطة حيث قال بعضهم ان هو غير  
راجع الى الموضوع فلو لا يكون رابطة في الحقيقة لان الرابطة انما يكون اداة  
والضمير اسم لانه عين المرجع اليه في المعنى فكل القوم الرابطة به لانهم لم يبعدوا  
في كلام العرب ما يكون لفظا الا على الرابطة الغير الزماني نحو است في الفارسية  
وآتين في اليونانية فاستعاروا لهذا المعنى لفظة هو ليصح تمثيلهم به وقال  
بعضهم قد صرح الشيخ في الشفاء ان لفظ هو ههنا اداة حيث قال واما لفظة  
العرب فربما حذفت الرابطة اتكاء على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت  
والذكور بما كان في قالب الاسم كقولك زيد هو القائم فان لفظة هو جائت  
لاتدل بنفسها على معنى بل لتدل على ان زيدا هو امر لم يذكر بعد مادام  
يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان تدل بذاتها دلالة كاملة فالحقت  
بالاداة لكنها تشبه الاسماء وقد نقل عن الشيخ الرضوي عن بعض البصريين  
واختاره حيث قال ثم كان لما كان الغرض بالاتيان بالتفصيل ما ذكرنا اعني  
دفع التباس الجبر الذي يذكر بعده بالوصف وهذا معنى الحرف اعني اداة

المعنى في غيره فصار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية لكن في فيه تصرف واحد كما كان في حال الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم مراقبتها في الحرفية وانا اقول بتحقيقه ان لقطة هو في لغة العرب ليست موضوعة لربط ولا يستعمله فيه لكن لما نقلوا الكلمة من اللفظ اليوناني الى العربية وحدوا بازاء كل جزء من اجزاء القضية لفظا مستعملا دالا عليه دون النسبة اذ يدل عليها في لغة العرب الحركة الاصلية تحقيقا او تقدير اذ قولنا زيد عادل بلا حركة الرفع على سبيل التعداد لا دلالة فيه على الاسناد واستعاروا كلمة هو بازاء النسبة فانها من البهيمات الكنيات والنسبة تشاركها في الابهام والخفاء يسمى رابطة غير زمانية فكذا استعاروا الرابطة لفظا كان وسماها رابطة زمانية لانها وان لم يكن في لغة العرب للنسبة والحكم بل هو من قمتة الحصول لتعيين الملزومان لكنها مثقلة على الوجود ثم انه ان ذكرت الرابطة فالقضية ثلاثية والاقتنائية ( قال ونظر النحاة آه ) يعني ان الغرض الاصلى للنطق ببحث المعاني ويكون بحث الالفاظ مقصودا بالتبع فيعتبر الاحوال في المعاني اولا وبالذات كالكلية والجزئية والذاتية وثانيا بالعرض في الالفاظ والغرض الاصلى للنحوى ببحث الالفاظ فيكون بحث المعاني مقصودا بالتبع اذا لقصاحة والبلاغة من اوصاف اللفظ دون المعنى لا يقال كيف يكون بحث المعاني في العربية مقصودا بالتبع معان الفصاحة والبلاغة باعتبار اشتغالها للنكت والمزايا وتطابق اللفظ بها لانا نقول ان المعاني وان كانت مقصودا بالاصالة بالنظر الى الافادة لكن البحث ليس من حيث الافادة بل من حيث متاسب الترتيب ومتناسق الدلالة على المعنى المراد الا يرى ان المعاني لو اذت باى لغة كان يحصل المعنى المقى عند المنطق دون العربي ( قوله فلو وجدوا الافعال الناقصة آه ) يعني ان للافعال الناقصة احوال مازية بجهة لفظها ككونها تاملا وناصبا ورافعا وصالحا لدخول قدو السين وسوف والجوازم والنواصب وكونها ماضيا ومضارما وامر او نهي بصيغها المطردة ودلالة على المعنى باعتبار الاحوال العارضة تشارك الافعال التامة بالرفوع وباعتبار دلالتها يفارق عن الفعل التام اذ قد عرفت انها لا تدل على الحدث بل على النسبة والزمان ويشارك الاداة لعدم صلاحيتها لان تجربتها فلما كان مقصود النحاة تصحيح الفاظ اعتبروا الجهة الاولى فادرجوا في الافعال ومقصود المنطق تصحيح المعاني اعتبروا

وجبة دلالتها قادر جوا في الاداة ( قوله ولذلك سماها بعضهم الخ ) يعني لاجل المذكور وهو عدم صلاحيتها لان يخبر عنها وهو دلالتها على نبوت النسبة قطع دون الحدث ودلالتها على الزمان الاول والثاني والساقى للاول فتأمل ( قوله ومن ثم قيل آه ) اى لاجل امتياز الكلمات الوجودية من الاداة باعتبار دلالتها على الزمان الاول ان يربع القسمة لان شان القسم الواحد ان لا يكون بين اشخاص ذلك القسم امتياز بحسب الماهية بل بحسب الشخص وهنا يكون تمازاة بالماهية لان بعضها لا يدل على الزمان وبعضها يدل عليه والظاهر ان هذه الدلالة داخل في القوام لا يعد من الشخص والحاصل ان لفظ المفردان انقسم الى قسمين باعتبار الدلالة على الزمان وعد منها يدخل الاداة في الاسم والوجودية في الكلمة والى ملئة اقسام بان يعتبر في الاسم المعنى التام فيصير الاداة قسما للواحد ان اعتبر كون المعنى تاما في الكلمة دخلت الوجودية في الاداة فيقسم الى زمانية وغير زمانية وان اعتبر عدم الدلالة على الزمان في الاداة يكون الوجودية قسما رابعا كما بينه قدس سره ( قوله وقد يقال ايضا الخ ) اى الافعال الناقصة يجب ان يعد من الادوات اهراض على قوله واما القول قد وجدوها آه يعني ان هذا الوجدان جار في الموصول ايضا مع انه مختلف فيه وحاصل الجواب انه فرق بينهما ان الموصول هو موصول لمعنى مستقل بالمفهومية واحتياجه الى الصلة لازالة ابهامه لانه غير صالح لان يخبر عنه وبه ويصلح بسبب الصلة والافعال الناقصة غير مستقل بالمفهومية ولا صلاحه ببله باصل معناه فلا يرد ان الموصول ما لا يتم جزءه بالصلة وما تد وهذا يقتضى ان لا يكون صالحا لان يخبر عنه وبه لان المعنى في هذا التعريف تمامية الجزء لا اصل الجزء ومن نفي التمامية لا يلزم نفي الجزئية قال الشيخ الرضى في شرح هذا التعريف اراد ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الابصلة وعائد والموصول يكون جزء الجملة اذا الفاعل في جاني ايم لقيته هو الموصول فقط لانه هو المرفوع لكنه ليس جزءا تاما اذ لا يجوز الاقتصار عليه ( قال فاما ان يدل بيئته الخ ) ان الفعل موضوع بملا حطة هيئة في الوضع لمعنى في زمان معين من الازمنة اللىة فيدل بيئته على زمان معين فيها لان هيئة الفعل موضوعة مستقلا لزمان معين وتدل عليه اذ الهيئة الفعلية قد توجد في الاسم مع انها لم تدل على نى منها ولو وضعت لمسا لم تدل فلهذا قال اما ان يدل بيئته دون اسناد الدلالة على الهيئة وقد علم

ان المراد من الصلاحية لان يجزبه ان لم يمنع مانع يصح ان يكون خبر الكون  
الكلمة والاسم دالان على معنى في نفسه مستقلا بالمفهومية واما احتياج بعض  
الاسم وبعض الكلمة في كونهما مخبرا بهما الى تأويل لدفع المانع الطارى من  
خارج كاعلام الاختصاص والافعال الانشائية فليس بمانع للصلاحية المذكورة  
اعلم ان الفعل ماعدا الافعال الناقصة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل  
بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل هو النسبة الحكمية المحفوظة  
من حيث انها حالة بين طرفيها دالة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالآخر  
ولما كانت هذه النسبة التي جزء مدلول الفعل لا تحصل الا بالفاعل وجب  
ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظة من موضوعه وصفاء الكل  
ابتداء معين مخصوص كذلك لفظة ضرب موضوعه وضعا عاما لكل نسبة  
للحدث الذي دلت عليه الى بخصوصها الا ان الحرف لما يبدل الا على معنى  
غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوما عليه ومحكوما به اذ لا بد في كل واحد منهما  
ان يكون ملحوظا بالذات ليتكمن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتجاج  
الى ذكر المتعلق رماية بمجازاة الالفاظ بالصور الذهنية والفعل لما اعتبر الحدث  
وضم اليه انتسابه الى غيره نسبة تامة من حيث انها حالة بينهما وجب ذكر  
الفاعل ووجب ان يكون مخبرا به باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه  
فلا مانع لكون النسبة المدلولة غير مستقلة ولا لكون الفعل اخبارا وانشاء  
لكن في الانشاء الى ادنى تأويل (قال باعتبار تقديمها وتأخيرها آه) قبل المضاف  
الى الحروف هو مجموع التقديم والتأخير لاسي واحدهما والاضافة وان كانت  
على العطف صورة رماية لامر لفظي الا انها متأخرة عند اعتبارا وتبه رماية  
لامر معنوي وحل تقديمها على تقديم بعضها على بعض وان تعينا عن هذا  
القدر من التكلف الا انه يفضى الى استدراك ذكر تأخيرها ويحوج الى ارتكاب  
خلاف الظ في الموضعين انتهى فيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير كتابة  
عن ترتيب الحروف فيكون الحاصل في مفردات التركيب تقديم بعضها على  
بعض واما افضاؤه الى استدراك ذكر تأخيرها فغير مسلم اذ الحالة العارضة  
حاصلة من التقديم والتأخير معال من التقديم الملزوم للتأخير لكن يرد ان ترتيب  
الحروف لا يدخل له في الصيغة فان جذب وجب صيغتهما واحد مع اختلاف  
الترتيب اللهم الا ان يقال المعتبر هو مطلق ترتيب الحروف المخصوصة فتأمل  
(قال وحرركاتها وسكناتها الخ) الواو لجمع المطلق وهو يجمع المعطوف

والعطوف عليه في الاعتبار لكن لا يدل على وجودهما معا فلا وجه لما قيل  
 الاولى ان يقال وحركتهما وحركاتهما وسكناتهما الثلاث تنقض بنحو ضرب والمعتبر  
 في تنخص الصيغة شخص الحركات فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف  
 اشخاص الحركات باختلافها في ضرب وطلب مع اتحادهما بالنوع والمعتبر  
 في نوعها نوع الحركات فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات  
 باختلافها في ضرب بالنقص وضرب بالضم واما المعتبر في ترتيب الحروف نوع  
 التقديم والتأخير والظان الحروف اعم من ان يكون اصلية وزائدة وتغير  
 الحروف من الالال والادغام وغير ذلك وتغير حركة الاواخر وسكونها  
 لا يعدان من مغيرات الصيغة بالنوع وان كانا من مغيرات الشخص ومقتضى  
 الصيغة حال التغير وحال عدم التغير بهذه التغير واحد مثلا قال وضرب  
 يدلان ببيئتهما على الماضي بلا تعاضد وكذا اضرب وقي امر او كذا يضرب وان  
 يضرب لكن في كون الحروف اعم من الاصل والازدكلام (قال واما قيد الكلمة  
 بها الخ) ليم به التعريف عكسا قيل انهم اتفقوا على ان الصيغة هي الهيئة  
 الحاصلة من ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها وح اما ان يراد بالمادة التي  
 هي محلها ما يتبادر منها اعني مجموع الحروف الاصلية والازد فلانها متحدة  
 في نحو ضرب وبضرب بل هي مختلفة باختلاف الصيغة فلا يصح ان الزمان  
 مختلف باختلاف الصيغة مع اتحاد المادة واما ان يراد بها الحروف الاصلية  
 فقط بناء على نبوتها في نصا يف الكلمة باسرها فيكون الصيغة على هذا  
 التقدير هي العارضة لها فلان ان المدلول الزماني متحد باتحاد الصيغة بل بما  
 يتحد المادة والصيغة معا والزمان مختلف كافي تكلم يتكلم وتفاضل يتفاضل  
 فان الحروف الاصول وهيئتها متحدان ههنا في الماضي والمضارع اذ لا عبرة  
 بالزوائد ولا بحركة الاخر والزمان مختلف فيهما (قال بشهادة اختلاف الزمان  
 عندآء) هذا في حكم القضية الشرطية كانه قيل اذا اختلف الهيئة اختلف  
 الزمان والمراد بالهيئة هيئة الكلمة بقرينة السباق والمراد من الهيئة نوع  
 الهيئة لاستخصها فاذا اجل الشرطية على الكلية فلا يرد النقض بالام اذا اتحد  
 مادته مع الفعل مع اختلاف هيئة كالضرب وضرب فلا يرد بنحو ضرب  
 ولم يضرب بانهما مختلفان في الهيئة مع عدم اختلاف الزمان وبنحو  
 ان لم يضرب ولا يضرب لانهما متحدان في الهيئة مع عدم اتحاد الزمان لانها  
 مركبات ليست من الكلمة (قال وان اتحدت المادة الخ) هذا الغرض يتعلق

معنى لاختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة ويكون نقيضه اولى بالنظر الى الاختلاف واما بالنظر الى الشهادة يكنى وقوعه في مادة واحدة بل فرضه وهذا ليس بفرض محض بل فرض الواقع ولذا مثل وقوعه وكذا الحال في قوله وان اختلف المادة وقيل الطمع اتحاد المادة اذ لا يكنى فرض اتحاد المادة في الشهادة وليس نقيضه اعنى عدم الاتحاد شاهد بهادة فضلا عن ان يكون اولى بها فتأمل ( قوله هذا القسم لكن مفهومه الخ ) يعنى في التقسيم قدم القسم الوجودى وفي تفصيله اخره مع ان اللابى تقديمه لان المقام مقام المعرفة والاعدام تعرف بملكها فينبغى ان يقدم الوجودى وان كان العدم مقدما على الوجود زمانا وخارجا لكن الوجود مقدم على العدم ذاتا وذهنا لكن اختار التأخير لنكتتين لدفع تباعد القسمين الوجودى والعدمى فان انتشار الذهن في الفهم ولدفع التكرار في ذكر القسم الوجودى اذ لو قدم لا محال ان يقسم الى قسميه اولاهما يذكر ما هو قسميه واما ان يذكر ما هو قسميه فسيدهم بعدا الى قسميه فيلزم في الاول التباعد والانتشار وفي الثانى التكرار يدل على اختياره هذا هذا الاحتراز عن المحذورين ربانته تقديم الوجودى على العدمى في تقسيم القسم الثانى الى الكلمة والاسم لعدم المحذور فيه ( قوله والثانى مثال لما يدل الخ ) اشارة الى ان المراد من الزمان المعين لا يلزم ان يكون واحدا معينا من الازمنة الثلاثة اذ المضارع يدل ببيئته على الزمانين على تقدير استراكه فيهما ولا محذور في ارادة الزمان الواحد المعين ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل لاحدهما معينا ( قوله لم يرد ان الجوهر آراء ) دفع سؤال ناش من التقسيم حجب ردد بين الدلالة بالهيئة وعدم الدلالة بها ونقيض الدلالة بالهيئة اعم من ان يكون بجوهره وحده وان يكون لجوهره مدخل في الدلالة وعلى الاحتمال يرد ان مقلوب الزمان مثلا نأمر لزم ان يدل على الزمان مع انه ليس كذلك وحاصل الجواب ان المراد من النقيض الاحتمال الثانى وهو ان يكون لجوهره مدخل في الدلالة لكن يثبت واسطة بين الكلمة والاسم الا ان يقال ان مل هذا الشق ليس بواقع وان جوز العقل ( قوله بخلاف الكلمة فان الهيئة الخ ) يمكن ان يقال ان استقلال الهيئة في الدلالة غير مسلم لان الدلالة بالوضع



والهيئة ليس ملفوظة أصالة حتى وضعت ودلت بالاستقلال وان قيل وضعت  
بمتابعة المادة فيكون مدخل للمادة فيها فكيف تستقل بالدلالة الا ان يقال ان  
مدار الدلالة هو الهيئة وان كان للمادة مدخل في الجملة وكذلك مدار الدلالة  
في الاسم مثل الزمان والامس جوهره وان كان مدخل للهيئة في الجملة فتأمل  
(قوله واعترض عليه آه) يعني لو صح ذلك الذي ذكرتموه من اتحاد الزمان  
باتحاد الصيغة واختلافه باختلافها فانما يكون في اللغة العربية دون سائر  
اللغات اذ يوجد فيها ما يدل على الزمان باعتبار المادة دون الصورة كما في امد  
وابد لانهما متحدان في الصيغة ومختلفان بالزمان اذ الاول يدل على الماضي  
والثاني على المستقبل ومن العلوم ان النظر الفن في الاقاييد غير مختص بلغة  
دون لغة فعلى هذا يكون تعريف الكلمة بالاختصاص لخروج مثل هذا مع انه  
من المعرف وحاصل الجواب تفصيل المعرف بكلمة في اللغة العربية دون  
سائر اللغات لوقوع الاهتمام بتساها فيما يرد على الندرة احوال مختصة بها  
ولا بعد فيه (قوله رد عليه بان صيغة الماضي آه) يعني هذه الشهادة مبنية  
على مقدمة وهي ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الزمان وان اتحدت  
المادة وهذه المقدمة كاذبة بسند ان صيغ الماضي تكلموا وخطابا وغية مختلفة  
قطعا مع انه لا اختلاف للزمان بل صيغة معلومة وبهجولية وكذلك مجردية  
ومزيدية مختلفة بلا استثناء مع اتحاد الزمان فلا يتم الشهادة فان قيل اختلاف  
الزمان يستلزم اختلاف الصيغة فيكون اتحاد الصيغة مستلزما لاتحاد الزمان  
لان اتحاد الصيغة يقتضي لاختلافها واتحاد الزمان يقتضي لاختلافه ونقيض  
مستلزم لنقيض المزوم ولما صدق كلما اختلف الزمان اختلف الصيغة  
وان اتحدت المادة كما في ضرب يضرب كان الدال على الزمان هو الصيغة  
وحدها قلت زمان الحال وان كان جزء من الماضي والمستقبل لكنه زمان معتبر  
على حدة عند اهل اللغة فلا يكون اتحاد الصيغة مستلزما لاتحاد الزمان  
ولا اختلاف الزمان مستلزما لاختلاف الصيغة (قوله فليس اختلاف الصيغة  
آه) لان الصيغة ان حلت على الهيئة الحاصلة من الحروف الاصول للكلمة  
دون الزوائد لم اتحاد ضرب يضرب في الصيغة فلا يصح ان الزمان يختلف  
باختلاف الصيغة مع اتحاد المادة كضرب ويضرب فيلزم ان يحمل الصيغة  
على الهيئة الحاصلة عن مجموع الحروف الاصلية والزائد فتح يلزم المحذور  
المذكور قيل في الجواب عنه بان المدعى ان الزمان الماضي مدلول لطائفة

من الصيغ المخصوصة الميئنة في اللغة ولا مدخل للمادة في الدلالة عليه  
والزمان المستقبل والحال مدلولان لطائفة من الصيغ المخصوصة  
الميئنة فيه بحث لا مدخل في المادة في الدلالة عليهما وبين المقدمتين  
المذكورتين في الشرح على هذا التوجيه خذ هذا انا اقول كيف  
يصح هذا القول وعلى اى ارادة من الصيغة المأخوذة في تعريف الكلمة وجه  
بهذا التوجيه الظان مراد السند قدس سره ابطال هذا الدليل بلا قاطعية  
الى التوجيه واما قوله فالاولى لا يلزم ان يكون اشارة الى الجواب لان ما بطله  
هو الدليل ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول فان انتفاء المزوم  
لا يستلزم انتفاء اللازم فلما لم يتحقق بطلان مادعاء قال فالاولى ( قوله وهذا  
ايضاً ) هذا ابطال المقدمة الثانية للمستدل وهى ان اتحاد الصيغة يستلزم  
اتحاد الزمان بان هذه باطلة لان المضارع مشترك بين الحال والاستقبال على  
المذهب الاصح وليس هناك اختلاف صيغة مع اختلاف الزمان لا يقال ان  
الزمان منحصر في الماضي والمستقبل واما الحال فاجزاء من الطرفين لان  
ما نقول زمان الحال وان كان اجزاء منها لكنه زمان معتبر على حدة عند  
اهل اللغة كما عرفت واما الجواب بانه لم يختلف الزمان فيه لان الدلالة على  
الزمانين معا ليس باختلاف في الزمان فليس بتى لان المضارع وان كان  
مشتركا في الزمانين لكنه في الاستعمال يدل على احدهما البتة فاذا استعمل  
في الموضعين احدهما في الحال ونايهما في الاستقبال يتحد بهما الصيغة مع  
اختلاف الزمان ( قوله فالاولى ان يقال آه ) يعنى لما بطل الدليل لم يثبت المدعى  
فينبغى ان يؤتى بتقسيم آخر لا يرد عليه الاشكال وهذا التقسيم لا يرد عليه لان  
الكلمة لكونها موضوعة للحدث والنسبة والزمان والحدث وان كان مستقلا  
بالفهمية والنسبة ليست مستقلا بالفهمية لاحتياجها الى المتسبين وهما  
الحدث وفاعل ما بالفعل مركب من المستقل وغير المستقل الذى يكون المحتاج  
اليه خارجا عن المركب وهذا المركب غير مستقل بالفهمية ولا يصلح لان ينحصر  
عنه لان من شأنه ان يستقل حتى يصح الحكم عليه وان اورد الاشكال في هذا  
التقسيم باسماء الافعال يرد على التقسيم الاول ايضا فيدفع من هذا ومن ذلك  
اما وروده على التقسيم الاول ان الدلالة المأخوذة في تعريف الكلمة اعم  
من ان يكون دلالة اولية او ثانوية واسماء الافعال كهيات ورويد وان لم يدل

اولا على الزمان يدل على الالفاظ الافعال هي تدل على الزمان بواسطتها  
ثانيا كدلالة هيئات على بعد الدال على الزمان الماضي ووجه دفعه ان المراد  
من الدلالة الدلالة الاولى فيخرج من الكلمة ويدخل في الاسم واما وروده على  
هذا التقسيم ان اسماء الافعال لكونها بمعنى الفعل لا يصلح لان يخبر عنه مع انها  
ليست من الكلمة والجواب انه لا يتم عدم كونها من الكلمة وان خالف  
اصطلاح النحاة ينبغي ان يعد من الكلمة لان بحث النحوى بجهة لفظه وهي  
في اللفظ اسم وبحث المنطوق بجهة المعنى وهي في المعنى فعل فينبغي ان يعد  
من الكلمة (قوله و بالجملة كل ما لا يصلح) يعني خلاصة تقسيم اللفظ بناء على  
هذا التزديد بين الصلاحية لان يخبر عنه وعدم الصلاحية دون التزديد بين  
الدلالة على احد الأزمنة وعدم الدلالة على ما بينه المعنى والش فح يفرق  
بين التقسيمين بان اسماء الافعال تدخل في الكلمة دون الاسم في تقسيم المعنى  
وفي التقسيم الاول بالعكس و يلزم تخالف الاصطلاح حين من جهتين بناء  
على تقسيم المعنى ومن جهة واحدة على التقسيم الاول و بان الامتياز بين  
الكلمة والاسم بعيد عدى في الاسم ووجودى في الكلمة في التقسيم الاول  
وبالعكس في تقسيم المعنى ( قوله حقيقة الخ ) اى بحسب المعنى الموضوع له  
وان صلح له بالتأويل فلا يخل لكونه اداة (قوله ونفناثرهما الخ) اى من الاسماء  
اللازم الاضافة بحيث لا يصلح لان يخبر به وحده وان صلح بالاضافة ( قال  
فان قلت فعلى هذا ) الفاء في قوله فعلى منسائية يعنى نشأ الروم ولا يعنى  
عنه فاء فان قلت على ما حققه بعض الافاضل فتأمل وحاصل السؤال بناء على  
ان دلالة الكلمة بهيشته على الزمان يستلزم في التقسيم ان يكون قسم النسي قسما  
منه اذ معنى الكلمة اما الحدث والزمان ولفظ المادة والهيئة فيدل جزء اللفظ  
على جزء المعنى فيكون مركبا وهو قسم المفرد وحاصل الجواب تحرير التركيب  
بان المراد من اجرائه ليس مطلقا بل مقيد بالاجزاء المرتبة في السموعة يعنى  
يكون وجود احدهما في السمع مسبوqa بعدم الاخر يدل هذا الكلام على ان  
الهيئة ملفوظة ويتعلق بها السمع لكن يكون بلفظها بالتبع لا بالاصالة  
( قال لادخله في الاحتراز الخ ) اذا المراد بالدلالة على الزمان بحسب اصل  
الوضع فيخرج الاسماء الدالة على الزمان بحسب الاستعمال العارض كاسم  
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واما اسم الزمان وان دل  
على الزمان لكن على الاطلاق لا على احد الارمنة فيخرج بقوله على زمان

من الازمنة بلا قيد تعيين فلا يرد ما قيل وفيه بحث لان الدال بيئته على زمان يتناول اسم الزمان فانه دال بيئته على الزمان فلا بد لاجراجه من التقيد المذكور على ان ارباب الاصول صرحوا بدلالة اسم الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة دالة بيئتها فتأمل ( قال وجه التسمية آه ) الغرض من هذا بيان وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي وبين المعنى القوي اذا لاقط الاصطلاحية منقولة لا بد فيها من المناسبة في التسمية بالاداء الاطلاق والتقيد وفي التسمية بالكلمة السببية والسببية وفي التسمية بالاسم الحالية والمحلية فتفطن ( قوله اى مرتبة في السمع آه ) الترتيب ما يكون وجود احد جزئه المركب مسبوقا بعدم جزء آخر وذلك الترتيب يكون في التلفظ والتكلم والسمع لكن احدهما يستلزم الآخر ولما وصف المرتبة بالسموعة حل المحتى الترتيب في السمع ليفيد الصفة فائدة جديدة وبهذا الترتيب يخرج ما يكون معا في السمع كحركة الارباب اللاحقة في آخر الكلمة فان دل الارباب على المعاني المعنوية لا يعد جزءا للكلمة لانه يسمع مع الحروف الملحوق بها لا بالترتيب والقرينة على هذه الارادة ان اللفظ من الاعراض السبالة غير مجتمع الوجود والمركب من قسمه والمعتبر في المقسم معتبر في القسم فاذا اريد هذا المعنى يخرج الكلمة بالنسبة الى الهيئة مع المادة لان المادة وان كانت بالذات متقدمة على الهيئة لكونها معروضا لها لكنها غير متقدمة في السمع والتلفظ بل على وجه المعية لكن المادة ملفوظة اصالة والهيئة تبع فلا يرد وهيات الناظرين ( قوله اراد بالاقاظ آه ) يعنى هذا بيان اجزاء المركب واجزاء المركب في العرف ليست حروف الباقى بل الالفاظ المركب من الحروف المباني والحروف الموضوعه للمعاني كهمزة الاستفهام وحروف الجار التى على حرف واحد فيراد بالالفاظ ما يتركب من الحروف وبالحروف ما يقابلها وهو ما لا يتركب من الحروف لكن يكون حروفا موضوعه للمعاني سواء كانت اداة كالباء او اسما كالكاف الضمير مثل بك ولوك وبه وغيرها لكن لو اكنى بالالفاظ لكنى لنحو لها على القسمين ( قال هذا اشارة آه ) تقسيم الاسم باعتبار واحدة المعنى وتعددده وباعتبار الواحدة الى الجزئى والكلى والكلى الى المتواطىء والمشكك وباعتبار تعدده الى المشترك والنقول والحقيقة والمجاز والنقول الى الاصطلاح والعرف العام لكن هذا التقسيم اعتبارى فلا محذور في تداخل الاقسام والالزام ان يكون المفرد الذى معناه متكثر غير متواطىء وغير مشكك وغير علم وليس كذلك لجواز ان يكون اللفظ المفرد

الذي يكون معناه متكررا متواطئا بالنسبة الى افراد بعض معانيه ومشككا  
بالنسبة الى افراد بعضها وعلا بالنسبة الى بعضها ( قال اما ان يكون معناه واحدا  
او كثيرا ) المراد من وحدة المعنى وكثرته ان يكون بوضع واحد او بوضع  
متعدد فلا يخل كثرته باعتبار اجزائه وعدم اجزائه مثلا كلفظ القرآن واسماء  
الكتب قيل معنى وحدته ان يكون المعنى الذي يقصد باللفظ ويستعمل هو  
فيه مفهوما واحدا حتى لو جرى فيه كثرة وتعدد كان باعتبار الذوات التي  
صدق عليها ذلك المفهوم فان الحيوان سواء اطلق على الانسان او على الفرس  
او غيرهما لا يراد به الا الجسم الحساس المتحرك بالارادة ومعنى كثرته ان يكون  
المفهوم والحق منه عند استعماله في احد المعنيين غيره عند استعماله في المعنى  
الاخر انتهى ( قال فان تخصص يسمى علماء ) حصر المعنى الشخصي الى المعنى  
العلمي حيث يسمى هذا اللفظ الدال عليه علما مع ان في بعض الكتب قسم  
الى العلم والمضمر اختيارا للمذهب المتقدمين في وضع المضمرات حيث ذهبوا  
الى ان وضعها عام والموضوع له معان كلية الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل  
الا في جريئات تلك الكلمات وكذا سائر البهيمات والحروف حتى قالوا في المفردات  
ان لفظة من موضوعا لمعنى الابتداء الا ان الواضع شرط في دلالتها عليه  
ذكر متعلقها ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء وتبعهم الفاضل الصلابة  
التفتازاني فمح يكون معناه كليا لكونه مقولا على كثيرين فيخرج من المعنى  
التخصصي ومن ادخل فيه قال انما يكون كليا لو كان مقولا على كثيرين بمعنى  
واحد وليس كذلك فانك اذا قلت جاني زيد هو راكب فلفظة هو عبارة  
عن خصوصية زيد هو واحد شخصي وكذا اذا قلت ضرب عمرو هو قائم  
كان لفظة هو عبارة عن خصوصية عمرو فيكون معنى المضمرات معنى شخصيا  
فيدخل في القسم الاول فيكون له قسمان علم ومضمر فان قلت على هذا يكون  
المضمرات مشتركا بين معان غير محصورة وهو بطل اتفاقا فاجيب بانه انما يلزم  
الاشتراك لو كانت لفظة هو موضوعا لتلك الخصوصيات باوضاع متعددة  
وهي ممنوعة بل هي موضوعا لها بوضع واحد وتحقيقه ان الواضع اذا تصور  
معنى كليا ولاحظه جزئياته وعين بهذه الملاحظة الاجالية لفظا واحدا  
لكل واحد من تلك الجزئيات كان هناك وضع واحد عام لمعان متعددة فيطلق  
بهذا الوضع ذلك اللفظ على كل واحد من افراد ذلك المفهوم الكلي حقيقة  
ولا يطلق كذلك على ذلك الكلي اذا لم يوضع له كما اذا قلت لفظة انا وضعت

لكل متكلم واحد ولقطة انت لكل مخاطب مفرد مذكر ولقطة هو لكل غائب مذكر فيكون كل واحد من هذه الالفاظ موضوعا بوضع واحد لمعان شخصية متعددة فلا يكون كلية ولا مشتركا بل يكون الوضع ههنا عاما والموضوع له خاصا ومن هذا القبيل اسماء الاشارة والحروف ونحوهما فتأمل ( قوله جعل هذه القسمة آه ) الغرض من هذا الكلام تحقيق المقام ودفع ما يورد من ان الاقسام ليس كلها مختصا بالاسم بل يوجد في الاسم والكلمة والاداة فالظ والاولى ان يقسم اللفظ المفرد ليعم التقسيم لجميع اقسامه وحاصل تحقيقه ان بعض الاقسام كالمنقول والمشارك والحقيقة والجاز وان تناول على الاقسام الثلاثة للفرد لكن الجزئية والكلية مختصان بالاسم فجميع الاقسام يجرى في الاسم دون الكلمة والاداة فيخص المجموع من حيث المجموع بالاسم دونها فلذا اخص به لكن لا يخ من المحذور ان اعتبر التقسيم حقيقيا لزوم قسم الشيء قسما فيحتاج الى اعتباره تقسيما اعتباريا او يلاحظ قيودا لحيثية في التعاريف المستفادة او يعنى الاسم لمعنى الاداة والكلمة كاسمائي يانه فتأمل ( قوله انما هو بحسب اتصاف آه ) اذا الجزئية والكلية عبارتان عن منع وقوع الشركة في المفهوم وعدم منع وقوعها فيه وذلك وصف المعنى اولا وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض وللاتصاف بالشيء لا بد فيه من ان يكون الموصوف محكوما عليه والصفة محكوما به اذا لاوصاف قبل العلم بها اخبار وبعد العلم بها اوصاف فلا بد من ان يكون الموصوف مستغلا بالمفهومية حتى يصلح لان يحكم عليه ومعنى الاسم مستقل بالمفهومية لدلالته على معنى بنفسه بخلاف الحرف لعدم دلالته على معنى بنفسه بل في غيره كما يعلم من تعريفهما واما الفعل وان كان مستغلا بالمفهومية باعتبار جزء معناه لكنه غير مستقل بمجموع معناه فعنى الاسم يصلح لان يحكم عليه دونها فينبغي ان يعتبر التقسيم اولا في المعنى وبواسطته في اللفظ ومعنى الاسم يصلح ان يكون مقسما دون معناه قيل خلاصة كلامه قدس سره ان معنى الاسم من حيث انه يعبر به صالح للاتصاف بما فاذا لوحظ ذلك المعنى في قالب الاسم يصح قسمة الاسم باعتباره اليهما ومعنى الاداة والكلمة من حيث التعبير بهما لا يصلح للاتصاف بهما فاذا لوحظ معناه في قالبها لا يمكن للعقل قسمتهما باعتبار ذلك المعنى اليها بل لا بد في القسمة من ملاحظة معناه في قالب الاسم فيكون المقسم اى الوصف العنوانى في القسمة الاسم بحيث يتناول الاقسام

الثالثة ولتنبيه على هذا غير الاسلوب المشهور في القسمة فقال وح آه لم يقل  
والاسم وليس مقصوده قدس سره ان الاداة والكلمة لا ينقسمان اليهما  
اصلا حتى يردانه خلاف الواقع (قوله ومعنى الاسم صالح الخ) لان الكلية  
والجزئية من المعقولات الثانية وعارضة للمعنى في الذهن بسبب ان العقل  
يقاس الى كثيرين ان منع من الشركة فهو متصف بالجزئية وان لم يمنع  
وهو متصف بالكلية فالعقل ينتزع من المعنى هذه الاوصاف بالمقايسة الى  
كثيرين فلا بد له لان يلاحظ المنتزع منه بحيث يحكم عليه بانه كذا فلا بد  
من استقلال المنتزع منه في الاتصاف والحمل ومعنى الحرف والكلمة  
من حيث هو لا يصح له ولا يعبر به من هذه الجهة لانه موقوف على المتعلق  
فلا يحصل ذهنا ولا خارجا الابنه واما الحكم عليه من حيث التعبير بقوله معنى  
الحرف والكلمة غير مستقل ليس باعتبار تعبير نفسه بل بسبب تعبيره في قالب  
الاسم وبالجملة ان معناهما من حيث هما لا يصح للوصفية والمحكوم عليهما  
الا اذا عبر عنهما بلفظ الاسم وبهذا يعرض الجزئية والكلية لهما (قوله  
وذلك لان معنى من اه) استدلال على عدم استقلال معنى الحرف مطلقا  
من الجزئيات لا يقال هذا تعليل التي بنفسه لدخول الجزئى في الكل لا نقول  
تغاير العنوان يكتفى في الاستدلال ومعنى من مخصوص ملحوظ يعنى آلة ملاحظة  
التعلقين ولم يكن ملحوظا قصدا والمحكوم عليه يقتضى ان يكون ملحوظا  
قصدا فقد علم ان مائع الاستقلال هو المخصوص الذى لم يكن ملحوظا قصدا  
بل تبعا للمتعلق واما المخصوص الملحوظ قصدا فلا مائع له وكذا اذا لوحظ  
هذا المعنى المخصوص بعنوان الاسم يكون ملحوظا قصدا فيصالح لان يحكم  
عليه وبه والخصوصية بملاحظة الطرفين والطرفان اذا كانا كائين يكون  
المخصوص كليا وان كانا جزئيين يكون جزئيا (قوله على وجه يكون الله اه)  
لكونها نسبة والنسبة كالالة بالنسبة الى المنتسبين في المعرفة والحقق وكالمرأة  
في كونها مقصودا بالتبع والة تعرف حال الغير فضلا عن ان يكون آه فيه  
اشارة الى ان المحكوم عليه اشد احتياجا للاستقلال من المحكوم به ويؤيده  
صلاحية الكلمة للمحكوم به دون المحكوم عليه ولذا شرط النهاة التعريف  
او التخصيص في المحكوم عليه دون المحكوم به (قوله وكذا الفعل التام الخ)  
قيد بالتام احترازا عن الناقص اذ هو داخل في الاداة كما عرفت وهذا الفعل  
التام موضوع للمحدث الذى يقوم بالغير سواء صادرا عن فاعله او لا كات

ومرض و ضرب و للنسبة المخصوصة بمعنى ملحوظة بالتبع على وجه الآلية ولا تضر على كونها نسبة ماعلى قول وعلى نسبة شخصية بملاحظه نسبة عامة على سبيل كون الوضع ماما والموضوع له خاصا وهذا المجموع لكونه مركبا من المستقل و غير المستقل غير مستقل لكن هذا ليس على اطلاقه بل فى معنى الفعل لكون المحتاج اليه خارجا عن المجموع وهو الفاعل فقد علم ان عدم استقلاله مع قطع النظر عن فاعله وعلى هذا لا يكون جملة فلا ينافى ما قيل من ان الجملة موضوعة لافادة النسبة و اما بعد الفاعل المخصوص يكون مستقلا واما فى الافادة فتأمل (قوله نعم جزؤه اعنى الحدث الخ) فان قلت جعل الفعل مسندا باعتبار الحدث وحده يقتضى جواز كونه مسندا اليه باعتباريه وكذلك كما ان الفعل يدل على الحدث ونسبة الى فاعل على ما قرره كذلك اسم الفاعل مثلا يدل على حدث و نسبة الى فاعل على ما قرره الفاعل محكوما عليه دون الفعل قلت ان جعل الحدث مسندا اليه غير ممكن لانه على خلاف وضعه فلذا لم يصلح لان يحكم عليه باعتبار الحدث واما الاسم الفاعل فلان المعتبر فيه ذات مامن حيث انه نسب اليه الحدث فالذات المبهمة ملحوظة بالذات وكذلك الحدث واما النسبة التى فيه فهى ملحوظة لبالذات لانها تعيدية غير تامة وغير مقصودة اصلية من العبارة قيدت بها الذات المبهمة وصار المجموع كثنى واحد فجازان بلا حظ تارة جانب الذات اصالة فجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف اى الحدث اصالة فيصل محكوما به واما النسبة التى فيه فلا يصلح للحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها والمعتبر فى الفعل نسبة تامة يقتضى انفرادها مع طرفها عن غيرها وعدم ارتباطها به وتلك النسبة هى المقصودة الاصلية من العبارة فلا يتصور ان يجرى فى الفعل ما يجرى فى اسم الفاعل بل يتعين له وقوعه مسندا باعتبار جزء معناه الذى هو الحدث (قوله فبر عن معنى من الخ) يعنى بلفظ من غير عن معناه الذى هوالة بين السير والبصره فانظر هل تقدر اذ ارجعنا الى الوجدان لا تقدر على الحكم عليه وبه اذ لو لوحظ قصدا لم يكن آله ولو لوحظ تبعا يكون المقتضى فيها فكيف يقدر الانسان على الحكم على خلاف المحفوظ قصدا وكذا العقل (قوله فظهر ان معنى الاسم من حيث آه) يعنى من حيث يعبر عن ذلك المعنى بلفظ الاسم الوضعيين يصلح للاتصاف بالكلية والجزئية والحكم بهما عليه واما اذا عبر عن ذلك



بلفظ الكلمة فلا يصلح للاتصاف بها فلهذا قيد معنى الاداة والكلمة بالحيتية المذكورة للاحتراز عن التعبير عن معناها بلفظ الاسم اذح يصلح للاتصاف بهما ( قوله اذا عبر عن معناها بالاسم آه ) هذا يدل على ان الفعل والاداة يتصف بالكلية والجزئية اذ عبر عن معناها بقلب الاسم فلا فرق بين الاسم وبينهما في الكون كلياً وجزئياً الا في التعبير كما نص الشيخ في الشفاء بان الاسم المنقسم الى الكلى والجزئى هو بمعنى اللفظ المفرد الشامل للاقسام الثلاثة وانه لا يلزم من عدم انقسام معناها من حيث التعبير بهما عدم انقسامه مطلقاً فيصور ان يكون ذلك بملاحظة في قالب الاسم كما في الحكم عليه بعدم الاستقلال ويؤيده اشتراك الاداة والكلمة في باقى الاقسام بالاسم كما يدل عليه ما سياتى ( قوله واما الانقسام الى المشترك آه ) يعنى بعض الاقسام مشترك بين الاسم وبين الاداة والكلمة كالمشترك او المقول والحقيقة والحجاز وبعضها مختص بالاسم كالكلية والجزئية فينبغى ان ينقسم بالشامل على جميع الاقسام ليتناول الجميع ويدرج غير الشامل فيه بتأويل مذكور وجه الاشتراك في بعض الاقسام ان مدار التقسيم الوضع شخصياً كان او نوعياً واحداً كان او متعدداً وبسبب الوضع يوصف اللفظ من حيث هو بانواع شتى واللفظ قدر مشترك بين الاسم والاداة والكلمة وما يعرض للقدر المشترك يعرض الانواع والافراد بلا تفاوت الا يرى ان للفعل وضع خاص باعتبار المادة ووضع عام والموضوع له خاص باعتبار النسبة ووضع نوعى باعتبار الصيغة وان استعمل باعتبار هذه الاوضاع يكون حقيقة وباعتبار مناسبة لهذه الاوضاع يكون مجازاً وكذلك بالنسبة الى الوضع المتعدد وكذلك للاداة وضع قد يستعمل باعتبار هذا الوضع ويكون حقيقة وباعتبار مناسبة هذا الوضع ويكون مجازاً كالمثال الموردة فيعرض لانواع اللفظ ما يعرض له بلا تفاوت (قواء والسير في جريان هذه آه ) يعنى ان للالفاظ احوال وصفات قد يكون مدار ثبوتها لها ومبدؤها للفظ وان كان للمعنى له مدخل في الجملة وقد يكون مدارها ومبدؤها المعنى ففي الصورة الاولى انواع الالفاظ كلها متساوية لاقدام لعدم كونها متفاوتة في اللفظية وفي الصورة الثانية ليست متساوية الاقدام لكونها متفاوتة في المعنى الذى هو مبدأ العروض والثبوت فالانقسام الى الاشتراك والنقل والحقيقة والحجاز من الصورة الاولى فيجبرى في الاسم والاداة والكلمة على التساوى والانقسام الى الكلية والجزئية من الصورة الثانية

يجرى في الاسم دونهما لعدم صلاحية معناه للانقسام بشئٍ منهما فقد علم  
ان هذا القول اشارة الى دليل جريان الانقسام المذكور في الاداة والكلمة دون  
الانقسام الى الكلية والجزئية تقريره ان الانقسامات المذكورة تجري في الكلمة  
والاداة لان هذه الانقسامات كلها صفات الالفاظ بالقياس الى معانيها  
وصفات الالفاظ هكذا يتساوى فيها الاسم والاداة والكلمة في صحة الحكم  
عليها وبها وكما تساوى تجري فيها الانقسام فتجوز المط ( قوله فان قلت  
المشترك آه ) حاصله تقضى او معارضة على دليل جريان الانقسامات المذكورة  
في الكلمة والاداة باستزاد خصوص الفساد وهو لزوم اتصاف معانيها بتلك  
الصفات تقريره هكذا لو جرى الانقسامات المذكورة فيها يلزم اتصاف  
معنيهما بتلك الصفات لكن اللازم بط والمزوم او تقريره لو صح دليلكم  
بجميع مقدماته يلزم هذا الفساد المخصوص واللازمة نظرية اثبت بقوله  
المشترك ونظائره وان كانت آه ( قوله كان المعاني مشتركة آه ) لانه لا بد من  
المشترك بكسر الراء من المشترك بفتح الراء ويتصف المعاني وكذا في الحقيقة  
والمجاز ان كان اللفظ حقيقة او مجازا يتصف المعنى بالحقى والمجازى ووجه  
هذه الصفات تضمنية لانها مأخوذة في التعاريف مثلا الحقيقة الكلمة  
المستعملة في المعنى الموضوع له والمجاز الكلمة المستعملة في المعنى الغير الموضوع له  
ويتصف بالحقى والمجازى تضمنا وكذلك يتصف بالمستعمل فيه وغيره  
فتأمل ( قوله قلت التقسيم يستلزم آه ) يعنى التقسيم عبارة عن ضم قيود  
متباينة او متخالفة في الجملة الى المقسم ليحصل الاقسام وهو ان كان من المبادئ  
التصورية حقيقة لكنه من المبادئ التصديقية صورة او حقيقة وصورة فلا بد  
من اعتبار الصفات الصريحة حتى يصلح الحكم والاشتراك والحقيقة والمجاز  
ونحوها وان كانت من الصفات الضمنية بمعنى الكلمة والاداة ليست من  
الصفات الصريحة له بل صفات صريحة للفظ ويكون التقسيم باعتبارها  
فلا يلاحظ فيه الصفات الضمنية حتى يلاحظ موصوفاتها ويلزم اتصاف  
معنى الكلمة والاداة باقسام لعدم الالتفات اليها ولو التفت اليها بالقصد  
يعبر عن معناهما بلفظ الاسم لابلغتهما فلا يلزم الاتصاف من حيث  
معناهما وحاصل الجواب منع لزوم اتصاف معنى الكلمة والاداة بهذه الاقسام  
بناء على عدم لزومه من التقسيم واللازم منه لو التفت اتصافهما بملاحظة  
التعبير عنهما بلفظ الاسم فلا بطلان فيه ( قال فاما ان يتخص ذلك المعنى

(الخ) وهو المعنى الواحد الحقيقي اذ لو كان مجازيا لم يكن واحدا لا متناع تحقيق المعنى المجازى بدون المعنى الحقيقي لا يقال انه ان اريد بالمعنى المطابق لا يصح جعل المجاز داخلا في الاقسام وان اريد اعم لا يصح قوله يسمى علما اذ اللفظ المستعمل في مشخص تجاوز الالسمى علما لاننا نقول المراد من المعنى في قوله الاسم بالقياس الى معناه مطلق المعنى اعم من ان يكون حقيقيا او مجازيا واحدا او متعددا ففي القسم الواحد الذى يكون المعنى واحدا او اخص المعنى بالحقيق لا يلزم خروج المجاز من المقسم لدخوله في القسم الآخر الذى هو معناه متعددا (قال يسمى علماء)

اذا العلم في حرفهم اللفظ الموضوع لمخصص وصفا خاصا واما العلم الجنسى فمخرج منه لكون علمية تقديرية لان مفهومه كلى على التحقيق ونظر المنطقين الى المعنى بالمقصد الاول ومعناه كلى وانما ادخله اهل العربية في العلم نظرا الى الاحكام اللفظية وهذا من باب تخالف الاصطلاحين بسبب اختلاف النظرين كما في الكلمات الوجودية وهذا اذا جوزنا اطلاق العلم الجنسى حقيقة على الافراد كما هو التحقيق واما اذا لم يجوز ذلك وقبل بانها موضوعة للتحقيقة بشرط الوحدة الذهنية فهي بهذا الاعتبار مشخص فلا اشكال ويسمى جزئيا حقيقيا لاضافيا لا متناع من فرض صدقه وحله على متعدد وفيه تعريض للص حيث قصر على اصطلاح الفن الآخر قد علم ان الجزئية والكلية من صفات المعنى اولا وبالذات ومن صفات اللفظ ثانيا وبالعرض قسميته اللفظ بالجزئى من قبيل تسمية الدال باسم المدلول الحقيقي لكن بعد التسمية لا يطلق على كل لفظ دال على ذلك المعنى جزئيا مثلا اذا اطلق انسان واريد به معنى زيد مجازا لا يطلق على الانسان جزئيا في عرفهم لكونه معنى مجازيا بالنسبة الى الانسان (قال واصلح لان يقال على كثيرين آه)

اى ان يحمل على كثيرين والعطف للتفسير والمراد من الكثيرين الافراد المتصورة سواء كانت مرتسمة في النفس الناطقة او في الاتهام وذلك ان تلك الافراد اما كلية ايضا فترسم في بالقوة العاقلة واما جزئيات حقيقية فان كانت محسوسة فهي مدركة بالحس المشترك ومحفوظة في الخيال وان كانت متعلقة بالاحسوسات فادر اكها بالوهم وحفظها بخزانة وان لم يكن محسوسة ولا متعلقة بها فهي مرتسمة ايضا في العاقلة ويانه ان الامكان مثلا معقول صرف فجزئياته لا بد ان يكون في العقل حتى اذا ادركنا مكان زيد مثلا واشرنا اليه اشارة عقلية بهذية الامكان كان جزئيا حقيقيا ومعقولا صرفا

لامدركا بالآلات المختصة بادراك الجزئيات المحسوسة والمتعلقاتها بل نقول نحن نفعل بالضرورة اننا ندرك اشياء وليست جسمانية اصلا كالامور العامة فجزئياتها لا ندرك الا بالعقل فاقبل من ان الصور العقلية كلية ليس معناها الا ان الصور المنترعة من الجسمانية الحاصلة في العقل كلية لامتناع حصول صورها الجزئية في العاقلة اذ يلزم منه انفسا بها بخلاف حصول صور الجزئيات المجردة كما ذكرنا وخصوصيات المبادئ العالية فانها اذا ادركت ارتسمت في النفس الناطقة لافي قواها المدركة او الحافظة بالكلية ( قال فهو الكلّي الخ ) هذا من قبيل تسمية الدال باسم المدلول بالنسبة الى المعنى المتصف الحقيقي ( قال فان تساوت الخ ) لاختفاء في ان المراد بتساوي الافراد ان لا يكون بينهما تفاوت بالوجوه المثيرة في تعريف المشكك وان كان بينهما تفاوت بوجوه آخر وانما قال في صدقه اي صدق هذا المعنى عليها لان المعنى في التواطىء والمشكك انما هو بتساوي الافراد تساوتها في صدق المعنى الكلّي عليها سواء كان ذهنية كالعقائد او بعضها خارجيا وبعضها ذهنيا كالانسان والشمس على ماهو المشهور في تفسيرهما لتساويهما وتفاوتهما في حد ذاتهما والظ ان معنى التساوي في صدق المعنى الكلّي عليها ان لا يكون لصدقه على تلك الافراد مدخل في اختلافها باحد الوجهين المذكورين وان كان بين ذوات الافراد اختلاف بهذه الوجوه فاش عن امور آخر مع قطع النظر عن صدق المعنى الكلّي عليها كالانسان والحيوان والنبات وغيرها ومعنى التفاوت في ذلك ان يكون لصدقه عليها مدخل في ذلك الاختلاف كالوجود والابيض فان لصدقه عليها مدخل في ذلك الاختلاف فان لصدق مفهوم الوجود على بعض افراده كالواجب مدخلا في عليه لبعض آخر كالممكن وكذا صدقه على بعضها اولى من صدقه على بعض آخر بالمعنى المذكور وكذا مفهوم الابيض على ما لا يخفى وبهذا يتدفع ما اورد ههنا من انه لاشك ان بعض افراد الانسان علة لبعض آخر واولى منه ايضا فيدخل الانسان في تعريف المشكك مع انه متواطىء على ماقرر من انه لا تشكك في الذوات والذاتيات فانتقض التعريفان طردا وعكسا وذلك لانه يجوز ان يكون اختلاف افراد الانسان للعوارض الخارجية عن حقيقته لا لصدقه عليها بخلاف مثل الوجود والابيض لجواز ان يكون اختلاف افرادهما في صدق مفهومهما عليها بان يكون لصدقه عليها

دخل في ذلك الاختلاف ولا بد لنا في ذلك من دليل فان قيل ان اراد بالافراد  
 الافراد بحسب نفس الامر خرج الكل الذي ليس له افراد في نفس الامر عن  
 القسمين مع دخوله في المقسم وان اراد الفرضية انحصار المواضع في الكليات  
 الفرضية كتنقيض المفهومات الشاملة ليس على ما ينبغي اجيب عنه  
 بان المراد الاول الذي هو التبادر ويخصص المقسم بحيث يخرج عنه  
 الالفاظ الموضوعية بازاء الكليات الفرضية لعدم اشتراكها في الصاورة  
 وبان يراد بتفاوت الافراد في صدق المعنى عليها معناه التبادر ويؤل  
 بتساوي الافراد في صدقه عليها بسلب ذلك التفاوت سواء لم يكن للمعنى  
 صدق في نفس الامر عليها او كان ولم يكن فيه تفاوت في نفس الامر  
 يدخل الالفاظ المذكورة كاللاشي واللا يمكن في التواضع ولا محذور فيه  
 وبان يراد المعنى التبادر ويقال الالفاظ المذكورة مركبات والمقسم هو المفرد  
 فلا يتناولها ولا نم ان يكون هناك لفظ مفرد موضوع بازاء كل فرد  
 وان جاز استعمال بعض المفردات في احد الكليتين مجازا كالمعدوم والمنع  
 والواجب نعم لنا ان نضع لفظا مفردا بازاء الكل المعرض لكنه غير قاذح  
 في صحة التقسيم اذا التبادر من المفرد وهو المفرد المستعمل في المحاوراة فتدبر  
 (قال لان افراده متوافقة له) اي المعنى من حيث هو حيوان ناطق غير الثقات  
 الى الوجوه العارضة له كنسبة الى الزمان والى الكمال علما وعلا وغيرهما  
 وفيه اشارة الى وجه التسمية (قال وصدقه عليها بالسوية الخ) يعني ان حل  
 على الافراد لصح على شروط الحمل فيتمثل الافراد المقدره والخارجية  
 والفرضية لكن خص البيان بالافراد الخارجية لكونها ملابها التفاوت والتمايز  
 بين النسائل قبل افراد الذهنية للشمس بمعنى الفرضية وان كان يمنع ذلك  
 بسبب خارج عن مفهوم اللفظ كذا في الشفاء فالمراد بالخارجية ما يقا بلها  
 سواء كانت في الاعيان او في الذهن فانضح ان للانسان خارجية لاذهنية  
 وللشمس افراد ذهنية فتأمل (قال وصدقه عليها ايضا الخ) فان قيل الافراد  
 الفرضية يمكن ان يعقل على وجه التفاوت في المشكك فكيف يحكم بصدقه  
 عليها بالسوية قلت ان فرض على التفاوت بدخول التفاوت في الماهية التي  
 انتزع منها تلك الافراد لم يكن من افراد الشمس بل من افراد ماهية اخرى  
 وان فرض بخروجها عن الماهية لم يعلم التفاوت الا بالحصول والوقوع على  
 الافراد مع ان الافراد ليس بواقع فضلا عن حصول التفاوت (قال اولي

واقدم او اشد الخ) اى احق والبق واقدم بالذات اذلا اعتبار بالزمان  
وازيد شدة كتفاوت العلوم والوجود بحسب الاشخاص فقد علم ان التشكيك  
بالتفاوت بالوجوه الثلاثة فان قيل تلك التفاوت ان كان داخل في مفهوم اللفظ  
كان مشتركا وان كان خارجا عنه كان المفهوم هو اصل المعنى حاصل في الكل  
على السواء اذلا اعتبار بذلك الخارج فيكون متواطئا واجيب عنه بان التفاوت  
خارج عن مفهومه الا انه داخل في وقوعه على افرادة وحصوله فيها  
فاعتبر قسما على حدة مقابلا للمليس فيه هذا التفاوت وحصول الوجود  
في الواجب قبل حصوله في الممكن قبلية بالذات لانه مبدأ لما عدها ولا عبرة  
بالتقدم الزماني كما في افراد الانسان لرجوعه الى اجزاء الزمان لالى حصول  
نفس معناه في افرادة والوجود في الواجب اتم لانه مقتضى ذاته واثبت  
لاستحالة زواله نظرا الى ذاته واقوى لكثرة آثاره فالوجود مقول عليه وعلى  
الممكن بالتشكيك من هذين الوجوهين وقد يجعل الاقوى راجعا الى الاتم  
الاثبت ويجعل كثرة الآثار وكالها دليلا على الشدة كما في بياض الثلج  
فان تفرقه للبصر اكثر واكمل فيكون الوجود مشككا بالوجوه الثلاثة معا  
والوجود في الاجسام الكائنة الحادثة في عالمنا هذا اثبت واقوى منه  
في الحركة الفلكية المتقدمة تقديما بالذات (قال وهو اختلاف آه) الضمير  
راجع الى التشكيك دون الاولوية باعتبار الجزء على ما فهم لان الاختلاف  
والتشكيك صفتان للكل دون الاولوية على انه لا يحصل على هذا بقوله  
في الاولوية (قال وانما سمي مشككا آه) يعنى وجه التسمية بالقياس الى الناظر  
لانه يشكك فيه هل هو متواطىء او مشترك فيكون الكل مشككا فيه  
والتسمية على وجه الاسناد المجازى فلهذا التثنية انكر البعض وجود الكل  
المشكك (قال اى ان كان المعنى كثيرا آه) اى باوضاع متعددة فحاصل  
القسم تسعة العلم والمواطىء والمشكك والمشارك والمنقول التمرعى والعرفى  
والاصطلاحى والحقيقة والمجاز وفى بعض الكتب زاد عليها ثلاثة اقسام  
المضمر والمربجل والاستعارة حيث قيل ان تشخص المعنى فان كان مظهرا  
اى يظهر معناه من مجرد لفظه يسمى علما والا فمضمر اطفى الش ههنا للقول  
بانه كل على قول وقيل ان تعدد المعنى فان كان النقل لمناسبة فهو النقل  
والافهوهو مربجل مثاله لجعفر علما فانه منقول عن النهر الصغير بلا مناسبة  
ولم تعرض الش ههنا للقلّة وقوعه في المحاوراة اولاندر اوجه في المشترك من وجه

لانه لما لم يعتبر المناسبة فلكانه لاملا حظة للوضع الاول ولا نقل وقيل في المجاز ان كان العلاقة هي المشابهة فهو الاستمارة والافهو المجاز المرسل قالش ادرج هنا القسمن في المجاز المطلق ( قال ووضع لمعنى آخر آه ) المناسبة وهي العلاقة المعتبرة في المجاز والوضع اهم من ان يكون شخصا او نوعيا يشمل المجاز واللفظ الموضوع بالوضع النوعي الذي لا يحتاج في الدلالة على القرينة هذا التعميم مبنى على قول من قال في المجاز وضع نوعي وعلى قول من لا قائل به فلا احتياج اليه لكن القول هنا مبنى على القول الاول والانتزاع المجاز من القسم فتأمل ( قال بل كان وضعة لمعنى آخر آه ) وجه الاضراب عن قوله ان لم يتخلل النقل ان نفى النقل يحتمل ان يكون مبنى بعض قيده كما لكون مناسبة وتقدم المعنى زمانا على معنى آخر او مبنى جميع قيوده ويحتمل ان يكون نفى القيود معتبرا في المشترك او نفى بعضه مع ان المشترك لا يلاحظ فيه تقدم المعنى الواحد على المعنى الاخر ولا يلاحظ فيه المناسبة بين المعنيين سواء تقدم اولاهما وسواء وجد المناسبة اولاهما والحاصل اعتبر في المنقولات تقدم المعنى المنقول عنه على المعنى المنقول اليه والمناسبة بين المعنيين وفي المشترك لم يعتبر سواء وجدا ولا فرق بين عدم الاعتبار واعتبار العدم فلهذا اضراب ( قال من غير نظر الى المعنى الاول آه ) اى يكون وضع اللفظ لكل واحد من المعاني ابتداء ولا يكون النقل متخللا بين اوضاعها وحاصله ان اللفظ بازاء معان متعددة لم يتخلل النقل بينها مشترك بالنسبة اليها وان كان لهذا اللفظ معان آخر يتخلل النقل بينها فيكون منقولا بالنسبة اليها او حقيقة او مجازا فان التقسيم اعتبارى لا يمتاز الاقسام بالا اعتبار قيد الحبيثة فلا اشكال + السيد يعنى ان المعتبر في الاشتراك ان لا يلاحظ في احد الوضعين الوضع الاخر سواء كانا في زمان واحد او لا وسواء كان بينهما مناسبة او لا + والقرص منه ان المنقول والمشارك مشتركان في كون المعنى متعددا ويمتاز ان بملاحظة الوضع الاول في المنقول دون المشترك وملاحظة الوضع الاول يقتضى تقدم المنقول عنه على المنقول اليه زمانا وجود المناسبة الصحيحة للنقل فيلزم في المنقول التقدم ووجود المناسبة وان لم يلاحظ الوضع الاول في المشترك لا يكون التقدم ووجود المناسبة معتبرا وجودا وعدمه وعدم الاعتبار لا يستلزم اعتبار العدم فيمع معاني المشترك من كونها في زمان او في زمانين فصاعدا ومن ان يكون بينهما مناسبة صحيحة او لا واما اذا صادقا في معان تقدم احد

الوضعين ووجد بينهما مناسبة فيقال عليهما وتميز احد هما عن الآخر على كتب اللغات الموثوقة والاصطلاحات ان وجد في اللغة يكون مشتركة وان لم يوجد فيها ووجد في الاصطلاح يكون منقولا واما جل عليهما وتميزهما على وجود القرينة وعدمها فغير جيد لعدم انضباط القرينة ( قال وهو المشترك آه ) قيل يسمى بالنسبة الى جميع المعاني مشتركا وبالنسبة الى كل واحد منها مجعلا ( قال فاما ان يترك استعماله آه ) الظاهر ان يراد بانه لا يستعمل فيه بدون القرينة لانه لا يستعمل فيه حقيقة ويحوز ان يكون متروكا عند قوم دون قوم وجامع الاستعمال في المنقول عنه والمقول اليه المجاز يرد عليه ان هذا لا يجري في جميع المنقولات الاصطلاحية مثلا الفعل منقول اصطلاحى وصفه الصاع للمعنى المشهور ومع ذلك يستعملون الفعل بمعنى الحدث كما يقال فعل كذا وكذا المعرفة وضع لما وضع بشئ بعينه مع انها تستعمل في اصل العلم وامثاله شائعة كثيرة لا يقال انه متروك عند واضعه لانه ليس كذلك فان العرف الخاص يستعمل المعاني القوية ولا يقال انه متروك عند استعمال ذلك الوضع لانه ح يكون معنى ذلك انه ان اراد بهذا اللفظ المعنى المنقول اليه يكون المعنى الاول مجعورا لانه يلزم ان يكون المجاز ايضا من القسم الاول الذى هجر فيه الوضع الاول مع انه جعل من القسم الذى لم يهجر فيه الوضع الاول فالتحقيق ان المراد من ترك الوضع الاول ان يجعل ذلك الوضع كان لم يكن ويترك نسبا منسيا عند نقله الى المعنى الثانى ولا يعتبر المعنى الاول كانه لم يوضع اللفظ بازائه اصلا ولا يلتفت فان فهم اهل الشرع من لفظ الصلوة الاركان المخصوصة والاركان المعلومة ليس لكونها مناسبة للدعاء وان كان وضعها بازائها مناسبة بينها وبين الدعاء بل لكونها موضوعة بازائها بوضع آخر مستقل بخلاف الالتقاط المجازية فان فهم المجازية لكونها مناسبة للمعاني الحقيقية ( قال والناقل اما التمرع الخ ) وفي الاسناد مجاز على قول او في الطرف ضرورة ان التمرع ومقابلاته ليست نوافل حقيقة لكن ربما نسبت اليه النقل مجازا لكونها محل النقل قال صاحب التلويح ان المنقول باعتبار اقسام كل من وضعه الى لغوى وشرعى وعرفى واصطلاحى يتقسم ستة عشر قسما حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة الا ان بعض الاقسام مما لا تحقق له في الوجود كالتقول للغوى من معنى صرفى او اصطلاحى مثلا وغير ذلك بل اللغة وصل والنقل طار عليه حتى لا يقال منقول لغوى هذا واقتصر ههنا الى ثلاثة



لذلك فنأمل قبل ان الحقيقة الطارئة كلفظ الايمان في التصديق ليست مجاز وهو ظاهر ولاداخله في المشترك للملاحظة الوضع الاول فيها فلوم يدخل في المنقول بطل الانحصار فتحقق النقل من اللغة الى اللغة انتهى وفيه بحث اذ لانم كون الايمان من الحقيقة الطارئة لجواز ان يكون موضوعا او لا لتصديق واما وجود المناسبة بين المعنيين لا يستلزم ملاحظة المناسبة المانعة للاشتراك (قال وهو اما عرف العام الخ) والمراد من العرف العام عرف جماعة كثيرة بحيث لا يتعين الواضع ومن العرف الخاص جماعة معينة واصطلاح اهل الشرع يدخل في العرف الخاص لكن للتعظيم جعل قسما مستقلا ولكثرته ولكمال الاحتياج (قال من الخيل والبغال والحمير الخ) تعدد المبين يدل على انه بيان لذوات القوائم الاربع المنقول اليها على سبيل ان المنقول اليه ذوات القوائم الاربع وافرادها هذه الانواع الثلاثة لا غير يعني اذا اطلق الذات واريد به احدها يكون حقيقة لكونه من افراد الموضوع له نقلا وان اريد به بملاحظة خصوصه يكون مجازا ثم غلبت في ما يركب مطلقا على ما في القا موس ويقع على المذكور والمؤنث + السيد قيل الى الفرس خاصة وقيل الى الفرس والبغل كما ذكره الامام والعلامة الشيرازي والمختار ما ذكره الشاذلي واذ اقيس الى زماننا وعرفنا لظاهر قول الفاضل الحاشي قوله خاصة يشعر بان المنقول اليه في الرواية الاولى الانواع لا المفهوم تأمل + واعلم ان الجزئي يقابل الكلي فلا يجمع شيئا من اقسامه الظاهر تقابل الايجاب والسلب اذ الجزئي والكلي الحقيقيان سواء لاحظ العدم في الجزئي اوفي الكلي ليس مما يقال من شان العدم الوجود وانعرض من هذا الكلام تحقيق التقسيم حيث اذا نظر الى بعض الاقسام يقتضي ان يكون حقيقيا والى بعض الآخر يقتضي ان يكون اعتباريا اذ لا تقابل بين المشترك وشيء من الاقسام السابقة لاجتماعها معها باعتبار كل واحد من معنييه فلا يناسب جعله قسما له وانت تعلم ان المنقول ايضا يجمع معها باعتبار المعنى الاول والحق ان هذا التقسيم اعتباري يكفي فيه تقابل الاقسام باعتبار قيد الحبثية والا فلا تقابل بين الاقسام السابقة ولا بين الاقسام اللاحقة اذ ربما يكون لفظ واحد باعتبار بعض معانيه علما وباعتبار بعض معانيه متواطئا او مشككا كالانسان والابيض علمين وربما يكون لفظ واحد باعتبار معانيه مشتركا وباعتبار بعضها حقيقة ومجازا كالزكاة في الزيادة والطهارة وفي المعنى الترمي مع احديهما وفي مطلق التصديق مع احديهما + وقس على ذلك

حال المنقول فانه يجوز فيه جريان هذه الاقسام واما لم تعرض لبيان الحقيقة  
والجواز لان المنقول وكذا المشترك على ما بينا قد يكون مجازا وقد يكون  
حقيقة فيعرف من حالهما حالهما وكذا الحال بين الحقيقة والمجاز اللفظ حقيقة  
بشرط الاستعمال في المعنى الموضوع له ومجاز بشرط الاستعمال الغير في المعنى  
الموضوع له على ما هو مصطلح اهل العربية من ان الحقيقة والمجاز مشروطان  
بالاستعمال في المعنى واللفظ قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازا وعلى هذا  
يكون اللفظ بالنسبة الى المعنى الحقيقي والمجازى قبل الاستعمال فيهما واسطة  
بين الاقسام فعلى هذا يكون بينهما شبه تقابل لعدم والملكة لكون المعنى المستعمل  
في الحقيقة الموضوع له وفي المجاز الغير الموضوع له ولا يبعد ان يقال الحقيقة والمجاز  
عند المنطقيين غير مشروطين بالاستعمال عن باب تخالف الاصطلاحين  
وح المراد بقوله في المنقول عنه وفي المنقول اليه باعتبار المنقول عنه وباعتبار  
المنقول اليه اى حقيقة بالنظر الى المنقول عنه ومجاز بالنظر الى المنقول اليه  
وح يكون التقابل بعدم والملكة فتأمل ( قال آتساء والنظار الخ ) جمع ناح  
او المعتل اللام يجمع على هذا كالغزة والبغاة والنظار جمع ناظر وصيغة  
الفاعل قد يكون للنسبة كنامر ولان فيكون المعنى ذى النحو وذى النظر  
فالخاص اهل النظر واهل النحو فلا محذور ( قال لما صدر عن الفاعل الخ )  
اى الحدث السمي بالمصدر فيعم الايقاع والاحداث والايجاد والخاص  
منها فاذا نقل عن هذا هذا المعنى الى معنى كلمة دلت على معنى في نفسه يكون  
المناسبة الجزئية والكلية او من قبل تسمية التمثل باسم التمثل او من قبل  
الاطلاق والتقييد اذ الكلمة يصدر من التكلم ( قال للحركة في السكت آه )  
جمع سكة بمعنى الطريق المستوى والمناسبة في النقل كان ترتيب الاثر على  
المؤثر من قبل الحركة لوجود الاثر مع المؤثر وعدمه عند عدمه ولهذا سمي  
الاصولى ترتيب الحكم مع علته وجودا وعدمه بالدوران فمح يكتفى بالمناسبة  
بين الحركة المطلقة وبين المنقول اليه واذا قيدت فالاحسن ان يقيد بحول  
الشيء فلهذا \* قال السيد الاولى ان يقال للحركة حول الشيء لان ترتيب الاثر  
على المؤثر يقع وجودا وعدمه فكانه يقع في جميع اطراف المؤثر فلا يخفى انسيته  
عما قال الش اذا الحركة في السكة يقتضى الطرف الواحد قبل الدوران في  
الصراح والتاج كرديدن فعلى هذا موضوع للقدر المشترك بين الحركتين  
فيكون حقيقة فيهما وفي بعض حواشى شرح الاداب السعودى انه في اللفظ

الطواف وقيل الحركة في السكك فالنقل على الاول للناسبة بين فرد المعنى  
القوى وبين المعنى الاصلاحي وعلى الثاني للناسبة بين نفسيهما وعلى اى  
تقدير الاولى ان يعتبر المنقول عنه الحركة حول الشيء لشدة الناسبة بالمعنى  
الاصطلاحي \* السيد **ك** ترتيب الاسهال على شرب السقمونيات وترتيب  
الاسكار على الخمر فيه اشارة الى ان العلة لا يلزم ان يكون مؤثرا بالفصل  
والصلوحية كافيه اذ قد يختلف بالقلة والكثرة وباقتضاء الطبيعة والا لمثل  
بالحرارة بالنسبة الى النار ( قال ان استعمل في الثاني الخ ) فيه اشارة الى ان  
الاستعمال شرط في الحقيقة والمجاز واللفظ قبل الاستعمال الذى هو عبارة  
عن الذكر لطلب المعنى ليس بمجاز ولا حقيقة فيثبت الواسطة وهذه الواسطة  
لا يخلل التقسيم لسقوطه من درجة الاعتبار لعدم الافادة والاستفادة بها  
ولا يخفى عليك ان اللفظ المستعمل في المنقول اليه لا يتعين ان يكون مجازا بل  
يحمل ان يكون كناية فلا بد ان يكون ذكر المجاز هنا الخ على سبيل التمثيل  
اى حقيقة ومجازا وكناية او المراد من المجاز اهم من المجاز والكناية مجازا او يحتمل  
ان يكون المجاز عند المنطقيين اهم منهما من باب تخالف الاصطلاحين ويحتمل  
ان يكون درجتها في الحقيقة قأمل ( قال اما الحقيقة الخ ) ببيان وجه التسمية  
والمناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه الحقيقة والمجاز صفتان للفظ وبقرطان  
على فعل المتكلم وهو الاستعمال فاذا قيسست الحقيقة الى المتكلم يكون مأخوذة  
من الفعل المتعدى واذا قيسست الى ثبوتها فى نفسه يكون مأخوذة من اللازم  
فهذا رد بين الامرين والفعل اذا اخذ من اللازم يكون بمعنى الفاعل  
واذا اخذ من المتعدى يكون بمعنى المفعول الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث  
فاذا نقل الى الكلمة النابتة او المنبئة فى مكانها الاصلى يكون التاء فى الصورة  
الاولى على الاصل وفى الصورة النابتة للنقل من الوصفية الى الاسمية \* السيد  
جعل لفظ الحقيقة فعيلة بمعنى المفعول مأخوذة من حق التعدى باحد المعنيين  
الباء متعلق بالتعدى احدى المعنى اثبتة والاخر علمه فيكون التعدية بالمعنيين  
وح يجب ان يجعل التاء للسقل من الوصفية الى الاسمية كما فى الذبيحة الذبيح  
بمعنى المفعول فى اصل المعنى يطلق على المذبوح على طريق الوصفية ثم نقل  
من الوصفية الى الاسمية واستعمل فى المعنى المذبوح على طريق الاسمية  
فكانت التاء للنقل \* او يجعل لفظ الحقيقة فى الاصل جارية على موصوف  
مؤنث غير مذكور ان فاعل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا جرى

على موصوف مذكور نحو رجل قتل وامرأة قتل واما اذا لم يجر على موصوف  
مذكور فالتأنيث واجبة فضلا للانثى نحو مررت بقتيل بنى فلان وقتيلة بنى  
فلان فلفظ الحقيقة ان كانت صفة المؤنث مجرأة على موصوفها قبل النقل  
الى الاسمية يكون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وان كانت صفة غير  
مجرأة على موصوفها يكون التاء على ميل الاصلة ( قال واذا كان اللفظاء )  
يعنى المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه بناء على كلا المأخذين هو الاطلاق  
والتعقيد المقول عنه مطلق والمنقول اليه مقيد ( قال واما المجاز الخ ) اعلم ان  
اللفظ المجازى اذا قيس الى مقدمتيه من المعنى الحقيقي يحتمل على وجوه ثلاثة  
كونه مجوزا به اذا التكلم يحاوزه مكانه الاصلى وكونه محل تجاوز التكلم مكانه  
الاصلى وكون نفسه مجاوزا عن معناه الاصلى فالش وجه على الوجه الاخير  
بان يكون المجاز مصدرا بمعنى الفاعل او حدثا على المبالغة ثم نقل الى اللفظ  
السيد فعلى هذا يكون المجاز مصدرا ميميا استعمل بمعنى اسم الفاعل ثم نقل  
الى اللفظ المذكور وقد بوجه بان التكلم جاوز في هذا اللفظ عن معناه الاصلى  
الى معنى آخر فهو محل الجواز وجه الحشى مناسبة النقل على الوجه الثانى  
فيكون المجاز اسم مكان بحسب الاصل وعلى الوجه الاول يكون المناسبة  
بالسببية وقيل انه مأخوذ من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى  
طريقا لها على ان معنى مجازا لمكان سلكه فان المختار طريق الى تصور معناه  
لا يقال هذا الوجه يجرى في الحقيقة ايضا فليزم ان يسمى بالمجاز لانا نقول  
ان وجه التسمية ليس بصحة التسمية بل الاولوية ذلك وترجمه على التسمية  
بالغير من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان يقتض لوجود ذلك  
المعنى في غير المعنى ( قال مامر من تقسيم الخ ) هذا اشارة الى ان التقسيم كله  
لفظ لكن تعدده بالقياس الى نفسه او الى معناه او الى غيره فباختبار الاول  
قسم الى المفرد والمركب وباختبار الثانى الى الاسم والكلمة والاداة واعتبار  
التقسيم باعتبار معنى الاسم تقسيم القسم فهو داخل في هذا الاعتبار وبالنظر  
الى الغير الى المرادف والمباين وهذا التقسيمات متداخلة اذا لفظ الواحد له  
اعتبارات ثلث فيكون مثلا مفردا واسما وكلما ومترادفا وهذه التقسيمات لكونها  
في بيان اللفظ المفرد يلاحظ في القسم قيد الافراد لكن لا يقتضى انحصار  
الاقسام باللفظ المفرد بل يوجد بعضها في المركب لكون التقسيمات اعتبارية  
متمايزة بالحيثيات ( قال وهذا التقسيم لفظ بالقياس الى غيره الخ ) يعنى ان

مدار التقسيم ومطمح النظر فيه الغير من الالفاظ فلا يضر فيه ملاحظة  
 المعنى فيه ككون المعنى مقصدا ومختلفا وكذا في الاعتبارين الاولين فلا وجه  
 لما قيل هذا بالنظر الى لفظ آخر وبالنظر الى حال المعنى من الاتحاد والتخالف  
 فتأمل ( قال فاللفظ اذا نسبناه الخ ) يعنى لابد ان يكون لفظ معنى اذا لم يقس  
 الى لفظ آخر يكون دالاله والمعنى مطلوباً منه فيخرج المؤكدات المعنوية بالفاظ  
 محفوظة كالنفس والعين والضمير الراجع لانهما اذ قيسا الى المؤكد والراجع  
 لا يعد ان من المترادف لانهما ليس لهما معنى مطلوباً حين لم يقس الى لفظ  
 آخر ( قال واللفظان مترادفان آه ) يعنى ان المترادفة للشاركة بين الاثنين  
 فيلزم اتصاف اللفظين التوافقين في المعنى بها فاطلاق الترادف عليهما قبل  
 التسمية من باب الاستعارة حيث شبه توافق اللفظين في معنى واحد بركوب  
 شخصين على مركب واحد في اجتماع الشئين في شئ واحد فاستعير الترادف  
 الموضوع للركوب المذكور لتوافق المذكور فجعل المترادف استعارة تبعية  
 ثم نقل بهذه المناسبة الى التسمية فسمى اللفظان التوافقان بالمترادفين ومن هذا  
 اليت تسمية الحالين من ذى الحال الواحد بالمترادف ( قال الذى هو ركوب  
 أحد خلف آه ) في الصحاح الردف المرتدف وهو الذى يركب خلف الراكب  
 واردفه اركبه خلفه وايضا وهذه دابة لا ترادف اى لا تحمل رديفا واستدفعه  
 سألته ان يردفه الترادف التابع فمعنى الترادف ان استعمال بمعنى اصل الفعل  
 يكون بمعنى ركوب احد خلف آخر وان استعمال بمعنى التابع يكون الركوب  
 المذكور من افراد التابع فيصح ما قاله الش فلا وجه لما قيل لم يوجد الترادف  
 بهذا المعنى في كتب اللغة المشهورة والمذكورة فيها التابع وعلى هذا الحاجة  
 الى اعتبار مؤنة الركوب فان المترادفين متابعان في الاستعمال والمتخالفين  
 متفارقان فيه ( قال قصقق الفارقة آه ) يعنى ان التسمية بالمترادف والمتباين  
 مبنية على كون المعنى مركوبا واحدا وان تحقق يتحقق الترادف والاحتقق  
 التباين فيكون وجه التسمية في المتباين الاطلاق والتقييد ( قال ومن الناس  
 من ظن آه ) انتبه لفظان الترادف بالتساوى مع الفرق بينهما اذ الترادف الاتحاد  
 في المفهوم وان لزم الاتحاد في الذات والتساوى الاتحاد في الذات دون المفهوم  
 يعنى مدار الترادف المفهوم دون الذات ومدار التساوى بالعكس : السيد  
 فيه تحقير لهم بناء على ظهور فساد ظنهم وجه التحقير ان كلمة من للتبعض  
 والبعضية قد يفيد التعظيم كقوله تعالى ( ورفع بعضهم فوق بعض درجات )

اراد محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا من تعظيم فضله واعلاء قدره  
 مالا يخفى وقد يفيد التحقير مثل هذا كلام ذكره بعض الناس ولا فائدة النكرة  
 معنى البضية فديكون للتعظيم وقد يكون للتحقير ويعين بمقتضى المقام وهنا  
 ظهور فساد ظنهم يعين التحقير ولان الحكم بالثبوت يقتضى احتمال خلافه  
 حتى يفيد الجمل فهنا الحكم بكونه من الناس يوهم عدم كونه من الناس واحتمال  
 صدقه وكذبه كذلك فيوجب التحقير ( فان الناطق موصوف بالفصح آه ) فيه  
 اشارة الى ان الفصح يقع صفة للناطق ولو كان مراد فاهه لا يصلح للوصفية لان  
 احد المترادفين لا يصلح للوصفية لعدم الفائدة فيها اذ المترادف يتحد في المفهوم  
 والذات مع الموصوف فالقائدة قد علم ان الترادف بالقياس الى المفهوم  
 دون الذات فظن التوهم ان منشأ الذات فوقع في هذه الورطة وهذا التوهم  
 يتصور على ثلاثة اوجه في الاعم المطلق والاعم من وجه والمتساوى بالنسبة  
 الى مقابليها لان اتحاد الذات يتحقق في كل واحد منها في الاعم المطلق  
 في مادة واحدة مع الافتراق في مادة اخرى وفي الاعم من وجه في مادة واحدة  
 مع الافتراق في مادتين وفي المتساوى في كل مادة فاتحاد الذات يكون قويا  
 في المتساوى دونه في العموم المطلق ودونه في العموم من وجه فحقى قوى منشأ  
 الاشكال بقوى الاشكال فيظهر ظن الترادف في التساوى وبعد في العموم  
 المطلق ويكون ابعد في العموم من وجه نظن الترادف في الفصح والناطق  
 فاسد لانهما مختلفان في المعنى لان النطق عبارة عن القدرة الى اظهار  
 ما في الضمير مطلقا والقصاحة عبارة عن الخلوص والظهور يقال فصيح  
 الاعمى وافصح اذا انطلق لسانه واخلص لفته عن اللكنة وجادت لفته  
 ولم يلحن وافصح به اى صرح وعلى هذا يكون صفة للنطق بمعنى خالصة  
 عن اللكنة والركاكة فلا يتحد معناهما وكذلك معنى السيف والصارم  
 فلا يثبت الترادف مع بعدهما لان النطق اعم من الفصح والسيف اعم من  
 الصارم وكذا الظن في الحيوان والابيض لمخالفة معناهما مع زيادة البعد لان  
 مدارظنه صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الاخر فيتحقق الابعدية  
 وكذا ظن الترادف بين الموصوف والصفة المساوية كالانسان والكاتب  
 لمخالفة معناهما ضرورة لكن ليس بعيدا كالسابقين لان منشأ توهم اتحاد  
 الذات وهو قوى لان في المتساويين يصدق الموجبتان الكليتان على طريق  
 التماكس ولو في خصوص مادة مثلا كل انسان كاتب بالقوة وكل كاتب بالقوة

انسان كما يصدق في المترادفين مثل كل اسديت وكل ليث اسد فيتحيل ان مدار  
 الترادف الاتحاد في الذات فيصدق الكلية بين المترادف والتحد بالذات مثلا  
 كل متحد في الذات مترادفان وكل مترادفين متحدان بالذات مع انه ليس  
 كذلك اذ ليست القضية الاولى صادقة على الكلية بل على الجزئية على سبيل  
 كونها عكس القضية الثانية بعكس المصطلح ( قال لما فرغ من المفرد شرع  
 الخ ) قبل اى في اقسام المركب ان تحقق مفهومه قبل الشروع في المفرد  
 والاولى لما فرغ من اقسام المفرد لان جنس الفراغ عن المفرد قد علم من  
 الشروع في اقسامه والمق بالبيان هو جنس الفراغ عن اقسامه والمراد  
 الفراغ من اللفظ المفرد واقسامه والشروع في المركب هو مظهر وليس هذه  
 الشرطية الدائرة على السنة المصنفين لغوا كما يظن بها لانه لبيان ان الفراغ  
 عن المفرد عنه سبب الشروع فيه والشروع فيه من موجبات الترتيب  
 وليس في غير محله وبيان ان الشروع فيه امر مق مستأنف وليس من تمة  
 مباحث المقدمة ولهذا البيان في هذا المقام فائدة جليلة اذ عنوان المقالة يفيد  
 ان بحث المركب ليس مقصودا في المقالة فيكون لتوضيح مقابلة اى المفرد  
 اذا الاشياء تنكشف باضدادها فيكون تمة لبحث المفرد ووجه كونه مقصودا  
 في فصل الالفاظ مع ان المقالة للمفرد ان بحث اللفظ برمته ليس من المقالة  
 في الحقيقة بل هي مقدمات الشروع على ما عرفت وقد عرفت من فوائد هذه  
 الشرطية لية ما يختص بهذا المقام فلا تكن ناسيا محوجا الى الاعلام ( قال  
 وهو اما تام آه ) قد سبق معنى المركب من انه ما يقصد بجزء لفظه الدلالة على  
 جزء معناه فلا بد فيه من جزئين متضمنين ومن تعلق احدهما الى الاخر حتى  
 يصح التركيب وذاك الجزئين يتعلل بين الاشياء الثلاثة اعنى الاسم والكلمة  
 والاداة الاسمان والاسم مع الكلمة والاداة والكلمتان وهو غير موجود في  
 الاستعمال والكلمة مع الاداة والاداة والكلمتان وهما غير موجودين فيه وذلك التعلق  
 بينهما قد يكون تاما وقد يكون ناقصا والاسم قد يكون محتملا للصدق والكذب  
 وقد لا يكون والناقص قد يكون على وجه التقييدية او لا فيحصل هذه الاقسام  
 المشروحة قد تدعى ان هذا التقسيم باعتبار التعلق لا باطرافه ( قال اى يفيد  
 فائدة تامة آه ) هذا من قبيل التفسير بالسبب اللازم وهى اعم من فائدة الخبر  
 ولازم فائتها ومن الفعل والقوة اى من شأنه الاقادة فلا يرد ما قاله الفاضل  
 الحشى فتأمل + السيد الاظهر ان يقال لانه اما ان يفيد المخاطب فائدة تامة

اي يصح السكوت عليه فيحمل صحة السكوت تفسير القائدة التامة يعني اذا جعل  
هكذا لا يتوهم الارادة المذكورة لان كون القائدة التامة اعم من القائدة الجديدة  
ينعين بتفسيرها بالصححة لانها بمعنى الامكان ولا يقتضى السكوت بالفعل بل  
يكفى بالقوة فيوجد في الاخبار المعلومة للمخاطب وهذا المعنى واضح في التفسير  
فيصلح ان يكون باعنا للتفسير بخلاف ما جعله الشاذ في تفسيره باعتبار هذا  
المعنى يكون المفسر بفتح السين واضحاً من المفسر بكسر السين فيتوهم  
الحمل على غير ذلك المعنى لا يكون لتفسير قائدة باعثة له وهو ان يحمل القائدة  
على القائدة الجديدة تخصيصاً للمفسر المطلق المحتمل لان يراد منه القائدة  
الاعم والقائدة الجديدة وانما قال الاظهر لان الظاهر ان الشاذ فسر عبارة  
المص بالعبارة المشهورة بين القوم في المركب التام ثم عطف عليها ما هو المتيقن  
منها قبيها على اتحاد مؤدى عبارة المص لكلام القوم \* حتى لا يتوهم ان  
المراد بالقائدة التامة متعلق لقوله فيحصل وبيان لغايته لكن يمكن ان يجاب  
عن مثل قولنا السماء فوقنا وغيره بان القائدة الجديدة اعم من ان يكون قائدة  
الخبر وهي اداة المخاطب من الخبر مفهومه فلا يكون ما لا اياه قبل القاء  
الخبر اليه او قائدة لازم الخبر وهو ان يفيد المتكلم السامع علم نفسه المفهوم الخبر  
ايضاً بالقائدة بالمعنى الاول وان كانت حاصلة له لكن القائدة بالمعنى الثاني يحوز  
غير حاصلة له فتأمل \* السيد هذا تفسير لجملة السكوت اذ فيه نوع ابهام ايضاً  
اي كما ان له نوع ايضاح بوضع القائدة كما قاله قدس سره منشأ الابهام انك  
قد عرفت ان التامة والنقصانية من صفات النسبة والتعلق في المركب  
والتقسيم مبني عليه واما باعتبار طرفيها فلا فح الفعل المتعدى مثلاً يتوقف  
فهمه على متعلق فالمركب من هذه الكلمة والاسم الذي هو الصاعل يكون  
داخلاً في المركب التام مع انه لا يصح السكوت عليه لتوقفه على ايراد اسم  
آخر وهو المفعول فاحتاج الى التفسير بهذا ليدفع مثل هذا التوهم فاحصل  
التفسير وخلاصته باعانة التمثيل ان صحة السكوت قد يكون باعتبار نسبة  
واقعة في المركب وباعتبار طرفيها فالمراد ههنا هو الاول اذ استدعاء المحكوم  
عليه للمحكوم به وبالعكس من قبيل اعتبار النسبة والا يستدعي المحكوم  
عليه شيئاً آخر من الشروط اللازمة وكذا المحكوم به فلا استدعاء الثاني في قوله  
فلا يكون مستتبعا هو هذا فلا يرد مثل استدعاء الفعل المتعدى للمفعول وكذا  
سائر الكلمات المستدعية للزمان والمكان باعتبار مفهومه فلماذا جعلوا



النهاية الفعل المتعدي بفاعله بلاملاحظة المفعول جملة وكلاما تاما وقد اشار الى ان المراد بالاستبعاد والانتظار المنفيين ماذ كرهه ماذ كرهناه بقوله كما اذا قيل يعنى ان الاستبعاد في التثنية لكشف المراد وهو الاستبعاد والانتظار باعتبار النسبة والمنفى هو هذا فيكون قوله لا يكون مستتبعا لنفى المقيد لا المطلق حتى يرد السوءال بمنزلة ضرب زيد بانه ليس مركبا تاما (قال ما ان يحتمل الصدق والكذب آه) قد علم ان المركب التام اشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهو تعلق احد الشئيين بالآخر سواء كان بالايجاب او السلب في الاخبار او غيرهما في الانشائيات ويكون لتلك النسبة خارج في احد الزمنا الثلاثة يعنى بين الطرفين يكون نسبة في الخارج بثبوتية او سلبية تطابق النسبة القائمة في الذهن على النسبة الخارجية بان تكونا ثبوتيين او سلبين او لا تطابقه بان تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية او بالعكس فان طابقت النسبة الذهنية الحاصلة من المركب على النسبة الخارجية فذلك المركب صادق وان لم تطابق فهو كاذب فالمركب ان احتمل الصدق والكذب وذلك بان يكون النسبة نسبة خارجية فهو الخبر وان لم يحتمل وذلك بان لا يكون نسبة نسبة خارجية فهو الانشاء وذلك الاحتمال اما عند المتكلم او المخاطب لافى الواقع ولا فى نفس الامر اذا الاحتمال عبارة عن امكان الشئ على خلاف ما حكم به مثلا اذا حكم بصدق المركب يمكن كذبه وبالعكس والشئ اذا صدق لا يمكن كذبه فى نفس الامر ولا فى الواقع بل عند العقل كما سيأتى ( قال فان قيل الخبر اما ان يكون آه ) حاصله نقض على التقسيم بان التعريف المستفاد منه للخبر ليس بجامع والتعريف المستفاد للانشاء ليس بجامع ومنشأ السوءال حل الاحتمال في التقسيم على الامكان النفس الامرى المقابل لامتناع المطلق الاعم من ان يكون بالذات او بالغير وحاصل الجواب الاول بناء على الحمل المذكور بحمل الواو الموضوعة للوصول على الفاصلة وح يلزم استدراك لفظ الاحتمال اذ لا معنى للاحتتمال بمعنى الامكان النفس الامرى الاماداه او الفاصلة فيكون لغوا وحاصل الجواب الثانى حل الاحتمال على الامكان عند العقل بمعنى الامكان الخاص ويمكن ان يجاب بحمل الاحتمال على الامكان الذاتى المسمى بالبحوز العقلى بمعنى انه لو فرض بدل الشئ نقيضه لم يلزم في النقيض محال لنفسه وذلك بالبحوز العقلى لا ينافى عدم احتمال النقيض في الواقع فح اذا كان الخبر مطابقا للواقع فكان صادقا في الواقع يحتمل الكذب

في تلك الحالة لجواز فرض كذبه ببله بلا لزوم مع ذلك التجوز العقلي لا يوجد في الانشاء لعدم النسبة الخارجية ( قال لان الاحتمال لا معنى له ) أي يكون التعريف مشتقاً على اللفظ المستدرك وذلك وان كان غير مفيد للتعريف لكنه غير مرضي قبل لم لا يجوز ان يكون معنى الاحتمال وصحة الصدق والكذب عليه هو الامكان كما يقال الممكن ما يحتمل الوجود والعدم على السواء نظراً الى الذات يعني ان كلاهما ممكن له نظراً اليه بل لابد من جعله مثله لتلايد ان احتمال الصدق والكذب معا على سبيل الجمعية على ما يستفاد من الواو غير صحيح وح كان له معنى لانه مالم يكن ممكن الصدق لم يكن صادقاً ومالم يكن ممكن الكذب لم يكن كاذباً انتهى انا اقول الجواب مبني على حل الامكان على النفس الامرى بناء على حل السائل والالم يرد السؤال اولا على انه لا معنى لقول الجيب ح فكل خبر صادق يحتمل الصدق اذ ح كل خبر صادق يحتمل الصدق والكذب بمعنى الامكان الذاتي كما قررنا ( قال والحق في الجواب آه ) حاصله ان الاحتمال امكان الصدق والكذب بالنسبة الى العقل والحاكم بالنظر الى مجرد مفهومه مع قطع النظر عن الخارج عن خصوصية التكلم او خصوصية الطرفين او امر آخر موجب لصدقه او كذبه فيدخل فيه الاخبار الصادقة والكاذبة التي منشأ صدقها او كذبها من امر خارج عن مفهومه الذي هو كونه ثبوت شيء لشيء واتفاقه عنه \* السيد يعني اذا جردنا النظر الى مفهوم المركب وقطع النظر عن خصوصية التكلم آه خلاصته بيان قصر النظر بمفهوم المركب وتجرد النظر عن ماعداء اذ المركب قد يختص او بالصدق بحيث يحتمل الصدق والكذب وبالعكس تكون التكلم اصدق او اكذب وتكون مفهوم المركب في اطراف مخصوص بحيث لو تصور الطرفان لا يحتمل الصدق او الكذب فاذا جرد النظر عن الخارج عن المفهوم جرد عن وقوع مدلول الكلام في نفس الامر ولا وقوعه وعن خصوصية التكلم وعن خصوصية مفهومه وينظر الى محصله وماهيته وهو ثبوت شيء لشيء وسلبه عنه فان كان محتملاً لكل واحد منهما على البذل عن الآخر فهو الخبر فلا يضره تعيين احدهما بحسب الوقوع واللاوقوع كقولنا الله موجود وشريك الباري ليس بموجود وكذا خبر الله تعالى وخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكذا قولنا الكل اعظم من الجزء واجتماع النقيضين موجود لانا اذا قطعنا النظر عن الوقوع في نفس الامر ولا وقوعها عن خصوصية

المتكلم وعن خصوصيات تلك الاطراف المفهومات وجدنا ثبوت شئ لشيء  
 وسلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب في نفس الامر بالنسبة الى العقل  
 وح يدخل في الخبر الاخبار باسرها سواء كانت صادقة في نفس الامر وكاذبة  
 وتعين صدقها او كذبها في الخارج اولم يتعين به قد علم ان المراد من مفهوم  
 المركب مضمونة الكلية الشاملة سواء كان بالثبوت او بالسلب او بالاتصال  
 او بالانفصال ايجابا او سلبا فلا يرد ان قولنا السماء فوقنا واجتماع التقيضين  
 موجود بخصوصيهما من افراد الخبر مع انه لا يصدق عليهما تعريفه لانه حالة  
 خصوصيتهما يلاحظ صدقهما او كذبهما بمفهوميهما الكلية وهو ثبوت  
 شئ لشيء \* السيدوهنا سؤال مشهور وهو ان توقف الخبر باحتمال الصدق  
 والكذب حاصله نقض على التقسيم بان التعريف المستفاد منه يستلزم الدور  
 لان الصدق يعرف بانه مطابقا للخبر للواقع والكذب يعرف بانه عدم المطابقة  
 للواقع فيلزم توقف الشئ على نفسه وحاصل الجواب منع لزوم الدور بانه  
 انما يلزم اذا امتنع تعريف الصدق والكذب بدون هذين التعريفين او ليس  
 كذلك اذ يجوز تعريف الصدق بمطابقة النسبة الايقاعية والانتزاعية  
 والكذب بعدم مطابقتها للواقع وكذا يصح ان يقال الصدق مطابقة الكلام  
 والكذب عدم مطابقته له فلا دور وقد يجاب بان الصدق والكذب من  
 الاعراض الذاتية الاولى للخبر فيتوقف معرفتهما على معرفة سواء احتاجا  
 الى التعريف اولا وانما ذكرنا في تعريفه الذي هو تفسير لاسمه وتعيين لمعناه  
 وذلك لان ماهية الخبر في نفسها واضحة عند العقل كسائر التركيبات التامة الا  
 انه اذا اطلق لفظ الخبر لم يعلم ان المراد به اي تركيب من تلك التركيبات المعلومة  
 فيحتاج في تعيين مدلوله الى ذكرهما ليمتاز عما اشتبه به معرفة ماهية الخبر من  
 حيث انها مدلوله لفظه يتوقف عليهما ومعرفتهما يتوقف على ماهية  
 من حيث هي هي واللازم منه ان يتوقف معرفة ماهية الخبر بالاعتبار الاول  
 على معرفتها بالاعتبار الثاني فلا دور ونظيره ان يقع استنباه في معنى الحيوان  
 مثلا فيقال اتا معنى به ما يقع في تعريف الانسان موقع الجنس وفي كلام الامام  
 ان تعريف الخبر ليس بحقيقة الصدق والكذب المتوقفة على معرفته بل  
 بما جرت العادة من الناس باستعمال هاتين اللفظين فيه ( قال فالانشاء آه )  
 فالانشاء مركب لا يحتمل الصدق والكذب يرجع هذا الى ما قاله المحققون  
 الانشاء الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه ولا تطابقه فالانشاء على

ماذهب اليه العربية ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك  
 وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والدموصيغ العقود والقسم ولعل  
 وربو كم الخبرية ونحو ذلك وههنا حصريين الامرين هو الطلبي والتنبيه  
 على اصطلاحهم وجعل الامر والنهي والالتماس والدعاسن الطلبي والتنبي  
 والترجي والقسم والنداء والتعجب والاستفهام والقساظ العقودمن التنبيه  
 ( قال فان دل على طلب الفعل آه ) ان للانشاء واقسامه مفهوم وما صدق  
 عليه الذي يعنى بالصيغة والدال هو الصيغة وهو على ثلاثة اقسام باعتبار  
 حال التكلم لان صدور الطلب منه اما على وجه استعماله اى على سبيل  
 طلب العلم وعند نفسه عاليا سواء عاليا حقيقة او لا ولم يشترط العلم حقيقة  
 ليدخل فيه قول الادنى للاعلى افضل على سبيل الاستعلاء ولهذا نسب الى سوء  
 الادب واما على وجه التساوى كقولك لن يساويك رتبة افضل بدون الاستعلاء  
 وبدون التضرع لكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع  
 من التضرع لا الى حد الدعاء واما على وجه التضرع والخضوع كقولنا  
 رب اغفرلى فالاول الامر والثاني الالتماس والثالث السؤال والدعاء واما تقسيم  
 الامر باعتبار حال مخاطب كالتعجيز وبالتهديد ونحوهما وليس بمحسوس عنه  
 في اصطلاح المنطوق بل هو مخصوص على اهل العربية والاصول ( قال دلالة  
 وضعية آه ) اى توسط الوضع له على ان يكون على سبيل الدلالة المطابق  
 لانه تفسير للاولية المصرحة في النص وهى باعتبار المطابق فلا يردها كان  
 دالا عليه باعتبار المعنى المجازى ولا ما قيل من ان دلالة الامر على طلب الفعل  
 دلالة تضمنية لان الطلب مدلول هيئة الفعل لان الطلب وان كان مدلول  
 الهيئة لكن طلب الفعل مدلول الهيئة والجوهر فهو تمام الموضوع له السيد  
 اعترض عليه بان الكلام في تقسيم الانشاء فلا يكون تلك الاخبار داخلة في مورد  
 القسمة فكيف تخرج بتقييد الدلالة بالوضع حاصله ان المحترز عنه في التسي  
 يجب ان يكون داخلا فيه حتى يحترزوه ههنا الاخبار الدالة على الطلب خارج  
 عن القسم لان التقسيم انما هو على تقدير عدم احتمال الصدق والكذب والحق  
 ان تقييد الدلالة بالوضع احتراز عن مثل ليت زيدا قائم فانه يدل على طلب  
 قيامه لكن لا يحسب الوضع بل من حيث ان التثني يتضمنه ويمكن ان يجاب عنه  
 بان المراد الخ حاصل الجواب تحرير مادة المحترز عنه بان الاخبار المستعمل في المعنى  
 المجازى داخل في المقسم مع انها خارج من الاقسام البلية والاحتراز باعتبار

معناه المجازى لا باعتبار معناه الحقيقي ولا بعد في استعمال لفظ الخبرى في معنى  
الإنشائي لكن صدر الجواب بالامكان اشارة الى ضعفه اذ بقيد الوضع لا يخرج  
لوجود الوضع بالنسبة الى المعنى المجازى ولو نوعيا وبان الانشاء قسم المركب  
الذى هو قسم المفرد باعتبار دلالة المطابق بالنسبة الى المعنى الحقيقي دون  
المجازى فلا يكون الاحبار المجازى داخل في الانشاء ونحو وجها بالجنس  
البعيد (قال فان قولنا كتب عليكم آه) اى وجب عليكم الصلوة والوجوب  
اثر الامر الذى هو للإيجاب فيدل على طلب الفعل على سبيل الزوم من  
المخاطب المأمور (قال وان لم يدل على طلب الفعل آه) قد علم تقسيمه الى الاقسام  
الداخلية المبنية في هذا الشق ليست دالة بالوضع على طلب الفعل مع ان هذا  
الامر يشكل في بعضها وتحقيقه ان النداء والاستفهام وان دلا على طلب  
الاقبال وطلب الفهم لكن ليس دلالتهما اولية بمعنى وضعية لان حرف النداء  
موضوع لما في ضمير المتكلم من النداء فيدل ابتداء على ذلك وتنبه المخاطب  
على ان في ضمير المتكلم نداء كما ان حرف التثنية لما كانت موضوعة لما في ضمير  
المتكلم من التثنية يدل ابتداء على هذا وتنبه على المخاطب على ان في ضمير المتكلم  
تمنى وعلى هذا القياس حرف الترجى وحروف العرض ونظائرهما تجعل  
التنبه المذكور في النداء ذريعة الى طلب اقباله وحروف الاستفهام موضوع  
لما في ضمير المتكلم من الاستعلام عن مدخوله فيدل ابتداء على ذلك وتنبه  
المخاطب على ان في ضمير المتكلم استعلام عن مدخولها ثم جعل ذلك ذريعة  
الى طلب الفهم من المخاطب \* فان قلت النداء طلب الاقبال والاستفهام  
طلب الفهم فاذا كانت حروف النداء والاستفهام موضوعة لهما دالة عليهما  
كانت دالة على طلب الفعل دلالة وضعية فيدخل في القسم الاول \* قلت  
القسم الاول ما يدل دلالة اولية على طلب الفعل من احد كافي الامر وحروف  
النداء والاستفهام لا تدل دلالة اولية على طلب الفعل من احد بل هي تدل  
اولا على ان للمتكلم طلب فعل ثم يجعل ذلك ذريعة الى طلب ذلك الفعل  
من المخاطب كما يجعل قولك الانزل عندنا ذريعة الى طلب النزول من المخاطب  
فدلالتها على طلب الفعل من احد ثانوية لا اولية ومن ههنا يظهر الفرق  
بين النداء وبين قولك اقبل وبين الاستفهام وبين قولك علمني ظهور  
لا يحتاج الى كثير تأمل فان مثل اقبل وعلمني يدل دلالة اولية على طلب  
الفعل من المخاطب بخلاف حروف النداء والاستفهام لانها تدلان دلالة

اولية على ان التثنية طلب فعل وتدل دلالة ثانوية على طلب ذلك الفعل من المخاطب فتأمل توجيه المحشى ( قال خارجان عن القسمة آه ) يعنى غير داخلين في الاقسام اما الاستفهام فلانه لاستعلام مافى ضمير المخاطب لالتبيه على مافى ضمير التثنية فليق ان يخرج من التثنية ويدخل في الطلب لكن لم تعرض الش لدخوله في الشق الاول حيث حكم بالخروج عن القسمة لما عرفت آنفا من انه لا يدل دلالة اولية على طلب الفعل فمخرجه منه ظاهر ولم يذهب اليه القوم فاشتبه دخوله في التثنية وجعله القوم داخل فيه فلهذا تعرض له وكذا في صورة النهى فيكون حاصله نقض الحصر بعدم انحصاره لاقسامه مع ان المقسم شامل لهما لانها انشاء بالضرورة ( قال والتهى تحت الامر بناء على ان آه ) اعلم ان الامر والتهى مشتركان في طلب الاستعلاء ومما يميزان بطلب فعل غير ككف وبطلب كف فلهذا عرفوا الامر بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء والتهى بانه طلب الكف عن الفعل استعلاء والمص اطلق طلب الفعل فان كان غير كف فهو الامر وان كان كفافهو النهى فلما اطلق ادرج تحته \* السيد قيل عليه كيف يصح ادراجه في التثنية مع ان الاستفهام دال على طلب دلالة بالوضع والتثنية ما لا يدل على الطلب دلالة وضعية حاصله ادعاء بطلان ادراج الاستفهام في التثنية بدليل ان الاستفهام دال بالوضع على طلب الفعل دلالة بالوضع ولاشئ من التثنية بدال على الطلب دلالة وضعية فلا يكون الاستفهام تنبيها فكيف يندرج النى في مبانته منشأ هذا السؤال ان الاستفهام هو طلب حصول صورة الشئ في الذهن وكذلك كلمات الاستفهام مثلا الهزمة تطلب التصديق او التصور وهل لطلب التصديق فقط وغير ذلك ويظن من هذا انه داخل في طلب الفعل \* والتحقيق ان طلب الفعل في الامر والالتماس والدعاء يقتضى مطلوبا منه وذلك الفعل المطلوب منه حتى يتصور الاستعلاء والتساوى والتضرع وما في الاستفهام ليس كذلك اذا لطلب فيه فعل الطالب والفعل المطلق لافضل المخاطب وكذا التثنية وهو طلب حصول نى على سبيل المحبة وكذا ما دخل في التثنية وما لزوم طلب فعل المخاطب في الرتبة الثانية لالدلالة الاولى فعلى هذا التثنية مقابل لمبادل على طلب الفعل من المخاطب فيدخل ماعدا هذا في التثنية بلا اشتباه فلا وجدها قاله المحشى فتأمل ( قال واجيب بان الاستفهام وان دل بالوضع آه ) حاصله منع

الصغرى تخصيص الفعل في القسم الاول بقوله الفعل المقابل للاتصال والكيف والمطلوب في الاستفهام الفهم الذي هو عبارة عن حصول صورة الشيء في الذهن وهذا اما من مقولة الكيف او من مقولة الانفعال فبأي وجه كان لا يندرج في القسم الاول وان لم يندرج فيه يندرج في التنبيه ضرورة لكونه مقابلا للقسم الاول \* ولقائل ان يقول الفهم وان لم يكن فعلا بحسب الحقيقة بل هو انفعال ان كان عبارة عن قبول الذهن او كيف ان كان عبارة عن الصورة الحاصلة لكنه يعد في عرف اللغة حاصلا اثبات المقدمة المنوعة بتعميم الفعل في القسم الاول بقرينة العرف القوي وحل اللفاظ الواقعة في التعريف على معانيها اللغوية لكن فيه ما فيه فتذكر \* وايضا المط بالاستفهام هو تفهيم المخاطب للتكلم لا الفهم الذي حاصله تغيير الدليل واثبات مدماه وهو عدم اندراج الاستفهام في التنبيه بالدليل الاخر وهو ان الاستفهام دال بالوضع على طلب فعل المخاطب وهو تفهيم للتكلم ولا شيء من التنبيه بدال عليه فلا يندرج الاستفهام فيه بل في القسم الاول \* وصغراه غير مسلم لان تفهيم المخاطب ليس مدلول ولا وضعيا للاستفهام ولصيقته بل لازم لمدلوله الوضعي كما يظهر من تعريفاتها على ان الفعل المط في القسم الاول معنى مأخذ اشتقاق اللفظ المستعمل ولا شبهة في انه ليس للاستفهام في مثل ازيد قائم مأخذ الاشتقاق وما قيل في مقابلة هذا من انه لا دلالة للفظ الفعل على ذلك ولانه يخرج عن الامر نحو رويد وصه فليس بتي لان مدلول الامر الموضوع له وهو مأخذ اشتقاق صيغة الامر واما اسماء الافعال من حيث هو ليس بامر بل باعتبار معناه وهو الامر ومدلوله مأخذ اشتقاقه \* فان قلت التفهيم ليس فعلا من افعال الجوارح حاصله رد لقوله ايضا يعني وقعت فيما هربت عنه اذا انتقل من الاستدلال الاول لكون المطلوب بالاستفهام الفهم الذي ليس من قبيل الفعل الى الاستدلال بان المطلوب بالاستفهام التفهيم وهو فعل بلا اشتباه ورد عليه ان التفهيم ليس من الفعل اذا التبادر منه فعل الجوارح والتفهيم ليس كذلك \* فهذا اما منع للصغرى او ابطال لقوله والتفهيم فعل بلا اشتباه \* قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون حاصله ابطال السند القوي في صورة الدليل او النقص للدليل على تقدير كون السؤال ابطالا بانه لو صح ما ذكرته لجرى في علمي وفهمي ويلزم ان لا يكون امرا واللازم بطل ثبوت امريتهما قطعا \* السيد قديقال الاستفهام تنبيه

للمخاطب على آه) حاصله اثبات المناسبة القوية بان الاستفهام تنبيه  
 للمخاطب على مافي ضمير المتكلم والالم يحصل الفهم من المخاطب ولا يطلب  
 التفهيم منه ورد بآه وان حصل التنبيه لكن ليس مقصودا بالاصالة بل  
 المقصود من الاستفهام فهم المتكلم مافي ضمير المخاطب والادراج يقتضي  
 ملاحظة المقي بالاصالة فكون المناسبة مرعية لكن الامر في ذلك سهل  
 وجه السهولة ان الادراج لا يقتضي الملاحظة بل يكفي فيه وجود المناسبة  
 سواء كان مقصودا بالاصالة او بالتبع كما في التثني والتثنية فتأمل \* السيد  
 ذهب بجاعة من المتكلمين حاصله ان في النهي قولين من المتكلمين احدهما  
 انه كف النفس وهو ثبوت وثانيهما انه عدم الفعل وهو نفي فبناء على القول الاول  
 يصح ادراجه في الامر وعلى الثاني لا يصح والمص اختار المذهب الاول  
 كما هو المتبادر الى الفهم لكون حرف النفي مأخوذا فيه لان عدمه مستمر  
 من الازل فلا يكون مقدورا للبعد لان قدرة العبد حادث فلا بد من كون  
 المقدور حادثا وعدمه المستمر من الازل يكون قديما والقديم لا يكون مقدورا  
 للحادث فاذا كلف يلزم تكليف بما لا يطاق وهو مح عند هم ولا حاصل  
 تحصيله للزوم تحصيل الحاصل مع ان المكلف به لا بد ان يحصله المكلف  
 حتى يترتب مصلحة على اى تكليف فلا يكون عبثا بل المذهب هو كف النفس الكف  
 جذب النفس ومنعه من عزمه وقصده الى ايجاد فعل فيكون النهي كف  
 النفس عن الفعل المنهى عنه فيرد عليه بطلان العكس بنحو كف عن كذا  
 ويمكن ان يجاب عنه ان لكف اعتبارين احدهما من حيث ذاته وانه فعل  
 في نفسه وبهذا الاعتبار هو مطلوب في قولك كف عن الزنا والتأني من حيث  
 انه كف عن فعل وحال من احواله وآلة لملاحظته وبهذا الاعتبار وهو  
 مطلوب في قولك لاتزن فاذا قيل ان المراد في تعريف النهي بالكف من حيث  
 انه كف عن فعل وحال من احواله وآلة لملاحظته خرج عنه كف عن كذا  
 وتدخل لاتزن فكذا اذا اريد في تعريف الامر طلب الفعل من حيث انه  
 فعل دخل فيه كف عن الزنا وخرج عنه لاتزن \* ويمكن اخراجه عنه بان يقيد  
 الامر بآه طلب فعل غير كف كما فعله بعضهم وهو التخييل ابن الحاجب واعتبر  
 هذا القيد اعني قوله غير كف على جهة الاستعلاء بناء على انه لم يجعل عدم  
 الفعل مقدورا لجعل المط في النهي كف النفس عن الفعل المنهى عنه فاحتاج  
 الى اخراج النهي عن تعريف الامر بهذا القيد \* وذهب بجاعة اخرى



منهم الى ان المط بالتهى هو عدم الفعل على اجزاء اداة النفي الداخلة فيه على اصله وعدم الفعل وان كان غير مقدور بالظر الى نفسه مقدور بالنظر الى استمراره وعدم استمراره اذ هما حاصلان باعتبار فعل المخاطب وجذب نفسه عن ايجاده فان فعل يزول لاستمرار وان جذب يستمر فيكون مقدورا للعبد فلا يكون النهى داخلا في الامر ومن جوز التكليف بما لا يطاق من المتكلمين فلا يحتاج الى اعتبار الاستمرار ، فإرد ايضا على تعريف النهى ح بالترك هذا اذ به يطلب ترك الفعل وعدمه فاجواب منسل ماسبق فخطن ( قالوا لو اردنا ابرازهما آه ) يعنى اخذه في القسمة الاولى الفعل الذى هو اخص لعدم تموله على الفهم ولا على الترك ان حل حل المتبادر فرد الدلالة على طلبه بين النفي والاثبات فلزم دخول الاستفهام والنهي في التنبيه فاحتاج الى التأويل والتكلف فاما اذا اخذ النفي المطلق الشامل لهما فرد الدلالة عليه بين النفي والاثبات يكون الشق النفي اخص لكونه نفي الاعم والشق المثبت اعم على خلاف القسمة الاولى فيخص التنبيه فلا يشمل للاستفهام والنهي فبم الشق الثانى فيشمل الاستفهام والامر والنهي بل تأويل فيفهم منه ان الالتباس والدعاه قد يكون في صورة الامر وقد يكون في صورة النهى \* السيد جعل الش طلب شئ اعم من طلب الفعل لانه جعله يعنى كان مدار عدوله من التقسيم شبهة الاستفهام والنهي في دخولهما في اى قسم من القسمين فإورد لفظ شئ ليكون اعم من الفعل بحيث يشمل الشئ على الفهم والفعل تركه بخلاف الفعل لعدم تموله على الفهم والترك واعتراض الفاضل المحنى باعتبار الاستفهام دون النهى بانه لا فائدة للتعميم ليكون شاملا للفهم ويصح التقسيم اذا استفهام المطبه الفعل وهو تعميم المخاطب لا الفهم الذى هو فعل المتكلم لان المطبه مطلوب من الغير والمطلوب من الغير اما فعل الغير فقط على رأى جماعة واما فعله مع عدمه لاسيلى الى الباقى اذ ليس المط بالا استفهام هو العدم فثبت ان المط بالاستفهام هو الفعل فلا فائدة في التعميم والمطم من الغير اما فعله فقط يعنى ان الاستفهام يدل على طلب الفعل من الغير ، وفيه بحث ان التفهيم ليس مطلوبا اوليا كما يشعر تقسيمه من ان المتى حصول شئ في الذهن وطلب حصول النفي في الذهن قد يكون مطلوبا من الغير وقد يكون مطلوبا من نفسه فلا يلزم ان يكون مطلوبا من الغير على انه لو كان المط التفهيم وكان مطلوبا من الغير لكان المقصود حصول نفي في الخارج فالا فرق بين الاستفهام وبين نحو علمنى وفهمنى

\* اللهم الا ان يقال الغير اعم من الحقيقي والاعتباري كما في الخطاب على نفسه وطلب الشيء عن نفسها مثل لاعلم لنعلم على صيغة امر القائب قوله المتي حصول شيء في الذهن مبني على كون الحصول عرضا مترتبا على المط وهو التفهيم وكان المط من الاستفهام تقويم الغير ويترتب على تفهيم حصول الشيء في الذهن فتأمل \* واما فعله مع عدمه على رأي آخر يعني استمرار العدم والمط الفعل بمقارنة العدم لانه الفعل والعدم مط من صيغة واحدة وهو على رأي من قال المطلوب عدم الفعل باعتبار الاستمرار \* فالاولى ان يقال الانشاء اذا دل على طلب فيه اشارة الى صحة تقسيم الشارح لانه على ما هو المشهور من ان المطلوب في الاستفهام هو فهم المتكلم وان كان كلامهم مبنيا على التسامح بناء على ان الفهم اثر التفهيم وطلبه طلبه اما ان يكون المتي حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء فيه يعني الغرض من طلب الفعل حصول شيء في الذهن من حيث ذاته مع قطع النظر عما سواه فالحيثية للاطلاق واما ان يكون المتي حصول شيء في الخارج او عدم حصوله اتي حصول شيء بوجود اصلي سواء كان في الاعيان كاضرب واجلس او في الازدهان نحو لاعلم ولافهم اذا كان متكلم بنفسه \* وما قيل ان المراد بالخارج خارج ذهن المتكلم فليس بشيء لان تناقض الاستفهام بقوله لاعلم ونحوه \* واما قيدنا الاستفهام بالحيثية لثلاث ينتقض بنحو علمي وفهمي يعني لو ترك قيد الحيثية لانتقض تعريف الاستفهام بنحو علمي لكون الغرض الحاصل منه حصول شيء في الذهن لكن بالمفهوم في الاستفهام من الصيغة بخلافها فان صيغتهما لاتدلان الا على حصول امر في الخارج واما ان ذلك الامر الخارجى له اثر حصوله في الذهن لكن لا يفهم من الصيغة بل من المادة المقارنة لها ( قال بعض الافاضل ان ما يدل على الطلب ان كان لتحصيل في الذهن ما في الخارج فهو الاستفهام وان كان لتحصيل في الخارج ما في الذهن وهو البواقى ولا يرد عليه علمي لان المتي باللفظ تحصيل في الخارج ما في الذهن لكن حصول ما في الخارج اقتضى حصول امر في الذهن والفرق بين المتي من اللفظ وما يلزم منه واضح \* فان المتي منها حصول الفهم والتعليم في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول اثره في الذهن وهذا الفرق دقيق وجه الدقة ان الاشتباه بين الاستفهام وبين هذين الفعلين قوى بحيث لا يمتاز الا الفعلين العارف لان المط بالاستفهام على ما حققه قدس سره التفهيم والتعليم والغرض

منه حصول الشيء في الذهن وكذا من هذين الفعلين المطافهين والتعليم والفرق حصول الشيء في الذهن بـلا تفاوت لما للفرق بينهما \* واما الفرق بينهما بان الاستفهام دال عليه بالصيغة وهما دالان بالمادة لكونهما موضوعين لطلب مأخذ الاشتقاق فغير مفيد لصدق التعريف عليهما فالخاص حاصل بعد قيد الحينية ان الاستفهام المقصود منه حصول الشيء في الذهن لا التفهيم والتعليم المط من اللفظ لانهما مطلوبان لكونهما وسيلة الى المق الاصلى واما في الفعلين المق اصالة التفهيم والتعليم واتصاف المخاطب بهما كما في سائر الاوامر ان المط منه كون المخاطب متصفا بما أخذ الاشتقاق سواء ترتب على الاتصاف اثر او لا كاضرب فان المط به كون الفاعل المخاطب ضاربا والاثر المترتب عليه كالام والجرح ليس بمط وان ترتب عليه وكذلك في التفهيم والتعليم الاثر المترتب عليه وهو حصول اثره في الذهن ليس بمقصود وان اقتضى خصوص المادة اياه فتأمل ( قال واما المركب الغير التام فهو اما ان يكون الثاني قيد الاول آه ) لا يتعمل بعض ما في لغة الجهم مثلا كلاب ومثل بيد مارا فان الثاني ليس قيد الاول بل الامر بالعكس فلا ينعغ التخصيص بالصفة العربية لمزيد الاهتمام فلا حاسم الا ان يتكلف ويقال اريد بالثاني الثاني في الرتبة والقيد متأخر في الرتبة عن القيد والاولى ان يكون جزء قيد الجزء ومثل الله الرحمن وزيد الفاضل والشيطان الرجيم مما صدق به المدح او التوضيح او الذم بظاهره خارج عن تقييدى داخل في غيره ( قال المص الفصل آه ) هذا شروع لمباحث الكلبي والجزئي وليس للجزئي في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب هذا الفن مباحث ولصاحبه عن النظر غنى قال الشيخ في الشفاء انا لا نستغل بالنظر الى الجزئيات لكونها لا تنهاى واحوالها لا تثبت وليس علمنا به من حيث هي جزئية تقيدنا كما لا يحكميا وبلغنا الى غاية حكمية بل الذى يهمنا النظر فى الكليات فلماذا لم يجعل عنوان الفصل بقوله فى مباحث الكلبي والجزئي \* فان قيل اليس قديين فى هذا الفن ان الجزئي يقال بالاشتراك على معنيين وان النسبة بينهما بالعموم مطلقا وان احدهما مبين للكلى والاخر اعم منه من وجه وكل ذلك بحث عن الجزئي \* قلنا اما بيان مفهومه فنقول التصوير وذلك لا يسمى بمحسا لانه فى الاصطلاح عبارة عن جعل شيء على آخر \* واما بيان النسبة فتحة للتعريف لان ايضاح المفهومات المتعددة يزاد بمعرفة نسب بعضها الى بعض ( قال المعاني هي الصور

الذهنية آه ) اى من شانه ان يحصل فيه سواء حصل بالفعل اولا ان اتصال  
المعلومات الى المجهولات انما هو فى الازهان وان مباحث ذلك الاتصال متعلقة  
بعوارضها الذهنية فلذلك اعتبر فى تقسيم المفهوم ما هو منها فى الازهان  
فقيل ان منع نفس تصويره اى ان منع هو من حيث انه متصور من وقوع  
الشركة فيه بالجمال على كثيرين ايجابا فهو الجزئى وان لم يمنع فهو الكلى  
\* فاختلقوا فى ان الالفاظ موضوعة بازاء الصور الذهنية التى هى العلوم  
او بازاء ذوات الصور التى هى المعلومات فبعضهم ذهب الى الاول وبعضهم  
الى الثانى لكن اتفقوا ان المراد حين الاطلاق هو ذو الصورة ان لم يتعلق  
الحكم على الصور الذهنية قبل شاع استعمال الصور فيما بينهم فى كلام المعنيين  
فيمكن تطبيق عبارته على كلا المذهبين لكن التى ههنا هو الثانى لانه جعل  
المعاني مقسما لكلى والجزئى وهما انما يكونان من صفات المعلومات لا العلوم  
انتهى وفيه بحث اذ عند القائل باتحاد العلم والمعلوم فلا فائدة وبالتول من  
صفات المعلوم دون العلم وعند القائل بتفريق العلم والمعلوم فلا يصح هذا  
القول لان الكلية والجزئية من المعقولات الثانية العارضة للمعقولات الاولى  
والمعلومات لا يلزم ان تكون من المعقولات الاولى لان اكثرها من الامور  
الخارجية ( قال من حيث وضع بازائها الالفاظ آه ) اذاحيثية لتقييد احترام  
عن الصور الذهنية الحاصلة بالدلالة العقلية والطبيعية لاطلاق المعنى وهذا  
يتناول الدلالة المطابقى فقط وفيهم منه حال المدلول التضمنى والالتزامى  
بالمقايسة والغرض منه تقسيم المعانى الى المفرد والمركب وكما كانا بالمقايسة  
الى المعانى المطابقى فى اللفظ وكذلك فى المعنى قيل الوضع اعم من القصد  
والضمن والتبع ليتناول للمعنى التضمنى والالتزامى وقيل لم يقل من حيث وضع  
لها الالفاظ ليشمل المعانى التضمنية والالتزامية حيث يطلق عليها المعنى  
لان كون المعنى بازاء اللفظ يعنى ان يكون موضوعه وان يكون لازما لما وضع  
له انتهى والكل تكلف ويخرج الكلام عن السوق له فيكون المعنى المفرد  
عبارة عما لا يكون جزء لفظه الا على جزئه والمعنى المركب عما يكون جزء  
لفظه دالا على جزئه \* السيد المعنى اما مفعل كما هو اللفظ من عنى يعنى اذا قصد  
الغرض من هذا انه اطلق المعنى حيث قال الفصل الثانى فى المعانى المفردة  
والشقيده بالحيثية المخصوصة والقاضل الحشى بوجه بان هذه الحيثية مدلول  
كلام المعنى لان المعنى يحتمل ان يكون اسم مكان وان يكون اسم مفعول

إما ما كان يستلزم تعلق القصد إليه أما بالخطية واما بالوقوع عليه فلا يطلق على الصور الذهنية من حيث هي بل من حيث يتعلق القصد من اللفظ وهذا القصد يحتمل على وجوه ثلاثة والوجهان ليسا بمعتبرين في الفن لعدم انضباطه وعدم كليته فثبت ان يكون مقصودا من اللفظ بالوضع فلذا قيد بالحيثية مع خصوصيتها إما كون المعنى مفعلا ظاهرا بناء على عدم الاحتياج الى التغير والحذف وهو الاصل في الاسماء والافعال وهو يحتمل ان يكون مصدرا ميميا واسم مكان واسم زمان والكل صحيح في هذا المقام لكن الظ من جهة المعنى كونه اسم مفعول وان كان غير ظاهرا من اللفظ وقد يكتفى في اطلاق المعنى على الصور الذهنية بمجرد صلاحيتها فح يشمل على جميع المفهومات الموضوعة لها الالفاظ او غيرها ولم يوضع لها شيء من اللفظ وغيره لا يقال ان بعض الاشياء ليس من شأنه الحصول بالفعل كالواجب عز اسمه وبعضها ليس من شأنه الحصول بالفعل متشخصة بشخصات معينة كالمجردات مثلا لا نقول ان ما ليس شأنه ان يحصل في العقل هو كنهه ذاته تعالى فيحوز ان يحصل تلك الذات في العقل بنوع آخر يمنع العقل عن فرض اشتراك بين كثيرين فالظ ان المراد من المعنى والمفهوم الصورة الحاصلة التي سواء كانت عين ذي الصورة باتحاد الصورة عن كنهه او غيره باتحاد الصورة عن لوازم ماهية وتلك الصورة المأخوذة اما تمنع الشركة والاولو المناسبة بهذا المقام هو الاول لان في المقام قيد المعاني بالمفردة للاحتراز عن المركبة فان اريد بالمعاني من حيث تقصد من الالفاظ بالفعل يكون الافراد ايضا بالفعل ويصلح الاحتراز عن التركيب وان اريد بها المعاني من حيث الصلاحية يكون الافراد كذلك فلا يصلح للاحتراز لان جميع المعاني مركبة او مفردة موضوعة لها بالفعل ولا يصلح للافراد بان يوضع اللفظ المفرد لها لكن عبر بالمناسبة المفيدة لصحة الثاني لجواز ان يعم المعاني واذا خصت بالمفرد في المقام برد المعنى باعتبار المقصودية بالفعل ٢ السيد يعني ليس المراد من المعنى المفرد ما يكون بسيطا لاجزه له ومن المعنى المركب ماله جزء هذا بيان وجه قول الشافعي فان عبر عنها آه حيث وصف المص المعاني بالمفردة والظ منه التوصيف بحال نفسه ومعنى الافراد اصطلاحا هو عدم دلالة جزئه على جزء معناه ولغة البسيط وهو مالا لاجزه له وإيا ما كان لا يكون وصفا للمعاني بحال نفسها ووجه الشافعي على المعنى الاصطلاحي بانه ليس وصفا من حال نفسه بل

وصف بحال متعلقه ولا بالحمل على المعنى القوي وأشار الحشي رحمه الى انه ليس بالمعنى القوي بل بالمعنى الاصطلاحي لكن التوصيف بحال متعلقه ولذا اضرب عنه بان المراد من المعنى المفرد ما يكون آه فعلى هذا قوله قالا فراد والتركيب يعني باختيار المعنى الاصطلاحي صفتان للالفاظ اصاله وتوصيف المعاني بهما تبعاً اشارة الى كون اتصاف المعاني بهما بحال متعلقها لا ما وهم البعض من ان هذا القول يحتمل على معنيين احدهما ان يكون وصفاً بحال متعلقه وثانيهما ان يكون وصفاً بحال نفسه الا انه وصف حصل له بسبب وصف اللفظ بان يراد بالتبع ما يحصل بسبب الغير وان يراد به ما يكون وصفاً له بحال متعلقه لانه بناء على هذا الوهم لزم ان يثبت للافراد والتركيب معنى آخر من الاصطلاحي والقوي حتى يكون حال المعنى ويتصف به مع انه لا معنى لهما لغيرهما وان ادعى المعنى فعليك البيان حتى تتكلم عليه فيقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد هذا متفرع على كون المعنى متصفاً بحال متعلقه اذ يفهم منه صفة الموصوف بحال نفسه كما حققه السيد الشريف في محل آخر بان مثل زيد حسن غلامه بحيث يكون الحاصل زيد الكائن بحيث يحسن غلامه والعلامة التفتازاني لا يقدر هذا الوصف ويحكم بان المجموع وصف لزيد بلا تعبير بهذا الوصف وفيما نحن فيه اذا اتصف المعنى بحال لفظه فيكون حاصل المعنى هكذا فلا يرد ما قبل ان هذا يفيد انه وصف بحال نفسه الا انه وصف حصل له بسبب متعلقه ولا ما قبل ان تحقيق الحشي اذا حمل الافراد والتركيب على المعنى الذي في مباحث الالفاظ اعني دلالة جزء اللفظ على جزءه وعدم دلالاته اذ قد عرفت لا يصح الحمل على المعنى القوي وان حمل على المعنى الاصطلاحي يكون التحقيق هكذا واما احتمال المعنى الاخر فنقول قبيل الجوز العقلي الذي لا يضر على العلم اليقيني فضلاً عن ان يضر في هذا التحقيق فتأمل وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد الفرق بين الاول والثاني الاجال والتفصيل والغرض منه انه اذا حمل على الوصف بحال متعلقه يفهم صفات متعددة للموصوف بحال نفسه بهما شئت فسمها ( قالوا لا مركبة آه ) النفي ناظر الى القيد الاخير يعني لنفي القيد وهو الافراد وابقاء القيد وهو الالفاظ بمعونة المقام ( قال فكل مفهوم آه ) عبر عن المقسم بالمفهوم في مقام التقسيم وبالمعنى في عنوان الفصل تنبها على اتحادهما في هذا المقام لان المفهوم والمعنى والموضوع كلها بالذات واحدة والغاية بينهما اعتبارية

لان الشيء من حيث يقصد من اللفظ يسمى معنى ومن حيث يفهم منه يسمى  
 مفهوماً ومن حيث وضع اللفظ بازائه موضوعاً له واما تخصيص بعضها  
 بالذاتيات فباعتبار المعتبر فلا يضر اتحادها بالذات والمراد منه ليس مطلق  
 المفهوم بل المفهوم المفرد وقد نص في الشفاء على ان المقسم لكل والجزئى  
 المفرد ويدل عليه عنوان الفصل فان قيل التعريفات مثلاً يلزم ان يكون كلياً  
 اذا كان افراد الحدود متعدداً ليشمل جميع الافراد والتعريفات مركبة البنية  
 فكيف تدخل تحت الكل قلت لتعريف جهتان جهة كونه معنى للفظ  
 الحدود فيكون مفرداً وجهة كونه لفظاً دالاً على معنى ومن هذه الجهة  
 كليتته باعتبار مفرداته من حيث يضم الكلى الى الكلى فيكون المجموع كلياً  
 ( قال والكلام هنا آه ) اى فى هذا الفصل فلذا خص العنوان بها كما تعرفه  
 يعنى انه لو لم يخص الكلام بالمعنى المفردة يطل انحصار جزء الماهية فى  
 الجنس والفصل بمثل الجوهر الناطق ( قال وهو الحاصل فى العقل آه )  
 قيل عليه الحاصل فى العقل هو الكلى لا غير فان الجزئى لا يحصل فى العقل  
 بل فى الآلة على ما هو الحق عندهم والجواب عنه ان المراد بما حصل فيه اهم  
 من ان يكون حصوله فيه بالذات او بسبب الآلة وقد حقق ان مدرك الجميع  
 هو العقل غاية ان ادراكه البعض بالواسطة اى بواسطة حصوله فى الآلات  
 وانطباعه فيها فتأمل وقيل ايضا اذا اخذ الحاصل فى العقل من حيث  
 هو فى الذهن يكون جزئياً لانه متخصص بالتخصصات الذهنية ومحل الجزئى  
 الذى هو النفس الجزئية المتصورة له والجواب ان المراد هو ذات الصورة  
 الحاصلة فيه بدون ذلك العارض وغيره وتحقيق الجواب للفاضل المحشى  
 فى حاشيته لشرح المطالع ان اردت التحقيق فارجع اليها السيد ملخص  
 الكلام زبدته وتلقيحه على ما فسر الشارح بمجرد حصوله اى مع قطع  
 النظر عن الدليل الخارجى هذا معنى الحيثية المستفادة من لفظ النفس اذ هى  
 تأكيد التصور وتقدمه لا يضر تأكيدها بحسب المعنى وان لم يتقدم التسابع  
 على التبوع ان امتنع فرض صدقه على كثيرين الفرض قد يستعمل بمعنى  
 التجويز العقلى وقد يستعمل بمعنى التقدير سواء كان محالاً او ممكناً وهنا المراد  
 هو الاول وحاصله يجوز العقل حله على كثيرين ايجاباً فهذا التجويز ان امتنع  
 فهو الجزئى والافه الكلى فلا يرد ان فرض الصدق على كثيرين ممكن فى  
 الجزئى لانه يقع مقدم الشرطية فى قولك ان كان زيد صادقاً على كثيرين

لكان كلياً كيف ولو كان المراد من فرض الاشتراك ذلك لم يخرج في الكليات  
 الفرضية وفي مثل واجب الى ان يقال يمكن فرض اشتراكهما مع قطع النظر  
 عن شمول التقايض وبرهان التوحيد لان الفرض بالمعنى المذكور لا يحتاج  
 اليهما بل هو ملاحظة شمول التقايض وبرهان التوحيد يتحقق الفرض  
 المذكور فيهما استحالة فيه فرض صدقه على كثيرين لان الهوية الشخصية  
 مانعة من تجوز ذلك ثم منشأ المنع عن هذا التجوز ليس ذلك المذكور  
 مطلقاً حتى اذا ادرك ذلك المدرك بأي نحو من الادراك يكون مانعاً من تجوز  
 التعدد بل منشأ ذلك بشرط ان يدرك بنحو من الادراك وهو ادراك الحس  
 لان الامر الواحد اذا ادرك بنحوين من الادراك احدهما حس والاخر غير  
 حس بحيث لا يكون في المدرك معان اصلاً كان ذلك الامر بالقياس الى  
 من ادرك بالحس جزئياً وبالقياس الى الاخر كلياً مثلاً اذا ابصر شخص شيئاً  
 وحكى جميع ما علم منه من اللون والشكل والحجم والوضع وغيرها الاخر بحيث  
 يتساويان في العلم به غاية الامر ان يكون علم احدهما حادون الاخر  
 كان ذلك المعلوم بعينه بالقياس الى من ابصر جزئياً وبالقياس الى الشخص  
 الاخر كلياً يؤيده ما ذكره الشيخ في الشفاء وكما ان الشيء باعتبارات مختلفة  
 يكون جنساً ونوعاً فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كلياً وجزئياً  
 \* فالكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة يعني مدار الكلية امكان  
 فرض الاشتراك ولا يقتضي الاشتراك في نفس الامر ولا الفرضية بالفعل  
 بل يكفي الامكان والجزئية مداره استحالة الفرض قد علم ان في الاسناد  
 مجازاً اذا لامكان والاستحالة ليستا حال الكلية والجزئية بل حال الفرض  
 \* السيد لما كان ظاهر العبارة يدل على ان المانع من الاشتراك هو نفس  
 تصويره فيه نبه على ان المراد منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور يعني  
 المانع من الاشتراك هو ذات المتصور لانفس التصور ويوم عبارته هذا  
 ففسر لدفع هذا الابهام ويكون مجازاً في الاسناد بعبارة السيبة ( قال  
 وهو سهو ولا لكان للمعنى معنى الخ ) اذا لحاصل يكون لان المفهوم اما  
 ان يكون نفس تصور معناه وقد علم ان المفهوم والمعنى متحدان بالذات  
 وان المعنى عبارة عن الصور الذهنية من حيث وضع بازائه الالتقاط فلا يكون  
 للمعنى معنى اذ يقتضي ان يكون المعنى الاول الفاظاً ( فلا وجه لما قيل المفهوم  
 وهو الحاصل في العقل له تشخصات عقلية ولوازم وللفظ يدل عليه وماهية



هي المرادة بمعناه فذكر ذلك ليعلم ان مناط الكلية والجزئية ليس الا لما هيات  
من حيث هي دون باقي المذكور فلا سمو والحاصل ان اضافة المعنى اليه  
بائية وفائدة ما ذكره السيد منشأ هذا السهو يعني سبب السهو تعريف  
القوم للجزئي والكلّي حيث قسموا لهما اللفظ والمص عدل عن تعريفهم  
فوقع في السهو (قال وانما قيد بالتصور آه) يعني ان فائدة التقيد لاجراء  
بعض اقسام الكلّي عن تعريف الجزئي اذ لو قيل الجزئي هو ما امتنع فيه  
الشركة يتبادر منه الامتناع بحسب نفس الامر فيندرج فيه مفهوم واجب  
الوجود والكلّيات الفرضية فوجب تقيد المنع بالتصور وزيد لفظ النفس  
بناء على انه يمكن ان يفهم من استناد الامتناع الى التصور ان له مدخلا فيه  
اما بالاستقلال او بانضمام امر آخر اليه فيدخل فيه مفهوم واجب الوجود  
فان العقل اذا لاحظ معه برهان التوحيد امتنع من الشركة فيه ولا شبهة  
في توقف هذا الامتناع على تصوره فله مدخل فيه قطعاً ومن هذا  
تين فائدة لقيد التصور وفائدة اخرى لقيد النفس هذا خلاصة كلام  
السيد فتأمل (قال والكلّيات الفرضية آه) كانه لما سمع ان الكلّي مشترك  
بين الاحاد توهم ان الاشتراك بحسب الخارج ودفع هذا التوهم بان مدار  
الكلية صلاحية اشتراكه بين كثيرين بحسب العقل وامكان صدقه عليهما  
بمجرد مفهومه ثم توهم انه لو كان امكان الصدق على كثيرين معتبرا  
في الكلية لم يكن الكلّيات الفرضية كاللاشيء واللاامكان واللاوجود كلية  
اذ ليس شيء يمكن ان يصدق عليه اللاامكان العام واللاشيء ودفع بانه لا يكون  
هذا الامتناع الا بالنظر الى مجرد تصورها يعني المراد بالصدق ليس هو الصدق  
في نفس الامر بل ما هو اعم اما بحسب نفس الامر او الفرض العقلي فالعقل  
امكان صدقه على كثير سواء كان صادقا او لم يكن سواء فرض العقل  
صدقه او لم يفرض قط فان قيل اذا كان مجرد الفرض كافيا فليفرض الجزئي  
صادقا على اشياء كما يفرض صدق اللاشيء عليها واجيب بان الفرض  
في الكلّي الفرضي ممكن والفروض تمتنع واما الفرض في الجزئي مح كما كان  
الفروض محالا وتمدنا وفرق بينهما تحقيق هذا الكلام قد يورد في كثير من المقام  
ان الظاهر لا يمكن ان يكون فرض ما تمتنع بحيث يكون الامتناع صفة للفرض  
اذ يمكن للعقل ان يفرق اي شيء شاء كفرض اجتماع القيصين فيكون الامتناع  
صفة للفروض ومن ذلك لا يلزم كون الفرض محالا فالفرض المتمنع غير

موجود لكن الفرق بينهما ان فرض صدق مفهوم الجزئى على امور متعددة  
 يتمتع بحسب ملاحظة نفس مفهومه فان العقل اذا لاحظ مفهوم زيد وهو  
 هذا الشخص امتنع بحسب نفس تصوره عن اشتراكه بين اشياء بخلاف  
 مفهوم الكلى فان العقل بمجرد ملاحظة ذلك المفهوم لم يتمتع من ان يكون  
 مشتركا بين كثيرين والحاصل ان المتصور الذى هو جزئى حقيقى معنى خاص  
 شخصى لا يمكن فرض الاشتراك والالام يمكن ذلك المعنى المتصور معنى شخصيا  
 لان الاشتراك لا يتصور ولا يمكن ان يفرض الا فى معنى عام غير شخصى \* السيد  
 هى التى لا يمكن صدقها فى نفس الامر على شئ من الاشياء الخارجية  
 والذهنية هذا تعريف الكلى الفرضى والخارجية بمعنى المنسوب الى الخارج  
 سواء كان الخارج ظرفا لنفسها اولوجودها كالموجود فى الخارج والوجود  
 وسائر النسب التى يتصف بها الاشياء فى الخارج وان لم يكن موجودا فى الخارج  
 وكذلك الذهنية فيشمل النسب التى يتصف بها الاشياء فى الذهن وان لم يكن  
 موجودة فى الذهن اى متصورة فان كل ما يفرض فى الخارج فهو شئ  
 فى الخارج ضرورة قيل اى كل ما يفرض ظرفية الخارج لنفسه فهو متصف  
 بالشيئية فى الخارج لاتصافه بصحة العلم والاخبار ولو بكونه مظروف  
 الخارج وكذا فى قوله كل ما يفرض فى الذهن وانما زاد قيد العرض بناء على  
 ماهو التحقيق من مذهب الشيخ ان المعتبر فى القضية المحصورة فى جانب  
 الموضوع اتصاف ذات الموضوع بالوصف الضوائى بالفعل بحسب  
 الفرض تنصيصا على المراد ليصح عدم امكان صدق اللاشئ على شئ  
 من الاشياء بخلاف ما اذا قيل كل ماهو فى الخارج فانه ينتجه عليه نظرا  
 الى الظان ان اللازم من كون كل ماهو بالفعل فى الخارج اوفى الذهن  
 شيئا ان يكون اللاشئ صادقا بالفعل على شئ من الاشياء فكيف يصدق  
 تعريف الكلى عليه والحال انه قسم من المفهوم وكل مفهوم شئ وكذا اعتبر  
 فى مفهوم التصور هو حصول صورة الشئ فى العقل قلت مفهوم اللاشئ  
 فرد للشيء ولاستحالة فى كون الشئ فردا لتقيضه والكلام فى انه لا يصدق  
 ذلك المفهوم على شئ من الاشياء فى نفس الامر وكالا يمكن بالامكان  
 العام اشارة الى ان المراد من اللا امكان هو هذا بقرينة قوله والاشئ  
 اذا لشيئ مرادف الممكن لا الامكان العام فاذا كان تقيض الشئ اللاشئ  
 لا الاشئية فلم ان المراد بقوله لا الامكان هو لا يمكن بالامكان العام الا يرى

ان مفهوم اللا شئية والامكان العام يصدق على اشياء كثيرة كالبياض  
مثلا فانه وان كان شيئا ممكنا الا انه ليس مفهوم الشئية ولا مفهوم الامكان  
العام فيصدق عليه سلبها كما يصدق الالباض على الانسان الالبض  
وتقييد الامكان بالعام للاحتراز عن صدق الامكان على مفهوم الواجب  
والممتنع لانه لا يصدق عليهما الامكان الخاص واذا لم يصدق صدق  
نقيضه بخلاف الامكان العام لانه يصدق على المفهومات الثلث مفهوم  
الواجب ومفهوم الممكن ومفهوم الممتنع وان صدق لا يصدق نقيضه  
فقد علم ان المراد من الامكان العام الامكان المطلق لا الامكان العام  
المقيد بجانب الوجود وبجانب العدم فيمتنع صدق نقيضه في نفس الامر  
لامتناع صدق النقيضين على شيء واحد واما صدق احد النقيضين على  
الآخر فلا يكون من قبيل اجتماع النقيضين كصدق المفهوم على اللامفهوم  
وصدق الشيء على اللاشيء وكالا موجود اطلق الوجود والشيء والامكان  
فاذا اطلق تصدق على ما في الخارج والذهن فاذا صدق حينها على ما في  
الظرفين لا يصدق نقيضا عليها والا لم يكن صدق النقيضين على شيء  
واحد وهو بطل وكل ما يطلق عليه الوجود اما في نفس الامر الاعم من الخارج  
مطلقا ومن وجد من الذهن واما في الخارج واما في الذهن فينبغي ان يقدر  
في نفس الامر كما يقدر الظرفين الآخرين لكن اكتفى بهما عنه لاستزاجهما له  
اذمادة افتراق الذهن من نفس الامر ملاحظة الكواذب والقرضيات  
الصرفة ومادة افتراق النفس الامرى عن الذهن هي الجزئيات المادية  
وهي موجودة في الخارج فكل ما وجد في نفس الامر موجود في الظرفين  
الباقين البتة لا يشذ عنهما شيء ما في نفس الامر والنسب والامور الاعتبارية  
ان دخلتها في تحت الوجود تكونان في الخارج او في الذهن والافلا اعتراض  
بهما فتأمل لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقهما اشارة الى جواب  
سؤال مقدر بان يقال لما امتنع صدق الكليات الفرضية على شيء من الاشياء  
الخارجية او الذهنية كانت مانعة من وقوع الشركة فيلزم ان يكون جزئيا  
فاجاب عنه بان هذه الكليات آه حاصل جوابه ان مفهوم الكلى الفرضي  
من حيث هو هو لا يمنع عن وقوع الشركة فيه واما امتناع صدقه على الامور  
الخارجية او الذهنية بملاحظة تقايضه وانما يلزم الحذور المذكور لو كان  
الامتناع المذكور ثابتا في العقل كما في مفهوم الجزئي لان هذيه وتشخصه

المعتبر في مفهومه يقتضي ذلك دون مفهوم الكلي الفرضي وانما اعتبر القوم في التقسيم الى الكلي والجزئي حال المفهومات جواب عن سؤال مقدر بان يقال ما الفائدة في ادخال مثل مفهوم واجب الوجود والكلي الفرضي في الكلي دون الجزئي باعتبار ملاحظة حال القوم في العقل دون اعتبار حاله في نفسه من غير اعتبار فرض الغرض ومعتبر الاعتبار مع ان الظاهر الامر بالعكس لان الفرض العلم بمقتضى الاشياء الموجودة في الخارج على ما هي عليه في نفس الامر فاجاب عنه بقوله انما اعتبر آه حاصله ان الحق من علم المنطق التوصل ببعض المفهومات المعلومة على بعض المفهومات النظرية وذلك انما يكون باعتبار حصولها في الذهن باعتبار الاحوال الذهنية مناسب لغرضهم فاعتبار احوالها الذهنية هو المناسب اى اعتبار احوالها التي تعلق بالمفاهيم انفسها من حيث حصولها في الذهن من غير نظر الى مالها في الخارج اى في نفس الامر والامر الخارج عن التصور فيكون الكلي عبارة عما لا يمتنع نفس تصوره عن الشركة والجزئي عما يمتنع تصوره عنه وهو معنى امكان فرض الاشتراك وعدمه (قال ومن ههنا يعلم آه) يعنى من كون بعض الكلي يمتنع الشركة بدليله الخارجى وبعضه يمتنع الشركة بصدق نقيضه والفرض منه بيان منشأ السؤال بان يقال مثل هذه الكليات تدخل في تعريف الجزئي وتخرج من تعريف الكلي فلا يكون تعريفهما مطردا ومنعكسا (قال اذالم يمتنع العقل آه) متعلق بقوله من افراده ما يمتنع لكونه ظرفا مستقرا اولفوا ولا يلزم ان يكون الشيء الواحد صادقا عليه الكلي وان لا يكون صادقا عليه لان امتناع الصدق بحسب نفس الامر وامكان الصدق بمجرد تصوره مع قطع النظر عن الخارج وعن النفس الامر ولا يتحقق شرط التناقض (قال فلولم يعتبر التصور آه) متفرع على قوله لان من الكليات آه واصل الدليل لقوله وانما قيد بالتصور والملازمة نظرية اثبتا بقوله لان من الكليات ولذا فرع عليه وفي بعض النسخ لولم يعتبر نفس التصور والمال واحد لان النفس تابع ومن ترك المتبوع يلزم ترك التابع واعتباره وان لم يستلزم اعتبار الثاني لكن يستلزم هنا بمعونة المقام يعنى لو ترك وقيل الكلي ما لا يمتنع الشركة والجزئي ما يمتنع ازم الخروج والدخول واما احتمال التقييد في احدهما بدون الآخر فبعد لان بينهما تقابلا متفاوتا بالنفي والاثبات فقط لا بقيد آخر فلا حاجة الى القول بانه لو ترك في احدهما لزم الدخول فقط او الخروج فقط

فقول الش دخل و خرج اعم من ان يكون على سبيل الاجتماع اولا لان  
الواو لمطلق الجمع \* السيد اى من ان مفهوم واجب الوجود ومفهومات  
الاشياء والا يمكن والا موجود كليات يعلم ان افراد هذا بيان للمشار اليه  
لهيها وحاصل كلامه ان الظان الكلى متفرع على الافراد ويتحقق بتحققها  
ومدار الافراد صدق الكلى عليها وهذا الصدق اما ان يكون في الخارج  
وفي نفس الامر كالانسان الصادق على افراده في الخارج وفي نفس الامر  
واما ان يكون في نفس الامر حتى يتحقق الافراد ويتحقق الكلية وفي مثل  
واجب الوجود والكليات الفرضية لا يصدق الكلى على الافراد فكيف  
يتحقق الافراد ثم الكلية وتحقيق الحشى ان مدار الكلية وصدقها للافراد  
امكان فرض صدقه عليها لاصدقه بالفعل في الخارج ولا في نفس الامر  
فبتى حاصل الكلام الى ان الكلى على ثلاثة اقسام قسم له افراد في الخارج  
وفي نفس الامر كالانسان وقسم لا يكون له افراد في نفس الامر والخارج ولكن  
امكن ان يكون له افراد في نفس الامر والخارج كالشمس وقسم لا يكون له افراد  
في نفس الامر ولا في الخارج ولا يمكن له افراد في نفس الامر بل يكون له افراد  
بالفرض واعتبار العقل كالكليات الفرضية فالقسم الاول يحمل على افراد  
بالفعل والثاني يصدق على افراد بالامكان في نفس الامر والثالث يصدق  
عليها بالفرض والتقدير لافي نفس الامر ولا بالامكان نعم ما كان فرد الكلى في نفس  
الامر فلا بد ان يصدق عليه هذا على ما بين في المذاهب في اتصاف ذات  
الموضوع بعنوان الموضوع فلا بد من الصدق في نفس الامر بالفعل على رأى  
الشيخ وبالامكان على رأى الفارابى وستظهر فائدة هذه النكتة وهى ان ما وقع  
عليه الحكم في القضية المحصورة هو ما يكون فردا في نفس الامر محققا او مقدرا  
لا ما يكون كلية باعتباره وان اعتبر ذلك وجب التقييد بالافراد الممكنة لصدق  
الكلية الموجبة (قال ان الكلى جزء للجزئى غالبا آه) ان الكل ما يتركب من الاجزاء  
والجزء ما يتركب منه الشئ والتركيب قد يكون خارجيا اذا كان الاجزاء خارجيا  
وقد يكون ذهنيا اذا كان الاجزاء ذهنيا اذا عرفت هذا فالكلى يكون ذاتا للجزئى  
غالبا يدخل في حقيقته المركبة الخارجية كالانسان بالنسبة الى زيد او في حقيقته  
المركبة الذهنية كالحوان بالنسبة الى الانسان فيكون الكلى جزء للجزئى والجزئى  
كلالكلى فاذا كان كلية الشئ بالنسبة الى الجزئى اذ باعتبار صدقه على الجزئى  
فيكون الشئ الكلى منسوما الى الجزئى الذى هو الكل فيناسب النسبة والتسمية

بالكلية فيكون من قبيل نسبة الجزئى الى الكل او من قبيل نسبة السبب الى السبب فأمل ( \* السيد اشارة الى ان بعض الكليات اشار بهذا الى ان الغلبة باعتبار الانواع لا باعتبار الاشخاص لان انواع الكلى خمسة اثنان منها غير جزء لانها مرضيان غير داخلان فى ماهية ماتحتهما والثلاثة ذاتيات داخلة فى ماهية ماتحتها فيكون جزء ماتحتها واما عدم كونها باعتبار الاشخاص اذا الاشخاص غير متناهية فلا يعلم دخولها وعدم دخولها تفصيلا على ان العرض العالم اعم من جميع الكليات وكثير افراده فيكون عدم جزءه للجزئى كثيرا قيل وفي ذكر غالبا اشارة الى ان الكليات بالقياس الى حصصها غير معتبرة عندهم والا فالكل نوع فان الجنس والفصل جزآن لماهية النوع والنوع جزء الشخص كون جزئية الجنس والفصل ظاهر من قوله الانسان جزء زيد لان الجنس والفصل جزء للانسان واذا كان الانسان جزء لها يكونان جزئين لها لان جزء الجزء جزء والجنس والفصل اعم من كونهما قريبين او بعيدين او ابعدين فيكون كل واحد منهما جزء ماتحتة من الجزئى اضافة كان او حقيقيا ( قال وكلية الشئ انما تكون بالنسبة آه ) الاحتياج الى هذه المقدمة بعد بيان كون الكلى جزء والجزئى كلا لان هذا البيان لتصحيح النسبة وهذه المقدمة لبيان الداعى والباعث الى النسبة فلا يكتفى احدهما بدون الآخر وكذا فى الجزئى \* السيد لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر فى الكلى بالقياس الى الجزئى الاضافى لما بين الشئ كلية الشئ \* بالنسبة الى الجزئى وجزئيته بالنسبة الى الكلى باداء القصر فيفهم النسبة المنكرة بينهما فيتحقق التضاييف بينهما مع ان بين الجزئى الحقيقى والكلى ليس تضاييف بل تقابل العدم والملكية فاحتاج الى بيان الفرق بين المتضاييفين والمتقابلين فالظ من بيانه قدس سره ان الجزئى الاضافى هو الندرج تحت شئ وذلك الشئ يكون متناولا لذلك الجزئى ولغيره والكلى ما يندرج فى تحت شئ يتناول لذلك الشئ ولغيره فيكون مفهومهما متضاييفين لا يعقل احدهما بدون الآخر بخلاف الكلى والجزئى الحقيقين المتقابلين بتقابل العدم والملكية لانه وان توقف تعقل العدم على تعقل الوجود والملكية لكن لا يتوقف تعقل الملكية على العدم كما لا يخفى فلا يناسب هذا السوق وجه التسمية للجزئى الحقيقى والكلى الحقيقى مع ان المقام فيه بل المناسب ان يسوق لوجه التسمية للجزئى الاضافى والكلى ثم تسمية الجزئى الحقيقى لكونه اخص من الجزئى الاضافى فيكون من قبيل اطلاق اسم العام على الخاص واما الجزئية الحقيقية فهى تقابل الكلية تقابل الملكية

فان الجزئية منع فرض آه اللفظ منه ان العدم في مفهوم الكلية والملكية في مفهوم  
الجزئي ويمكن ان يكون بالعكس بناء على معنى المنع التقي من فرض الاشتراك  
والكلية عدم التقي المذكور وهو وجود فرض الاشتراك وعلى اى تقدير اللفظ  
ان التقابل تقابل الايجاب والسلب لان مفهوم الكل من حيث هو اذا صدق  
على فرد من افراده سواء كان من الكليات الفرضية او من غيرها ليس من شأنه  
الملكية اعني الجزئية واما اذا اخذ من الدليل الخارجي وغيره قابليتها فليس  
من شأنه من حيث هو هو على ان تقييد العدم بهما من شأنه الوجود لاجراء  
الاعدام التي ليست من شأنه الوجود وههنا ليس بوجود مثل هذه الاعداد  
وكذا في صورة العكس وبين الفاضل المقتضى في حاشية المطالع في بيان التعرض  
الى الجزئي انهم تعرضوا لتعريفه بناء على ان مفهومه ملكة ومفهوم الكل  
عدم يتوقف تصوره على تصورهما هذا فاللفظ ان تقابل العدم اعم من الحقيقي  
والمشهورى وههنا على المشهورى فتأمل فالاولى ان يذكر وجه التسمية هذا  
ينبغي عن الشئيين رجحان هذا الذكر على ذكر الشئ وجهه الرجحان  
وجود التضاييف في ذكر الحشى ووجه الصحة ان الجزئي الحقيقي من افراد  
الاضافى ووجه التسمية يصح بالقياس الى عامه بارادة الاضافى من الحقيقي  
فاطلاق اسم العام على الخاص قبل لم يرداه اطلق بطريق النقل عن العام  
او بعلاقة العموم والخصوص على الخاص فيكون فى الخاص منقولاً او مجازاً  
لكونه منافياً لما سمي من ان الجزئي يقال باشتراك على معنيين ولانه يرد  
عليه ان الهجر شرط فى النقل ولا هجر ههنا بل ارادته اطلق لفظ الجزئي  
النقول الى العام او الخاص بطريق النقل من القوى اليه بمناسبته للمعنى العام  
المناسب للمعنى فيكون حقيقة اصطلاحية مشتركة فيهما ومستعمل فيهما ( قال  
واعلم ان الكلية والجزئية انما تسمى بان آه ) يعنى يتصف بهما المعانى من حيث  
هى بلا واسطة فيكون فى الحقيقة من الاحوال الساتية لها دون الالفاظ  
من حيث هى فلهذا اعتبرنا فى التسمية بالنسبة الى المعانى بالذات وبالنسبة  
الى الالفاظ بالواسطة واما كون المعانى لفظاً من جهة وكون الالفاظ معنى  
من جهة فيختلف تسميتها باختلاف الجهة مثلا الحيوان من جهة كونه معنى  
الانسان يكون كليا حقيقة ومن جهة كونه لفظاً دالا على جسم نام حساس  
يكون كليا نائياً وبالعرض فلا يقال ان اللفظ قد يتصف حقيقة بالجزئية  
او الكلية لانه مادام لم يكن مدلولاً بالوضع للفظ آخر لم يتصف وبعد كونه

مدلولا يكون من قبيل المعنى واتصاف المعنى بالافراد بالعكس اذا لفظ يتصف به اولا وبالذات والمعنى ثانيا وبالعرض ( قال المص الكلى اما ان يكون تمام ماهية مآخذ آه ) هذا شروع الى تقسيم الكلى الى الكليات الخمس التي هي مبادئ القول الشارح وحاصل التقسيم ان الكلى اما ان يكون تمام ماهية مآخذ آه او داخلا فيه او خارجا عنه فان كان الاول فهو النوع وان كان الثاني فان كان الداخل مشتركا بين ما دخله وبين غيره من الانواع فهو الجنس وان لم يكن مشتركا بل مختصا لما دخل فيه فهو الفصل وان كان الثالث فان كان مشتركا بين ما فرض خارجا عنه وبين غيره فهو العرض العام وان لم يكن مشتركا بل مختصا به فهو الخاصة ( قال انك قد عرفت ان الفرض من وضع هذه المقالة آه ) الفرض من هذا الكلام بيان عدم التعرض لتقسيم الجزئ مع انه تعرض اولاً في تحقيق معنى الكلى والجزئ وجهه ان الفرض من مقالة المفردات بيان كيفية اكتساب المجهولات التصورية وهي لا تكتسب بالجزئيات فلا تقع له في الاصل لاني التصورات ولا في التصديقات ولا شغل في العلوم الحقيقية بالنظر في الجزئيات من حيث خصوصياتها لانها غير متناهية فلا يمكن حصرها وضبطها وايضا احوالها لا تثبت على وثيرة واحدة بل تغير فيتغير معرفتها على وجه يطابق الواقع والحاصل ما يبحث في العلوم الحكمية اما لكونه مدخلا في الاصل واما لكونه معرفة احوال نفسه كالاحكام وليس في الجزئ شيء منها ( قال بل لا يبحث عنها في العلوم لتغيرها وعدم انضباطها آه ) والجزئ من حيث انه جزئ متغير وغير منضبط ومن هذه الحينية اذا ثبت له الاغراض يكون متغير او غير منضبط فلا يرد ان في الهيئة يبحث عن الافلاك المتخصصة وفي الالهى عن ذات الواجب وعن العقول العترة وذلك بحث عن احوال الجزئية الحقيقية وايضا الاحوال الثابتة للجزئيات متغيرة في الجزئيات الجسمانية واما الاحوال العارضة للجزئيات المجردة لا تغير فيها لان البحث عن الافلاك المتخصصة والعقول العترة بحث عن الكليات المتخصصة في اشخاص معينة الا يرى ان الفلك الثامن انما يتعين عندنا بمفهومات كلية يقيد بعضها ببعض حتى صارت مخصصة في واحد بالشخص مع بقاء ذلك المقيد كليا بحسب تصوره ولو وضع موضوعه جرم آخر توافقه في وضعه ومقداره وسائر احكامه وان خالفه في ماهيته كانت المباحث المذكورة في الفلك الثامن منطبقة عليه شاملة اياه وقس على ذلك



ما عدا ما وان الاحوال الثابتة للجزئيات المجردة باعتبار مفهومات كلية لانه لا طريق  
لنا الى ادراك خصوصياتها الا بمفهومات كلية فلا يتصور البحث عنها من حيث  
انها متشخصة بتشخصات معينة ( قال فلهذا صار نظر المنطق مقصوراً آه )  
اي لاجل انهم لا يبحثون عن الجزئيات صار النظر مقصوراً على بيان الكليات  
لكون العلم بها كاسبا ومكتسبا فيتعلق غرض المنطق بها . السيد وذلك لان  
الجزئيات بيان عدم اكتساب الجهولات التصورية بالجزئيات حاصله ان  
الجهولات التصورية اما جزئيات واما كليات ان كان الاول لا يدرك بالجزئيات لان  
الكسبة يلزم ان تكون معلومة حتى تؤدي الى مجهول وادراك تلك الكسبة  
لا يكون الا بالاحساس وليس الاحساس بما يؤدي الى احساس آخر مع ان الجزئيات  
المكتسبة ايضا ادراكها حس فالجزئيات المكتسبة لا تكتسب بالجزئيات  
وان كان الثاني لا يدرك بالجزئيات ايضا لان ترتيب المحسوسات من حيث هي  
لا يؤدي الى ادراك الكلي فالكليات المكتسبة لا تكتسب بالجزئيات فلا يكون  
الجزئيات مما يقع فيها الفكر والنظر ولا بما يحصل بفكر ونظر فلا يتعلق  
بها الاتصال وهو غرض المنطق فلا يبحث عنها فيه اما بالحواس الظاهرة  
هي السمع والبصر والتم والنوق واللمس والباطنة الحس المشترك والخيال  
والوهم والقوة الحافظة والقوة المتصرفة والعلم الحاصل بتلك الحواس حس  
وتوهم وتخيل عبر عنها بالحس لصحة علاقته على الامور الثلاثة ولذا سمي الظاهرة  
والباطنة بالحواس والعلم بالجزئى على وجه الجزئى لا تحصل الا بها واما العلم  
بالجزئيات المجردة فلا يمكن على الوجه الجزئى بل على الوجه الكلى كما عرفت  
تحقيقه فلا ينتقض بها بان تحس بالحواس المتعددة وترتب على وجه  
يؤدي الى الاحساس بمحسوس آخر مثلا اذا رتب زيد وعمرو وبكر محسوسين  
لا يؤدي الى احساس خالد على وجه الجزئى لان الجزئيات بينها تباين وتساو  
ففي الصورة الاولى لا ينتقل من المباين الى المباين الا آخر لعدم الارتباط بينهما  
وفي الصورة الثانية نحو هذا الكاتب وهذا الضاحك لا ينتقل من احد المساوي  
الى المساوي الا آخر الا بواسطة الكلى وهو كل ماثبت على احد المتساوي ثبت  
للاخر ولا ينتقل من احدهما الى الاخر من حيث هما جزئى على ان الحس لا يلزم  
من بئوته لاحد المساوي بئوته للمساوي الاخر كما لا يخفى على من له الوجدان  
وكذلك ليس ترتيب المحسوسات مؤديا الى ادراك كلى وذلك اظهر يعنى كما  
لا يكون ترتيب المحسوسات مؤديا الى ادراك كذلك لا يكون مؤديا الى ادراك كلى

كما اذا رتب زيد وعمر و بكر لا يؤدي الى ادراك حيوان ناطق لان الجزئى والكلى بين مفهوميهما تباين لا ينتقل من احدهما الى الآخر بحسب المفهوم وعموم وخصوص مطلق بحسب ما صدق عليهما والجزئى اخص ولا ينتقل من الاحوال الثابتة له الى الاحوال الثابتة للكلى لجواز الاختلاف بين احوالهما ولعدم لزوم ثبوت حال الاخص على الاعم ولهذا لا يستدل على وجه القطعية من الجزئى الى الكللى فلا وجه لما قيل من انه ربما يؤدي احساس الاجزاء كلها الى احساس الكللى فالاولى ان يجعل ترك البحث عن الجزئى لاني لانه لم يعلم كسب الجزئى لكلى ولا الجزئى كما ترك البحث عن اكتساب التصديق للتصور وبالعكس لعدم الاطلاع عليه لالامتناع انتهى لان تأدى احساس الاجزاء كلها الى الكللى ليس من الجزئى من حيث انه جزئى بل بواسطة قضية كلية وهى كلما ثبت حال فى الجزئيات كلها ثبت تلك الحال للكللى لوجودها فى جميع افرادها فالجزئيات مما لا يقع فيه نظر وفكر اصلا ولا هى مما يحصل بفكر ونظر فليست كاسبة ومكتسبة اشارة الى تفصيل ما اجله الش حيث يفهم من ظاهر عبارته عدم كاسيته ووجه كونه مما لا يقع فيه نظر وفكر لان الفكر ترتيب امور معلومة للتأدى الى مجهول وهو ان يرتب الامور المعقولة بترتيب مخصوص بحسب يقوم هذا الترتيب فى الذهن ويكون مرآة بمشاهدة مجهول آخر فيكون بعد الايصال صورة الموصل به والموصل اليه مطابقا فى التصورات وفى التصديقات للنسبة المطلوبة تطابق للنسبة الخارجية وفى الامور المحسوسة لا يمكن هذا الترتيب لان الامور المحسوسة لو حصلت لحصلت بالعوارض الشخصية المنتزعة عن محسوس معين والمط الذى هو المحسوس لو حصل لحصل كذلك بعوارض شخصية منتزعة عن محسوس معين آخر فكيف يلاحظ ويتصور المطابقة قبل الايصال حتى انتقل اليه و بعد الايصال حتى يحصل التأدى واما ان اعتبر حذف الشخصية بعد حصوله فى المدركة فيكون الموصل هو الكللى فلا يكون الجزئى موصلا من حيث هو جزئى واما انتقال اهل العربية من المقيد الى المقيد الآخر بالانتقال من المقيد الاول الى المطلق ومنه الى المقيد الاخر كما فى علاقة التشبيه والاطلاق والتقييد فلا يقاس على قواعد المنطق لكفاية الانتقال وال لزوم فى الجملة عندهم بخلاف اهل المنطق فلا غرض للمنطق بمتعلق بالجزئيات فلا بحث له عنها فيه اشارة الى ان ما بحث فيه يجعله موضوع المسئلة او بادراجه فى جزئيات موضوعها لا بد من ان يكون موصلا

او موصلا اليه والجزئى ليس من قبيلهما فلا يتعلق له الغرض لان غرضه  
الاصلى العصمة عن الخطأ فى الفكر ومالم يكن له فكر لا يتعلق له العصمة بل  
لا يبحث عن الجزئيات فى العلوم الحكيمية اصلا وذلك لان المقصود اشارة  
الى بيان قوله بل لا يبحث عنها فى العلوم آه ووجه التزق انه لا يبحث عنه  
فى العلوم الحكيمية لان العلم بالجزئى من حيث هو لا يفيد كالا حكاميا لان المقصود  
ارتسام النفس الناطقة بالتصورات الكاملة والتصديقات اليقينية التى تدوم  
بدوام النفس قبل التفرق من الابدان و بعدها وصور الجزئيات لا تدوم لانها  
انما ترسم فى آلتها لا فيها فاذا تعطلت الآلات زال عنها الادراكات المتعلقة  
بخصوصية الجزئيات وايضا الجزئيات غير منضبطة لكثرتها وعدم انحصارها  
اى من حيث خصوصياتها غير متناهية فلا يمكن حصرها وضبطها وايضا  
احوالها لا تثبت على وتيرة واحدة بل تتغير فيتمذر معرفتها والعلوم الحقيقية  
اما ان يبحث فيها عن خصوصيات الاشياء لحصرها وضبطها ولا يتيسر  
ذلك فى الجزئى واما عن احوالها الغير المتغيرة المستديمة وكذلك لا يتيسر فيه  
فانحصر البحث عن الكليات و احوالها لان الكلى وان كان افراده كليات  
يمكن درج كلها تحت كلى واحد بحيث يجعل ذلك الكلى موضوعا فى المسئلة  
ويسرى الاحكام النابتة له الى جميع الجزئيات فيعرف احوالها بخلاف  
الجزئى من حيث هو وان قصد معرفة الجزئى الحقيقى كالجزئيات المجردة  
يخضر بعنوان الفهوم الكلى فيعرف احوالها فيكون البحث ايضا عنها  
فان قلت قد ذكرهنا الجزئى الحقيقى وسذكر الجزئى الاضافى اعتراض  
على الحصر المستفاد من قوله فلا يبحث الا عن الكليات بان الجزئى قد ذكر  
مرتين هنا وفيما سياتى و بين النسبة بين مفهومى الجزئى وما هذا البحث  
عن الجزئى فكيف يصح الحصر فحاصل الجواب ان الجزئى له مفهومان وقسمان  
حقيقى و اضافى واحدا المفهوم الحقيقى والسانى شامل لكلا قسميه ذكرهنا  
المفهوم الاول لاتضاح مفهوم الكلى لانه ملكة ومفهوم الكلى عدم توقف  
تصوره على تصورهما وذكر المفهوم الشامل لهما وهو كل اخص تحت الاعم  
لبيان مفهوم الجزئى الاضافى فيبيان مفهوميه من قبيل التصوير وذلك  
لا يسمى بختالانه فى الاصطلاح عبارة عن حلشئ على اخر واما بيان النسبة  
بين المعنيين فتمة التعريف لان ايضا المفهومات المتعددة يزداد بمعرفة  
نسب بعضها الى بعض واما الجزئى الاضافى يصدق على الكلى والجزئى

الحقيق والبحث عن الكلّي يدخل في المسائل والجزئى الحقيقى لا يبحث فيه عنه (قال الكلّى اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات آه) والمراد من الكلّى الذى هو مورد القسمة هو الكلّى المفرد كما هو المتبادر من الكلّى او الجزئى من اقسام المفرد فلا يندرج فيه الحد التام لانه مركب قطعاً حتى يقال ان قسم تمام الماهية ينقسم الى ثلاثة اقسام الجنس والنوع والحد وقسم جزءها الى الجنس والفصل وقسم الخارج عنها الى الخاصة والعرض العام لكن الجنس لما كان مكرراً كان قسماً واحداً في الاقسام ستة مع انه مصرح بانحصاره في الخمسة والمراد من ما تحته ما يحمل هو عليه من جزئياته فلا يرد ان يقال ان القسمة ليست حاصرة لجواز ان يكون المنسوب اليه امراً مابيناً وكذلك المراد من ما تحته الجزئى الواحد الاضافى سواء كان حقيقياً او لا وليس ذلك الجزئى معتبراً من حيث انه معين حتى يرد ان الاقسام ح متباينة وقد اعتبر تصادقها حيث ذكر الجنس في تمام الماهية وجزء لها مقابل هو معتبر على اطلاقه وليس تقسيمه بالقياس الى جزئى واحد حقيقى معين او مطلق ولا الى جزئيات متفقة الحقيقة حتى يلزم ان لا يعتبر الجنس والفصل والخاصة والعرض العام الا بالقياس الى الماهية النوعية فلا يدخل في الاقسام الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها بنسبة الى الماهية التى هى اجناس متوسطة او سافلة ولا بالقياس الى مجموع جزئيات متعددة كيف كانت لانه يبطل الحصر اذ هنا اقسام اربعة اخرى هى ان يجتمع في الكلّى تلك الاقسام الثلاثة سواء اولنا مثل ان يكون الكلّى تمام ماهية جزئى وجزء ماهية جزئى آخر او خارجاً عن ماهية جزئى آخر او يكون جزء ماهية جزئى وخارجاً عن ماهية جزئى آخر او يكون الكلّى تمام ماهية جزئى وجزء ماهية جزئى آخر وخارجاً عن ماهية جزئى آخر ولا الى مجموع جزئيات مختلفة الحقائق لانه يلزم مع ما ذكر من عدم الانحصار ان يندرج الحقيقة النوعية في تمام الماهية لكن اورد السؤال بعدم التماثل لجواز ان يكون الكلّى ماهية جزئى وجزء ماهية جزئى آخر وخارجاً عن ماهية جزئى ثالث فيجاب بان القسمة اما حقيقية بان ينضم الى مفهوم كلّى قيود متباينة فيحصل اقسام متباينة واما اعتبارية بان ينضم اليه قيود متغايرة لا متساوية فيحصل اقسام متمايزة بحسب المفهوم والاعتبار وان كانت متصادقة وهذا القدر من الامتياز كافى في معرفة احوالها وما نحن فيه من هذا القبيل الا يرى انهم صرحوا باجتماع الخمسة في مفهوم

واحد مقيسا الى امور متعددة كالحساس فانه فصل للحيوان وجنس للسمع والبصر ونوع لخصصه اعني هذا الحساس وذاك الحساس وخاصة للجسم وعرض مام للضاحك ( قال فاما ان يكون نفس ماهيتها ) لفظ الماهية مأخوذة من ماهي والمراد بها سابق جوابا عن ذلك السؤال سواء كان موجودا في الاعيان او لا وحقيقة الشيء مابه التي هو هو وقد يخص بالموجودات العينية قبل ان الحصر منقوض بالكتليات الفرضية لانه لما استحال تحقق ما متحد من الافراد فجاز ان يستلزم محالا وهو ان لا يكون الى افراده شيئا من الاقسام الثلاثة يمكن ان يجاب عنه بوجهين الاول ان مورد القصة هو الكلّي الذي له افراد في نفس الامر ليوافق الفرض الحكمي باحوال الكتليات التي لها افراد في نفس الامر واما الكتليات الفرضية فليس له تعلق الفرض فيكون المقسم اخص الثاني تمهيم المورد منه ونبت للكلّي اقسام ثلاثة فرضية لان الكلّي الفرضي وان امتنع افرادة بالنظر الى الخارج لكن امكن صدقه على كثيرين بالنظر الى مجرد مفهومه وذلك الامكان يقتضي امكان فرض الاقسام الثلاثة فيها وان لم يكن شيئا في نفس الامر ( قال ورمي بالغال الذاتي على ما ليس بخارج آه ) وعلى هذا عرفه بعض الافاضل بانه ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه وبانه ما لا يثبت للذات بعلة في الاول الذاتي محمول لا يمكن ان يتصور كون الذات مفهوما حاصلا في العقل بالكنه ولا يكون هو بعد مفهوما حاصلا فيه ويدخل فيه الذات اذ يستحيل تصور ثبوتها عقلا بل خارجا ايضا قبل ثبوتها فيه والجزء المحمول اذ يمتنع تصور ثبوت الذات في العقل قبل ثبوتها فيه والمراد من الذات ما يقوم به الغير سواء كان جوهر او عرضا وجه النسبة ان كان الذاتي جزءا ظاهرا وان كان ذاتا فباختبار التغاير من جهة الاجال والتفصيل وكذا المحمولة فتأمل ( قال الابدوارض متخصّة خارجة عنه آه ) يفهم من هذا ان العوارض المتخصّة بالنسبة الى الاشخاص خارجة عنه ليست داخلية في قوامه اذ العوارض المتخصّة تبدل وتغير مع بقاء الشخص وحقق الفاضل الحثي في حاشيته للمختصر المنتهى خلاصته ان الشخصات للاشخاص ذاتيا لها من حيث هي اشخاص لان حيث ذاتها وماهياتها قلنا بهذا الاعتبار منفقة غير متميزة واما التبدل والتغير فليس في كل الشخص كوسعة الفهم وتصغير العين وتسويدها وغير ذلك واما كون العرض جزءا من المادى ولزوم تقوم الجوهر بالعرض الحال فيه فليس بمح كالمربيع بالنسبة الى الهيئة

السريية اذهو عبارة عن الخشب والهيئة اما الحال فتقوم الجوهر بالعرض  
الحال فيه المتأخر عنه او تقوم به على ان يكون محمولا عليه مواطاة لان  
التأخر لا يكون جزء من التقدم ولان العرض والجوهر لا يتحدان في الخارج  
وان لم يلزم هذان المحذوران فلا استحالة فيه فتأمل فانه دقيق \* السيد اى  
عن الماهية بيان المرجع فيتناول الذات بهذا المعنى الماهية يعنى ان لفظ الذات  
له معنيان احدهما خاص بالجنس والفصل وثانيهما عام لهما والماهية والمراد  
في القسم الثاني هو المعنى الخاص ليصح التقابل ولهذا تصدى الى بيان المعنى  
العام ويتناول اجزائها المنقسمة الى الجنس والفصل ان الجنس والفصل  
اجزاء الذهنية للماهية وتقسيم الجزء اليها تقسيم الكل للجزئيات وربما اشارة  
الى ان اطلاق الذات على المعنى الاول اشهر اذ كلفة ربما لتقليل وضعا  
وان استعمل للتكثير بانضمام المقام \* السيد يعنى ان افراد الانسان لا يشتمل  
اشتمال الكل على الاجزاء الاعلى الانسانية وعوارض مشخصة موجهة يعنى بيان  
كون الانسان نوما كليا الذى يكون نفس ماهية مأنحة من الجزئيات اذ ينوهم  
في الجزئيات ان ماهيتها الانسانية والتشخص وهما ذاتيان لها فلا يكون  
الكل عين ماهية افراده فيبين بان الافراد يشتمل الانسانية والعوارض الموجهة  
للمع عن فرض الاشتراك وتلك العوارض ليست معتبرة في ماهيتها بل في كونها  
اشخاصا معينة فيكون ماهية افراد الانسانية فقط فيثبت كون الانسان  
تماما ماهية افراده فيكون نوما ( قال ثم لا يخفى اما ان يكون متعدد الاشخاص  
آه ) لما قيد المقسم بالكلى الذى له افراد في نفس الامر لا يرد النقض بانواع  
كليات فرضية على حصر النوع على القسمين وان عم المقسم فلا يرد ايضا  
لانه خص بيان النوع بهذين القسمين وماعدا هما يعلم بالمقايسة بان يعتبر  
تعدد الاشخاص وعدم تعددها في الذهن قبل ان النوع لا ينحصر في القسمين  
لجواز ان لا يكون تحت اشخاص كفهوم النوع فانه نوع للكل ولا يزيد افراد  
بعوارض مشخصة والالكانت اشخاصا لانواعا والجواب ان افراد المفهومات  
من حيث هي وهى اشخاص وان كانت باعتبار الصدق انواعا ولذا ادرج  
بعضهم الطبيعية في الشخصية هذا وفيه بحث اذ المفهوم وان تشخص  
بتشخصات ذهنية يكون من الافراد الذهنية فلا يكون متعدد الاشخاص  
في الخارج فيخرج من القسمة فالوجه ان يحتمل هذا على العلم بالمقايسة  
( قال فهو القول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً ) الواو

لجمع المطلق فيجتمع الشركة والخصوصية في المقولية واكد بقوله معا  
 اشارة الى كون هذه المقولية في جواب ماهو مشروط بالاجتماع في الوجود  
 بخلاف مقابليه اذ شرط في احدهما الخصوصية بشرط عدم الشركة  
 وفي ثانيهما الشركة بشرط عدم الخصوصية ومدار الامتياز بينهما هذه  
 الشروط فلذا صرح في المقابل بقيد المحضة فلا يراد بالمعية الزمان اذ لا فائدة  
 فيها مع انها تقتضى عند عدم اتحاد الزمان ان لا يكون نواتجها انما ليس كذلك  
 والشركة والخصوصية بالنسبة الى السائل يعنى بسئل من فردين بالاشتراك  
 او يسئل من فرد فقط لا بالنسبة الى القول حتى يقال ان الماهية المشتركة  
 كيف يكون مخصصة وبالعكس (قال كان طالبا لتتام ماهيتها آه) الضمير  
 الواحد المؤنث راجع الى الاشياء ورجوعه الى شيئين وبين حكمهما يعلم  
 بالمقابلة ويؤيده قوله وتتام ماهية الاشياء قيل الضمير راجع الى الجماعة  
 المدلول عليها بقوله وان جمع كافي قوله تعالى واذا راو تجارة اولهوا انفضوا  
 اليها \* اى الى الرؤية انتهى يدفع هذا الاحتمال القول المذكور وقيل تشبيها  
 على ما في الرضى من انه لا يستكرع وضيمير الانين الى المعطوف باو مع ما عطف  
 عليه وان كان المراد احد هما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة صار كالواو  
 في القرآن \* ان يكن غنيا او فقيرا لله اولى بهما \* وعلى هذا يجوز ارجاع الضمير  
 الواحد المؤنث ايضا الى شيئين او اشياء باعتبار كثرتها في نفسها وان كانا نين  
 من حيث العطف انتهى وان ساعد العبارة لهذا التوجيه لكن ظاهر عبارة  
 الرضى صحت رجوع ضمير الانين بحمل المعطوف والمعطوف عليه انين اعتبار  
 ولا تعرض لجمعية المعطوف والمعطوف عليه ولا لتأنيده ولا لتذكيره فالتعريف  
 مع الفارق فتأمل (قال لان السائل بما هو آه) يعنى ان كونه مقولا في جواب  
 ماهو بحسب الخصوصية فقط انما هو بالنظر الى الخارج لعدم وجود فرد  
 آخر لا بالنظر الى ذات النوع فانه صح الجواب بحسب الشركة ايضا فلا يراد  
 ان هذا انما يتم لو لم يصح السؤال عن الفرد المقدر الوجود كذا  
 قيل وفيه ان هذا البيان توطئة الى تعريف النوع وان كان بالتعريف الى  
 الخارج لا يتم التعريف على التوجه الكلي بل اللفظ بالطر الى ذات النوع حتى  
 يتم التعريف واما السؤال بما هو عن الافراد المقدره فقير متيقن اذا لافراد  
 المقدره بتقرير المقدر وان قدر مشترك بفرد الخارجى في الماهية فلا حاجة الى  
 السؤال والالم يكن من افراد ذلك النوع المقدره الافراد (قال واذا قد علمت

ان النوع آه) هذا بيان قول المص فهو اذن كلى آحاصله اذا كان المحدود  
 منقسما الى قسمين الذين لا يمكن اجتماعهما في تعريف واحد كان تعريفه على  
 طريق التزديد بتقسيم الحد ايضا ليوافق الحد المحدود والام يصح لكن عبر الش  
 بقوله ادخلت لان المقام مقام المعرفة يعنى اذا علمت فاعلم ان التعريف كذا  
 فالعلم بهذا التعريف يتفرع على العلم بالقسمين كما يتفرع اصل التعريف على  
 اصل التقسيم فلا يرد ان التعريف لا يتفرع على العلم بل على القسمين ( قال  
 فهو كلى مقول على واحد آه ) الحدود اذا تناول على كلا القسمين المذكورين  
 لا بد اخذ كلا القيدين في التعريف اذ لو اكتفى باحدهما يخرج احد القسمين  
 فلا يكون جامعا ولا يمكن درج احدهما في الاخر حتى يكتفى باحد القيدين  
 اذ احدهما مقول بحسب الشركة والخصوصية معا واثانيهما بحسب الخصوصية  
 الحصة ومن هذا ظهر فائدة القيود فان قيد على واحد لتلا يخرج عن الحد  
 النوع الغير المتعدد الانخاص اذ لو اكتفى بقوله على كبيرين لخرج عنه  
 وبالعكس ( قال ليدخل في الحد آه ) هذا بالنظر الى تمام الحد لا بالنظر الى  
 الجنس فقط حتى يقال ان الدخول يقتضى الخروج مع انه ليس بخارج عن  
 الجنس فلا حاجة الى تأويل الدخول في الاول بوضوح الدخول لكونه داخلا  
 في الكلى وفي الثاني بقاء الدخول لكونه داخلا في كل مقول على واحد ( قال  
 وقولنا كبيرين متفقين بالحقائق آه ) اراد صيغة الجمع المذكر السالم لتغليب  
 العقلاء على غيرهم و اراد الحقائق جمعا للشاكلة والا لاكتفى بالحقيقة وخروج  
 الجنس بملاحظة السؤال بما هو اذا السؤال به و بما اراد دفعه في اى لغة كانت اما  
 هو عن تمام ماهية المستؤل عنده و يجب مطابقة الجواب للسؤال فيكون المقول  
 تمام الماهية المستؤل عنده والجنس لا يكون تمام ماهية المتفقين بالحقيقة كافراد  
 الانسان و افراد الفرس و لاتمام ماهية المتفقين بالحقيقة مع الانضمام بالمتنلف  
 بالحقيقة ملا لوقيل زيد عمرو بكر والفرس ما هم لا يكون الحيوان في جوابه تمام  
 ماهية المتفقين بالحقيقة لان الحيوان يكون ح تمام ماهية مجموع الفرس و زيد  
 وعمرو و بكر لاختلافهما في الحقيقة لاتمام ماهيتهما مفردين مستقلين ويمكن ان  
 يقال ان قيد الحيتية معتبر في التعاريف سواء ذكر او لا يعنى مقول على كبيرين متفقين  
 بالحقيقة من حيث كونها متفقين فالجنس ليس مقولا من هذه الحيتية كما لا يخفى  
 لكنه بشكل بما يسال ان الاجناس العالية بالنسبة الى حصصها انواع حقيقية  
 نظرا الى اتفاقها في الحقيقة واجاب عنه بعض المحققين بان كون الكبيرين



متفقة الحقيقة باعتبار كونها احادا للكلى فاذن حاصل التعريف مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة بسبب كونها افرادا له مثلا الضاحك والناسك ذو آحاد متفقة الحقيقة لكن ليس اتفاقها فيها بسبب كونها آحادا له واما الانسان فان آحاده متفقة الحقيقة لاجل كونها احاداله ومقولا هو عليها فانه تمام حقيقتها وهذا يناول سائر الكليات مقيسة الى حصصها ولا اشكال عليه اذ الكلئ اذا كان مقولا على افراد متفقة الحقيقة بسبب كونها افرادا له لكان هونوا حقيقيا بالقياس اليها وان كان بالقياس الى افراد آخر جنسا او عرضا صاما \* السيد هذا القيد يخرج الجنس مطلقا كاذكره ويخرج العرض العام مطلقا حاصل هذا القول ان قيد متفقين بالحقيقة يخرج ما كان مقولا على مختلفين بالحقايق فيشمل المخرج الجنس مطلقا قريبا او بعيدا او ابعدا والاعراض العامة مطلقا سواء كان عرضا صاما للنوع او للجنس والفصول البعيدة وخواص الاجناس لان كلها مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق وان قيد في جواب ما هو يخرج ما كان مقولا في جواب اى شئ هو وما لم يقل في الجواب اصلا فيتشمل المخرج الفصول مطلقا قريبا او بعيدا والخواص مطلقا سواء كانت خواصا للاجناس والانواع والاعراض العامة مطلقا لان كلها مقول في جواب اى شئ هو والفصول البعيدة والخواص للاجناس والاعراض العامة كانت خارجة بكل واحد من القيدين المذكورين فالظ ان يسند اخراجها الى القيد الاول ويسند اخراج الفصول القرية وخواص الانواع الى القيد الثانى لثلا يلزم اخراج المخرج والش لم يجعل كذا ووجه المحشى قدس سره بانه لما اختص اخراج الفصول القرية وخواص الانواع بالقيد الثانى كان اسناد اخراج الفصول والخواص مطلقا اليه اولى لثلا يتشوش ذهن المتعلم باخراج بعضها بقيد والبعض الباقي بقيد آخر ولا يحتاج الى ملاحظة التفصيل واما اخراج الاعراض العامة وان كان مساويا بالنسبة الى القيدين فاستاده الى الاول اولى لثلا يلزم اخراج المخرج لكن الش اسند الى الثانى لاشتراكها مع الخاصة فى العرضية ولكون اخراج العرضية بقيد واحد \* السيد اما العرض العام فلا يقال آه هذا تفصيل للصغرى بان عدم المقولية فى جواب ما هو قسمان قسم يقال فى جواب اى شئ هو وقسم لا يقال فى جواب اى شئ هو كما لا يقال فى جواب ما هو والقسم الاول العرض العام من جهة عمومها والثانى الفصل والخاصة من جهة خصوصيتها لانه ليس تمام ماهية لما هو

عرض عام له والجواب للسؤال بما هو يلزم ان يكون تمام ماهية المسؤل عنه والتقييد بقوله لما هو عرض عام له احتراز عن كون العرض العام خاصة بالنسبة الى افراد آخر كالماشي فانه عرض عام بالنسبة الى الانسان وخاصة بالنسبة الى الحيوان اذ المفهوم الواحد مقيسا الى امور متعددة يجمع فيه الكليات الجنس كالحساس فانه فصل بالنسبة الى الحيوان وجنس بالنسبة الى السمع والبصر ونوع بالنسبة الى حصصها كهذا الحساس وذاك الحساس وخاصة بالنسبة الى الجسم وعرض عام بالنسبة الى الضاحك ولا في جواب اى شئ هو لانه ليس بمميز لما هو عرض عام والجواب للسؤال باى شئ لا بد وان يكون مميزا وكالسابق حال التقييد هنا لا يقال العرض العام مميز لما هو عرض عام له بالنسبة الى بعض الاغيار كالماشي لانسان فانه يميزه عن غير الماشي لانا نقول تميزه له باعتبار كونه خاصة للحيوان لالكونه عرضا عاما واما النوع والجنس فيقال ان في جواب ما هو هذا اشارة الى ان قيد الاخير في تعريف النوع لا يخرج الجنس بل ذلك القيد مشترك بين النوع والجنس فيكون بين القيدتين في التعريف عموم وخصوص من وجه لاعموم مطلق على ما هو شأن اجزاء التعريف المركب من الجنس والفصل فأمل ( قال وهناك نظر ان احدا الامرين لازم آه ) هذا اعتراض على التعريف باستلزام لفظ مستدرك او يلزوم عدم جعته لكن هذا الاعتراض وارد على تقسيم النوع على النوع المتعدد الاشخاص وعلى غير متعدد الاشخاص بعدم تمامية الانحصار اذ التقسيم مبنى على كون الاشخاص موجودين في الخارج مع انه اهم في التحقيق ( قال يلزم ان يكون قوله المقول على واحد آه ) الزا اذا تعين يسمى حشوا وهو قد يكون مفسدا وقد لا يكون وههنا ليس بمفسد لكن يزيل حسن التعريف ووجه تعينه في الزيادة اذ لو اكتفى بقوله على كثيرين متفقين لم التعريف جمعا ومنعا ولو اكتفى بقوله مقول على واحد لم يتم جمعا لان المقولية على الواحد اما ان يكون اهم من ان يكون مقولا على الواحد مستقلا او في ضمن الكثيرين واما ان يكون مخصصا بان يكون على الواحد مستقلا فان كان الاول يشمل التعريف على الجنس لانه يصدق عليه انه مقول على الواحد في ضمن الكثيرين فلا يكون مانعا تعين الثاني فيلزم ان يخرج النوع المتعدد الاشخاص المقول على كثيرين فلا يكون التعريف جامعافلو اكتفى بقوله مقول على واحد لم يتم جمعا على ان مدار التمييز بين الجنس والنوع هو المقولية على امور

مختلفة الحقايق او متفقة الحقيقة فلا وجه لما قيل في كون المقول على واحد  
متعينا للزيادة. نظر لانه كما يصدق مقول على كثيرين مطلقا على النوع الغير  
المتعدد الاشخاص يصدق المقول على واحد على النوع المتعدد الاشخاص  
فيصح التعريف بان يقال مقول على واحد في جواب ماهو ( قال وان كان  
المراد بالكثيرين آه ) واحتمال ان يكون المراد بها الموجودين في الذهن بعيد  
لظهور البطلان لخروج الكلّي المتعدد الاشخاص الموجودين في الخارج  
ولا يكون للتزديد وجه فلذا لم يتعرض الشئ لهذا الشق اولانه لم يتعرض  
المص ولم يساعد عبارته على هذه الارادة ( قال والصواب ان يحذف آه )  
يعني الحق ان يراد بالكثيرين اعم من الموجودين في الخارج اولم يكونوا يحذف  
قيد الاول بل لفظ الكلّي لتلازم اللفظ المستدرك وليكون التعريف عاما  
شا ملا للمواد كلها ومطابقا لنظر المنطقيين ( قال بل لفظ الكلّي ايضا آه )  
كلمة بل للترقي في لزوم الاستدراك لكن الاستدراك الاول جعله المص فقط  
والثاني جعله غيره ايضا ولهذا لم يقرر في السؤال بل في ذيل الصواب واستد  
الفناء الى المقول على كثيرين مع ان الف بالعرض لحصول التكرار به لان قيد  
في جواب ماهو واجب في التعريف ويلزم له من متعلق فلا يتعلق بالكلّي ويمكن  
ان يجاب عنه بان هذا من قبيل تحقيق الماهية اذا لكلّي جنس للنوع و اراد  
المقول لانه لا بد من كثيرين جزئيات لهذا الكلّي وجله عليها ( قال وح  
يكون كل نوع آه ) يعني اذا عرف بهذا التعريف و اراد بالكثيرين مطلق  
الموجودين يكون النوع مقولا بحسب الحركة والخصوصية معا وفي نفس  
الامر كذلك على ما حققه المنطقيون بخلاف تعريف المص لانه يلزم عليه  
تخصيص النوع وانقسامه على قسمين ( قال والمصنف لما اعتبر النوع في قوله آه )  
هذا بيان منشأ غلط المص ودفع لما يكاد يقال ان التعريف على ما قاله المص  
اخص وكذا المرف فلا يلزم الاستدراك ولا عدم الجامعة فدفعه بان هذا  
خروج من نظرا هل الفن لكونه خاصا ولزوم كون الحد بالنسبة الى المحدود  
نوعا والنوع من اقسام الكلّي المفرد على ان المقولية في جواب ماهو بحسب  
الخصوصية المحضة مقصور على الحد بالنسبة الى المحدود ( قال فلان نظر  
الفن آه ) سواء في المبادئ والمسائل والتعريفات من المبادئ التصورية يعني  
اذا كان المرف في المبادئ والموضوع في المسائل يتعلق بهما نظر المنطقي  
يكون عاما شاملا لجميع افراد المرف وجزئيات الموضوع ولا يخصصان

كما يخص قواعد اهل العربية اذا وجد المخالفة في بعض الافراد لاحكام  
ثابتة للوضوع او المعرف فالمراد بالمواد الامور المندرجة تحت الموضوع  
والمعرف فمع الافراد الخارجية والذهنية من مواد الانواع فلا بد من شموله  
لها في التعريف وفي الاحكام الثابتة له ( قال فلان المقول في جواب ماهوآه )  
يعني ان هذا التعريف يخالف لاصطلاح المنطقي لانهم خصوا الجواب المذكور  
بالحدو والتكلم في الفن على سبيل المخالفة لاهل هذا الفن خطأ يمكن ان يجاب عنه  
بان كونه اصطلاحاً ولو سلم انه لا مانع عقلاً من ان يجاب بحد النوع اذا سئل  
عن افراده بما هو كالا مانع من ان يجاب بحد الجنس اذا سئل عن امور مختلفة  
الحقايق وكذا الجواب بالنوع فلا مقتضى لاختصاص المقول في جواب ماهو  
بحسب الخصوصية المحضة بالحد بالنسبة الى الحدود فاذا لم يوجد مقتضى  
فيجوز للمص ان يجعل هذا المقول من اقسام النوع وان خالف الاصطلاح  
اذ لا مشاحة في الاصطلاح مع ان المص يليق التفرد مع ان السؤال بما هو  
انما يكون عن نفس الماهية لا عما يوجب تصويره تصويهاً فالجواب المطابق  
ان تذكر الماهية نفسها لا ما يوجب تصويره تصويهاً فاذا قيل مثلاً ما زيد يجاب  
بالانسان لان السائل قد تصور ماهية مبهمه فسئل عن خصوصيتها ولا يحسن  
ان يذكر حده بدله فيقال حيوان ناطق اذ فيه تفصيل مستغنى عنه \* السيد  
وذلك لان مفهوم الكل هو مفهوم المقول اضافة المفهوم الثاني يانية  
يعني معنى الكل هو المقول على كثيرين اذ تعريف الكل المذكور متعدي  
في المال لكن دلالة لفظ الكل عليه بالاجمال ولفظ المقول بالتفصيل كما في بين  
التعريف والمعرف والدال على التفصيل يستغنى عن الدال بالاجمال لا يقال  
مفهوم الكل هو الصالح لان يقال لان الكل كما مر هو الذي يمكن فرض الشراكة  
فيه ومدار التمايز بين الجزئي وبينه امكان الفرض وعدم امكانه فالمراد بالمقول  
في التعريف ما يصلح للقولية بالفعل فيكون اخص من مفهوم الكل فلا يكون  
عينه فلا يغني عنه اذا دلالة الاخص على الاعم لو تحققت لكانت بالالتزام  
وهي مجبورة في التعاريف فحاصله اما معارضة او منع مع السند فتأمل  
لانا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في تعريفات الكليات يعني ليس المراد  
بالمقول على كثيرين بالفعل والآن خرج المفهومات الكلية التي ليست لها افراد  
موجودة في الخارج ولا في الذهن بل الكليات التي لها افراد موجودة في الخارج  
ولكن لم يقع مقولة بالفعل فيراد به الصالح لان يقال على الكثيرين ليم التعريف

بجما ثبوت المساوات فيستغنى احدهما عن الآخر بالنظر الى هذا المعنى لكن  
 للمقولة فائدة اخرى وهى تعلق قوله فى جواب ماهو وليست فى الكلى فلزم  
 استغناء الثانى من الاول دون العكس وحاصل الجواب اما منع المقدمة وابطال  
 السند واثبات المقدمة المنة قبل عليه لوجمل المقول فى التعريف على ما يمكن  
 فرضى مقولته بناء على هذه الارادة لدخل فى التعريف الكليات القرضية بالنسبة  
 الى الحقايق الموجودة كشرىك البارى بل الكليات المبانية بالنسبة الى المبانية  
 مطلقا لانه فرضى وفرض المحال ليس بمج فالمراد بالمقول فى التعريف ما يصلح  
 للمقولة بحسب نفس الامر وهو اخص من الكلى على ان الكليات التى ليست  
 لها افراد اصلا ليست اجناسا لشيء فلا بأس بخروجها والجواب ان دخول  
 الكليات بالنسبة الى الحقايق الموجودة والكليات بالنسبة الى الامور المبانية لها  
 فى التعريف ليس بمحذور ولا باطل بل يجوز ان يكون كل كلى جنسا باعتبار  
 المقولة فرضا على كثيرين مختلفين بالحقايق فى جواب ماهو على ماهو مقتضى  
 التعريف على التقدير المذكور ويؤيده ما اشتهر من ان تقيم الكلى الى الكليات  
 الخمس اعتبارى والا متباينين الاقسام انما هو باعتبار قيود الحثية فى  
 مفهوماتها لا اجتماعها فى مادة واحدة لكن يمكن ان يحاب عن اصل الفناء  
 بانه ولو كان مفهوم الكلى مفهوم المقول بعينه ان المقولة حد للكلى مشتمل  
 على التفصيل والكلى محدود بمجمل فهو مفرد والمقول على كثيرين مركب  
 والجنس لا يكون الا مفردا فذكر الكلى لكونه جنسا وذكر المقول لتعلق قوله  
 المختلفة بالحقايق فى جواب ماهو \* السيد فان قلت ماهو سؤال عن الحقيقة  
 لكل شيء كليا كان او جزئيا حقيقة هو بها هو هذا مفسر لمفهوم حقيقة  
 الشيء والحقيقة الجزئية يسمى هوية وقد يستعمل بمعنى الوجود الخارجى  
 والحقيقة الكلية يسمى ماهية فنشأ السؤال ان الجواب للسؤال بما هو الحقيقة  
 للوجودات الخارجية لكون السؤال به عن الحقيقة ولا حقيقة الالوجودات  
 وحاصل الجواب ان السؤال بما هو يكون عن الماهية المطلقة الشاملة  
 للوجود وغيره فلا يوجب تخصيص النوع بالخارجى وكيف يجوز التخصيص  
 بالنوع الخارجى مع وجوب انحصار الكلى يعنى مع منافاته لمعوم نظر الفن  
 يقتضى عدم انحصار الكلى الى الخمسة مع وجوبه لخروج الكلى الممكن الوجود  
 افراده مع عدم العلم بوجودها كالغناء عن كلييات خمس مبنية لعدم اندراجها  
 فى النوع ولا احتمال فى اندراجها فى غيره ولا جواز فى تخصيص الكلى المقسم

الى هذه الاقسام بالكلى الموجود في الخارج ولو في ضمن فرد واحد لانهم اعتبروا في الكل مجرد تصور مفهومه مع قطع النظر عن الخارج فيحصلوه شاملا للكيلات الممكنة والمنتهى بسبب الخارج مع عمومياتهم وشمول توضيحاتهم الى الكل المطلق كما لا يخفى على من تتبع كتبهم فلا يرد ما قيل ان الكليات القرضية ترد نقضا على الحصر لان الحمل على الجزئى معتبر في جميع الاقسام ولاجل فيها ولا يمكن حل لان عدم الحمل وعدم امكانه نشأ من الخارج هو صدق تقيضها على الجزئات كلها وامام قطع النظر عنه فيصل الكليات القرضية على جميع جزئياتها بالنظر الى مجرد مفهومها نعم المقصود الاصلى التقييد بالاصلى احتراز عن المقتضى والتبع وهو المفهومات الاعتبارية هذا بيان منشأ التخصيص بالموجودات الخارجية ودفعه حاصله ان المقتضى الاصلى بالنسبة الى تكميل النفوس الناطقة بالنظر الى ذاته ونفس الامر هو معرفة احوال الموجودات الخارجية اذ الكمال المعتد به يحصل بهذه المعرفة فقط وهذا يقتضى التخصيص لكن الواقع المثبت في كتب المنطق قواعد شاملة بجميع المفهومات موجودة او معدومة ممكنة او ممتنعة على ان المقتضى الاصلى من الفن عموم استعمال الفن يعنى القواعد في معرفة احوال الموجودات وفي معرفة المفهومات الاعتبارية وبيان احوالها لان معرفة احوال الموجودات الحقيقية موقوفة على معرفة المفهومات الاعتبارية و احوالها فلهاذا كان مقصودا اصليا من الفن وقيل لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة فقد علم ان المقتضى الاصلى في نفسه وبالنظر الى الكاسب غير المقتضى الاصلى من الفن الاول مختص بمعرفة احوال الموجودات الخارجية والتسائي شامل بمعرفة المفهومات الاعتبارية فيلزم ان يكون الكل المبين والمقسم في هذا الفن شاملا للوجود والمعدوم يمكننا او ممتنعا ( قال الكل الذى هو جزء الماهية آء ) المراد من الجزء المفرد المحمول عليها لان الكلام في الاجزاء الذهنية كما عرفت والمراد من الجنس والفصل المطلقان لتناوُلهاما للقرىب والبعيد فلا يرد النقض في الحصر بان الشخص جزء الماهية مع انه ليس جنسا ولا فصلا اذ الشخص ليس من الاجزاء الذهنية ويمكن تخصيص الماهية بان المراد بها ماهو المقول في جواب ماهو فيكون جزؤها كلياً التة وان كان الماهية بمعنى ما به الشئ هو شاملة للاجزاء الذهنية والخارجية لكن ليس بمراد ههنا قبل الماهية بمعنى الاول عند اصطلاح المنطقين وبمعنى الثاني عند الحكميين وبين المصنفين عموم من وجه فتأمل ( قال

بين الماهية وبين نوع آخر آه) المراد من النوع الآخر المطلق سواء كان حقيقيا  
او اضافيا فلا يرد انه ان اريد بالنوع الآخر النوع الحقيقي يلزم ان لا يكون الجسم  
من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد جنسا وان اريد النوع الاضافي  
فلم يعرف بعد وما عرف هو النوع الحقيقي فلا يفهم الا هو ويمكن ان يعساب عنه  
بانه مقيد بالحقيق فالجسم من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد يكون  
جنسا لانه يصدق عليه بانه مشترك بين الماهية وبين نوع حقيقي وهو انواع  
الحقيق للجماد كالجر والشجر ونحوهما وان لم يكن النوع الحقيقي هو الجماد  
ولا يرد ايضا انه يخرج منه جنس يكون تمام المشترك بين الماهية والنوعين  
لا بين الماهية ونوع آخر بان يكون جزم مشتركا بين الماهية وكل نوع من النوعين  
لكن يكون بعض تمام المشترك ويكون تمام المشترك بين الماهية ومجموع النوعين  
فتأمل \* السيد هذا القدر اعنى كون الجزء تمام المشترك بين الماهية وبين  
نوع آخر يعنى ان التعريف المستفاد من هذا التقسيم في صورة الانفصال  
الحقيق تعريف لمطلق الجنس الشامل للقريب والبعيد والمراد من النوع  
الآخر ماهية النوع المأخوذ لا بشرط شئ المتناول للواحد وما فوقه واعم  
من ان يكون ذلك الجزء تمام المشترك بين ذلك النوع وبين نوع آخر او لا يكون  
تمامه بينه وبين نوع آخر بل بعضه فمع يكون الجزء المشترك جنسا قريبا  
وبعيدا فصاعدا لانه ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع واحد او بين  
ما فوقه بان يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين كل واحد من الانواع  
وبين مجموع النوعين او الانواع يكون جنسا قريبا كالحوان بالنسبة الى  
الانسان والفرس او بالفرس والبغل والبقر فانه تمام الجزء المشترك بالنسبة  
الى الانسان والفرس وبالنسبة الى كل واحد من الفرس والبقر والبغل  
والى مجموعها وان كان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع واحد من النوعين  
او الانواع دون المجموع يكون جنسا بعيدا كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان  
والجماد فانه بالنسبة الى الانسان والجماد تمام المشترك واما بالنسبة الى الانسان  
والجماد والنباتات ليس تمام المشترك بل جزؤه فاذا قيس على كل واحد منهما  
منفردا يكون تمام الجزء المشترك واذا قيس على مجموعهما لا يكون تمامه بل  
بعضه فقد علم ان المعتبر في مطلق الجنس كون الجزء تمام مشترك بين الماهية  
وبين نوع ما فيكون نقيضه ان لا يكون الجزء تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما  
فهذا النقيض هو الفصل فانه اذا كان الجزء مشتركا بين الماهية اعتبر في الدليل

كون الجزء مشتركا وكون الجزء تماما مشتركا مع ان مدار الجنسية هو التماجية  
 اشارة الى ان في تقيده معتبر هذان القيدان وان التمام صفة تقوم بالوصوف  
 وهو الجزء المشترك اذ الفصل تقيضه وهو بان لا يكون مشتركا كالفصول القريبة  
 وبان يكون مشتركا ولا يكون تمام المشترك كالفصول البعيدة ( قال والمراد بتام  
 الجزء المشترك آه ) دفع لما نوهم ان يوردان التمام والتقصان متضايقان لا يوجد  
 احدهما بدون الاخر فيقتضى ان يوجد في الجزء المشترك الناقص ويكون  
 الجنس تمام ذلك الجزء المشترك فلي هذا يلايم التفسير بان المراد منه مجموع  
 الاشتراك المشتركة فمح لا يصح تعريف الجنس ولا تعريف الفصل لا تنقاضهما  
 بالاجناس البسيطة وحاصل الدفع ان المراد بتمام المشترك لازم معناه وهو  
 الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما فتم التعريفان فقد علم ان تحرير الش  
 اسد واليق من جهة المعنى وتحرير القائل اليق من جهة اللفظ ( قال لا يكون  
 وراءه جزء مشترك آه ) الورا بمعنى الخلف كما عده الشيخ الرضى من الظروف  
 المقطوعة بمعناه فمح يكون المعنى لا يكون بين ذلك الجزء المشترك وبين الماهية  
 والنوع الآخر جزء مشترك آخر وهو بوجهين احدهما ان يتبدأ من الجنس  
 العالى فى اى مرتبة اذا قيس الى ماهية ونوع آخر ان لم يوجد جزء مشترك  
 غير هذا يكون ذلك الجزء تمام المشترك الى ان ينتهى الى جنس قريب فمح  
 لا يكون وراء ذلك الجزء اى بعده جزء مشترك وذلك الوجه فى الاجناس  
 المركبة وانهما ان يوجد جنس واحد لا غير فاذا قيس الى ماهية ونوع آخر  
 لا يكون بعده جزء مشترك بينهما وذلك الوجه فى الاجناس البسيطة واما  
 التفسير او لا يكونه ما لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما ثم يكونه ما لا يكون جزء  
 مشترك خارجا عنه لا بالتفسير الثانى فقط لان مدلول تمام الجزء المشترك التزاما  
 هو الاول والثانى لازم التفسير الاول كما يظهر من كلام الفاضل المحشى فلا وجه  
 لجعل الورا بمعنى الغير ويعترض عليه ويتكلف فى الجواب كما فعله بعض  
 الفضلاء فتأمل : السيد هذا تفسير لقوله الجزء المشترك الذى لا يكون وراءه  
 جزء مشترك بينهما هذا دفع توهم كونه تفسير لقوله جزء مشترك بينهما بناء على  
 قرينه وبجائسته فى التنكير لانه لو كان تفسيره لكان تعريف تمام الجزء المشترك  
 مقيدا بان لا يكون وراءه جزء مشترك الذى لا يكون جزء مشترك خارجا عنه  
 واما الجزء المشترك الذى لا يكون وراءه جزء مشترك الذى يكون جزء مشترك  
 خارجا عنه فلا يكون من تمام الجزء المشترك وليس كذلك فتمين كونه تفسير



التعريف تمام الجزء المشترك ويدل عليه قوله بل كل جزء مشترك آه وتمثيل  
وامادة لفظ جزء مشترك ( قال وهو مقبوض بالاجناس البسيطة آه ) يعني  
تعريف الجنس لا ينكس لخروج الجنس البسيط وكذا الاجناس العالية لعدم  
تركبها من الجنس والفصل والالزم ان لا يكون جنسا االيا ولا يطرده تعريف  
الفصل لدخول ما يخرج من الجنس فيه لصدق قوله ما لا يكون كذلك  
على تلك الاجناس لكونها غير تمام الجزء المشترك بناء على هذا المعنى ( قال  
فبارتاسد آه ) هذا يقتضى صحة هذه العبارة من غير سد ادعاء ان بانه يقتضى  
عدم صحته كما عرفت من عدم الاطراد والانعكاس وتوجيه ان اعتبار  
المجموع والتعدد في الجزء المشترك بناء على الاكثر والاغلب كما يقال في تعريف  
العللة التسامة هي جميع ما يتوقف عليه الشيء مع انها متناولة للعللة التسامة  
البسيطة \* السيد يعنى قوله وربما يقال آه يعنى ان المشار اليه بهذا هو قوله  
ربما يقال لان هذا الكلام وقع في البين يدل على ان المشار اليه مستدرك لاطائل  
تحتة بالنسبة الى المق بل ذكر لمناسبة وما لاطائل تحتة هو هذا القول دون  
تفسير تمام المشترك لان الدليل المسوق للانحصار على صورة التقسيم لا بد  
فيه من معلومة القبول حتى يتم الاستدلال ويتم التعريف المستفاد ضمنا  
فتفسير الس مسوق لتوضيح القبول فلا بد منه قطعاً فلا يكون مما لاطائل  
تحتة فعلى هذا يكون المراد من البين في قوله وقع في البين بين مقدمتي القياس  
وهما المفصلة والمتصلة واما رجاء اسم الاشارة الى التفسيرين فليس بئس  
اذ لا يقال على ما يتوقف عليه مقدمات الدليل واطراف القضايا المطاوعة  
في البين بل على ما لا يكون مما يجب ان يتعرض عليه ويذكر لادنى مناسبة ( قال  
فلفظ الكل مستدرك آه ) قد عرفت وجه الاستدراك وما فيه تفصيلا ووجه  
كون ما هو جنس الجنس باعتبار داته لا باعتبار وصف الجنسية لانه بهذا  
الاعتبار يكون فردا من الجنس المطلق فيكون التعريف بالخاص وكذا اللفظ  
الكلى له مفهوم ووصف باعتبار مفهومه اعم وباعتبار وصف الكلية يكون  
فردا من افراد الكل فيكون الشيء الواحد اخص من نفسه فلا محذور فيه لكون  
عمومه باعتبار داته وخصوصه باعتبار وصفه وهذا اكثر من ان يحصى مثلا  
المعرفة فرد من المعرفة والنكرة فرد من النكرة وغيرهما فأم ( قال وبخرج  
بالكبيرين الجزئى آه ) هذا على تقدير كون الكل مستدركا اى كالعدم من جميع  
الوجود حتى لا ينافى دخول الجزئى في لفظ القول حتى يخرج بالكبيرين \* السيد

كون الجزئى الحقيقى مغولا على واحد انما هو بحسب الظاهر حاصل كلامه ان  
الجزئى الحقيقى لا يقال ولا يحمل على شئ حقيقة اصلا لانه اما ان يحمل على نفسه  
واما ان يحمل على غيره لاسبيل الى الاول اذ لا بد فى الحمل الذى هو النسبة من  
امرئين متغايرين ولا سبيل الى الثانى على سبيل الایجاب لان الجزئى الحقيقى يصح  
سلبه عن جميع الاغيار قطعا فيمتنع حله ايجابا على شئ من الاغيار واما مثل  
هنا زيد وذلك زيد فغا ول بالمفهوم الكلى كما يه فلا يكون الجزئى الحقيقى  
محمولا حقيقة قبل عليه معارضة ان الكلى محمول على الجزئى الحقيقى ايجابا  
بدية واتفاقا نقولنا زيد انسان وهو يدل على كون الجزئى الحقيقى محمولا  
على الكلى ايجابا ضرورة ان الحمل هو الاتحاد وهو من الطرفين وتقضا بابه  
لوثم لدل على بطلان حمل الكلى على الجزئى الحقيقى بل على الكلى ايضا ايجابا كما  
لا يخفى ومنعا انه ان اراد بالنفس النفس من جميع الوجوه نختار ان الجزئى الحقيقى  
يحمل على غيره بحسب المفهوم والاعتبار ونمنع امتناعه لجواز اتحاد المفهومين  
المتغايرين فى نظر العقل بحسب الخارج وان اراد النفس بوجه ما تختار انه  
يحمل على نفسه ولا استحالة فيه اذ يكفى فى النسبة التغاير الاعتبارى واجاب  
عنه بعض الافاضل بان مناط الحمل الاتحاد فى الوجود وليس معناه وجودا  
واحدا قائم بهما لا امتناع قيام العرض الواحد بمحملين بل معناه ان الوجود  
لاحد هما بالاصالة وللآخر بالتبع بان يكون منزعا عنه ولا شك ان الجزئى  
هو الموجود بالاصالة والامور الكلية سواء كانت ذاتية او عرضية منزعة عنه  
على ما هو تحقيق التام خرين فالحكم باتحاد الامور الكلية مع الجزئى صحيح  
دون العكس فان وقع محمولا كفى بعض الانسان زيد فهو محمول على العكس  
او على التام ويل قان دفع ما قيل انتهى فيه بحسب لان معنى اتحاد الحمل فى الوجود  
ان لا يكون الموضوع والمحمول اثنين فى الخارج بل يكون ذاتهما شيئا واحدا  
فى الخارج بلا تفاوت فى الوجود بالاصالة والتبعية وان كان جزء من المحمول  
عرضا قائما بالموضوع بل نقول الحق فى الجواب ان مراده قدس سره ان  
الجزئى الحقيقى عبارة عن ذات معينة وهذبة مشخصة ويراد باللفظ الدال  
عليه هذه عند الاطلاق فى صورة حمل الجزئى الحقيقى اما ان يراد بالمفهوم  
من اللفظ الدال عليه فيكون كليا لا يكون الحمل فى الجزئى الحقيقى حقيقة واما  
ان يراد به الهذبة المتخصصة فمح لا بد ان يراد من الموضوع الذات وتلك الذات  
اما عين الجزئى الحقيقى او غيره ان كان الاول يلزم حمل التام على نفسه وان كان

غيره يلزم حله على غيره مع صحة سلبه عنه وكلاهما فاسد واما الامثلة المصنوعة  
فمحمولة على التاويل فتأمل حق التأمل (قال ويقولنا مختلفين بالحقايق آه)  
اى يخرج النوع المطلق لان مقولية النوع على كثيرين لاتفاقهم فى الحقيقة  
لااختلافهم فيخرج الكليات الخمس بالقياس الى حصصها ايضا فلما قيل  
الجنس والعرض نوعان بالقياس الى حصصهما ولايخرجان بقوله مختلفين  
بالحقيقة توهم كذا قيل فافهم \* السيد يخرج به ايضا فصول الانوع حاصل  
هذا القول دفع توهم ان اسناد الخروج الى القيود ليس ماينبغي لان فصول  
الانواع وخواصها المساوئ انوع يخرج بما يخرج به النوع وفصول البعده  
وخواص الاجناس والامراض العامة يخرج بقوله فى جواب ما هو ولم يفعل  
كذا وحاصل الدفع ان بعض الفصول والخواص وان خرج بما يخرج به النوع  
لكن اسناد خروجها على الاطلاق الى قيد واحد اولى من اسنادها الى قيود  
متعددة (قال القوم رتبوا الكليات آه) اى عينو الالفاظ كليات مرتبة بحسب  
العموم والخصوص على طبق كليات مرتبة فى نفس الامر ليسهل التمثيل  
والتوضيح على المبتدى المتعلم فى كل واحد من الكليات النفس الامرية ومعلوم ان  
الامثلة المرتبة الموضوعية على سبيل التقريب لاعلى وجه التحقيق اذ فصول  
الاشياء الموجودة وانواعها واجناسها غير معلوم عند التحقيق فيكون ترتيب  
القوم الكليات وضع الالفاظ بازا تمام عيامطا بفتحها لها فى نفس الامر فلا يردان  
الترتيب بين الكليات ليست بوضع القوم بل حاصل بطباع تلك الامور فلا يصح  
قولك القوم رتبوا الكليات فعلى هذا معنى قوله فوضعوا الانسان ثم الحيوان  
عينوا ان الانسان كلى ونوع للافراد الموجودة وفوقه كلى آخر جنس لها  
وهو الحيوان وفوقه كلى آخر جنس بعيد لها وهو الجسم النامى ثم فتم فيكون  
ترتيب القوم بالادماء على ترتيب الكليات فى نفس الامر فلا محذور فيه (قال  
قد ظهر انه يجوز ان يكون الخ) لما توقف كون الماهية الواحدة لها اجناس  
مختلفة فى القرب والبعد على تعدد الاجناس وترتبه حكم بالجواز لا بالوجوب  
اذ لا يجب ان يكون لكل ماهية ان يكون كذلك كما لا يخفى \* السيد لا يخفى  
عليك ان القواعد الكلية لا يتضح عند المبتدى آه يعنى ان المقاصد الاصلية فى كتب  
الفنون القواعد والمسائل الكلية والامثلة الجزئية ليست بمطلوبة الا لتوضيح  
ذلك المقاصد فلذلك كتب جميع الفنون متعونة بالامثلة الجزئية للتوضيح  
وقد يكون بعضها فى بعض الفن للتوضيح والاستشهاد فعلى هذا ينبغي ان يذكر

في فن المنطق الامثلة الجزئية لكن عبارة الشارح ينبغي عن شيتين الامثلة وكونها مرتبة فوجه الفاضل المحشى بان في مباحث هذا الفن مباحث الكليات وترتيب اقسامها وهي الكليات الخمس فاحتاج الى توضيح الكليات وتوضيح ترتيباتها فآورد اصحابه امثلة من الكليات المخصوصة لمباحث الكليات ومن الكليات المخصوصة المرتبة لترتيب الانواع والاجناس فعلى هذا يكون معنى قول الشارح ورتبوا الكليات اوردوا التمثيل كليات مرتبة فلا يلزم ترتيب الكليات يجعل القوم فيندفع السؤال المذكور فتأمل ( قال اذا انتقش هذا آه ) اى اذا عرفت المذكور من ترتيب الكليات بادعاء المطابقة في نفس الامر ومن تعدد تمام المشترك فاعرف ما تقول في ترتيب الاجناس بالقرب والبعد وتعدادها وخلاصة بانه ترتيبها بازياد الاعية ونقصانها وتعدادها بعدد الاجوبة بحيث يكون عدد الاجوبة عدد الاجناس وعدد ابعادها ناقص بواحد من عدد الاجوبة ويمكن ان يعرف ترتيبها وتعدادها بازياد الاعية مثلا الاعم فوق الماهية بحيث لا واسطة بين الاعم وبين الماهية من الاعم الاخر وهو القريب والاعم فوق ذلك الاعم بلا واسطة ايضا جنس بعيد بالنسبة الى الماهية وقريب بالنسبة الى ذلك الاعم ثم قم الى ان ينتهى الى الاجناس العالية فيرتب الاجناس من الماهية على سبيل التصاعد في العموم الى الجنس العالى فاعلى الماهية وهو القريب وقبلة الاجناس البعيدة وعددها عدد الوسائط فاذا زاد وسائطه زاد بعديته مثلا في الانسان بالمقايضة الى الجوهر الوسائط ثلاثة والاجناس البعيدة ثلاثة فتأمل ( قال وعن جميع مشاركتها فيه آه ) اى عن كل واحد مما يشاركها فيه اذ لفظ الجميع قديمى بمعنى كل الافرادى بلا ملا حظة الاجتماع بقربة المقام ومن المشاركات جميع ما يشاركها فيه من حيث المجموع فيكون الجنس القريب عبارة عن الجواب الذى يكون جوابا عن الماهية وعن كل واحد من مشاركتها فيه عين الجواب عنها وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس وهذا هو المطابق للتحقيق في سائر المواضع ويساعده عبارة المتن والشرح وينبى عنه عبارة المحشى قدس سره وتكلف بعض الافاضل وقصد التدقيق كما قصد في الالفاظ العربية الفصيحة الملتزمة بلاختها فقال هذا الشرح مبنى على حل قول المصنف كل ما يشاركها فيه على الكلى المجموعى بحمل كلمة ما على معنى الموصول الذى هو اظهر معنييه وكل المضاف الى المعرفة مجموعى فينتجه عليه ان كل جنس بعيد يندرج تحت قولنا هو جنس يكون

الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه هو الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه ودفعه بان اضافة البعض الى ما يشاركها للاستغراق فكانه قال الجنس القريب ما يكون الجواب عن ماهية وعن كل بعض مما يشاركها فيه هو الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه ووح لا يصدق على جنس بعيد انتهى انا اقول ان كلمة ماموصوفة لتعين التحقيق بها ولا حاجة الى حله الى الموصول ولو حل عليه لا يجب ان يكون الكل المضاف الى المعرفة لاحاطة الاجزاء بل هو اكثرى كالايخفى على المتنبع \* السيد قد صرفت ان الجنس يجب ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين غيرها حاصله بيان كلام الشرح بحيث ان الجنس منحصر الى القريب والبعيد ودليله مردد بين النفي والاثبات هكذا ان تمام أجزاء المشترك اما بالنسبة الى كل ما يشارك الماهية وبين غيرها ولا فالاول يلزم ان يكون جوابا عن الماهية وعن كل مشاركتها فيه لكونه تمام المشترك للكل فيكون الجنس القريب شيئا يصلح ان يكون جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه وجوابا عنها وعن جميع مشاركتها فيه كالحيوان فانه جواب عن الانسان والفرس وكذلك جواب عن الانسان والفرس والبغل وغيرها من جميع افراد الحيوان وعبر قدس سره فارة بالكل وفارة بالجميع اشارة الى اتحاد معانيهما هنا والثاني ما لا يكون تمام المشترك الا بالنسبة الى بعض ما يشاركها فيه فيلزم ان يكون جوابا عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فقط لكونه غير تمام مشترك بالنسبة الى الكل فهو جنس بعيد يدخل فيه كل جنس بعيد ويعلم عدده ومرتبته بالاجوبة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان والحيوان دون عن الانسان والفرس لانهما وان كانا مشتركين في الجسم النامي لكن تمام المشترك بينهما هو الحيوان والجواب هو والضابط في معرفة مراتب البعد ان يعتبر يعني الاصل والدليل في معرفة المرتبة البعد اعتبار عدد الاجوبة اذ البعد علة تعدد الاجوبة كلما تعدد البعد تعدد الاجوبة ومن العلم بالعلول يلزم العلم بالعلة وبالعكس لكن ايها كان معلوما يعلم منه المجهول وهنا عدد الاجوبة معلوم فيعلم منه مرتبة البعد \* واعلم ان الجسم النامي جنس بعيد للانسان بمرتبة واحدة الغرض من هذا تحقيق تعريف الجنس القريب والبعيد فانه يتوهم ان الجنس ان كان قريبا بالنسبة الى ماهية يكون قريبا بالنسبة الى كل ما تحتها من الماهية وان كان جنسا بعيدا بالنسبة اليها يكون بعيدا بالنسبة الى كل ما تحتها من الماهية اذ الجسم النامي قريب بالنسبة

الى الحيوان وبعيد بالنسبة الى الانسان مع انه ليس قريبا بالنسبة الى كل ما تحته ولا بعيدا بالنسبة اليه وحاصل تحقيقه ان الجنس الواحد بالنسبة الى ماتحته قد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون ابعدا كالجسم قريب بالنسبة الى الجسم الناهي بعيد بالنسبة الى الحيوان ابعدا بالنسبة الى الانسان اذ يصدق تعريف الجنس القريب على الجسم بالنسبة الى الجسم الناهي وتعريف الجنس البعيد عليه بالنسبة الى الحيوان اذ الجسم تمام الجزء المشترك بين الجسم الناهي وبين جميع مشاركاته فيه ولا يكون تمام الجزء المشترك بالنسبة الى الحيوان وبعض ما يشاركه فيه بل يكون بالنسبة اليه وبعض ما يشاركه فيه فاعلم ان ترتيب الاجناس مما لا يجب بل يجوز هذا دفع توهم وجوب ترتيب الاجناس لتقسيم الجنس المطلق الى القريب والبعيد ومن بيان الش ترتيب الاجناس ومن كون القريب والبعيد من المتضامين الذين يستلزم وجود احدهما وجود الآخر وحاصل دفعه انه ليس بل لازم اذ قد يوجد جنس لا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس هذا مبني على تحقيق القوم في قولهم الاجناس قد ترتب فلا بد ان تنتهي متصاعدة الى الاعلى لئلا يلزم تركب الماهية من اجزاء لا تنهاى ومتازلة الى الاسفل والالم بتحقيق الانواع والاشخاص فلا يتحقق الاجناس وقد يكون هناك ما يتوسط بينهما واما المفرد فليس من المراتب الواقعة في الترتيب ومن عدة منها لاحظ حصوله بمقايضة الاجناس والى الترتيب وجودا وعدما (قال هذا بيان للشق الثاني آه) هذا التصريح لطول الفصل وبيان القدر المشترك بين الشقين يظهر الاستدلال (قال يكون فضلا آه) اعم من القريب والبعيد ووجه لزوم هذا اعم ان هذا الشق نقيض الشق الاول وهو ان كان تمام المشترك وهذا النقيض مام شامل لنفي تمامية المشترك وابقاء المشترك ونفي التمامية والمشارك معا فيلزم ما بينه الش بالضرورة لكن لزوم كون بعض تمام المشترك مساويا له نظري مع ان المساواة لازم هنا لان ذلك البعض مالم يكن مساويا لم يميز عن الاغيار في الجملة ولم يكن فضلا فاحتاج الى الاستدلال وخلاصة الاستدلال ان ذلك البعض اماما بين تمام المشترك واخص منه او اعم منه او مساويا له لاسيلا الى الاول للزوم كون المبين للشيء محمولا عليه ولا سيلا الى الباقي للزوم وجود الكل بدون الجزء ولا سيلا الى الثالث للزوم التمس او وجود امور غير متناهية والوازم كلها متممة فثبت كونه مساويا له (قال اما لزوم احدا الامر بآه) الطان هذا توطئة

ليبان مساواة البعض لتمام المشترك والالم يتحجج الى اثبات لزوم احدا الامرين  
لبدايته كما يشعر عبارة المص وكذا يشعر عبارته الترديد بين كون البعض  
اعم من تمام المشترك وبين مساواته لعدم كونه مابينا او اخص في اجزاء الماهية  
في التحقيق كما لا يخفى والشرح ردد بين الامور الاربعة استيفاء لحق المقام  
وقطعا لمرق الاحتمال (قال اويكون مشتركاً ولا يكون تمام المشترك آه) اعلم  
ان ذلك البعض بالنسبة الى الانواع المبينة اما ان يكون مابيا لنوع او ذاتيا  
لنوع آخر او جزء غير محمول لنوع آخر او عارضا لنوع آخر فكيف يكون  
ذلك البعض فصلا بمزا للماهية عن هذه الانواع لان المميز للشيء ما يكون تابسا  
للشيء وسلوبا عن غيره فاما في الصورة الاولى فله واما في الصورة الثانية فاما  
ان يكون كمال الذاتى المشترك بينهما فهو جنس لكونها صاحب لالان يقال في جواب  
ما هو عليهما بحسب التركة المحضة واما ان لا يكون كمال الذاتى المشترك  
فيكون بعضا من تمام المشترك فلا يخفى اما ان لا يكون ذاتيا لنوع مابين لكمال  
المشترك فهو فصل جنس او ذاتيا فيكون ذاتيا للماهية وذلك النوع وهو  
مابين لها ايضا ضرورة ان مابينة الشيء للجزء تستلزم مابينة لكل ولا جائز  
ان يكون تمام الذاتى المشترك بينهما لانه خلاف القدر بل بعينه ويعود  
الترديد فيه حتى يتسلسل فلا بد من الانتهاء الى ما لا يكون ذاتيا لنوع مابين  
وهو فصل جنس فيكون فصلا للماهية بعيدا واما في الصورة الثالثة اما  
ان يكون جزء لجميع الماهيات المبينة فيكون جزء لجميع الماهيات وهو مح بساطة  
بعضها واما جزء لبعضها دون بعض وهو مميز الماهية في ذاتها عن ذلك البعض  
ولان معنى بالفصل الا الذاتى المميز في الجملة واما في الصورة الرابعة ان للجزء  
اعتبارين احدهما الجزئية فقط وثانيهما الجزئية من حيث انها ذاتية فباختصار  
الاول لا يكون مميزا لانه مشترك وباعتبار الثاني يكون مميزا فان قيل لو اعتبر  
الخارج مع الذاتية لا يمكن ان يكون فصلا والا لم يخلو الخارج فنقول لان  
وانما يلزم ان لو كان اعتبار الذاتية من حيث الجزئية اما ان كان من حيث العروض  
فلاقتأمل (قال او اخص منه آه) وهو اعم من ان يكون مطلقا او من وجه  
لاشترائهما في لزوم الفساد فلا واسطة بين الاقسام الاربعة كما ظن وذلك  
الترديد في النسب باعتبار الوجود لا باعتبار المفهوم لان الكلام في الاجزاء  
المحمولة والنسب المعبرة في الموضوع والمحمول باعتبار الوجود سواء كان  
موجودا خارجيا او ذهنيا ولان الفصل المساوي قد يكون اعم مفهوما كالمطلق

للإنسان فانه مساو له وفصل له مع انه اعم من الانسان بحسب المفهوم لان مفهوم ذات ثبت له النطق وهو اعم وان كان مساو له في الوجود ولذا قيل مثل كل انسان فاطق وكل ضاحك من قبيل الاستدلال من الكلى الى الجزئى لان المساوى الى المساوى الاخر \* واعلم ان هذه النسب لكونها معلومة متقررة في نفس الامر وعند التعلم مما سبق في التعاريف ولكثرة استعمالها في الابحاث فلا حاجة الى بيانها اولا على الاستقلال ثم بين الانحصار هنا باعتبار هذه النسب فلا وجه لما قيل ان الانسب تأخير انحصار الكلى في الخمسة من بحث النسب الذى سيأتى في الفصل الثالث في مباحث الكلى والجزئى (قال ومن المحال ان يكون المحمول على الشئ مباين له آه) هذا يدل على ان المراد من المباين هو المباين بالتباين الكلى وهو صدق احد المفهومين بدون الاخر بالجملة ومرجه الى صدق السالبتين الكليتين من الطرفين وهذا المباين يستحيل ان يكون محمولا الى المباين الاخر واما المباين بالتباين الجزئى وهو صدق احد المفهومين بدون الاخر في الجملة فلا يستحيل ان يكون محمولا للمباين الاخر بهذا التباين لان هذا يتحقق في ضمن الاعم والايخص من وجه وفي ضمن التباين بالتباين الكلى على انه لو كان المراد هذا لزم الاستدراك في التردد فتأمل \* السيد اى لاخص مطلقا ومن وجه يعنى ان لفظ الاخص في التردد مطلق شامل للاخص المطلق ومن وجه فيتم الانحصار والالجاز وجود تمام المشترك الذى هو الكل بدون جزئه فرع على التقيض جواز الوجود دون الوجود بالفعل لان الامكان والجواز اعم من الفعل فيستلزم نفي الاعم نفي الاخص ويكفى في اثبات المط على انه يمكن المناقشة في لزوم الوجود بالفعل لجواز ان يكون اعم منحصرا نوعه لبعض افراده فلا يلزم وجود الاعم بدون الاخص بالفعل وان جاز وجوده بدون فم يلزم جواز وجود الكل بدون الجزء وهو بطل سواء كان في الخارج او في الذهن لان وجود الكل عين وجود الجزء لان وجود الكل غير وجود الجزء فيلزم على تقدير وجود الكل بدون الجزء سلب وجود الشئ من نفسه وما نحن فيه ان اعتبر وجود الكل والجزء باعتبار هويتها ونفسهما يكون في الذهن لانهما من الاجزاء للماهية وان اعتبر باعتبار ما صدق عليهما يكون في الخارج فان قيل نقل عن الشيخ الرئيس في الشفاء انه يجوز ان يخطر بالبال النوع ولا يلتفت الذهن الى الجنس فيلزم جواز تحقق الكل بدون الجزء في الذهن اذا لنوع كل والجنس جزؤه قلت ان



الوجود في الذهن لا يستلزم الالتفات فيما ان يوجد الجنس الذي هو من مقومات النوع فلا يلتفت اليه الذهن فلا يلزم تحقق الكل بدون الجزء في الذهن بحسب نفس الامر واذالم يكن اخص من وجه لم يكن اعم من وجه لان الاعم من وجه من شئ لا بد ان يكون اخص من وجه منه لثبوت التلازم بين الاعم من وجه والاخص من وجه ومن تحقق احدهما لم يتحقق الاخر فلهذا كان للاخص من وجه جهتان جهة الخصوص وجهة العموم فان لوحظت جهة الخصوص يندرج فيما لم من الاخص مطلقا وان لوحظت جهة العموم يندرج فيما لم على الاعم مطلقا فيطل بجيع النسب سوى المساواة والحاصل ان الاخص من وجه له معنى يكفي ادخال الاخص من وجه في شئ واحد في اثبات المطر واما ادخاله في الشقين اعني الاخص والاعم وان لم يلزم محذور فهو غير محتاج اليه ( قال ولا اعم لان بعض تمام آه ) حاصله لا جائز ان يكون اعم اذ لو جاز كون ذلك البعض اعم اما ان يلزم كونه تمام المشترك او يتسلسل او ينتهي الى امر مساو لتام المشترك فالاول خلاف المفروض والثاني مح نفسه والثالث ايضا خلاف المفروض وما يلزم من جوازه مح فهو مح قيل في قوله لو كان اعم من تمام المشترك لكان موجودا في نوع آخر آه فيه بحث لانه ان اريد بوجوده في انواع آخر كونه جزء معمولا لنوع آخر فم لعدم توقف كونه اعم من تمام المشترك عليه لانه يكفيه صدقه على نوع آخر ولو كان فرضيا وان اريد صدقه على نوع آخر فسلم لكن لا يوجب كونه بعضا من تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع الاخر حتى يلزم تمام مشترك فان فضلا عن تمام مشتركات غير متناهية انتهى اقول ان الكلام في الداعي المميز في جوهر الشئ وذاته والتميز في الجملة عن الشئ في جوهره كاف في الفصل فمح ذلك البعض بالنسبة الى نوع آخر الذي يراه تمام المشترك ان كان ذاتياله فيلزم ما سيأتي من تمام المشتركات الغير المتناهية او الانتهاء الى امر مساو وان لم يكن ذاتيا بل عرضياله لكان مميز الماهية في ذاتها جوهرها عن ذلك النوع ولا نعتي بالفصل الا الداعي المميز في الجملة فنأمل \* السيد قيل عليه تحقيق معنى العموم حاصله منع الملازمة في قوله لو كان اعم لكان موجودا في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقا لمعنى العموم بان تحقيق العموم لا يتوقف على وجود ذلك البعض بدون تمام المشترك في نوع آخر اذ يتحقق العموم بصدق ذلك البعض على نفس تمام المشترك دونه ولو تصادق احدهما فيما صدق عليه الاخر في سائر الانواع

لان تمام المشترك لا يصدق على نفسه ولا يكون الشيء فردا لنفسه لكن  
يتمتع على هذا القائل فلي هذا لا يوجد جزء مساو للماهية من الاجزاء  
المحمولة اصلا اذ يصدق احدهما على نفس الآخر بدونه وبالعكس فيحقق  
العموم من وجه بينهما مع ان الفصول القريبة مساوية للماهيات على ما  
صرحوا به وقيل الامة لا يقتضي الا ان يكون ذلك النوع موجودا في وقت  
وجود بعض تمام المشترك فاذا وجد هذا النوع وجد تمام مشترك يكون  
ذلك البعض اعم منه ايضا على الوجه المذكور وهكذا فاللازم ان يكون  
الماهية المركبة من تمام المشتركات لا يقف عند حد فلا يكون مركبة من  
الاجزاء الغير النهائية بالفعل فوهم لانه يستلزم ازيد اذا تيات الماهية عند  
وجود الانواع وهذا الفس من كون الاجزاء غير متناهية بالفعل لجواز  
ان يكون تمام المشترك موجودا ايضا في هذا النوع يعني بمحوزان يوجد  
نوع يصدق عليه ذلك البعض وتمام المشترك معا فتحقق لبعض فردان  
ولتمام فرد واحد فيصدق الموجبة الكلية ورفضها التي هي مرجع العموم المطلق  
لانه بمحوزان يوجد التمام في النوع الذي هو بازائه فرضا للزوم اجتماع  
المتنافين على ما يوههم ظاهر العبارة فيكون له فردان اى البعض بناء على هذا  
البيان الذي يكفى في اثبات العموم المطلق فلا يردان لهما فردا آخر وهو  
الماهية لصدقهما عليه واما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه اذ لا يكون  
الشيء فردا لنفسه صدق الشيء على نفسه بملاحظة العينية واقع لثلا يلزم  
سلب الشيء عن نفسه واما بملاحظة الفردية فلا يصح صدقه كما فيما نحن  
فيه كصدق الكلى على الجزئ لان فرد الشيء جزئ من جزئياته والجزئ  
انما يحصل بانضمام قيد حقيق او اعتبارى حتى يتغير الكلى والجزئ مفهومهما  
بحيث يصح السلب بينهما والشيء لا يكون فردا لنفسه بلا انضمام شيء واذا  
لم يكن فردا لم يصدق صدق الكلى للجزئ بخلاف صدق احد المتساويين  
للاخر لتغير مفهوميهما وان لم يكن احدهما فردا للاخر يصدق احدهما  
للاخر لا يقال يصدق قولنا الجزئ كلى والكلى كلى فيلزم صدق الشيء على نفسه  
لانا نقول الجزئ والكلى فردان متميزان لذات الكلى وصدقه عليهما باعتبار ذاته  
وكون لفظ الكلى مسندا اليه باعتبار كونه مما صدق عليه فلا يلزم صدق الشيء  
على نفسه واجيب بان تقرير الكلام هكذا جزء الماهية حاصل الجواب بتفسير الدليل  
بترك النسب الواقعة في كون المشترك بعض تمام المشترك اذ لم يثبت نفى الامة

بالدليل المذكور لكن هذا الجواب والدليل المقرر غير تام كذلك لانقطاع التسلسل في المرتبة الثالثة وان دفع المنع الوارد في المرتبة الثانية اذ يقطع في المشترك بين الماهية ونوع مابين لها بسبب كون بعض المشترك ذاتيا للماهية اعم من تمام المشترك الاول بكونه ذاتياله ولنوع ومن تمام المشترك الثاني بكونه ذاتياله ولنوع الاول الذي بازاء الماهية ويتحقق مبانة تمام المشترك الثاني للنوع الاول لاشتماله على ذاتي لا يوجد في النوع الاول مثالا يكون النامي اعم من تمام المشترك بين الانسان والفرس اعني الحيوان بكونه ذاتياله وللشجر المبان له واعم من تمام المشترك بين الانسان والشجر بكونه ذاتياله وللفرس المبان له من جهة ان مشترك الانسان والشجر في ذاتي لا يوجد في الفرس وليكن هذا منتصب القائمة مثلا فيكون تمام المشترك بين الانسان والشجر الجسم النامي المنتصب القائمة والنامي اعم منه لشموله الفرس واعم من الحيوان لشموله الشجر فلا يتسلسل ولا ينتهي الى المساواة اما ان لا يكون مشتركا اصلا اى اشتراكا ذاتيا وان كان مازدا لنوع آخر لا بأس به لحصول التميز باعتبار الذاتى فهو كاف في الفصلية كما عرفت آنفا عن جميع المبانيات باعتبار الذات فيكون التمييز في الجملة بالنسبة الى جميعها وح لا يجوز ان لا يكون تمام المشترك هذا توضيح لزوم التس والافلا حاجة الاذكرة فتأمل فيكون فصلا لجنس الماهية كالحساس بالنسبة الى الانسان فانه مشترك بين الانسان وبين نوع مبان وهو الفرس وبعض من تمام المشترك وهو الحيوان ولا يكون مشتركا بين الحيوان وبين نوع مبان ويكون مميزا للحيوان عن جميع الماهيات المبانة له ومميزا للانسان عن بعض المبان كالشجر فيكون فصلاله لتمييزه عن بعض مشاركاته في الجنس البعيد والثاني اعني ما يكون كالنامي بالنسبة الى الانسان فانه مشترك بينه وبين نوع مبان وهو الفرس ويكون مشتركا بين تمام المشترك وهو الحيوان وبين نوع مبان له وهو الشجر ويكون بين تمام المشترك الذي هو الحيوان وبين نوع آخر وهو الشجر تمام مشترك ثان وهو الجسم المطلق وعليه قس التمثيلات ولا يجوز ان يكون هو تمام المشترك هذا دفع للنوع الوارد على لزوم التس بسند جواز ان يكون تمام مشترك ثان تماما مشتركا اوليا وحاصل الدفع انه لما كان النوع الذي بازاء تمام المشترك الاول مباناله لا يكون تمام المشترك الثاني عين تمام المشترك الاول والالوجود التمام المشترك الاول في النوع المبان لكونه جزء مشترك فلو وجد فيه

لكن محمولاً عليه لأن الكلام في الأجزاء الذهنية وهي المصولة فلا يكون مباحثاً له وهو خلاف المقدّر لكن إذا قيل إن بعض تمام المشترك استدراك من قوله فاندفع بذلك آه يعني يوهم أن هذا الجواب يجري في كل مرتبة لزوم تمام المشترك الآخر إذا منع هذا ودفعه بآه وارد في المرتبة الثالثة مع عدم الاندفاع أتجه إن يقال لم لا يجوز أن يكون جزاء الشرط حاصله إذا وجد بازاء الماهية نوعان متباينان كالفرس والشجر متباينين للماهية حال كون كل واحد منهما مشتركاً للماهية في تمام مشترك بينهما وبين نوع آخر مع عدم وجود تمام المشترك في النوع الآخر كالحبوان والإنسان والفرس والجسم الناهي التنصب القائمة للإنسان والشجر لا يوجد الأول في الثاني ولا الثاني في الأول فيكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك وهو الناهي أهم من كل واحد من تمام المشترك وجوداً في كل نوع من النوعين فلا يكون هناك تمام مشترك ثالث فلا يتسلسل ولا ينتهي إلى المساواة حتى يكون فصلاً للجنس إن يكون بازاء الماهية نوعان متباينان ومتباينان للماهية اعتبر كون النوعين بازاء الماهية ليثبت الاشتراك في الذات ومما يزا بالفضل وكونهما متباينين ومتباينين للماهية ليثبت بين واحد منهما وبين الماهية تمام مشترك وكذا بين الآخرين للماهية حتى يكون التماثل المشترك متباينين ثبتت الأنحاء المذكور فلا يستغنى أحد القيود المذكورة من الآخر كما ظن فتأمل وهذا الاعتراض مما لا مدفع له إلا إذا ثبت أن لا يجوز أن يكون لماهية واحدة جنسان لا يكون أحدهما جزء للآخر أنحصار الدفع إلى بسوت هذه المقدمة ادعائي لقوة الشبهة والأفلاذهان متساوتة يجوز أن يفوز أحد بفتح بحث عميق حتى لا يوصل أحد إلى تحقيقه مع أن العلوم يتساهل باجتماع الآراء وتوارد الأفكار حاصل هذا إذا ثبت هذه المقدمة يدفع هذا الاعتراض بأن يقال إن البعض المذكور المفروض إذا كان أهم من تمام المشترك الثاني يجب أن يصدق بدون تمام المشترك الثاني والأول أيضاً لأن أحدهما جزء للآخر لانهما جنسان لشيء واحد والجنسان لشيء واحد وجب أن يكون أحدهما جزء للآخر والأهم من الجزء أهم من الكل أيضاً ولا يلزم وجود الكل بدون الجزء فإذا كان البعض المفروض أهم من كل من تملهي المشتركين يجب أن يوجد حيث لا يوجد شيء منهما ويلزم هناك تمام مشترك ثالث وهكذا إلى آخر الدليل فيسقط هذه الشبهة إذا أخذت هذه المقدمة في الدليل مع انها لم تؤخذ فتأمل أما إثبات هذه المقدمة فإن يقال الماهية أمان يكون لها

جنسان بسيطان او جنسان احدهما بسيط والاخر مركب او جنسان مركبان  
لا يكون احدهما جزء للآخر او جنسان مركبان يكون احدهما جزء للآخر لا جائز  
ان يكونا بسيطين والالتكاف متباينين بالذات فلا يصدق احدهما على الآخر  
بل يلزم ان يكون الماهية تحت مقولين مختلفين وهذا بين الفساد في الحكمية  
ولا جائز ان يكونا بسيطا ومركبا ولا يكون المركب جزء من البسيط لبساطته  
ولا بالعكس والالزام تبين الجنسيتين بالكلية بحسب الذات وهو مح كاسبق ولا جائز  
ان يكونا مركبين لا يكون احدهما جزء للآخر اذ على هذا التقدير اما ان يكون جزء  
من احدهما جزء من الآخر او لا يكون كذلك فان لم يكن جزء من احدهما من  
الآخر تبينا بالكلية بحسب الذات وذلك مح وان كان جزء من احدهما جزء من  
الآخر فاما ان يشتمل كل منهما على جميع اجزاء الآخر واما ان يشتمل احدهما على  
جميع اجزاء الآخر من غير عكس واما ان يشتمل كل منهما على بعض اجزاء الآخر  
فهنا ثلاثة احتمالات الاول يستدعي تساوي مفهومي الجنسيتين والتقدير خلافه  
والثاني يستدعي ان يكون احدهما جزء للآخر وهو خلاف القرض والثالث  
يستدعي ان يدخل في مفهوم كل واحد منهما ما لا يدخل في مفهوم الآخر فيكونان  
ماهيتين متباينتين لا يحمل احدهما على الآخر وهو خلاف القرض فقد ثبت  
ان كل جنسين لماهية واحدة يلزم ان يكون احدهما جزء للآخر وهنا مقالات  
من دفع الاعتراض من غير ثبوت هذه المقدمة لكن لا يحصل لها فيؤدي الى  
التطويل ببيانها فأمل ولم يثبت ههنا فلا بد من ترك هذا الدليل يعني لو اثبت هذه  
المقدمة في اثناء انحصار جزء الماهية الى الجنس والفصل لثم الدليل المسوق له  
لكن لم يثبت مع انه لاحسن في عدها من المقدمات المسئلة ويكتفي ببيانها في علم  
آخر ولهذا لم يوردها في اثناء الدليل على وجه الاعتراض بين المقدمات فيذبخي  
ان يترك هذا الدليل ويتمسك بدليل آخر والتمسك بدليل آخر وهو ان يقال  
خلاصته ان جزء الماهية ان كان تمام المشترك بين الماهية ونوع مامباين فهو  
الجنس والافهو الفصل لاستحالة ان يكون جزء لجميع الماهيات وهو عير  
الماهية عن بعضها فيكون فصلا لها ولا يكفي التميز في الفصلية والا لكان  
الجنس فصلا بل لا بد معه من ان لا يكون مقولا في جواب ماهو فهذا الجزء  
لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهية وبين جميع ماعداها على وجه الجزئية  
والذاتية اذا لكلام فيها ويدل عليه استدلاله فيكون ممرا لها باعتبار الذات  
فيُدفع ما قبل بساطة الماهية لا يمنع الاشتراك لجواز ان يكون جزء تمام المشترك

نفس الماهية البسيطة وما قيل من انه يجوز ان يكون الجزء عرضا تاما بالنسبة الى الماهيات البسيطة فلا حاجة الى ان يراد من جميع ماعداها الماهيات التي هي من غير هذا الجزء فتأمل اذ من جملة الماهيات ماهى بسيطة لاجزاء له اذا الماهية المركبة لابد ان ينتهى الى البسيط والائتم اجتماع امور غير متناهية ولان كل كثرة مبدؤها وحدة فلو اتفقت الوحدة اتفقت الكثرة لانها مبدؤها ولهذا يقال وجود البسيط للمركب معلوم بالضرورة \* السيد الط في العبارة ان يقال اويتهى الى تمام مشترك وجه الظهور ان الامور المتسلسلة في التمام المشترك لا في بعضه وضمير يتهى راجع اليه فيقتضى ان يكون المنتهى تمام المشترك لكن ههنا بالظهور اشارة الى جواز رجوع ضمير يتهى الى البعض ويكون المنتهى بعض تمام المشترك لانه ولو لم يكن متسلسلا لكن التسلسل لازم من عدم انتهائه الى بعض مساو لتمام المشترك ( قال قوله ولا يتسلسل ليس على ما ينبغي آه ) يعنى ان المص لم يمن بالتسلسل التسلسل المصطلح لانه هو ترتيب الامور الغير المتناهية يعنى توقف بعضها على بعض لان الترتيب بين تمام المشتركات غير لازم من الدليل لان ترتيبها انما يثبت اذا كان تمام المشترك الثانى جزء من الاول والثالث من الثانى وهكذا وهو غير لازم بل انما عني بالتسلسل تركيب الماهية من اجزاء غير متناهية المستلزم لامتناع تعلم تعلقاتها وانت تعلم ان الشارح الفاضل لما اعترف ان تمام المشترك الثانى ليس يلزم ان يكون جزء من تمام المشترك الاول لا يقدر على اثبات لزوم تركيب الماهية من اجزاء غير متناهية على تقدير عدم انتهاء التقسيم الى بعض مساو لتمام المشترك لانه انما يلزم ذلك ان لو كان تمام المشترك الثانى جزء من تمام المشترك الاول حتى لا يكون عموم البعض من تمام المشترك الثانى لوجوده في تمام المشترك الاول وعمومه من تمام المشترك الاول لوجوده في تمام المشترك الثانى لما سمعت او لا فلا بد امامنا من الاعتراف لعدم تمام الدليل او من الاعتراف بترتيب اجزاء الماهية الغير المتناهية ولعل الشارح اشار اليه فتأمل ( قال وانما يلزم آه ) حصر لزوم التس على هذا التقدير بمناسبة المقام لان تمام المشترك الثانى لابد ان يكون جزء من تمام المشترك الاول دون العكس فيندفع ما قيل من ان لزوم التس يحصل بمجرد ان يكون كل تمام مشترك جزء من الآخر سواء كان الثانى جزء من الاول او بالعكس ( قال ولعله اراد بالتسلسل وجود امور غير متناهية آه ) يعنى اذا اريد بالتسلسل وجود امور غير متناهية ثبت المدعى وهو الانتهاء لان الكلام مفروض في الماهيات

المعقولة وتركيب الماهية المعقولة من اجزاء غير متناهية غير معقولة لاستلزامه امتناع تعقلها لان تعقل الجزء متقدم على تعقل الكل فلا يرد ان يقال ان اردتم بلزوم التسلسل ترتب اجزاء الماهية الى غير النهاية فهو موم لان الترتب لا يلزم من الدليل وان اردتم تركيب الماهية من اجزاء غير متناهية فلانم انه مخ لعدم جريان برهان التطبيق قيل يمكن ان يقال اذا كان تمام المشترك الثاني اعم من الاول لاحالة انه مشترك بين جميع ما اشترك فيه تمام المشترك الاول و بين امر بازاء تمام المشترك الاول فيكون داخل في تمام المشترك الاول والا لم يكن تمام المشترك الاول تمام المشترك انتهى وفيه بحث اذ مادام لم يثبت في الدليل انتفاء جنسين لماهية واحدة لم يلزم كون تمام المشترك الثاني جزء لتمام المشترك الاول لان التمام المشترك الاول بالنسبة الى ماهية ونوع مابين لهما تمام جزء مشترك لا يخرج عنه جزء مشترك واما تمام الجزء المشترك الثاني ليس جزء مشتركاً بالنسبة اليها والى ذلك النوع حتى يلزم خروج الجزء المشترك من تمام المشترك فلا يكون تمام جزء مشترك بل كان جزء مشتركاً بالنسبة الى تمام الجزء المشترك الاول وينوع اخر فيكون الاول حذسا على حدة والثاني جنسا على حدة فأمل (قال ولا نعتي بالفصل آه) القصر اضافي بالنسبة الى كونه ميمراً بالجملة مع ان كونه غير تمام الجزء المتترك ملحوظ فيه بقرينة التقييم المستفاد من الدليل فلا يرد النقص بالجنس لكونه ميمراً في الجملة كما ظن ( قال والى هذا اشار آه ) اى الى كون الميمر في الجملة كافياً في التفصلية حيث ردد في قوله وان لم يكن تمام الجزء المشترك بين ان لا يكون مشتركاً اصلا وبين ان يكون بعضا مساوياً لتمام الجزء المشترك نعم جمع بين الثقلين بقوله وكيف كان يميز الماهية فلم من الشق الاول تميزه الماهية من جميع اغيارها ومن الشق الثاني من بعض اغيارها فيحصل من جميع الثقلين الامتياز في الجملة هذا وجه الاشارة ( قال وانما قال في جنس او وجود آه ) يعنى تبث في مقدمات الدليل شيان كون الجزء الذى لم يكن تمام المشترك ان لا يكون مشتركاً اصلا وكونه بعضاً من تمام المشترك ومساوياً له واما كان لا يلزم عليهما الا التميز في الجملة والتميز في الجملة اعم من ان يكون عن المشاركات الجنسية او الوجودية فلا يحتمل على التخصيص من المشاركات الجنسية على ان التحقيق ان الفصل اعم ولذا حكموا بتركيب الاجناس العالية من الفصول المتساوية الميمرة عن المشاركات في الوجود والشبهة والقدماء امتنعوا من تركيبها من الفصول

بناء على ان كل ماهية لها فصل لا بد ان يكون لها جنس والاجناس العالية  
 لاجنس لها والالمتكن عالية فلي هذا لا وجه لما قيل من ان قوله كيف كان  
 يميز الماهية من مقدمات الدليل فلا يكون تيمنه لان هذا القول ولو كان كبرى  
 لا يضر كونه اشارة الى نتيجة كذا كما صرح الش آتفا ( قال واما ان يكون  
 ميمر آه ) مبتدا خبره قوله فلا اذا فعل المصدر بان كالمصدر المضاف الى  
 الضمير في المعنى والحكم مع ادنى تفاوت بينهما باعتبار الهيئة الدالة على الزمان  
 فتأمل ( قال فلما هية ان كان لها آه ) الظان هذه القضية مهمة فلا يلزم  
 ان يكون كل فصل الماهية مقوما كان او مقسما يميز الها عن المشاركات الجنسية  
 وان جلت على الكلية فهو باعتبار الاكثر لان اكثر فصل الماهية يميز لها  
 عن المشاركات الجنسية كما لا يخفى فلا ينقض بان الجنس العالي مثلا كالجوهر  
 اذا تركب من امرين متساويين يكون الامر ان فصلين للانسان مع انهما  
 ليسا يميزين له عن المشارك الجنسي وقيل فصلها انقسم بحسبها لامطلقا  
 وقيل فصلها انضم الى الجنس كما هو المتبادر وقيل فصلها القريب كلها  
 توجيه بلا مساعدة الدال والقرينة فتأمل \* السيد وذلك بان يتركب الماهية  
 مثلا من امرين متساويين فيكون كل واحد منهما فصلا لها يعني هذا مبنى  
 على مذهب التأخرين القائلين بجواز الفصل بدون الجنس فح يجوز تركب  
 الماهية من امرين متساويين يميز كل واحد منهما تمييزا لا يحصل بالاخر  
 فلا يلزم توارد العلتين المستقلتين على قول من قال ان الفصل علة للماهية  
 او للمحصلة \* اعلم انه ليس المراد من العلية ان الفصل علة بوجود الجنس بل  
 المراد ان الصورة الجنسية مبهمة في العقل تصلح ان تكون اشياء كثيرة هي  
 عين كل واحد منها في الوجود غير مفصل بنفسها لاتطابق تمام ماهياتها  
 المحصلة واذا انضاف اليها الصورة الفصلية عنها وخص لها اي جعلها  
 مطابقة للماهية التامة فهي علة لرفع الابهام والتفصيل والعلية بهذا المعنى  
 لا يمكن انكارها فانحصار اجزاء الماهية في الجنس والفصل ان يكون يعني فلي  
 هذا الجواز يتم انحصار اجزاء الماهية في الجنس والفصل لكن الانحصار  
 يتصور على وجهين احدهما ان يكون كل ماهية مركبة من جنس وفصل  
 لا غير والثاني ان يكون اعم منها بان لا يخلو جزء الماهية منها ولا يدخل  
 فيها غيرهما سواء كان بعضها جنسا وفصلا او يكون كلها فصولا ولا وجه تفرع  
 انحصار الاجزاء الى تركيب الماهية من امرين متساويين ان من جوز هذا



التركيب عرف الفصل بأنه السكلى الذى يحمل على الشئ فى جواب أى شئ هو فى جوهره فعلى هذا يتم حصر جزء الماهية فى الجنس والفصل ويجوز تركيب الماهية من امرين متساويين لأن كلا منهما يميز الماهية بذلك التفسير ضرورة انهما يميزانها عما يشاركها فى الوجود وان لم يميز عما يشاركها فى الجنس واما من فسر الفصل بأنه السكلى المقول على النوع فى جواب أى شئ هو فى ذاته من جنسه فاذا سئل عن الانسان باى شئ هو فى ذاته من الحيوان او الجسم النامى كان الجواب الناطق او الحساس فلا يجوز تركيب الماهية من امرين متساويين اذ ليس كل منهما جنسا ولا فصلا بهذا التفسير فبطل حصر جزء الماهية فى الجنس والفصل لا مكان تركيب ماهية من امرين متساويين فى نفس الامر (قال ويمكن اختصار الدليل آه) اى الدليل الذى يستلزم التسلسل او الانتهاء الى امر مساو وطريق حذف النسب الذى ردد فى بعض المشترك عدم ملاحظته فى التفكير فى الدليل وان لم وجودها اذ فرق بين حصول الشئ وملاحظته اذ النسب لا يخلو عنها الدليل بحسب الحصول لان مدار الشقين فى الدليل اختصاص البعض بتمام المشترك واشترائه بينه وبين نوع آخر ففي الاول يلزم المساواة او الاختصاف وفى الثانى يلزم العموم فتأمل (قال لا يقال جزء الماهية آه) لان جزء الانسان مثلا اذا اطلق يتناول على اقسام كثيرة خارجة عن القسمة كالفصل القريب مع الفصل البعيد والفصل البعيد مع الفصل البعيد والجنس القريب مع الفصل القريب لان المركب من الشئ وغيره لا يكون عين الشئ فلا يكون هذه الاقسام جنسا ولا فصلا واذا قيد الجزء بالافراد يخرج هذه الاقسام من القسمة لخروجها من المقسم وعلى هذا التقرير لا يفيد اعتبار الوحدة النوعية فى المقسم كاظن بل الجواب الحق ما قاله الشافعى فتأمل السيد قدسنا قدس الله روحه انه كيف يعد الجسم النامى قال المحشى قدس سره فى حواشيه لتخرج المطالع لا يقال اعتبار الافراد بنا فى تمثيلهم الجنس المتوسط بالجسم النامى لانا نقول هو من قبيل المساهلة فى الامثلة انتهى يدل هذا على ان التمثيل به اما لتسهيل التعلم او لعمده سهلا لظهور المراد ان الجنس المتوسط هو المعبر بلفظ المفرد كما عبر مثلا عن الجوهر القابل بلفظ الجسم اذ الجنس والفصل من الصور الذهنية المفردة باى لفظ عبر فهو سواء (قال وسمى الفصل آه) الفصل فى اللغة التفريق وفى الاصطلاح استعمال اولى فى المعنى العام وهو ما يتميز به شئ عن شئ لازما كان او مفارقاتيا او غير

ذاتي ثم نقلوه الى ما يتميز به الشيء في ذاته وهو الذي اذا اقترنت بطبيعة الجنس  
عينا وقومها نوما وبعد ذلك يلزمها ما يلزمها ويلحقها ما يلحقها كالتعلق  
للانسان فان القوة التي تحمي نفسها ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار الحيوان  
ناطقا استعداد لقبول العلم والتعجب وغير ذلك ليس ان واحدا منها يقترن  
بالحيوانية اولا فحصل للحيوان استعداد النطق بل هو السابق وهذه توابع  
وفسره الشيخ في الاشارة بانه الكلي الذي يحمل على الشيء في جواب اي شيء  
هو في جوهره فاختار المص هذا التعريف لسلامته من الاعتراض كما سبق آتيا  
( قال اي شيء هو في جوهره آه ) يحتمل ان يكون اي شيء مبتدا وهو مبتدا ثان  
في جوهره خبره وان يكون خبرا مقدما وهو مبتدا مؤخر وفي جوهره حالا  
من المبتدا على قول من جوزوه اوبالتأويل والجوهر والذات مترادفان مقابلان  
للعرضي بالعرض والاختصاص الفصل بالمساهية الجوهرية وليس كذلك  
كما لا يخفى السيد اذا سئل عن الانسان باي شيء هو كان المطالع من هذا  
بيان طرق السؤال باي شيء هو وكيفية الجواب وهو ان السؤال به اما ان يطلق  
من قيد في جوهره او في عرضه او بمثله اولا فان اطلق يطلب به المميز مطلقا  
سواء كان مميزا عن جميع الاغيار او عن بعضها وسواء كان ذاتيا او عرضيا  
بعيدا كان او قريبا وان قيد بقيد في جوهره يطلب به المميز الذاتي سواء كان  
مميزا عن جميع الاغيار او عن بعضها وان قيد في عرضه يطلب به المميز  
العرضي سواء كان قريبا او بعيدا وان الجواب في مقابلة السؤال به يكون اخص  
بماضيف اليه لفظه اي في الصورة الاولى يصلح الجواب باي فصل اريد  
وباي خاصة اريدت وفي الصورة الثانية يصلح باي فصل اريد دون الخاصة  
وفي الصورة الثالثة يصلح الجواب باي خاصة اريدت دون الفصل واذا بدل  
المضاف اليه على طريق التنازل يكون الجواب كذلك ففي كل رتبة الجواب  
اخص من المضاق اليه والالتم يحصل التمييز فتأمل ( قال العرض العام لا يقال  
في الجواب آه ) اما انه لا يقال في جواب ما هو فلانه ليس ماهية لما هو عرض  
عام له واما انه لا يقال في جواب اي شيء هو فلانه ليس مميزا لما هو عرض عام  
له فان قيل يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي شيء اذ يصلح للتمييز في الجملة  
عن بعض المشاركات في الشبهة او في اخص منها فاحد الامرين لازم اما  
خروج الفصل البعيد واما اعتبار العرض العام في جواب اي شيء قلت  
العرض العام لا يميز شيئا عن شيء اصلا من حيث انه عرض عام بل من حيث

انه خاصة اضافية ( قَالَ قَانَ قَلَّتْ السَّائِلُ بَايْ شَيْءُ آه ) هذا اما نقض على التعريف بلزوم احدا الامرين خروج الفصول البعيدة من التعريف او دخول الاجناس في التعريف منشأ السؤال قوله لان السؤال بباي شيء هو انما يطلب آه او وارد على هذا ومنشأه خروج الجنس والنوع من التعريف بهذا القيد او وارد على هذا الخروج وحاصل الجواب على التقرير الاول تحرير قيد التعريف باختيار الشق الثاني ودفع الحذور وعلى الثاني وعلى الثالث اثبات المقدمة المنوعة واجاب البعض باختيار الشق الثاني بوجه آخر وهو ان الجنس لا يميز اصلا لان له جبهتين جهة اختصاصه وجهة اشتراكه ومدار الجنسية جهة الاشتراك لا الاختصاص حتى يميز شيئا في الجملة لكن هذا ليس بوجه لان الجنس لا بد من خروجه اذ لو اعتبر جهة اختصاصه لم يدخله في التعريف مع انه من الاغيار \* اعلم ان السخصص النقض بالجنس دون النوع مع انه ينتقض به ايضا حتى يحسم الفاضل المحشى في حواشيه لشرح المطالع لان الطالب بباي شيء انما يطلب ما يميز الماهية المسئول عنه عما يشاركه في الشبهة والنوع نفس الماهية لا يميزه فتأمل ( قال لا يكتفى في جواب اى شيء هو آه ) حاصل الجواب ان المحمول في جواب اى شيء هو خاص بان لا يكون تمام المشترك بين التين ونوع آخر اذا الجواب من السؤال بباي شيء مطلق ظاهر ايتساؤل مطلق المميز سواء كان تمام المشترك او لا فورد السؤال على ظاهره واجيب بناء على تحقيقه بانه خاص بقرينة ان المخصوص كماله فيعمل عليه وجه الكمال ان السؤال بباي شيء هو كما في استعمال اهل العربية وعلى ما بينه الشانفسا لطلب ما يميز الشيء في الجملة والجواب في مقابلة هذا السؤال اما بميز الذي تمحض في التميز كالفصول واما بميز لم تمحض فيه والاول يطابق السؤال بلانغوزايد بخلاف الثاني ويمكن ان يقال ان هذا الاختصاص من قبيل الاصطلاح ولو كان اعم في العربية وما قيل ان المراد ان قيد عدم كونه تمام المشترك معتبر في التعريف بقرينة مقابلته بتمام المشترك فليس بتي اذ لم يساعده العبارة مع انه يلزم خروج الجنس بقيد آخر لا بقوله في جواب اى شيء هو ( قال ولما كان محصله آه ) اى محصل قوله انه كلى يحمل على الشيء آه او محصل الكلام بعد هذا الجواب هذا اشارة الى كون تعريف الفصل جامعاً وما نال السموه على الفصول التي لا جنس لها والى تمامية انحصار جزء الماهية الى الجنس والفصل بخلاف التعريف الثاني على مذهب قدماء

المنطقيين فتأمل \* السيد انما مثل بهما لامتناع تركبهما من الجنس والفصل  
والا لم يكن الجنس العالي غالبا لما انحصر جزء الماهية الى الفصل والجنس  
وثبت انه متناه لا بد ان يكون جنسا لا جنس فوقه وفصلا لا فصل تحته حتى  
يلزم تناء الاجزاء للماهية النوعية فمح لو تركب الجنس العالي من الجنس والفصل  
لزم ان يكون فوق الجنس العالي جنس لان جنس الشيء فوقه وهو خلاف  
المفروض واذا بطل تركبه من جنس وفصل فاما ان يتركب من امرين متساويين  
فصاعدا او من امرين مباينين لاسيلا الى الثاني لان الكلام في الاجزاء المحمولة  
قتبت المطقان قيل لو تركب الجنس العالي كالجوهر مثلا من امرين متساويين كان  
كل منهما ما جوهر او عرضا لاسيلا الى الثاني والالكان الجوهر عرضا لصدقه  
على الجوهر بالمواطاة لان الكلام في الاجزاء المحمولة ولا الى الاول لانه لو كان  
جوهرًا فاما ان يكون جوهرًا مطلقًا فيلزم تركب الجوهر عن نفسه وغيره  
او جوهرًا مخصوصًا والجوهر المطلق جزء منه فيلزم ان يكون الشيء جزء  
جزء نفسه وانه محال قلت قوله جزء الجوهر اما ان يكون جوهرًا او عرضًا اما  
ان يريد به ان الجزء اما ان يصدق عليه الجوهر او العرض فان كان المراد  
الاول فلانم المحصر لجواز ان يكون مفهومه مغايرًا لمفهومي الجوهر والعرض  
فان جميع الممكنات لا ينحصر في المفهومين فان كان المراد الثاني فلانم ان  
الجزء لو كان جوهرًا مخصوصًا لزم ان يكون الشيء جزء جزء نفسه انما يلزم  
لو كان ذاتيًا له وهو محال فان الصدق اعم من ان يكون صدق الذات او العرضي  
فلا يلزم من وجود العام وجود الخاص ولا الفصل الاخير فصلا اخيرا  
اذ لو تركب الفصل الاخير من الجنس والفصل لزم ان يكون جنسه اعم منه  
ولو كان اعم منه لزم ان يكون اعم من الماهية اذ لا اعم من احد المتساويين اعم  
من الآخر ولو كان اعم من الماهية لزم ان يكون مشتركًا بين الماهية وبين نوع  
آخر فمحال ان يكون تمام مشترك بينهما او بعضه فعلى كلا التقديرين اما ان يدخل  
في جنس الماهية اولا وان دخل لزم في تركب الماهية المذكورة من الجنس  
والفصل تكرار الذات لوجود هذا الجنس في جنس الماهية وفي فصله ويكون  
المميز للماهية عن جميع مشاركتها فصل الفصل لان نفسه لان نفس الفصل يميز  
عن بعض مشاركتها ولا يميزها عن ذلك المشترك فيلزم ان يكون فصل الاخير  
فصل الفصل لان نفسه لكن السيد الشريف صرح الثاني دون تكرار الذات  
لانه يتفرع على الجنس دون الفصل مع ان الغرض متعلق بان لا يكون فصلا

للفصل وان لم يدخل لزم ان يكون لماهية واحدة في مرتبة واحدة جنسان متباينان وان يكون فصل الاخير ايضا فصل الفصل لتمييزها من جميع مشاركتها في جنسين متباينين لانفس الفصل بناء على ما ذكر فلي هذا يلزم الكيفية المذكورة في الفصول العالية والمتوسطة لعدم تميزها لماهية عن جميع مشاركتها قال بعض الافاضل اورد على عدم بقاء الفصل انه انما يتم ذلك لو لم يحز ان يكون فصلان في مرتبة فليكن المركب والجزء كل منهما فصلا ميمرا كما ان الامرين المتساويين كل منهما فصل لماهية المركبة منهما ويمكن ان يدفع بان العقل اذا حلل الماهية الى اجزاء الى ان يتم تفصيلها يعتبر الاعم في جانب الجنس ويعتبر الاخص في جانب الفصل لان المحصل للعصام المبهم هو هذا الخاص ولهذا يعتبر الحيوان جنسا ولا يعتبر الجنس مجرد الجوهر وقابل الابداد والحساس والمتحرك بالارادة والناطق فصلا بان يكون مجموع هذه الامور فصلا فاذا تركب الفصل الاخير من عام وخاص ينبغي ان يجعل العام داخلا في جنس الماهية ويجعل مجرد الخاص فصلا فلا يكون الفصل الاخير فصلا اخيرا بل يكون الفصل الاخير بعضه عامه هذا وفيه بحث لانه لو سلم تماميته يفيد عدم كون المجموع فصلا لعدم كونه اخيرا فتأمل (قال واعلم ان قدما المنطقيين آه) هذا بيان وجه اختيار المص مسلكت المتأخرين مع بيان ما يقتضيه على وجه الاحتمال وقدماهم الذين كانوا قبل الشيخ على التحقيق والمتأخرون من بعده ذهب القدماء الى ان كل ماهية لها فصل وجب ان يكون لها جنس وتبهم الشيخ في الشفاء حيث عرفه بهذا التعريف والمتأخرون ذهبوا الى انه لا يجب ولما لم يتم برهان القدماء وهوان المشاركون في الوجود لا يفتقر الى التمييز بالفصل والالزم التسلسل لان الفصل موجود فالتمييز عنه يحتاج الى فصل آخر ولزم بطلان انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل عدل الشيخ في الاشارات وعرفه كما عرفه المص وهو اختيار مذهب المتأخرين وجعل الفصل ميمرا عن المشارك في الجنس او في الوجود لكن لما لم يحزم تركب الماهية من امرين متساويين بينه على وجه القرض والاحتمال وين تقسيمه الى القريب والبعيد بالقياس الى كونه ميمرا عن المشارك في الجنس (قال فان كان ميمرا عن المشارك آه) القربة والبعدية في الفصل كان بالنسبة الى القربة والبعدية في الجنس وهما يتصادقان في جنس باعتبار نسبته مثلا الجسم قريب بالنسبة الى الجسم الناهي وبعيد بالنسبة الى الحيوان فكذلك القربة والبعدية في الفصل كالحساس

فانه قريب وبعيد بتعدد النسب والمنسوب اليه فلا يلزم ان يكون المميز مختصرا  
للماهية النوعية باعتبار القربة والبعدية فلهذا ترك الشق فدل نوعا لثلاثتهم  
الانحصار ويكون التعريف المستفاد من التقسيم جامعاً وإيراد المص نوع  
للتمثيل (قال وان ميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد آه) اي فقط بقربة المقابلة  
والا فكل مميز من جنس القريب مميز من جنس البعيد فتأمل (قال وانما اعتبر  
القرب والبعده) هذا اما بيان وجه اعتبار القرب والبعد بالنسبة الى الجنس  
دون غيره حتى يعم لكل فصل واما بيان وجه اعتبارهما في الفصل المميز في  
الجنس دون المميز في الوجود وهو الظاهر لكن يرد عليه ان القرب والبعد  
اذا كان بالنسبة الى قربة الجنس وبعديته لم ان لا يوجد في الفصل المميز  
في الوجود لان انتفاء احد المتساويين يستلزم انتفاء النسبة وانتفاء المنسوب الاخر  
من حيث الوصف فلا يناسب التوجيه بعدم كونه محقق الوجود اذ لو تحقق  
في نفس الامر وتبين لا يتحقق القربة والبعدية ايضا فتأمل \* السيد عليه  
بان قواعد الفن ماملة شاملة حاصلة منع كبرى الدليل السوق لاثبات التخصيص  
باستناد ان القواعد في المنطق لا تخصص بالتحقق وعدم التحقق في الافراد  
بل ينظر فيها الى المفومات لا بشرط شيء فلا يكون محقق الوجود مقتضى  
تخصيص البحث المطابق للشرح ان يقال عدم تحقق الوجود لا يكون  
مقتضى تخصيص البحث لكن اشار به الى ان التخصيص يقتضى حكيم ذكر  
احدهما وترك الآخر ووجهي تحقق الوجود وعدم تحقق الوجود فذكر الش  
حكم الاول ووجه الثاني والخشى ذكر الوجه الاول تنبيهاً على ان ذكر احدهما  
يستلزم الآخر فتأمل فالصواب ان يقال الاقسام الى القريب حاصلة ان  
التقسيم للافراد واذا لم يكن الافراد ممكناً لا يتصور فيه الانقسام بخلاف الوجه  
الاول لان عدم التحقق لا يستلزم الامتناع فلا يبا له من التقسيم واثبت عدم امكان  
الافراد بقوله فان الماهية آه فلا يمكن عد بعضها مميزاً قريبا وبعضها بعيداً لان  
القرب والبعد متضايقان لا يتقل احدهما بدون الآخر ويقتضيان مبدءاً حتى  
يلاحظا منه مع انه لم يوجد فلا يكون بعض الفصل قريبا وبعضه بعيداً ولا يكون  
كلها قريبا او بعيداً فتأمل ويرد عليه ان الانقسام اليهما اي على الوجه الصواب  
مداره عدم اختلاف الامرين المتساويين في التميز حتى لا يتصور احدهما قريبا  
والآخر بعيداً وحاصل الايراد بيان وجود اختلافهما في التميز مثلاً اذا تركب  
ماهية من الجنس والفصل وذلك الجنس من امرين متساويين فانه مميز

الامر ان المتساويان للجنس عن جميع مشاركاتهما في الوجود والماهية عن بعض مشاركاتهما فيه فوجد الاختلاف بينهما في التميز فعلى هذا اذا انقسم الفصل المميز المطلق بان يقال ان مميز الماهية جميع مشاركاتهما فهو القريب وان مميزها عن بعض مشاركاتهما فهو البعيد فيشتمل التقسيم على المميز عن المشاركات في الوجود ايضا لكن القريب والبعيد في الفصل المميز عن المشاركات في الجنس يكون بطريق التصاعد حيث يبدأ القرب من الماهية متصاعدا الى الجنس العالي وفي الفصل المميز عن المشاركات في الوجود يبدأ من الجنس العالي متنازلا الى الماهية التي هي النوع ولا محذور فيه فالاولى الاختصار على ما ذكره الشارح لانه سالم عن هذا الايراد مع شئ آخر من مرجح وهو زيادة الاعتبار في تحقق الوجود اما التعريفات فالاولى شمولها للكل دفع لما يكاد ان يقال ما ذكره الشارح يقتضي الاختصاص في التعريف ايضا كما في التقسيم بانه فرق بينهما لان التعريف للماهية لا يلاحظ فيه الافراد وتحققه وعدم تحققه بخلاف التقسيم لانه للافراد يلاحظ فيه الافراد ويعتبر تحققه وعدم تحققه فلذلك هم في التعريف وخصص في التقسيم (قال وربما يمكن آه) اشار الى ضعف الاستدلال لبنائه على كون الماهية الموجودة في الاعداد مركبا من امرين متساويين مع ان الفصول ليست من الاجزاء التركيبية الخارجية بل من الاجزاء التحليلية العقلية التي تحلل العقل الماهية اليها اذ لا سبيل للعقل الى معرفة الفصول الا من قبل آثارها لانه لما وجد العقل مثلا الانسان ذاه مقدار وحس وفعل وحله الى اوصاف ثلاثة بعضها اعم وبعضها اخص كالتقابل للبعد الثالث والحاس والناطق وحكم على الترتيب في العموم والخصوص بالفصول وبتركب الماهية في الذهن منها والاجزاء الذهنية والخارجية متفاوتان في الآثار والاحكام ولا يلزم من بطلان تركب احدهما من الامرين المتساويين بطلان تركب الاخر منهما كما سيجيء (قال او يقال لو تركب آه) اصل الدليل على امتناع مثل تلك الماهية ان كل ماهية اما ان يكون جوهر او عرضا فان كان جوهر ا يكون الجوهر جنسا لها وان كان عرضا كان احد التسعة واحد الثلاثة وهي الحكم والكيف والاضافة على اختلاف المذهبيين جنسا لها فلا يكون تركيبها من امرين متساويين فقط وان فرض تلك الماهية جنسا من الاجناس العالية فالجواهر مثلا لو تركب الى آخره كذا في شرح المطالع (قال ان كان عرضا يلزم تقوم آه) تقوم الجوهر بالعرض بان يكون العرض حلا فيه متاخرا عنه ويان يكون محمولا

عليه مواطاة وبأن يكون عرضا حالا في جزء آخر له جوهرى كالهية السيرية  
 للسيرة والزاج العارض للمعجون فالاول محاذ لو كان متأخر عنه لم يكن جزء  
 له قطعاً لوجوب تقدمه وكذا الثاني لامتناع حل العارض على الجوهر  
 بالموطاة واللاكانت امراضا والثالث ليس بمحاذ ليلزم تأخر جزءه عن الكل  
 كافي الاول ولا كون الجوهر عرضا له بحمله عليه مواطاة كافي الثاني ولا شك ان  
 المجموع من حيث هو قائم بذاته نعم احد جزئية قائم بالاخر ويحوز ان يلتصقا  
 بحيث يصير المجموع امرا واحدا حقيقة واللازم لهذا التركيب الثاني لكون  
 الكلام في اجزاء المحمولة او الاول فتأمل (قال وان كان جوهر آه) يعني على  
 هذا التقدير لا يخفى ان يكون الجوهر الكل نفس الجوهر الجزء او داخل فيه او  
 خارج عنه فيلزم في الاول كون الكل نفس الجزء وهو محاذ لتقدم الشيء على نفسه  
 وكذا في الثاني تقدم الشيء على نفسه واجتماع التقيضين وفي الثالث ان لا يكون  
 العارض بتمامه مازدا وذلك لانه اذا كان الكل خارجا يعني مازدا محمولا لا يكون  
 جزء المحمول عين الموضوع فلا يحصل بملاحظة هذا الجزء بل باعتبار الجزء  
 الاخر مثلا الجوهر مركب من اوب واشئ عرض له الجوهر الذي حقيقته  
 اوب فيتبع ان يكون امراضا لنفسه فحين ان يكون العارض هو الجزء الاخر  
 اعني ب فلا يكون بتمامه مازدا وهو مح \* السيد يعني ان الاستدلال على  
 امتناع وجود الماهية المركبة هذا توجيه العبارة على وجهين بمساعدة اللفظ  
 والمعنى وعلى كلام الوجهين الاضافة بمعنى اللام فيفيد الاختصاص الاول  
 ان يكون المطروح جمع مطروح بمعنى الملقى فيما بينهم بطرحون عليه افكارهم  
 فيكون قوله ويطرحون عليه آه بيان لحاصل قوله بما يليق به هذا هو المعنى  
 الحقيقي لكن الملقى هنا بطريق الكناية كون الاستدلال من المباحث الدقيقة التي  
 يعنى بها الازكياء والمعنى اولى ملزوما خارجا لازم ذهنا فلا انتقال من الملزوم الى  
 اللازم والثاني ان يكون جمع مطروح اسم مكان اي يطرح فيه الازكياء ويوقع فيه  
 الغلط فهو على طريق التشبيه حيث شبه الاستدلال بالزلقة التي تزول فيها  
 الاقدام في كون الاستدلال صعبا لا يؤثر فيه العقل ولا يثبت في علمه كما ان الزلقة  
 لا يؤثر فيها القدم ولا يثبت فيه الاقامة \* والمعنى منه الاشارة الى ما في الدليلين من  
 الانظار يعني على التوجيهين وهذا بيان صلاحية الاستدلال بهذين المعنيين  
 اما في الاول فبان يقال لانهم وجوب المستدل مقدمات لو صحت صح الدليل والا فلا  
 فالاولى قوله ضرورة وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية حاصل



ان الماهية الاعتبارية التي يوصف بالوحدة في الخارج حقيقة كالشجرة ونحوه  
لا يحتمل فيها احتياج بعض الاجزاء الى البعض اما الماهية الحقيقية ان كان لها  
اجزاء خارجية متميزة في الوجود العيني كالهوى والصورة للجسم فسلم احتياج  
بعض اجزائها لكن ما نحن فيه ليس منها وان كان لها اجزاء محمولة ذهنية  
فلا وجوب فيها الا تمايز بينهما في الوجود الخارجى قطعاً واما باعتبار الوجود  
الذهنى بعضها اعم وبعضها اخص والاعم لا يفترق الى الاخص والاعم يوجد  
الاعم وهو يسمى البطلان وان يقال جاز احتياج كل منهما الى الآخر هذا منع  
للقدم الثانية بانه احتياج كل منهما الى الآخر لزم الدور بانه يجوز ان يحتاج من  
جهتين مختلفتين لان جهة واحدة حتى يلزم الدور كما يقال في الهوى والصورة  
كل منهما محتاج الى الآخر من جهتين مختلفتين ان الهوى مفتقرة الى الصورة  
في تباتها وحيزها والصورة الى الهوى في بقائها وتشكلها \* وجاز ايضا ان يحتاج  
احدهما الى الآخر بدون العكس وهذا منع للقدم الثالثة بارجاعه الى دليلها  
بسند جواز كون المتساويين متخالفين في الماهية ويجوز كون الماهية المختلفة  
مرجعا للاحتياج اذ لا يلزم من التساوى فيما صدق التساوى في الحقيقة  
كالضاحك والناطق وان لزم في الالفاظ المترادفة وبهذا يدفع ما يقال في المنع  
الثاني اذا اختلف جهه الاحتياج يكون من قبل الترجيح بلا مرجع فتأمل  
\* واما في الدليل الثاني فبان يقان ان اختار ان احدا الجزئين حاصله اختبار الشق  
الثالث ودفع المذور بان العارض يكون بمعنى الخارج عنه محمولاً عليه وبمعنى  
الخارج قائماً به واللازم هو الاول فلا استحالة فيه والحال هو الثاني فلا يلزم  
من كونه خارجاً ماضياً (قال آتالث من اقسام الكل ما يكون خارجاً آه) لما فرغ  
من بيان الذاتي شرع في بيان العرضى وهو ما يتصور فهم الذات قبل فهمه اى  
محمول يمكن ان يتصور حصول الذات في الذهن بالكنه ولا يكون هو حاصله  
فيه بعد او هو شئ ثابت للذات بعلته هي نفس الذات او غيرها وهو اما لازم  
او عرضى مفارق لانه اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية او لا الاول لازم كالفردية  
لزوج والثاني العرضى المفارق كالكتابة بالفعل للانسان قد علم من تقسيم  
الكل بالنسبة الى ما تحتها ان المراد من الماهية هنا ماهية الافراد فالخارج عن  
الحقيقة التخصيص كالواجب بالنسبة الى ذاته تعالى ومطلق الشخص بالنسبة  
الى افراده خارج عن الماهية والمراد من امتناع الانفكاك ان يكون ثبوت العرضى  
لذات بطريق الضرورة ولا يجوز ان يفارقه فيشمل اللازم الاعم لانه لا يفارق

ولو وجد في غير هاتين المخرجين العرضي الدائم لجواز مفارقتها السيد لكنهم تسامحوا  
فذكروا مبدأ المحمول بذله اعتمادا على فهم اذ المثال لا بد ان يكون من جزئيات  
الممثل ومبدأ المحمول ليس جزئياته والمسامحة ايراد اللفظ وارادة المعنى الغير  
الموضوع له بلا قصد العلاقة مع وجودها وهنسا موجود فلذا عبر بالمبدأ  
واعتمادا مفعول له وعلة محكمة ومرجعه التوسعة في التمثيل وبيان مبدأ  
العرضي وسيله (قال واللازم اما لازم الوجود آه) اللازم ما يمنع انفكاكه عن  
الماهية من حيث هي ولا يكون حصوله في الذهن متقدما على حصولها فيه  
بل بعده بالذات سواء فرض وجودها اولا وهو لازم الماهية مطلقا فان  
القردية لازمة للثلاثة في الذهن كما في الوجود الخارجي فلو تعقلت مجردة عنها  
لم يكن الحاصل فيه ماهيتها واما لازم الوجود فهو الذي يلزم الماهية في الوجود  
خاصة والمزوم ههنا هو الماهية الموجودة وفي الاول الماهية من حيث هي  
واذا قيل هو لازم للوجود لم يرد به الوجود مطلقا بل وجودها في الخارج فانه  
لازم له دون الماهية بخلاف الاول فانه يلزمهما ولازم آخر وهو المسمى بلازم  
الوجود العقلي كالكلية للانسان فانه انما يلزمه في الوجود العقلي لا في الوجود  
الخارجي ولا في الوجود الخارجي والعقلي معا (قال كالسواد للحبشي آه) قيل عليه  
ان السواد كما يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجوده ايضا لان الانسان الايض  
كثير بل انما يلزم الماهية الصنفية اعني الحبشي بحسب وجودها في الخارج  
فيصير كلامه بحسب الظ في قوة ان السواد ليس لازما ماهية الانسان  
بل هو لازم لوجود الصنف الذي تحتها ولا يخفى عدم انتظامه وفوات المقابلة  
المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود فان اللاحق للقيام ايراد امر لا يكون  
لازما للماهية ويكون لازما لتلك الماهية فالتحقيق انه ايراد بلازم الماهية ما يلزم  
النوع وبلازم الوجود ما يلزم الشخص فان السواد للحبشي انما يلزم صنفية  
التي هي من جملة ما اعتبر في تشخصه فيكون لازما لتشخصه لا ماهيته وفي العبارة  
المنقولة اشعار بذلك حيث قال لوجوده وتشخصه انتهى يمكن توجيه العبارة  
بانه اراد باللازم الذي هو القسم لازم الماهية الموجودة مطلقا سواء كانت  
ماهية نوعية او صنفية او غيرها وبلازم الماهية الذي هو القسم الاول لازم  
الماهية من حيث هي وبلازم الوجود لازم احد الوجودين بخصوصه  
سواء كانت تلك الماهية نوعية او صنفية او غيرها ومن الين ان السواد  
للحبشي الذي هو ماهية صنفية من قبيل لازم الوجود الخارجي كالتحير للجسم

وعلى هذا لا غبار على تلك العبارة الا في قوله وتخصه ولعله اراد به التعيين  
اللازم لاحد الوجودين بخصوصه وقائده التنبه على ان المراد من الوجود  
خصوص احد الوجودين فكأنه قال بخصوصه ( قال فانه متى تحقق آه ) سواء  
في الخارج او في الذهن لان كلمة متى لعموم الزمان ويشعر ان تقدير الوجود كاف  
فيه غير محتاج الى الوجود بالفعل في الخارج ولا في الذهن فيمتنع انفكاكها  
عنها بحيث لو تمقلت الماهية بدونها لم يكن الحاصل فيه ماهية الاربعة ( قال  
لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره آه ) لما كان التقسيم هنا من تقسيم  
الكلى للجزئى وهو ضم قيود متباينة الى المقسم ليحصل الاقسام لزم ان يكون  
القسم جزئياً للمقسم فتقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فاسد من جهة كون  
الاخص اعم وبالعكس والكل جزء وبالعكس ومن جهة كون المبين اخص  
وكون المبين جزء من مبين آخر فنشأ السؤال عدم اتيان القيود المضخومة الى  
المقسم وايام كون المقسم لازم الماهية من حيث هي وحاصل الجواب بيان  
ان المقسم لازم الماهية لا بشرط شئ وهو الملق من قوله في الجملة والقسم الاول  
لازم ماهية مقيدة بكونها موجودة والقسم الثانى لازم ماهية مقيدة بالاطلاق  
واقسمان اخص لكونهما مقيدتين دون المقسم فلا يشوهم ان الماهية من حيث هي  
هي تساوى المقسم في العموم لان قيد من حيث هي هي قيد الماهية لا قيد لازم  
الماهية فنأمل ( قال لا نناقول لان آه ) اول هذا الجواب منع تقسيم الشيء  
الى غيره بارجاع المنع الى دليله ولما لم يكن هذا القدر في الجواب اذا الفساد  
من جهتين كما لا يخفى تصدى اولاً الى كون لازم الوجود مما يمتنع انفكاكه عن  
المساهية في الجملة بقوله فانه يمتنع الانفكاك عن المساهية الموجودة ثم تصدى  
بهذه المناسبة الى اثبات صحة التقسيم بكل اقسامه بقوله فانهما يمتنع انفكاكه عن  
الماهية في الجملة اما ان يمتنع آه ففرع عليه مناط صحة التقسيم وهو قوله فورد  
القسمتنا تناول قسميه السيد قيل عليه ان قوله في الجملة يعنى يفهم من جواب  
الس ان قيد في الجملة ملحوظ في المقسم الذى هو قسم الكلى الخارج فيكون  
قيداً في تقسيم الكلى الخارج اليهما فح اما ان يتعلق بقوله يمتنع او بالماهية فان كان  
الاول يكون الامتناع في وقت من الاوقات سواء كان في جميع الاوقات او في بعضها  
فح يدخل في اللازم كل عرض مفارق ادهو ونبوت للماهية من الممكنات ولا بد  
لكل ممكن من علة فيلزم في ثبوته للماهية من علة وحين وجود تلك العلة يمتنع  
انفكاكه عن المساهية فيصدق عليه اللازم فيلزم في التقسيم كون القسم قسماً

ويختص السكلى الخارج باللازم وان كان الثانى فلا يحصل له الا ان يقال  
 لاطلاق الماهية وح يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره واما ان يقال  
 بالانفكاك وان لم تعرض السائل فيلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره مادام ان  
 الانفكاك فى الجملة يختص بلازم الماهية وتقسيم ذلك اللازم الى لازم الوجود  
 والى لازم الماهية يستلزم الحذور لم يكن له معنى اصلا اذا حاصل يكون ماهية  
 بوجه من الوجوه ولا حاصل له وما قيل من ان معناه ما يطلق عليه الماهية  
 ولا يمكن ان يقال ما يطلق عليه الماهية هو الماهية من حيث هى لانه اعم منها  
 فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره فليس بشئ لان المراد من الماهية  
 ماهية الافراد اذ السكلى المنقسم الى هذه الكليات كإمر بالنسبة الى ماتحته من  
 الافراد وما يطلق عليه الماهية هو المفهوم لاما هية الافراد فلا يصح ان يراد  
 بها اعم من المجردة والمخلوطة حتى يتم تقسيمه الى المجردة والمخلوطة فالاولى  
 ان يقال المراد بالماهية يعنى فى الجواب عن هذا النقض ان بقيد الماهية بالموجودة  
 فتح لازم هذه الماهية الموجودة اعم من ان يكون لازما لها من حيث هى  
 يعنى لا بملاحظة الوجود وان يكون لازما بملاحظة الوجود خارجا فيدفع  
 السؤال ولا يرد ما يرد على الجواب الاول والثانى لازم الوجود اى لازم الماهية  
 الموجودة اى فى الخارج محققا ومقدرا لاجل الوجود على الوجود فى الخارج  
 لتبادره فعلى هذا يكون محصول التقسيم ان اللازم اما ان يكون لازما للنوع  
 او للتخصص من حيث هو تخصص فلا يرد لازم الوجود الذهني او كان تقسيما  
 لللازم المطلق والتخصيص بناء على التبادر ولازم الوجود الذهني يعلم بالمقايسة  
 او يدخل فى الوجود الخارجى بناء على تعميمه من المحقق والمقدر وما قيل انه  
 يلزم السلوب اللازمة للماهية المدومة فليس بشئ لان المدوم المطلق  
 لا مارض له فضلا عن الزوم وكذا المدوم فى الخارج من حيث انه معدوم  
 ومن حيث انه موجود مقدرا داخل فى الماهية الموجودة المعممة من المحقق  
 والمقدر ( قال ولو قال اللازم ما يمنع انفكاكه عن الشئ آه ) اذ لو قال كذا يراد  
 به الماهية الموجودة مطلقا بناء على ان الشيئية تساوق الوجود المطلق ويراد  
 من الماهية فى القسم الاول الماهية من حيث هى ومن الوجود فى القسم  
 الثانى احد الوجودين الخارجى والذهني بخصوصه فالقسم الماهية الموجودة  
 مطلقا والاقسام هى لازم الماهية من حيث هى ولازم الماهية لموجودة فى  
 الخارج من حيث هى موجودة فيه ولازم الماهية الموجودة فى الذهن من حيث

موجودة فيه فيرجع هذا التقسيم الى ماهو المشهور من تقسيم اللازم الى الاقسام الثلاثة \* السيد انما لم يقل المص ذلك لانه قسم الكل بالقياس يعنى ان مفاد العبارتين في التحقيق واحد لكن عبارة المص برده عليه الاعتراض المذكور دون القرينة اعنى لو قال اللازم ما يتمتع انفكاكه عن الشئ فيبقى للمص ان يفترق هذه العبارة فاجاب عنه الفاضل المحشى بان مقتضى السوق ما اختاره من قوله يتمتع انفكاكه عن الماهية لا يقال ان بدل الماهية بالشئ لم يخصر الماهية الى هذين القسمين لجواز كونه لازم الشخص لا فانقول لازم الشخص داخل في لازم الوجود لانه عبارة عن لازم الماهية باعتبار وجودها الخارجى مطلقا امام مطلق كانهيز الجسم او مأخوذا بعارض كالسواد للعبثية فانه لازم لماهية الانسان باعتبار وجوده وتخصه الصنفى فيتم الانحصار (قال ثم لازم الماهية اما بين آه) الظ انه عطف على قوله اللازم ويكون تقسيما آخر للزوم المطلق تحقيق الين وغير الين في كلا القسمين الاولين ويحتمل ان يكون تقسيما للزوم الماهية المقابل للزوم الوجود ويكتفى في تقسيمه بالعلم بالمقايضة فالين اما بين بالمعنى الاعم او بين بالمعنى الاخص اما الين بالمعنى الاعم فهو الذى يكفى تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل بالزوم بينهما هذا التعريف ان حل على ظاهره وكذا الوسط في تعريف غير الين على الدليل يرد النظر الاتى اذ يكون واسطة بين الاقسام ما يحصل من حدس او تجربة او حس او غير ذلك لكن يمكن تصحيح التعريفين بحيث لا يرد عليه النظر بان يقال ان المراد بكفاية تصور المزوم واللازم في الجزم بالزوم بينهما عدم افتقاره الى الوسط بقريضة المقابلة فيندرج ما يحصل بهذه الوسائط في الين فحين يحمل الوسط على الدليل وبان يقال ان الوسط في تعريف غير الين واقع على سبيل التمثيل او بالمعنى القوى وهو الوسيلة اى الغير الين ما يفترجزم بالذهن بالزوم بينهما الى وسط مثلا وما يفترقه الى وسيلة ما فيندرج ما يحصل بتلك الوسائط في الغير الين فحين يحمل التعريف الاول على ظاهره فتأمل السيد لا بد في الجزم من تصور النسبة قطعا قدمر في اوائل الكتب ان اجزاء القضية لتصورات الالته المتعلقة بالمحكوم عليه وبه والنسبة والحكم الذى هو ادر التوقع النسبة او لا وقوعها والجزم من قبل التصديق فلا بد فيه من تصور النسبة اشار بهذا الى ان الكلام لا يصح بظاهره لانه يدل على انه لا يدخل لشي غير تصور الطرفين في الجزم بالزوم اصلا وليس كذلك اذ لا بد في ذلك من تصور النسبة بينهما فاما ان يقال المراد

ان تصور مع تصور ملزومه اشارة الى ان في العبارة تقدير ضرورة ان تصور الطرفين غير كاف في الجزم بينهما او تصور الطرفين في اللازم اليين بالمعنى الامم مستلزم لتصور النسبة والجموع مستلزم للجزم بلا احتياج الى تقدير خلاصته ان استلزام تصور الطرفين للجزم متأخر عن استلزامهما التصور النسبة وعند استلزام التأخر يثبت استلزام التقدم بالضرورة وما قيل ان مراده ان تصور اللازم من حيث انه لازم مع الملزوم من حيث انه ملزوم يستلزم تصور النسبة على وجه الضرورة فليس بشئ لان وصف اللازم ووصف الملزوم موقوف على تصور النسبة بينهما حتى يثبت الوصفية فكيف يستلزمان بجهة الوصفية تصور النسبة (قال في جزم العقل بالزوم آه) يعني ما يكون التصور ان سببا لحصول الجزم وما عدا الجزم ما يطلق عليه العلم التصديقي كالظن والتقليد ولو حصل من التصورين لا يعد من اليين بل يدخل في غير اليين (قال اللازم الغير اليين فهو الذي آه) يعني لا غناء ذاتيا عن الوسط سواء كان يمكن الجزم اولا فيدخل فيه اللازم الذي يتمتع جزم الذهن بالزوم بينهما بوسط او غيره ويدخل فيه اللازم الذي حصل الظن بينهما سواء كان بلا دليل او بدليل يفيد الظن لانه يمكن حصول الجزم بينهما بالوجود وسط (قال كنتساوي الزوايا الثلث آه) اللام في القائمتين متعلق بالتساوي وفي الثلث اما متعلق على سبيل الحالية للزوايا الثلث فيكون المنال اللازم فقط او متعلق بلزوم مقدر اي كلزوم تساوي الزوايا الثلث للقائمتين للثلث فيكون التساوي لازما والثلث ملزوما فان الثلث يلزمه ان زواياه الثلث مساوية لقائمتين بواسطة انها متساوي الحادة المنفرجة المتساويتين للقائمتين \* السيد اذا وقع خط مستقيم تصدى الى بيان القائمة والزواوية والمنفرجة والحادة لكشف المنال لان هذه من اصطلاحات فن آخر فيمس الحاجة الى بيانه فحصول القائمتين من وقوع خط مستقيم على خط مستقيم وان اتنى احد المستقيمين ينقئ القائمة واذا وقع بحيث يحدث هناك قيد بالحيتية المذكورة اذ لو لم يقع خط مستقيم على خط مستقيم يحتمل وجوها عديدة مثلا اذا وقع مستقيم على قوس يحصل من داخله حادثان ومن خارجه منفرجتان واذا وقع خط على خط مستقيم يقع من طرف واحد حادة ومن الاخر منفرجة وغير ذلك كالا يخفى على من له بضاعة في الاشكال والمقدار (قال قال وهناك نظراء) فدمرقت ان منسأ هذا النظر حل الوسط في تعريف اللازم الغير اليين على الوسط المصطلح وحل التعريف

الاول على ظاهره فمح ثبت واسطة فلا ينحصر اللازم بهذين القسمين فلا يتم  
التقسيم وقد سرفت اندفاعه فذكر ( قال ما يقرن بقوله لانه حين يقال آه )  
يعنى ما يعبر بهذا العنوان وهو البرهان وحقيقته وسط مستلزم للط حاصل  
للمحكوم عليه وبيان ان النسبة بين الموضوع والمحمول اذا كانت مجهولة  
فان لم يكن هناك امر ينسب اليهما فلا برهان اصلا وان كان لم يكن حاصل  
للمحكوم عليه لم يستلزم انتساب المحكوم به اليه فلا برهان ايضا وان كان  
حاصلا فلا بد من استلزامه للط والافلا برهان ايضا فظهر ان حقيقته هذا  
فلا اتاج الاثبات وجد هذه الحقيقة فيه ومعلوم ان وجه الدلالة في ان بعض  
موضوع الصغرى بعض موضوع الكبرى فيندرج في حكمه فلا يعلم الا بذلك  
وبالجملة حقيقة البرهان وجهة الدلالة انحصرت في الشكل الاول فلا اتاج  
في نفس الامر الاله والعقل لا يحكم بالاتساج الا بملا حظته فهذه الحقيقة  
والدلالة باى تعبير يوجد يتحقق فيه البرهان والافلا والتعبير بالشكل الاول  
ظ وبغيره من الاشكال الباقية فغير ظ فلذا يرد جميعها اليه فكذا في الافتراض  
والاستثنائى يلاحظ هذا التحقيق فيندفع ما يقال من ان ما يقارن بقولنا لانه  
يختص بالشكل الاول وان دخل الاشكال الثلاثة باعتبار رجوعها اليه لا يدخل  
القياس الاستثنائى فتأمل \* السيد مع ان المتبادر من كلامهم يعنى الاعتراض  
بعدم الانحصار مبنى على الادعاء بالا انحصار بناء على تبادر كلامهم والافلا  
اعتراض ومن قصد دفع الاعتراض وحل الانفصال على منع الجمع وح  
اذنبت واسطة لا يخل الانفصال بغير معتد به لان منع الجمع وان صح لكن يفوت  
بمحملة عليه الفرض وهو الانقباض ( قال فلو اعتبرنا الافتقار آه ) القاء التفرعية  
يدل على ان الملازمة لاصل دليل الناظر ثبت بتمهيد المقدمة وهو تخصيص  
الوسط بالدليل ولا يلزم من انتفاء افتقار الاخص انتفاء افتقار الاعم فيثبت  
واسطة ولم يتم الحصر \* السيد يعنى ان لازم الماهية اذا لم يكن تصورهما  
كافيا ان التقسيم الحقيقي على سبيل الانفصال الحقيقي حيث يلزم من ثبوت  
احدهما انتفاء الآخر وبالعكس وهنا ان اعتبر الوجود في تعريف غير الين  
وماعدها في الين يحتاج تعميم تعريف الين فيدخل اللازم الذى حصل  
بالحدس والتجربة وغيرهما في الين كما يشعر به عبارة الش وان اعتبر الوجود  
في تعريف الين وماعدها في غير الين يحتاج تعميم تعريف غير الين فيدخل  
الحاصل بالذكورات في الغير الين كما يشعر به عبارة المحتى وبصرح بقرينه

لكن الحق عندى تعميم تعريف الين فادخال الحاصل المذكور فى الين الاترى ان  
القضايا الست التى تعد من مقدمات البرهان مقدمات يقينية حاصلة من التجربة  
والحدس وغيرهما فلا ينبغى قصر الين فى الاولى وادخال الباقية فى غير الين  
ثم تقسيمه الى ما يحتاج الى دليل والى ما يحتاج الى وسط غير دليل فتأمل وتوضيحه  
ان المحتاج الى الوسطاى توضيح النظروجه الوضوحية ان القضايا الاوليه  
والنظرية والحدسية وغيرهما متفاوتة وممتازة بحسب الجزم وعدمه وبسبب  
تفاوت اسباب العلم وبهذه الحالة مشهور متعارف تفاوتها وامتيازها وجب  
ان لا يعتبر فى مفهوم غير الين الاحتياج الى الوسط الوجوب عقلى وعدم  
الاعتبار كناية عن ان لا يقصد هذا المعنى سواء لم يذكر بان يقال اللازم الغير  
الين هو الذى لم يكن كافيا تصوره مع تصور المزموم فى الجزم بالزوم بينهما  
او يذكر ويراد به المعنى الاعم بقرينة المقابلة بحمل الوسط على الوسيلة مطلقا  
كما صفت السيد هذا هو اللازم الذهنى المعتبر اعلم ان المعتبر فى دلالة الالتزام  
ما هو اعم من هذا اللازم وان كان مفهومه تصور يا محمولا مأخوذا فى هذا اللازم  
لانه لاشك فى اخذ ذلك فى لازم الماهية بالمعنى الاعم فيكون مأخوذا فيه ايضا  
فلا يكون هذا عين ذلك وانه يجوز ان يحمل هذا على ان هذا فرد لذلك قوله  
منفكا عن الشئ الاول نوقش فيه بان الشئ الثانى هو المزموم وامتناع الانفكاك  
وصف اللازم ويمكن ان يقال انه اشار الى ان الاولى ان يقال لازم الشئ هو  
كونه بحيث يمنع انفكاك الشئ منه لان مامر من تعريفه بحسب الظلا يصدق  
على اللازم الاعم فلا بد ان يحمل امتناع الانفكاك عن الشئ فى التعريف المشهور  
على انه يمنع ان يوجد الشئ بدونه وح يرجع الى ما ذكره قوله وحاصله انه يمنع  
ينبغى ان لا يفسر حاصل الزوم بحسب الوجود الذهنى بما ذكر لانه بهذا المعنى  
ليس قسما للقسمين الاخيرين اذ لازم الماهية مثلا يجوز ان يكون بحيث يلزم  
من تصورهما تصوره وان لا يكون وكذلك لازم الوجود الخارجى بل المناسب  
ان يفسر بما للوجود الذهنى مدخل فيه بمعنى ان الزوم اذا وجد فى الذهن كان  
متصفا كالكلية والذاتية وغيرهما من المفهومات المذكورة فى المنطق فان  
معروضاتها اذا وجدت كانت متصفة بها واذا لم يوجد لم يتصف وايضا على  
ما ذكره لا ينحصر اللازم فى الاقسام الثلاثة اذ يبقى الوازم الذهنية التى لا يتصف  
بها الا الماهية فى الذهن ولا يكون تصورها مستلزما لتصورها كالكلية والجنسية  
غير داخلية فى شئ من الاقسام يمنع ان يوجد باحد الوجودين واعلم انه يجب



ان يكون المزوم في لازم الماهية موجودين بالوجودين بل يجوز ان يوجد بوجود  
ذهني فقط ولكن العقل يحكم بديهية بانه لو وجد في الخارج لكان متصفا بهذا  
اللازم فان الزوجية لازمة لماهية الاربعة مع ان ماصر حوافي لازمة لماهيتها  
لانا نعلم بديهية انها لو وجدت في الخارج كانت زوجا كذا حققه منفكة عن ذلك  
اللازم اي عن الانصاف به بقرينة قوله موصوفة فذلك اللازم اهم من ان يكون  
موجودا او معدوما كاتصاف زيد بالعمى والبصر فلاجل ذلك لا بد من تقدير  
الاتصاف حتى يثبت امتناع الانفكاك فتأمل بل انما وجدت كانت معه موصوفة  
بهى الزوم للماهية من غير ملاحظة الوجود خارجا او ذهنيا لكن بسبب عدم  
خلو الماهية عن احد هذين الوجودين في ايها وجدت الماهية وجد الاتصاف  
باللازم فيه يعنى يكون احد الوجودين ظرفا للاتصاف ولا يلزم ان يكون ظرفا  
لوجود اللازم حتى ينتقض بالوازم المدومة فاذا كان كذا فلا مدخل لللازم  
الماهية في الوجود مطلقا بل تابع للماهية في الوجود فاذا كان الماهية المزومة  
من شأنها الوجود في الخارج وفي الذهن كالاربعة يكون اللازم كذلك  
وان كان من شأنها الوجود في الخارج فقط كذات واجب الوجود تعالى  
وتقدس يكون اللازم كذلك وهذا بحيث لو وجدت في الذهن لكان اللازم  
معه فيه فلا يعد مثل هذا اللازم من اللازم الخارجى وان كان من شأنها الوجود  
في الذهن فقط كالطبائع التى هى العقولات الاولى يكون اللازم كذلك بحيث  
لو وجدت في الخارج لكان اللازم معه فيه ولا يعد مثل هذا من اللازم الذهني  
فهذا يحكم بان العقولات الثانية من لوازم الماهية فلا يرد النقض بانها خارجة  
من الاقسام الثلاثة وقد علم ان هذا تقسيم اللازم باعتبار تقسيم الزوم فوجب  
ان لا يصدق اقسام الزوم بعضها على بعض واما اقسام اللازم فلا ضير  
في تضاد فهمها فالخارج ولازم الماهية يكون لازما ذهنيا واللازم الخارجى  
لا يكون لازم الماهية فتأمل فان قلت لازم الماهية من حيث هى يجب ان يكون  
لازما ذهنيا يحتمل ان يكون تقضا على تقسيم لازم الماهية بانه يلزم ان يكون  
قسم الشئ قسمائه بناء على بيان اقسام اللازم المطلق بهذه الاقسام الثلاثة  
فيكون المنشأ بان الاقسام والمورد تقسيم لازم الماهية ويحتمل ان يكون مورده  
بيان لازم الماهية بكيفية كذا بحيث يستلزم هذا البيان فساد التقسيم المذكور  
مع انه صحيح وما يستلزم لفساد النسخة الصحيح فهو فاسد قلت الواجب في لازم  
الماهية ان يكون بحيث هذا بيان الفرق بين اللازم الذهني واللازم الين بالعمى

الاخص والسؤال مبني على عدم فرقهما حاصل الفرق ان لازم الذهني ما كان موجودا في الذهن بحسب اتصاف الماهية بها اذا وجدت فيه سواء التفت الذهن الى حصوله او لا اذا لفرق بين حصول الشيء وملاحظته واللازم البين بالمعنى الاخص ما كان موجودا في الطرف الذي وجد الملزوم فيه بحيث يتعلق الشعور والاتفات بحصوله على طريق التصور بل على سبيل التصديق بثبوته للملزوم اذ اللازم البين بالمعنى الاخص ما يلزم من تصور تصور الملزوم ويلزم من تصورهما الجزم باللزوم بينهما بناء على تحقيق معنى اللازم البين بالمعنى الاخص فيكون اللازم الذهني اعم منه فحاصله منع قوله فيكون بينا بالمعنى الاخص فلا يلزم الانقسام المذكور \* فليس كل ما كان حاصلًا لماهية المدركة في الذهن يجب ان يكون الفاء لتعليل على امكان عدم الشعور لما حصل في الذهن حاصله ان كل ما حصل للماهية في الذهن من الاوصاف عارضة او لازمة لو وجب ادا كه لزم من ادراك امر ادراك امور غير متناهية وهو بط بالضرورة بيان الملازمة انه اذا تعلق ادراك الى ماهية يحصل للماهية صفة المدركة ويجب ان يدرك هذه الصفة واذا ادرك هذه الصفة يحصل لهذه الصفة صفة المدركة ايضا ويجب ان يدرك هذه الصفة التي هي مدركة الصفة وهم جرا لا يقال يجوز ان يكون بين اللازم والملزوم التلازم والتعاكس ويلزم من ادراك الملزوم ادراك هذا اللازم من حيث كونه لازما ومن ادراك اللازم ادراك هذا الملزوم من جهة كونه لازما فيقطع التساوي لاننا نقول ليس لزوم ادراك امور غير متناهية من ادراكات اللوازم الغير المتناهية حتى يمنع بهذا كما عثر بل من ادراك امور حاصلة من نفس الادراك الاول سواء كانت لازمة او عارضة فتأمل بل يجوز ان يكون لازم الماهية معطوف على يجب اضراب عنه بملاحظة الفاضل والمفضول لان سلب الوجود يحتمل ان يكون على سبيل السلب الكلي بمعنى لاشئ مما كان حاصلًا لماهية المدركة مما يدرك ولا شئ من لازم الماهية بحيث يلزم من تصورهما الجزم باللزوم بينهما ويحتمل ان يكون على سبيل رفع الایجاب الكلي المستلزم لصديق الجزئيتين موجبة وسالبة والاحتمال الثاني هو الواقع في نفس الامر ومبنى تقسيم لازم الماهية الى الاقسام المذكورة ولذا اضرب السيد اعترض عليه بان المعبر في الاول هو كون يعنى انما يظهر عمومه اذا اعتبر في الاخص مع ما اعتبر فيه كون تصورهما مع النسبة كافيا في الجزم باللزوم اذ يجوز ان يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكفي الصوران مع تصور النسبة بينهما في الجزم بالزو ويكن ان يحجب عنه بان المراد من الجزم

بالزوم في معنى الاعم اهم من الجزم بالزوم في نفس الامر والجزم في التصور  
ومن الين ان كل ما يلزم تصوره من تصور ملزومه يلزم من تصورهما الجزم  
بالزوم في التصور بينهما \* ثم لو فسر الين بالمعنى الثاني بما يكون تصور الزوم  
كافيا يمكن ان يقال ان هذا التفسير مع مخالفته لما اشتهر من اعتبار هذا المعنى  
في الدلالة الالتزامية لا يكفي في ظهور نسبة العموم والخصوص لان الحكم بها  
موقوف على صدق الاخص بهذا المعنى على شيء في نفس الامر وهو ملجواز  
ان لا يكون شيء مما يلزم تصوره من تصور ملزومه بحيث يلزم من تصورهما  
الجزم بالزوم بينهما الهم الا ان يحمل العموم والخصوص على ما هو بحسب  
المفهوم لا بحسب الصدق فانه يحتمل ان يكون بينهما عموم وخصوص باعتبار  
المفهوم لان مفهوم الاخص كل ومفهوم الاعم جزء فتم وجد الكل وجد الجزء  
من غير عكس ( قال والعرض المفارق اما سريع الزوال آه ) العرض المفارق  
مقابل اللازم وهو قد يكون عبارة عن الضرورة بمعنى الاعم ومواتع الانفكاك  
سواء كان ناشيا من الذات او من غيره وقد يكون عبارة عن الضرورة بمعنى  
الاخص وهو الضرورة الناشئة عن الذات والمراد ههنا هو المعنى الاول  
كما يظهر من تقسيمه الى انواع الزوم والدوام لا يخفى عن الضرورة بالمعنى الاعم  
لان دوام السبب لا محالة لدوام السبب المنتهى الى الواجب لذاته فيمتنع  
ارتفاعه فمحتمل انحصار العرض المفارق الى سريع الزوال وبطئته اذ الدائم  
يدخل في اللازم فلا يرد اعتراض الترتيب بربط الاعتراض الاخر بغيره وجعل عرض  
مفارق يمكن صدقه على معروض ولم يصدق ازلا وابدا عليه فلا يقال عليه  
بطيء الزوال او سريع الزوال يمكن ان يجاب عنه بان وجود عرض مفارق  
كذلك لم يلجواز ان يكون الكليات التي يمكن صدقها على افرادها ولا تصدق  
عليها بالفعل اصلا كالعقائد ونظائرها ذاتيا لافرادها الممكنة ومجرد الاحتمال  
العقلي لا يقدح في صحة التقسيم الاستقرائي وبان المراد بالعرض المفارق ههنا  
ما كان ماضيا لمعروضه بالفعل بناء على ان الكليات معتبرة بالقياس الى ما تحتها  
من الجزئيات بالفعل كما هو المتبادر من كلامهم ( قال كالشيب والنسب آه ) قيل  
في التمثيل بالشيب خفا اذ بطيء الزوال ما يزول مع بقاء المعروض وهذا يزول  
الاعم زوال المعروض حتى احتاج بعضهم الى حمل الشيب على الكهولة مع انه  
خلاف المتعارف ولقد رأيت في العروة للشيخ المرشد ركن الدين السمناني  
قدس سره ان الخضوع عليه السلام بصير شابا على رأس كل مائة وعشرين

سنة وهذا الفرد يكفي لصحة التمثيل ويمكن ان يحجب بالتصرف في لفظ الزوال  
 بقريئة المثال بان يقال ان الزوال عبارة عن عدم العرض المفارق سواء كان  
 قبل وجوده او بعد وجوده عند وجود العروض وان كان الظاهر ان يكون  
 عبارة عن عدم بعد الوجود فيصح التمثيل فتأمل ( قال الكلبي الخارج  
 عن الماهية آه ) الظ تقسيم كل واحد من اللازم والمفارق عدل عنه الى قسميهما  
 وقسمه لاجل ما قاله في آخر القول بقوله واعلم مع ان مال التقسيمين واحدا لان  
 قسم القسم قسم ( قال لانه ان اخنص بافراد حقيقة واحدة آه ) الحقيقة  
 الواحدة اعم من ان يكون نوما اخيرا او متوسطا او جنسا عاليا وذلك  
 الاختصاص اما ان يكون بالقياس الى جميع ماعده كالضاحك للانسان  
 والمختص بهذا الاختصاص خاصة مطلقة واما ان يكون بالقياس الى بعض  
 اغيائه كالماشي للانسان والمختص بهذا خاصة مضافة والتعريف المذكور  
 لا يتناول القسم الثاني فلا يكون جامعاً للجواب الخاصة التي هي قسيمة الكلبيات  
 الاربع هو الاول دون المطلق الشامل للمطلقة والمضافة واطلاق الخاصة  
 على المطلق وعلى الاول بالاشتراك اللفظي على ما يعلم من الشفاء ( قال ويرسم  
 الخاصة بانها كلية آه ) جمع الافراد وهم بالاضافة يخرج ما يختص بفرد  
 حقيقة واحد منحصرة نوعه لشخصه لان خواص الشخصيات لا يتعلق  
 غرض بها اذ لا بحث من احوال الجزئيات وليكون خاصة شاملة كالضاحك  
 بالقوة بالنسبة الى الانسان اذ المعتبر في الرسوم الخاصة الشاملة ليكون التعريف  
 مساوياً للعرف والكلبيات الخمس مواد التعريفات فاعتبر هنا الخاصة الشاملة  
 والمتبادر من الحقيقة الماهية الموجودة فاختر هذا دون الماهية العامة للموجودة  
 والمعدومة لان اللازم والمفارق من الصفات الثابتة وثبوت شيء شيء فرغ  
 لثبوت المثبت له والماهية المعدومة لا يثبت لها اللازم والمفارق حقيقة واما  
 تعريف الامور الاعتبارية كالعقائد ونحوه في المواد الاعتبارية فالاولى تخصيص  
 التعريف بالحقائق الموجودة ولو امكن تعميمه بالتأويل فتأمل فان قيل هذا  
 التعريف يصدق على خواص الاجناس بالنسبة الى الانواع كالماشي بالنسبة  
 الى الانسان قلنا القيود الحثيئة معتبرة في التعاريف سواء ذكرت او لا اي كلية  
 مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط من حيث النسبة الى حقيقة واحدة  
 لا يقال وان اعتبر الحثيئة يلزم اجتماع الخاصة والعرض العام في الماشي مثلاً  
 وان كان بالقياس الى الماهيتين ان اجتماع الخاصة والعرض العام بالقياس  
 الى ماهيتين لا محذور فيه فانه لا يوجب عدم فائدة التقسيم على انهم صرحوا

باجتماع كليات الخمس في كل واحد يجهات متعددة وبسبب متعددة  
 السيد وكذا فصول الاجناس كالحساس وما فوقه هذا بناء على جل قوله  
 فقط على المحصر الحقيقي لتبادره واما الحمل على المحصر الاضافي فلا وهذا  
 الكلام اعتذار عن قبل الشرباء على جله خروج الفصل مطلقا على قيد الاخير  
 مع ان بعض الفصول يخرج من قيد فقط فيلزم خروج المخرج بان قصر المخرج  
 بالقيد الاول الى بعضه وادخل البعض الآخر في مخرج القيد الثاني لمخرج  
 الفصول مطلقا بقيد واحد وينضبط بخلاف الخروج بقيدين وهذا الاعتذار  
 مقتضى عبارة الش لان ظاهرها يشعر بان كل تعريف من تعريفات الكليات  
 يخرج منه الكليات الاربعة الباقية حيث اسند الخروج اليها بنفسها لا الى  
 انواعها وافرادها وان كان الخارج في الحقيقة هي الافراد والانواع فلا وجه  
 لتوجيه بعض الفضلاء عبارة الش ودفع الاعتذار ولتأيد كلامه بانه اراد  
 بالفصل فيما ذكره بعيد هذا في تعريف العرض العام فصل النوع وخاصة  
 لامطلق الفصل والخاصة والا لما صح قوله لانهما لا يقالان الاعلى حقيقة  
 واحدة لان المراد بهما ايضا الفصل والخاصة المطلقتان لان فصول الاجناس  
 وخواصها لا يقالان الاعلى حقيقة واحدة بالنسبة الى الاجناس كما مر من تعميم  
 حقيقة واحدة آتيا السيد خروج النوع بهذا القيد مما لا شبهة فيه وكذا خروج  
 فصل النوع اى النوع بالنسبة والمقايسة الى حصصه فيدخل فيه فصول  
 الانواع وفصول الاجناس بالقياس الى الاجناس واما بالقياس الى انواعها فيخرج  
 بالقيد الاخير فلهذا فسر فصول الاجناس بقوله اعنى آقيل الجنس باعتبارانه  
 مقول على افرادة وهو حقيقة واحدة مقول على افراد حقيقة واحدة فقط وان كان  
 من حيث انه مقول على افراد الانسان والفرس مقول على افراد حقيقة واحدة  
 وغيره فيخرج بالقيد الاول واجيب بان المتبادر من التعريف ان يكون المقول  
 غير الحقيقة والجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة واحدة ليست غير  
 الحقيقة الواحدة بخلاف الفصل والخاصة اذ يتحقق فيهما مفارقة المقول للحقيقة  
 انتهى انا اقول ان قيد فقط اذا حمل على المحصر الحقيقي في تعريف الخاصة يجب  
 ان يحمل في تعريف العرض العام المقولية عليها وعلى غيرها على وجه الحقيقة  
 والالتداخل الاقسام حيث يصدق على الماشي بالنسبة الى الانسان خاصة وعرضا  
 عاما معا فلا يكون القسمة حقيقة بل اعتبارية فالجنس وان كان مقولا على  
 حقيقة واحدة قطعا بالنسبة لكنه مقول على واحدة وغيرها بالحقيقة فلا يخرج

بالتحديد الاول تأمل ( قال وانما كان هذه التعريفات آه ) يعني اختلف في تعريف الكليات الخمس هل من قبيل الرسوم او الحدود فقد ذهب بعضهم الى انها حدود اذ لا ماهية للجنس وراء هذا القدر ضرورة انا لانعني بكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ماهو والمص ذهب الى كونها رسوم ما يمنع دليل هذا المستدل بسند الجواز المذكور في كتاب آخر ويشعر هنا كلامه في التعريفات لكن هذا القدر من المنع لا يقتضي كونها رسوم بل عدم العلم بالرسوم ولا بالحدود كما يدل عليه عبارة الشئ ثم وجه بكونها حدودا بالقياس الى كون الفاظ الكليات موضوعات لهذه المفهومات ووجه في كتاب آخر بكونها رسوم الكليات حيث قال وانما جعل هذه الاقوال رسوما لحدود الان الحمل على الشيء عارض لماهية الكليات غير مقوم اياها فان الجنس في نفسه هو الكلى الذاتي بمختلفات الحقايق بالاشتراك سواء حل عليها او لم يحل واما حله عليها او كونه صالحا لان يحل فما يعرض له بعد تقومه اذا اردت التحقيق فاستمع لما تلوا عليك \* اعلم ان اختلاف الكلى وانقسامه الى الخمسة انما هو بالنسبة الى الجزئيات الحقيقية لا الاعتبارية والمراد بالحقيقة هنا ما يكون فرديته بحسب الحقيقة دون الاعتبار كافراد العنقاء مثلا وان كانت متوهمة لا ما كانت موجودة في الخارج وبلا اعتبارية ما يقابلها بخلاف حصص الكليات فانها نفس طبائعها وكونها افرادا لها انما هو بحسب اعتبار العقل حيث اعتبر تقيدها بما يخصها من الامور الخارجية عنها المقارنة اياها فاذا علمت هذا فان التعاريف المسوقة للكليات اما ان يكون لتحقيق ماهيات الكليات باعتبار افرادها الحقيقية واما ان يكون لبيان موضوعات هذه الالفاظ المعبر بها الكليات في اصطلاح هذا الفن فان كان الاول لا يعلم كونها حدودا ولا رسوم الا بصعوبة لان معرفة احوال الحقايق الخارجية مقيسا الى افرادها الحقيقية في غاية الصعوبة فان اجناس تلك الحقايق مشبهة باعراضها وفصولها بنحو اصها والتمييز بينها ما ذكر من خواص الذاتيات مشكل جدا وكيف واكثرها مشتركة بينها وبين الاعراض اللازمة وهذا هو مراد الشيخ من صعوبة معرفتها وان كان الثاني فكما ذهب اليه ابو البركات من سهولة معرفتها بالنسبة الى المعاني المعقولة من حيث هي معقولة لنا ومسمات بالالفاظ بحسب وضعنا وقد اطينا الكلام لاقتضائه مزيد الاهتمام ( قال فثبت ان تحقق آه ) اي لم يتحقق دليل الحدود بقرينة ان السند المذكور للمنع الوارد على الدليل لاثبات الحدود لزما ان يطلق عليها الرسم فهذا

القول من ضم الش لازم من منع الدليل في كتاب آخر واطلاق الرسم في هذا  
 المتن لان كلام المص في زيد المتع فلا يرد ما قاله العصام اولاً وفيه ان تحقق ماهية  
 لها كذلك توجب اطلاق الرسم فلا معنى لترتب الاطلاق على عدم التحقق  
 فالصواب ان يقال فثبت لم يتحقق انتفاء ماهية كذلك اطلق عليها الرسم وثانياً  
 فقال المص في شرحه لانتم انه لا ماهية للجنس وراه هذا القدر لم لا يجوز ان لا يكون  
 المقولية الموصوفة بالصفات المذكورة عارضة لمفهوم وراثتها هو الجنس ولا يخفى  
 انه لا يلزم من هذا انه جعل اطلاق لعدم العلم بالكون حداً السيد اما حقيقة  
 اى موجودة في الاعيان اى بوجود اصيل سواء كان من الجوهر والاعراض  
 سواء كانت قائمة بالنفس او بغيره والاعتبارية ماعداء فيشمل على ماله تحقق  
 في نفس الامر وعلى ما لا تحقق له في الخارج ولا في نفس الامر فالاول ما يعتبره  
 العقل كالاُمور الاضافية السماة بالحال التي لا موجودة في الخارج ومعدومة فيه  
 وكالايقاعات التي ليست بموجودة في الخارج لكن موجودة في نفس الامر لتفرغ  
 الاثر عليه ولدخولها في العلة التامة للممكنات وكالاُمور المنترعة من امور  
 موجودة في الخارج كالوجوب والامكان او بعض الامور الاصطلاحية فانها  
 مفهومات انتزعتها العقل من الموجودات العينية وليس لها وجود اصلي  
 ومعنى ثبوتها في نفس الامر ومطابقة احكامها اياه ان مبدأ انتزاعها في الخارج  
 وانه بحيث يمكن ان ينتزع العقل تلك الامور منه ويصفها بها والثاني ما اخترعها  
 النفس من عند نفسه وهو معدوم صرف ولا منتزع من امور موجودة كالانسان  
 ذي رأسين وانياب الاغوال فتعصر التمييز بين الحدود ورسومها السماة بالحدود  
 والرسوم الحقيقية لتعصر تمييز موادها للالتباس بين المذكورين تسمى بالحقيقية  
 لكشفها عن ماهيات الموجودة في الخارج وهي الحقيقة واما الاعتبارية  
 فلا اشكال لعدم الالتباس ولا تعسر في التمييز بين الحدود والرسوم وتسمى  
 بالاسمية لكشفها مفهوم الاسم وهو اللفاظ الموضوعة فهو ذاتي لها اما جنس  
 ان كان مشتركاً واما فصل ان لم يكن مشتركاً يعني اذا لوحظ المفهوم المركب  
 ووضع بآرائه لفظ وضعا ولا يقاس على الماهية الحقيقة فيعتبر فيه ما يعتبر فيه  
 من الذاتي والجنس والفصل ويجرى فيه جميع احكام ما يجري في الحقيقة مثلاً  
 لتركيبتها من جنس وفصل قريباً او بعيداً او من فصلين متساويين وغير ذلك  
 فيكون قوله اما جنس آه قضية مانعة الخلو السيد كما صرح بذلك الشيخ  
 الرئيس اسند هذا الجمل على الشيخ الرئيس لان هذا لا يثبت بالدليل ولا يدخل

في الحدود والرسوم المتعارفة نقل هذه الاصطلاحات لا يعتد به الا اذا ثبت النقل من صاحب الفن و شيوخه فلهذا اسند اليه \* السيد اى هذه التعريفات هذا بيان مرجع الضمير ولبعد ابرز نعم لو كانت تلك الاسماء موضوعة اذ الرسوم في الماهية الحقيقة لابد ان يختلط بالعرضيات او بالعرضيات الصرفة واما ما كان يكون لازما للحدود وكذا في الرسوم الاسمية لابد ان يكون لازما للحدود الاسمية ولا بد ان يكون متساوية ليكون جامعا ومانعا على مذهب التحقيق (قال وفي تمثيل الكليات آه) اى بالنسبة الى الانسان مثل المشتقات التي يتخذ خارجا مع الانسان دون مبدأها لعدم الاتحاد فلا يتوهم ان النطق ومثله وان كان مبدأ فهو كلى ولا يقتضى حل الاشتقاق وحل ذو (قال فائدة آه) وهى الاثر المترتبة على الفعل وهنا ان اصل المعنى يصلح بالمشتقات ومبدأها ولو بمساحة لكن هذه الفائدة لا ترتب على المبدأ بل على المشتقات وترتب الفائدة على شئ لا يقتضى ان يكون ذلك الشئ على خلاف الاصل وخلاف مقتضى الظاهر لا ينحى الجمل المواظاة كون المصمول موافقا للموضوع في الخارج بحيث يكون لهما وجود واحد بخلاف حل الاشتقاق وحل ذو اذ هما بالواسطة فيكون الموضوع والمحمول متحدين بالواسطة \* السيد قد سبق انهم قد يتسامحون فيذكرون النطق مثلا يعنى ان تمثيل المص وان كان اصلا لكون المثال جزئيا من الممثل لكن قد اشتهر فيما بين القوم التسامح والمدول من المشهور يقتضى نكتة فاورد هذه الفائدة نكتة له وقد عرفت انه لاحاجة اليه لسوق النكتة الا انه اظهر في اقتضائها (قال التى هى مباديها آه) اراد به مبدأ الاستقاق بالنظر الى الظواهر اما بالنظر الى التحقيق ما يتزع منه الكليات اذ من صفة النطق والضحك الثابتان في ذات الانسان يتزع الناطق والضاحك فلا وجه ان يقال انه مبنى على المسامحة لان النطق مبدأ لفظ الناطق لامبدأ مفهومه (قال وهو حل وهو لاجل الاشتقاق آه) اعلم ان الجمل عبارة عن الحكم بثبوت شئ لشيء صريحا او مرجعا بحيث يتخذ المبتدأ والمثبت له في الخارج ليصح الحكم بان الموضوع محمول ويتغير في المفهوم ليقيد الحكم قد علم ان من شرطه اتحاد الخارجى والجمل الواقع في العبارات قد يوافق شرطه بحيث يوافق الموضوع والمحمول في الخارج مثل زيد قائم وقد لا يوافق بحيث لا يتحدان في الخارج مثل زيد قيام وتصحيح الجمل يؤل المحمول المشتق او يقدر ذو فقد علم ان الموافق وتقدير ذو التأويل بالمشتق سبب لصحة الجمل فصار ثلثة اقسام في الجمل و اضافوا الجمل اسبابه



المصحة فقالوا جل المواطة وجل الاشتقاق بمعنى المشق وجل ذو قد علم  
وجه اضافة الحل الى هذه الاشياء لكن لشدة القرب بين جل الاشتقاق وجل  
ذو من جهة المعنى والتركيب جمع بعضهم بينهما فأطلق جل الاشتقاق على كلا  
القسمين كما جعله الش او بالعكس \* السيد بل النطق يصدق على افراد هذا  
دفع توهم ان النطق ليس بكلى وكذا مثله بان عدم الصدق بالنسبة الى افراد  
الانسان واما بالنسبة الى افراد نفسه كنطق زيد وعرف كلى وعدم الصدق  
مبنى على ظاهره وعدم تأويله وان اول فيصح كليتة لكن بالواسطة وهو على  
نوعين كما قررنا آتفاو بعضهم جعل الحل ثلثة اقسام لما بين الاقسام الثلثة للحمل  
في الحقيقة تصدى لما اختاره الش حيث قال جل الاشتقاق وهو جل ذو وفهم  
منه قسمان فقط ووجه بانه لما كان مؤدى الاخيرين واحدا من جهة الاحتياج  
الى التأويل ودلالتهما على الذات والصفة تأويلا فبجعلهما قسما واحدا ولى  
من الجمل بقسمين قليلا للتشاور وتسيلا للضبط مهمسا امكن ( قال  
واذ قد سمعت ما تلونا آه ) اعلم ان من مادة المحققين ان يحمل الكلام بعد التفصيل  
ويسمى بذلك الكلام ويدخل الفاء كثيرا على الاجال ليكون اوقع في النفوس  
واشد ضبطه وحفظه وراعى الش لهذه العادة على وجه اكل حيث اتى بالاقسام  
الحاصلة او لا وساق دليله اشارة الى ان الشقوق التى وسطت في تفصيل الاقسام  
ليست من الاقسام اذ الاقسام الحاصلة لا بد وان يكون متعينة متحصلة والوسائط  
ليست كذلك ككونه نفس ماهية ما تحته وداخلها وخارجها عنها وككونها تمام  
المشترك وغيرها لكن جعل اللازم والمفارق من الاقسام الحاصلة لان الوسائط  
حيث بنى اعتراض المص عليه اذ هما متعینان ومتحصلان على ما يشعر به سوق  
عبارة المص كما لا يخفى فلا يرد ان الاقسام الاولى ثلثة وماعدا الاولى ثانوية كانت  
او زائدة في الرتبة لا ينحصر بخمسة ولا بسبعة لان الثلثة التى قلت لها من الاقسام  
ليست منها لابهامها وعدم تعيينها فالاقسام الاولى هى الاقسام الخمسة  
وماعدا هذه الخمسة ان لم يتعين فلا يعد من الاقسام وان تعين فن الاقسام  
الثانوية فالتى هو الاقسام الاولى المحصلة ( قال لاجسة فلا يصح آه ) صرح  
بنفى الخمسة ولم يكتف بكونها سبعة لان كون الاقسام سبعة لا ينافى خسة  
لوجوده في ضمنها فلا يصح التفريع فأمل قيل ان كلا من الخاصة والعرض  
العام سواء كان لازما او مفارقا فله مفهوم واحد وقصد المص ان يقسم الخارج  
بقسمين احدهما الى اللازم والمفارق والثاني الى الخاصة والعرض العام لانه

اوربدل قوله وهو خاصة وعرض عام قوله وكل واحد منهما لقائده هو التنبيه على ان كلا من الخاصة والعرض العام يكون لازما ومفارقا بخلاف ما لو قيل الخارج اما لازم او مفارق وايضا اما خاصة او عرض عام فالانحصار في الخمس باعتبار هذا التقسيم صحيح بل لو قسم الخارج الف خمسة ثم اعتبر خمسة كل منها باعتبار انه مقول على حقيقة واحدة او اكثر كان الخارج بهذا الاعتبار منحصرا في قسمين \* السيد هذا في غاية الظهور لان القسم يجب لان التقسيم ضم قيود متبانية الى القسم ليحصل الاقسام لجميع المضموم والمضموم اليه عبارة عن القسم الحاصل واما التقسيم الذي لم يذكر القسم فيه فلظهور اعتباره فيه لم يذكر لكنه ملحوظ ومقدر فاذا اعتبر القسم فيها يكون الاقسام الحاصلة متبانية فيعد كل واحد منها قسماته على حدة فيكون اقسامها اربعة على مقتضى تقسيمه ومن اراد حصره في قسمين وجب عليه وفي هذا التقسيم لا يلزم المحذور المذكور لانه اذا قسم اولي الى الخاصة والعرض العام تم اقسامه الاولى ثم تقسيمه الى اللازم والمفارق يكون من الاقسام الثانوية والكلام في الاقسام الاولى ويمكن ان يقال في هذا التقسيم يكون الخاصة المطلقة والعرض العام المطلق قسمي من الكل فيتم الانحصار بخلاف التقسيم الاول لانه يلزم فيه ان يكون الخاصة اللازم والخاصة المفارق على وجه الاختصاص من الاقسام وكذا العرض العام فان عد الخاصة المقيدة باللازم من اقسام الكل فقط لا يتم الاقسام لخروجه الخاصة المقيدة بالمفارق وان لم يعد فيلزم الاقسام الاربعة فتأمل وقد يعتذر للص يعني قديحاج عن طرفه بانه يعلم من تقسيم اللازم والعرض المفارق اليهما ماهية الخاصة وماهية العرض العام فيكون محصل التقسيم الى معنيين مطلقيين يوجد كل واحد منهما في اللازم والمفارق فالص نظر الى المرجع والمحصل فرع على تقسيمه بالانحصار في الخمسة والش نظر الى الظاهر فحكم بعد صحة الانحصار فكل وجهة لكن هذا يقتضي استدراك تقسيمه الى اللازم والمفارق وعدم مدخلية في التفرع فلهذا اتى بقوله يعتذر اشارة الى ضعفه لان طلب الاعتذار عند وقوع العذر ( قال قد عرفت في اول الفصل الثاني آه ) هذا تمهيد مقدمة لبيان المناسبة بين الفصلين وبيان الامتياز وبيان فائدة بعض القيود وجه المناسبة ان الجامع بينهما ان كلا الفصلين متعلق ببيان الكل المطلق تصور وتصديقا ووجه الامتياز ان حاصل الفصل الاول بيان الكل باعتبار الوجود العقلي بلا ملاحظة الوجود الخارجي وكذا تقسيمه

الى الكليات الخمس ولهذا تعد من المعقولات الثانية فلانفاة بين كون الكلى  
 ممنوع الوجود في الخارج وكونه غير مانع من وقوع الشركة اذا كثرة العقلية  
 لا ينافي الامتناع الخارجى وحاصل تقسيم الكلى بحسب الوجود الخارجى بمعنى  
 وجود الافراد اما معدوم او موجود فالمعدوم اما ممنوع الوجود في الخارج سواء  
 كان لا تنضاء ذاته او لعلة خارجية واما يمكن الوجود الذى لا مانع لوجوده في  
 الخارج ولا لعدمه بل لعدمه لعدم اللة للوجود والموجود اما موجود من افراد  
 واحدا او اكثر فالوجود الذى وجد منه فرد واحد اما ان يمتنع فرد آخر  
 له سواء كان لا تنضاء ذاته او لعلة خارجية او لا يمتنع لكنه غير موجود الذى لا مانع  
 لوجوده ولا لعدمه بل لعدمه لعدم اللة للوجود والموجود الذى كثرا فراده اما  
 متناهية او غير متناهية فحاصل قسمة الكلى باعتبار وجوده الخارجى ستة  
 اقسام (قال فئات الكلية والجزئية آه) اى مرجعها في مفهومها وتعريفها  
 هو الوجود العقلى لا يظرفيد الى الوجود الخارجى وهذا التقسيم باعتبار الوجود  
 الخارجى يعنى باعتبار وجود افراده وعدمها في الخارج فيكون الامتناع  
 والامكان حال الافراد فلا يقال ان مناط الامتناع والامكان ايضا الوجود  
 العقلى فيثبت المناقة بين الامتناع وعدم المنع عن وقوع الشركة فتأمل • السيد  
 ذكر الجزئى ههنا على سبيل التبعية هذا دفع لما يكاد ايقال ان عنوان البحث  
 يقتضى ان يكون البصوب الآتية متعلقة بالجزئى ايضا مع انه لم يقصد الى بيانه  
 فدفعه بان في الكلى والجزئى تقابل العدم والملكة كما يبه المحس رجه والاعداد  
 انما تعرف بملكاتها فتعريف الجزئى الحقيقى والاضافى وبيان النسبة بينهما التتيم  
 تصوير الكلى فيكون ذكره على وجه التبعية فلا يتصدى في البحوث على سبيل  
 الاصاله والالزم ان يتعلق غرض الفن اليه مع انه لم يتعلق واما ما قيل ان ذكر  
 الجزئى ههنا للتنبيه على ان له حظا من بعض هذه المباحث اذ البحث عن امتناع  
 الوجود وامكانه يرجع الى البحث عن الجزئيات الحقيقية والبحث عن المعانى  
 التلثة لا يخصه بل الجزئى ايضا فانا اذا قلنا زيد جرتى فهناك امور دالة وانما قال  
 ههنا لان ذكره في قيمة القضية الى الشخصية والمسوره ليست ماستطرا دى  
 تتعلق الغرض به من حيث انه موضوع الشخصية فليس سى بره اذ الماتين  
 ان احوال الجزئى لا يدخل تحت صبط ويتغير كثيرا ولا قائدة في علم احواله المتغيرة  
 لزوالها عن النفوس الناطقة بعد المفارقة عن الابدان فلا يتعلق غرض المطلق  
 اصلا سواء في التصورات او التصديقات واما التعلق والبحث عنه في الجملة

فلا بد في المسائل الاستطردية والالتكانت لغوا محضا فلا يعد بهذا القدر من  
المبحوث عنه في فن النطق فتأمل السيد هذا الامكان هو الامكان مقيدا بجانب  
الوجود هذا دفع توهم من مقابلة الممكن الوجود لممتنع الوجود وحاصل دفعه  
تخصيص الامكان بفرد من الامكان العام بقرينة المقابلة اعلم ان الامكان بمعنى  
سلب ضرورة الوجود والعدم الامكان الخاص المقابلة للوجوب والامتناع  
بالذات وقد يؤخذ بمعنى سلب ضرورة الوجود بل الوجود ويم الامكان  
الخاص والامتناع فيصدق على الممتنع انه ممكن العدم وقد يؤخذ بمعنى سلب  
ضرورة العدم فيقابل الامتناع ويم الامكان الخاص والوجوب فيصدق على  
الواجب انه ممكن الوجود هذا ما قاله المحشي وهو الموافق للغة العرب والعرف  
ولهذا يسمى بالامكان العام فان العامة تفهم منه نفى الامتناع فن امكان  
الوجود نفى امتناع الوجود ومن امكان العدم نفى امتناع العدم والظاهر من  
هذا ان للامكان العام مفهوما واحدا يعم الامكان الخاص والوجوب والامتناع  
وهو سلب ضرورة احد الطرفين اعني الوجود والعدم والعلامة التفتازاني  
رجحه انكر هذا المعنى العام للامكان العام حيث قال وهو بعيد اذ لا يفهم هذا  
المعنى من امكان الشيء على الاطلاق بل انما يفهم من امكان وجوده نفى الامتناع  
ومن امكان عدمه نفى الوجوب ولهذا يقع الممكن العام مقابلا للممتنع شاملا  
لواجب كما في تقسيم الكلبي الى الممتنع والى الممكن الذي احدا قسمه ان يوجد منه  
فرد واحد مع امتناع غيره كالواجب وبهذا يفصل ما يقال على قاعدة كون نقيض  
الاعم اخص من نقيض الاخص من انه لو صح هذا لصدق قولنا كل ما ليس  
بممكن تام ليس بممكن خاص لكنه بط لا ن كل ما ليس بممكن خاص فهو اما  
واجب او ممتنع وكل منهما ممكن تام فيلزم ان كل ما ليس بممكن تام فهو ممكن تام  
وكلامه في شرح هذا الكتاب يقتضي جواز هذا المعنى العام للامكان العام يمكن  
ان يقال كلامه في المقاصد مبني على التحقيق وها على المشهور فتأمل ( قال  
واما ان الكلبي ممتنع الوجود في الخارج آه ) باعتبار افراده لا باعتبار مفهومه لان  
مفهومه من المعقولات البانية فلا يوجد في الخارج على التحقيق فلا وجه  
للتريدين ممتنع الوجود ويمكن الوجود باعتبار مفهومه والكلبي من حيث  
هو يقطع النظر عن الوجودين يتصف بعدم المنع عن وقوع الشركة وبامتناع  
الوجود في الخارج وامكانه فلما كان مناطه الوجود العقلي دخل الوصف الاول  
في مفهومه وخرج الوصف الثاني عنه وكان اتصافه باعتبار افراده فلذا قال

فأمر خارج عن مفهومه دون خارج عنه فأخرج بحيث لا تعلق له للمفهوم  
 لا بالعينية ولا بشئ آخر فلهذا قال المص للنفس مفهوم اللفظ بل بقطع  
 النظر عنه فتأمل ( قال يعني امتناع وجود الكلّي آه ) فسر بكلمة يعني لان ظاهر  
 قوله بالنفس مفهوم لفظه ناظر وخاص الى امتناع الوجود و تحقيقه ناظر  
 الى الاقسام كله ويؤيده التفسير كما لا يخفى والمراد من نفى اقتضاء مفهومه  
 من حيث مفهومه اذ ذات الكلّي لا يخفى من اقتضاء الامتناع والامكان العام المقيد  
 بجانب الوجود في الواقع وفي نفس الامر ( قال كشرىك الباري آه ) اى شريك  
 في ذاته وصفاته اما امتناعه في الخارج لما دل عليه برهان التوحيد عقلا ونقل  
 وكذلك يمتنع في الذهن لامتناع اتصاف الامور الذهنية بالاوصاف الخارجية  
 الثابتة لله تعالى ذكر في الصحاح العتقاء الداهية واصلها طائر عظيم معروف  
 الاسم مجهول الجسم روى عن الخليل انه قال سميت عتقاء لانه كان في عتقها  
 بياض كالطوق وقيل لانه كان في عتقها طول وروى عن الكلبي انه قال كان لاهل  
 الرس نبي يقال له خنظلة بن صفوان وكان بارضهم جبل يقال له دمع ففتح  
 الدال وسكون الميم واتلاء المججمة سمكه في السماء فدرمبل وكان فيه طائر من احسن  
 الطيور وكان من عادتها ان تنقض على الطيور فتأكلها فجماعت يوما ولم يجد  
 طيرا فانقضت على صبي فذهب به فسميت عتقاء مغرب لانها اقرب بكل ما  
 اخذته ثم انقضت يوما على جارية قاربت الحكم فذهبت منها فشكوها الى نعيم  
 خنظلة فدعى عليها وقال اللهم خذها واقطع نسلها فامسا بشها صا عتقة  
 فاحرقها وقيل انها الان باقية غربت في البلاد فبعدت ولم تر بعد ذلك وهذا  
 المعنى يلازم طول القية وما تقدم الاهلاك الكلّي + السيد هذان مثالان للكلّي  
 المتناهي يعني اتى المص المثال بصيغة الجمع والش بصيغة الافراد ولكل وجهة  
 ان كان مفردا يكون تمثيلا للكلّي لانه واحد وان كان جمعا يكون مثالا لافراد  
 الكلّي لانها كثير وكلاهما يناسب التوضيح + السيد يعني على مذهب من قال  
 بقدم العالم وهم الحكماء الاشراقية والمشاوية وذهب الاشراقيون الى ازالة  
 النفوس وابديته قائلين بالناسخ فلا يلزم لهم عدم تناهى النفوس وان كان  
 نوع الانسان قديما وذهب المشايون الى ابديتها دون ازليتها وحدوتها مع  
 حدوث الابدان ولما كان الانسان قديما يلزم ابدان غير متناهية ونفوس غير  
 متناهية مع انهم منكرون التناسخ فيلزم عدم تناهى النفوس المجردة ولا يجرى  
 على ابطالها برهان التطبيق لعدم شرطه وهو الترتيب والنفوس ليست بمرتبة

وعند اهل السنة والجماعة بل عند اهل الملة النفوس متناهية لانهم قائلون  
 بالحشر والنشر واذا انتهى الابدان انتهى النفوس ولذا خص على مذهب  
 بعض وهو المشائية القايلة بقدم العالم ولا بأس ولا قصور في بيان السيد قدس  
 سره اذ لم يقل كل قائل بقدم العالم ذاهب الى عدم تانيتها فتأمل ( قال اذا قلنا  
 الحيوان كلى فهناك امور ثلاثة آه ) هذا شروع الى بيان ان الكليات الخمس  
 قد تطلق كل واحد منها على امور ثلاثة على سبيل الاشتراك من حيث العارضية  
 والمعرضية اذ يلاحظ لكل منها عروض اذهى من المقولات الثانية العارضة  
 للمقولات الاولى فالعارض هو مفهوم الكلى والعروض هو ما صدق عليه هذا  
 المفهوم والمجموع هو المركب منهما فالاول من غير اعتبار تقييده بمادة من المواد  
 يسمى كليا منطقيا لانه عنوان الموضوع في المسائل المنطقية والثاني يسمى  
 بالكلى الطبيعي لانه طبيعة من الطبايع اى حقيقة من الحقايق والثالث يسمى  
 بالكلى العقلي اذ لا تحقق له الا في العقل والمنطق ايضا كذلك لكن وجه التسمية  
 لا يجب انعكاسه فاذا قلت الحيوان كلى والانسان نوع والناطق فصل  
 والضاحك خاصة والماشى عرض تام يلاحظ في كل واحد منها الموضوع  
 من حيث هو هو والمحمول من غير اشارة الى مادة من المواد والمجموع المركب  
 منهما فلاحظ الموضوع تصور مفهومه وهو الجسم النامي الحساس مثلا  
 وملاحظة المحمول تصور مفهومه وهو ما لا يمنع نفس تصورهن وقوع الحركة  
 والاول معروض والثاني مارض وتصور العروض غير تصور العارض  
 بالضرورة وكذا تصور المجموع من حيث هو فيسمى مفهوم العروض كليا  
 طبعا ومفهوم المحمول كليا منطقيا والمجموع كليا عقليا مثلا وقت كون المحمول  
 كليا وكذلك اذا كان نوعا من الانواع المذكورة مثلا جنسا طبعا جنسا منطقيا  
 جنسا عقليا اذا قبل الحيوان جنس وعليه نفس البواقى ( قال من حيث هو هو  
 آه ) اى الحيوان لا بشرط شئ مع قطع النظر عن افراده النوعية والخصصية  
 اذ بهذه الملاحظة لا يصدق مفهوم الكلى عليه ( قال من غير اشارة الى مادة  
 آه ) اى مع قطع النظر عن افراد الكلية كالانسان والقرس وغيرهما اذ به  
 لا يكون من قبيل العارض ولا يكون كليا منطقيا والحاصل يكون الموضوع  
 والمحمول بحيث يصدق عليهما العروض والعارض بلاملاحظة الخارج  
 ويؤيده قوله والحيوان الكلى بطريق الوصف قيل ولا بد ان يجعل هذا الحكم  
 اكثر ا على خلاف عرف الفن وكيف لا واذا قلنا الكلى كلى لا يتحقق هناك

امران هو الكلى من حيث هو وهو مفهوم الكلى من غير اشارة الى مادة من المواد اذ هو والكلى من حيث هو واحد انتهى اقول الكلية العارضة لشيء بالقياس الى افراد كثيرة بحيث لا يمنع شركة الافراد في مفهومه فمع يلاحظ مفهوم الشيء لا بشرط شيء ويعمل عليه مفهوم الكلى من غير اعتبار مادة فيكون الموضوع مطلقا والمحمول ايضا مطلقا والموضوع معروضا والمحمول عارضا فيكون جانب الموضوع بالمقايسة الى الافراد بلا دخول هذه المقايسة في الموضوع فكذلك الكلى كلى الموضوع والمحمول مطلقان والمحمول عارض والموضوع معروض مع ملاحظة المقايسة على الافراد في جانب الموضوع فيتحقق فيه ثلثة امور الكلى الطبيعي وهو موجود في ضمن الافراد الكلية وكلى منطقي وهو مفهوم الكلى وكلى عقلي وهو مفهوم العارض والعروض ( قال لو كان المفهوم من احدهما آء ) اى من احد اللفظين وضمير احدهما الثانى راجع الى المفهومين كما يدل عليه عبارة الدليل فتأمل الظاهر ترك قوله لزم ويقال لكان تعقل احدهما تعقل الآخر اذ عينية المفهوم يستلزم عينية التعقل لازما وهما اذا لزم غير الزوم اللهم الا ان يقال المراد من التغير في الزوم الذهني بينهما والتغير بحسب الذات لا باعتبار او التغير بالذات وبالاختبار لكن تعبير الزوم بناء على كون المفهومات منتسبة الى اللفظين المتغيرين ( قال فالاول يسمى كليا لمبغيا ) قيل الكلى الطبيعي ليس عبارة عن نفس المفهومات المعروضة للكلية بطريق الاشتراك او الوضع العام للوضع له الخاص بل عبارة عن المفهوم صادق عليها وهو مفهوم معروض الكلية ووح افراد الكلى الطبيعي هي بمينها افراد الكلى المنطقي فلا وجه لاثبات الطبيعي اقول كما ان الكلى الطبيعي عبارة عن مفهوم كلى صادق على معروضات الكلية كذلك الكلى المنطقي عبارة عن مفهوم كلى صادق على مفهوم ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن صدقه على كثيرين وهو مفهوم ما وضع له لفظا الكلى وكذا الكلام في الكلى العقلي وعلى هذا افراد الكلى الطبيعي ليس افراد الكلى المنطقي بل هي افراد ما صدق عليه الكلى المنطقي لان مفهومه صادق على مفهوم ما لا يمنع وهو صادق على افراد يصدق عليها مفهوم الطبيعي نعم افراد الكلى الطبيعي هي عين افراد الكلى لكن مفهوم الكلى ليس عين مفهوم الكلى المنطقي بل فرده قأبات وجود فرد الكلى الطبيعي لا يكون اثبات وجود فرد الكلى المنطقي بل اثبات وجود فرد فرده السيد يعنى مفهوم من حيث هو قيل عليه هذا

اعتراض على كون الاول وهو الحيوان من حيث هو كلياً طبيعياً به لو كان الحيوان من حيث هو هو كلياً طبيعياً لكان الجنس الطبيعي في مثل قولنا الحيوان جنس هو الحيوان من حيث هو هو فلا يكون فرق بين الكلى الطبيعي والجنس الطبيعي مطلقاً لا بالذات ولا بالاعتبار ومن الين المكشوف على من تتبع كلامهم ان بين افراد الكلى الطبيعي وافراد الجنس الطبيعي مطلقاً فرقا ولو بالحيثية فالحق ان الحيوان من حيث هو هو معروض للكلى كلى ومن حيث هو هو معروض للجنسية جنس طبيعي فيرد على هذا الصواب ان كان كذا فلا يثبت فرق بين الكلى الطبيعي وبين الكلى العقلي اذح يلاحظ في مفهوم الكلى الطبيعي العارض والمعرض معا فاجاب المحشى فنس سره باختيار الحق ودفع المحذور بان اعتبار العارض معه على طريق القيدية لا الجزئية كافي للعقلي يعنى التقييد داخل والقيد خارج في الكلى الطبيعي وداخل في الكلى العقلي فيحقق التمايز بين الامور الثلاثة ويمكن توجيه العبارة على وجه الصواب بان المراد من حيث هو هو الحيوان من حيث هو كلى بناء على ان يكون احد الضميرين راجعاً الى الحيوان والاخر الى الكلى فيرجع معناه الى ان الحيوان من حيث هو معروض للكلى لكن يرد على التوجيه والوجه الصواب ان المص ذهب الى وجود الكلى الطبيعي فقال والكلى الطبيعي موجود في الخارج فح يجب حله على وجود ذات الكلى الطبيعي وهو الماهية من حيث هو هو لا على وجوده من حيث هو معروض للكلى اذ لم يقل بوجوده احد فلا فرق اذن بين مفهوم الكلى الطبيعي والجنس الطبيعي لان كل واحد منهما مفهوم الحيوان من حيث هو هو بخلافه اذا اعتبر قيد عرض الكلى والجنسية حل هذه العبارة على وجهين احدهما انهما اذا صدقا على مفهوم الحيوان من حيث هو يلزم ان يكون مفهومهما الطبيعة من حيث هي فلا فرق بين مفهوميهما وانهما ان يكون اضافة المفهوم بانية فح اذا صدقا على الحيوان من حيث هو فلا يفرق بين افرادهما الا في بعض الافراد ومن الين ان بين افراد الكلى الطبيعي وافراد الجنس الطبيعي فرقا وبؤيد الوجه الثاني قوله فالصواب آه فلا يرد انه وان يفرق بين مفهوميهما يعرف بينهما بالعموم والخصوص لان الكلى الطبيعي اعم منه لانه صادق على الاجناس والانواع والجنس لا يصدق الا على الاجناس لانه يدفع من الوجه الاول بان عدم الفرق في المفهوم دون الافراد ومن الوجه الثاني ان عدم الفرق في بعض الافراد كاف في اثبات المط فالصواب ان مفهوم كلمة اول التعميم اذا حصل الصواب ان



في مثل هذا التركيب يلاحظ على وجه القيدية معروضية الموضوع للمعمول  
 لمحصل التمايز بين الامور الثلاثة في جميع انواع الكلى ومعروضية الموضوع  
 المعمول ليست في كلها بالفعل بل بعضها بالصلاحيية والامكان كالاجناس  
 والفصول في الحدود الاسمية والرسوم الاسمية الحاصلة بالاوضاع وكالعرض  
 العام والخاصة لشيء الذي لم يتحقق ذاتياته بعد فتأمل : السيد اى الحيوان  
 والكلى اشار الى مرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى المفهوم و لزوم المفهوم  
 للمفهوم : فانه اذا ظهر التعاير بين اشار الى تمامية التقريب حيث ادعى او لا  
 تعاير مفهومات ثلث وابتدأ تعاير الامرين المذكورين في الظفلايم  
 التقريب : والحاصل ان مفهوم الحيوان الفرعى من الحاصل توضيح الامور  
 المذكورة وكونها عارضا ومعروضا ونحوهما وكون كل واحد منها معاير للآخر  
 بتظير من المحسوسات التي يثبت بالمعاينة وتدل على نظيرها بالضرورة تعرضه  
 في العقل حاله اعتبارية لكونه من منتزعات العقلية لامن الامور النفس الامرية  
 : كنسبة البياض العارض للموب في كونها صفة قائمة به وفي الاحوال الآتية  
 من قوله فاذا اشتق الى آخر القول كما يظهر من قوله لذلك وقوله كما ان فتأمل  
 : السيد يعنى يؤخذ مفهوم الكلى من حيث هو بلا اشاره الى مادة معنى ان المراد  
 من البحث عنه ليس ان يعمل عنوان البعب لعقله اذ لا وجه له للقصير  
 ولا مفهومه بترط ان لا يوجد في ضمن الافراد اذح يكون القضية طبيعية  
 لامسئلة ولا بترط ان يوجد في مادة مخصوصة اذح يكون القضية جزئية  
 لامسئلة بل يؤخذ مفهوم الكلى لادس ط سى باى لفظ كان و يورد عليه  
 احكاما فيكون القضية ح كلية ومسئلة للعلم فيكون الاحكام عامات لا لجميع ما  
 صدق عليه مفهوم الكلى فيتم القصر فتأمل : السيد اى بدأ الكلى و اراد بالمبدأ  
 المشتق منه المبدأ يطلق على العلة يعنى كون الحيوان كاياسب للمحمل بالكلى  
 عليه وعلى المشتق منه اراد المعنى الثانى هنا لا يوجد ولا مناسبة لاطلاق الكلى  
 المطبق على علته اما اطلاقه على المشتق منه فيناسب لماسبة الاستفاق فيعمل  
 كلام المص على المساهلة لان الكلى الطبعي هو المشتق واما على الاول فيعمل  
 على الخطأ واما استفاق المصطلح فلعدم تحققه حل على التشبيه حيث قال  
 كنسبة الضرب والضاربة الى الضارب في كون المشتق اسم فاعل والمشتق منه  
 مصدرا سواء كان ماديا او بالحق علامة المصدر ( قال والكلى الطبعي موجود  
 في الخارج آه ) اختلفوا في ان الكلى الطبعي موجود في الجملة او ليس موجود

اصلاقتهم من اختصار الاول ومنهم المص واستدلوا على ذلك بان الحيوان هو  
جزء هذا الحيوان وهو موجود وجزء الموجود موجود وفيه بحث لانه ان اريد  
بهذا الحيوان ما صدق عليه كزيد مثلا فلانم ان الحيوان جزء بل يجوز ان يكون  
زيد ماهية بسيطة لاجزائه عقلا ولم يقم دليل على تركبه في العقل فضلا عن  
ان يكون مركبا من الحيوان ولو سلم فهو جزء عقلي له والجزء العقلي للموجود في  
الخارج لا يلزم ان يكون موجودا في الخارج وان اريد المفهوم التركيبي اصنى زيد  
الحيوان مثلا فلانم انه موجود في الخارج بل هو اول المسئلة فيلزم مصادرة على  
المطلان كون الحيوان موجودا موقوف على وجود هذا الحيوان ووجود الحيوان  
موقوف على وجود الحيوان لان وجود الكل موقوف على وجود الجزئ ومنهم  
من اختار الثاني واستدل عليه ان كل موجود في الخارج فهو متعين متشخص  
ولاشئ من الكل متعين ومتشخص والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اختصاصه  
فان قيل ان الكل يحمل على الموجود في الخارج والحمل يقتضى الاتحاد بينهما  
ومن البين استحالة اتحاد المعدوم مع الموجود في الخارج قلت المراد من اتحاد  
الخارج ان يكون ما صدق عليه الموضوع عين ما صدق عليه المحمول ولا شبهة  
في وجود ما صدق عليه الكل الطبيعي على انه يجوز ان يكون المعنى ان ذلك الكل  
لو وجد في الخارج ليتحد معه وان ذلك الموجود لو سلب عنه العوارض ليتحد  
معه وقال بعض الافاضل وادعى التحقيق ان هذا الحيوان اى الحيوان الجزئ  
المحسوس مع قطع النظر عن كونه عبارة عن الحيوان جزء منه لاننا نعلم بالضرورة  
ان اطلاق الحيوان على اختصاصه ليس كاطلاق لفظ العين على معانيه وكاطلاق  
الابيض على الجسم حيث يحتاج الى ملاحظة امر خارج عنه بل يجوز بانه  
متقوم به ولا نعني بالجزء الا ما يتقوم به التى ولا يمكن تحصيل ماهيته بدونه  
كالمثلث فانه لا يتقوم بدون الخط والسطح مع قطع النظر عن وجوده وعدمه  
ولاشك ان ما يتقوم به الموجود يجب ان يكون موجودا وخالصه انه لاشك ان  
بعض الاشخاص يشارك بعضا آخر دون بعض في امر مع قطع النظر عن  
الوجود وبقية من العوارض فذلك الامر المشترك يتقوم به تلك الاشخاص  
في حد ذاتها ولا بد من وجوده ايما وجدت والالم تكن متقومة به انتهى انا اقول  
نعم لابد من امر مشترك فذلك الامر المشترك يتقوم به تلك الاشخاص ولازم  
ان ذلك الامر المشترك هو طبيعة الحيوان لجواز ان يكون ما صدق عليه طبيعة  
الحيوان على وجه الذاتية فلا يكون من قبيل اطلاق لفظ العين على معانيه

ولا كما تطلق الايض على الجسم فأمل، فقد بسطنا الكلام لان هذا البحث من  
 من اقل الاقدام ( قال اما الكلبيان الاخيران آه ) اى السميان بالكلى وهما الكلبي  
 المنطقي والكلبي العقلي في وجودهما خلاف اى اختلاف لم يتحقق الحق في اى  
 جانب بخلاف الكلبي الطبيعي وان وقع الاختلاف فيه ايضا لكن ظهر الحق  
 في وجوده عند المص فلا يرد ان الكلبي الطبيعي ايضا يختلف فيه وكلامه يشر  
 بانه لا اختلاف فيه وما قيل ولا يخفى ان الحيوان كما انه فرد الكلبي الطبيعي فرد  
 الكلبي المنطقي فالحكم بان الكلبي الطبيعي موجود بوجود الحيوان دون الحكم بان  
 الكلبي المنطقي موجود مما لا يساعده وجه فليس بشئ قد مر فتعما مر آفان  
 الحيوان فرد الكلبي المنطقي لان مفهوم الكلبي ليس عين مفهوم الكلبي المنطقي  
 بل فرد ثابت وجود فرد الكلبي الطبيعي لا يكون اثبات وجود فرد الكلبي  
 المنطقي بل اثبات وجود فرد فرد فأمل ( قال والنظر في ذلك آه ) اى في وجودهما  
 اشار الى مرجع ضمير فيه في المعنى ولا يساعد العبارة الى ارجاعه الى مطلق  
 وجود الكلبي حتى يدفع اعتراض الش على المص كما ظن فأمل وخروج هذا  
 النظر من الفن لانه باحث عماله مدخل في الابصار وكل ما هو خارج عن الفن  
 فالاولى تركه وبعض ما هو خارج لكنه محتاج اليه في الجملة فلا بأس في بحثه  
 ان لم يوجب التكلف والتطويل كافي الكلبي الطبيعي واخيها فأمل ( قال  
 النسب بين الكلبيين آه ) النسبة تقتضى شيئين متغايرين في الجملة سواء بالذات  
 كالانسان والفرس او باعتبار كائنا طبق والعناحك اعلم او لان النسب قد تعتبر  
 في الصدق وهى الصدق فيما بين المفردين او ما في حكمهما ومعناه الحمل  
 ويشتمل على فيقال صدق الحيوان على الانسان مثلا وقد تعتبر في الوجود  
 والحقق وهما يتحققان في المفردين وما في حكمهما اما النسب المتغيرة في  
 القضايا فيكون باعتبار الوجود والحقق دون الصدق اذ لا يتصور حل القضايا  
 على شئ واذا شتمل فيها الصدق يراد به التحقق وكان مستعملا بكامة في يقال  
 هذه القضية صادقة في نفس الامراى متحققة فيها حتى اذا قلنا كلما صدق كل ج  
 ب صدق كل ج د دائما كان معناه كلما تحقق في نفس الامر مضمون القضية  
 تحقق فيها مضمون القضية النائية وقد يشتمل الصدق في القضايا بمعنى آخر  
 مطابقة حكمها للواقع واما نفس الامر فهو نفس الشئ والامر هو الشئ ومعنى  
 كون الشئ موجودا في نفس الامر انه موجود في حد ذاته اى ليس وجوده وتحققه  
 وبوته يفرض فافرض او اعتبار معتبر مثلا الملازمة من طلوع الشمس ووجود

التحارر متحققة في حد ذاتها سواء وجد قارض او لم يوجد اصلا وسواء فرضها  
 او لم يفرضها قطعا ونفس الامراع من الخارج مطلقا وكل موجود في الخارج  
 موجود في نفس الامر بلا عكس كلى ومن الذهن من وجه لا مكان اعتقاد  
 الكواذب كزوجية الخمسة ويكون موجودة في الذهن لافي نفس الامر ومثل  
 ذلك يسمى ذهنيا فرضا وزوجية الاربعة موجودة فيهما معا ومثلها يسمى ذهنيا  
 حقيقيا فاحفظ (قال منحصرة في اربع آه) اى لا تكون خارجة عنها بل يكون  
 احديها والمباينة الجزئية داخلية تحت العموم من وجه او المباينة الكلية  
 وهى التساوى والعموم والخصوص المطلق \* اعلم ان هذه النسب من مقولة  
 الاضافة التى هى عبارة عن نسبة متكررة اى نسبة تعقل بالقياس الى نسبة  
 اخرى معقولة بالقياس الى الاولى وتلك النسبة تلاحظ من كل واحد من الطرفين  
 الى الآخر فان كان الحاصل من نسبة احد الطرفين الى الآخر عين الحاصل  
 من نسبة الطرف الاخر الى الاول اى يكون الطرفان مشتركين في وصف واحد  
 حاصل للطرفين كالتساوى والتباين والاخوة يعبر عنها بالمفرد الدال على  
 النسبة ويتصف الطرفان بما يشق من هذا اللفظ وان لم يكن الحاصل من تلك  
 النسبة عين الحاصل من نسبة الطرف الاخر بل يحصل لاحدهما وصف  
 غير الوصف الحاصل للآخر يعبر عنها بالفظين الدالين على النسبة ويتصف  
 احد الطرفين بما يشق من احد الفظين والآخر بما يشق من اللفظ الاخر  
 كالعموم والخصوص المطلق او من وجه والابوة والبنوة والتقدم والتأخر وغير  
 ذلك فلذا عبر هنا باللفظ المفرد والركب فلا وجه لما قيل العموم والخصوص المطلق  
 نسبتان حدانا واحدة لعدم انفكاك احد هما عن الاخرى ولا يرد ما قيل  
 ان العموم والخصوص اما صفة لجموع الطرفين فينبغي ان يصح اطلاق اسم  
 العام والخاص على المجموع واما صفة لاحد الطرفين فينبغي ان يطلق عليه  
 اسم الخاص العام (قال اذا نسب آه) ظرف للمحكم باحد الامرين اعنى الصدق  
 وعدم الصدق لانفسهما فلا يرد ان تصاف الكليين بالنسب ثابت سواء نسب  
 الكلى الى كلى آخر ولا هكذا قيل انا قول ان الدليل لا يصل الى مطبوع  
 ولا بد ان يكون الدليل معلوما بمقدماته او لا وطريق ذلك العلم هتبان يكون بين  
 الشئيين ملازمة في نفس الامر ولا يظهر ولا يعلم هذه الملازمة الا بالجل في هيئة  
 الشرطية مثلا فيوضع المزوم مقدما واللازم تاليا فيوصل الى الملازمة فيصدق  
 الكلى وعدم صدقه والنسبة بينهما متحققة في نفس الامر فيقدر النسبة بينهما

فيلزم صدقه او عدم صدقه فيوصل المقدر والمبتدل الى الملازمة فيتم دليله  
 فلا يقال لهذا المقدر لا يلزم على تقديره سواء قدر لم يقدر او الملازمة ثابتة لان  
 المقدر لم يدع ان الملازمة يتحقق من تقديره وان لم يقدر لم يتحقق حتى يرد هذا  
 السؤال فتأمل في مثل هذا المقام ( قال ان لم يصدق على شيء فهم متباينان آه )  
 فالبيان الكلي بين المفهومين ان لا يتصادقا على شيء اصل سواء أمكن تصادقهما  
 عليه ولا فرجهما الى سالتين كائيتين دائمتين ( قال فان صدقا فهما آه ) فالسواة  
 بينهما ان يصدق كل منهما بالفعل على كل ما صدق عليه الاخر سواء وجب ذلك  
 الصدق او لا فرجهما الى موجبتين كليتين مطلقتين دائمتين ( قال فان صدق  
 كان آه ) فرجع العموم المعلق الى موجبة كلية مطلقة عامة من جانب الاخص  
 اذ يصح حل الاعم على كل افراد الاخص وسالبة جزئية من جانب الاعم لصدق  
 قولنا بعض الحيوان ليس بانسان وان كانت الموجبة الجزئية ايضا صادقة لكنه  
 لم يلتفت اليه لان المحفوظ عدم صدق الاخص على كل الاعم فتدبر ( قال  
 وان لم يصدق كان بينهما آه ) فرجعه الى موجبة جزئية مطلقة عامة وسالتين  
 دائمتين من الطرفين وان كانت الموجبتان الجزئيتان صادقتين لم يعتبروا اكتفى  
 بموجبة جزئية لان صدق موجبة جزئية من طرف واحد يستلزم صدقها  
 من الطرف الاخر ولان المحفوظ عدم صدق شيء منهما على كل الاخر السيد  
 اعترض عليه بان الاشياء واللائمات بالامكان العام يعني يعترض بالكليات  
 الفرضية اما بطريق المنع على قسم التباين بانه لا يتم الملازمة في قوله وان لم يتصادقا  
 آه اذ لا يكفي في التباين الذي كان بين النقيض تباين جزئي عدم التصادق  
 بل يلزم ان يصدق احدهما على شيء ولم يصدق الاخر عليه حتى يتحقق بين  
 نقيضيهما تباين جزئي كما سيأتي في بيان النسب بين النقيض هذا على تقدير  
 ان يجعل متباينين وعلى تقدير ان لا يجعل لا يكون التعريف المستفاد مانعا لاختياره  
 لصدقه على مثل هذه الكليات قصر الاعتراض على هذين الصورتين دون  
 الحصر بالانبات واسطة وشق اخر لكون الحصر بين النفي والابات فلا يحتمل  
 الواسطة لا يصدقان على شيء اصلا لا في الخارج ولا في الذهن اذ التباين والممكن  
 بالامكان العام بصدقان على كل شيء في الخارج وفي الذهن فاذا صدق نقيض  
 الشيء على الشيء لا يصدق عينه على ذلك والا لاجتماع القيقضان واجيب  
 بتخصيص الدعوى حاصل الجواب بتخصيص الكلي في الدعوى وتخصيصه  
 يخص في المقدمة والشقوق فيتم الملازمة والتعريف المستفاد منه وتعميم

القواعد انما يجب جواب سؤال مقدركانه قيل ان القواعد العقلية لا تخص  
بتقضى مادة مخصوصة كما في القواعد الفعلية والافلا اعتماد عليها واجيب بان  
التعميم يجب بحسب الامكان وبحسب الاغراض المطلوبة وهناك يتحقق شيء  
منها في السكيات الفرضية لان الفرض اصاله في السكيات الموجودة وتبعاً  
في السكيات الصادقة ولا شيء من السكيات الفرضية شيئاً منها وجه كون الفرض  
في الفن فيما لان المنطق لا يوصل الى حقائق الاشياء تصوراً وتصديقاً  
لتكامل القوة النظرية للنفوس الناطقة والى السكيات العارضة له كالامور العامة  
وغيرها فلا مدخل للسكيات الفرضية في الايصال ولا في التكامل ولا يمكن درجتها  
في هذه الاقسام مع رعاية الاحكام التي منها ان يكون تقيض المتباينين متباينين  
تبايناً جزئياً وما دخلها في تعريف الكل فلا مكان الاندراج وان لم يتعلق  
الفرض \* السيد المعبر في صدق كل منهما ان الظ من الصدق في التعريفات  
الصدق بالفعل واتحاد زمان صدقهما فدفعه السيد بان ظاهر العبارة الاطلاق  
ويجوز على الخلاف وهو اجتماعهما على جميع افراد الآخر وذلك مطلق ولا يلزم  
ان يصدقاً معاً في زمان واحد والازم ان لا يكون النائم والمستيقظ متساويين مع  
انهما متساويان لصدق الموجبة الكلية من الطرفين ولا يلزم ان يكون زمان  
صدق العنوان زمان صدق المحمول كما في القضية الحقيقية فان النائم والمستيقظ  
متساويان قبل المستيقظ يبدار شدن از خواب فاقل يجوز ان يتولد على  
الاستيقاظ ولا يصير نائماً يموت مع عدم الانصاف بالنوم فلا يصدق كل  
مستيقظ فهو نائم منشأه عدم الاطلاع على معنى الاستيقاظ وربما يقال  
التساوي انما هو بين معنى يمكن ان يراد الصدق في زمان واحد ويراد من النائم  
بالقوة وكذا المستيقظ ثبت التساوي بينهما لكن يلزم على هذا ان يكون بين النائم  
بالفعل والمستيقظ بالفعل تبايناً قُأمل وقس على ذلك فلا بد ان يصدق العام على  
جميع افراد الخاص بالاطلاق العام وح لا يكون تحقق العام نفسه لازماً لخاص  
بل صدقه بالاطلاق لازم لتحقيقه ولا يكون في العام مستزماً لنفي الخاص بل لنفي  
ولا صدقه بالاطلاق مستزماً لنفي الخاص قيل ان تعريف بعض الاقسام بشكل  
بالكل المتحصر في فرد واحد فان الواجب والقديم متساويان عند المعترلة  
يصدق على شيء منهما انه يصدق على كل ما صدق عليه الاخر اذ لا مسأغ هنا  
للكل والواجب اخص منه عند الحكم ولا يصدق عليه انه يصدق القديم على  
كل ما يصدق عليه الواجب انتهى يمكن ان يقال معنى قوله كل ما يصدق عليه

الاخر من الافراد الخارجية والذهنية بخلاف الكليات الفرضية اذ لا يكون لها افراد في الخارج ولا في الذهن كما يقال نقيض الواجب والقديم مساويان كاللا واجب واللاقديم وان يقال معنى قوله ان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخر ان لا يخرج ما يصدق عليه احدهما عن الاخر فدخل فيهما الكليات المنصورة في فرد واحد كالواجب بالذات والقديم بالذات وكذا الحال في العموم فيدخل في العام والخاص الواجب بالذات والقديم بالزمان (قال وانما اعتبر النسب بين الكلين آه) اي دون المفهومين ليعمل الاقسام الثلاثة كما جعله الاخر اما لعدم تحقق الاقسام الاربعة في القسمين الآخرين واما لعدم الاعتماد على احوال الجزئي الذي البحث عنه من قبيل الاستطراد فمع كون التعاريف المستفادة من التقاسيم وكذا مراجع النسب المذكورة بالنسبة الى النسب المخصوصة فلا يرد النقض الى التعاريف والمراجع بالنسب الواقعة بين الجزئيين وبين الجزئي والكلية فمع التقسيم من قبيل تقسيم الحيوان الى الابل والاسود فراجع التباين في الجزئيتين سالبة مخصصة التي هي تحت السالبة الجزئية من الطرفين ان لم يكن المخصصات في حكم الكلية والالكان سالبتين كائيتين ايضا وفي الجزئي والكلية في الصورة الاولى موجبة مخصصة من طرف الاخص وسالبة جبرية من طرف الاعم وفي الصورة السالبة سالبة مخصصة من طرف الجزئي وسالبة كلية من طرف الكلية فتأمل . السيد يعني ان الكليتين يتحقق فيهما النسب الاربعة يعني ان قوله انما اعتبر النسب مشتمل على حكمين ايجاب وسلب يقتضي سبيين والنسب سلب وسلب وطى سبب الايجاب لظهوره وهو تحقق نسب الاربعة في الكليتين ١ على معنى ان يوجد كلياتان اشار الى ان تحقق النسب الاربعة ليس في شخص الكلين بل في نوعهما فلا يوجد فيهما الاقسام قيل هذا مبني على ان الجزئي الحقيقي مقول على واحد كما اختاره الشا اما على تحقيقه قدس سره فلا مناصح حله لا يتحقق شيء من النسب الاربعة وفيه بحث لانه قدس سره حكم بامتناع حله على الغير اي بما بالوجوب الاتحاد في الخارج لاسلباوها بالسلب في صورتين وكيف ان تقسيم النسب بين المتساين باعتبار الصدق وعدمه وان لم يتحقق في الصدق يتحقق في عدمه ١ فلو قال المفهومان متساويان الى آخر التقسيم اشارة الى ان القصر بالنسبة الى المفهوم الشامل الى الاقسام الثلاثة لا الى القسمين الآخرين اذ لا يوافقهم احد ذكر القسمين الآخرين حتى يدفع لظهور فسادهم لربما يتوهم جريان عبر التوهم لان هذا

الجر بان ليس بمجزوم بل محتمل لان تقسيم ذى افراد الى اقسام اخر كتقسيم الكلمة الى اسم و فعل وحرف ثم تقسيمها الى العرب والمبني يحتمل ان يجرى الاقسام في كل فرد من الافراد او يخص بعضها فادام لم يتم قرينه على تعيين احد المحتملين فيتوهم كل واحد منهما فلا وجه لما قيل لاجرة لهذا التوهم لضعف منشأ وقوة دافعه اما الضعف فظاهر اذ التقسيم لا يقتضى جريان الاقسام في كل انواع المقسم لا بطريق الوجوب ولا بطريق الشروع واما قوة الدافع فلا حطة التعريفات الاربعة الجامعة للمادة انتهى اذ قد علمت قوة المنشأ و ضعف الدافع لانه قد وقع في شرح المطالع واجرى على عومه ولم يخصص والتعاريف باقية على حالها مثل في هذا الكتاب على ان الدافع يدفع التوهم الواقع ولا يقتضى ان لا يتوهم بخلاف التخصيص بالكليين اذ ح لا يتوهم اصلا والالكان التخصيص لغوا اذ لا موجب للتخصيص واما التنبيه على ان الاقسام الاربعة كلها جارية في النسبة المعبرة بينهما فليس بموجب اذا لقواعد لا بد من عومه اذا وسعت الطاقة فتأمل فان قلت قد علم مما ذكر حاصله معارضة بانه لم يعلم ماذا من النسب في القسمين الاخيرين ولا يتم بيان النسب وحاصل الجواب منع المقدمتين فتأمل السيد فان قلت هذا الضاحك وهذا الكاتب السائل هو علامة التفتازاني حاصله معارضة في المقدمة بان زيدا اذا كان ضاحكا وكاتبا فهذا الضاحك وهذا الكاتب جزئيان متصادقان واذا كانا جزئين متصادقين فلا يكونان متباينين والجواب على التزديد لتوسيع الدائرة والالكنى الشق الثاني وحاصله على الشق الاول منع كونهما متصادقين وعلى الشق الثاني مع كونهما جزئين بسند كون المراد بهما جزئين حقيقيين بناء على التبادر وبذلك لم تعدد الجزئى الحقيقى اذا الجزئى تعدد بتعدد الشخصات الداخلة في ماهية الاشخاص ولا شئ من تلك الاعتبارات والاتصاف من الشخصات الداخلة فيها فلا تعدد الجزئى الحقيقى تعددا حقيقيا كما هو التبادر من العبارة لان الجزئيان تشبة وهى للدلالة على فردين من مفرد وكذا الجمع مطلقا ولا يتنى ولا يجمع باعتبار الجهات في مفردهما قيل في حل العبارة على ما هو التبادر منها يتافى حصر المفهومين في الاقسام الثلاثة اذ المفهوم ان اعم من المتغيرين حقيقة واعتبارا لان النسب الارباع كما يجرى بين المتغيرين حقيقة كذلك يجرى بين المتغيرين اعتبارا يرشدك اليه جعل الحد التام مساويا للحدود واجيب ان المراد من المفهومين ما يعد مفهومين فيعتبران متعددين فيدخل الحد والحدود لعددهما



متغايرين لانه يترتب عليه فائدة الاكتساب ويخرج الجزئان اللذان بالاعتبار ولا يعبدان لا بعد الجزئي بالاعتبار متعدد او يعد الكل كما كذلك لان لكليات امور تدور على اعتبار العقل بخلاف الامور الجزئية فانها امور متأصلة في الوجود ولا مدخل في تحقق ما لا اعتبار العقل فأمل ولو عد جزئي واحد بحسب الجهات دليل على عدم جواز اعتبار النسب بين الجزئين المتغايرين باعتبار حاصله ان يقال لم لم يعتبر النسب بين المتغايرين باعتبار ايضا لانا نقول لو اعتبر لم يكون الجزئي الحقيقي كلياً وهو بطرقل فيه بحث اذا لاشك ان المتغاير الاعتباري كاف في كونها مفهومين كما في الكلين فان النسب يشمل الكليتين المتغايرتين بالذات والمتغايرتين بالاعتبار فلا وجه تخصيص الجزئين المتغايرين بالذات وما ذكره من لزوم كون الجزئيات كلية ثم فان الكلية على ما حقق هو امكان تكثير المعنى الواحد في النفس بحسب الخارج اعني تجوز صدقه على ذوات متكررة لا صدقه مع مفهومات اخرى على ذات واحدة والتحقيق ههنا هو الثاني دون الاول هذا اذا كانت الاشارة بها الى فرد معين واما اذا كانت الى حصصها فهي في حكم الاشارة الى ذاتين متغايرين يمكن الجواب عن هذا البحث بانه فرق بين الكل والجزئي لان الكل مقصود بالاصالة بالبحث واعتبار التعدد باعتبار الجهات له مدخل في الاتصال بخلاف الجزئي فثبت وجه تخصيص الجزئين المتغايرين بالذات فان لم يكف تعدد الاعتباري فيه باعتبار الجهات فان تعدد باعتبار الجهات يكون تعددا حقيقيا وتغايرا ذاتيا فيلزم امكان تكثير المعنى الواحد في النفس بحسب الخارج اعني تجوز صدقه على ذوات متكررة فيكون كايه فهو بطرقل ( قال لما فرغ من بيان النسب آه ) ان احدا القيصين لا بهيمة ال عين فالآخر نقيض فلما قسم الكليان باعتبار النسبة الى اربعة اقسام وانحصر الاقسام الى الاربعة وشمل الكليان الى العيين والقيصين يعلم اقسامهما بالتقسيم السابق فلا حاجة الى بحث وفصل آخر لبيان النسب بين القيصين والجواب ان بيان النسب قد يصعب بيانها بين العيين وقديمهل وكذلك بين القيصين فقد يعلم الاصعب بالاسهل في مواد صعبت كاحتياج الدليل باعتبار مقدماته ونتائجها الى العكس المستوي وعكس القيص فلهمذا جعل مسائله كاية لاجل التسهيل مثلا نقيضا المتساويين متساويان ونقيض الاعم اخص من نقيض الاخص وبالعكس اي نقيض الاخص اهم من نقيض الاعم ونقيضا الاعم والاخص من وجه متباينان تباينا جزئيا ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا ايضا

التقيضان هما متناحيان لذاتهما والتنافي اما في التحقق والانتفاء كما في القضايا واما في المفهوم بانه اذا قيس احد هما الى الاخر كان اشد بعدا بينهما مما سواء فيوجد في التصورات ايضا كمفهوم القرس والافرس وبهذا قيل رفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه في نفسه او رفعه عن شيء والمراد هنا هو المعنى الثاني لكون المتساويين وسائرهما من المفردات قيل في توجيه اتيان البحث الواحد في البعثين فرق بين بيان النسبة بين الانسان واللائق من حيث كونهما نقيضين لأمريين متساويين كونهما نقيضين لخصوص الانسان واللائق اذ النسبة بين الكلين بهذا الاعتبار قد تختلف فان الامرين الذين يبيها عموم من وجه بينهما تباين او عموما من وجه باعتبارهما في انفسهما واما باعتبار كونهما نقيضين للتباين الجزئي فتدبر (قال والآه) اي وان لم يصدق لصدق نقيضه وهو رفع الايجاب الكلي فلزم عدم صدقه على بعض نقيض الاخر ولولم يصدق عليه ذلك النقيض لصدق عين ذلك عليه والا لارتفع التقيضان ولو صدق عينه لصدق عين احد المتساويين بدون الاخر هذا خلف ثبت المط (قال مثلا يجب ان يصدق آه) قوله يجب ان يصدق الى قوله والتمثيل لقوله يصدق كل من نقيض المتساويين آه وقوله والالكان اللانسان ليس بلا ناطق تمثيل لقوله والالكذب احد النقيضين لكن مثل بملاحظة قضية واحدة لكفائته في الايضاح ولظهور قضية اخرى وقوله فيكون بعض الانسان ناطق تمثيل لقوله لكن ما يكذب عينها آه ولقوله فيصدق عين احد المتساويين آه لا يوضحها اياهما ولكونه جزئيا لهما ويحتمل ان يكون مثلا لقوله فيصدق آه فقط لكون القول مبرهنا غير محتاج الى التوضيح وبدل عليه دخول الفاء كما في المثل وقوله فبعض الناطق لانسان تمثيل لقوله وهو صدق احد المتساويين آه واما كون بعض الاقوال مستلزما للاخر ومفيد المقادير فليس بمنظور فيه في المثال فلا تلتفت الى قيل وقال السيد اورده عليه ان صدق بعض الانسان هذا منع على قوله لكن ما يكذب عليه احد النقيضين يصدق عليه عينه تصويره بالانتم انه لو لم يصدق كل ما يصدق عليه نقيض احدهما يصدق عليه نقيض الاخر لصدق عينه عليه بل اللازم على ذلك التقدير ليس كل ما يصدق عليه آه وهو لا يستلزم بعض ما صدق عليه نقيض احدهما يصدق عليه عين الاخر لان السالبة المعدولة المحمول لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون المساوي امرا شاملا لجميع الموجودات الحقيقة والمقدرة فلا يصدق نقيضه على شيء اصلا فلا يصدق

الموجبة لعدم موضوعها حينئذ السرى في ذلك ان الإيجاب يستلزم الإيجاب الحكم  
بثبوت شيء أو بعدمه للمحكوم عليه في ظرف ما ما في الخارج أو في الذهن أو في  
نفس الامر وثبوت شيء لشيء في الظرف فرع لثبوت الثبوت له في ذلك الظرف  
فيلزم وجود الموضوع في الخارج ان كان المحمول خارجيا وفي الذهن ان كان  
ذهنيا فيشمل الإيجاب للقضية الخارجية والذهنية بغلاف السلب لان الحكم  
فيه سلب الثبوت فلا يقتضى وجود الموضوع فالمحمول من قبيل الإيجاب  
لا السلب فيقتضى وجود الموضوع ، فان قلت اذا كان الموضوع موجودا  
فالسالبة حاصله اثبات المقدمة المنوعة في المثال بخصوص وحاصل الجواب منع  
التقريب لورود المنع على مقدمة برهان على نقيض مطلق التساويين وان خصص  
اصل الدعوى فيتم الجواب كما سيأتي منه قدس سره ، أتبعه المنع المذكور في صورة  
كون المساوى امرا شاملا للوجودات الحقيقة والقدرة فلا يثبت الدعوى على  
العموم فان قلت مفهوم الممكن اثبات المقدمة المنوعة لاصل البرهان لزوم  
ارتفاع النقيضين وحاصل الجواب منع الزوم بان لفه وبين اعتبار بن اعتبار  
في انفسهما واعتبار صدقهما على شيء والممكن واللا يمكن وان كانتا قضيتين  
بالاعتبار الاول غير متناقضتين بالاعتبار الثاني والمعتبر في التساوى هو الثاني لكون  
مرجهه الى موجبتين كليتين ، لان نقيض صدق الممكن على نسي سلب صدقه  
ليحقق التناقض بينهما الذى هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث  
يقضى لصدق احدهما كذب الآخر فلا يحقق بين صدق الممكن وصدق سلبه  
فالمنع متجه بلامكارة فان قلت ان المراد بتساوى النقيضين ليس بحسب الخارج  
بل بحسب الحقيقة بمعنى ان كل ماله وجد لكان نقيض احد المتساويين فهو  
بحيث لو وجد كان نقيض الآخر ولاحترام السالبة الموجبة لوجود الموضوع  
قلت ان موضوع الحقيقة لو اخذ بحيث يدخل فيه المتمنعات كذبت لان صدق  
الموجبة الحقيقة موقوف على امكان ثبوت المحمول للموضوع في الخارج فلو صدق  
موجبها الكلية مع دخول المتمنعات فيها لزم امكان وجودها في الخارج وهو مح  
وعلى تقدير صدق الحقيقة في الجملة يمنع الخلف لجواز صدق احد المتساويين  
على نقيض الآخر على تقدير دخول المتمنعات ، والمخلص ان يقال انا تأخذ  
بمعنى ان هذا المنع قوى اورد في دفعه اجوبة كثيرة ولم يشف الغليل والجواب  
الذى محل الخلاص من هذا المنع هذا الجواب الذى يتم بمقدمات يلىث الاولى  
ان نقيض الشيء سلبه ورفضه فنقيض الانسان سلبه لاعدوله الثانية ان الموجبة

السالبة الطرفين لا يستدعي وجود الموضوع لشبهها بالسالبة لان الايجاب فيها اعتبار صرف اعتبره العقل ولا يوجب فيها بالحقيقة الثلاثة ان كذب الموجبة اما لعدم الموضوع واما لصدق نقيض الحصول على الموضوع لانه لو كان الموضوع موجودا ولا يصدق نقيض الحصول عليه يلزم صدق صينه عليه فيكون الموجبة صادقة وقد فرضنا كذبها وهذا خلف فتقول كل ما ليس بانسان ليس بناطق والصدق ليس كل ما ليس بانسان ليس بناطق وهذا يستلزم قولنا بعض ما ليس بانسان ناطق فيصدق عين احد المتساويين على نقيض المتساوي الاخر وبعبارة اخرى كل ما ليس بانسان ليس بناطق لانه لو كذبت هذه الموجبة كان كذبها اما لعدم الموضوع وهو بطلان الموجبة السالبة الطرفين لا يستدعي وجود الموضوع بل يصدق مع عدم الموضوع واما لصدق نقيض الحصول على الموضوع فيصدق عين احد المتساويين على نقيض المتساوي الاخر وذلك يبطال المساواة بينهما ولنا ايضا ان نخص البحث بما اذا لم يكن هذا من قبيل تغيير الدعوى ولقائل ان يقول معنى عموم قواعد الفن ان يحكم فيها بتبوت الحصول على جميع الافراد التي اتصفت بالوصف العنواني للموضوع فاذا قلنا كل نقيض احد المتساويين الذين يصدقان في نفس الامر على شئ من الاشياء مسا ولا نقيض الاخر حكما صحيحا ومثل هذا كثير في المنطق فانا اذا قلنا الشكل الاول الذي صفراء دائمة وكبراء ضرورية ينتج ضرورة لساننا حكم على جميع الافراد الشكل الاول بل على افراده المتصفة بان صفراء دائمة وكبراء ضرورية اذ ليس في العلوم الحكمية قضية موضوعها ومجولها اذ العلم عبارة عن المسائل ومسائل الحكمية موضوعها الاعيان الموجودة وما عرض عليها ولا شئ من نفايض الامور الشاملة من الاعيان ومن الاعراض لها واما البحث عن الامور العامة فلكونها مارة للاميان الموجودة لالكونها شاملة للوجودات الخارجية والذهنية معا وهذا الفن آلة لتلك العلوم يعني دون فن المنطق لا يصال الى المسائل الحكمية فما بحث في هذا الفن لا بد ان يكون متعلقا لا يصال فاذا لم يكن النفايض من الموضوع والحصول للمسائل المطلوبة لا بأس باخراج القواعد المتعلقة بها عن اصل القواعد سيما اعتبارها يوجب اختلافا في حصر النسب كما اذا اعتبر لا يكون نقيضا للتباينين متباينين تباين جزيا على سبيل الكلية ولا نقيضا المتساويين متساويين ايضا اذ لا يمكن بالامكان العام والاشئ متباينان بناء على عموم الكلي ايضا مع ان بين نقيضهما مساواة وهما شئ ويمكن عام وكذا الشئ

والممكن بالامكان العام متساويان مع ان يبين تقيضيها تباينا وعلا مقس الباقي  
واصلاح هذا الاختلال يوجب تكلفيات بعيدة كاذكره الش في شرح المطالع  
فارجع اليه وفيه اشارة الى ان مذكره او لا يضا تكلف بعيد لان القضية السالبة  
المحمول اخترعها المتأخرون مع ان مباحث هذه النسب مذكورة في كلام  
المتقدمين والقول بعدم استدعائه وجود الموضوع مما توش فيه بان حكام العقل  
بان الایجاب يستدعي وجود الموضوع لا يفرق بين ايجاب وایجاب فاخراج  
الموجبة السالبة الموجبة المحمول تخصيص في الاحكام العقلية ( قال اى يصدق  
تقيض الاخص آه ) لان مرجع العموم والخصوص المطلق الموجبة الكلية من  
طرف الاعم ورفع الایجاب الكلى من طرف الاخص فالمعنى كل فرد يصدق عليه  
تقيض الاعم يصدق عليه تقيض الاخص وليس كل فرد يصدق عليه تقيض  
الاخص يصدق عليه تقيض الاعم ( قال لصدق عين الاخص على بعض ماآه )  
اذ لو لم يصدق تقيض الشئ على شئ لصدق عينه عليه والا لارتفع التقيضان  
( قال فيصدق الاخص بدون الاعم آه ) اذ لو صدق الاعم حزم اجتماع التقيضين  
\* السيد يرد عليه الاعتراض المورد على تقيض المتساويين اما وروده فبان يقال  
لانم انه اذالم يصدق كل ما هو تقيض الاعم تقيض الاخص يصدق بعض ما هو  
تقيض الاعم عين الاخص بل اللازم على ذلك التقدير هو السالبة المعدولة التي  
لا تستلزم الموجبة المنفصلة لجواز ان يكون الاعم امرا شاملا لجميع الاشياء الخارجية  
والذهنية فلا يصدق تقيضه على شئ اصلا فلا يصدق الموجبة لعدم موضوعها  
وامادفعه فبان نقول تقيض الشئ سلبه لاعدوله فلا يقتضى وجود الموضوع  
فيتلازمان كما رو بان نفس الاعم بما ليس من الامور العامة الشاملة فلا بد  
ان يصدق تقيضه على موجود خارجي او ذهني فيوجد الموضوع وبان نقول  
بان مدعا ما ليس قضية خارجية بل حقيقية بمعنى ان كل ما لو وجد كان تقيض  
الاعم فهو بحيث لو وجد كان تقيض الاخص وح بتلازم الموجبة والسالبة  
لوجود الموضوع ( قال لصدق تقيض الاعم على كل آه ) لان تقيض الرفع الایجاب  
الكلى هو الموجبة الكلية ويمكن تصويره بعبارة اخرى وهى انه لو صدق  
تقيض العام على كل ما صدق عليه تقيض الخاص لاجتماع التقيضان واللازم بط  
بيان الملازمة ان تقيض الخاص يصدق على افراد العام المغايرة لذلك الخاص  
فيلزم صدق العام وتقيضه عليها السيد يعنى على طريقة القدماء بقرينة تمثيله  
وهى مستعملة في العلوم وعرفه المتأخرون انه جعل الموضوع محمولا وتقيض

المحمول موضوعا مع الاختلاف في الكيف ونقضوا على تعريف القدماء بان مثل كل ممكن شيء حيث لا ينعكس الى كل محتمل بشيء ليس بممكن لعدم صدق العكس لان موضوعه معدوم والموجبة تستدعي وجود الموضوع والحق في طرف القدماء ونقضهم مدفوع بان المراد من النقيض في التعريف هو بمعنى السلب لا العدول فيصدق كل ما ليس بممكن ليس بشيء لان القضية السالبة المحمول لا تقتضي وجود الموضوع اذا عرفت هذا فحاصل الاشكال منع الملازمة الثانية في الدليل بان يقال لانم لو صدق كل لانسان لحيوان لزم كل حيوان انسان بعكس النقيض اذ الموجبة الكلية لا تنعكس موجبة كلية لصدق قولنا كل شيء ممكن بالامكان العام مع كذب عكسه موجبة كلية لعدم الموضوع فدفعه ما مر من جعل النقيض بمعنى السلب لا بمعنى العدول « فان قلت عكس على النقيض على هذه الطريقة يعني ان اللائق في اثبات مدعى احدان يثبت بمقدمات محققة او مسلمة عنده لا بمقدمات منكرة عنده وهذه الطريقة منكرة عند المصنف فكيف يثبت مدعاه بها ولم يبين هذه الطريقة فيما سأتى حتى يحال عليه اليه بل البين فيه طريقة المتأخرين وحاصل الجواب ان اثبات المدعى بطريق التحقيق لا على الوجه الجدلي والالزامي بمقدمات حقة في نفس الامر مع قطع النظر عن الخارج وطريقة القدماء صحيح واقع في نفس الامر ولو لم يرص المصنف على انه لم يكتف به بل استدل بوجهين آخرين يصح بهما عند المصنف وعدم تبيين هذه الطريقة لا يضر الاستدلال بهما لان هذه قريب من الطبع يكفيه ادنى تبينه ويمكن ان يقال في الجواب ان صحة طريقة القدماء يلزم بالضرورة على المصنف لانه ذهب في النسب بين النقيض الى ان نقيضا المتساويين متساويان ونقيض الاعم اخص من نقيض الاخص فان صح هذا المذهب ثبت انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية بعكس النقيض لان المحمول في الموجبة الكلية اما ان يكون مساويا للموضوع او اعم منه وايا ما كان يصدق نقيض الموضوع على ما يصدق عليه نقيض المحمول فيصدق الموجبة الكلية فلذا استدل بما لزم من قوله خذ هذا منافكن من الشاكرين ( قال لجعل الدعوى جزء من الدليل آه ) لجعله صغرى من الدليل المذكور في الفاذا صدره بلام التعليل الدال على الاستدلال ولم يفرق بينه وبين الدعوى الا بالاجمال والتفصيل وبهذا القدر لا يخلص من المصادرة التي هي لزوم الدور اذ المصادرة في اللغة المطالبة وفي اصطلاح ان يذكر عين المدعى او ما يتوقف على المدعى في الدليل فح المطالبة في العلم من

الطرفين لازمة فهو الدور \* السيد فهو بالحقيقة اى اذا كان الصغرى تعريفا  
للمدى فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت المدلول \* ولا يخفى عليك  
ان المقي هذا رد الجواب المذكور بان الاستدلال من ثبوت الحد على ثبوت الحدود  
انما يكون اذا كان الحدود غير معلوم بالحد وهنا معلوم به فالق هنا تفصيل  
على جزئين ليستدل على كل واحد منهما اذ الدليل يثبت المدعى بتمامه على  
الاجال فالاولى ان يجعل تفسيره بحسب المعنى ويؤتى بدوال التفسير اى يقال  
اى يصدق وتسامح في العبارة واتى باللام الدال على التعليل صورة مع انه تفسير  
في الحقيقة وفي نفس الامر وكونه جزء من الدليل بحسب الصورة لا بالتحقيق  
فيمكن حل اللام على المجاز فيظهر كونه تسامحا حقيقة ولا حاجة الى القول بان  
التسامح تسامح لانه خطأ ولالى ما قيل ان التسامح اللفظى ربما يفضى الى الفساد  
كما يفضى الى فوت الاولى فانه خلاف المتعارف بينهم (قال لان هذا العموم اى  
العموم آه) هذا الاستدلال ليس من قبيل الاستدلال من الجزئى الى الكلى  
اذ المادة الواحدة يكفى في النقض الى القاعدة الكلية فتأمل (قال وانما قيد بالتبين  
الكلى آه) معنى اخذ في الدليل التبين الكلى دون التبين المطلق او التبين  
الجزئى اذ من تحقق التبين المطلق او التبين الجزئى لا يلزم في العموم المطلق  
من المطلق ومن وجه مع انه الخط (قال اذ لم يتصادقا) التصادق بمعنى الحمل  
مادة وصورة للشارك بين الاثنين فالعنى اذ لم يحمل كل واحد منهما على الآخر  
في بعض الافراد وهو مادة الافراق من الطرفين ومدار صدق السالبتين  
الجزئيتين من الطرفين وهذا القدر يتحقق في ضمن التبين الكلى والعموم من  
وجه فلهذا فصل وقسم اليهسا فلا يثوهم ان هذا القدر يتحقق في العموم  
المطلق (قال فان قلت الحكم بان الاعم من شئ آه) منشأ هذا السؤال ان كلمة  
اصلا قيد للنفي فيكون سالبة كلية فمح لا يثبت السلب الكلى بعدم عموم المطلق  
في بعض الافراد كما في عين الاعم ونقيض الاخص اذ يتحقق في مادة الحيوان  
والابيض العموم من وجه بين نقيضيهما وخاصل الجواب ان قيد اصلا قيد للعموم  
والنفي مسلط الى قيد الزوم فالمراد في الزوم وفي اثبات في الزوم يكفى عدم  
العموم المطلق في مادة واحدة وهذا الجواب مبنى على كون مطلقات العلوم  
ضرورية كما يقال مطلقات العلوم ضرورية ومهملاتها كلية اذ اصل المسئلة  
بالقياس الى ماسبق ونقيضا للعموم والخصوص من وجه بينهما عموم بالضرورة  
واذا دخل حرف السلب تسلط الى الضرورة (قال او نقول او قال آه) هذا

جواب ثان له حاصله ان هذا السلب رفع الايجاب الكلى اذ مهملات العلوم كلية  
 فتح السلب سلب العموم لا عموم السلب فلا ينافيه تحقق العموم في بعض الصور  
 نعم ثبت القصور للمص من جهة آخره هو عدم ذكر النسبة بين نقيضي امرين  
 بينهما عموم من وجه مع انه بصدد بيان النسبة دون عدمها (قال واعلم ان النسبة  
 آه) اذ المبدئين النسبة بينهما تقتضي البيان فتصدى فقال واعلم وحاصل بيانه ان  
 المباني الجزئية بين نقيضي امرين بينهما عموم من وجه قد تكون في ضمن المباني  
 الكلية كما بين نقيض العام وعين الخاص على ما ذكره وقد تكون في ضمن العموم  
 من وجه كما بين الاحيان والا ايضا فان النسبة بينهما هي المباني الجزئية  
 مجردة عن خصوصية كل واحد من القسمين المدرجين تحتها \* السيد لا يقال  
 يلزم من ذلك ان لا ينحصر النسبة حاصلة لزوم قسم آخر من النسب الاربع مع  
 انها دائرة بين النفي والاثبات وحاصل الجواب انه ليس خارجا من الاقسام الاربعة  
 بل قسم شامل للقسمين وعدمه قسم برأسه لانه لا يتحقق في مادة واحدة بعمومه  
 اصلا بل المتحقق اما التباين الكلى او العموم من وجه فلا يعد قسم برأسه لكونه  
 موجبا للابهام في البيان ولا يكون خارجا عن الاقسام بل هذا جنس يتحصل  
 باحد الامرين والمقتضى حصر انواع النسب (قال ونقيضا للتباينين آه) يعني ان  
 نقيضهما اما متباينان تباينا كليا واما امران بينهما عموم وخصوص من وجه  
 فانهما يفترقان في العيين فان لم يتلاقيا اصلا كالانسان والناطق كان بينهما  
 تباين كلى وان تلاقيا كالحوان والانسان كان بينهما عموم من وجه فالنسبة  
 بينهما هي المباني الجزئية لكن لا بد ان يعتبر مجردة عن الخصوصية لانها  
 اذا ثبتت بين شيئين في ضمن المباني الكلية وحدها او في ضمن العموم من وجه  
 وحده لم يكن هي النسبة بينهما بل باحدهما فلا بد من تجريدها عن خصوصية  
 كل واحد من فرديهما حتى يعد نسبة بينهما ومن هذا يعلم ان المص لم يبين النسبة  
 بين نقيضي امرين بينهما عموم من وجه لانها تعرف بما ذكره في نقيضي التباين  
 هذا خلاصة ما قاله الفاضل المحتى فتدبر (قال كاللا وجود والاعدم آه) اي  
 اللا موجود واللا معدوم قيل انهما من الكليات الفرضية فلا يتم بيانه على تقدير  
 تخصيص القسم بالكلية الصادقة بحسب نفس الامر لانه ليس اللا موجود  
 مبانيا للا معدوم انتهى فيه بحث اذ فرق بين التلاشي واللا يمكن بالامكان العام  
 وبين اللا موجود واللا معدوم لان في الاول العيين متساويان فلا يصدق احد  
 القيصين على عين الآخر فلا يكون من الكليات الصادقة بحسب نفس الامر



بـخلاف الثاني فان فيه العيين متباينان فيصدق احد القيصين على عين الاخر  
 فيكون من الصادقة في نفس الامر ( قال كان بينهما تبان كلياً آه ) بحيث يصدق  
 بينهما سالبان كائنان من الطرفين فيتحقق فيه التباين الجزئي الذي مرجعه  
 صدق السالبين الجزئيين من الطرفين لكون السالبة الجزئية اهم من السالبة  
 الكلية بحسب التحقق ( قال كان بينهما تبان جزئي آه ) بحيث يصدق بينهما  
 سالبان جزئيان فقط بقرينة المقابلة ليصح التقابل اذ مفهومه الذي هو  
 صدق كل واحد من المفهومين بدون الاخر في الجملة اهم ( قال لان كل واحد من  
 المتباينين آه ) هذا مبني على تفصيل الكلي المتقسمة بالكليات الصادقة في نفس  
 الامر فلا ينتقض كلية هذه القضية بالاشي واللا يمكن بالامكان العام المتباينين  
 كما اورده العصام ( قال فالتباين الجزئي لازم جزماً آه ) اي صدق كل واحد من  
 المفهومين بدون الآخر في الجملة وهو المعنى عام بحسب التحقق من التباين الكلي  
 والعموم والخصوص من وجه فان قيل فعلى هذا معنى التباين الجزئي هو التفارق  
 في الجملة ومعنى العموم والخصوص من التفارق والاجتماع فلا يصدق على مجموع  
 التفارق والاجتماع التفارق في الجملة لان الاجتماع جزء من الموضوع فيكون غير  
 فليست العموم من وجه فرداً من التباين الجزئي والقول بان الاجتماع خارج عن  
 مفهوم العموم من وجه وقيدله غير جيد لان مدار الافتراق بين التباين الكلي  
 والعموم من وجه هو هذا القيد قلت وان لم يصدق النسبة يصدق التباين  
 بالتباين الجزئي على الاعم والاختص من وجه مع ان المقام بيان احوال الكليات  
 باعتبار النسب لاحال النفس بنفسها فتأمل ( قال زائد لا طائل تفعده آه ) بمعنى يفهم  
 المفرد من غير حاجة الى ذلك اللفظ وهنا لما علم ان مدار التباين التفارق بالجملة  
 كما في الكلي او في الجملة كما في الجزئي فيلزم في نفس الامر في المتباينين من صدق  
 احدهما مع نقيض الاخر صدق احد آخر مع نقيض الاحد الاخر لكن لفظ  
 فقط لا يفيد هذا المعنى النفس الامر فلا وجه لما قال ان هذه المقدمة مع قيد  
 فقط مستدركة لاللفظ فقط ( قال وليس يلزم من صدق احدهما ) كالحيو ان  
 والانسان اذ الحيوان يصدق مع نقيض الانسان ولا يصدق الانسان مع نقيض  
 الحيوان لكن اذا اخذ المتباين بدل الشئيين كما في مانع فيه ففي عدم لزوم  
 بحث فتأمل ( قال وانت تعلم ان الدعوى اه ) يعني ان كلام المع لا يخ عن  
 اضطراب ان حل قيد فقط على ظاهره لا يتم التقريب اذ يصدق احد المتباينين  
 مع نقيض الاخر فقط لا يحصل مفهوم التباين الجزئي لكن لا بد في هذه الصورة  
 من المقدمات السابقة حتى اذا قطعنا النظر عن هذه المقدمة يتم الاستدلال غاية

ما يحتاج الى مقدمة مطوية ان حل على زائد لاطائل تحته فنقدر لفظ كل  
او حل اضافة الاحد على الاستغراق ثم يتم الاستدلال بهذه المقدمة فقط  
فيستدرك باقي المقدمات \* السيد اجيب عنه بان معنى كلام المصنف حاصل  
الجواب تحرير المراد بان قيد فقط في قول المصنف مربوط بقبض الآخر ويفيد  
الحكمين احدهما صدق احدهما بتباين مع نقيض الآخر وثانيهما عدم صدقه  
مع عين الآخر لا فادته الحصر وبالحكم الاول ظهر صدق احدهما القبيض بدون  
نقيض الآخر صراحة وبالحكم الثاني ظهر صدق نقيض الآخر مع عين الآخر  
لزوما فبالجموع يظهر القضية المطلوبة المفيدة للدعي وهو ثبوت مفهوم  
التباين الجزئي فلا بد من قيد فقط وعدم صدق احدهما بتباين مع عين الآخر  
ظهر صدقه اذ لو لم يصدق عين احدهما بتباين مع عين الآخر صدق نقيضه والا  
لارتفع النقيضان وهو محتمل \* وليس معانما ان الماين هذا بيان منشأ غلط البناء  
على تعلق قيد فقط على قوله يصدق \* والالكان فاسدا لاخلالها عن الفائدة فقط  
لا يخفى ما فيه اللطافة وجه الفساد استلزامه لعدم ثبوت التباين الجزئي ولكون  
العموم والخصوص المطلق نبينا جزئيا اذ يصدق العام مع نقيض الخاص فقط  
ولا يصدق الخاص مع نقيض العام ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه هذا من قبل  
الهاكمة بين كلام المعارض وكلام المجيب بان مراد المعارض ان كان التعرض في  
المعنى في دفع هذا التدقيق ويحصل المطر ويدفع الاعتراض وان كان التعرض  
في العبارة لا يفيد الجواب اذ ترك اللفظ في الدلالة على المعنى المراد والاعتماد  
الى القيد المحتاج الى التدقيق وصرف العبارة عن الطعن تكلف بلا كلفة لكن  
من جهة العبارة فاللازم على المصنف ترك الاولى لا الفساد ولا الصحة من جميع الوجوه  
\* السيد اجيب بان معنى قولهم نقيضا للتباين حاصل الجواب تخصيص  
الدعي بالتجرد عن خصوصية كل واحد من فرديه اذ قد علم ان التباين الجزئي  
جنس تحته نوعان وهما التباين الكلي والعموم والخصوص من وجه فان لم يقيد  
بالتجرد فاما ان يكون مطلقا او باعتبار خصوصية فرديه فان كان مطلقا لم  
الاكتفاء بالمهم في بيان النسبة لاحتمال تحققه في جميع الصور في ضمن احد  
الامرئين بخصوصه وان كان باعتبار خصوصية فرديه لا يقال بالتباين الجزئي  
بل بالنسبة المخصوصة كالتباين الكلي والعموم والخصوص من وجه فاذا كان  
الدعي مقيدا بالتجرد لا بد في اثباته من المقدمات المذكورة حتى يتم التقريب  
ويعلم من ذلك ثبوت التباين اى من القول بان النسبة بين الاولين التباين الكلي  
والعموم من وجه لان من ثبوت الخاص من موضع يعلم ثبوت العام في ذلك

الموضع واما اذا قيل بين الشئين تباين جزئى لا يعلم شئ من فرديه بعينه اذ لا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص فيبقى على الابهام (لا يتم الابان بين ان نقضى هذا تصوير الدليل على تقدير كون المدعى بهذا المعنى بان نقضى التباين الجزئى قد لا يتصادقان اصلا وقد يتصادقان وكلما كان كذا لا يكون التباين الجزئى بينهما مقيدا بخصوص ما بل يثبت فى بعضها فى ضمن المباشرة الكلية وفى بعضها فى ضمن العموم من وجه قوله فالتسوية تحتته \* وهذا كلام لاشبهه فيه اذ المراد حان بين نقضى التباين تباينا جزئيا على وجه يتحقق نوبان يعنى ان فى بعض الصور تباينا كلياً وفى بعضها عموم مان وجه ولو اقتصر على ما ذكر لجاز ان يكون التباين الجزئى فى جميع الصور على وجه واحد من التباين الكلى والعموم من وجه \* قيل ان المص بين ان نقضى الامرين الذين بينهما عموم من وجه جواب عن قول التس نعم لم يبين لماذا لره آه حاصله ان اريد انه لم يبين بعنوان المسئلة فسلم ولا بأس به وان اريد انه لم يبين اصلا فم ادتين من كلامه ولا و آخر ان بين هذين الامرين تباينا جزئيا اذ لما بين ان نقضى الامرين المذكورين قد يباينان فى بعض الصور تباينا كلياً كعين الاعم ونقض الاخص فظهر ان بينهما قد يكون عموم من وجه فى بعض مادة اخرى كالحبوان والابيض مع صدق القنسية المذكورة فى نقضى التباين الموجبة للتباين الجزئى بين نقضى الشئين فى الامرين الذين بينهما عموم من وجه فيظهر ان النسبة بينهما التباين الجزئى مجردا عن خصوصية كل من فرديه \* فظهر ان بينهما قد يكون عموم من وجه لانه اذا خصص فى بعض مادة لتباين الكلى وفى مادة اخرى اما ان يكون التباين الكلى او التساوى او العموم المطلق او من وجه لاسيل الى الاول والا فلا وجه للتخصيص ولا الى الثانى لان التساوى بين النقيضين يستلزم التساوى بين العينين كما مر ولا الى الثالث لان العموم المطلق بين النقيضين يستلزم ان يكون بين العينين العموم المطلق بالعكس كما مر فثبت ان يكون العموم من وجه او نقول فى الاول ان يكون النسبة بينهما جواب آخر من الاعتراض المذكور حاصله ان فى بيان نقضى العموم من وجه قصدوا لدفع التوهم بان النسبة بين النقيضين هى العموم من وجه كما كان بين نقضى المتساويين وبين نقضى العموم المطلق مثلها فى العينين وهما التساوى والعموم المطلق وبالغ فى الدفع لقوة التوهم وضم نفي العموم المطلق واما اصل النسبة بينهما فمعلوم لماذا كره فى نقضى التباينين لاحراء دليله بعينه فى نقضى العموم من وجه لان بين نقضيهما قد يكون تباينا

كليا فيصدق لان تقيضهما ان لم يتصادقا اصلا وقد يكون عموما من وجه  
 فيصدق قوله وان يتصادقا وكذا جميع مقدمات الدليل ( قال الجزئي مقول آه )  
 اي بالاشتراك العقلي دون المعنوي اذ ليس بينهما قدر مشترك وضع الجزئي بازائه  
 بل انما وضع لفظ الجزئي بازاء كل واحد منها بوضع مغاير لوضعه للاخر فيكون  
 المراد من المعنى المذكور هو المفهوم الذي ذكر لا افراد هذا المفهوم لانه لا وضع  
 للافراد بل اطلاق الجزئي على الافراد من قبيل اطلاق الكلي للجزئيات قبل  
 المراد بالمعنى المذكور ان كان نفس المفهوم الصادق على افراد الجزئي فكون  
 الاطلاق اطلاقا على الموضوع له يكون كل في قوله على كل اخص لقوا وان كان  
 افراد المعنى المذكور كان قوله على كل اخص على ظاهره ويكون ذكر الكلي  
 في موقعه ويتضمن الاشارة الى ان تعريف الجزئي الاضافي عالم يصرحوه به بل انما  
 اخذ من اطلاقهم قائل \* السيد فان قلت التبادر وجه التبادر ان الكلي  
 الحقيقي كان مقابلا للجزئي الحقيقي والكلي الاضافي مقابلا للجزئي الاضافي فلو كان  
 معنى الكلي واحدا فلا وجه لامتياز معنى الجزئي بسبب المقابلة وان الكلي  
 الاضافي متضائف للجزئي الاضافي كما صرح في وجه النظر مع ان الكلي الحقيقي  
 ليس متضائفا للجزئي الاضافي لان الكلي الحقيقي بالمعنى الذي سبق يتحقق بمجرد  
 امكان فرض صدقه على كثيرين وان امتنع صدقه عليها في نفس الامر كافي  
 الكليات الفرضية والجزئي الاضافي لا يندرج تحت كلي بالامكان بل بالفعل  
 فيتحقق الكلي الحقيقي بدون الجزئي الاضافي فلا يتم امر التضائف وانما عبر بالتبادر  
 دون الزوم لان المشهور ان الكلي له معنى واحد يقابل الجزئي الحقيقي تقابل العدم  
 والملكية ويقابل الجزئي الاضافي تقابل التضائف قائل فيه بحث لان الامتياز  
 مدار البحث ان الاشتراك العقلي يقتضي تغاير المعنيين ومعنى الجزئي متميزان  
 ضرورة لان عدم صلاحية فرض الاشتراك يعرض للافراد بمجرد تصور  
 مفهومه لا يلاحظ فيه الكثيرين وان اخذ الكثيرين في مفهومه بخلاف كونه  
 اخص لانه يعرض بملاحظة عروض العموم بشئ آخر \* واما الكلي فليس  
 يظهر له يعني ان معنى الكلي هو الصالح لفرض الاشتراكين كثيرين وان سمي  
 بهذا المعنى حقيقيا لا يعقل عروضه لشيء الا بالقياس الى كثيرين اذ لا شك انه  
 امر نسبي يلاحظ في عروضه لشيء عروضه الى كثيرين وما هو الا معنى الاضافة  
 الى الاعم الذي هو عبارة عن الكثيرين في المأل فان معنى الكلي الاضافي هذا  
 ولا تغاير فلا يكون للكلي معنيان وان معنى آخر فلا بد من البيان حتى يثبت

التغير فيصح الاشتراك مع انه لم يبين قلت اراد به معنى آخر حاصله اختيار الشق الثاني واثبات بيانته وبقايره للمعنى الاول بانه يبين بقوله وهو الاصح من شئ بمعنى انه الذي يندرج تحته شئ بحسب نفس الامر بالفعل وهذا المعنى اخص بدرجتين من المعنى الاول اذا اريد في هذا المعنى الاندراج بقيدتين هما في نفس الامر بالفعل والمعنى الاول لم يعتبر فيه القيدان اذ الكلّي الحقيقي ما يصلح لان يندرج تحته شئ بحسب فرض العقل سواء كان في نفس الامر بالفعل او لا فيكون المعنى الاضافي اخص من الاول فيثبت التفسير والاختلاف بين المفهومين فيه بحث وهو ان ما ذكره انما يدل على المضايقات للجزئي الاضافي مفهوم آخر غير الكلّي الحقيقي بل اخص منه وهو لا يستلزم ان يكون ذلك المفهوم الاخص معنى لفظة الكلّي لانه لما كان الكلّي الاضافي اخص من الكلّي الحقيقي جاز ان يكون اطلاق الكلّي عليه لكونه فردا من الكلّي الحقيقي لا بخصوصه فلا يلزم تعدد المعنى مع كونه خلاف الاصل بخلاف الجزئي الاضافي فانه اهم من الجزئي فلا يمكن اطلاقه عليه الا بخصوصه فيلزم هناك تعدد المعنى حقيقة او مجازا فاعلم ١ ولان معنى الاندراج بيان منشأ التوهم باتعداد المعنيين للكلّي والثانية ان الكلّي الحقيقي كالكليات المدعوم لم يفرض فرد من افراده او يفرض لكن ليس موجودا في نفس الامر لاذنه ولا خارجا كالاعتقاد وانما اخص هذا المعنى بالاضافي يعني ان كلا المعنيين يلاحظ فيه الاندراج والاضافة الى شئ آخر فواجه تفصيل المعنى الثاني بالاضافي وجهه ان الاضافة فيه اظهر منها في الاول لان الاندراج بالفعل اقرب واشد الى العقل من الاندراج بالامكان والفرض مع المناقشة في كونها اضافية ٢ على ان صلاحية فرض الاشتراك ان الاضافة الى شئ آخر باعتبار عروضه الى شئ لا باعتبار مفهومه والالكان الجزئي الحقيقي ايضا اضافيا لكونه تعقل الغير مأخوذا في مفهومه فصلاحيه فرض الاشتراك ثم كونها بالاضافة لان عروضه الى العقولات الاولى لا يتوقف على عروضه على شئ آخر كالكليات الفرضية وان لوحظ في الكليات الموجودة في الجملة فيكون تسمية بالحقيقي ظاهرة وعلى هذا فالجزئي الاضافي ما يندرج بالفعل تحت غيره المتبادر من كون الشئ مندرجا تحت آخر ان يكون اخص منه ويحمل الالفاظ في التعريفات على المتبادر منها فلا يرد ان الانسان والضاحك من جزئيات الناطق ارا الحكماء عدوهما من الجزئيات في احكام القضايا الكلية وموضوعاتها لانهم قالوا الحكم في قولنا كل ناطق ماش يتناول الفصول والخواص والانواع المتساوية للوضوع ومعلوم

ان الحكم على شئ<sup>\*</sup> انما يتناول جزئياته فوافق هذا التعريف لقوله كل اخص  
تحت الاعم<sup>\*</sup> ولوقلنا الجزئى الاضافى قد علم معنى الكلى انه اخص بدرجتين فمح  
يكون الجزئى الاضافى عبارة عما يندرج فيه بالفعل لكونهما متضايين كانه تحليل  
ان فى مفهوم الجزئى اذا اخذ هذان القيد ان منفردين لكان الكلى الاضافى  
اخص بدرجة او مجتمعين لكان مساويا للكلى الحقيقى فالحذور فيه واجاب بانه  
لا محذور فى الاول الا انه مخالف للعرف وفى الثانى لم كون معنى الحقيقى والاضافى  
واحدا ولم جواز القول بان الفرس جزئى اضافى للانسان وهو خلاف العرف  
وخلاف بداهة العقل فتأمل<sup>\*</sup> احدهما حقيقى يقابل مفهوم الجزئى بمقابلة العدم  
والملكة قد تحقق المقابلة بينهما هل هى من التقابل بالعدم والملكة امن الايجاب  
والسلب فتأمل فذكر التقابل هنا فى الحقيقة فى الكلية والجزئية لافى الكلى  
والجزئى لكن الكلية والجزئية صفتان للكلى والجزئى يطلق على الموصوف  
المتقابلان كما فى الاب والابن مع ان المتقابلين الابوة والبنوة وقد يفرق بعضهم  
وقد يطلق على الموصوفين بالشهورين وعلى الصفات بالحقيقيين وهما التقابل  
فى الحقيقة المنع وعدم المنع وفى المشهور الكلى والجزئى فتأمل<sup>\*</sup> السيد هو معنى  
الخاص بعينه آه اى بناء على التبادر لان التبادر من كون الشئ<sup>\*</sup> مندرجا تحت آخر  
ان يكون اخص منه ولذا قيل الكلى والجزئى الاضافى مترادفان للعام والخاص  
والا لا يكون عين معنى الخاص حتى اعترض بعض الفضلاء على تعريف الجزئى  
الاضافى بانه هو الاخص من شئ<sup>\*</sup> بان هذا التعريف لا يسهل الانسان من جزئيات  
الناطق وامثال ذلك مع انه اشترى فى موضوعات القضايا عد احد المتساويين  
جزئيا اضافيا للآخر فقال فالاولى ان يقال فى تعريفه هو المندرج تحت كلى ليم  
وهذا يدل على عموم التعريف من الخاص فتأمل<sup>\*</sup> والمتضايقان لا يعقلان الامعا  
لانهما امران متقابلان وجوديان يتوقف تعقل احدهما الى تعقل الاخر وهذا  
التوقف مدار الامتياز من المتضادين ففى تعريف الجزئى لما ذكر العام لم اخذ  
احد المتضايين فى تعريف الاخر لان الجزئى الاضافى والخاص مترادفان  
كما كان الكلى الاضافى والعام مترادفين فاذا اخذنا الخاص او الجزئى الاضافى  
فى تعريف الكلى الاضافى لم اخذنا احد المتضايين فى تعريف الاخر ومن هذا  
ظهوره بيان الكلى الاضافى فى الدليل<sup>\*</sup> ضرورة ان تعقل المعرف واجزائه  
مقدم لانه سبب على تعقل المعرف والسبب مقدم على المسبب فاذا اخذنا احد  
المتضايين لم تقدم التى<sup>\*</sup> على نفسه فتأمل<sup>\*</sup> فان قلت المذكور فى تعريف

الجزئى الفرض من هذا تقوية الاعتراض والتعرض فليس في الجملة حيث اخذ  
 في تعريف الجزئى الاضافى قيد الاخص وقيد الاعم وفيهما حلل والش تعرض  
 لاحدهما وظاهر السؤال تصحيح التعريف بعدم ذكر احد المتضايين لانه العام  
 دون الاعم والمذكور هو الاعم وحاصل الجواب ان اسم التفضيل هنا اما  
 ان يستعمل بمعنى او بمعنى المبرد عن التفضيل فعلى الاول يلزم الخلط المذكور  
 بمرتبة وعلى الثانى يلزم ما يلزم بلاقاوت بل يلزم بملاحقة قيد الاخص محذور ان  
 ايضا تعريف الشئ بنفسه او بما يتوقف على معرفة نفسه وكلاهما فاسد  
 لاستلزامه الدور \* لكن يمكن الجواب عنه بان تعريف الجزئى بهذا من قبيل  
 التعريف اللفظى اذ لما علم انما معنى الاخص والاعم ففسر الجزئى الاضافى به  
 فلا يلزم تعريف بنفسه ولا باحد متضاييه فتأمل وكذا اذا عرف بالاخص من  
 شئ لانه محمول على التعريف اللفظى \* مع ان المقي بالاعم والاخص ههنا لانه  
 لا قاعدة في زيادة العموم والخصوص بل الاندراج في الشئ كاف في كون الشئ  
 جزئيا اضافيا كما يقال زيد اعلم من الجبل و اعرف من الجدار وهذه العبيغة  
 لا تستعمل الا باحد امور ثلثة محققا او مقدرا والجل على التجريد عن الزيادة في  
 الاستعمال باحدها البتة \* فلا وجه لما قيل ان الاعم هنا مستعمل بمن فهو مقطوع  
 في التفضيل فالاولى ان لا يقتصر على الثانى وان لم يلزم للسائل احاطة جميع  
 الاعتراضات لكن الاولى بشانه ان يختار الاقوى وان اورد غير مقتضى ان يضم  
 اليه الاقوى والظان ترك الاولى لان هذا واراد ايضا على ما اختاره ايضا وان دفع  
 بما اختاره دفع من ذلك والابقى الاعتراض فيها \* وقد قيل في جواب النظر  
 حاصله بان التعريف بانه اخذ فيه المتضايان بكونهما جزئين منه وكون اجزاء  
 التعريف متضايين غير مضر اذ لا يلزم التقدم والتأخر في بعض الجزء على  
 البعض حتى يلزم تقدم التئى على نفسه ويجوز تعريفهما معا بخلاف المعرفة  
 واجزاء التعريف اذ لا بد فيه من تقدم الاجزاء وتأخر المعرفة فيلزم المحذور  
 ومنشأ الجيب الظن بان السؤال مبنى على كون الاخص والاعم جزئين من  
 التعريف مع انه ليس كذلك وحاصل رد الحشى ان السؤال كون المعرفة واجزاء  
 التعريف متضايين بناء على كون معنى الجزئى الاضافى خاصا والجواب عن هذا  
 السؤال منع كون الجزئى الاضافى بمعنى الخاص فقط فان سلم هذا فالنظر وارد  
 البتة \* وممن من قال لم يرد المص وهو العلامة الفتازانى حيث قال ليس ما ذكره  
 تعريف الجزئى الاضافى بل تعيين المعناه وانه على اى شئ يطلق بالنسبة لى من

حرف الخاص والعام ولا بأس بإيراد لفظ الاعم فيه ولا لفظ كل انتهى حاصل  
 الجواب ابطل مبنى السؤال وهو كونه تعريفا وهذا من الوظائف المقبولة التي  
 لا حشيش بعده بتثبيت السائل ويستنبط منه التعريف وهو ما يدرج تحت شئ  
 او المفهوم الذي يشترك شئ بينه وبين غيره ولا يكون هو مشتركا بين ذلك الشئ  
 وغيره من حيث هو \* وح يدفع الاشكالان لانهما مضران للتعريف لا للحكم  
 لانه لا محذور لكونه للأفراد لا لكون علم المحكوم عليه والمحكوم به معا على سبيل  
 التصور ولا يرد اشكال الحشى لانه وان تراد قالكن علم الاخص ظاهر بما سبق  
 فيعيد الحكم قائمة فتأمل \* الا ان المقام يدل على قصد التعريف لانه في صدد  
 بيان اشتراك اللفظي لكن اذا علم المعنى ولو التزاما لا محذور فيه فتأمل ( قال اى  
 الجزئى الاضافى اعم ) لان كل جزئى حقيقى مندرج تحت كليات كثيرة واقلها  
 الشئ \* والممكن العام فيكون جزئيا اضافيا لهما وليس كل جزئى اضافى جزئيا  
 حقيقيا الجواز ان يكون كليا مندرجا تحت كلى آخر كالحيوان بالنسبة الى الانسان  
 فمح لا يرد النقص بواجب الوجود ولا بالتشخص اذ هو مبنى على كونهما مندرجا  
 تحت ماهيتهما المرات عن الشخصات فتأمل ( قال وهذا منقوض بواجب  
 الوجود ) نقض تفصيلي للمقدمة القائلة بان كل جزئى حقيقى فهو مندرج تحت  
 ماهية المرات عن الشخصات اذ مدار النقض هو هذه المقدمة فقط دون كبراه  
 لبداهتها ولا وجه للحمل على النقض الاجالى الذى يقتضى عدم ظهور الفساد  
 فى المقدمة المعنية واما كون المانع سائلا لا مبطلا فلا بأس به واما الاستدلال  
 المانع من قبيل التنوير او السند القوى وقد عرفت اتفاق المبرين الدليل على هذه  
 المقدمة لم يرد النقض بواجب الوجود \* السيد اى بذاته المخصوصة اى المراد  
 بالواجب ههنا الواجب المفهوم الذى من شأنه ان لا يكون قلوب اولى الالباب  
 ذاهلة منه اصلا فى حال من الاحوال وهو ذاته مع شأنه وعظم سلطانه وهو جزئى  
 بالاتفاق لا مطلق الواجب الذى هو كللى اذ مفهومه ما يمتنع الوجود لذاته  
 واجيب عن هذا النقض يعنى ان النقض بالواجب ليس بوارد فان الواجب  
 عندهم ليس جزئيا حقيقيا اذ نفس تصويره لا يمنع عن وقوع الشركة فيه لانه  
 لا يعقل الوجود كلية منحصرة فيكون خارجا عن مجتها فان قيل هل يكون كل  
 قلنا لا على قول من قال بين الكللى والجزئى تقابل العدم والملكة والكللى من شأنه  
 الملكة فمح يكون الواجب واسطة بين الجزئى والكللى \* لا يعقل الوجود كلية  
 منحصرة فى شخص قيل فالعلوم بها كللى بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات



وان العلم بالشيء بالوجود نفس العلم بالوجود على ماهو الحقيقي انتهى وانا نقول  
 لانتم ان العلم بالشيء بالوجود نفس العلم بالوجود اذا كان الوجه كايما مضمرا في شخص  
 على انا نقول لاحقيقة الجزئ الحقيقي الاكون المفهوم مانعا عن وقوع الشركة  
 لانهم تصوروا ذلك المعنى فوضعوا لفظ الجزء الحقيقي بازاءه فلا عدهم وراء  
 ذلك المعنى حقيقة له فيكون تصور به بذلك المعنى تصورا بذاته وحقيقته فمع  
 يصدق على واجب الوجود المتصور بالوجه الكلى المضمرا في الشخص ورد  
 بان معنى الجزئ حاصل الرادوا لاتعميم معنى الجزئ من الحصول بالفعل او بالفرض  
 سواء امكن اولوا وحيد دخل الواجب في مفهوم الجزئ وثانيا تعميم الحصول  
 من حصول الذات والكنه والحصول بالوجه المخصوص وبداخل الواجب  
 ايضا لانه وان امتنع حصول ذاته بالكنه في الذهن لكن يمكن حصوله فيه بالوجود  
 المخصوص مثلا بالعالم لكل شيء والقاهر والخالق وغير ذلك من الصفات  
 المخصوصة له تعالى قيل لا يفرج ح منهما شيء من المفومات على ماهو الا باق  
 بمفهوم قواعد الفن ضلي هذا الكلية والجزئية من عوارض الماهية لان هذه  
 الحيتية ثابتة للاشياء انما وجدت ويكون التقابل بينهما تقابل السلب والاثبات  
 وما قالوا ان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني وانهما من المعفولات الثانية  
 فبني على ان اتصاف المفهوم بهذه الحيتية دابر على اتصاف صورته باللعن من  
 الشركة فيه وعدمه والماتية وعدها انما ينسب بهما الشيء بعد حصوله  
 في الذهن سواء فسر الشركة بالمطابقة فيكون اتصاف الصورة بها بالذات  
 وذى الصورة بالتبع فان مطابقة صورته لكثيرين صفه له وان كان المطابقة  
 صفة للصورة لو فسر بالنسبة الصحيحة للمثل فان الصورة الحاصلة ما نعت عن  
 شركة ذى الصورة بين كثيرين اى حله عليها سواء قلنا ان العلم نفس للعلوم  
 او شبح ومنال قدبر \* لو حصل في الذهن لمنع اشارة لفظ لوالى ان الحصول  
 في الذهن مستلزم لمنع او عدمه بعلاقة عقليه سواء كان المفروض ممكنا او محالا  
 فلا يقال يجوز ان يحصل ولا يستلزم احدهما وان كان ارتفاع القيتين لجواز  
 ان يكون المحال مستلزما للمحال ويجوز ان يسلم كليهما وان كان احتمال  
 القيصين ايضا لان في الاول استلزام لعدم احدهما فلا يصدق جواز استلزام  
 المحل للمع فيتنع ارتفاع القيصين وفي الباقي لا يجوز استلزام كليهما ادلا بعلاقة  
 بين القيصين وبين شيء آخر والاجاز اجتماعهما واستلزام المحل للمع لا بد لعلاقة  
 بين المحالين فتأمل ١ اذ لم يريدوا به كونه مفهوما بالفعل بل ارادوا مفهوما مع

من الفعل والقوة العامة للإمكان والامتناع لذاته على وجه مخصوص تعرض له  
الجزئية اذ يجوز من اجتماع اوصاف كلية ينحصر في الخارج الى فرد حصل  
الخصوصية والامتناع عن كل واحد من الاضمار او من اجتماع وصفين كليين  
يكون مادة اجتماعهما في مادة كالطائر الولود وما قيل ضم كلى الى كلى لا يفيد  
الجزئية فليس بكلى على انه اجمع القوم على كون لفظ الله علما شخصية لذاته  
نعومالم يخص ذاته تعالى فكيف يوضع له العلم الشخصى ويستحضر بعينه في  
ذهن السامع ( قال لما تقرر ان الشخص الواجب عنه آه ) قيل اريد بكون شخص  
الواجب انه عينه بحسب الذهن ح يكون ذات الواجب عبارة عن الشخص  
الذى هو احد جزئيات مفهوم الشخص فهذا مما لا يقول به احد فضلا عن  
الحكيم وان اريد بحسب الخارج فبتقدير تسليمه لا يضرنا لان المدعى ان هذا  
الواجب مندرج تحت الواجب يعنى ان مفهوم الواجب يحمل عليه وعلى ما في  
الذهن وهذا ضرورى انتهى انا اقول اثبات امتناع ان يكون له ماهية كلية  
يمكن بدليل آخر بانه لو كان له ماهية كلية يلزم اما امتناع الواجب لذاته او امكان  
المتنع لذاته وكلاهما بين الاستحالة بيان الزوم انه لو كان له واجب ماهية كلية  
ووجد منها جزئى واحد وكانت الجزئيات الباقية بمنفعة فامتناعها بالنفس تلك  
الماهية او لغيرها فان كان لنفس تلك الماهية امتنع ان يوجد ذلك الجزئى الواحد  
ايضا فيكون واجب الوجود ممتنع الوجود وان كان امتناعها لغير تلك الماهية  
يكون بالنظر الى نفس تلك الماهية ممكنة لذاتها بمنفعة بالغير فالممتنع بالذات ممكن  
الوجود بالغير السيد وبما ذكرت بين الكليين الاضافى والحقيقى حيث الكلى  
الاضافى ما يندرج تحته شئ آخر فى نفس الامر والكلى الحقيقى ما يصلح لان يندرج  
تحت شئ آخر بحسب فرض العقل فيكون الكلى الاضافى اخص منه بدرجتين  
فيصدق بينهما الموجبة الكلية ورفع الایجاب الكلى وكذا بين الجزئى الحقيقى  
وبين كل واحد من الكلى الاضافى والحقيقى سالبية كلية من الطرفين وكذا بين  
الجزئى الاضافى وبين كل واحد منهما السالبتان جزئيتين وموجبة جزئية مادة  
اجتماعهما الكليات المتوسطة كالحیوان والجسم ومادة افتراق الجزئى الاضافى  
الجزئى الحقيقى ومادة افتراقهما المفهومات الشاملة كالوجود والشئ والممكن  
العام التى لا تدخل تحت شئ آخر وقد عرفت ان معنى الاندراج ان يكون المندرج  
اخص والمندرج فيه اعم فلا يضر دخول احد المتساويين فى الآخر بمعنى شمول  
احدهما للآخر السيد نوعية هذا النوع نسبة وازافة الغرض من هذا تحقيق  
المقام وبيان الفرق بين النوعين ووجه التسمية بالاضافى والحقيقى من حيث انه

يلاحظ فيها الاضافة فاعني القرى بينهما وحاصل بياها ان نوعية النوع الحقيقي باضافة ونسبة بين الحقيقة والافراد اذ لا يعتبر فيها الاحقيقته وافراده ومنشأ النوعية اتحاد الحقيقة في جميع الافراد لا اساققتها الى الافراد فلهذا يسمى بالحقيقة تسمية للسبب باسم السبب واما نوعية النوع الانساني فموقوفة على اندراجها مع نوع آخر تحت جنس الذي هو جنس بالنسبة الى هذين النوعين ثبتت النسبة متكررة من الطرفين فتحقق التضايف بين الجنس والنوع فيكون التسمية ايضا من قبيل تسمية السبب باسم السبب وجه التضايف كان هذه النوعية عبارة عن كون النوع مقولا عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو وهذه الصفة ثابتة بالقياس الى الجنس وكان الجنس عبارة عن كون الجنس مقولا على النوع وغيره في جواب ماهو وهذه الصفة ثابتة بالقياس الى النوع وما هو الاتضايف لكن التضايف الحقيقي بين النوعية والجنسية والمشهورى بين النوع والجنس كالاب والابن فتأمل \* فلا بد في نوعيته من اندراجها مع نوع آخر تحت جنس فيكون مضايغاله يعنى لابد فيه نسبة اخرى مع ما كان النسبة بين الافراد والحقيقة فاذا لزم هذا النسبة يكون بينه وبين الجنس تضايف فوجد في النوع الحقيقي اضافة واحدة وفي النوع الانساني اضافتان لا يقال في كون الاضافة في النوع الحقيقي مناقضة لانه ان كان تعقله موقوفا على تعقل الافراد لا يتوقف تحققه على الافراد كما في الجزئى الحقيقي والكلى الحقيقي كما بينه الفاضل المحشى لانا نقول فرق بين النوع الحقيقي وبينهما لان النوع الحقيقي مقول بالفعل على كثيرين فلا بد في تحققه من الافراد ذهنا او خارجا بخلافهما لانه اكنفى في تعريفهما بصلاحية الافراد فلا يتوقف على تحقق الافراد ولا شك ان كل واحدة من تلك الماهيتين ضرورة كون النسبة بين الشئتين يقتضى اتصاف الشئتين بما يتعلق بهذه النسبة وهذا مدار التضايف (قال فالماهية منزلة منزلة آه) هذا الكلام مبنى على كونه تعريفا للنوع الانساني كما قرره واما على كونه تعينا للمعنى الذى يطلق عليه لفظ النوع الانساني لاحدله فلا بأس بايراد لفظ الكلى وترك ذكر الكلى نعم انه يان يمكن ان يؤخذ منه تعريف النوع الانساني وهو الكلى الذى يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو قولنا اوليا كما مر فتذكر \* السيد اشارة الى ما سبق من ان المذكور في تعريفات لما سبق من ان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت بازائها اسمائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فيكون هي حدودا واما القائل

بالرسوم فلا يتم دليله والمص من القائل بالرسوم فلا يرد هذا الاعتراض عليه الا ان يقال مبنى على التحقيق \* كما هو الظاهر اى من علاقات القوم ان الموضوع له الاصطلاحى هو هذا القدر \* رعاية لطريق القوم لتعليل للإبداشارة الى ان لزوم ذكره بناء على الرعاية لافى نفس الامر لجواز كونه حدا ناقصا \* واذا اعتبر الكلئ فى مفهوم النوع يعنى اذا ظهر اعتباره بذكره فى النوع الاضافى ظهر فيه اضافتان والا فكلئ معتبر فى النوع الاضافى وكذا الاضافة سواء ذكر او لا (قال فان قلت الماهية آه) منع لقوله فلا يتم حدودها بدون ذكره او اثبات الحدية بغيره اجزاء التعريف المعقولة من الشئ اى المنزعة المأخوذة من الشئ بغيره من الشخصات فيكون كلية لان ما يحصل فى العقل لا يكون الاكلية واما المبررات وجزئيات الامور العامة لتكون حصولها على الوجه الكلئ اذ لا يمكن تصورها الا بامور كلية وكذا ما لا يحس بالحواس الظفيكون كليا لان العلم بالشئ بالوجه العلم بالوجه (قال فنقول الماهية آه) اثبات المقدمة الممة او منع لقوله فذكرها يعنى عن ذكر الكلئ كون الماهية غير مفهوم الكلئ لان الماهية من المعقولات الاولى المعروضة والكلئ من المعقولات الثانية العارضة والماهية غير مفهوم العارض بالضرورة لكنه من الوازم وبسبب لزومه لا يعنى عن ذكرها لان دلالة الالتزام مهجور فى الحدود (قال انما ينتهى بالاشخاص آه) والمنتهى خارج عن السلسلة كما يقال سلسلة الممكنات ينتهى الى الواجب وقائدة بيان الاشخاص ان ما فوقها كليات اصنافا او انواعا او اجناسا (قال وهو النوع المقيد بالاشخص آه) المراد من النوع ما صدق عليه والمقيد ما رضى للنوع لكن المقيد والمقيد شخص يعنى هما جزآن له هذا اذا كان الشخص جزء من الاشخاص وهو الذى يكون منتهى الكلئ فلا يرد القرض بواجب الوجود هذا يدل على وجود الكلئ الطبيعى لان الشخص جزء خارجى والجزء الخارجى لا يتركب بالجزء الذهنى حتى يحصل شخص فى الخارج (قال وهو النوع المقيد بصفات عرضية آه) هذا ايضا يدل على ان الاصناف عبارة عن المقيد والصفة العرضية للنوعية على ان يكونا جزئين وكون احد الجزء عارضا لجزء آخر لا محذور فيه كعروض الفصول للاجناس او بالعكس وعبر بالمقيد فيهما اشارة الى ان المقيد اخص من المقيد لاساويا ولاعم اذ التقيد للشئ بالشئ عبارة عن المنع وهنا يمنع القيود للمقيد عن الشمول فلهذا يحصل الترتيب فى العموم (قال واذا حل كليات مرتبة على شئ آه) الدليل على ان حل العالى بتوسط حل السافل عليه

ما قبله الامام في المنخص انهم قالوا من المحال ان يحمل الجنس على الانسان الابد  
 صيرورته حيوانا فان الجسم الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان ولما كان  
 كذلك كان حمل الحيوان عليه اقدم من حمل الجسم عليه فان قيل الجسم جزء  
 للحيوان متقدم عليه فلا يكون معلولا له قلنا لا نزاع في ذلك لكن لا امتناع في  
 ان يكون المتأخر في الوجود علة لثبوت المتقدم لشيء آخر ومن هذا يعلم ان هذا  
 يجري في الذاتيات المترتبة فلا يرد ان حمل الانسان على زيد ليس بواسطة حمل  
 التركي عليه ، السيد اى الشخص هو النوع انما الى مرجع الضمير اذا التعريف  
 للماهية \* ففي زيد مثلا الماهية الانسانية فيه اشارة الى كون زيد مجموعا مركبا  
 من ماهية الانسان ومن امر آخر فلا يضر ان يكون اجزاؤه الذهنية ماهية  
 الانسانية فقط ، السيد وذلك لان الحيوان مالم يصير انسانا لان معنى الحمل  
 الحكم بان المحمول موضوع فلا بد من اتحاد الموضوع والمحمول في الخارج واتحاد  
 الحيوان وزيد في الخارج لا يمكن الا بان يكون الحيوان متحصلا بالفصل وهو  
 الناطق والافاما ان يكون متحصلا بفصل آخر او لا يكون متحصلا اصلا قاياما  
 كان لا يمكن الاتحاد في الخارج اما الاول فظ واما الثاني فلانه لو لم يحصل  
 لم يكن موجودا لان الحيوان المحمول الماهية لا بمرطشي فالم يحصل بفصل  
 من الفصول لم يوجد ولم يتعرض الفاضل المحشى الى السق الثاني لاقتضاء  
 الحمل الوجود الخارجى فلماذا يقال ان حمل الاخص على الاعم فالمحمول في  
 الحقيقة حصه للاخص من الاعم لا يخص الاخرى ، فان الحيوان الذى  
 ليس بانسان لا يحمل عليه اصلا يعنى لما لم الاتحاد الخارجى في الحمل فالحيوان  
 المحمول لا يخفى من ان يكون انسانا او غير انسان حتى يوجد ويحدد فان كان انسانا  
 ثبت المطلب وان لم يكن انسانا لا يحمل عليه اصلا فامل ولا نلتفت الى تحير  
 الناظرين فان قيل ان الانسان ح يكون سببا لثبوت الحيوان لزيد فكيف يكون  
 سببا فانه مالم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا اذا الحيوان جزء مقدم على الانسان  
 وسبب لوجوده قلت ان الحيوان بمعنى الجزء والمادة متقدم بوجه زيد على ثبوت  
 الانسان له واما الحيوان بمعنى المحمول فيتأخر بوجه زيد عن الانسان فيكون  
 حيوانية زيد معللة بانسانيته فلو حمل الانسان وسطا في ابيات الحيوانية له كان  
 برهان لم ، السيد والالم يكن ، ضايفاه لان القول المعبر في الجنس اعم من  
 ان يكون بواسطة او بالذات والاخص لا يفهم مع الاعم لان تعقل الاعم  
 لا يتوقف على تعقل الاخص بخلاف المتضايفين فان تعقل كل منهما مع تعقل

الآخر ، فيلزم ان لا يكون الاجناس البعده اجناسا يعني اذا اعتبر القول الاول  
في تعريف الجنس لا يكون الاجناس البعده اجناسا للماهية لانها لا يقال لها  
وعلى غيرها بالقول الاول بل بالواسطة لا يقال يجوز ان يعتبر القول الاول  
بالنسبة الى الجنس القريب فلا يلزم المحذور المذكور لاننا نقول ان التضاييف  
علم من تعريف مطلق الجنس كما بينه قدس سره فيكون التضاييف بين النوع  
وبين مطلق الجنس + فالاولى ان يترك لجواز التعريف بالعموم ولجواز التعريف  
بتعريف آخر مما عرفه قدس سره + ويقال النوع الاضافي كل مقول في جواب  
ما هو فيخرج النقص بالكلية والصنف بالمقول في جواب ما هو والماهيات  
البسيطة بقوله عليه آله لفظ الجنس وذكر الكل بدله لتلازم التعريف  
باحد التضاييفين وليحصل مفهوم الجنس بطريق الاندراج في احد النوع  
كما يحصل مفهومه كذلك في احد الجنس + فان قلت ماذا كر في تحديده يستلزم ان  
لا يندرج مفهوم النوع بتمامه في تعريف الجنس بل المندرج فيه جزؤه الثاني اعني  
كونه مقولا عليه كلى آخر في جوابه قلت هو باعتبار هذا الجزء مضاييف للجنس  
لا باعتبار الجزء الاول اعني كونه مقولا في الجواب فلا اختلال فهما مشتركان  
في النسبة الى مانعته فلا يكون فارقة لان المشترك بين الشئين لا يتميز احدهما  
عن الآخر ( قال اراد ان يستير الى مراتب آله ) الغرض من هذا اما بيان مرجع  
الضمير لاحتمال ارجاعه الى النوع المطلق لكونه في اول البحث ولكونه مقسما لهما  
وان كان النوع الاضافي قريبا او لاحتمال ارجاعه الى النوع الاضافي مع مقارنته  
لنوع الحقيقي فعلى الاول قوله دون الحقيقي متعلق باراد او يتبرق قوله لان  
الانواع لتعين الارادة قرينة له وعلى الثاني يكون هو متعلقا بالنوع الاضافي وهذا  
تعليل له على وجه اللمية فلا تلتف الى التغيرات قيل انما قالوا مراتب النوع  
الاضافي دون الاقسام لخصولها بوقوعها تحت نوع آخر او فوقه لا بحسب  
انقسامه اليها في نفسه وفيه بحث لان النوع الاضافي المطلق ضم اليه كونه اعم  
او اخص او اعم من البعض واخص منه او المباين فحصل مراتب اربع وما معنى  
التقسيم الا هذا سواء كان المضموم قيودا منبأية او متغايرة فكيف لا يكون  
هذه المراتب اقسامه و يؤيده قوله الآتي و بما يقرر التقسيم بل الوجه في  
هذا التعبير ان مدار التقسيم الترتيب بحسب العموم والخصوص فبما بالمراتب  
اشارته + السيد وذلك لان النوع الحقيقي الدليل على استحالة  
في النوع الحقيقي انه لو ترتب النوع الحقيقي اما ان يكون فوقه نوع  
وتحت نوع آخر او يكون فوقه نوع دون تحته او تحت نوع دون فوقه

ففي جميع الصور يلزم اما كون النوع الحقيقي جنسا او مستغنا وكلاهما مع لكن الش  
 قصر على كونه جنسا لكفايته في بيان الاستحالة و بين الفاضل المسمى اولا  
 بطلان كونه صنفا وفرع على كون النوع الحقيقي مرتبائين لزوم كونه جنسا  
 لبيان الدليل على مذاق الش والافالظ ان يدور بين الامر بين الماهيتين فلو فرضنا  
 ان فوقه كليا آخر يعنى على تقدير كون المرتبين نوعين حقيقيين و كون النوع  
 الحقيقي تمام ماهية جميع افراده على ما ظهر من تقسيم الذاتى اليه و الى الجنس  
 والقصل فمح لو كان فوق النوع كلى ذاتي لزم ان يكون جنسا اذ لو كان نوعا لزم  
 ان يكون تمام ماهية جميع افراده فيلزم ان يكون النوع الذى تحتته مستغنا لانه ياء  
 على الفرض لا بد ان يكون اخص ليتحقق التخصية والاخص يكون شديدا  
 على النوع فيكون مشتملا على قيد زائد على حقيقة افراده فيكون صفاهذا  
 خلف لكونه خلاف المفروض فتمين ان يكون الفوقاني تمام الماهية المشتركة  
 اذ لو كان كليا و تمام ماهية افرادهم مع عدم امكان ان يكون تمام الماهية بالقياس  
 الى جميع الافراد لزم ان يكون مالمقياس الى بعض افراد النوع الذى تحتته و الى  
 بعض افراد نوع آخر ليتحقق التمامية فيكون تمام الماهية المشتركة لا المختصة  
 فهو الجنس وقد فرضناه نوعا وهو مع « وتوضيحه ان الانسان لما كان تمام  
 ماهية اى كشفه و بيانه على التفصيل بايراد مثال من الجريبات و بذكر المقدمات  
 المطوية في الدليل ملا في قوله والالكان التفصيل ان يقال والاما ان يلزم  
 ان يكون لكل فرد ماهيتان مختلفتان اولا والاو لمع لئلا والثاني اما ان يكون  
 النوع الفوقاني وحده تمام الماهية المختصة والنوع التحتاني مشتملا على النوع  
 الفوقاني و امر زائد و اما ان يكون النوع التاماني وحده تمام الماهية المختصة  
 والنوع الفوقاني تمام الماهية المشتركة فالاول محال و كون النوع مستغنا وبت  
 الثاني وهو الملازمة في الدليل المذكور في السرح وكذا كونه جنسا مع لكونه  
 خلاف المفروض ثبت اصل المط وهو ان النوع الحقيقي لا يكون فوقه نوع  
 حقيقي ولا تحتة لان تمام ماهية شئ واحد لا يتصور فيه تعدد لان تمام الماهية ما  
 لا يكون شئ من الذاتيات خارجا منه فلا يتصور فيه تعدد لان مح اما ان يكون  
 احدهما جزء للآخر اولا ان كان الاول لا يكون الجزء تمام الماهية وان كان الثاني  
 لم يكن شئ منهما تمام الماهية و بعبارة اخرى ان تمام الماهية جميع الذاتيات جنسا  
 وفصلا و وجود الذاتيات عين وجود الماهية فلو تعددت تمام الماهية يلزم ان يكون  
 الماهية موجودة معدومة عند وجود احد النامين وعدم احد الآخر وهو مح

بالضرورة \* واما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافى النوع اما اضافى واما حقيقى  
 فاما كان قياسه اما الى النوع الاضافى او الحقيقى فهذه اربعة اقسام قد اعتبر  
 لكل منها مرتبة او مراتب اما النوع الحقيقى بالقياس الى الاضافى فله مرتبتان  
 اما مفرد او سافل لامتناع ان يكون تحته نوع وان كان فوqe نوع فهو سافل  
 والا مفرد واما النوع الحقيقى بالقياس الى مثله فليس له من المراتب الا مرتبة  
 الافراد لما مر واما النوع الاضافى بالقياس الى الحقيقى فله مرتبتان لانه يمتنع  
 ان يكون فوqe نوع حقيقى وان كان تحته نوع حقيقى فهو العالى والا فالفرد  
 واما النوع الاضافى بالقياس الى مثله فله مراتب اربع كاقرار وانما جعل من المفرد  
 من المراتب يعنى ان الانواع مرتبة تنازلا فانها اذا ترتب كان هناك نوع لنوع  
 ونوع لذلك النوع ولا شك ان النوع تحت الجنس ونوع النوع تحته فهى ترتب  
 متنازلة فى درجات العموم والمفرد ليس من المراتب الواقعة فى الترتب ومن عده  
 منها لاحظ حصوله بمقايسة الاجناس والى الترتب وجودا وعدما يعنى ان  
 الانواع امان يؤخذ فيها الترتب او يعدم فالتانى هو النوع المفرد والاول هو  
 النوع المرتب ومن لم يعده منها حصر مراتب الانواع فى ثلثة وبدل على هذا  
 قول الش قد نرتب فتأمل \* السيد هذا المال يعنى يتوقف على امرين  
 ولو اتفيا او احدهما لم يتم التمثيل لعله فيه تعريض للمص لالش اذ هو اوى  
 اليه حيث قال وهى فى حقيقة العقل متفقة يعنى حقيقة العقل والعقول واحدة  
 العقل نوع والعقول اختصاصه وكذا مراد الحصى من قوله متفقة الحقيقة فتأمل  
 (قال كما ان الانواع الاضافية آه) الاجناس قد ترتب متصاعدة والانواع  
 متنازلة ولا يذهب الى غير النهاية بل ينتهى الاجناس فى طرف التصاعد الى  
 جنس لا يكون فوqe جنس والتركيب الماهية من الاجزاء لا تنهاى فيتوقف  
 تصورهما على احاطة العقل بها وتسلسلت العلل والمعلولات ليكون كل فصل  
 حلة لخصه من الجنس والانواع فى طرف التنازل الى نوع لا يكون تحته نوع  
 والالم يتحقق الاختصاص اذ بها نهايتها فلا يتحقق الانواع (قال الا ان العالى  
 فى مراتب آه) السر فيه لماعلم ان الجنس والنوع متضايفان يكون الجنس  
 متصفا بالجنسية بالاضافة الى ماتحته من الانواع وكذا يكون متصفا بالوعية  
 بالاضافة الى ما فوqe من الاجناس فان تركيب جنس الاجناس وكذا نوع  
 الانواع للاختصاص والنسبة الاضافى فيصح اطلاق جنس الاجناس على  
 جنس العالى دون الجنس السافل لعدم الاختصاص بالاجناس وكذا نوع



الانواع يصح إطلاقه على النوع السافل لاختصاصه بالانواع التي فوقه  
دون النوع العالي فتأمل . السيد عليك استخراج الامثلة اما النفس من  
الجنس السافل و بين النوع العالي فعموم من وجه تصادفهما فيما اذا ترنس  
جنسان فقط كالفون تحت الكيف اى اللون جنس سافل بالنسبة الى الارباب  
لانه مقول عليه وعلى غيره تحت اللون انواع فهو نوع عال بالنسبة اليه . فجمعهم  
النوع العالي والجنس السافل في اللون وصدق السافل في الحيوان بدون العالي  
وصدق العالي كالجسم بدون السافل ايضا واما بين الجنس السافل و بين النوع  
المتوسط فلصدقهما في الحيوان وصدق السافل في اللون وصدق المتوسط  
في الجسم النامي واما بين الجنس المتوسط و بين النوع العالي فلصدقهما معا في  
الجسم وصدق المتوسط في الجسم النامي وصدق النوع العالي في اللون واما بين  
الجنس والنوع المتوسطين فلصدقهما في الجسم النامي وصدق الجسم المتوسط  
في الجسم بدونه وصدق النوع المتوسط في الحيوان بدون الجنس المتوسط  
السيد قد عرفت ان التمثيل الاول مبنى يشتمل من ظاهر السؤال والجواب صحة  
التمثيل وعدمه على امر واحد من السؤال كون الجواهر جنسا وعدمه ومن  
الجواب الاتفاق بالحقيقة والاختلاف بها ونبه قدس سره على امرين المذثورين  
فصحة التمثيل الاول يتوقف على كون الجواهر جنسا واتفاق العموم بالحقيقة  
وصحة التمثيل الثاني عدمه والاختلاف فلا يستلزمان فلا يصحان معا ففسد  
احدهما وحاصل الجواب ان الغرض من التمثيل وهو التمهيم حاصل سواء  
طابق الواقع اولا ان يكنى الغرض في التمثيل وتفحص الغرض في جهة المادة  
لوقوع اختلاف المذاهب فيما مل التمثيل فتأمل ( قال لما به علمه لا وجه له )  
قال به اى اشعر على وجه الخطأ لان معنى النوع الاصنافى لم يعلم راجحة مما  
ذكره المص بل احتياج الى ترك كل وذكر الخطى كما تقدم او نبه متعدد  
مفعوله اى وقفه على ان آه يقال به عليه اى وقفه على السى منه هو علمه لا  
في الصحاح ( قال وقد ذهب قدماء المطلقين آه ) حيب احتجوا عليه بالكل  
حقيق فهو مندرج تحت مقولة من المقولات الضعيفة لانحصار الممكنات فيها  
وهي اجناس فكل حقيق اضافى وجوابه منع اندراج كل حقيق تحت مقولة  
وانما يكون كذلك لو كان كل حقيق ممكنا ومنع انحصار الممكنات في المقولات  
الضعيفة بل المنحصرا جناس الممكنات العالية على ما سر حوائه السيد حاصله  
ان المص اراد ان من حاصل الحاصل بيان وحدته من المص على سى رائد

على الفرض الاصلى على الوجه المخصوص فاذا تردد قولهم والوجه  
المخصوص كونه على صورة الدعوى والنكته في الاول الاهتمام والبالغة في الرد  
وتشيد الفرض الاصلى وفي الثاني ابطال زعمهم بطريق الكناية للبالغة في الرد  
لكن لما كان القدماء هذا بيان وجه التعرض على الرد مع كونه اولاً والفرض  
الاصلى يقتضى التقديم وحل لكن الاستدراك على الاشارة الى كون قول الش  
وقد ذهب استينافاً لا يساعد العبارة تأمل، وذلك انهم اى بيان رد المص في صورة  
دعوى اعم من قولهم فردوا هذا القول اى رده الموافق دون دعوى اعم وهو  
ان النسبة اى ما هو اعم وجه ~~كون~~ هذا اعم اذ هو يحتمل ان يكون النوع  
الاضافى اعم والحقيقى اخص او بالعكس بخلافه قولهم \* قوله ورد ذلك  
اى لما علم الرد والمردود واعية الدعوى ظهرا مرجع ذلك مذهب القدماء  
وقوله اعم صفة قوله وهى راجع الى تلك الصورة والمحمول لقوله وهى المتنى دون  
المتنى لان المتنى ليس اعم ولادعواهم بل ردها فان قيل لوقيل بترك ليس فيظهر  
الحكم فلتنم لكن نبه على الدعوى الاعم في كلام المص وهومع المتنى \* السيد  
يعنى ان الحقايق البسيطة هى تمام ماهية افرادها والالم يكن الحقايق البسيطة  
نوما كالا جناس العالية \* السيد هذا انما يصح اذا لم يكن الجوهر يعنى ان امر  
الرد ليس تام اذ مادة افتراق النوع الحقيقى في العقل والنفس يتوقف على امرين  
عدم كون الجوهر جنسا لهما وكون كل واحد منهما تمام ماهية افرادهما وغير  
منبتين واما اثبات بساطتهما بلزوم كونهما مركبا فليس بشئ \* لانه ان اريد  
لزوم التركيب الخارجى فم وان اريد التركيب العقلى فلا يتنافى البساطة الخارجية  
\* وقد نوقش في كلا المقامين كون الجوهر جنسا لما تحته من العقل والنفس  
والهوى والصورة والجسم فيكون انواعا اضافية وكذا العقل يكون مختلفا  
الافراد في الحقيقة بان يكون تحته العقول الصنرة انواعا حقيقية منحصرة  
انواعها اشخاصها وكذا النفس بان يكون تحته القوس الطائفة والنفوس  
القلبية انواعا حقيقية \* السيد هذا ايضا انما يصح البيان كما فى النفس والعقل  
والمناقشة يجوز ان يكون النقطة المطلقة جنسا والنقطة التى هى طرف الخط  
والنقطة التى هى طرف الشكل المخروطى والنقطة التى تفرض فى وسط الخط  
انواعا مختلفة الحقايق مندرجة تحت جنس النقطة وكذا الوحدة وما تحتها  
الوحدة الشخصية والوحدة النوعية والجنسية والفرضية انواعا مختلفة الحقايق  
مندرجة تحت جنس الوحدة واما بيان اندراجهما تحت جنس انهما من افراد

الكيف فيكونان نوعين اضافيين على مذهب البعض وكذا لزوم التركيب غير  
مضر كما عرفت واستدل الامام على ان بينهما مجوما وخصوصا من وجه  
ان الماهيات اما بسائط او مركبات فان كانت بسائط فكل منها نوع حقيقي وليس  
بمضاف والتركيب من الجنس والفصل وان كانت مركبات فهي لا مجال ينتهي  
الى البسائط ويعود فيه مادكرناه فتأمل ( قال وليست انواعا حقيقية أه ) اى  
بالنسبة الى افرادها الحقيقية لا يقال الاجناس العالية بالقياس الى حصصها  
الموجودة في انواعها انواع حقيقية وليست بمضافة لانا نقول المراد بان النسبة  
بحسب نفس الامر لا باعتبار العقل والالم يمكن اثبات وجود الاضافى دون الحقيقي  
( قال المقول فى جواب ما هو الدال بالمطابقة أه ) وجه الحصر ان السؤال بما هو  
انما يكون من تمام الماهية والجواب المطابق له ان يكون تمام الماهية وتمام الماهية  
مدلول بالمطابقة البتة وذكره هنا لان انحصار جرم المقول على قسامين موقوف  
على هذا ( قال واما جزؤه فان كان مذكورا أه ) هذا التقسيم مبنى على كون  
الماهية مركبة اذ لا يمكن فى الماهية البسيطة والمقول ح لابدان يكون مرادبا  
من الجنس والفصل واجزاء الماهية قد تعدد باعتبار الاجناس القريبة والبعيدة  
والفصول القريبة والبعيدة وقد لا تعدد كما لا يكون للماهية الاجنس واحد  
وفصل واحد والدلالة الالتزامية مضمرة فاما ان يكون اجزاء الماهية مذكورة  
بالجنس والفصل على طريق المطابقة او على طريق التضمن لا عبر السرد  
يعنى اذا سئل عن ماهية بماهى بيان للقصر المستفاد من ضمير الفصل وتعريف  
المسند المقيدان لقصر المسند على المسند اليه : فلا يقال الهندي لانه صنف  
وهو مركب من الماهية وصفة عرضية كايه خاصة من الماهية فيكون الماهية  
مدلوله بالتضمن : فلا يقال الكاتب لانه عبارة عن له الذاة ومعنى زيد خارج  
عن مفهومه والدلالة عليه بالالتزام : كل ذلك الاحتياط يعنى عدم جواز  
الدلالة التضمنى والالتزامى للاحتياط فى الجواب المطابق للسؤال اذ فى الدلالة  
التضمنى يلزم ان يكون معنى آخر من المسؤول عنه حتى يتحقق التضمن فمع تجاوز  
ان ينتقل من اللفظ الى ذلك المعنى الآخر وكذلك فى الدلالة الالتزامية يجوز  
ان يكون لازم آخر من المسؤول عنه ويجوز ان ينتقل من اللفظ الى ذلك المعنى  
الآخر واما ما كان لا يتعين مطابقة الجواب لسؤال فيقول الحق وامتنع الحق  
بمعونة القرينة وليس بمعبر لجواز خفا القرينة عند السامع فهذا المقدار  
قصر ان يكون الجواب لسؤال بما هو لفظا دالا بالمطابقة على الماهية المسؤول

عنها \* واما جزء القول في جواب ماهو جواب عما يقال ما الفرق بين القول  
 وجزء القول حتى يعتبر في الاول المطابقة فقط وفي الثاني يجوز المطابقة  
 والتضمن بان جزء القول كالحیوان والناطق مدلوله معناهما في حالة الدلالة  
 المطابقة على القول البتة لكونها مقصودة فلا يخرج من ان يكون مدلولها مطابقة  
 كمنى الحيوان بلفظ الحيوان او مدلولها تتضمن كجزء معنى الحيوان كالجسم والجسم  
 النامي وغير ذلك \* اذ لا محذور فيه لان جميع الاجزاء مقصودة واذ كان الجميع  
 مقصودا حالة الدلالة المطابقة على جميع القول لا يتنبس المقي بغير المقي انما  
 يتنبس لو كان المقي هو البعض بخلاف ان يدل التزاما اذ ليس جميع المدلولات  
 الالتزامية مقصودة فيلتبس المقي بغيره مع عدم الاعتماد على القرينة ١ فظهر  
 ان المطابقة معتبرة اي باعتبار كل المعنى وهو تمام المعنى وباعتبار جزء المعنى كمنى  
 الحيوان او الناطق للحيوان والناطق المقول في جواب ما الانسان \* والتضمن  
 مهور كلا باعتبار كل معنى كالمقول في جواب ماهو معتبر جزء باعتبار جزء  
 المعنى ايضا \* واما التعريفات فتدقيق ان التعريفات دالة على الماهية المركبة  
 سواء كان اجزاء الماهية بسائط او مركبات فيعتبر الدلالة المطابقة والتضمن  
 بالضرورة واما الالتزام فيمهور عند البعض لمناسبة الغرض من التعريف  
 وهو التوضيح والاحتياط لازم فيه لكن الاولى جواز مع ظهور القرينة اذ فرق  
 بين التعريف وبين الجواب بما هو اذ التوضيح المطابق يحصل بدلالة القرينة  
 الواضحة فلا يفوت المقي بخلاف الجواب اذ لا يطابق الجواب لسؤال او لا  
 الامع تدقيق النظر مع انه اصطلاح بناء على جواز خفا القرينة ان لا يذكر الماهية  
 في جواب ماهو الا بلفظ دال بالمطابقة فلماذا جوزوا استعمال الالفاظ المجازية  
 مع القرينة في التعريفات بناء على كثرة الاحتياج اليها وكثرة وقوعها في العبارات  
 ( قال اي بلفظ يدل عليه بالمطابقة آه ) التفسير لان ما به الذكر هو اللفظ اي  
 يذكر جزء معنى القول بلفظ فالضمير في قوله واما جزؤه راجع الى معنى القول  
 اما بالاستخدام او بتقدير المضاف كما يدل عليه دليل التمثيل وهو فان معنى الحيوان  
 وقوله الا في كفهوم الجسم او النامي فعلى هذا التقسيم جزء معنى القول ولا بد  
 ان يكون جزء لفظ المقول تبعا كافي الكل والجزئي ولا وجه لما قيل تلبس جزء  
 المقول باللفظ المذكور من قيل تلبس الكل بالجزئي لامن قيل تلبس المدلول  
 بالدال فتأمل \* السيد والمناسبة مرعية لاقتضاء الاصطلاح المناسبة بين  
 المعنيين وجه المناسبة ان الوقوع بمعنى الحصول اعم من ان يكون جزء او لا  
 فلا يقتضي التبعية بل الاستقلال والمدلول بالمطابقة يقتضي الاستقلال

والاصالة اما الدخول يقتضى الجزئية والتبعية والمدلول التضمنى كذلك فيوجد  
 المناسبة بين المعنيين في كليهما وان كان لكل منهما مناسبة مع كل من المدلول  
 بالمطابقة والمدلول بالتضمن لاستلزام كل من الوقوع والدخول للآخر ( قال  
 الفصل له نسبة الى النوع آه ) حاصل هذا القول الفصل المنسوب لشيء اما  
 مقوم واما مقسم لانه اما خارج عن ماهية الشيء او داخل فيها فان كان خارجا  
 وهو الاخص فمقدّم يكون مقسما وان كان داخلا وهو اعم او مساويا كما كان  
 يكون مقوما لكل انواع لا بدله من الفصل المقوم وكل اجناس لا بدله من الفصل  
 المقسم اما النوع السافل يمتنع ان يكون له فصل مقسم والجنس العالى يجوز له  
 الفصل المقوم عند من سوغ تركب الماهية من امرين متساويين ولا يجوز عند  
 من لم يسوغ واما المتوسطات بين الجنس العالى وبين النوع السافل من  
 الاجناس والانواع لا بدلها من المقومات ومن المقسمات فتأمل . السيد  
 قدبته ان الناطق مثلا منشأ التوهم ان التقسيم عبارة عن الفرق والتفصيل  
 سواء كان الكلى او الكلى وهذا يقتضى ان يكون حاصل القسمة شيئا فسادا  
 مع بانه في الحقيقة بضم الفصل الى الجنس يحصل قسم واحد فقط فلا يجمع  
 اسناد المقسم الى الفصل . وكان من قال ان الناطق يقسم الحيوان بمعنى ان اسناد  
 التقسيم الى الناطق باعتبار الماهية لا بشرط شيء من الوجود والعدم كما يقال  
 الاجناس يترتب مع دخول الجنس المفرد فيها فكان الترتب اعم من الوجود  
 والعدم لكن فرق بينهما اذ في الاول اعتبر في المسند اليه وفي الثاني في الملم  
 والحكم قابل لهما دون الاول ولهذا اتى بصيغة الثن ( قالو المتوسطات آه )  
 الظاهر ان المراد منها التي توسطت بين الجنس العالى وبين النوع السافل  
 فبحاجة الى ما وجهه الفاضل المحتى فتأمل . السيد لم يذكر النوع العالى  
 لاندرجه الاندراج لا يتصور الا في الكل والكلى وهما ليس كذلك ويحتاج  
 الى حذف المضاف اى في حكم الجنس المتوسط اوفى ذكره ليكون الجنس  
 المتوسط والنوع العالى قد يتصادقان في شيء واحد فتعبر ان بالاضافة الى  
 الفوق والتحت مع بانه يجرى على الحكم فيهما بلا تفاوت وكذا الجنس السافل  
 والنوع المتوسط واما النوع المفرد والجنس المفرد كالعقل على القولين والجنسان  
 والنوعان كاللون بالنسبة الى الكيف اذ الكيف جنس عال والون جنس سافل  
 تحته انواع معلوم بالمقايسة والمذكور بيان الاجناس والانواع المرتبة بمراتب  
 فالجنس المفرد والنوع المفرد كالجنس العالى والنوع السافل بينهما جريان

دليلهما فيها وكذا النومان والجنسان فعليك التأمل \* السيد اراد بالعالى ههنا  
 القوتانى ليكون شاملا على التوسطات \* السيد وذلك لان العالى هذا يسان  
 ثبوت هذه المقدمة بانه لزم ثبوتها مما تقدم وان لم يصرح لان العالى لما كان مقوما  
 كان مقوم العالى مقوماله لان مقوم المقوم مقوم \* السيد اى جميع الفصول  
 المقومة له يعنى يراد بالجميع احاطة الفصول لاحاطة الفصول والاجناس معا كما  
 فى المقدمة السابقة لان الكلام فيها لان فى اصل الدعوى وهو كل فصل يقوم النوع  
 آه الموضوع فصل يقوم النوع العالى وفى العكس يكون الموضوع فصل يقوم  
 السافل فيكون المراد جميع الفصول بخلاف المقدمة السابقة لان عموم الجميع فيه  
 علم من قوله لان العالى مقوم السافل آه فعلى هذا يرد السؤال \* فان قلت فعلى  
 هذا لا يلزم حاصل السؤال منع الملازمة بسند جواز ان يكون فى السافل امر آخر  
 يمتاز به عن العالى مثلا ان للانسان حيوانا داخلا فى ماهيته غير داخل فى الجسم  
 ولا فى الجسم الناسى وبه يحصل الامتياز فلا يلزم من الاشتراك فى الفصول عدم  
 الفرق بينهما وحاصل الجواب ليس فى السافل وراء ماهية العالى الا الفصول  
 المقومة فاذا فرضت مشتركة ثبت اتحاد السافل والعالى اما الحيوان الداخلى  
 فى ماهية الانسان دون الجسم مثلا فليس وراء الجسم لانه عبارة عن الجسم  
 والفصول المقومة كالناسى والحساس والمتحرك بالارادة فاذا فرضت الاشتراك  
 فى الفصول المقومة يكون عين الجسم وقس عليه الاجناس الباقية \* فاذا  
 فرضت مشتركة اتحاد السافل والعالى لانه حتم ان فى الاجزاء بنماها والاتحاد  
 فى الاجزاء يستلزم الاتحاد فى الماهية هذا بيان فى السافل والعالى بواسطة  
 لظهور المراد فيهما ثم مثل بالانسان لكمال التوضيح ثم استدلى على الوجه الكلى  
 الشامل سواء كان بالواسطة او لا بقوله فانه اذا ترتب آه فلا يغلب عليك شائبة  
 التكرار فتأمل (قال ان نظر المنطقي اما فى القول الشاؤفى الجملة آه) لان وظيفته  
 بيان الموصل الى المطالب تصوريا او تصديقا والموصل الى التصور هو القول  
 الشارح والموصل الى التصديق هو الجملة (قال ولكل مقدمات يتوقف آه)  
 تجريد ومقدمات القول الشاؤفى الكليات الخمس ومقدمات الجملة القضاء واحكامها  
 (قال ولما فرغ آه) بيان وجه المناسبة بين الفصلين وصحة الملازمة فى مثله مادى  
 او مبنى على الالتزام المؤلف بيان المبادئ والمطالب (قال فالقول الشاؤفى والعرف  
 آه) فيه اشارة الى ترادفهما وكذا المرف والتعريف بناء على الاصطلاح  
 ومن مادة الشارح القاضى ان يبسط مقدمات فى اول الباحث فتم العادة

اذ يحصل العلم اجالا على ما سلف ويرتبط اللاحق بالسابق ويسهل الفهم  
 والضبط رحمة الله تعالى رحمة واسعة ( قال المرفع ما يستمر تصور  
 الشيء آه ) اى الالتزام بالذات قبل فلا يرد التقص بالجزء الاخير من الحد التام  
 لان استلزامه بواسطة استلزامه تمام الحد انتهى فيه بحيث لا يجرء الاخير  
 وان كان علة الحصول المرفع في الذهن في نفس الامر لكونه جزء صور بالهالة  
 التامة لكن لا يلزم من تصور تصور الشيء بدهشة تصور تمام الحد غير تصور  
 الجزء العنصري مستقلا فتأمل \* السيد اى ما يكون تصور بطريق النظر وسلا  
 الى تصور الشيء الفرض من هذا دفع التماس و ارد على من هذا الزعم ان يعرف  
 بالملزومات بالهالة الى لوازمها وبالمعرف بفتح الراء ، اى ان تصور الهبة  
 يستلزم تصور معرفها وحاصل دفعه التقييد بطريق النظر شهادة السابق  
 وبقرينة المقام اذا لم يثبت في الفن عن لواسب التصورات والحدود بالذات  
 رد على الجواب ان الانتقال من المرفع الى المرفع ليس بطريق النظر وهو  
 بل بطريق الضرورة واما الذي بالنظر وهو تفصيل مادة المعرفة بالمراد  
 الاولى وسورته بالحرثة السانية فاذا تم المرفع مادة صور فخصائص الانتقال  
 دفعة كما قال في الشكل الاول انه يسهى الانتاج قال اريد بالاستلزام بطريق  
 النظر في تحصيله يستلزم التقص بالملزومات الخاصة بالذات بالهالة او اى  
 قال قيد ما يكون النظر في تحصيل ما هو المستلزم بالذات وهو اى في الجواب  
 ويمكن ان يقال المراد من الاستلزام ما يكون تصور المرفع عين تصور المرفع  
 بحيث لو فرض عدم احد هما عند وجود الاخر يكون الفرض والمفروض  
 محالين معا اذا لم يتتام من ربب من الذاتيات والذاتى ما لا يحصى وهم  
 الذات قبل فهمه فيكون تصور الذاتيات عين تصور الذات بخلاف اللازم  
 اذ تصور ارتفاعه مع بقاء الماهية وان امتنع تحقق الماهية منفعة عنه فالجميع  
 هو المتصور دون التصور بخلاف الذاتيات والذات في دفع الانتقاض  
 بالملزومات الى اللازم وبغيرها واما تمييز المرفع بالاجال والتفصيل وتقدم  
 علم المرفع ذاتا لا بغرض العينية فتأمل ، وهذا القيد يقم بما تقدم في الجنب  
 الثانى في بيان موضوع علم النطق مذكور فيه صراحة فذكر ولا يلزم  
 الى قيل وقال ، بان تصور المرفع يستلزم التعريف بالذاتيات يستلزم التلازم  
 بين تصور المرفع وتصور المرفع لاتحاد الذات والذاتيات بالذات متغايرين  
 بالاعتبار فمح يستلزم تصور المرفع تصور المرفع بلا كلفة وقد ظن بعضهم

الاشفاق بالمعرف الاعم من كون تعريفه حدا اور سما فقال هذا الاستلزام  
 لان تصور المساهية قد يحصل بدون المعرفة كتصورها بالوجه السابق  
 على الكسب \* السيد قدتين ان تصور الشيء يعنى اذا كان الشيء المكتسب  
 متصورا بالكنه لزم ان يكون المعرفة مكتسب اجزاؤه بالكنه لان تصور  
 الشيء بالكنه يقتضى احاطة جميع ذاتياته قريبا او بعيدا ولا يختلط فيه العرضى  
 واحاطة جميع الذاتيات قد يكون بذكرها تفصيلا او اجمالا كاحاطة جميع  
 ذاتيات الانسان بالحيوان والناطق فلا بد من تصور المعرفة المكتسب بالكنه  
 ولا يحصل الحد التام بغير تصورات الاجزاء بالكنه اذ لو تصور بعضها  
 بالعرضى كان ذلك تصور الشيء بالرسم واذا تصور بوجه ذاتى كان ذلك  
 تصور الله بالحد الناقص اذ بناء على اتحاد العلم والمعلوم يكون تصور الشيء  
 بالوجه تصور ذلك الوجه وكان الحد مركبا من الذاتى وذاتى آخر فأمل  
 ( قال لكان الاعم من الشيء والاخص منه الخ ) لانها يفيد ان تصوره بوجه  
 العموم او بوجه الخصوص كالحيوان بالنسبة الى الانسان وبالعكس  
 ( قال ولكن مستدركا آه ) لعموم القيد الاول وشموله على جميع افراد المعرفة  
 فلا حاجة الى هذا الامتياز لادخال الرسوم بخلاف القيد الثانى لاختصاصه  
 بالتعريف بالمساوى فلا يفتى عن قيد تصور الشيء فلا وجه لما قيل حكم  
 بالادراك بناء على تأخير في الذكر والا فاللزم استدراك احدهما  
 \* السيد واعلم ان التأخيرين حاصله ان التعريف بالاعم والاخص لا يجوز  
 عند التأخيرين ويجوز عند المتقدمين مبنى غير المجوزين اعتبارهم في التعريف  
 كونه موصلا الى الكنه او كونه ميمر الله عن جميع ماعدا ومبنى المجوزين عدم  
 الاعتبار المذكور بل الاعتبار فيه كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه  
 او بوجه ما لكن الحق مع المتقدمين لان الغرض من المنطق بيان الموصل  
 الى التصور والتصديق والتصور اعلم من ان يكون بالكنه او بوجه ماسوا  
 ميمره من جميع ماعدا او عن بعضه فالتصورات الثلاث مكتسب قد يحتاج  
 الى الموصل فواجه اختصاصه بالموصل الى التهورين واذا كان ذلك  
 التصور مجهولا فبأى شيء يكتسب فيحتاج الى الطريق آخر من الطريقين  
 المذكورين ١ من غير ان يوصل الى كنه هذا التقيد بناء على ان العام اذا قوبل  
 بالخاص يراد ما وراء الخاص وكلمة اول الاتصال الحقيقى والرسم الكامل المركب  
 من جميع الذاتيات والعرضيات فيدخل في القسم الاول اذ هو موصل الى



الكنه مع امتيازه عن جميع ماعداء اذ لما ارى بالعام ما ورا ان الخاص يكون العام  
 قسمين قسم في ضمن الخاص وقسم اخر مقابله بقيد بيان فلا وجه له ان  
 الرسم الكامل خارج عنده عن الاقسام وان صدق عليه امرنا المسمى ولا  
 الى ما قبل اى من غير اشتراط ان يوصل الى كنهه فهو داخل في الرسم وانه  
 اوضح لمنع الخلو فتأمل . ولذلك حكموا بان الاسم والخاص لا ينفصل  
 لا يصح التعليل للخاص لا امتيازه عن جميع ماعداء ضروره بدم وجوده  
 في اغياره لاننا نقول الامتياز لافراد المعرف فلا عم لا يصلح للتمييز لهوله على  
 افراد المعرف وغيرها فلا يختص لها ولا يمتاز والاخص لا يشمل  
 الى جميع افراد المعرف بل بعضها وان اختص بالافراد التي تشمل عليها  
 وامتازت به عن جميع اغياره لكن لا يمتاز الافراد التي لم تشمل عليها اذ لم يكن  
 صفة لها حتى وجد فيها ولم يوجد في غيرها ويمتاز به فمصدق انه لا يكون  
 مميزا عن جميع ماعداء . اذ لم يمكن ان يكون الشيء مصورا لان العلم مطلقا  
 تصورا او قصد يقا عبارة عن التميز او عن صفة يسرم التميز والتميز  
 امر نسبي يقتضى تميزا عن نسي وذلك النسي اما جميع ماعداء او بعض ماعداء  
 ففهما يصلحان للتعريف فلا بد من ادخال موصوله في التعريف والا  
 لم ينحصر الموصول الى الطرفين او لم يان المطلق مجموع قوايين الا لخاص  
 السبب فقد عرفت ان ذلك غير واجب هذا اساره الى ان التعريفات  
 على مذهب المتأخرين لكنه خلاف الحق قد ذكر في الجلاله ابو العباس  
 الفارابي في المدخل الاوسط بعد ذكر الحدود وما كان اعم منها من الماد  
 كان ذلك حدانا قصاصا قال في الرسوم وما كان منها يفهم فتدوينه الى  
 وبساوى المفهوم من اسم النسي كان ذلك النسي رسما املا وما ان  
 منها اعم او اخص كان ذلك الرسم رسما ناقصا هذا كلامه ولم يذكر في الحد  
 الاخص لعدم امكانه لان الحد لا يكون الا بالذاتي وهي لا تكون الا اعم  
 او مساويا . مع ان الظاهر لا يعيد تميزا اصلا لان المباين نسبتبه الى المان الاخر  
 كنسبته الى غيره وكنسبته الى المباين الاخر اليه فذيف تحصل اتميز به عليها  
 تعريفه اياه دون غيره ودون العكس ترجيح لا مرجع . بان يكون بين  
 المتباين خصوصية لان المباين ربما يكون له نسبة خاصة الى بعض المان  
 لاجلها يمكن تعرفه به كالعلة والمعلول اذ بينهما نسبة ونسبة خاصة هي  
 العلية فتأمل ومن سوغ التعريف بالمباين فبنى على ان سروله امر نسبي على

كون معرفته علة لمعرفة بالتشبيه وهذه الحالة توجد بين العلة والمعلول اذ يكون معرفة العلة سببا لمعرفة المعلوم ( قال ثم المرف اما ان يكون آه ) لما علم من التعريف ان معرفة المرف علة لمعرفة المرف ولزم تقدم العلة على المعلوم يلزم له امور اربعة الاول كون المرف غير المرف مفهوم ما ولو بالاعتبار والا لزم تقدم التشبيه على نفسه والثاني ان لا يعرف بالمرف والافتقار على نفسه بمرتبة او بمراتب وهذا قد يعلم من الوجه الاول بادنى التأمل فلذا لم يتعرض الشارح والثالث كونه مساويا والامان ان يكون اعم واخص او مبينا قايما كان لا يلزم عليه المعرفة لمعرفة المرف والرابع ان يكون اجلى من المرف لانه اسبق وجودا الى العقل فيكون اوضح عنده \* السيد هذا موقوف على ان يكون يعنى صدق هذه القضية على وجه الكل موقوف على امرين فلا ينافي التوقف مع كون بعض الخاص مستلزما للعام باللازم الين بالمعنى الاخص والفرض من هذا منع تسمية التريب اذ الدعوى ان لا يكون الاخص معرفة مطلقة حذرا كان اورسما والدليل يجرى بالنسبة الى الحدية فقط ويمكن التفصيص عنه بان الدليلين الموقفين للاخفوية ملحوظان من حيث المجموع والاول ناظر الى الحدية والثاني الى الرسمية فتأمل \* السيد واما بحسب الوجود الذهني فلا اذجاز ان يعقل الخاص هذا ظاهر اذا كان العام مرضا واما اذا كان ذاتيا فكما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء يجوز ان يخطر بالبال الوجود ولا يلتفت للذهن الى الجنس ( قال وبالعكس آه ) اى العكس اللغوي او لعكس المصطلح المتحقق في ضمن الكلية فتأمل ( قال وهذا المعنى ملازم آه ) يعنى ثبت اللزوم من الطرفين وكذا في تفسير المنع ولم يعبر بالعينية لانهما وان اتحدا مالا لكنهما متغايران ان باعتبار \* السيد على طريقة القدماء وهو جعل نقبض المصموم موضوعا ونقبض الموضوع محولا مع البقاء في الحكم والكيف السيدان المقيان المناسبة جواب عما يرد بان وجه تسمية الحد جار في الرسم ايضا فينبغي ان يسمى به وحاصل الجواب ان وجه التسمية ليس من قبيل المحجمات حتى يقلل يصح هذا كما يصح الاخر بل من قبيل بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي وبين المعنى اللغوي وهو مرجع للنقل فلا يقتضى الاطراد \* واعلم ان ارباب العربية والاصول يعنى لما علم اصطلاح المنطق في حق الحدود والرسوم اراد ان ينبه الى تخالف الاصطلاح العربية والاصول للاصطلاح المنطقي حتى لا يقع من عرف هذا في الخطاء والغفلة بسبب عدم التفرقة بين الاصطلاحين

ويعرف من وقع فيه بهذا السبب \* واعلم ايضا ان الحقائق الموجودة  
صدر كلا البعثن بصيغة التنبيه للاهتمام بشأن البعوث المتتمة وفي الواقع  
ونفس الامر يقع كثير في الخطاء بعدم التفرقة وحاصل التنبيه في الحكم  
بالحدود والرسوم في الحقائق الموجودة على سبيل التمييز لا التعميق لعدم  
الوصلة الى الذاتيات والتمييز بينها وبين العرضيات تنبيه بصفة التفرقة  
الى التعذر واما المفهومات الاعتبارية كالمعاني المفوية الالهية على الالوهية  
فامرها سهل على ما بينه ويعلم من هذا التقرير والتحقيق ان الاعتبارية  
الواقعة في العلوم العربية والاسول والمطلق وبعض العلوم الخفية المادية  
فيها الاصطلاحات الحكيمة من قبل الحدود الالهية لان العرضيات فيها  
الاصطلاحات قلما يقصدون بها تحقيق الذاتيات للحقائق الموجودة وهي  
ما لا يكون باعتبار الاعتبار فتشمل للاهور الموجودة بحسب الامر نفسه سواء  
كانت موجودة في الاعيان او في الازدهار كالانسان والوحوش والاشجار  
من الممكن والواجب ( قال فالحدا التام ما يتركب من الجنس والهيئة )  
اي يتركب بعضها مع بعض على ما ينبغي فلو كان مرادهم اوصافه على وجه  
آخر لم يكن معه حقيقيا تاما لفقد صورته وقد اشتهر من ارباب الفلاسفة  
ان الجنس والفصل جزآن ماديان للحد والهيئة العارضة من عدمه لا من  
عليه صورته فلو عكس كانت الصورة وانقلب حداثته الى الماهية  
اذا التاما افاد كنه الذات اذ لا جرم له غيرهما ثم تفديده الى الالوهية  
المبهم اولام يحصل بما يتضاف اليه ما نيا ولا بد في مطابقة الالوهية  
احتمالهما وماية من الهيئة على انه لازم خارج واما المراتب من النفس وال  
المساوية وان كان حدا على قول لكن لما ينبغي في الحقيقة في الالوهية  
ان الحد التام قد يتركب من غير الجنس والفصل فان المراتب الخارجية هي صور  
كنهه بحسب حقيقة اجرائه في العقل كافي الايت فان ذلك الجدرايم الالهية  
والهيئة المخصوصة فكانهم لم يعتبروه ادليس للمساعدة في تمييز  
الاجزاء الخارجية بخلاف الاجزاء المحمولة وان الصلابة بالغة في جسمها  
باعطاء قواعد تمييز بها تلك الاجزاء عن العرضيات واعدادها الخفية من  
من التعريف ادراك الكليات المرتبطة في العقل دون الجزئيات المتعددة في  
الآلات على ما هو المشهور والمركب من الاجزاء الخارجية والالهية  
بالحواس الظاهرة او الباطنة اذ كل ما هو موجود في الخارج هو من الالهية

ولا طريق الى ادراك المتخصص الطريق الحس ( قال لا يقال ههنا اقسام آه )  
يعنى يصدق عليها تعريف المرف الذى هو المقسم هناك مع انها خارج  
عن الاقسام وحاصل الجواب تسليم دخولها فى المقسم وعدم دخولها  
فى الاقسام لعدم الاعتبار بناء على ان الغرض من التعريف لا يحصل منها  
اذ الغرض الاطلاع والتمييز ولا يحصل شئ منهما بهذه الاقسام \* السيد والغرض  
العام قديفيد التميز الثانى اذا جعل آلة لمعرفة شئ لكن يردان الغرض له جهة  
الخاصة مثلا الماشى مرض للانسان وخاصة للحيوان وتمييزه للانسان عن  
بعض الاغيار ليس من جهة عومه بل من جهة خصوصه للحيوان حاصل هذا  
البحت منع لقوله الغرض العام لا يفيد شيئا منها \* فان قلت المعتبر هو التميز الاول  
بأبواب المقدمة المهمة بتخصيص التميز بناء على ظاهر التعريف \* قلت قد عرفت  
آه حاصله ابطال الاشتراط بناء على القول السابق منه وهو قوله والصواب  
ان المعتبر آه وعلى تقدير تسليم الاشتراط لا يثبت به ان لا يكون الغرض العام جزء  
من المرف مع انه المط لا ويتم التقريب \* فالصواب ان المركب يعنى ان هذه  
الاقسام تفيد فائدة وهى كال التميز الذى لا يحصل بدون اختلاط هذه العرضيات  
مع ان التميز من الكلى المشكك وقد تفاوت بحال السامع والطالب اذ يقتضى  
المقام كال التميز فيحتاج الى هذه الاختلاط وهذه الاقسام الثلاثة تدخل فى الرسم  
الناقص لارساله بدون قيد مخصوص يحرز به عن هذه الاقسام واما بيان المحشى  
يقتضى ان يكون احدهما رسما ناقصا والباقي حدا ناقصا فتأمل ( قال فنها  
التعريف بما يساويه آه ) لما علم من اشتراط التعريف بكونه اجلى انه لا يكون مساويا  
فى المعرفة ولا اخفى اذ لو تحقق احدهما اتى الشرط صرح بذلك تنبيهها للاحتراز  
عن جميع ما فاة ما يشترط فى صحة التعريف فعلى هذا المراد من المساواة فى  
المعرفة ان لا يكون معرفة المرف حاصلة قبل حصول معرفة المرف ولا معها  
ولا يكون اخفى منه سواء كان المساواة فى المعرفة ضرورية كالتضاييق كالأب  
والابن او عادية كالتضادين مثل السواد والبياض او نادرا اتفاقا بالنظر الى  
من يعرفه والمراد بكون المرف اخفى من المرف ان يكون ابعده من المعرفة  
منه بالنظر الى من يعرفه سواء كان ضروريا او عاديا او نادرا اتفاقا ( قال واما  
اللفظية فاما تصور آه ) هذه الامور الثلاثة المتعلقة باللفظ نقصان فى المادة  
اذ من حقها ان يدل عليها بالفاظ ظاهرة الدلالة وهذه نهاية مرتبة فى الرادة  
كافى العسارة فان الالتماظ الغريبة لا يفهم منها شئ فيحتاج الى تفسيرها

فيطول المسافة ويختلف حالها بحسب قوم والمجارية، لا فرق بين  
ظاهرة في غير المقصود فيتبادر الفهم اليه فيقع الجمل وانتشر له  
معينة لاحدها يتردد بين المني وغيره فلا يتعين هو الـ  
غيره الحمد لله الذي اكرمني بالانعام والاهم الفصوات  
ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذ هدينا وهب لنا  
من لدنك رحمة انك

انت الوهاب

قد تم طبع هذه الحاشية المرغوبة المقبولة بين الطلاب \* معون الله \*  
الوهاب \* لفاضل الكامل السيد محمد المشهر بارز نجاني مفتي رابطة  
اكرمه الله تعالى بالحسنى وزياده \* على التعميرات من  
فن المتعلق بمطبعة الشركة الصحافية  
لسنة ثمانى وثمانئة  
والف















